

عُقُودٌ مِنْ تَارِيخِ

الجزيرة الشيعية العراقية

عَنْ نَسَبِهَا

الجزيرة الأولى

عُقُودٌ مِنْ تَارِيخِ
الْحَرَبِ الشُّعْرَى الْعِرَاقِي

عُقُودٌ مِنْ تَارِيخِ
الْحُرِّ وَالشُّبُوحِ الْعِرَاقِيِّ

الجزء الأول

عَنْ نَسِيبِهَا

لندن، أونتاريو، كندا
2020

عنوان الكتاب: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (الجزء الأول)

المؤلف: عزيز سباهي، 1925-2016

تصميم الغلاف والمحتويات: زياد سباهي

خطوط: المؤلف ذاته

النسخة الأولى: 2002

النسخة الثانية: 2020

طبع في كندا

جميع الحقوق محفوظة لعائلة المؤلف

2nd Edition. Print 02.2020

azizsbahi.com

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة. سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة خطية من المؤلف أو عائلته

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted, in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without the prior written permission of the author or his immediate family



إلى الأم التي نذرت نفسها وأولادها جميعهم إلى قضايا الحزب والشعب
والوطن وعانت البؤس والحرمان والتخفي، وكابدت حياة المنافي والسجن
دفاعاً عن هذه القضايا... وجعلت من بيتها الملاذ الآمن الذي يأوي إليه
المطاردون من مناضلي الحزب...

إلى تلك الأم التي صبرت وصابرت أملاً في الحياة السعيدة التي ظل
أولادها ورفاقهم يمنونها بها، حتى ودعتهم، وأودعت لديهم حب الحزب
والشعب، أمانة في أعناقهم، دون أن تنعم هي بهذه الحياة.

إلى أمي... أم عزيز

وإلى كل الأمهات الأخريات اللواتي شاركنها هذا الحب والأمل

أهدي هذا الكتاب

عزيز

ملاحظات حول النسخة الثانية

نقدم الى القارئ الكريم النسخة الثانية من كتاب «عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي» في حلته الجديدة وفاءً لوصية المؤلف.

تمت طباعة الجزء الأول من الكتاب لأول مرة في دمشق عام 2002 وتلاها اصدار الجزء الثاني والثالث في بغداد عام 2003 و2006. وبالرغم من مناشدة المؤلف للناشر في اكثر مرة من اجل تدارك الأخطاء الجسيمة التي تعرضت لها الطبعة الأولى الا أن العمل قوبل بلا مبالاة وأهمال واضح بسبب سوء الطباعة والتوزيع.

أرتأينا ان نعالج موضوع ضعف التوزيع بنشر الكتاب في نسخة الكترونية مجانية ستصل دون شك الى اكبر عدد ممكن من القراء ولاسيما الشباب. تم ايضاً تصحيح الأخطاء المطبعية التي وردت في الطبعة الأولى من الكتاب وتم اضافة محاضرة د. ثابت عبد الجبار عبد الله عن هذا العمل في نهاية الجزء الثالث.

بالرغم من المشاكل التي واجهها هذا العمل والتي ذكرناها آنفاً الا ان الكتاب حضي بأهتمام عدد كبير من الأكاديميين الغربيين. فخصصت «المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة» الصادرة من انكلترا، عدداً كاملاً باللغة الانجليزية في ذكرى رحيل المؤلف واستغللت المناسبة لمناقشة هذا العمل وتاريخ الحزب الشيوعي .

عائلة المؤلف

المحتويات

vi.....	ملاحظات حول النسخة الثانية
x.....	تقديم
xii.....	تمهيد
xxiii.....	شكروا امتنان
26.....	العراق: كيان سياسي جديد
44.....	العراق في ظل الاحتلال البريطاني
63.....	العراق في ظل الانتداب
89.....	بدايات التوجه نحو الفكر الاشتراكي
109.....	محاولات أولية في العمل المشترك
129.....	النواتات الشيوعية الأولى
129.....	والأوضاع التي أحاطت بنشئها
155.....	تأسيس الحزب الشيوعي العراقي
189.....	إعادة تأسيس الحزب والحرب العالمية الثانية
220.....	«حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية»
253.....	«قووا تنظيم حزكم... قووا تنظيم الحركة الوطنية»
284.....	الحزب وأوضاع ما بعد الحرب
315.....	عام عصيب
330.....	الحزب الشيوعي ووثبة كانون
352.....	هجوم وهجوم مضاد
382.....	الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية
407.....	انتكاسة عام 1949
426.....	المصادر

تقديم

لعب الحزب الشيوعي العراقي دوراً هاماً في تاريخ العراق الحديث. وأستقطب طاقات نضالية وفكرية كثيرة، وخاض معارك عديدة من أجل الاستقلال الوطني الناجز والديمقراطية.

وبسبب من ذلك استثار هم واهتمامات كتاب وباحثين كثيرين. فظهرت كتب ودراسات وأبحاث تتحدث عن الحزب ومواقفه وسياساته. وكان لدوائر الأمن العراقية التي أسسها المحتلون الإنجليز والتي وضعت لنفسها هدف محاربة الشيوعية حتى قبل أن يظهر الحزب، حصة ليست بقليلة. فيما كتب عنه، سواء أكان ذلك بإصدار «الموسوعات» أو بتجنيد المتعاونين معها، والعاملين في صفوفها، تشويه تاريخ الحزب النضالي ومواقفه، والإساءة بذلك إلى كل تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية طيلة العقود السبعة الماضية.

وقد تصدى ثوريون وباحثون أكاديميون وطلبة دراسات جامعية للكتابة عن تاريخ الحزب. وظلت دراساتهم رغم أهميتها وقيمتها العلمية، تشكو النواقص قلت أو كثرت. والكتاب الذي بين أيدي القراء يطمح إلى سد هذه النواقص، وإن كان لا يطمع بسدها كلها بسبب عدم توفر الكثير من المصادر التي يحتاجها الباحث. والكتاب أشمل دراسة عن تاريخ الحزب صدرت حتى الآن بفضل ما توفر للباحث بحكم مشاركته في نضال الحزب طيلة ما يقرب من ستة عقود من السنين مناضلاً حزبياً وسجيناً سياسياً وكادراً من كوادرات الحزب الثقافية المرموقة، ومؤلفاً لعدة كتب عن نواحي معينة في سياسة الحزب ومواقفه.

وقد سعى الباحث إلى أن يكون موضوعياً، وإن كان يتعذر عليه بحكم

ارتباطه بالحزب أن يحقق الموضوعية المطلوبة مئة بالمئة. ولكن القارئ المنصف سيجد أنه بذل جهداً حقيقياً لتحقيق ذلك، وأفلح إلى درجة كبيرة في مسعاه النبيل. وبحكم هذا كله فإن الكتاب مصدر هام لكل المناضلين ولكل المعنيين بدراسة تاريخ العراق الحديث من مؤرخين وباحثين وطلبة دراسات عليا والمهتمين بالشأن العراقي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وفي الكتاب دروس هامة يحتاجها الجيل الجديد من المناضلين الثوريين شيوعيين أو غير شيوعيين كي تنير لهم طريق الكفاح الناجح من أجل عراق الغد الديمقراطي المزدهر.

عبد الرزاق الصافي

تمهيد

البحث في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، الذي هو أقدم الأحزاب السياسية التي ظلت تواصل نشاطها السياسي في العراق إلى الآن - ولا أخال أن أحدا يماري في الدور الذي لعبه ويلعبه في حياة البلاد - يثير كثيرا من الاهتمام، لأنه يلخص في الواقع، أهم معالم الحياة السياسية في العراق الحديث طوال عقود طويلة تكاد تغطي القرن العشرين بكامله. ولأن تطور العراق الحديث لم يجر سويا، واعتورته عقد ومطبات كثيرة، وتطور نضال الحزب الشيوعي العراقي هو الآخر، قد انطوى على كثير من العقد والالتواءات، صار البحث في تاريخ هذا الحزب معقدا، يتطلب كثيرا من التمحيص وإعمال الفكر. ولهذا، فحين فاتحتني اللجنة المركزية للحزب في أمر دراسة هذا الأمر، عدت إلى نفسي، وقلبت الأمر مليا من زواياه المختلفة، وناقشت بعض جوانبه مع بعض أصحابي، وانتهيت إلى جملة من النقاط:

1. لقد سبق لمؤتمر الحزب الثاني الذي انعقد في عام 1970 أن اتخذ قرارا بشأن العمل على وضع تأريخ الحزب. إلا أن المشروع ظل ينتظر التحقيق. لقد جرت منذ ذلك الحين عدة محاولات من داخل الحزب وخارجه لمعالجة الموضوع أو بعض جوانبه، وأسهمت أنا نفسي في هذا الجهد وتناولت جانبين من جوانبه في كتابين أصدرهما مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي ووقعتهما باسم (نصير سعيد الكاظمي) أحدهما تناول موقف الحزب الشيوعي من المسألة الزراعية¹، وثانيهما حول الحركة

1. أعيد طبع هذا الكتاب عام 2010 بعنوان «مواقف من المسألة الزراعية في العراق» عن

العمالية والنقابية بوجه خاص ودور الحزب في الحركة السياسية والاقتصادية للعمال في العراق... إلا أن الحاجة إلى تأمل مسيرة الحزب بمجملها ظلت قائمة، لاسيما وأن ما جرى للحركة الشيوعية العالمية في العقد الماضي دفع ويدفع كل حركة ثورية إلى تأمل أوضاعها من جديد بعيداً عن الروح الدوغماتية التي سادت تحليلاتها في السابق. إن عشر سنوات على انهيار التجارب الاشتراكية العالمية الأولى كانت ضرورية لامتناس الصدمة والسعي إلى تأمل مسيرة الحركة في كل بلد بوعي واضح، بعيداً عن التطير أو البحث عن التبريرات، والسعي لتحديد أوجه القصور فيها.

2. المشروع بحد ذاته يتطلب تعاون مجموعة من الباحثين، ومساندة واسعة، سواء من داخل الحزب ذاته أم من الناس الآخرين الذين يغارون على نضاله خدمة لمصالح الشعب. وربما كان أفضل أشكال العمل في هذا الشأن تأليف لجنة خاصة توزع العمل فيما بينها طبقاً للأوضاع التي يعيشون فيها، إلا أن تشتت الباحثين على النحو الذي يعيشه الثوريون العراقيون اليوم، لا يغري باعتماد هذا الشكل الطموح من العمل، وقد يؤدي اعتماده إلى طمس المشروع من جديد. إن ظروف النضال بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي ومناضليه مرت وتمر بتعقيدات كثيرة، وقد انعكست هذه على إمكانية جمع الوثائق وتنظيم الأرشيفات. وإذا لم يتعامل المرء مع هذه التعقيدات من منطلق السعي إلى انتهاء الفرص واستغلالها دون إبطاء، فإن هذه المهمة تتعقد هي الأخرى. أكتب هذا وفي ذهني النهاية التي انتهت إليها بعض الأرشيفات المعتمدة التي كانت موجودة في براغ وفي غيرها.

3. وفي مثل ظروف الحزب الشيوعي العراقي يصبح الحديث عن جمع الوثائق وتصنيفها مشروعاً كبيراً بحد ذاته ويتطلب تعاوناً واسعاً. ومع ذلك فمهما جمع منها فإن المحصلة لن تكون سوى جزء ضئيل مما تجمع لدى دوائر الأمن العراقية، وهي ليست في متناول الباحثين أصلاً.

4. أن ابتعاد المرء عن ساحات النضال الفعلية والرئيسية يجرمه حقاً من المشاورة وتبادل الأفكار، لكنه، في المقابل، يوفر له الفرصة

إلى تأمل المسيرة بعيداً عن مشاغل وانعكاسات الحياة اليومية، وبالنسبة إلى شخص مثلي أمضى من حياته قرابة ستة عقود وهو يتابع النضال تحت راية الحزب الشيوعي، يغدو البحث في تاريخ الحزب ذا متعة خاصة. ولعل في هذه المتعة الخاصة ما يوفر طاقة إضافية للعمل الدؤوب. ثم إن المشاركة الفعلية في الأحداث تسهل للكاتب مهمته في رسمها وتحليلها.

5. في كتابة تأريخ حزب في ظروف الحزب الشيوعي العراقي للزمن أحكامه. لقد أضع الحزب وباحثوه كذلك فرصاً ثمينة كان بوسعهم أن يستعينوا بذاكرة المناضلين الذين شاركوا في تأسيسه وفي نضالاته التالية الذين سلموا من إرهاب كل مرحلة... وإن أي تأخير إضافي في تحقيق المشروع يزيد من الضرر الذي سببه فقدان هذا النوع من الفرص.

6. مثلما يطرح المشروع بالعمل مصاعب إضافية لم تكن في الحسبان، فإن سير العمل والحماسة له ليس لدى الكاتب وحده وإنما لدى كثير ممن يغار على العمل سيطرح في المقابل تسهيلات إضافية لم يحسب لها الحساب من قبل.

في ضوء هذه الاعتبارات عزمت على أن أنهض بالمهمة وشرعت في العمل، وجندت أهل بيتي وأصحابي ومعارفي كلهم للمشروع، ولم يبخلوا. سعت أولاً إلى أن أجمع كل ما أستطيع الحصول عليه من صحف الحزب السرية والعلنية وبياناته وكراريسه ومنشوراته الأخرى وقد أفادني في هذا بوجه خاص كل من الدكتور ماجد الياسري والدكتورة نزيهة الدليمي ويعقوب قوجمان وفرع الحزب الشيوعي الكرديستاني - العراق في السليمانية. ومع ذلك، فما تجمع لدي من هذه الوثائق لا يعد سوى جزء يسير مما تجمعه أرشيفات البوليس العراقي، ولهذا فقد عدت فيما لم يتيسر لي الحصول عليه على ما أورده الأستاذ حنا بطاطو في مؤلفه (الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق) وفضلت العودة إلى النص الإنجليزي في أغلب الأحيان. والمؤسف أن النصوص الأصلية للوثائق التي كان قد جمعها هو قد ضاعت في غمرة الغزو الإسرائيلي لبيروت. فقد اضطر، كما أخبرني هو، أن يغادر بيروت فوراً على ظهر الباخرة التي حملت اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من العرب الفارين من الاجتياح الإسرائيلي لبيروت تاركاً كل ما كان يملكه في شقته المؤجرة. وهكذا ضاع كل مخزونه من الوثائق. وبالطبع فإن ما اقتبس منه هو منها في مؤلفه منتقى بحسب حاجته هو... وفي

أغلب الأحوال لم يرد من الوثيقة سوى جزء منها.

وكانت خطواتي الثانية أن أعقد لقاءات مع اوسع عدد من الذين أسهموا في رسم السياسات التي سار عليها الحزب وإدارة نشاطه والمشاركة فيه من قادة وكوادر أساسية. واستمعت إلى أحاديثهم وسجلتها بأشرطة خاصة. كذلك التقيت بعدد من قواعد الحزب الذين شاركوا في بعض النشاطات المهمة لأتعرّف على آرائهم في مواقف القيادات التي أدارت هذه النشاطات. وعزمت على أن أكرر لقاءاتي ببعضهم إذا دعت الحاجة. ومع ذلك فلازلت أطمح إلى الحصول على كثير من الوثائق والمخطوطات والرسائل التي تحتفظ بها بعض عوائل المناضلين الذين رحلوا وغيرهم.

إن منهج البحث التاريخي، كما هو معروف، ينطوي على أربع مراحل: جمع الأصول، وهي مرحلة أساسية تستهدف، كما لاحظنا، جمع الوثائق والبيانات، إذ لا تاريخ بلا وثائق. ثم إخضاع هذه الوثائق إلى قراءة وتدقيق وتمحيص، وسندعوها بمرحلة النقد. وتليها مرحلة التأليف ما بين الحقائق وتركيبها... وأخيرا التدوين.

منذ البداية أحسست أن ما أنهض به يتطلب الصبر وإعمال الذهن دون انقطاع في ركام من المنشورات. لقد جرت خلال هذه العقود الثلاثة الأخيرة من حياة العراق عملية كبيرة من النشر، في جانب منها نشاط موضوعي استلزمه التوسع الكبير في التعليم الجامعي والدراسات العليا، وتطور ثقافة المجتمع بوجه عام. ولكن في جانب آخر منه نشاط موحى به، نشاط هادف في الأساس، وراهه الحزب الحاكم ودوائره الأمنية، وهو يجري وفق غاية مرسومة يقصد منها السعي إلى التأثير في ذاكرة الشباب الذين لم يتعرفوا على الأحداث إلا من خلال مصادره هو وإعادة صوغ رواية الأحداث على النحو الذي يصطنع للحزب الحاكم دورا يفوق كثيرا دوره الفعلي إن وجد مثل هذا الدور أصلا. وفي مجرى هذه العملية الواسعة لتكليف ذاكرة الشعب تجري عمليات إخراج تتفاوت من حيث حظها في الإتقان وتجري للمؤسسات والأشخاص عمليات مكياج خاص تبعا للأدوار المرسومة لها، حتى إذا تعذر بعد كل هذا تشويه دور مؤسسة ما شاركت في دائرة الحدث الذي يجري الحديث عنه، إما لأنها نهضت بالدور الأكبر أو لأنها نهضت بهذا الدور بشكل مجيد ليس من الهين أن تقتلع آثاره الطيبة من ذاكرة الناس، يتم تجاهل هذه المؤسسة من الأساس، وليقل القارئ بعدها ما يقول، فليس يعني مثل هؤلاء «الكتبة» الأمر. وأمامي في هذا الشأن كتيب لأحدهم وضعه عن وثبة كانون في سلسلة من كتيباته التي يتناول فيها حوادث كبيرة في حياة الشعب العراقي الحديثة. قرأته من سطره الأول حتى

صفحته الأخيرة بحثاً عما يدلي به بشأن الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في (وثبة كانون) فلم أعثر حتى النهاية على أية إشارة إلى الحزب... وكأنه لم يكن قد وجد، وكأنه لم يلعب في شوارع بغداد والمدن الأخرى الدور البارز، وكان شهيدا منه لم يسقط فيها... وكان كل تقارير البوليس العراقي وتقارير السفارة البريطانية، ومحاكمات محكمة الشعب بعد 14 تموز والإفادات التي أدليت فيها قد افترت كلها على التاريخ لأنها تحدثت عن دور الشيوعيين وحزبهم فيها، ومن شاء أن يطلع على هذه «التحفة» فليبحث عن كراس «محمود شبيب» عن «وثبة كانون»!

الواقع، إن مهمة الباحث الموضوعي لن تواجه هذه النماذج من عمليات التشويه المقصود من كتبة «النظام» وحدها، وإنما يتعين عليه أن يواجه أصنافاً أخرى. فمن الممارسات المألوفة في هذا الشأن أنه لا يجري تجاهل دور الحزب الشيوعي العراقي من جانب خصوم الحزب وحدهم، بل حتى من القوى الأخرى التي تحالفه أو تتعامل معه، حيثما كان ذلك ممكناً. ولأن نارا كثيفة توجه له دائماً من جبهات مختلفة، يلمس المرء ميلاً خاصاً نحو تحميله مسؤولية بعض ما مر على البلاد من مشاكل، وهناك من يغالى في هذا الشأن. لقد اتسم تاريخ العراق الحديث بكثير من التعقيد، وتجاه هذا الوضع يمكن القول دون تردد إن ما من قوة سياسية لم تخطئ في هذا الموقف أو ذاك. وإذا كان من المعايير الجديدة الثابتة التي يأخذ بها الحزب الشيوعي إصراره على مكاشفة الشعب بأخطائه، فإن غيره من القوى لم ولن يباريه في هذا. ويبدو أن إحساسه العالي بالمسؤولية تجاه الشعب وإصراره على مكاشفته إياه بما يرتكبه من أخطاء قد أغرى الكثيرين في أن ينسبوا له حتى ما لا علاقة له بها وتحميله مسؤولية الجرائم التي ارتكبتها خصومه أو غيره من القوى. وحين يجري عن عمد وبإلحاح تكرار مثل هذه التهم تتحول التهمة مع الزمن إلى «حقيقة» يتعين على المؤرخ أن يدقق فيها كثيراً بحثاً عن الذي جرى فعلاً... لهذا وجدتني أقف بتحفظ خاص إزاء كثير من المصادر الثانوية وأتعامل معها بانتباه خاص. ومن المؤسف أن بعض الكتاب الذين عالجوا قضايا الحزب الشيوعي تلقفوا تهماً كهذه دون تمحيص وقدموها إلى قرائهم على علاتها.

ولعل القارئ سيلمس أنني أخذت نفسي بهذه الشدة وألزمتهما بالتحري عن الدقة، إن الدقة ليست فضيلة مني، وإنما هي واجب كما يقول أحد أساتذة التاريخ.² بهذا المعيار تعاملت مع وثائق البوليس. إن

2. Edward Hallet, Carr: What is History? Random House of Canada, Toronto, vintage.

الوثيقة، كما يقول كار، لا تعطي أكثر مما فكر فيه منشئ هذه الوثيقة، ماذا كان يدور بذهنه بشأنها وأي حافز حفزه لوضعها، وما هي ثقافته، القيم التي يأخذ بها. على هذا الأساس فكرت طويلا في كل ما أنقله عن البوليس أو عمن تعاون مع البوليس، وسعيت إلى أن أزن كل مصدر استقيت منه بموازيني هذه، ونحن في هذا لا نرتكب أمرا إذا. إن الواقعة لا تتحدث إلا متى مادعاها المؤرخ... وهو وحده الذي يقرر أيًا من الوقائع التي يريد أن يفسح لها في المجال وبأي نظام وأي محتوى.

لكي نضع القارئ الكريم على مقربة من المنهج الذي سلكناه ونحن نتابع الحديث عن الحزب الشيوعي العراقي، بودنا أن نوضح باختصار شديد بعض النقاط الجوهرية. رغم أن المجتمع العراقي قد انقسم، شأن المجتمعات الأخرى التي سارت في طريق التطور الرأسمالي، إلى طبقات اجتماعية... إلا أن هذا الانقسام جرى ولا يزال يجري بوتائر متفاوتة من حيث سرعتها والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أحاطت بها. وتقرن بهذا الانقسام عملية أخرى من الحراك الاجتماعي تدفع لها عوامل مختلفة قد يكون بعضها اعتباريا بكل معنى الكلمة مثلما هو جار الآن. إن العمليتين تتداخلان ببعضهما، وتخلقان «جيوبا» اجتماعية، وأثارا، تتفاوت من حيث حدتها وسعتها وعمقها. فما من طبقة قد استقرت في مكانها، فلازالت هنالك تداخلات في الانقسام الطبقي من حيث النشاط الاقتصادي والعادات والثقافات والسكن والأيدولوجيا عامة. ولعلنا لا نخطئ إذا قلنا إن كثيرا من الخلافات الفلسفية والإيدولوجية والمواقف السياسية لم تأت دائما بفعل الفوارق الطبقيّة وحدها، وإنما بفعل التعصب لذاتها أيضا.

على هذا الأساس، جاء الحزب الشيوعي العراقي ليس فقط ثمرة التوزع الطبقي، ونشوء وتطور الصراعات الطبقيّة وحدها، وحاجتها إلى إيجاد المعبر الاجتماعي عنها، وإنما جاء أيضا وليد البيئة السياسية - الاجتماعية التي تكونت في العراق طبقا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتأثيرات القومية. إن الحزب هو ابن هذه البيئة الاجتماعية وعصبياتها... جاء وهو يحمل مزاياها وعيوبها... حقا إن العامل الذاتي هو من طبيعة العامل الموضوعي، وإذا كان قد تبني النظرية الماركسية من أجل أن يطور وعيه على النحو الذي جرى وحدد ويحدد أهدافه وفق تعاليمها، فلا ننسى أن ثقافة الحزب العامة تظل رهنا بتطور ثقافة المجتمع العامة أيضا... بهذا الشكل ينبغي أن ننظر إلى تصرفات الماضي... «ها الكعك من ها العجين»!

والحزب الشيوعي العراقي بعد هذا وليد بيئة لم تتعرف على الديمقراطية بمعناها الحقيقي. وليد بيئة اجتماعية ظل الحاكمون فيها

يلجأ دائماً إلى العنف في تعاملهم مع الشعب. وسيلمس القارئ من متابعة الأحداث أن الطبقات الحاكمة كانت هي التي تضيق ذرعا بالحرريات وممارسة الديمقراطية. إذ ما إن تضطرها الأوضاع العامة، وخشية احتدام الصراعات والخوف على المصالح، إلى إجراء بعض التنقيحات فيخرج الشعب، والشيوعيون في صفوفه الأولى، إلى ممارسة حرياته، وهي في الغالب لا تعدو أن تكون كلمة تنشر على ورق أو مظاهرة وتحشد جماهيري أقصى ما يفعل الفرد فيها أن يهتف بشعار... بكلمات ليس غير... حتى يجيء الرد في صورة رصاص يحمص أرواحاً دون تعيين... أو في صورة سجون تطبق على الذين يحشرون فيها أو مشانق تقام في الساحات... حتى جاء زمن صار الحديث عن العنف ينطوي على أقصى وأقصى صور الرعب... الشيوعيون ليسوا من عشاق العنف، وإذا كانوا قد مارسوه يوماً فلكي يردوا فيه على عنف جار عليهم كثيراً، حتى لم يعودوا يطبقون صبراً عليه. هذه الحقيقة يسعى المؤلف إلى التدليل عليها ولكن عبر الأدلة والوثائق ومع ذلك، فهو لن يغض الطرف عن عنف ارتكبه الشيوعيون تجاه ابرياء مهما كانت دوافعه، والظروف التي احاطت به. فالعنف من هذا النوع يظل مداناً في رأي المؤلف في كل الأحوال.

ويجرنا هذا الحديث إلى الحديث عن المؤرخ والموضوعية. يقول بطاطو في مقدمة كتابه عن الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق: «ربما استحال كتابة تاريخ حزب شيوعي ما من دون أن يكون الكاتب إما موالياً للشيوعية أو معادياً لها» ويضيف إلى ذلك قوله «هنالك التاريخ في أي عمل تاريخي يقوم به كائن من كان، ولكن هناك أيضاً شيء من ذات المؤلف في هذا العمل دوماً، وهو أمر لا يمكن تجنبه». إذن نحن هنا أمام مطب كبير... كيف يمكن ألا يسمح المؤلف لذاته أن تلون حقائق التاريخ التي يوردها بلونه هو... لاسيما إذا كان هو نفسه من لون الحزب الذي يكتب عنه وأمضى جل عمره في صفوفه؟ هل حقاً لا يستطيع المؤرخ أن يكون موضوعياً تماماً حين يعالج تاريخ حزبه؟ إن كتابة التاريخ ليست سوى فرصة تتأمل الحركة سيرتها من خلالها. إذن، فمن مصلحة الحركة الجادة أن تحصل على فرصة كهذه، أن تتأمل نفسها من خلال عين فاحصة دقيقة الرؤيا تضع يدها بجرأة على مواطن الضعف والقوة في هذه التجربة. وعلى هذا، فالموضوعية والجرأة في تناول القضايا العقدية التي دار بشأنها جدل وحظيت بأحكام حادة الاختلاف، تغدو من مصلحة الحركة ذاتها. من هذا المنطلق أعتقد أن المؤلف يلتقي تماماً مع نهج الحزب الشيوعي العراقي الذي أخذ نفسه بالحزم منذ المؤتمر الخامس، وانتهج سبيل المكاشفة الصريحة في كل سياساته.

ثمة أمور أخرى نود التوقف عندها قليلاً. سيجد القارئ أننا تناولنا الأحداث السياسية التي عاشتها البلاد، قبل وبعد نشأة الحزب الشيوعي العراقي، بتفصيل كبير. لقد فعلنا ذلك من أجل أن نوفر للقارئ فرصة الحكم بوضوح على سياسات الحزب حيال القضايا التي نجمت عن هذه الأحداث. إن كثيراً من الأمور والمشاكل السياسية التالية قد تحددت أسسها في الواقع على تلك الأرضية من السياسات والمواقف التي فرضتها الهيمنة الاستعمارية على البلاد. خذ القضية الكردية على سبيل المثال. إن المرء لا يمكن أن يتفهم سياسات الأطراف المختلفة منها في الوقت الراهن ويتبين عدالة هذا الموقف أو ذاك إذا لم يعد إلى السياسات التي أرسيت بشأنها أيام الانتداب البريطاني وما انطوت عليه بشأنها اتفاقيتا سيفر ولوزان من بعد والصراعات السياسية التي دارت حولها... الخ.

أمر آخر... دار جدل، لاسيما في السنوات الأخيرة، محوره أن لا ضرورة لانبثاق حزب شيوعي في العراق إذ أن المجتمع العراقي لم يشهد تكون طبقة عاملة ذات مصالح طبقية محددة واضحة تدفع إلى ظهور من يعبر عنها سياسياً يومذاك. لن ندخل هنا في لجة هذا الجدل لنضع تحديداً للفترة التي أخذت الطبقة العاملة العراقية في الظهور فيها.. لكننا نشير فقط إلى أن النقابي الأول في العراق، محمد صالح القزاز، قد حدد منذ شباط 1933 في رسالة له إلى سكرتير الاتحاد العالمي لنقابات العمال في برلين، إلى أن الحركة العمالية في عهده قد مرت بثلاث مراحل كانت الأولى منها قد بدأت في عام 1924 بأول محاولة لتأسيس منظمة عمالية لتنتهي في عام 1929 بتأسيس بعض الجمعيات التي دشنت حسب رأيه بداية المرحلة الثانية التي انتهت في عام 1931 لتبدأ الثالثة.³ وأبعد من هذا، في عام 1936 شرع قانون خاص يحدد حقوق العمال والأحكام بشأن المنازعات العمالية وشروط العمل وغيرها، هو القانون رقم 72 لسنة 1936، فما السر إذن في أن تقدم الحكومة على تشريع قوانين للعمال إذا لم يكن هؤلاء قد وجدوا وصاروا يؤلفون طبقة محددة لها ظروف عملها وحصتها من التوزيع... الخ؟ وعلى خلاف المحاولات التي جرت لتكوين الأحزاب الشيوعية في بعض البلدان العربية سيرى القارئ أن الحركة الشيوعية في العراق وحزبها الشيوعي قد انبثقا من صميم المجتمع العراقي كتعبير عن حاجة موضوعية اقتضاها التعبير عن احتجاج الكادحين، وفي مقدمتهم العمال، إزاء الأوضاع التي صاروا يعيشونها. لقد جرت محاولات عديدة لإفناء الحركة الشيوعية،

3. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية - التكون وبيدات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

وقد اقترنت هذه المحاولات بعمليات تصفية جسدية واسعة... ومع ذلك ظل الحزب الشيوعي يواصل نضاله بعناد يثير الدهشة حقاً... فماذا يعني أن تقدم حركة ما التصحيحات الهائلة دون أن تتوقف، ألا يعبر هذا حقاً عن حاجة موضوعية...؟

جزأنا الموضوع الذي نبهته إلى ثلاث مراحل. وخصصنا جزءاً واحداً من الكتاب الذي نضعه لكل مرحلة. أي أن كتابنا هذا سيكون بثلاثة أجزاء. ولم نحدد هذه المراحل اعتباطاً، وإنما بدأنا كل واحدة منها بتأسيس طور من أطوار حياة الحزب، يتميز كل واحد منها بتغيير شامل في أوضاعه وتكوينته القيادية. شمل الجزء الأول دراسات أوضاع البلاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعوامل التي دفعت إلى انبثاق الحزب الشيوعي والظروف التي أدت إلى تفككه ثم إعادة تأسيسه حتى عام 1949، وانتهت هذه المرحلة بإعدام فهد وقائدي الحزب الآخرين وتصفية مجموعة من المراكز التي توالى لإدارة نشاطه حتى استطاع أن يصمد بوجه الضربات التي وجهت له. وهي مرحلة تتكامل من حيث أحداثها وشعاراتها وقيادتها، ومن حيث تطور الوعي الاجتماعي الذي تحرك الحزب في إطاره. ويتناول الجزء الثاني المرحلة التالية من حياة الحزب ونضالاته التي تبدأ مع استرداد الحزب عافيته ونهوضه من جديد لمقاومة الاستعمار والرجعية حتى انتصار ثورة الرابع عشر من تموز، ودوره فيها، والسنوات الأربع التي تلتها حتى انقلاب شباط عام 1963 وما اقترن به من إرهاب وتصفيات أتت على معظم عناصر قيادته وكادره. أما الجزء الثالث فيتناول تاريخ الحزب حتى عام 1993 حيث انعقد المؤتمر الخامس وجاء بقيادته الجديدة التي تقود نضاله الراهن ودشن أوضاعاً جديدة من حياته. والمرحلة الثالثة، كما سيلاحظ القارئ، تكون وحدة خاصة بأحداثها وسياساتها وقياداتها.. الخ. وفي إطار المراحل الثلاث ستكون هناك فترات خاصة تتباين من حيث أحداثها وشعاراتها وسياساتها وسيجري تناول كل واحدة منها بالدراسة والتحليل دون أن يعني ذلك أننا سنضع لها حدوداً فاصلة تفصلها عن بعضها كلية.

لا أحسب أن ما وضعته، برغم كل التفاصيل التي أوردتها، قد جاء بالصيغة النهائية لتاريخ الحزب الشيوعي العراقي. فلأن حياة الحزب قد انطوت على أوجه عديدة، ولأن مواقفه ستظل موضع جدل، فسيبقى هناك متسع لكل من يريد أن يدي بدلوه... ومياه البئر فوارة وعذبة، ولا تبخل على من يستزيد، وفي ظني أن خير ما يفعله من يؤرخ لهذا الحزب أن يتناول بتخصيص وتفصيل وتدقيق أكثر ويفكر يتحرر من أي نزعة للانغلاق، والبحث عن السبل السهلة في قراءة الوقائع والأحداث، في مواقف ونضالات

وشخصيات الحزب في الفترات المختلفة. وسيؤلف كل كتاب في واحدة من هذه، إضافة جديدة في توضيح المسيرة المجيدة لهذا الحزب، في نجاحاتها الباهرة، وإخفاقاتها الخطيرة.

أنصرف الآن إلى وضع الجزئين التاليين، وأعرف أنهما أكثرهما يتشوق إليه القارئ لما تضمنته المرحلتان التاليتان من عقد دارويدور حولها كثير من النقاش، وأعرف أنهما سيكونان أشق على التحليل والتقييم... وها هنا ربما يمتدحني البعض ولكن سيسخط علي آخرون ولا شك... لكنني، كما وعدت القارئ، سأقول قولتي بعد أن أكون قد فكرت طويلا بما يرضي الحقيقة أولاً.

شكروامتنان

أود أن أعبر عن شكري وامتناني العميق إلى كثير من الأصدقاء والرفاق الذين سارعوا إلى دعم المشروع الذي أقدمت عليه منذ لحظاته الأولى. لقد استضافني الكثيرون في بيوتهم، وسعوا إلى أن يوفروا لي كل ما احتاجه لتيسير التقائي بمن أشاء، وخصص لي العشرات من السادة والسيدات فرص الالتقاء بهم لساعات طويلة، وبعضهم امتد الحديث لأكثر من يوم، رغم مشاغله الكثيرة، وكان يحدثني بعضهم وهو يعاني من الآلام الممضة أو من أوضاع صحية غير مناسبة تماما، وكانت تتوزعني الرغبة في متابعة الحديث واستجلاء أكثر ما يهمني من الأمور. والإشفاق على صحة محدثي وأسفي العميق على الحال التي وضعت صاحبي فيه... ولن أنسى هنا أن أشير إلى أن الحالة التي كان يحدثني فيها الراحل عامر عبد الله وهو يغالب الآلام ليواصل ما انقطع من حديث... أو إلى عادل حبه وهو يعاني من أوجاع القلب... أو عمر على الشيخ الذي ظل يواصل الحديث معي وهو في وضع صحي غير مريح لثلاثة أيام. ولا أنسى كيف كانت تصر الدكتور نزيهة الدليمي على أن تجمع بين الحديث وتقاليد الضيافة الشرقية. ولا يسعني إلا أن أشير إلى اللقاء الحار الذي جمعني ثانية بالأستاذ جلال الطالباني بعد العمل سووية في جريدة النور قبل ثلاثة عقود وانصرافه لي لساعات طويلة رغم مشاغله السياسية الكثيرة في قره جولان. لا يسعني هنا أن أعدد أفضال العشرات من الأصدقاء... ولكنني سأورد أسماء جميع الذين التقيتهم وحدثوني في الجدول الخاص بالمقابلات الذي سيجده القارئ في موضع آخر من الكتاب.

ويطيب لي بوجه خاص أن أشيد بالملاحظات والأفكار التي أبداها كل من الدكتور ثابت عبد الله، أستاذ التاريخ بجامعة يورك في كندا، والدكتور غانم حمدون... لقد سعى كلاهما، ولايزالان، إلى أن يمداني بالمقترحات

والملاحظات. ولكن أهم الملاحظات والتدقيقات التي وردتني جاءت من صديقي العزيز عبد الرزاق الصافي. لقد قرأ أبو مخلص وبتدقيقه المعروف مسودة الجزء الأول من سطرها الأول حتى أخرج كلمة فيها ونبهني إلى كثير من الأمور، ولم ينقطع عن قراءة كل ما كنت أرسله له حتى وهو يمر بوضع نفسي صعب ويودع الفقيدة رجاء وهي في لحظاتها الأخيرة. فألى الرفيق عبد الرزاق الصافي كل الشكر والتقدير.

أخيراً، لا يسعني وأنا أذكر للذين يواصلون عونهم وأفضالهم على أن أشيد بحب خاص بالدور الذي نهضت وتنهض به زوجتي العزيزة ليلي التي آلت على نفسها ومنذ اللحظة الأولى لالتزامي بالعمل أن توفر لي أقصى ما تستطيعه من وضع يساعد على العمل الدؤوب، وإصرارها على أن تقرأ معي المصادر لتنبهني إلى هذه النقطة أو تلك وتدقق كل ما أضعه على الورق مادة ولغة، وإعادة قراءة المسودات لأكثر من مرة لثلاث تفلت زلة هنا وهناك، فأليها وإلى ابني زياد الذي وضع كل معارفه وخبراته في التكنولوجيا في خدمتي شكري وحيي.

10 شباط 2001

1

العراق: كيان سياسي جديد

شهدت الأراضي الواقعة ما بين نهري دجلة والفرات وما يحيط بهما وبروافدهما منذ أقدم العصور حضارات عديدة، ونشأت فيها كيانات سياسية ودول مختلفة كان يمتد نفوذها غالباً إلى أبعد من هذه المناطق، ويحصر أحياناً في إطار هذه الأراضي أو حتى إلى بعض منها. وتعددت الأسماء التي أطلقت عليها؛ حتى الأسم الواحد عبر أحياناً عن مضامين مختلفة تبعاً للأغراض السياسية. ولم يكن هناك دائماً اتفاق لدى المؤرخين على الحدود السياسية للكيانات التي نشأت عليها، إذ كانت هذه الحدود تمتد أو تنكمش تبعاً للقوة التي كانت تمتلكها الدولة القائمة عليها، وقد تباينت هذه التحديدات حتى في العصور الحديثة.

فحين فتح العرب أرض السواد في القرن السابع الميلادي أطلقوا اسم «عراق العرب» على الأراضي التي تقع جنوب الخط الممتد من شمال بلد عند نهر دجلة حتى الصقلاوية أو الرضوانية على نهر الفرات، وكان هذا هو الخط الفاصل ما بين بلاد بابل أو «كلديا»، كما تدعوها التوراة، ومملكة الميديين.¹ وأطلق المؤرخون الإسلاميون، فيما بعد، اسم «عراق العجم»

1. ويبدو أن سورا من الطين كان يقوم عند هذا الخط. ويقول مترجم كتاب هنري فوستر (نشأة العراق الحديث) في تعليقه على ما ورد لدى المؤلف حول هذا السور إنه «مبنى من اللبن ومدعم بأبراج نصف دائرية، والشائع أن نبوخذ نصر هو الذي بناه ليكون حداً فاصلاً بين أملاكه ومملكة الميديين التي قامت في شمال إيران وامتدت إلى العراق. وقد كشفت مديرية الآثار العامة قبل سنوات أجزاء من هذا السور». هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الأول، الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد، 1989 ص 13.

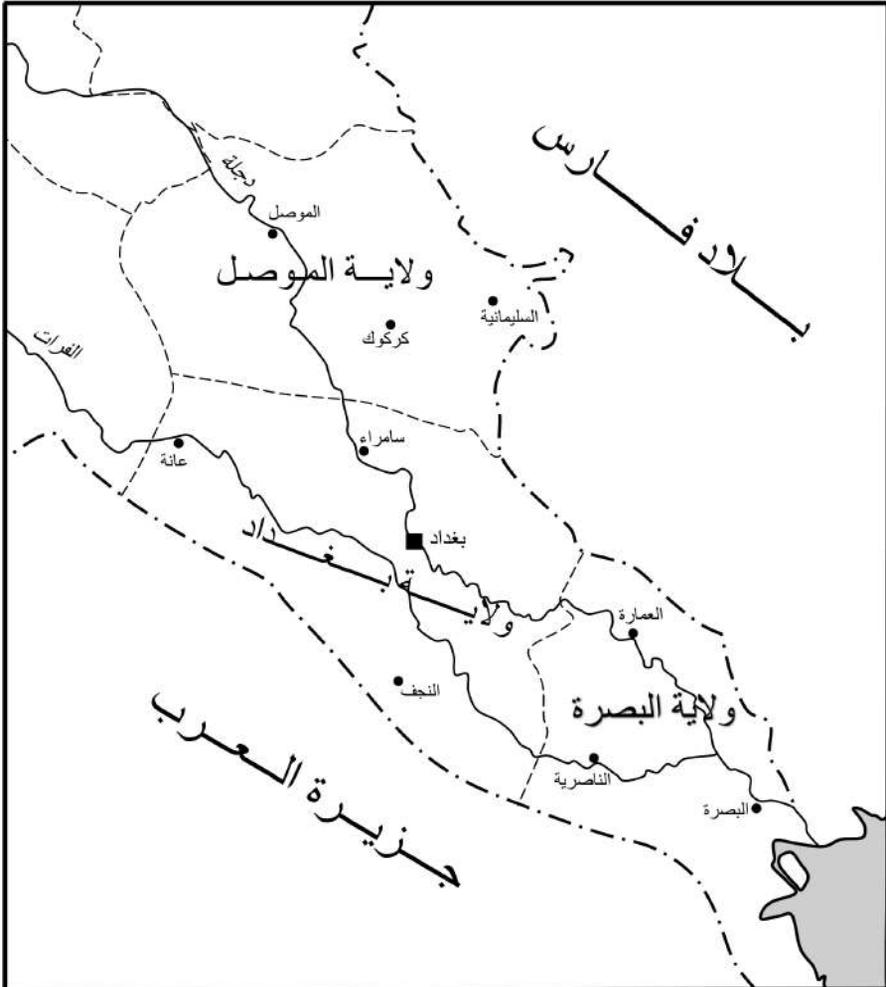
على الأراضي التي تمتد إلى الشمال من هذا الخط² شرقي نهر دجلة، وعرفت الأراضي المحصورة ما بين دجلة والفرات شمال الخط باسم الجزيرة أو جزيرة الموصل أو ديار مضر. وعلى العموم، ظلت بغداد منذ أن مصرها الخليفة العباسي الثاني، أبو جعفر المنصور، مركزا للعراق، واتخذ الحكام الذين تعاقبوا على حكم البلاد منها عاصمة لحكمهم إلا لفترة قصيرة.

حين احتل العثمانيون العراق اعتبروه في البدء اية واحدة، لكنهم عمدوا من بعد إلى تقسيمها إلى ولايات ثلاث رغم أن حدود هذه الولايات كانت عرضة للتغيير. ومع ذلك احتفظت بغداد بموقع خاص. وفي كثير من الأحيان كان والي بغداد يبعث بقواته لضرب المتمردين على الدولة في الولايات الأخرى، أو كان والي بغداد يعين «متسلمي» البصرة أو كركوك أو الموصل أو إمارة بابان؛ كما كان يحدث أن يتولى والي بغداد الحكم كذلك في ولاية أخرى في ذات الوقت. وقد يعين السلطان العثماني قائدا واحدا لمجموع قواته العسكرية في العراق ويتخذ من بغداد مقراله. ويلاحظ هنا أن مصطلح «العراق» كان يجري تداوله بين الناس لوصف البلاد عامة، أي حين يجري الحديث عن الولايات كلها.³ أما البريطانيون فقد تعاملوا مع الاسم تعاملًا خاصًا، ولم تكن حدوده وحدها موضع أخذ ورد تبعًا لمصالحهم وسياساتهم الخاصة، وإنما حتى اسم البلاد ذاته تعرض للتغيير. فقبل احتلالهم له كانوا يدعونه بـ «بلاد العرب التركية». ثم صاروا يدعونه بالاسم الإغريقي «ميسوبوتاميا» أي ما بين النهرين، ومنذ احتلالهم الموصل بعد انسحاب القوات التركية عنها صار «العراق» هو الاسم الذي يتداولونه رسميًا في مكاتباتهم وتصريحاتهم.⁴

2. شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، الطبعة الأولى، مطبعة الرابطة، بغداد، ص 13-15. أنظر كذلك: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية، بغداد، الجزء الأول، 1986، ص 10-14.

3. يرد هذا المصطلح في مواضع عديدة من كتاب ابن سند «مطالع السعود في أخبار الوالي داود» المؤلف في عشرينات القرن التاسع عشر. أنظر على سبيل المثال ص 366 من كتاب: عثمان بن سند الوائلي البصري، مطالع السعود، تاريخ العراق من سنة 1774 - 1826 م، تحقيق الدكتور عماد عبد السلام رؤوف وسهيلة عبد المجيد القيسي، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، مطبعة دار الحكمة، الموصل، 1991.

4. أيرلاند، ف.و، العراق، دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، 1949، ص 1. كذلك أرنولد ولسن، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين، الجزء الثاني، ص 182.



خارطة العراق في عام 1914

والحدود الراهنة للعراق ليست هي الحدود التي كانت عليها الولايات الثلاث. فقد ظلت هذه عرضة للتغيير تبعاً إلى تغير الولاءات برغم الاتفاقيات المعقودة بين الدولتين العثمانية والفارسية. كما لعبت المصالح البريطانية النفطية دورها في تحديد تبعية إمارة المحمرة وما يحيط بها في الجنوب. وفي الغرب ظلت المناطق الممتدة في أعالي الفرات حتى دير الزور والخابور بين أخذ ورد تبعاً للعلاقات البريطانية - الفرنسية ومصالح الدولتين. ودار حول ولاية الموصل ومسألة ضمها إلى العراق، وتحديد الحدود ما بين تركيا

والعراق، صراع دبلوماسي طويل في عصابة الأمم وخارجها، ودار مثله صراع آخر في بغداد بين بريطانيا والحكام الذين نصبوهم في الحكم أو ممن كانوا في المعارضة، واتخذت دوائر الاستعمار البريطاني من المسألة ورقة لانتزاع امتياز النفط وربط العراق بمعاهدة تبعية إلى بريطانيا والقبول بمبدأ الانتداب. ومع أن معاهدة «سيفر» التي عقدها الحلفاء في باريس في 10 آب 1920 في بنودها الـ 62 و63 و64 قد أقرت أن من حق الأكراد الباقين تحت السيطرة التركية تشكيل حكومة تتمتع بالحكم الذاتي وقابلة للتحويل إلى حكومة تامة الاستقلال، وأن من حق الأكراد في كردستان الجنوبية - العراق أن ينضموا إليها إذا رغبوا في ذلك، إلا أن بريطانيا ظلت تتغافل عما ورد في معاهد سيفر وواصلت حيال المسألة سياسة مراوغة تبعا لسياساتها المرائية تجاه العراق والمنطقة عامة. وجاءت معاهدة «لوزان» في 24 تموز 1923 لتحسم مسألة ولاية الموصل وتقرر ضمها إلى العراق، ورسمت لهذا الغرض حدود مؤقتة بين العراق وتركيا عرفت بأسم «خط بروكسل» على أن تحسم عصابة الأمم مسألة الحدود النهائية إذا تعذر حلها وديا، ولكن حين عرضت المسألة على عصابة الأمم طبقا لتوصيات المعاهدة شرعت تركيا تماطل في الأمر وتغيب المندوب التركي عن حضور الاجتماع الذي عقده مجلس عصابة الأمم في السادس عشر من كانون الأول 1925 والذي صوت بالإجماع إلى جانب ضم الولاية إلى العراق شريطة أن يرتبط مع بريطانية بمعاهدة تضمن بقاءه في ظل الانتداب البريطاني لمدة خمسة وعشرين عاما. وهذا ما تم بالفعل وتمت معه مصادقة «الحكومة العراقية» على منح الشركات البريطانية امتياز استخراج النفط في كركوك.

تعرض العراق إبان الاحتلال العثماني إلى عديد من العوامل التي أثرت في حياته الاقتصادية والاجتماعية، ودفعت إلى تأخره كثيرا. فبرغم أن البداوة الوافدة من صحاريه الغربية والتي تمتد حتى إلى أعماق شبه الجزيرة العربية كانت تضغط عليه باستمرار ودونما حاجز طبيعي يمنعها من ذلك، إلا أنها في العهد العثماني فاقت كل موجاتها السابقة، إذ جاءت بعد فترة هي من أشد فترات التاريخ العراقي ظلما، وكان سكان البلاد ذاتهم قد لأدوا فيها بالقيم البدوية والعصبيات القبلية ضمانا لأرواحهم وأموالهم.⁵ كان سكان العراق، الذي لم يزد عن مليون ومئتين وثمانين ألف نسمة في عام 1867⁶، وجله من البدو والرعاة، يخضع إلى أحكام العصبية، سواء كانت

5. ستيفن لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، الجزء الأول، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1988، ص 55.

6. د. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة

عصبية قبلية خارج المدينة أو العصبية للجي أو المدينة أو الطائفة إذا كان من الحضرة. وكان أبناء القبائل لا يقرون للدولة وممثليها وعسكرها بسلطان إلا بقدر ما كانت تملك من قوة لإخضاعهم ولذلك كانت تظل معهم في نزاع لا ينقطع، وإخضاعهم كانت تلجأ إلى تحريض بعضهم ضد بعض؛ بينما كانت القبائل من جانبها تلجأ إلى التحالفات وعقد الاتفاقات فيما بينها، وتدخل في التزامات متقابلة لتبادل المساعدة للوقوف بوجه قوات الدولة، وتلجأ أحياناً إلى إغراق الأراضي للحيلولة دون وصول عساكر الدولة إلى ديار القبيلة. ولوقوع العراق بين الدولتين المتنافستين العثمانية والفارسية فقد ظلت البلاد، لاسيما المدن، مسرحاً للقتال مع ما ينجم عنه من نهب وقتل وتدمير واضطراب في العلاقات والولاءات. كانت مهمات الولاة الأساسية تحشيد القوى لمهاجمة الفرس امتثالاً لأوامر السلاطين أو لصدهم هجماتهم، وجمع الضرائب والأتاوات من القبائل والمدن إرضاءً للسلاطين الذين لأحد لطلباتهم وإرشاء حاشية القصر ضماناً لمراكزهم، وللإنفاق على رغباتهم وملاذهم الخاصة، ولم يكونوا يولون البنية التحتية للبلاد أي اهتمام إلا فيما ندر، لذلك ظل العراق يعاني من تخلف مريع في كافة مناحي الحياة، فلا طرق ولا مدارس أو مشافي. لقد ظلت بغداد تستقى الماء من دجلة مباشرة بواسطة السقاة حتى أنشئت أول مضخة لنقل الماء وتوزيعه على الدور المحيطة بسرايات الحكومة عام 1907 أيام الوالي حازم بك.⁷ ورغم أن أحاديث كانت تدور حول الثروات الهائلة التي يمكن أن تعطيها هذه البلاد التي كانت يوماً ما قبلة أنظار العالم كله، إلا أن العثمانيين لم يتخذوا أية خطوات جادة للبحث عنها حتى لأغراضهم الخاصة. لقد كانت مواقع النفط في القيارة وطوز خرما توبابا كركر ونفطخانة معروفة لدى العثمانيين ولدى الألمان والإنجليز منذ سبعينات القرن التاسع عشر وحتى ما قبله إلا أن الدولة العثمانية لم تعمل على تطوير استخراجها بنفسها كما لم تمنح

الأولى، 1966، جدول رقم 37، ص 164، وجدول رقم 40، ص 171.

7. لونكريك، مصدر سابق، هامش 2، ص 44. واستخدمت لنقل الماء إلى المحلات المزدحمة بالسكان في القرون الأخيرة طريقة خاصة تقوم على أساس رفع الماء بواسطة الدواليب من نهر دجلة إلى قنوات مطلية بالقار مرفوعة على عقود عالية فتجري في الدروب والمحلات بصورة منحدرية حتى تصل إلى المواضع الهامة وتتفرع عنها قنوات لتصب في السقايات المشيدة هناك. ومن أبرز تلك القنوات تلك التي كانت تنقل الماء حتى جامع الكيلاني. د. طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية من تاريخ العراق الحديث والمعاصر. الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989، ص

الأوروبيين امتياز استخراجهم رغم أنهم تقدموا بطلب ذلك.⁸

إن اضطراب الأمن في البلاد والتدمير الذي رافق الحروب وتوالي الأوبئة وتكرر الفيضانات واندثار قنوات الإرواء وانعدام طرق المواصلات الأمانة والمنظمة لاسيما في المناطق الرسوبية، والنهب المتواصل للفنائس الاقتصادي المتحقق في الزراعة والرعي، على شحته، في صورة ضرائب وأتاوات تحول إلى إسطنبول، وانحصار الزراعة أصلا في رقع صغيرة من الأرض حول المدن وعند صدور الأنهار وبعض وديان وسهول الشمال، كل هذه العوامل تضافرت لإفقار البلاد والحيلولة دون تحضرها وتطورها. فمن مجموع مليون ومنتين وثمانين ألف نسمة هم سكان البلاد عام 1867 لم يكن يسكن المدن منهم سوى 310 ألف نسمة، أي 24% من مجموع السكان.⁹

في أوضاع كهذه لم تكن سلطة الولاة لتمتد إلى أبعد من حدود المدن. ومع ذلك، فحتى في المدن، لم يكن الأمن مستتباً دائماً. فكثيراً ما تنشبت النزاعات بين المدن المتجاورة. وفي داخل المدن ذاتها، كانت تنشبت نزاعات بين حي وآخر. لذلك كان الفرد يحتمي بعصبيته للحي أو الطائفة أو فروع العشائر فيها. أما في الأرياف والبوادي فقد كانت إدارة العشائر متروكة لشييوخها طبقاً للأعراف السارية.¹⁰ ولم تكن هناك روابط يمكن أن توصف على نحو ما بـ «القومية» أو «الوطنية» يمكن أن تجمع ما بين كل القبائل أو بعضها أو ما بين هذه وسكان المدن لمناوأة الولاة الأجانب والدولة التي أولتهم الحكم، و تمردات القبائل لم تحدث إلا للتخلص من دفع الضرائب الباهظة أو رداً على مظالم ملتزمي الضرائب، وهي لم تكن تنظر إلى الحكومة كسلطة ضرورية لبسط الأمن والاستقرار، وأنها ضرورة يستلزمها خير المجتمع، وإنما ترى فيها رمزا للقهر والتسخير، ولذلك فهي تنفر منها دائماً، وتسعى إلى حل مشاكلها داخل القبيلة الواحدة وما بين القبائل واتحاداتها بعيداً عنها. وقد ورثت هذه النظرة أجيال تالية بعيدة. إن حالة كهذه ما كانت تغري بالتعمير والإنشاء والاستثمار في الريف أو المدينة على السواء، ولهذا فإن أغلب المدن العراقية الحديثة لم تنشأ إلا مع تنامي النشاط الزراعي والمتاجرة بالمحاصيل الزراعية والحيوانية من بعد، في الثلث الأخير من القرن التاسع

8. لونكريك، مصدر سابق، ص 55.

9. د. محمد سلمان حسن، المصدر السابق، جدول رقم 40، ص 171.

10. د. عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 16.

عشر¹¹ ، عند منازل القوافل أو حول المزارات الدينية أو كأسواق للمتاجرة بالمنتجات الزراعية والحيوانية حول قلاع المراكز العشائرية أو عند المعابر وتقاطع الطرق.

كان يمكن أن يكون حكم داود باشا (1817-1831 م) آخر المماليك الذين حكموا العراق بداية مماثلة لما جرى في مصر أيام محمد علي باشا، وأن يعجل بالاستقلال الفعلي الذي شرع فيه عن الدولة العثمانية، وبسعيه للحد من تغلغل النفوذ البريطاني، وبظهور كيان عصري جديد لولا أن مساعي هذا الوالي الطموح لم يتيسر لها الاستقرار المناسب إلا للأربع أو الخمس سنوات الأخيرة من حكمه وتضافر عوامل مثبطة أخرى.

فقد اصطدم أولاً بنفوذ شركة الهند الشرقية وامتيازاتها ورفع شعار «لا توجد حقوق أوروبية في بغداد»، وكانت هذه قد مدت كثيراً من نفوذها في البلاد. ولما نازلة الشركة أتجه إلى إجراء إصلاحات تعينه في إقامة حكم مركزي قوي يستطيع أن يقف في وجه الشركة بعد أن دخل في نزاع جدي تمثل في مضاعفة الرسوم الجمركية على البضائع البريطانية واعتقل ريج، المقيم البريطاني¹². ولكن إصلاحات داود باشا اصطدمت أولاً بالمؤسسة القبلية بعصبيتها ونزاعاتها وتمرداتها، وبدسائس الشاه الإيراني في كردستان وسعيه لإثارة القبائل الكردية في العراق للتمرد. فدفعه هذا الأمر إلى الاتجاه لتكوين جيش قوي حديث يحل محل عسكرة الإنكشارية السابق. فعمد إلى إعادة تنظيم جيشه وفق النظم المعمول بها في الجيوش الحديثة وجاء سعيه هذا في اتفاق مع خطة الدولة العثمانية ذاتها لإعادة تنظيم جيشها وفق النظم الحديثة. كذلك عمد إلى تصفية نظام الامتيازات الذي كان عبئاً ثقيلاً على التجارة المحلية، واحتكر شراء وتصدير الحاصلات الرئيسية التي تتاجر بها

11. لقد نما معدل المجموع الإجمالي لقيم تجارة التصدير (ومعظمها من المواد الزراعية والحيوانية) من 147 ألف دينار للفترة ما بين 1864 و1871 إلى 583 ألف دينار للفترة ما بين 1872 و1879 وإلى مليون و272 ألف ما بين 1888 و1895 وإلى مليون و945 ألف دينار ما بين 1904 و1911. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص 94.

12. كانت شركة الهند الشرقية قد رسخت مواقعها كثيراً في العراق في تلك الفترة بفضل العطف الذي حصلت عليه من والي بغداد سليمان باشا الذي ساعده في نيل منصبه بفضل النفوذ البريطاني في اسطنبول. وقد أقامت الشركة روابط لها مع شيوخ القبائل، وكثير من تجار بغداد والمدن الأخرى، وبات وكيلها في بغداد المقيم البريطاني ريج شخصية أساسية في المجتمع وصار يحسب الرجل الثاني في بغداد. أنظر لوكرينك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، 1949، ص 242.

البلاد من التمرور والقمح والشعير، وجرب زراعة القطن وقصب السكر، وسعى إلى إدخال تحسينات على إرواء بعض المناطق، وإلى إنشاء بعض الصناعات التي يحتاجها جيشه من ملابس وبنادق وعتاد وغيرها، واتجه إلى تطوير الملاحية البخارية في دجلة والفرات، ولتطوير حركة النشر استورد مطبعة لهذا الغرض. لكن مساعي داود باشا اصطدمت أولاً بمعارضة إسطنبول التي كانت تلح بطلب المال. كما وقفت القوى الأوروبية، لاسيما الإنكليز في الهند موقف المعرقل لخطته ورفضت تزويده بالطلبات التي كان يلح عليها لتسليح وتطوير جيشه. على أن الضربة الأشد جاءت مع تفشي وباء الطاعون الذي تسبب في انقراض مدن وقرى بكاملها، وقضى الوباء على ثلثي سكان بغداد وحدها¹³ وبتأثير هذا الوباء أهملت الحقول والبساتين وتقلصت مساحات الأرض المزروعة، وتعرضت التجارة إلى الكساد، ولم يقيض للعراق أن يسترجع قواه من آثار الطاعون إلا بعد ما يربو على عشرين عاماً. وجراء تدهور أوضاع البلاد على هذا النحو وانشغال الدولة العثمانية في حربها مع محمد علي باشا، واليونان، فإن الإصلاحات العثمانية التي عرفت باسم «التنظيمات» لم تجد طريقها للتطبيق في العراق إلا بعد سنوات طويلة من تطبيقها في الولايات الأخرى.

استطاع الولاة الذين حكموا العراق بعد داود باشا أن يبسطوا هيمنة السلطة المركزية على المناطق الديمة (المطرية) في شمال العراق رغم المقاومة التي أبدتها الأغوات الأكراد في الفترة ما بين 1835 و1850. إلا أن محاولات إخضاع القبائل في الوسط والجنوب باءت بالفشل. وكانت علة هذا الفشل تكمن في كون الدولة العثمانية وولاتها هنا اعتقدوا أن مفتاح المسألة هو في يد القوة العسكرية وحدها. ولم يدركوا أن العوامل الاقتصادية هي التي تحرك القبائل، وهي في المحصلة الختامية علة الاضطراب وتصادمها فيما بينها ومع الحكومة، لا بل إن ظهور المؤسسة القبلية ذاتها كقوة سياسية - اجتماعية لها وزنها وما اقترن بها من أعراف لها قوة القانون، وما جرت إليه من علاقات وتحالفات وغيرها إنما جاءت كلها بفعل هذا العامل في الأساس.¹⁴ غير أن عجلة التطور كان لابد أن تدور ولو ببطء شديد جداً بفعل تفاقم التناقضات العميقة في النظام ذاته. إن الهزائم

13. د. عبد العزيز سليمان نوار، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1968.

14. S. HAIDER, Land Problems of Iraq (A thesis presented to the University of London for the Ph D. degree), The London School of 21-Economics, Cambridge, 1942, pp. 210 - 218

التي منيت بها الإمبراطورية العثمانية في حروبها مع روسيا ومع الأقوام التي كانت قد شرعت تعمل لتحررها من نير الاحتلال العثماني في أوروبا، وتزايد أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية التي كانت تتحفز وتتنافس فيما بينها لاقتطاع أوصال الإمبراطورية العثمانية، وتعاضم حاجة السلاطين إلى المال لتحديث جيوشهم ومواجهة الأخطار التي باتت تحيق بإمبراطوريتهم، وعجز النظام القديم في جمع الضرائب لتوفير الأموال المطلوبة... كل هذه العوامل فرضت على الحكام العثمانيين أن يعيدوا النظر في الأسس التي تقوم عليها دولتهم وبيات من الضروري تشديد المركزية وتقليص نفوذ الباشوات في الولايات، وإلغاء الإقطاع العسكري، وتصفية الجيش الإنكشاري، وإعادة تنظيم الإدارة المدنية وإلغاء التزام جباية الأرض ونظام بيع الوظائف العامة، ووضع ميزانية عامة ثابتة، وإدخال الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة 4-5 سنوات. وتوالى إصدار القوانين والفرمانات لتطبيق خطة الإصلاحات هذه. ولكن هذه الإصلاحات لم تعط ثمارها المنشودة وبسرعة لأن تطبيقها أوكل إلى جهاز حكومي متفسخ في الولايات البعيدة كالعراق، بيد أن إجراءات الدولة هذه سهلت في المقابل تغلغل نفوذ ونشاط الدول الغربية فيها.

ظل تطبيق هذه الإصلاحات في العراق يتعثر حتى العقد السابع من القرن التاسع عشر. ولكن منذ عام 1861 شهدت البلاد تطورات اقتصادية وإدارية محسوسة. ففي ذلك الوقت خفض رسم التصدير من 12% إلى 1% فقط. وبالمقابل رفعت رسوم الاستيراد من 5% إلى 8%، وزيدت من بعد إلى 11% في عام 1907. ورغم ذلك ظلت تجبي ضريبة على البضائع المنقولة بواسطة الأنهار داخل الولاية الواحدة بنسبة 8% من قيمة البضاعة حتى نهاية القرن التاسع عشر. ونجم عن هذه أن تعرقل تطور السوق الوطنية الواحدة. ثم جاء تطور النقل النهري البخاري والشروع بتسيير بواخر شركة أمان عثمان الحكومية في دجلة لنقل البضائع ما بين بغداد والبصرة في عام 1861. وفي العام التالي بدأت شركة لنج البريطانية تسيير بواخرها في دجلة أيضا لنفس الغرض - وفي عام 1864 ارتبطت بغداد والبصرة بخطوط التلغراف مع اسطنبول وطهران والهند. وفي عام 1869 افتتحت قناة السويس فساعد فتحها في ربط البصرة بخطوط بحرية مباشرة ومنظمة مع الموانئ الأوروبية. ونشط الولاة في الربع الأخير من القرن التاسع وفي مطلع القرن العشرين إلى إدخال تحسينات في نظام الري شملت فتح وتطهير عديد من جداول الإرواء في وسط العراق - ونشط رأس المال الأجنبي، وحتى العراقي في حدود معينة لإنشاء ورش صناعية لتأدية بعض الخدمات الصناعية كأحواض تصليح السفن في البصرة وبغداد ومطاحن ميكانيكية ومغاسل ومكابس للصوف ومعامل ثلج واستخراج عرق السوس.

وفي ولاية مدحت باشا (1869-1871) اتجه العمل بنشاط إلى تطبيق قوانين الأرض في المناطق الإروائية ودفع العشائر للاستقرار. وقد تضمن (فرمان) تعيينه أيضا مشروعات أخرى لوقدر لها أن ترى النور لعلت في رفع إنتاج العراق من المحاصيل الزراعية وغيرها لاسيما وأنها جاءت بالتوافق مع افتتاح قناة السويس (1869). وكان يراد من هذه المشاريع تنظيم المواصلات النهرية، ومد شبكة لسكك الحديد وضممان وتطوير خطوط المواصلات.

ومع أن مدحت باشا سار على منوال الولاة الذين سبقوه في حكم العراق في استخدام القوة لقمع تمردات القبائل وضرب بعضها ببعض، إلا أنه أدرك أن مشكلة تمرد القبائل لا يمكن أن تحل بهذه الوسيلة وتعين عليه أن يبحث عما يجذب إليه رؤساء القبائل واستخدام نفوذهم الناشئ عن الأعراف القبلية لتطويع المؤسسة القبلية ذاتها وإيجاد مصالح خاصة بهم تتطلب استقرار القبيلة. ولهذا بادرا إلى إلغاء الضرائب غير القانونية التي كان يفرضها شيوخ العشائر القوية على الآخرين، واتخذ سياسة ضريبية تساعد في تطوير الإنتاج الزراعي وتربية الحيوانات وشرع بتطبيق قانون الأراضي لعام 1858 وتمليك أراضي الدولة بأثمان بخسة نسبيا لشيوخ القبائل وتجارت المدن (تمليك بموجب سندات طابو). ومع هذا، فإن إصلاحات مدحت باشا عززت السيطرة التركية على العراق، وارتبط ارتباطا أوثق بالولايات المجاورة وبمركز الإمبراطورية. وحاول الولاة الذين جاءوا بعده اقتفاء أثره إلا أن أغلب المشاريع التي كان يراد تطبيقها منذ أيامه ظلت حبرا على ورق.

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر والأعوام التي سبقت الحرب العالمية الأولى سير العراق التدريجي في طريق التبعية الاقتصادية للغرب ولاسيما لبريطانيا. ففي هذه الفترة، وارتباطا بتحسين طرق المواصلات النهرية والبرية وتطبيقات نظام الأرض، والتحسينات التي أدخلت على نظام الإرواء، اتسعت تجارة تصدير الحاصلات الزراعية والحيوانية اتساعا كبيرا. فقد ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية إلى ثلاثة أضعافها في الفترة ما بين 1878 و1913. وفي نهاية الفترة ذاتها ارتفعت نسبة الصادرات الزراعية إلى 80% من مجموع الصادرات مقابل 20% للصادرات الحيوانية بعد أن كانا يتعادلان تقريبا في بداية الفترة المشار إليها (49% و51% على التوالي).¹⁵

لقد كان يمكن للنشاط الزراعي، وبالتالي التجارة الداخلية والخارجية أن ترتفع إلى أكثر مما تحقق بالفعل لو كانت طرق المواصلات قد تطورت

بشكل أفضل وقلت نفقات النقل. وكمثال على ذلك نذكر أن سعر الطن الواحد من القمح في الحلة عام 1878 كان يبلغ حوالي نصف دينار، بينما كانت كلفة نقله من الحلة إلى بغداد تبلغ حوالي ثلاثة أرباع الدينار.¹⁶ جاءت التحسينات التي طرأت على التصدير بتأثيرات مقابلة في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فنمو الصادرات بات يحفز القبائل على الاستيطان والانصراف إلى الزراعة والاستقرار في الأرض والتحول من حياة البداوة في الرعي وتربية الحيوانات، وقد ازدادت الأراضي المكرسة للزراعة في إطار ديرة القبيلة زيادة واضحة. فطبقاً لما أورده (كونيه) عن سهول الزاب الكبير «فإن القرى هذه السكان هذه القرى الذين كانوا يجيئون من قبل حياة السلب والنهب»، ويذكر كذلك أن 86 قرية قد ظهرت هنا خلال الثلث الأخير من القرن الماضي» ومثل هذا حدث لقبائل دزهي في أربيل. ويقول إن إنتاج ولاية الموصل من القمح قد ارتفع حتى عام 1890 إلى 30 ألف طن في المعدل¹⁷ وفي المنطقة الإروائية استقرت (زبيد) في هذه الفترة في المنطقة المحصورة ما بين جنوب سلمان باك والحلة، وشرعت شمرطوكه بزراعة الأراضي الممتدة بين سلمان باك والكوت، وأخذت قبائل الدليم تنصب (الكرود) على ضفاف الفرات بين عانة والفلوجة، واستقرت قبائل ألبومحمد وبني لام لزراعة الرز في العمارة وقبائل آل فتلة وبني حسن والمسعود في الشامية والهندية، وكثر عدد المدن التي بنيت على نهر دجلة جنوب بغداد حتى القرنه، ومصرت مدينتا الرمادي والناصرية.¹⁸ زد على ذلك، فإن تجارة تصدير المنتجات الزراعية جذبت أعداداً واسعة من الناس إلى العمل كعمال موسميين أو دائميين في ميادين التعبئة والتحميل والتنظيف وغيرها لأغراض التصدير... فيكتب القنصل البريطاني في البصرة عام 1913:

إن الحاصل أرداً من السنة الماضية وحينما لاحظتجار الحبوب أنه لا يمكنهم بيع الحبوب إلا بسعر 6 باونات للطغار البصري الذي زنته ثلاثة آلاف رطل من الحبوب الذي كان قد كلفهم (بسبب المضاربة) 7 باونات للطغار، لم يكونوا ليستعجلوا التخلص من مخزوناتهم.

16. د. محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 97. حسب الدكتور محمد سلمان حسن، الكلفة طبقاً للتحويلات التي أجراها لقيمة الليرة والمجدي العثمانية آنذاك إلى الدينار العراقي في أوائل الخمسينات من القرن الماضي. وعلى هذا الأساس سارفي حساباته التالية.

17. صالح حيدر، المصدر المشار إليه بالإنجليزية، ص 361.

18. المصدر السابق، ص 672.

ونتيجة هذا الوضع عمت الشدة وخاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة، ولاسيما بين سكان البدو من حوالي 10,000 شخص يشتغلون في شؤون تجارة الحبوب في الميناء كنقل الحبوب في النهر وتنظيفها وتحميلها على البواخر الراسية في الميناء.¹⁹

إن أخطر الآثار التي نشأت عن تزايد تصدير المنتجات الزراعية، الحيوانية والنباتية، في هذه الفترة يبدو في انسداد الإنتاج الزراعي العراقي، وبالتالي الاقتصاد العراقي عهد ذلك، إلى السوق الرأسمالية العالمية، وخضوع المنتج العراقي إلى تقلبات الأسعار الدولية وسياسات السوق الدولية الرأسمالية، وتسرب نسبة كبيرة من الفائض الاقتصادي المتحقق في الزراعة - على شحته - إلى الخارج عبر شركات التصدير الأجنبية التي احتكرت نقلها وتصديرها على السواء، وفرض هيكلية في تركيب المحاصيل الزراعية تتناسب ورغبة شركات التصدير هذه، ويمكننا أن نشير هنا بوجه خاص إلى التوسع في إنتاج الشعير في المناطق الإروائية على حساب إنتاج القمح.

ولعل الأهم من كل هذا أن تجارة التصدير خضعت منذ ذلك الحين إلى هيمنة الشركات البريطانية. وجدير بالذكر هنا أن هذه الهيمنة كانت تبدأ والمواد المتاجر بها كانت لاتزال في مواقع إنتاجها. فقد كانت شركة لنج البريطانية قد هيمنت على النقل النهري الذي كان العصب الرئيسي للنقل داخل البلاد عهد ذلك. أما النقل البحري، سواء إلى أوروبا غرباً أو للهند شرقاً، فقد بات في أيدي شركات النقل البحري البريطانية في الغالب. كذلك تولت الشركات التجارية البريطانية تصدير المنتجات الزراعية العراقية. ويشير القنصل البريطاني في تقريره الذي أشرنا إليه «أن تجارة الاستيراد متروكة لصغار التجار الوطنيين، حيث أن الشركات البريطانية الموجودة محلياً تركزت على تصدير التمور والصوف والحبوب وعرق السوس، ولا تحفل بتجارة الاستيراد إلا في أوقات فراغها». ²⁰ ومع ذلك فإن الشركات البريطانية عادت واحتكرت تجارة الاستيراد أيضاً من بعد كما سنرى في فصول قادمة.

لعبت تجارة الاستيراد بالمقابل دوراً كبيراً الأهمية في ربط العراق بالسوق العالمية وتأكيد تبعيته لهذه السوق وللرأسمال البريطاني بالذات، وإحداث تغييرات أساسية في الاقتصاد العراقي وتعجيل تحوله عن الاقتصاد الطبيعي

19. د. محمد سلمان حسن، ص 145.

20. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي...، مصدر سابق، ص 146.

إلى اقتصاد سلعي. كانت تجارة الاستيراد قد سبقت نشوء تجارة التصدير في العراق. لكن تجارة الاستيراد أخذت بالنمو كثيراً بفعل عوامل معينة. فتطور النقل البحري والنهري من بعد، وافتتاح قناة السويس قد سهل وصول البضائع الأوروبية والأمريكية بوقت أقصر وكلفة أقل. ودفع الاتجاه المتزايد لتعزيز الإدارة الحكومية واستتباب الأمن وتطور الزراعة وحالة الاستقرار وتوفير فوائض مالية لدى فئات من السكان بعد ازدياد تملك الأرض؛ كل هذه شجعت استيراد البضائع الأجنبية الأمدق صنعا والأجود شكلا. وبعض هذه العوامل ذاتها ساعد كذلك في تطور تجارة الترانسيت من وإلى إيران. لقد زادت قيمة تجارة الاستيراد بأكثر من اثنتي عشرة مرة خلال الفترة ما بين 1864 و1913، أي من 290 ألف دينار سنويا للسنوات 1864 - 1871 إلى ثلاثة ملايين ونصف تقريبا سنويا خلال 1912 - 1913.²¹ ويلاحظ هنا أن نصف قيمة الاستيرادات كانت تذهب إلى ثلاثة أصناف من البضائع: السكر والشاي والأقمشة لاسيما القطنية. وهذا يدل على مدى التغيير الكبير الذي أحدثته تجارة الاستيراد في النمط الاستهلاكي لعامة الناس خاصة بعد أن غدا استهلاك السكر والشاي من المكونات الاستهلاكية الأساسية للفلاحين وفقراء المدن. أما الصنف الثالث ونعني به الأقمشة فقد بات يؤثر بعيد الأثر في أوضاع الحائكين في البلاد ويدفع بهم إلى التقلص بشكل مطرد. إن اتساع تجارة الاستيراد سهل لبعض الفئات الاجتماعية الغنية من ملاكي الأراضي والتجار وأصحاب العقارات وغيرهم أن تحصل على بضائع استهلاكية كمالية كان يتعذر أن تحصل عليها ببسر، ونمى لديها عادات استهلاكية خاصة تتطلب جمع أموال أكبر واعتصار الكادحين المرتبطين بهم من فلاحين وشغيلة وغيرهم، وأوجد مسارب لإنفاق المال بعيدا عن استثمارها في مجالات تخدم تطور الاقتصاد الوطني. والأمر الذي يثير الاهتمام هنا أن حصة بريطانيا من تجارة الاستيراد العراقية بلغت 49% في الأعوام 1909-1911، وحصة الهند، المستعمرة البريطانية آنذاك، 33%. لقد ظلت أغلب تجارة الاستيراد في هذه الفترة بيد التجار المحليين من اليهود والفرس. وقد أسست شركات بريطانية ويونانية للاستيراد في منتصف القرن التاسع عشر لكنها ظلت شركات صغيرة ودون أهمية تذكر. وظلت الحال على هذا النحو حتى الاحتلال البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى. إن استيراد الأقمشة القطنية الرخيصة لم يؤثر فقط في أوضاع الحائكين وكان عددهم يناهز الـ 3500 حائك في بغداد وحدها، وإنما حال دون تطور صناعات حديثة للنسيج القطني في البلاد حتى فترة متأخرة من بعد. على هذا النحو عملت تجارة الاستيراد، وبشكل واسع، على امتصاص الكثير من

الفائض الاقتصادي المتحقق والحيلولة دون تطور صناعات وطنية لسد حاجة السوق الوطنية الآخذة بالنمو وإن كان ببطء شديد.

ظلت البلاد على تخلفها من حيث تطور القوى المنتجة في الريف والمدينة على السواء، إلا في حدود ضيقة جدا. لقد جرى، لاسيما في العقود الأخيرة التي سبقت الاحتلال البريطاني، بعض التحسن في طرائق إرواء الأرض. فلقد لجأ بعض مالكي الأراضي الزراعية إلى نصب المضخات لسحب الماء في المناطق الإروائية والبساتين القريبة من المدن. وقد بلغ عدد المضخات الزراعية في عام 1900 اثنتي عشرة مضخة²². واستخدمت إلى جانب المضخة النواعير ذات الدواليب الحديد المسننة التي تديرها الحيوانات. ويكتب القنصل البريطاني في تقرير له عام 1878-1879:

إن السكان البدو إلى الشمال من العمارة بدأوا بنصب الكرود [ويسمى الواحد منها بالعامية العراقية جرد - ع - س] أو الوسائل الميكانيكية للإرواء؛ إنهم يستقرون، ويبنون بيوتا من الطين، وأخذوا يتخلون عن عاداتهم في النهب والسلب.²³

وفي مجال الصناعة جرى التقدم ببطء شديد. فبعد ورشة التصليح الميكانيكية التي أنشأها الوالي الكوزلكلي في أواسط خمسينات القرن التاسع عشر لم يبن شيء آخر حتى أسس الوالي نامق باشا أول معمل للنسيج في البلاد المعروف بـ «العباخانه» أو «القاطرخانه» حيث أخذت المحلتان المعروفتان في بغداد اسميهما منه، وكان يدار بالبخار لسد حاجة الجيش من الألبسة والخيام، وقد وسعه مدحت باشا من بعد. واستورد مدحت باشا معملا ميكانيكيا للطحين بعد أن كان القمح يطحن بالرحى اليدوية والتي تديرها الحيوانات، ثم تكاثرت معامل الطحين من بعد. واستوردت أول ماكينة لصنع الثلج عام 1881، وبعدها بسنوات أسس معملان للمشروبات الغازية في البصرة. وفي عام 1889 أسست شركة لنج وشركة أندروير مكبسين لغسل وكبس الصوف في البصرة، وتلتها مكابس عرق السوس. وفي نهاية القرن التاسع عشر تزايد نصب المطابع.

وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تزايد تأسيس المدارس الحكومية، لكن التعليم ظل من نصيب الموسرين وأبناء الموظفين (الأفندية)، ويجري التعليم فيها باللغة التركية وبأساليب متخلفة تربويا،

22. س. لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث... مصدر سابق، ص 113

23. صالح حيدر، المصدر السابق، 673.

ثم تلتها مدارس الطائفتين المسيحية واليهودية. وعلى العموم كانت توجد في العراق 160 مدرسة ابتدائية في عام 1913 تضم ستة آلاف طالب. وكان حظ المستشفيات من عناية الدولة بائسا، فحتى الاحتلال البريطاني لم يبن سوى أربعة مستشفيات كان أفضلها مستشفى في مئيرالياس، الثري اليهودي.

ما الذي أحدثته مجموعة التحولات الاقتصادية التي تحدثنا عنها في بنية المجتمع العراقي؟ وقبل هذا كيف يمكن أن نصف الحالة التي انتهت إليها هذا المجتمع؟ وهل يصح الحديث هنا عن كيان واحد لهذا المجتمع؟ منذ قرون والعراق يعاني تخلخلا اجتماعيا لا ينقطع، وقد استمر هذا التخلخل حتى الفترة موضوعة البحث، وكانت حصيلة هذا الوضع أن نشأت للفرد انتماءات عديدة تتفاوت كثيرا قوتها وتماسك تأثيرها عليه، وكان في خاتمة المطاف يخضع إلى انتماء واحد يجاهر بإعلانه بقدر ما يعود عليه هذا الانتماء من نفع مادي أو معنوي. فقد كان هناك انتماء للقبيلة... وحتى داخل القبيلة الواحدة كان هناك انتماء إلى عشيرة معينة وإلى فخذ من أفخاذ هذه العشيرة. وكان هو ملزم بالأعراف السارية في العشيرة والقبيلة. وهو منتم أيضا إلى دين ومذهب ويرتب عليه انتماءه هذا التزامات مقابلة لا يسعه الخروج عليها دون ثمن. وفي المدينة هو منتم إلى الصنف، التنظيم الذي تفرضه المصالح المشتركة لذوي المهنة الواحدة. ومنتم للحي الذي يسكنه وما يرتبه من عرف وإزاء الأحياء الأخرى، فللحي والدفاع عن مصالح الحي قيمة اجتماعية لا يسعه تجاهلها ولا تعرضت مصالحه الخاصة إلى مخاطر. فإلى أي حد تأثرت هذه الانتماءات بفعل علاقات السوق التي شرعت تزحف على المجتمع ولو ببطء شديد كما قلنا؟ لقد شهد المجتمع طوال عشرات السنين صراعا خفيا بين القيم الاجتماعية المهيمنة وبوادع تغيرات معينة، ضعيفة أولا حتى لا تكاد تظهر على السطح، لكنها نمت قليلا قليلا حتى بدأت تظهر واضحة من بعد. فتوطن القبائل الرعوية خلق ثغرة في اتحادات القبائل بين من توطن وانصرف إلى الزراعة وبين من لا يزال على بداوته وتنقله، ونشأت بين الاثنين مصالح متعارضة حول مناطق الرعي في الديرة المشتركة سابقا والتجاوزات على الزروع وعلى المياه، وبرزت الخلافات في القيم والنظرات وفي عمليات تبادل المنتجات. ونشأت مصالح متعارضة قبلها بين الجماعات الزراعية المتجاورة وبين المزارعين داخل الجماعة الواحدة ذاتها، كل ذلك دون أن تكف الالتزامات الجماعية داخل القبيلة عن التأثير. ففي ساعات الخطر الأعم تتحد المصالح داخل العشيرة الواحدة وحتى داخل الاتحاد العشائري الواحد. وداخل العشيرة الواحدة ظهرت وظائف جديدة تطلبت توفر من ينهض بها لمصلحة تنظيم عمل الجماعة... فلقد نشأت الحاجة إلى

«السركال» لتنظيم العمليات الزراعية داخل المجموعة الواحدة والحيلولة دون تغليب المصلحة الفردية على مصلحة المجموعة، وجر هذا من بعد إلى ظهور صفات خاصة وامتيازات خاصة بهذا السركال. ومع الاستقرار في الأرض نشأت الحاجة إلى من يتوسط في حل المنازعات على أن يكون ذا منزلة اجتماعية تحترمها الجماعة... وهنا يظهر «السيد»، الوسيط المحترم، الذي ينتمي حقا أو باطلا، في نسبه إلى سلالة الرسول... وصار هذا مع الزمن الوسيط المحترم ذي الكلمة المسموعة التي يقربها الجميع عن قناعة، وصار هو يؤدي هذا الدور إلى جانب الوظائف الروحية، الدينية والمذهبية، ورتب هذا الدور بالمقابل حقوقا يعترف بها الجميع حتى الحكومة من بعد، وجاءت هذه بتوافق خاص مع تشيع القبائل في المناطق الرسوبية من القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

وفي داخل العشيرة جرى تمايز بطيء ودون عنف أولا، ولكنه أكيد، بين شيوخ القبائل وأفرادها، وكانت ساحته الرئيسية ديرة العشيرة المشتركة. وجاءت إجراءات تملك الأرض التي بدأها مدحت باشا والتغيرات التي طرأت عليها وتلتها من بعد بشأن مسألة الملكية، لتضفي تعقيدات كثيرة كانت حصيلتها أن تميز ملاك الأراضي من شيوخ القبائل وغيرهم من وجهاء المدن أو السادة الذين تملكوا الأراضي الزراعية عن الفلاحين الذين لم ينالوا سوى حق المزارعة في الديرة السابقة طبقا للأعراف القبلية.²⁴

وارتباطا بهذه التحولات جرت تغيرات معينة في وزن المواقع الجغرافية الاقتصادية والسياسي. فمع أن بغداد ظلت تحتفظ بموقعها الأساس في البلاد إلا أن تغيرات قد حصلت بالنسبة إلى أهمية مدن أخرى سلبا أو إيجابا. على هذا النحو مالت أهمية البصرة إلى الارتفاع مع تزايد أهمية النقل البحري والتصدير والاستيراد بالبواخر، فيما هبطت قليلا أهمية الموصل بعد أن كانت ثغر التصدير إلى حلب وتركيا من خلال القوافل. كذلك ارتفعت أهمية كل من النجف وكربلاء ليس فقط كسوقين صحراويين رئيسيين لتموين القبائل البدوية بالمؤن والسلع التي تحتاجها، ولبيع منتجاتها من الصوف والجلود والدهون، وإنما أيضا كمركزين دينيين للدعوة إلى التشيع بعد أن زاد الميل لتشيع القبائل في المناطق الإروائية خلال القرن التاسع عشر.²⁵

24. زيادة الاستيضاح بشأن مشكلة الأرض، أنظر كتابنا (عزيز سباهي، مواقف من المسألة الزراعية في العراق، دارالرواد المزهرة، بغداد، 2009، الفصلين الثاني والثالث).

25. إسحق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى، 1996.

وأخيراً، فإن التغلغل الرأسمالي الأجنبي في العراق وتزايد نفوذ بريطانيا السياسي من جانب، والسياسات العثمانية في اضطهاد السكان، في المدينة والأرياف من جانب آخر، لم تقابل حتى ذلك الحين برد فعل شعبي قومي يمكن أن يوصف بحركة وطنية مضادة، كما حدث في الولايات العثمانية في أوروبا. وكما يقول كامل الجادرجي في مذكراته «لم يكن هناك مظهر بارز كحركة وطنية حقيقية في العراق».²⁶ كانت هناك فعلاً فئات وطنية صغيرة... رواد قلائل حملوا أفكاراً قومية تنطوي على مناهضة الحكم العثماني... إلا أن هؤلاء الرواد لم يسعوا إلى إيجاد رأي عام يدعو إلى استقلال البلاد... ولم يطوروا كذلك، وهو مهم جداً، وعياً لإدراك ما ينطوي عليه تغلغل المصالح البريطانية. حتى المقاومة التي أبدتها بعض العراقيين من رجال دين ورؤساء عشائر وغيرهم حين أنزلت القوات البريطانية في البصرة من بعد، جرت في الأساس تحت راية العداء للكفار الذين يريدون خراب الدين كما كان يقال.

حقاً أثار إعلان السلطان عبد الحميد إعلان العمل بالدستور في 24 تموز 1908 إثر انتصار حركة الاتحاد والترقي، شيئاً من النشاط السياسي في بغداد والبصرة والموصل، ونشط المتعلمون العراقيون في اسطنبول للمشاركة في الحركات السياسية العربية التي تألفت هناك للمطالبة باللامركزية، إلا أن عودة الدستور لم تقابل في العراق بالحماسة، وعلى العموم، كان الموقف العام من الدستور مشوباً بالشك.²⁷ ومع أن تنظيمات سياسية تأسست في العراق إما امتداداً للاتحاد والترقي كفروع في المدن الرئيسية أو لمنافسته كما هو الشأن مع الحزب الحر المعتدل، وكذلك تأسست تنظيمات أخرى وصحف كثيرة، إلا أن هذا النشاط لم يتطور إلى حركة تدعو إلى استقلال البلاد ولم تستطع أن تطور وعياً واسعاً ولم تتوفق في تحقيق هوية منفصلة لها في العراق، كذلك لم تتبن أي اهتمام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبمطالب شعبية عامة.²⁸

دمشق، ص 66، 67.

26. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970، ص 20.

27. د. غسان العطية، العراق، نشأة الدولة 1908 - 1921، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، 1988، ص 76.

28. المصدر السابق، ص 98.

2

العراق في ظل الاحتلال البريطاني

كان العراق قد دخل في دائرة حسابات المصالح البريطانية منذ زمن بعيد.¹ فعدا عن وجود البلاد في موقع استراتيجي بالنسبة لهذه المصالح بوصفه حلقة الوصل الزاهية التي تطل على الخليج وتسهل العبور إلى الهند، فإن صورة العراق الزاهية التي غرستها قصص ألف ليلة وليلة في أذهان الأوربيين ظلت تغذي المطامع البريطانية منذ أن دخلت بريطانيا حلبة التنافس مع المستعمرين الآخرين للسيطرة على البحار والمستعمرات. وإذا كان هدف البريطانيين من التغلغل في العراق هو اتخاذ نقطة حراسة استراتيجية على الطريق إلى الهند، فإنهم اتخذوا من هيمنتهم على الهند أولاً، والعلاقات التجارية العريقة التي تربط ما بين البلدين منذ أقدم العصور عبر البصرة نقطة وثوب لوضع اليد على العراق. وقد نشطت لهذه المهمة شركة الهند الشرقية التي تأسست عام 1600 م واتخذت من سرات في الهند مقراً لها. فللسيطرة على تجارة الخليج دخلت في نزاع مع البرتغاليين ثم مع الهولنديين. وفي عام 1639 وصل ممثلوها إلى البصرة وأقاموا لهم مركزاً تجارياً فيها عام 1643. وبعد صراع طويل مع الهولنديين انسحب الأخيرون منها عام 1753 فصفا الجو للبريطانيين فيها، وعينت الشركة وكيالها هناك. وقد لعب هذا الوكيل كثيراً لدعم سليمان الكبير

1. كان الإنجليز قد فكروا في اتخاذ الفرات طريقاً للتجارة مع الهند، وألغوا شركة أسموها الشركة التركية. وقد أرسلت هذه بعثة لتحصي هذه الطرق، ومرت في عام 1583 من طرابلس الشام إلى البصرة عن طريق بغداد، واتجهت من بعد إلى مضيق هرمز فالهند وجاوة. ويعتقد أن هؤلاء هم أول من وطأ أرض بلاد الرافدين من الإنجليز. (عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، الطبعة الثالثة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991).

وتعيينه واليا على العراق كله، فلم ينس سليمان هذا الدين للشركة، وسمح لها بتوسيع نشاطها، وصارت هي تمده بالمال في صورة قروض وتوفر له المدرسين لتدريب عساكره. وعلى هذا النحو باتت الشركة في نهاية القرن الثامن عشر نفوذ كبير في العراق، وفي عام 1802 أصبح وكيل الشركة كلوديوس ريج مقيما دائما في بغداد، وقد منح جميع السلطات القنصلية وجيء بحرس كبير من الهنود لحماية مبنى القنصلية، وبدارعة نهريّة ترسو قبالة المبنى. وكان هذا الـ «باليز» كما كان يدعى بالتركية الشخصية الثانية التي تلي الوالي في الأهمية. وقد دخل، كما أشرنا في الفصل الأول، في منازعات مع الوالي داود بشأن الامتيازات التي حصل عليها الأوربيون في العراق.

ومنذ مطلع القرن العشرين لم تعد بريطانيا تخفي مراميها في العراق، ودخلت مع الدول الأخرى لاسيما مع ألمانيا، في صراع لتأكيد نفوذها فيه. ففي 5 أيار 1903 أعلن اللورد لنزدن، وزير الهند، في مجلس اللوردات البريطاني:

«يتراءى لي أن سياستنا في خليج فارس يجب أن تتجه بالدرجة الأولى إلى حماية التجارة الإنكليزية وامتدادها في هاتيك المياه»²

وهو يريد بالامتداد هنا دجلة والفرات.

وكجزء من النشاط الذي تنوي تحقيقه وتعد له، تزايد عدد البريطانيين القادمين إليه. فزاد عدد الذين سكنوا البصرة إلى ثلاثة أضعاف أعدادهم السابقة. وكثر عدد الزوار الذين يمضون فيه بعض الوقت، وكان من بينهم عشرات الضباط من الجيش الهندي أمثال لجمن وهيورت يونغ وغرترود بيل وغيرهم وبعض هؤلاء عاد إليه في إطار الحملة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى وأصبحوا من الضباط السياسيين الذين حكموا البلاد أثناء الاحتلال.³

وفي القرن التاسع عشر، توالى البعثات التي جاءت لاستكشاف صلاحية الفرات ودجلة للملاحة، وقد درست هذه البعثات جغرافية المناطق التي مرت بها ورسمت الخرائط الدقيقة للنهرين، وظهر بعد ذلك

2. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، مطبعة العرفان، لبنان، 1957، ص 40.

3. لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1989، الجزء الأول، ص 119.

أن هذه الخرائط كانت ذات أهمية كبيرة للقوات العسكرية التي احتلت العراق، وكذا الشأن مع الخرائط التي رسمها الجيولوجيين وهم يستكشفون الأراضي بحثاً عن النفط والمعادن الأخرى في العراق.

وقد دار صراع طويل بين الألمان والإنجليز للاستحواذ على امتياز استخراج النفط، وتوصل الطرفان إلى اتفاق فيما بينهما، وتأسست شركة النفط التركية T.O.C، وقيل إن وزير المالية التركي قد وافق على أن يؤجر لهذه الشركة كل احتياطي النفط الذي تم اكتشافه أو الذي سيتم اكتشافه في ولايتي الموصل وبغداد، إلا أن إعلان الحرب العالمية الأولى أوقف هذا النشاط وكان هذا القول الأولي أساس الطلب الذي تقدمت به الشركة إلى الحكومة العراقية أثناء الانتداب (1923) للحصول على امتياز للتنقيب عن النفط ونالته تحت ضغوط كما سنرى بعد، وبعد أن تغيرت جنسية الرأسماليين المشاركين في الشركة.⁴

وتركز الصراع بوجه خاص حول مد سكك الحديد عبر العراق إلى الخليج بين الدول الاستعمارية وتمخض عن اصطفاك جديد أخذ شكله في النهاية في صورة الأطراف المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى.⁵ وشرع البريطانيون يعلنون عن نواياهم المقبلة. ففي عام 1892 صرح اللورد كرزن، وكان يشغل آنذاك منصب الحاكم البريطاني العام في الهند:

«إن بغداد تقع ضمن موانئ الخليج، ويجب أن تدخل ضمن السياسة البريطانية التي لا تنازع [...] ومن الخطأ أن نفترض أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست منحصرة في المنطقة الواقعة بين البصرة وبغداد، وإنما تمتد شمالاً إلى بغداد نفسها».⁶

وفي 15 كانون الثاني 1912 الفت حكومة الهند لجنة خاصة لدراسة

4. لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، المصدر السابق، ص 114-116.

5. كانت المؤسسات البريطانية التي نشطت في ميدان مشاريع سكك الحديد هذه قد أكلت إنجاز أعمال المسح التفصيلي لهذه المشاريع إلى الضابط الشاب في الجيش الهندي أرنولد ولسن الذي أصبح هو ذاته الحاكم السياسي العام أثناء الاحتلال البريطاني ولعب دوراً خطيراً في تحديد مستقبل العراق آنذاك وأشرف على قمع ثورة العشرين.

6. إيرلاند، مصدر سابق، ص 24.

احتلال العراق، وقد اقترحت هذه اللجنة الشروع باحتلال «بلاد العرب التركية» كما كانت تسمى العراق آنذاك، بذريعة تعزيز مركز بريطانيا في وجه الموقف العدائي الذي يبديه الموظفون الأتراك.⁷ وأبرق المقيم البريطاني في بغداد إلى حكومة الهند وإلى السفير البريطاني في اسطنبول في 23 حزيران 1913 قائلاً:

«نظراً لاحتمال تجزئة تركيا، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية، فإنه على ما يظهر، لا بد للحكومة البريطانية أن تحتفظ بما أحرزته حتى الآن من أرجحية في بلاد ما بين النهرين، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية».⁸

وتحقيقاً لهذه الأغراض نشطت الدوائر البريطانية لتعزيز علاقاتها بشيوخ القبائل في جنوب العراق وبوجهاء البصرة، وكان واسطتها في هذا الشأن الشيخ خزعل، شيخ المحمرة ومن ورائه السيربرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في العراق من بعد.

والواقع أن بريطانيا قد تحركت لاحتلال العراق حتى قبل أن تنشب الحرب مع تركيا. ففي آب وأيلول 1914 تم الاتفاق بين لندن ودلهي على إرسال قوة عسكرية لاحتلال البصرة. وفي 16 تشرين الأول تحركت فعلاً هذه القوة التي عرفت باسم «الحملة د» باتجاه الخليج، وتوقفت عند البحرين في 23 تشرين الأول لتتأهب للوثوب على العراق مباشرة. وفي 3 تشرين الثاني 1914 وصلت القوة مياه شط العرب، أي قبل إعلان الحرب رسمياً على تركيا في 5 تشرين الثاني 1914. وفي 6 تشرين الثاني احتلت الفاوتلبدأ زحفها باتجاه الشمال حتى أتمت احتلال كامل الولايات الثلاث، ولتواصل احتلالها العسكري للبلاد لبضع سنوات أخرى وتشرع في تحقيق سياساتها التي رسمتها من قبل.

كانت سياسة الاحتلال البريطاني تتجاذبها دوافع وأغراض متضاربة وترسم في مركزين يختلفان في استراتيجياتهما رغم كونهما ينطلقان من مصالح استعمارية واحدة. كان هناك المركز البريطاني في الهند، أو ما كان يعرف بحكومة الهند، والآخر هو المركز البريطاني في الشرق الأوسط الذي يتخذ من القاهرة قاعدة لتحركه وكان يتلقى توجيهاته من لندن مباشرة.

7. المصدر السابق.

8. د. عبد الرحمن اليزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1954 ص 8.

كان الحاكم العسكري العام، الذي يتلقى تعليماته من المركز الأول، يتوخى تأمين السيطرة البريطانية على مجتمع قبلي مضطرب، تتنازعه ولاءات مختلفة، ولم يسبق له أن أذعن إلى سلطة مركزية، وظل يتحين الفرصة للتمرد عليها، ولا يخفي نفوره من حكم يختلف وإياه في الدين والجنس. وكان رجال هذا المركز يسعون إلى تطبيق السياسات التي درجوا على تطبيقها في الهند. وخبرتهم في التطبيق جاءت حصيلة التعامل مع شعب وتقاليد وقيم أخرى، وكان هذا المركز يسعى إلى تحقيق المشاريع التي راودته طويلاً في جعل وسط وجنوب العراق مستعمرة استيطانية ملحقة بالهند. وقد عبرت صحيفة (التايمز) اللندنية عن نوايا هذا المركز باقتراحها تهجير ثلاثة ملايين هندي وتوطينهم في جنوب ووسط العراق.⁹ وقد ظل هذا المركز يرسم سياساته على أساس إخضاع العراقيين بالقوة والصرامة على غرار ما كان يفعله في الهند.

أما المركز الثاني، فكان ينظر إلى العراق في إطار المشاريع الاستعمارية التي رسمت في إطار المصالح البريطانية العامة في المنطقة العربية العامة ووفق الخطوط التي انطوت عليها اتفاقية سايكس-بيكو بين إنكلترا وفرنسا وروسيا لتقاسم النفوذ فيما يحتل من أراضي الدولة العثمانية وبالشكل الذي يتماشى وسياسات الخداع والمراوغة التي سارت عليها بريطانيا في التعامل مع العرب ومباحثات الملك حسين - مكماهون، والوعود التي قطعت للصهاينة في فلسطين.

إلى جانب هذه دخلت عوامل أخرى تمثلت أولاً في المقاومة التي أبداها الشعب العراقي للاحتلال، وافتضاح اتفاقية سايكس-بيكو بعد ثورة أكتوبر في روسيا، وتأثيرات الثورتين، البلشفية في روسيا والكمالية في تركيا، وانكشاف زيف التصريح الأنكلو-فرنسي الذي وعد باستقلال البلدان العربية، وأخيراً دخول أمريكا ومبادئ ولسن كعنصر ضاغط لم يكن في حسابان لندن وباريس.

لقد أظهرت سلطات الاحتلال العسكري استهانة واضحة بمقاومة الشعب وبالتعقيدات التي واجهتها منذ البداية مفترضة أنها ستفرض الوجود البريطاني كواقع لا يمكن رده. ولقد لعب مزاج أرنولد ولسن، الحاكم

9. د. عبد الله فياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، مطبعة دار السلام 1975، الطبعة الثانية، ص 226. انظر أيضاً ما جاء في مذكرة السر آرثر هرتزل (14 آذار 1915) بشأن مستقبل ما بين النهرين واقتراحه بتوطين هنود من البنجاب والسند في العراق. د. غسان العطية، العراق، نشأة الدولة، 1908 - 1921، دار السلام، لندن، 1988، ص 175.

العسكري العام، وسلوك ضباطه الشباب قبلي الخبرة والمعرفة بنفسية الفرد العراقي وبالنظام القبلي وتعقيدهاته في العراق، دورا ملحوظا في إثارة نقمة الناس. ولم تأخذ السلطات في الحسبان المزاج الديني وبالغوا في وزن الفوارق الطائفية، كذلك بالغوا كثيرا في تقدير وزن العناصر التي كانت تسائر الاحتلال انطلاقا من مصالحها الخاصة. وقد دفع هذا الأمر مؤرخا بريطانيا لا يخفي تعاطفه مع السياسات البريطانية التي اتبعت أثناء الاحتلال أن يقر بأن التهمة التي وجهت إلى إدارة ولسن واعتبرت من الأسباب التي أدت إلى انفجار الثورة «تهمة لا يمكن نكرانها أبدا».¹⁰ لقد فرضت الإدارة البريطانية سيطرتها العسكرية على حركات النقل والطرق، وأقامت المعسكرات في المناطق المزروعة، مما أدى إلى توقف الزراعة فيها، وانطمار قنوات الري، وشدت كثيرا على جباية الضرائب واستخدام القوة في جبايتها من الأغنياء والفقراء على السواء،¹¹ وكانت تدفع أسعارا واطنة لقاء المحاصيل التي تجبر المزارعين على تسليمها للسلطات، وترغمهم على دفع ضرائب أكثر مما كانوا يدفعون إلى الأتراك ودون أن تحسن من الطريقة القديمة السيئة في تخمين الحاصلات. وفي المدن يشكو الأهالي من نقص موظفي الإدارة بينما تتسكع أعداد متزايدة من الموظفين السابقين ترفض السلطات توظيفهم بدعوى أنهم خدموا في جهاز الإدارة العثماني.

وزاد من وطأة الاحتلال التضخم النقدي الذي ولده الإنفاق الواسع للقوات والإدارة البريطانية دون أن يتوفر العرض الكافي من السلع في الأسواق. وإذا كانت فئات معينة من التجار والملاكين قد أثرت من ارتفاع الأسعار والمضاربة فإن هذا الارتفاع الفاحش في الأسعار¹² كاد أن يؤدي إلى مجاعة في بغداد وغيرها.

لقد سعت سلطات الاحتلال البريطاني إلى تحميل الشعب العراقي العبء المالي للاحتلال، وليس من قبيل المصادفات أن تكون دائرة الإيرادات

10. لونكريك، مصدر سابق، ص 184.

11. زادت إيرادات الضرائب أيام الاحتلال إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في العهد التركي، كما ذكرت صحيفة (المانشستر جاردن) البريطانية. هنري فوستر، المصدر السابق، ص 163.

12. كان سعر طغار الحنطة في العهد التركي يتراوح ما بين 8 و10 ليرات، فارتفع في عهد الاحتلال إلى مئة ليرة، وفي بغداد ارتفع سعر الطغار إلى 120 ليرة. وينقل عن شيوخ المشخاب أن طغار الشلب في العهد التركي تراوح سعره ما بين الليرة الواحدة والخمس ليرات، فصار في عهد الاحتلال ما بين 35 و50 ليرة. الورد، الجزء الخامس، ص 21.

أول دائرة حكومية جديدة تؤسسها هذه السلطات. وقد استخدمت الضرائب ذاتها كأداة لتسليط شيوخ القبائل على أفراد قبائلهم، إذ عهدت إلى شيوخ العشائر جمع الضرائب من عشائرتهم لقاء حصة وافية منها.¹³

كان الأمر الجوهري الأول الذي يشغل بال الإدارة البريطانية المحتلة هو البحث عما يمكنها من فرض سيطرتها الكاملة على البلاد المحتلة، وأن تؤمن سلامة قوات الاحتلال وممثلي الإدارة في المدن والأرياف، وتأمين الموارد الغذائية والموارد المالية لهذه القوات، ومن ثم الشروع بمشاريعها التي كانت قد حركتها لاحتلال البلاد. وكانت هواجسها هذه تبدو في كل ما اتخذته من إجراءات إدارية أو تشريعية. ونظراً لما كان يعتمر الريف من عوامل للاضطراب والمقاومة، ركزت هذه الإدارة معظم نشاطها للتعامل مع القبائل.

اتجه المحتلون، قبل كل شيء، إلى الإبقاء على المؤسسة القبلية، ورأوا فيها جهازاً يمكن أن يستخدم لتعزيز نفوذهم في الريف والمدينة على السواء إذا ما نجحوا في ضم هذه المؤسسة إلى صفوفهم واتخذوا منها واسطة للموازنة مع نفوذ المدينة. وكانت إجراءاتهم في هذا الشأن تتكيف تبعاً للأوضاع السائدة في كل منطقة ومدى ولاء رؤساء القبائل للاحتلال البريطاني ومدى استعدادهم للتعاون مع قوات الاحتلال والحكام السياسيين الذين نصبتهم في جميع الأفضية والنواحي. ففي بعض المناطق، كما هو الشأن مع القبائل التي تتوطن في وسط وجنوب دجلة جرى دعم الرؤساء الكبار وأبقي على نفوذهم داخل العشيرة. وفي مناطق أخرى من الفرات، الأوسط بوجه خاص، جرى اصطفاء بعض الرؤساء من بين الرؤساء المتنافسين الذين تعترف بهم القبيلة. وعلى العموم كان يتم هنا حصر النفوذ داخل العشيرة الواحدة في شيخ واحد يمكن الاطمئنان إليه، وإيجاد مصلحة له تشده إلى المحتلين الجدد، ويفرض عليه الخضوع إلى مشورة الحكام السياسيين البريطانيين. ويعطينا أيرلاند مثالا على هذه السياسة في النموذج الذي طبق في منطقة سوق الشيوخ، فيقول إن ديكسن، معاون الحاكم السياسي في سوق الشيوخ عمل في عامي 1916 و 1917 على حصر السلطة في هذه المنطقة في يد شيخ واحد اختاره من بين اثنين وعشرين شيخاً كانوا على رأس عشائرتهم آنذاك.¹⁴ وتقول جرتروود بيل، التي لعبت دوراً كبيراً في رسم وتطبيق سياسات الاحتلال والانتداب فيما بعد :

13. فوستر، المصدر السابق، ص 111-112.

14. أيرلاند، ص 61.

«أما السياسة التي اتبعناها فهي أن نعيد للشيخ نفوذه وسلطانه ونؤازره بحيث نجعله مسؤولاً لقاء ذلك عن سلوك قبيلته». ¹⁵

ويذكر الحسني أن إدارة القبائل قد وضع لها نظام مستمد من عادات وأوضاع القبائل الأفغانية:

«كان قد وضعه السر هنري دويس يوم كان مراقباً للشؤون المالية والقضائية في بلوچستان قبل الحرب العالمية الأولى. فاعترف بشيخ واحد في كل قبيلة وأصبح كل شيخ، عين أو انتخب على هذا الأساس، مسؤولاً أمام السلطة عن السلم والنظام في قبيلته، وعن القبض على المجرمين، وحفظ خطوط المواصلات وممتلكات الإنجليز، وعن جمع الضرائب. ولقاء ذلك أعطى الشيوخ (المشاهرات) والمساعدات، وأحياناً الأسلحة، فتأيدت حدود نفوذهم، وغض النظر عن ضرائبهم. وكان كل رئيس يضطر لمواولة السلطة لئلا يفقد المساعدة والحظوة». ¹⁶

ويذكر آيرلاند أن المنح والمخصصات السرية التي كانت تعطى إلى شيوخ القبائل في منطقة الدليم ازدادت من 50 ألف روبية عام 1919 إلى 279 ألف روبية عام 1920. ¹⁷ وقد لجأت قوات الاحتلال أحياناً إلى استخدام السلاح ضد العشائر أو الأفخاذ التي لا تخضع لسلطان شيخ المشايخ الذي يختارونه، كما حدث بالنسبة إلى بعض جماعات البوساطان في 1918. ¹⁸

واستخدمت مختلف الذرائع لتعزيز نفوذ الشيوخ الكبار الذين اصطفتهم. فقد أصدر الجنرال مارشال، قائد قوات الاحتلال، بياناً أقر فيه بحقوق الشيوخ الكبار في التصرف في الأراضي التي كانوا قد تجاوزوا عليها، واستغل المحتلون ما كان يشوب (حجج) التملك الصادرة من قبل السلطات العثمانية من غموض وعدم دقة في تحديد حدود الأراضي الممنوحة للملاكين لإحداث التغييرات المطلوبة في حيازة الأراضي وتعيين الحدود وحقوق

15. Bell, G.L, The Letters of Gertrude Bell, Vol. 1.11, London, 1927.

16. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الرابعة الموسعة، دار الكتب، بيروت، 1978، ص 117.

17. أيرلاند، ص 220.

18. بطاطو، الجزء الأول، ص 121.

التصرف بما يتفق وسياساتهم التي يريدون تطبيقها في المنطقة المعنية.

كذلك لجأت إلى استخدام الأراضي الأميرية التي لم تفوض بعد لاستدراج بعض الشيوخ إلى جانبهم¹⁹، وبغية تثبيت نفوذ الشيوخ الذين يناصرونهم كان الحكام السياسيون يجاهرون بتأييدهم ويمدونهم بالسلاح وبالهدايا والعطايا ويعفونهم من دفع الضرائب المترتبة عليهم.²⁰ فقد عمدوا إلى إعفاء الشيخ خزعل (شيخ المحمرة) والشيخ مبارك الصباح (شيخ الكويت) اللذين كانا يملكان بساتين نخيل واسعة في البصرة، لأنهما ساعداهم في استمالة بعض شيوخ الجنوب. كذلك فعلوا مع شيوخ العمارة محمد العربي ومجيد الخليفة وفالح الصيهود وشوأي الفهد وسلمان المنشد وغيرهم. وفي المنتفك عمدوا إلى منح عدد كبير من شيوخ القبائل التي كانت تنتمي إلى اتحاد قبائل المنتفك الذين جاھروا بالولاء لبريطانيا مراكز إدارية اسمية ورواتب شهرية.

لم يحسب المحتلون البريطانيون بعقليتهم العسكرية المتعجرفة أن سياساتهم ذاتها ستؤجج مشاعر المقاومة وستدفع بها إلى الانفجار في فترة قصيرة. حقا، إن البلاد كما أوضحنا في الفصل السابق لم تعرف حركة قومية منظمة حتى في حدود ضيقة، وبوادرها لم تظهر إلا بعد إعلان الدستور عام 1908، وإن التمردات التي تشهدها البلاد كانت تمردات قبلية ضيقة محكومة بمصالح القبيلة أو الاتحادات القبلية وأعرافها، ولم ترفع راية التحرر القومي العام حتى في أوسع أشكالها كتمردات المنتفك أو غيرها. وحين نشبت ثورة الشريف حسين في الحجاز فإنها لم تجد صدى واسعا في العراق، ولم يسع البريطانيون الذين احتلوا العراق إلى الدعوة لها. فهم من جانب كانوا يخشون رد الفعل لدى المسلمين في الهند الذين كانوا يعدون الثورة خروجاً على سلطة الإسلام وثلما لوحده، ومن الجانب الآخر كانوا يخشون من الثورة على المصالح الاستعمارية التي كانوا يبيتونها للعراق، لذلك لم يعملوا هنا شيئا ليكسبوا عرب العراق للمشاركة في حركة الشريف حسين.²¹ وكانت حركة الجهاد إثر دخول القوات البريطانية قد انتظمت واتجه المتطوعين فيها نحو (الشعبية) لمشاركة قوات الأتراك هناك في المعركة ضد هذه القوات تحت شعار «الجهاد ضد الكفار»، ولم يخطر

19. مكرم الطالبي، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1969، ص 14.

20. أيرلاند، مصدر سابق، ص 61.

21. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1978، ص 302.

ببال هؤلاء المجاهدين أن يجاهدوا دفاعاً عن وطن لهم، وإنما كانوا يرون في الاحتلال الإنكليزي «حرب الدين وفساد الأخلاق» كما يقول الوردى، وأن دولة الإسلام، الدولة العثمانية، تتعرض إلى العدوان.

لقد جرت تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة في العراق أثناء الاحتلال. فقد تبدلت حياة الناس وقيمهم الاجتماعية والسياسية تبديلاً جوهرياً مع التغيرات الاقتصادية التي أحدثها الاحتلال في المدينة والريف على السواء. إذ وجد من ينتفع كثيراً من الاحتلال، وفي مقدمة هؤلاء التجار الذين تعاطوا التجارة بالمواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية والمقاولين الذين كانوا يتعاطون توفير ما تحتاجه قوات الاحتلال من مواد وأيد عاملة، وشيوخ القبائل الذين سايروا سياسة المحتلين وضمنوا الأرض والإعفاء من الضرائب والمنح والحظوة. وفي بعض المدن، كالموصل، نظر الناس إلى تقدم قوات الاحتلال البريطاني نحو مدنهم كسبيل للإنقاذ من حالة المجاعة التي انتهوا إليها. وفي بغداد بات أصحاب الأعمال يتطلعون برغبة للاحتلال البريطاني للتخلص من التعامل بالنقود الورقية الذي كان يفرضه الأتراك وما ألحقه بمصالحهم من أضرار.

إلا أن الإنكليز بالغوا في تقديرهم للانقسامات الدينية والطائفية، وفي إمكانية كسب حماسة الناس للاحتلال من خلال إنفاق الأموال لشراء الذمم ولم يأخذوا في الحسبان نزوع العراقيين إلى الحرية وتمسكهم بعزيتهم وكرامتهم وعاملوا رؤساءهم بفضاظة أحياناً، وحتى أمام أفراد عشائرتهم، وهم الذين تعلموا من قبل أن لا يذعنوا إلى السلطة التي لا تتبع من أعرافهم. لقد تعاملوا مع الناس من منطلق القوة والإكراه دون أن يتأملوا ما سيحدثه تعاملهم هذا من سخط. لقد انتزعت مئات الدور من ساكنيها في البصرة مثلاً للأغراض العسكرية وفعّلوا الشيء ذاته حيثما تقدموا. وأرغم عشرات الألوف من الفلاحين على تنفيذ ما تحتاجه قوات الاحتلال من أعمال دون مقابل، وفي مواسم الحصاد أو الزرع أحياناً. فقد سيق الألوف عنوة وفي ظروف طبيعية قاسية كما يقول الإداري الإنكليزي ه. يونغ للعمل في مد سكة حديد بصرة - بغداد، وكان الفلاحون - العمال يبيتون في العراء ودون أن يوفر لهم الحد الأدنى من الغذاء. ويذكر ولسن، الحاكم العام، أن الإدارة العسكرية استخدمت أربعين ألفاً في أعمال السخرة هذه، إضافة إلى خمسين ألفاً آخرين في نقل المعدات العسكرية.²² وكان بعض شيوخ القبائل يتعهدون، كمقاولة، بإنشاء الطرق وأعمال الحفر لمد الأنابيب وغيرها

22. ل. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، تعريب الدكتور عبد الواحد كرم، دار الفارابي، بيروت، طبعة ثانية منقحة، آذار 1975، ص 65.

من الأعمال المماثلة ويسخرون أفراد عشائريهم لإنجازها.²³ وكانت سلطات الاحتلال تستولى على قوارب الفلاحين ومواشيهم لتستخدمها في نقل معداتها وبضائعها. وفي الوقت الذي كانت الجماهير تتضور جوعاً في المناطق التي يحتلها الأتراك أو تلك التي يحتلها البريطانيون جراء تدهور الزراعة بسبب نسف الطرق ومضاريات التجار وأخطار المعارك كانت سلطات الاحتلال قد حظرت رسمياً بيع المواد الغذائية للناس إلا بعد أن تلبي حاجة القوات المسلحة البريطانية من هذه المواد أولاً.²⁴ ووقف المحتلون موقفاً سلبياً من حرية الرأي، وصادروا حرية الصحافة في البلاد، وقد دفعت إجراءاتهم هنا إلى تزايد الإقبال على تداول ما يتسرب إلى البلاد من صحف عربية.²⁵ وحسبوا أنهم يمكن التقليل من الأثر السلبى لافتتاح نواياهم وخططهم الاستعمارية بعد نشر اتفاقية سايكس-بيكو بالتضليل والكذب والزعم بأن ما نشر ليس اتفاقية ما وإنما أحاديث ومداولات لم تأخذ صفة رسمية ومحددة. وكان المسؤولون البريطانيون في العراق يكذبون على رؤسائهم في لندن بشأن موقف الشعب العراقي من الاحتلال. فكتبت المس بيل إلى اللورد هاردينغ

«... كلما كانت قبضتنا هنا قوية سر ذلك الأهالي... إنهم لا يستطيعون أن يتصوروا حكومة عربية مستقلة. كما وأعترف بأني لا أستطيع كذلك».²⁶

وفي برقية من ولسن، الحاكم العام في بغداد إلى لندن

«إن باستطاعتي أن أعلن بثقة، وتدعمني في ذلك خبرة من هم في معيتي من الضباط السياسيين، بأن البلاد ككل لا تتوقع ولا ترغب

23. د. كمال مظهر أحمد، بدايات الطبقة العاملة في العراق، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1980، ص 80.

24. يتهم عبد الرزاق الحسني سلطات الاحتلال ذاتها بإحداث المجاعة ويقول إن المحتلين «احتكروا الأقوات وابتاعوها بأجنس الأثمان ثم باعوها بأثمان عالية جداً الأمر الذي أدى إلى مجاعة عامة» (الثورة العراقية الكبرى، ص 115). وينقل كوتلوف عن ولسن أن حوالي عشرة آلاف شخص مات بالمجاعة في الموصل في شتاء 1918/1917.

25. د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، مكتبة البديسي، بغداد، 1987، ص 61.

26. د. غسان العطية، مصدر سابق، ص 220، هامش 27.

يمثل هذه الخطة المغامرة لاستقلال كالذي يلمح به البيان الأنكلو-فرنسي إن لم نقل يشير إليه بوضوح» ويستطرد «إن العرب راضون باحتلالنا».²⁷

لقد ظل البريطانيون يلعبون سياسة ذات وجهين بشأن مطامعهم في العراق من أجل أن يخفوا نواياهم الحقيقية فيه، ويضاربون على انعدام وعي قومي عام وموحد في البلاد، حتى فاجأهم هذا الوعي في ثورة العشرين.

ليس من الهين تحديد المسار الذي اتخذته تطور الوعي السياسي الوطني العام في سني الاحتلال. فلأن البلاد لم تؤلف بعد كيانا سياسيا متماسكا واحدا، ولأن الناس كانت تتوزعهم ولاءات مختلفة، بل ومتقلبة أحيانا، تعذر في البدء أن يتطور مثل هذا الوعي. ولكن حيثما وجدت عوامل تحفز على السخط، وعناصر قوية وذات نفوذ واسع وقادرة على جذب الجماهير الواسعة وراءها، كانت المواقع المعينة، سواء كانت مدنا أو ريفاً تتحرك معبرة عن رغبة الناس في التخلص من الحكم الغريب، تركيا كان أو بريطانياً. لقد شملت الرغبة في التخلص من الحكم الأجنبي أنحاء مختلفة من البلاد، شملت النجف وكربلاء والحلة، وتحركات كردية قادها الشيخ محمود الحفيد في السليمانية والمدن والأرياف المحيطة بها، وتحركات كردية أخرى في العمادية وعقرة وكفري وبين قبائل كيوان في أربيل، وتحركات عشائر البونمر والعكيدات وشمجريا في الجزيرة وتلعفر بالتوافق مع تحركات جماعة (العهد) من دير الزور، وكذلك تحركات بين عشائر الفرات الأوسط وبنى مالك في شمال القرنة. واتخذت مواقف السكان في بغداد والكاظمية والنجف وكربلاء أكثر وضوحاً في المطالبة بالاستقلال رداً على الاستفتاء الذي أجراه ولسن، الحاكم البريطاني العام، لتزييف إرادة الشعب. فقد أشارت «مضبطة» الكاظميين إلى «حكومة عربية للعراق تمتد من شمالي الموصل إلى الخليج العربي يرأسها ملك عربي مسلم... على أن يكون مقيدا بمجلس تشريعي وطني»، وكانت «مضبطة» بغداد مفاجأة للإدارة البريطانية مما اضطرها إلى سحب عملائها من الاجتماع المنعقد لهذا الغرض، وسارعت إلى اعتقال اثنين من زعماء الحركة هما محمود السنوي والحاج رشيد الشبلاوي وقررت إبعادهما إلى خارج العراق. وجاء في «المضبطة» عبارة واضحة الدلالة: «طلب حكومة عربية لا تحميها دولة أوروبية».²⁸

27. المصدر السابق، ص 231.

28. محمود العبطة، بغداد وثورة العشرين، مطبعة الشعب، بغداد، 1977، ص 11

و 12.

لم يكن بوسع الحكومة البريطانية في لندن أن تجاهر بأغراضها الاستعمارية في وقت اشتدت فيه الدعوة إلى حق تقرير المصير، حتى لقد اضطر رئيس الوزراء البريطاني، أسكويث، إلى التصريح في 5 كانون الثاني 1918:

«إن جزيرة العرب وأرمينيا وبلاد الرافدين. وسوريا وفلسطين تستحق في تقديرنا الاعتراف بظروفها القومية المنفصلة». ²⁹

لكن تطبيقات الإدارة البريطانية في بغداد كانت تذهب إلى منحى آخر، وشرعت تحذر من التعلق بالأمال الطموحة. بيد أن تحذيرات هذه الإدارة لم تعد تلقى هوى لدى الناس لذلك شرعت تبحث عن طريق آخر يتصف بالمداهنة، كما تذهب إلى ذلك وزارة الهند في مذكرة لها بتاريخ 31 كانون الثاني 1918: إن خير وسيلة للتوفيق بين هذا التطور وبين مخططات بريطانيا في العراق هو

«لو أمكن إقناع الشعب المعني أورؤسائه المحليين نيابة عنه بقبول مساعدتنا وإشرافنا بموافقته ذاتها». ³⁰

لعبت عوامل عديدة في التعجيل بالتطور السياسي الذي حصل خلال السنتين أو الثلاث التي استطاعت سلطات الاحتلال أن تبسط فيها نفوذها على العراق، واتخذ هذا التطور أشكالاً فكرية وتنظيمية ومن بعد نشاطات سياسية وعسكرية تكاملت من بعد في ثورة العشرين، وكان هذا التطور يتسارع ويتسع وتعددت أشكاله مع توالي النشاطات واغتناء الحركة بتجارب جديدة.

إن توالي البيانات والتصريحات التي تحدثت عن الرغبة في منح شعوب المنطقة حقها في تقرير مصائرهما بحرية (بيان الجنرال مود عند احتلال بغداد، والبيان الأنكلو- فرنسي الصادر في تشرين الأول 1918، وإعلان الرئيس الأمريكي ولسن مبادئه الأربعة عشر وإعلان البلاشفة حق تقرير المصير غير المشروط لشعوب ما وراء القفقاس القريبة من الحدود العراقية) شجعت الدوائر الوطنية للحديث عن الاستقلال والوعي بضرورته وضرورة العمل من أجله. كذلك شجع هذا المنحى النشاط الكبير الذي شهدته سوريا

29. د. غسان العطية، المصدر السابق، ص 346.

30. المصدر السابق، ص 346.

لتأسيس دولتها العربية الخاصة ووجود أعداد كبيرة من الضباط العراقيين فيها ومشاركتهم النشيطة في تكوين هذه الدولة وانخراطهم في نشاط سياسي متزايد لتحقيق ذات الغرض في العراق. كذلك شجع هذا النشاط نجاح الثورة الروسية وتحقيقها الانتصار ضد قوات التدخل الأجنبي وفي مقدمتها القوات البريطانية التي اتخذت من العراق قاعدة للتدخل ولتزويد قوات التدخل بالرجال والسلاح، واقترب القوات الروسية من الحدود العراقية الشرقية. ولعبت الثورة الكمالية في تركيا في صيف 1919 دورها في إثارة المشاعر ضد الإنجليز لاسيما بين أوساط الموظفين السابقين الذين كانوا يعرفون باسم «الأفندية» وشجعتهم على النشاط. وجاءت خطوة الحاكم العسكري العام لإجراء «الاستفتاء» الذي أرادته حكومة لندن للتعرف على آراء الناس في المستقبل الذي يريدونه لبلادهم، والذي أداره ويلسن بالشكل الذي يزيغ فيه هذه الآراء، نقول جاء هذا الاستفتاء لينشط الحركة السياسية في البلاد كثيرا ويحفز الوطنيين إلى طرح شعار الاستقلال بقوة.

في هذه السنوات أيضا خطت الحركة الوطنية خطوات محسوسة نحو توحيدها وبلورة أهدافها وتوجهها نحو التنظيم. فقد تكونت منظمات سرية نشيطة وأقامت لها فروعا في المدن الرئيسية منها «حرس الاستقلال» وكان من أعضائها محمود رامز وعلي البزركان وعارف حكمت وآخرون، وأنضم إليها يوسف السويدي ومحمد جعفر أبو التمن ومحمد الصدر، وأقامت لها فروعا في الكاظمية والحلة والنجف وكربلاء ومدن وقرى أخرى في الفرات الأوسط، وكانت تحظى بتأييد المرجع الديني الأعلى للشيعة أية الله محمد تقي الشيرازي. كذلك أسست «جمعية العهد العراقية» التي اتخذت مقرها في دمشق فرعا لها في بغداد وآخر في الموصل، وكانت توزع المناشير السياسية في المناطق العربية والكردية. وتأسست جمعية سرية أخرى باسم «الشبيبة» من بين أعضائها محمد عبد الحسين وسعد صالح وسامي خونده وصادق حبه وغيرهم، وقد انضمت هذه من بعد إلى «حرس الاستقلال... وأسس عبد المجيد كنه، الوطني الجريء الذي أعدم في عام 1920 «حزب الدفاع» الذي لعب دوراً مجيداً في الدفاع عن الشخصيات الوطنية وتسهيل تحركاتها.

وكان في رأس ما حققه الوطنيون آنذاك لتسهيل نضالاتهم وجذب الجماهير الشعبية إليها هو نجاحهم في تجاوز الحساسيات المذهبية والطائفية، وتوحيد النشاط السياسي السني والشيوعي، وعقد الاجتماعات والمواكب المشتركة، وقد استغلت المآتم الحسينية والموالد النبوية مناسبات للجمع بين الجماهير السنية والشيوعية في بغداد والكاظمية والأعظمية. واتخذوا من الجوامع الكبيرة المنتشرة في بغداد والمدن الأخرى

وما تتمتع به من حرمان تتردد قوات الاحتلال من المساس بها، أماكن لعقد الاجتماعات الجماهيرية واستغلال خطب الجمعة لنشر الدعاية للاستقلال بين الجماهير البسيطة.³¹ وطوروا أساليبهم النضالية: فوزعوا المنشورات، وأصدروا الصحف³²، ونظموا المواكب والاجتماعات والتظاهرات، وسعوا إلى إقامة الاتصالات مع الخارج وتعريف الشعوب الأخرى بقضية الشعب العراقي.³³

31. كتب الزعيم الوطني محمد جعفر أبو التمن إلى الإمام الشيرازي واصفا مزاج الجماهير في بغداد:

«حالات حاضرتنا تحسن يوما بعد يوم، فلم يبق عالم أو شريف أو نقيب أو وضيع إلا وتره يفتخر بالاشتراك في الخدمات...» فيجيبه الشيرازي: «سرنا اتحاد كلمة الأمة البغدادية واندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة» (محمود العبيطة، مصدر سابق، ص 20 نقلا عن مزهر الفرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية، ص 69).

32. أصدر أحمد عزت الأعظمي (1884 - 1936) عضو الهيئة الإدارية لفرع جمعية العهد العراقية في بغداد في تموز 1919 مجلة (اللسان)، وكانت المجلة تنشر ما يبعث على الثقة في نفوس الناس، وتعمل على إعدادهم للتحرك. وصدرت بعدها جريدة (الاستقلال) لصاحبها عبد الغفور البدري، وكان يرأس تحريرها قاسم محمد خضر العلوي من أعضاء الهيئة الإدارية لجمعية (العهد العراقية) أيضا، وكانت تسعى إلى نشر الدعوة إلى الاستقلال وأهداف الحركة الوطنية الأخرى. وقد تحولت إلى مؤسسة شعبية يدعمها الوطنيون بالمال والقلم.. كما يلاحظ روفائيل بطي في كتابه (الصحافة في العراق).. انظر، محمود العبيطة، المصدر السابق، ص 41. وقد صدرت في النجف حينما تحررت من نير الاحتلال أيام ثورة العشرين جريدتان لعبتا دورا هاما في إلهاب مشاعر الناس لتأييد الثورة وفضح مرامي المحتلين والدعوة إلى الاستقلال: الأولى هي جريدة الاستقلال وكان السيد محمد عبد الحسين هو صاحب الامتياز ومحررها الأساسي، أما الثانية فكانت جريدة (الفرات) وكان يشرف عليها محمد باقر الشيبلي، وهو من مؤسسي جمعية حرس الاستقلال السرية ويحرم معظم مقالاتها (د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، مصدر سابق، ص 64/65).

33. يذكر المستشرق السوفيتي ف-أ-كوركو- كرياجين في كتابه «حركة التحرر الوطني في الشرق العربي، بلاد ما بين النهرين» الصادر في عام 1922 أن عراقيين من بغداد والبصرة اشتركوا في مؤتمر أضرروم الذي عقده الوطنيون الأتراك أيام نضالهم بقيادة مصطفى كمال. ويؤكد المؤلف الذي يوصف بالاطلاع الواسع على تاريخ تركيا الحديث، وجود اتصالات أخرى بين الوطنيين العراقيين ومصطفى كمال وأن وفداً عراقياً وصل إلى ديار بكر لإجراء مباحثات بين الطرفين من أجل النضال المشترك (د. كمال مظهر أحمد، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي، بغداد، مطبعة الزمان،

في الثلاثين من حزيران اندلعت ثورة العشرين بعد أن سبقتها ومهدت لها النشاطات التي أشرنا إليها في بغداد وكردستان وتلعفر والفرات الأوسط وكربلاء والنجف. لقد أظهرت هذه النشاطات أن صدر الشعب قد ضاق من سياسات الإدارة البريطانية التي كان يهملها قبل كل شيء تأمين وجود وتنقل قوات الاحتلال وراحتها على حساب أبناء الشعب لاسيما فقراءهم من الفلاحين وكادحي المدن، وبدأت الدعوات التي كان يطلقها زعماء الحركة تجد الترحيب لدى أبناء الشعب في المدن والأرياف.

لم تحدث الثورة بشكل مفاجئ كما يصور أحياناً: يعتقل شعلان أبو الجون في الرميثة فتسارع عشيرته إلى الهجوم على (السراي) وتطلق سراحه وتندلع الثورة! لم تحدث الثورة على هذا النحو، وإن شكل حادث الرميثة علامة بارزة في مجرى الأحداث. فلقد كانت نشاطات بغداد بوجه خاص والنشاطات الأخرى لاسيما في كربلاء والنجف، تشير كلها إلى أن الأوضاع مفضية إلى ثورة كبيرة. فلقد توالى الاتصالات والزيارات بين قادة الرأي في بغداد وكربلاء والنجف لتبادل الرأي وتوحيد الخطط. وجاءت وفاة السيد محمد كاظم اليزدي وانتقال الزعامة الدينية للشيعة إلى الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي المعروف بتأييده الحار لحركة المطالبة بالاستقلال، لتزيد في زخم الحركة. وفي 3 أيار 1920 أعلن قرار (سان ريمو) القاضي بفرض الانتداب البريطاني على العراق، فزاد في عزم الحركة على الانتفاض. وفي 26 أيار انتخب متظاهرو بغداد عدداً من الشخصيات السياسية لتقديم مذكرة للحاكم العام. وقد قدمت المذكرة فعلاً وتحدد يوم 2 حزيران 1920 موعداً للتداول فيها. وكان يوماً مشهوداً، إذ دافع الوفد بجرارة عن مطالب الشعب.³⁴ ورد الحاكم العام بعنف على الوفد وقال بصراحة!

(1977). ويذكر أيضاً أن الشيخ رضا الشبيبي غادر النجف إلى الحجاز حاملاً رسالة من زعماء الحركة الوطنية في النجف لتعريف الشريف حسين بالاستعدادات الجارية في العراق لإعلان الثورة وطلب دعمه للمطالبة بالاستقلال وتكوين دولة عربية يرأسها أحد أئجاله.

34. حملت النكرة المطالب التالية:

أولاً: الإسراع في تأليف مؤتمر يمثل الأمة العراقية ليعين مصيرها ويقرر شكل إدارتها في الداخل ونوع علاقاتها بالخارج.
ثانياً: منح الحرية للمطبوعات ليتمكن الشعب من الإفصاح عن رغائبه وأفكاره.
ثالثاً: رفع الحواجز الموضوعية في طريق البريد والبرق بين أنحاء القطر أولاً، وبين الأقطار المجاورة، ليتمكن الناس هنا من التفاهم مع بعضهم، ومن الاطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم. وقد استهل الوفد المفاوضات مذكراته بالقول: «إن الشعب

«إنني لن أتردد في الاستعانة بالسلطة العسكرية لاستخدام القوة الكافية لاستتباب النظام في البلاد».

فجاءت حادثة اعتقال شعلان أبو الجون في 30 حزيران لتفجر الوضع المتأزم في منطقة الفرات الأوسط برمتها، واحتل الثوار عددا من المدن والمناطق في الفرات الأوسط وأقاموا فيها حكومات محلية تولت تقديم الخدمات للناس وصيانة الأمن والنظام فيها. وأثارت انتصارات الثوار في الرانجية وغيرها حماسة المناطق الأخرى للمشاركة في الثورة، كما حضرت رسائل شيخ الشريعة الأصفهاني الذي خلف الشيرازي في الزعامة الدينية إثر وفاته أيام الثورة، في تحريك الغراف والناصرية وغيرها... وهكذا امتدت الثورة إلى الغراف وسوق الشيوخ ودبالي والفلوجة وهيت وعانة، وحاصر الثوار مدينة سامراء. وخشية انتشار الثورة إلى مناطق أخرى من البلاد استغل الحاكم العام وفاة الإمام الشيرازي فبعث إلى خليفته في المركز الديني، شيخ الشريعة الأصفهاني، داعيا إياه إلى المفاوضات. وقد أثار طلب الإدارة البريطانية هذا الارتباك في صفوف الثوار، بين من يؤيد المفاوضات من الذين شعروا بوطأة الأضرار والضحايا التي لحقت بهم وبعشائرتهم وبين من كان يرفضها ويشدد أن لا مفاوضات قبل جلاء آخر جندي بريطاني من العراق. وقد جاء رد شيخ الشريعة الأصفهاني قاطعا في رفضه التهديدات البريطانية التي حوaha كتاب الحاكم العام.

تعرض رد الثوار إلى النقد³⁵ لأنه جاء قاطعا في رفضه المفاوضات ولم يعمل على دفع الأمور لصالح الثوار من خلال المفاوضات في وقت لم تؤكد فيه الثورة قدرتها على إلحاق الهزيمة الكلية بالمحتلين وتحرير البلاد منهم برغم ما ألحقته بهم من خسائر كبيرة. لا ننسى هنا أن قيادة الثورة، وأغلبهم من السادة الملاكين وشيوخ العشائر ورجال الدين، لم تكن تتسم بالثبات وتفتقر إلى الوحدة والتنظيم، وتعوزها الخبرة في التعامل مع عدو قوي يتصف بالدهاء والمراوغة. ولم تكن هذه القيادة وعموم قيادة

قد انتدبنا بمظاهراته التي أقامها ليلة 26 مايو للنيابة عنه، في مطالبة السلطة المحتلة ومفاوضة رجالها بشأن تنفيذ ثلاثة مطالب جوهرية يرى الشعب ومعظم قادة أرائه تنفيذها حالا...»، واختتمت المذكرة بالقول: «بصفتنا نوابا عن أهالي بغداد والكاظمية نطلب إليكم أن تصادقوا على تنفيذ هذه المطالب الثلاثة بكل سرعة ممكنة» (محمود العبطة، ص 18، 19).

35. انظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص

فصائلها موحدة المصالح، كما لم تكن تتحرك وفق خطط مدروسة وفي إطار استراتيجيات واضحة. لذلك لم يكن غريبا أن تعجز عن تلقف الفرصة المناسبة لإنقاذ الثورة من انهيار محتوم. لقد حالت عوامل عديدة دون أن تستطيع الثورة المجيدة من تحقيق غاياتها. فعدا عن طبيعة القيادة ذاتها، كان هناك تباين كبير في قدرات الطرفين العسكرية والفنية والمالية. كما أنها اندلعت في أماكن متفرقة متباعدة دون ترابط وتنسيق فيما بين قواها ودون توقيت عسكري ملائم في إطار خطط موحدة عامة، وظلت التحركات تجري على منوال ما اعتادت عليه القبائل من قبل، ودون أن ترغب العشائر في دمج قواها وإخضاعها إلى قيادة عامة واحدة، كما عجزت عن جرمدن ومناطق أساسية أخرى من البلاد إلى جانبها، وحتى في الفرات الأوسط، منطقة الثورة الأساسية لم تنجر كل القبائل إلى جانب الثورة بتأثير من شيوخها ذوي الارتباطات بالحكام السياسيين، وفي حالات معينة أمكن للمحتلين أن يستخدموهم ضد الثورة. ولكننا نعود لنستدرك: إن زعماء الثورة بتجربتهم المحدودة في التعامل مع السياسة البريطانية البارعين في التحايل والمراوغة ما كان بوسعهم أن يخرجوا من المفاوضات، في ظل توازن قوي ليس لصالحهم، بنتائج جديدة. ومع ذلك فإنهم أعطوا بريطانيا درسا قاسيا لم تخرج منه بسهولة وقد أربك خططها وأرغمها على أن تبحث عن حلول للمشاكل التي وجدت نفسها فيها بوسيلة أسلم وكلفة أقل.³⁶

بعد ثورة العشرين اتجهت السياسة البريطانية في العراق في مسارين يكمل أحدهما الآخر: إيجاد أنسب الأوضاع والعلاقات السياسية بين الطرفين تؤمن للرأسمال البريطاني نهب ثروات البلاد وتبعيتها لبريطانيا، ومن الجانب الآخر، خلق قاعدة اجتماعية لها مصلحة في المحافظة على الهيمنة الاستعمارية واستمرارها، ودون أن يتكفل دافع الضريبة البريطاني بالأعباء المالية لهذا الوضع.

36. يقدر لونكريك المبالغ التي أنفقت لقمع الثورة بأربعين مليون باون استرليني وهذا «يفوق كثيرا المبلغ الذي تم أنفاقه على الحلفاء العرب خلال الحرب في الحجاز وسوريا» (لونكريك، العراق الحديث 1900-1950، مصدر سابق، ص 201). ويقدر الجنرال هالدين القوات البريطانية في العراق في بداية الثورة ب 60.200 جندي وضابط وزادت في نهاية آب 1920 لتصل إلى 131.020 جندي وضابط. وإن البريطانيين كانوا ينفقون 519,700 باون استرليني أسبوعيا. وقد رعد القتلى والجرحي والمفقودين من القوات البريطانية ب 2269 (غسان العطية، المصدر السابق، ص 443).

3

العراق في ظل الانتداب

قلنا سابقاً إن ثورة العشرين، برغم كونها فشلت في تحقيق المطالب التي رفعها الثوار بالاستقلال، إلا أنها أجبرت بريطانيا على أن تعيد النظر في خططها الخاصة بحكم العراق، وأرغمتها على سلوك سبيل المناورة والخداع بدلاً من اللجوء إلى القوة. لذلك سارت سياساتها بعد الثورة في مسارين يتم أحدهما الآخر: الأول، أن تستعيز بالانتداب عن الحكم البريطاني المباشر، أي بإيجاد لون من الحكم المحلي، حكم عراقي الشكل يمول نفسه بنفسه ويخلق الوهم لدى العراقيين بأنهم يحكمون أنفسهم، ويشرف عليه مندوب سامي بريطاني له الكلمة العليا والنافذة في كل الأمور الهامة، ومستشارون يلحقون بالوزارات العراقية ويشيرون على الوزراء بما ينبغي فعله إزاء كل قضية، على أن يحظى هذا الانتداب بتفويض من الدول الأعضاء في عصبة الأمم. أما المسار الثاني فيتمثل في خلق قاعدة اجتماعية ذات مصلحة في ديمومة المصالح البريطانية في العراق وتبعيته لها.

لتحقيق الجانب الأول عملت بريطانيا بما عرف عنها من مهارة في الدبلوماسية والمناورة على تأمين الحصول على موافقة المجتمع الدولي على انتدابها في العراق. وكان يقف أمام هذا التفويض، الدعوات التي حملها الرئيس الأمريكي ولسن إلى مؤتمر الصلح والتمثلة بإعطاء حق تقرير المصير للبلدان التي انسلخت عن الدولة العثمانية، والتناقضات الفرنسية - الإنكليزية بشأن تقسيم الغنائم. استطاعت بريطانيا أن تنال الموافقة الأمريكية على انتدابها بعد أن أقنعت الرئيس ولسن بأن الدور البريطاني سيقصر على إعداد الشعب العراقي لإدارة شؤونه بنفسه، وأن

بريطانيا تدخل في معاهدة مع «دولة عراقية» على قدم المساواة، ويلوح لنا أن بريطانيا حصلت على هذه القناعة في إطار صفقة تشارك فيها الشركات الأمريكية النفطية في شركة النفط التركية التي أبدلت اسمها إلى شركة نفط العراق. أما التناقضات الفرنسية-البريطانية فقد أمكن حلها على حساب الدولة العربية الوليدة في سوريا، ودخول القوات الفرنسية إلى دمشق وطرد فيصل منها¹. وهكذا نالت بريطانيا في مؤتمر سان ريمو تفويض الدول الظافرة في الحرب العالمية الأولى على الانتداب في العراق.. ومن بعد حصلت على هذا التفويض من عصبة الأمم التي تشكلت بموجب قرار من مؤتمر الصلح. ولكي تموه بريطانيا على أغراضها الاستعمارية وتنال قناعة «المجتمع الدولي» على وجودها في العراق، وقناعة العراقيين في الوقت ذاته، خرجت بفكرة «المعاهدة» التي تربط الدولة الجديدة ببريطانيا وتكفل تنظيم العلاقات بينهما على أساس «التكافؤ والمساواة»، وتغدو المشورة التي تقدمها للدولة الجديدة أمرا تقتضيه «مصلحة» العراق ذاته والذي يحتاج إلى «الرعاية» و«الحماية» و«التدريب» حتى ينهض على أقدامه ويدير شؤونه بنفسه. وقد تكفل «مؤتمر القاهرة» الذي انعقد في 12 آذار 1921 برئاسة تشرشل، الذي كان وزيرا للمستعمرات آنذاك، بأمر وضع المشروع في صفته النهائية في صورة حكم ملكي برلماني وتنصيب فيصل ملكا عليه، وأن يجري كل ذلك برضا من الشعب العراقي ذاته. على هذا النحو تعلمت بريطانيا من الثورة درسًا ثمينًا، أنها تستطيع أن تحصل من خلال المفاوضات والمعاهدات ما لا تستطيع أن تحصل عليه بالقسر والإملاء اللذين هما باهظي التكاليف.

كان ترشيح فيصل إلى عرش المملكة الجديدة أحد أهم القرارات التي اتخذتها وزارة المستعمرات البريطانية بشأن العراق، كان فيصل الذي أسقطت فرنسا عرشه في دمشق قبل ذلك بقليل قد غدا شخصية محبطة ومهروزة وعلى استعداد للتعاون مع بريطانيا والصهيونية لقاء أي عرش. ومثلما دخل مع الزعيم الصهيوني وأيزمن في اتفاق يرضي مطامع الصهيونية في فلسطين في ربيع 1918 دخل مع وزارة المستعمرات البريطانية في اتفاق يتعهد فيه بتوقيع معاهدة تربط العراق ببريطانيا إذا ما ضمنت هذه ترشيحه إلى عرش العراق. وهذا ما حدث بالفعل على الرغم من معارضة

1. في المقابلة التي جرت بين فيصل ولورنس في 7 كانون الثاني 1921 للتداول بشأن ترشيحه لعرش العراق، قال فيصل حول سوريا والعلاقة مع الفرنسيين: «إني سأقدم ما يطلب من ضمان بالأأكيد للفرنسيين وأكثر من هذا فإني سأمنع الآخرين من القيام بذلك..» (غسان العظيمة، ص 469).

الشعب².

في 11 تموز 1921 أصدر مجلس الوزراء «العراقي» برئاسة عبد الرحمن النقيب، قراراً ينادي بفيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومته دستورية، نيابية، ديمقراطية، مقيدة بالقانون. ولكي تعطي الإدارة البريطانية قيمة أكبر لمشروعها هذا، طلبت من وزارة الداخلية تنظيم «استفتاء» للسكان حول هذا القرار. وقد جاءت نتيجة «الاستفتاء» لصالح القرار بتنصيب فيصل بنسبة 97%، ويلاحظ هنا أن لواء كركوك صوت ضد فيصل، ولم يشترك لواء السليمانية في التصويت واشترط اللواء أن أربيل والموصل أن تنص البيعة على ضمان حقوق الأقليات في تأسيس الإدارات التي وعدوا بها من قبل الحلفاء في معاهدة سيفر.³

كان فيصل يسعى إلى ثلاثة أغراض في وقت واحد: أن يطمئن أولاً مصالحي بريطانيا التي منحتة عرش العراق، ويطمئن كذلك مصالحته الشخصية ومصالحة عائلته⁴، وألا يتكرر له في بغداد ما حدث له في دمشق، وأخيراً أن يجري كل ذلك بما يحفظ له هيئته في أعين العراقيين. ولذلك وطبقاً لما ورد في برقية كوكس، المندوب السامي، إلى وزير المستعمرات في 16 آب 1921، فإن فيصل صارحه بدواخلة قائلاً:

«بصرف النظر عن أفكار الشخصية تجاه القومية العربية فإني أداة للسياسة البريطانية وكلانا، حكومة جلالته وأنا، في نفس القارب ويجب أن نغرق معاً أو نعووم معاً. ولئن أخفقت الأداة وبالتالي تركت حكومتكم العراق فسيكون على أنا أيضاً أن أترك كذلك. وبما أنه قد وقع اختياركم علي فيجب عليكم أن تعاملوني كواحد منكم ويجب أن تثق بي حكومة صاحب الجلالة ثققتها بكم: فإن أردتم لي ولسياستكم النجاح فمن الحماسة تسفيهي بأعين الناس بصورة دائمة وذلك بجعلي ألعوبة مكشوفة بأيديكم، والأمر كما تقولون ما هو إلا بضعة أشهر أو بضعة أسابيع وإنه لمن صالحكم بدرجة أكبر أن تظهروا على الفور بأنني ملك حقاً، وإنني موضع ثقة وإنكم على

2. أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، إصدار منظمة التحرير الفلسطينية ودار الجليل، الطبعة الثالثة، دمشق، 1984، د. غسان العطية، المصدر السابق، ص 478.

3. الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص 191.

4. صرح تشرشل الذي كان وزيراً للمستعمرات عند افتتاح مؤتمر القاهرة أن «فيصل يجب أن يدرك بأن المنحة التي تعطى إلى والده والضمانات البريطانية التي أعطيت بمناسبة اعتداء الوهابيين عليه تتوقف كلها على سلوك فيصل نفسه»، أيرلاند، مصدر سابق، ص 246.

استعداد لتأييدي. إني أتعهد بأن استرشد بمشورتكم في كل الأمور الهامة...»⁵.

ويعطينا مؤتمر كربلاء الذي انعقد في 9 نيسان 1922 للبحث في السبل الضرورية لرد اعتداءات الوهابيين على جنوب غرب العراق والعشائر القاطنة هناك، والخلاف الذي دار حوله بين فيصل وكوكس مثالا صارخا للعقلية التي تعامل بها الإنكليز مع الدولة الجديدة وملكها. فقد تنادت القوى المختلفة من رجال دين وعلى رأسهم المجتهدان الشيعيان السيدان أبو الحسن الأصفهاني والمرزا حسين النائيني ومهدي الخالصي وكبار رجال الدين السنة وزعماء العشائر والسادة الملاكين الذين شاركوا في ثورة العشرين والسياسة الوطنيين في بغداد والكاظمية والموصل وغيرها من المدن إلى عقد مؤتمر في كربلاء لهذا الغرض ولقيت الدعوة استجابة واسعة وتقاطرت الوفود التي أمت كربلاء. وقد أيد الملك عقد المؤتمر بحركه عاملان: عداؤه للسعوديين، ومداهنة رجال الدين الشيعة والمعارضة التي كان يتزعمها جعفر أبو التمن، وأرسل ممثلا عنه وزير الداخلية توفيق الخالدي. لكن رجال الانتداب وعلى رأسهم برسي كوكس، المندوب السامي، عارضوا عقد المؤتمر بشدة وعملوا على إحداث انشقاق فيه من خلال رؤساء العشائر الذين يؤيدون الإنكليز أمثال علي السليمان وعداي الجريان. ونشب حوله خلاف بين كوكس و فيصل. إذ كان الأول يرى فيه دسيسة من البلاشفة والكماليين لإثارة العراقيين ضد الإنكليز. وقد أرسل كوكس إلى فيصل رسالة سرية قبل انعقاد المؤتمر فيها الكثير مما يكشف عن السياسة. تقول الرسالة:

«إن السلطات العسكرية لديها معلومات محددة مفادها أن البلاشفة والكماليين ينسقون الخطط لخلق المصاعب للحكومة العراقية وللسياسة البريطانية في العراق... وقد تسلمت قبل أيام قليلة من الوزير المفوض البريطاني في طهران نسخة من نداء موجه من النجف في 15 ربيع الأول - تشرين الثاني 1921 إلى الوزير المفوض الروسي وهو يتضمن تهجما على السياسة البريطانية في العراق وعلى الملك فيصل... إن الخطط التركية البلشفية كما يعلم جلالة الملك لاتزال مستمرة وهي تجري في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحركة المنبعثة من النجف بسبب غارة الإخوان على العشائر العراقية والتي استغلت التدمير العام الناتج عن تلك الغارة... وقد وصلتني أخبار من

مصدر أعتقد أنه حسن الاطلاع مفادها أن الدفاع ضد هجمات الإخوان ليس سوى حجة ظاهرية وأنه ليس السبب الحقيقي للاجتماع الذي سيحضره الشيوخ والعلماء في كربلاء، والمظنون أن هذه الحركة هي في الواقع نتيجة ما دار في الأوساط المطلعة عن وجود تعثر في مفاوضات المعاهدة حول موضوع الانتداب. وان في النية ترغيب الملك لحضور الاجتماع في كربلاء لكي يجبروه على طلب الاستقلال التام فوراً من الحكومة البريطانية. وفي حالة عدم إجابة الطلب فإن المتطرفين في بغداد يؤيدهم شيوخ الفرات الذين شاركوا في ثورة العشرين سوف يقومون بتجمع وطني لإرغام الحكومة البريطانية على ما يريدون. ومن أجل الوصول إلى أهدافهم فإنهم سيحاولون في البداية الحصول على الأسلحة من السلطات البريطانية بحجة الدفاع ضد الإخوان...»⁶

وبعد يومين من كتابة هذه الرسالة، بعث كوكس ببرقية إلى لندن كرر فيها ما ذكره في الرسالة السابقة من كون المؤتمر من تدبير البلاشفة والأتراك. وفي برقية تالية إلى لندن ذكر فيها:

«وتدعي جرائد المتطرفين أن المؤتمر قد دعم موقف الملك كثيراً في مفاوضاته مع الإنكليز حول المعاهدة على أساس رفض الانتداب والحماية والحصول، على الاستقلال التام»⁷.

لكن الملك عاد واعترف للمندوب السامي بخطائه. وفي 29 نيسان أبرق كوكس إلى لندن مرة أخرى يقول:

«لا شك أن الأحداث الأخيرة كان لها تأثير ممتاز في المعتدلين وفي تأديب فيصل معا. فقد جاء الملك اليوم لرؤيتي راجياً ألا يحصل لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية انطباع بأنه يعمل ضدها أو يعارض سياستها في أي حال من الأحوال، وإذا وجد أنه قد أخذ على عاتقه مهمة ليس في مقدوره إنجازها فإنه سيعتزل الحياة في بريطانيا، غير أنه لن يخسر صداقتنا...»⁸.

6. على الوردى، لمحات.. الجزء السابع، ص 153، نقلا عن دائرة الوثائق العامة في لندن رقم (371-F.O 7770).

7. المصدر السابق، ص 155.

8. المصدر السابق، ص 156.

وقد تكرر الأمر بين كوكس وفيصل من بعد عند العمل لتوقيع المعاهدة الأولى بين بريطانيا والعراق. وبلغت صلافة المندوب السامي البريطاني حد أخذه قائمة بأسماء عدد من الزعماء الوطنيين المعروفين بمعارضتهم للمعاهدة بغية نفيهم إلى جزيرة هنجام في المحيط الهندي تمهيدا لتمير المعاهدة وذلك في 25 آب 1922، وفي اللحظة التي كان الأطباء يحيطون فيها بالملك لإجراء عملية استئصال الزائدة الدودية وهي توشك على الانفجار! وقد رفض الملك توقيعها وهو في هذه الحال. فأخذ كوكس الأمر بيده متجاوزا الملك، ونفى في اليوم التالي كلا من جعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي ومهدي البصير وأمين الجرججي وعبد الرسول كبه وسامي خونده وهم من زعماء حزبي الوطني والنهضة اللذين تأسسا ذلك العام لمعارضة الانتداب والارتباط ببريطانيا. وأرغم بعد ذلك الشيخين محمد الخالصي ومحمد الصدر على مغادرة البلاد. فماذا كان موقف الملك؟ اعتذر فيصل عن مواقفه وكتب إلى كوكس قائلاً:

«أرى من واجبي أن أعبركم عن إعجابي الشديد بالسياسة الحازمة والتدابير الضرورية التي اتخذها فخامتكم بصفتمكم ممثلاً لحكومة صاحب الجلالة، لسياسة المصالح العامة والمحافظة على النظام والأمن».⁹

وبعد شهرين من ذلك صدر الأمر بنفي الشيخ مهدي الخالصي الذي كان يدعو بقوة إلى الاستقلال التام - واحتجاجاً على هذا الإجراء التعسفي أعلن المجتهدون في النجف وكربلاء احتجاجهم وغادروا العراق.

رغم كل الصعاب التي واجهتها بريطانيا في العراق خلال العشرينات، وأشكال المقاومة التي اعترضت سبيلها، استطاعت أن تحقق مشروعها في بناء الدولة الجديدة على النحو الذي أرادته وجعلت منه إسفنجة لتمتص كل العناصر المترددة التي كانت تصفها بالمعتدلة وكذلك العناصر التي أبدت معارضتها للسياسات البريطانية في بدايات الاحتلال والانتداب، حتى إذا أزف عقد العشرينات على الانتهاء، لم يتبق من الرعيل الأول الذي قاوم الاحتلال البريطاني سوى أفراد قلائل لم يعودوا يعبرون عن روح الشعب الحقيقية. وقد جاء هذا التحول بالاتفاق مع المسعى البريطاني لتكليف أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية باتجاه خلق قاعدة اجتماعية ضرورية لإسناد الحكم الذي أوجده، وبالتالي تبعية العراق لبريطانيا. أدرك

الاستعمار البريطاني وبعد نظراً مصالحي رأس المال البريطاني الحيوية لم تعد في الأساس في الزراعة على النحو الذي كانت الدوائر البريطانية ترنو إليه من قبل، وإنما في الاستحواذ على مكامن النفط الغنية في البلاد. لذلك صرفت النظر عن الأفكار التي نادى بتحويل العراق إلى مزرعة قطن لتزويد مصانع النسيج في الهند وبريطانيا على غرار ما فعلت في مصر¹⁰، وكذلك عن الحديث حول تهجير الهنود إلى العراق، وانصرفت إلى البحث عن النفط واستخراجه، ولم يكن من باب المصادفات أن يقترن حل «مشكلة» ولاية الموصل وضمها إلى العراق بإعلان الدستور، وتوقيع معاهدة 1924 التي تقضي بالانتداب لمدة خمسة وعشرين عاماً، ومنح امتياز استخراج النفط إلى شركة النفط التركية التي صارت تعرف بشركة نفط العراق، في آن واحد ويتم كل ذلك في أجواء من الضغط الشديد لقمع المعارضة الشعبية

10. لم يتخل الرأسمال البريطاني عن أطماعه في الزراعة العراقية دفعة واحدة - ففي عام 1924 تقدم نجيب أصفر، الفرنسي الجنسية والمقيم في الموصل، بالمشاركة مع حمدي الباجه جي وثابت عبد النور بطلب للحكومة العراقية لمنحهم امتياز إنشاء خزان الحبانية والفلوجة لإرواء الأراضي عند الفلوجة. وقد ضمن الثلاثة الاعتماد المالي المطلوب (قدرت كلفة المشروع يومها بـ 12 مليون جنيه استرليني) من شركة فوركيس (البريطانية). وبعد المفاوضات تم التوقيع على العقد وقد تضمن: إجراء اختبارات اختيارية لزراعة القطن بالآلات الزراعية وعلى نطاق تجاري في منطقة الفلوجة على الفرات، وفي ديالى. ولضمان إرواء الأراضي، نص العقد على إنشاء سد على الفرات عند الفلوجة مع الجداول الضرورية له، وتحويل بحيرة الحبانية إلى خزان للمياه ومد منفذ له حتى هور (أبودبس)، وإنشاء سد آخر على نهر ديالى عند الطويلة. وخصصت للمشروع أراض مساحتها 240 ألف دونم في الفرات و60 ألف دونم في ديالى. وجوزت الاتفاقية إضافة أراض أخرى إذا ما ظهر أن كميات المياه المحددة تكفي لزراعتها. ويذكر الحسني في تاريخ الوزارات (ج 1، ص 196) أن الثلاثة، كما ظهر من بعد كانوا سمسرة لشركات بريطانية. وقد نص العقد على جوازي بيع أو تحويل الامتياز إلى أية شركة أخرى خلال ستة أشهر من توقيعه. وقد بيع بالفعل إلى (شركة الإنشاءات الشرقية) وحولته هذه بدورها إلى (شركة قطن ديالى) وزعمت الأخيرة أنها عاجزة عن تحقيق المشروع، وطالبت بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها والتي تسبب فيها خبراء الحكومة (وكانوا يومها من الإنكليز) فعوضتها الحكومة بأراضي (اللطيفية) التي تبلغ مساحتها 32300 دونم وبقناة اللطيفية التي شقتها الحكومة على حسابها لصالح الشركة، وملكتها الأرض بالطابو بسعر روييتين للدونم الواحد، كما تعهدت الحكومة بتوفير اليد العاملة للمشروع. وقد بيع المشروع بعد ذلك إلى التاجر عبد الهادي الجلبي (انظر كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، 1986، ص 101-102).

الواسعة. 11

وجدت بريطانيا بالمقابل أن الزراعة والأرض يمكن أن تكون ذات نفع كبير لها لا من خلال الاستثمار المباشر في الزراعة وإنما في استخدامها كأداة اقتصادية واجتماعية وسياسية لإيجاد القاعدة الاجتماعية التي تضمن تطبيق سياساتها في العراق. وكان سبيلها في ذلك يتمثل في تعزيز مؤسسة العشيرة ودورها الاجتماعي برغم ما كانت تتعرض له من تخلخل بفعل التناقضات الاقتصادية داخلها، واستخدامها كأداة في لعبة الموازنة بين القوى الأساسية في البلاد، واستخدام ملكية الأرض لإرشاء فئات معينة معنية بإدامة الوضع وعلاقاته، مع الاحتفاظ للشركات البريطانية في ذات الوقت بفرصة احتكار المتاجرة بالمنتجات الزراعية العراقية وتحقيق الأرباح الطائلة منها.

كانت مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد تشير كلها إلى أن مؤسسة العشيرة لابد مفضية إلى مواجهة أزمة حقيقية تدفع إلى تفككها وضمور دورها. إن حق القبيلة المتوارث في الانتفاع المشترك في (ديرة) القبيلة لأغراض الرعي والزراعة بات يتعرض إلى التآكل سواء بتمكين الشيوخ وأثرياء المدن ورجال الحكم من الاستحواذ على الأراضي بوسائل مختلفة أو بفعل التحول التدريجي إلى التعامل النقدي وإثقال الفلاح بالديون و«الخاوات» أو بإغراء الفلاح على البحث عن ميادين أخرى للعمل خارج القرية. وجاءت ثورة العشرين وما كشفتها من تغيرات وتذبذبات ونزاعات لتزيد من تفكك العشيرة. وشرع رجال الانتداب يبحثون عما يعوض عن التضامن القبلي الباترياركي السابق القائم على الالتزام الصارم بالأعراف القبلية بتضامن أخري يقوم على أساس إنزال الشيخ منزلة عالية في تراتب العشيرة استناداً إلى حيازة الأرض أولاً. ولكن علة التفكك الذي ينال من تماسك العشيرة تكمن تماماً في التبدل الذي كان يجري على حيازة الأرض

11. كتبت الصحيفة البريطانية (ويستمنستر كازيت)، في 28 تموز 1924 أن «الحكومة البريطانية قامت بجميع وسائل الإرهاب والتهويل بغية الحصول على الإبرام المنتظر». ويذكر أنه لم يصادق على معاهدة 1924 سوى 27 نائباً من أصل 95 نائباً هم أعضاء المجلس التأسيسي الذي جرى اصطفاؤه بعناية لوضع الدستور الأول للبلاد والتصديق على المعاهدة. وقد عقد المجلس للمصادقة عليها ليلاً، وكان مدير شرطة بغداد وأحد مرافقي الملك يبحثون عن الأعضاء وينتزعونهم حتى من أفرشة النوم، ورفض المندوب السامي تأجيل عقده حتى لليلة واحدة وهدد بجله. انظر: محمد مظهر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989، ص 221، 222.



خارطة العراق لعام 1925 في ظل الاحتلال البريطاني

ذاتها وظهور تناقض جديد وأساسي بين الشيخ والفلاح يقوم على أساس استحواذ الشيخ على الأرض المشتركة وتجريد أفراد العشيرة من حقهم المتوارث فيها والإبقاء فقط على حقهم في العمل والمحاصصة فيها. ولذلك فلتسليط الشيوخ على الفلاحين والحيولة دون انفلاتهم عن سلطة الشيخ سنت التشريعات المواتية مثل (نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية) في عام 1918 والذي جرى تأكيده في التعديلات التي أدخلت عليه في عام 1924، واستكمل هذا من بعد بقانون حقوق وواجبات الزراعة عام 1933 الذي يمنع الفلاح قانونياً من مغادرة الأرض. وسنت التشريعات الأخرى التي تمكن الشيوخ والملاكين من تملك الأرض كان أهمها قانون تمليك وتحديد الأراضي الأميرية في المدن والقرى والقصبات (1926)

وقانون تمليك الأراضي الأميرية المغروسة رقم 16 لسنة 1927 وقانون تشويق الزراعة لاستعمال المضخات لسنة 1926. وكانت سياسة الانتداب تجاه الحيازة تقوم على أساس تفضيل رؤساء القبائل. فيكتب هنري دوبس، الذي كان يشرف على تطبيق السياسة البريطانية في الزراعة، إلى المندوب السامي في تموز 1926 «ينبغي، حيثما أمكن، الإقرار بالحيازات الموجودة في أيدي رؤساء القبائل، وربما إعطائهم حيازات تزيد في مساحتها إلى حد ما عن تلك التي يحصل عليها غيرهم. وفي بعض الحالات من الممكن أن نلزمهم بجمع عائد الحكومة على أن تخصص لهم نسبة معينة من هذه الإيرادات لتغطية مصروفات جمعها... إن الملاك القبلي والفلاحين القبليين دونه يمكن أن يصاب، بفعالية أكبر من التجاوز والاعتداء، بالتقاليد القبلية أكثر مما يمكن أن يتم ذلك بانتظام بالقوانين المألوفة».¹² وقد عززت هذه القوانين من بعد بقوانين خطيرة أجرت تغييرات مهمة لصالح الشيوخ والملاكين كقانون تسوية حقوق الأراضي لسنة 1932 وقانون اللزمة رقم 51 لسنة 1932 وقانون العقرق رقم 55 لسنة 1932 وقانون حقوق وواجبات الزراعة رقم 28 لسنة 1933 وقانون استملاك الأموال غير المنقولة رقم 43 لسنة 1934. وقد استندت كل هذه القوانين على دراسات خبراء الانتداب البريطاني التي أجراها لونكريك (المفتش العام لدائرة الواردات أيام الانتداب عام 1926 وأحمد فهمي، وأرنست داوسن الخبير البريطاني الذي كان يشغل وظيفة المساح العام في مصر آنذاك. وقد أصدرت قوانين خاصة لتمليك بعض الأشخاص أو الشركات الأراضي الزراعية، من ذلك تمليك العائلة المالكة 22 ألف دونم بدون بدل بقانون رقم 11 لسنة 1928 والقانون رقم 49 لسنة 1928 لتمليك شركة ديبالي الإنجليزية لزراعة القطن 100 ألف دونم.

إن تجريد الفلاحين من الأرض كان يجري تماما مع الإبقاء على الضرائب الباهظة التي كانت تثقل كواهلهم بموجب الأعراف القبلية التي تطورت من قبل استجابة لمصلحة الشيوخ، إضافة إلى ضرائب أخرى كان يجري فرضها وجبايتها تعسفا في بعض الحالات، وبالتالي، الإبقاء على الحالة المزرية والتخلف الفاضح الذي كان يلف القرية العراقية. أضف إلى هذا فإن الإصرار على تجريد الفلاحين من الأرض وإثقالهم بالديون الباهظة كان من شأنه أن يضيق كثيرا من السوق الوطنية وقدرتها على التطور وبالتالي يضيق من فرص الاستثمار في الميادين الاقتصادية الأخرى وفي مقدمتها الصناعة الوطنية. والآنكى من هذا، أنه بينما ترهق الدولة ومن ورائها الاستعمار

البريطاني كاهل الفلاح العراقي وتدفع به أكثر إلى الفاقة والبؤس، كانت تعمل على أن تريد من ثراء الشيوخ والملاكين. فقد هبطت الضريبة الزراعية على الشيوخ الكبار في لواء الكوت من 35,325، 1918 إلى 26,100 دينار عام 1928.¹³ ويروى أيرلاند أن أحد وزراء المالية استصدر تشريعا بشطب بقايا الضريبة الزراعية عن أرض تعود له موفرا لنفسه ثلاثة آلاف ديناراً.¹⁴ وفي عام 1925 حاول مجلس الوزراء أن يمد ضريبة الأملاك التي تفرض على الملاكين في المدن إلى الريف لتشمل القرى التي يزيد عدد بيوتها عن خمسين بيتاً إلا أن المندوب السامي وقف ضد هذا الإجراء بزعم أنه «سيفتح باباً واسعاً للاضطهاد».¹⁵

لقد كان يمكن أن يؤدي فقر الفلاحين وضآلة فرص الاستثمار في الريف إلى هجرة واسعة للفلاحين صوب المدن بحثاً عن العمل برغم قلة فرص العمل فيها يومها (وهو ما حدث من بعد حين توفرت إلى حد ما فرص العمل) إلا أن سياسة الإبقاء على المؤسسة القبلية للأغراض السياسية، وتعزيز دور الشيخ فيها، كما كانت تريد وتعمل دوائر الانتداب، حولت الفلاحين إلى أقنان من نوع معين. وجاء (قانون حقوق وواجبات الزراع) وقبله (نظام دعوى العشائر المدنية والجزائية) ليكرس قانوناً هذه القناة المستحدثة. لقد جرى التأكيد على العرف الجاري في تحديد العلاقات الزراعية بين مالك الأرض والفلاح، وهو عرف تطور في ظل أوضاع قائمة على سطوة الملاك «واختفت منه - منذ زمن بعيد - أبرز جوانبه الإيجابية، ونعني بها الديمقراطية الفطرية التي نشأت في ظل الديرة والحياة القبلية السابقة».¹⁶ وبدلاً من النظر في دعوى العشائر والعلاقات الزراعية أمام المحاكم وطبقاً للقوانين المعمول بها في البلاد، ترك الأمر لحسمها إلى المسؤولين الإداريين، إلى رؤساء الوحدات الإدارية في الأقضية والنواحي ووفقاً لما يرون فيه الأنسب لاستقرار الأوضاع في وحداتهم الإدارية، أي بما يرضي رؤساء القبائل. ولأن قانون حقوق وواجبات الزراع اشترط أن يسدد الفلاح كل ما بذمته من ديون للملاك قبل مغادرته الأرض، وهو شرط تعجيزي أساساً، ولأن القانون كذلك قد جرد الفلاح من حق الاعتراض على أوامر الملاك بصفته المشرف على إدارة الزراعة قانوناً، ولأنه ذهب إلى حد تجويز النفي الفردي والجماعي والترحيل من منطقة إلى أخرى، وحتى

13. بطاطو، مصدر سابق، ص 124.

14. أيرلاند، مصدر سابق، ص 348.

15. بطاطو، مصدر سابق، ص 125.

16. نصير سعيد الكاظمي، مصدر سابق، ص 114.

إلى الجلد بالسوط والمقرعة، فإن الفلاح في ظل هذه السياسة قد تحول إلى قن حقيقي من أقنان القرون الماضية. كل ذلك بفضل نصح الانتداب البريطاني وسياساته. ونتيجة لهذا الوضع نشأت في الريف العراقي بطالة مقنعة واسعة كما سنها من بعد. زد على ذلك فإن الملاك لم يعد يجد الحافز لإدخال التكنيك الحديث في زراعة أراضيهِ لخص الأيدي العاملة التي تتوفر لديه.

لننظر الآن في أحوال القطاعات الاقتصادية الأخرى وحظها من التطور والاهتمام في ظل الانتداب وموقف السياسات البريطانية منها.

رغم أن الحرب العالمية الأولى قد انتهت وذهبت معها العوامل المباشرة التي تدعرت بها بريطانيا لاحتلال العراق عسكرياً، إلا أن قيمة تلك العوامل ظلت قائمة من زاوية الاستراتيجيات الاستعمارية في العالم. إن انبثاق دولة كبيرة معادية للرأسمالية في روسيا قريبا من الحدود العراقية، ومجاهرة هذه الدولة بمناصرتها نضالات شعوب الشرق من أجل التحرر زاد كثيرا من أهمية العراق الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا وسعيها للحفاظ على مواقعها في الهند وغيرها، ولاحظنا من قبل كيف اتخذ العراق قاعدة لانطلاق التدخل البريطاني في القفقاس بعد ثورة أكتوبر. ولكن بعد أن حصلت شركات البترول العالمية الكبرى على امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه، والتحقق من وجوده في العراق بغزارة، نشأ هنا عامل جديد كبير الأهمية ظل يدفع ببريطانيا إلى تكييف سياساتها في العراق باتجاه الاحتفاظ بالموقع الخاص الذي حصلت عليه هنا.

ما يجلب النظر هنا أن شركة نفط العراق لم تسارع إلى استغلال مكامن النفط العراقية بالسعات التي يملئها منطوق الأفضليات الاقتصادية. فبرغم رخص النفط العراقي لغزارة كمياته وقرب مكامنه من سطح الأرض وتوفير الضغط الكافي لاستخراجه بكلف واطئة قياساً إلى الحقول النفطية الأخرى في الدول المجاورة، إلا أن شركات النفط العاملة في العراق ظلت تعامل النفط في العراق كاحتياطي حين ضمننت حصولها على الكميات التي تحتاجها من حقول النفط الأخرى في المنطقة حتى اهترت قناعتها في هذا الأمر بعد تأميم النفط الإيراني، برغم أن العراق كان شديد الحاجة إلى المال لأغراض التطور. اقترن الحصول على امتياز النفط واستثماره بتصرفات بريطانية تكشف عن جوهر الانتداب بصفته شكلاً من أشكال الاستعمار والهيمنة. وأول ما يشار إليه هنا هو أن امتياز النفط كان الغنيمة الأساسية التي على أساس تقاسمها أمكن الاتفاق على صيغة الانتداب البريطاني كما أشرنا من قبل. فبريطانيا استندت إلى وعد مزعوم منح فيه وزير الخارجية

للحكومة العثمانية، سعيد حليم، إلى شركة النفط التركية امتياز البحث عن النفط واستخراجه في العراق في 28 حزيران 1914. لكن هذا الوعد أصبح موضع تساؤل بعد أن انهارت الدولة العثمانية وسلطتها، وبدلاً من الرأسماليين الألمان الذين كانوا يشاركون في رأس مال شركة النفط التركية حل الفرنسيون بنسبة 25% من رأسمالها وأمكن بذلك أن تصفي بريطانيا مشاكلها مع فرنسا في ولاية الموصل. ولما جاء دور الشركات الأمريكية أمكن التوصل معها إلى ترضية في عام 1928 وصارت تشارك بقدر الحصة الفرنسية وسكنت أمريكا على الانتداب البريطاني وما يخطط له في العراق. وكجزء من المناورات البريطانية حول الانتداب وولاية الموصل وامتياز النفط، فاحت شركة النفط التركية حكومة مصطفى كمال في تركيا في عام 1924 بشأن وعد الوزير العثماني سعيد حليم رغم معارضة الحكومة العراقية، ونالت الشركة موافقة الحكومة التركية بعد أن فرض على العراق أن يدفع لتركيا لمدة 25 عاماً 10% مما يحصل عليه لقاء امتياز النفط. ثم إن الشركة كانت قد حصلت بموجب الامتياز الموقع في 14 آذار 1925 مع «الحكومة العراقية» على حق استثمار النفط في 24 قطعة مستطيلة مساحة الواحدة منها ثمانية أميال مربعة يجري اختيارها بعد إجراء الاختبارات في كل المنطقة التي يشملها الامتياز. لكنها تعمدت تأخير استثمار موارد العراق النفطية إلى الحد الذي أثار تساؤلات لجنة الانتداب الدائمة في عصبة الأمم، فتذرعت الشركة بنظام القطعة هذا. ولهذا فرض على العراق بموجب اتفاق جديد في آذار 1930 أن يمنح الشركة استثمار كل موارد النفط في الأراضي العراقية الواقعة شرقي نهر دجلة باستثناء ولاية البصرة والأراضي التي حولت من إيران عام 1913 المعروفة باسم نفطخانة.¹⁷ والمعروف أن الشركة حصلت لاحقاً على امتياز البحث عن النفط واستثماره في كل أنحاء العراق الأخرى باسم شركتين أخريين متفرعتين عنها. وعادت الشركة وفرضت على العراق في تعديل للامتياز في عام 1926 القبول بدفع عوائد ثابتة بدلاً من طريقة المشاركة في عوائد الأرباح كما ينص الامتياز الأصلي، وتمديد مدة الامتياز من أربع وستين سنة إلى تسع وتسعين سنة.¹⁸

على أن تركيز بريطانيا على النفط لم يصرفها عن السعي لتسهيل نشاط الرساميل البريطانية في الميادين الاقتصادية الأخرى. ويلاحظ هنا أنها كانت تتعمد إلقاء ما تعانيه هي من مصاعب اقتصادية على عاتق

17. ه. فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الجزء الثاني، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1989، ص 414.

18. المصدر السابق، ص 417.

الدولة الوليدة رغم علم رجال الانتداب بعجزها عن تحمل هذه الأعباء وعلى الضد من التوصيات التي كانت تخرج بها اللجان التي كونها الانتداب لدراسة أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية وتحملت الدولة مصروفات هذه اللجان. وقد أصرت على استحصال المبالغ التي رتبها على العراق والبالغة قرابة تسعة ملايين ونصف مليون روبية لقاء المرافق التي أقامتها لأغراضها العسكرية أثناء الاحتلال وحملت العراق قيمتها، برغم أن لجنة يانغ التي كونتها ودفعت العراق مصروفاتها قد أوصت بإلغاء هذه الديون لسوء أوضاع العراق المالية.¹⁹

ولم يستهدف الانتداب اتخاذ سياسات جديدة لتطوير القوى المنتجة. ففي الزراعة جرت سياسة تمليك المقاطعات الواسعة إلى التبيد في الأراضي وإنهاكها وإهمال العناية بها وزراعتها بذات الأساليب المتخلفة السابقة. واستخدمت المضخة الزراعية بإفراط وبدون صرف (بزل) وأدى هذا إلى تملح الأرض في مناطق واسعة. وفي الصناعة لم يجز تدارك تدهور الصناعات الحرفية والعمل لتطويرها وتحويلها إلى صناعة عصرية، في الوقت الذي لم تفرض فيه أية حماية أو قيود على الاستيراد.²⁰ وأبعد من هذا فتحت الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي لينافس هذه الصناعات في عقرباها رغم أن هذه الصناعات كانت تسد حاجة السوق المحلية بكفاءة كما هي الحال مع صناعة الأحذية اليدوية ومنافسة شركة باتالها. وقد استمرت عمليات التهريب الواسع والمكشوف لاسيما من الكويت، دون أن تتخذ أية خطوات جديدة لوقفها رغم ما تلحقه بالبلاد من خسائر كبيرة في العوائد الجمركية.

وفرضت بريطانيا على العراق تسديد أكثر من عشرة ملايين جنيه استرليني في صورة أقساط سنوية لقاء النصيب الذي فرض عليه من الدين العثماني العام بموجب معاهدة الصلح التركية - البريطانية مع أن العراق ليس فقط لم يكن ينتفع أي شيء من هذا الدين، ولم يؤخذ بإرادة شعبه، بل وكانت تجبي منه الأموال الكبيرة سنويا إرضاء لمطالب السلاطين العثمانيين. وأمر من هذا أن الإنكليز كانوا هم الذين يفاوضون الأتراك نيابة

19. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتب، بيروت، 1978، الجزء الأول، ص 258.

20. لم تؤيد بريطانيا الحماية إلا عندما عمدت اليابان إلى سياسة إغراق الأسواق العراقية بأنسجتها الرخيصة وباتت منسوجات لانكشاير التي تصدر إلى العراق تواجه منافسة خطيرة.

عن العراق حول شروط تسديد هذا الدين.²¹ وبموجب الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة 1924 ترتب على العراق أن يسدد حوالي 9.5 مليون روبية إلى بريطانيا لقاء المرافق التي أنشأتها لأغراض احتلالها العسكري للبلاد من طرق وجسور وسكك وأرصفة، وفي الوقت ذاته فرض عليه أن يوفر لبريطانيا لأغراضها العسكرية كل ما تحتاجه من الأراضي دون ثمن وتصبح ملكاً لبريطانيا.²²

وطوال عقد الانتداب والعقد الذي يليه، بقيت الحياة المصرفية في معظمها في أيدي البنوك البريطانية العاملة في العراق. ولم تعمل هذه البنوك على استخدام احتياطياتها من الأموال لأغراض التنمية في العراق رغم الحاجة الكبيرة لتوظيف الأموال. وإبان أزمة الثلاثينات كانت هذه البنوك توجه استثماراتها إلى مصر وفلسطين.²³ وفي الوقت الذي كانت البلاد تحتاج أشد الحاجة إلى القروض كانت هيئة النقد العراقية المكلفة بإصدار العملة العراقية تراكم الاحتياطيات وبمقادير تفوق كثيراً ما كان يجري تداوله من نقد في العراق، واستخدمت هذه الاحتياطيات في ضمانات بريطانية أو «إمبراطورية».²⁴

أخيراً، ماذا كان حظ الصناعة من اهتمام الحكم في فترة الانتداب؟ لم يول الرأسمال البريطاني أهمية كبيرة للاستثمار الصناعي في العراق متذرعاً بضيق السوق المحلية وعدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى انصراف بريطانيا أصلاً إلى النفط والزراعة من قبل. ولذلك لم يؤسس سوى معمل لحلج القطن. وفي ميدان النفط لم يطوروا الصناعة النفطية إلى أبعد من حفر الآبار واستخراج النفط الخام ونقله. وتهربت شركة نفط العراق عن إنشاء صناعة تصفية أسوة بما فعلت في إيران، رغم أن امتياز النفط الموقع

21. حول مسألة الديون العثمانية انظر: الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثاني، ص 187 وما بعدها.

22. انظر نص الاتفاقية المالية لدى عبد الرزاق الحسني، الجزء الثاني، ص 323 - 330.

23. كان الرأسمال البريطاني يتدفق آنذاك على فلسطين لدعم المؤسسات الصهيونية في ابتياع الأراضي ودعم حركة الهجرة وإنشاء المصانع عند تل أبيب (أنشئ ما يزيد عن 70 مصنعاً هناك ما بين 1920 و1925) وقد بلغ الرأسمال البريطاني والأمريكي في الثلاثينات 30 مليون جنيه استرليني (سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، دار الفارابي، بيروت، 1979، ص 104).

24. زي. هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسني، دار الحقيقة، بيروت، 1973، ص 318.

في عام 1925 ينص على إنشاء مصفى في كركوك. وكانت تستورد نصيبا من الوقود الذي تحتاجه البلاد والذي تحتاجه هي من مصفى عبادان في إيران وتنقله ببواخر نهرية في دجلة، أما بقية ما تحتاجه البلاد فكانت توفره من مصفى صغير أنشئ في الأراضي المحولة إلى العراق في الوند قرب خانقين ونقلت إدارة السكك الحديدية ورش تصليح سكك الحديد من الشعبية إلى الشالجية في بغداد.

مقابل ذلك، كانت تعترض سبيل الاستثمار الصناعي من جانب الممولين العراقيين عقبات جديدة. فإذا ما نحينا جانبا ضيق السوق الوطنية آنذاك، والافتقار إلى روحية المستثمر الجريء والنشيط لدى أصحاب الأموال، والافتقار إلى التعليم الصناعي لتدريب الأيدي العاملة الماهرة ولتخريج الفنيين الصناعيين الذي تحتاجهم الصناعة العصرية، وقلة المدخرات الوطنية في الأساس وانصراف التجار والملاكين إلى صرف معظم ما يحصلون عليه على مطالب الاستهلاك الترفي؛ فإن سياسة جديدة لم ترسم لإيجاد حماية للصناعات الوطنية الوليدة تغري أصحاب الأموال العراقيين على إنشاء المشاريع الصناعية. مقابل ذلك كان باب الاستيراد، لاسيما من بريطانيا والهند، مفتوحا على مصراعيه، مما يدفع الممولين العراقيين على التردد. ولم تكن الدولة آنذاك غنية الموارد، وتستنفذ رواتب المستشارين البريطانيين المنتشرين في كل الدوائر والمؤسسات، ومصروفاتهم العالية، جزءا كبيرا مما تحصل عليه من موارد، ولم يكن التصنيع في رأس أولوياتها. لذلك كان أصحاب الأموال العراقيون يفضلون ميادين الاستثمار الأخرى كالمجارة وبناء العقارات بدلا من توظيف أموالهم في الميادين الصناعية غير المضمونة. ومع ذلك فقد شهدت فترة الانتداب ظهور بعض الصناعات الوطنية. فقد تم في عام 1926 تأسيس أول معمل حديث للغزل والنسيج في الكاظمية هو معمل فتاح باشا الذي كان يشغل قرابة مئتي عامل. وفي العام ذاته أسس اللبناني طيارة وعبود معملا صغيرا للسكاكر كان يشغل في نهاية العشرينات أكثر من 100 عامل. وأنشئت معامل للديباغة الحديثة في بغداد والموصل. وأقيمت معامل لصناعة الطابوق (الآجر) الحديث الذي يعمل بقوة البخار. كذلك أنشئ العديد من المطاحن ومعامل الثلج وتوليد الكهرباء بلغ عددها 19 مشروعا في نهاية فترة الانتداب. حقا لقد نما الإحساس الوطني بضرورة التصنيع الحديث، وتضطر كل الوزارات التي تعاقبت على الحكم إلى أن تدرج ما يفيد أنها ستعمل على تشجيع التصنيع الحديث في مناهجها الوزارية، لكنها لم تكن تقدر هذه الوعود بخطوات جديدة - فحتى عام 1927 لم يكن يجري التمييز في التعريف الجمركية بين السلع المستوردة الاستهلاكية والسلع الإنتاجية. والتغييرات التي أدخلت في التعريف في هذا

الشأن في ذلك العام اتجهت إلى تحفيز ملاكي الأراضي على نصب المضخات الزراعية وأصحاب العقارات على بناء العقارات. إن الصناعات الحرفية كانت عاجزة في ظروف البلاد آنذاك عن منافسة البضائع المستوردة المماثلة مثلما كانت عاجزة عن التطور إلى صناعة عصرية بطاقتها الذاتية المحدودة. وحتى قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 لسنة 1929 الذي انطوى على بعض التسهيلات (كإعفاء المعدات المستوردة من الرسوم لمدة 15 سنة وإعفاء المؤسسة الصناعية المقامة من دفع الرسوم على المواد الأولية المستوردة لمدة 5 سنوات شرط ألا تقل مشاركة الرأسمال الأجنبي فيها عن 50%، ولألتزيد اليد العاملة الأجنبية المستخدمة فيها عن 10% من مجموع اليد العاملة في المشروع) لم يكن ليعينها على الصمود والتطور الوائق دون حماية جديّة في وجه مزاحمة أجنبية قوية. ويمكننا أن نتبين موقف الانتداب من التصنيع من الموقف الذي اتخذته المندوب السامي من القرار الذي أراده الملك فيصل في عام 1930 لإقراض مشروع فتاح باشا للنسيج 150,000 روبية (11.250 ديناراً) كان المشروع في أمس الحاجة إليها أيام الأزمة الاقتصادية. إذ رفض المندوب السامي المصادقة على إقراض المصنع²⁵، في الوقت الذي كان فيه الشيوخ والملاكين يحصلون على مختلف التسهيلات والإعفاءات الضريبية بغية مواجهة الأزمة الاقتصادية.

على العموم فإن العراق قد ودع العقد الثالث من القرن السابق وودع معه إدارة الانتداب البريطاني دون أن يشهد سوى ثمانية مشروعات صناعية تمتعت بما ورد في القانون الذي أشرنا إليه، وكانت جميعها مشروعات صغيرة من حيث رساميلها والمواد المستخدمة في إنتاجها واليد العاملة فيها. لقد غرس الانتداب البريطاني فكرة أن العراق بلد زراعي غير مؤهل للتصنيع الحديث، وتبناها رجال الحكم الذين تدرّبوا في مدرسته من بعد.

رغم أن سنوات الانتداب لم تسجل تطوراً كبيراً في الميادين الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، إلا أن ما حصل هنا كان كافياً لأن يجعل العراق غير ولايات أمس المفككة، والمجتمع الذي كانت تتوزعه الولاءات المختلفة وتهيمن عليه قيم القبيلة والأعراف العشائرية بات يشهد بذور تطلعات جديدة، وحرّكا اجتماعياً جديداً، ورغم أن النشاط الذي كان يبديه رأس المال الأجنبي ظل هو العامل الاقتصادي الأمل والحاسم في ما كان يظهر من تغيرات اقتصادية واجتماعية، والتعبير السياسي لهذا النشاط ينعكس في السياسات التي كان يرسمها ويوصى بها رجال الانتداب ويلتزم بها سياسة البلاد، إلا أن مصالح طبقية وفئوية خاصة بدأت تظهر تدريجياً وتعكس

نفسها في مسار الأحداث. ولأن تطور الاقتصاد الوطني وعموم التطور الاجتماعي المرتبط به ما كان يجرى وفق سيرورة طبيعية تابعة من شروط هذا الاقتصاد ذاته وكان يتكيف باستمرار بالسياسات التي تحددها مصالح الرأسمال الأجنبي الدخيل، فإن التطور لم يشهد انتظاماً أو اتساقاً يأخذ عامل الزمن فيه مداه الأبعد ويانتظام.

في الريف شرع التمايز الطبقي يأخذ مجراه وتسرع في مسيرته مجموعة التشريعات التي تصب جميعها في اتجاه تعزيز الملكية أو الحيازة الكبيرة الخاصة للأرض وتجريد الفلاح أكثر فأكثر من فرصته الخاصة في الاستثمار. إن العرف القبلي وقيم المؤسسة القبلية والإيديولوجيات المرتبطة بها ظلت تقيّد الفلاح وتحدد مظامحه وقيمه وتصوراته، وبالتالي ظلت تشكل غطاءً كاجاً يحول دون عثوره على فرص التعبير عن مصالحه الطبقيّة الخاصة، وقد اقتضى الأمر عقوداً أخرى ليتبين سعة الهوة التي تفصله عن الشيخ وملاك الأرض.

وفي المدينة كانت التمايزات الطبقيّة تشق سبيلها ولو ببطء وتداخل ملحوظ. فالأمن فرص الاستثمار محددة بفعل هيمنة الرأسمال الأجنبي لم تكن المدخرات المالية تجد سبيلها للاستثمار بسهولة. فالتجارة تهيمن عليها الشركات التجارية الأجنبية والدخول إلى ميدان تجارة الاستيراد والتصدير كان يفترض توفير علاقات مناسبة بالرأسمال الأجنبي هنا. وفي الريف تحد الملكية الخاصة من إمكانية الاستغلال الرأسمالي في الزراعة إلا من خلال نصب المضخات الزراعية، كما تحد منه هنا العقليّة المتخلفة التي تحشى إدخال التطويرات الحديثة في الزراعة، والفقر العام، وانعدام طرق المواصلات والاستقرار والأمن. ولم يكن الدخول إلى ميدان الصيرفة والتأمين هنا مع هيمنة البنوك وشركات التأمين البريطانية عليه وقد تناولنا العقبات الجديدة التي ظلت تعيق الاستثمار الصناعي. إزاء هذه الأوضاع كان أصحاب الأموال يميلون إلى استثمار أموالهم في أكثر من ميدان واحد. فقد كان من المألوف أن يشارك التاجر في نصب مضخة زراعية وفي تملك العقارات، وكثير من هؤلاء من وجه أبناءه إلى جانب ذلك نحو وظائف الدولة، لاسيما وأن المشاركة في الجهاز الحكومي وإشغال المواقع الهامة فيه تضمن للعائلة مزيداً من المغنم وصيانة مصلحتها ناهيك عن الجاه المطلوب.

ورغم أن الجماعات الحرفية واجهت ضغطاً شديداً مع اتساع تجارة الاستيراد والتغيرات التدريجية الحاصلة في أنماط الاستهلاك، دون أن تجد ما يدعمها من جانب الدولة رغم مطالباتها المستمرة، فإنها لم تكن قادرة

على التحول إلى الاستثمار الحديث لضآلة قدراتها المالية والفنية أولاً، ولسيادة الأجواء العامة غير المشجعة على التصنيع التي أشرنا إليها ثانياً. وتحت الضغط الذي مارسه زحف السلع الرأسمالية المماثلة المستوردة بدأت هذه الجماعات تفقد تماسكها الذي كان يصونها إلى حدود معينة في إطار (الأصناف)، واضطرت إلى أن تلوذ بالتعاون مع جماعات العمال وتبني ألواناً من التضامن الطبقي العمالي وأساليبه في النضال كما سنرى.

بيد أن هذا التطور اتخذ، في مجالين من مجالات التطور الاجتماعي العام في المدينة، أهمية أكبر في الحراك الاجتماعي العام وما تمخض عنه من نتائج سياسية واجتماعية، ونعني بهما الظهور المبكر للطبقة العاملة والظهور الذي تلاه للاتلجنسيا. فمع ظهور كلتا القوتين اكتسبت المدينة قوة تفوق في وزنها الاجتماعي المؤسسات الأخرى التي كان يعول الاستعمار البريطاني عليها في لعبة التوازنات ونعني بهما جهاز الدولة والمؤسسة العشائرية.

الظاهرة الأولى في تكون الطبقة العمالية في العراق أنها نشأت بالارتباط مع الاستثمارات الأجنبية على غرار ما حدث في أغلب بلدان الشرق الأخرى ولما كان بعض هذه الاستثمارات موسمية، ترتبط بموسم جني بعض المحاصيل لذلك كان العمال هنا موسمين. وبعد أن ينتهي الموسم يقفلون عائدين إلى ديارهم، وأغلبها في الريف، ليمارسوا عملهم الزراعي. لذلك ظلوا يحتفظون بأفكارهم وتقاليدهم الريفية. وجذبت الأعمال الإنشائية التي رافقت الاحتلال البريطاني كمد سكك الحديد وأعمال البناء وتمهيد الطرق وبناء الجسور وإنشاء أرصفة الميناء وأعمال الحفر وإنشاء معامل الطابوق واحتياجات الشحن والتفريغ وما يماثلها، كثيراً من أبناء الريف إلى ميدان العمل الأجير. وقد قدر عدد الذين استخدموا لمختلف الأغراض أثناء الحرب ب 156 ألف عامل، كان منهم حوالي 35.000 عامل هندي الجنسية. أما الباقون فكانوا من جنسيات عراقية (عرب وأكراد)، وإيرانية، كان يعمل في مشاريع السكك وحدها من بينهم أكثر من 24 ألف عامل.²⁶ إلى جانب هؤلاء أرغم كثير من الفلاحين على أعمال السخرة.

وبعد الحرب تواصلت أعمال مد سكك الحديد القصيرة لربط بعض المدن، وأغلب هذه الفروع مدت لحاجات الاستراتيجية البريطانية لترتيب أوضاع العراق وفقاً لمصالحها. ومع أن عدد العاملين لمد الفروع الجديدة كان يميل إلى الهبوط، فإن عدد عمال السكك عند انتهاء الانتداب البريطاني بلغ أكثر من خمسة آلاف عامل. واشتغل حوالي ألفي عامل في ميناء البصرة،

26. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية، التكون وبيدات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص 42.

وحوالي 4250 عاملا في إنشاء الطرق. وكان هناك من يماثلهم من سواق السيارات.²⁷ واستخدمت شركة نفط العراق آلاف العمال لأغراض التنقيب والحفر والإنشاء، وكان من هؤلاء ستة آلاف عامل في عام 1932، وهو العام الذي انتهى فيه الانتداب رسميا. وحتى عام 1934 اشتغل خمسة آلاف عامل في مد خطوط النفط بين كركوك والبحر الأبيض المتوسط ومحطات الضخ، وكان كثير من هؤلاء من العراقيين. وإلى جانب هؤلاء عمل مئات العمال في مشروعات الصناعات العراقية التي أقيمت في فترة الانتداب. وقد تضاعف عدد العمال الموسمين في تعبئة وكبس التمور في الفترة التي ندرسها. إلى جانب هؤلاء كان هناك ما يقرب من خمسين ألف عامل يعملون في المؤسسات الحرفية الصغيرة في مجال الحدادة والأحذية والخياطة ولدى الصغارين.. الخ، وبسبب الضعف الشديد في الاستثمار الرأسمالي هنا، كان التمييز الطبقي بين أوساط من يعملون هنا يجري ببطء شديد، وظلت الحال هكذا لفترة أخرى من الزمن.

يتضح من الأرقام التي أوردناها أن أكبر التحشيدات العمالية كانت في تلك المؤسسات التي يملكها أو يديرها الإنجليز. وكان لهذا الأمر أهمية خاصة في كونه دفع نضالات العمال في هذه المؤسسات حتى ولو كانت نضالات اقتصادية إلى المقدمة في النضال الوطني العام الذي يخوضه الشعب ضد الاستعمار البريطاني.

على أن القيمة الأكبر تكمن فيما اقترن بهذا التمايز الطبقي الذي شهده المجتمع العراقي في تلك الفترة من ظهور أشكال في الوعي جديدة تماما على تاريخ العراق. إذ شرع العمال يكتشفون ما يوحد بينهم من مصلحة خاصة بهم كعمال، أي ما يدعى باكتشاف الطبقة لذاتها. لقد بدأ العمال يدركون أنهم يؤلفون مجموعة تتماثل في الظروف التي ينالون فيها نصيبهم من الرزق وأنهم بتضامنهم ونضالهم المشترك يمكن أن يزيدوا من هذا النصيب وأن يصونوا بعضهم بعضا من الطرد، ويحموا مصالحهم كعمال، ويكتشفون من خلال تجربتهم أن الإضراب سلاح ذو قيمة في هذا الشأن.²⁸ وكانت كل هذه تجارب رائدة يتعرف عليها الشعب لأول مرة. لقد

27. كان عدد الشاحنات (اللوري) قد بلغ في عام 1931 إلى 700 شاحنة (محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، ص 465).

28. يذكر كمال مظهر أحمد نقلا عن مجلة (لغة العرب) الصادرة في تشرين الثاني 1912 وعددها الصادر في كانون الثاني 1914 أن دباغي الأعظمية أعلنوا الإضراب مرتين: الأولى في أواخر 1912 مطالبين برفع أجورهم فعادوا إلى العمل بعد أن رفعت أجورهم، والثانية كانت في أوائل كانون الأول 1913 وكان يقودهم مثقف من الأعظمية

توصل العمال أيام الاحتلال البريطاني إلى مقاومة الاستغلال البشع الذي مارسه معهم عسكريوا الاحتلال في أشكال أولية غير منظمة وفردية أحياناً، وكانوا في أغلب الأحيان يلجأون إلى الفرار. لقد مارس المحتلون مع العمال قوانين الحرب. وبالإضافة إلى الظروف القاسية التي كان يجري العمل فيها، كان الإنجليز يميزون فيما بينهم في الأجور والتعامل حسب الجنس والانتماء القومي، ويعاملونهم باستهتار إلى حد إطلاق الرصاص لمنعهم من ترك العمل والهروب. ولكن العمال يطورون من نضالاتهم ولاسيما في الأعمال التي تجري في المدن - وكان أول إضراب يندلع في مسفن ميناء البصرة في صيف 1918 علامة بارزة في تطور نضال العمال، فقد شمل المئات منهم، وبرزت من بينهم قيادة تتحدث بلسانهم ويلتف العمال حولها.²⁹

وبعد سنوات، بدأ العمال يشعرون بحاجتهم إلى تنظيم أنفسهم. ففي عام 1924 قدم محمد صالح القرزاز ومحي الدين محمد، رئيس قسم البرادة في المعمل العسكري، وقاسم عباس العامل في معامل السكك في الشالجية، طلباً بتأسيس ناد للعمال، لكن إدارة السكك البريطانية رفضت الطلب واتخذت إجراءات إدارية ضد مقدمي الطلب. لكن هؤلاء ظلوا يقدمون طلباتهم من بعد. ولجأ العمال إلى تقديم (العرائض) للمسؤولين أملاً في كسب عطفهم إلا أنهم اكتشفوا من بعد عقم هذا الأسلوب - وفي عام 1927 بادر عمال السكك إلى شن أول إضراب لهم، طالبوا فيه بزيادة أجورهم لتتناسب مع أجور العمال الأجانب، وصرف الأجور في أوقاتها المحددة، وتخفيض أجور السكن لمن كان يسكن الدور التابعة لمديرية سكك الحديد. وقد استجابت الإدارة إلى بعض مطالبهم. وفي حزيران 1928 قدم 45 عاملاً

يدعى عبد الهادي الأعظمي، وطالبوا برفع أجورهم بمقدار 25% «فاضطر أصحاب المعامل إلى تحقيق رغبتهم فعادوا إلى أشغالهم» (كمال مظهر أحمد، مصدر سابق، ص 34). الدكتور طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1989، ص 177.

29. روى لي داود سلمان يوسف، أحد قادة الإضراب ذاته، وكنا معتقلين في غرفة واحدة في معتقل أبو غريب عام 1949، كيف اندلع الإضراب، قال إنه جمع العمال في فترة الغداء وكان الاستياء قد بلغ ذروته بين العمال وشرع يحدثهم عن الوضع السيئ الذي يعملون فيه، وسحب لألحمة كانت الإدارة قد دونت فيها شروط العمل، وراح يقرأ لهم فقراتها واحدة تلو الأخرى، وبعد أن فرغ من تلاوتها جميعاً سألتهم: أيا منها تطبق الإدارة؟ وحين تلقى ردهم بالنفي قذف بها إلى شط العرب ودعاهم إلى الإضراب، فلبوا جميعهم الإضراب. وقال لهم قدموا إلى إدارة المسفن مذكرة عرضوا فيها مطالبهم، وقد صاغها لهم يوسف سلمان يوسف وكان آنذاك شاباً يافعاً يعمل ككاتب في إدارة توزيع الكهرباء. [المؤلف]

مذكرة احتجاج ضد «المعاملة القاسية التي يلقونها في شركة النفط أو باقي الشركات الأجنبية».³⁰

ومع ذلك، لا تنبغي المبالغة في تقييم وعي العمال حتى ذلك الحين. ففي تلك الفترة ظل رؤساء القبائل التي ينحدر منها العمال يمارسون ابتزازهم باسم الأعراف القبلية وينتزعون بعضا مما يناله العمال الذين ينتسبون إلى قبائلهم من أجور. ولكن العمال بالمقابل بدأوا يتمردون على هذه الأعراف ودخلوا في نزاعات مع رؤساء قبائلهم حول هذه الاستقطاعات. في هذه الفترة، كذلك، كان يصعب وضع حد فاصل بين الحرفيين والعمال، وكثيرا ما كانت تجري نشاطات تجمع بين هاتين الفئتين من الشغيلة، وفي الفترة الأخيرة من الانتداب تأسست جمعيات عديدة من هذا النوع. وعلى العموم، فإذا كان الطابع الحرفي يغلب على قيادة (جمعية أصحاب الصنائع) و(جمعية عمال المطابع) وأمثالهما فإن قواعد هذه الجمعيات كانت تتكون في الغالب من العمال. لقد كان الحرفيون يواجهون عهد ذلك وضعا صعبا لاسيما حين أطبقت الأزمة الاقتصادية على البلاد، لذلك لم يكن غريبا أن يبحثوا عن يد دعمهم من بين أوساط الكادحين ويلوذون بهم.

وعلى يد (جمعية أصحاب الصنائع) بدأ العمال يشعرون بالعلاقات الطبقية التي تجمع فيما بينهم لا على نطاق المؤسسة الواحدة أو المدينة الواحدة، وإنما على نطاق أوسع يمتد إلى أنحاء أخرى من البلاد. فقد تأسست للجمعية شعب متعددة بين عمال السكك في ورشات التصليح في الديوانية وسدة الهندية وأور وقرغان وغيرها. وأقيمت لها فروع في البصرة والناصرية والحلة وخانقين. ويروى أن بين أعضاء الجمعية كانوا يحتفلون بمناسبة الأول من أيار سراً. وأقامت الجمعية علاقات لها، ولو بقدر محدود، مع الحركة العمالية في لبنان وسوريا، ومع الاتحاد العالمي لنقابات العمال في برلين وبمكتب العمل الدولي. ووجهت لها الدعوات للمشاركة في مؤتمر عالمي للعمال كان من المقرر عقده في عام 1933. وقد حاول الإنجليز والحكام في بغداد أن يحدوا من نشاطات الجمعية والتضييق عليها وطورد القزاز والقادة الآخرون.³¹

إن الظهور المبكر للطبقة العاملة وحركتها سهل لها أن تلعب في حركة المجتمع العامة دورا يفوق وزنها العددي. وسنرى من بعد أن الطبقة العاملة العراقية ظلت تحتفظ بهذا الدور لفترة أخرى من الزمن.

30. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 127.

31. المصدر السابق، يحتوي الفصل الرابع كثيرا من المعلومات القيمة في هذا الشأن.

الأمر الآخر الذي يحسن الوقوف عنده هنا هو الظهير المبكر للاتلجنسيا وأثره. لاحظنا من قبل أن عدد المدارس الابتدائية في العراق بلغ في عام 1913 مئة وستين مدرسة فقط تضم بين صفوفها ستة آلاف طالب. إلا أن عددها هبط أثناء الاحتلال وما بعده بسبب الحرب واضطراب الأوضاع حتى بلغ في عام 1920 أربعاً وثمانين مدرسة، لكن عدد طلبتها زاد إلى 6743 طالباً.³² كان هناك إحساس واسع أن البلاد لا يمكن أن تقف على أقدامها دون نهضة تعليمية واسعة. لكن هذه الرغبة ظلت تصطدم بسياسة الانتداب من جانب، وبالظروف الموضوعية التي كانت تعيشها البلاد آنذاك والتي كانت تحد كثيراً من أفاق الطموح. ففقر البلاد إلى الموارد المالية وندرة المعلمين القادرين على التعليم باللغة العربية، ناهيك عن التعليم بالكرديّة، وقلة المطابع، وشيوع الجهل لاسيما الوقف السلبي من تعليم المرأة، وعديد من العوامل الأخرى، ظلت تعيق التوسع في التعليم، دع عنك التفكير بالنهوض بمستوى هذا التعليم. إن الإنجليز، الذين شددوا على الحكومة العراقية في الاتفاقية العسكرية الملحقة بمعاهدة 1924 أن تخصص ما لا يقل عن 25% من إيرادات العراق السنوية للإنفاق على الجيش والقوات المحلية الأخرى، لم يوصوا بأن تزيد في ميزانيتها للمعارف عن 3.9% في عام 1924. وعلى العموم، فقد ظلت الميزانيات السنوية المكرسة للمعارف تقل كثيراً عن الاحتياجات الملحة للنهوض بالتعليم.³³ ونتيجة لذلك لم يرتفع عدد المدارس الابتدائية حتى عام 1930 عن 291 مدرسة وارتفع عدد طلابها من 15,275 عام 1922 إلى 30,888 عام 1930. وارتفع عدد المدارس الثانوية من أربعة في عام 1922 إلى 15 مدرسة ثانوية عام 1930، وعدد طلابها 1863 طالباً. هذه هي الصورة العامة، أما إذا دخلنا في تفاصيل هذه الأرقام فسنجد موقفاً متحيزاً ضد التعليم في بعض المناطق لاسيما في المناطق الكردية وموقفاً متحيزاً كذلك من تعليم الإناث، وكذلك «جمود التعليم وابتعاده عن حاجات الشعب الحياتية والوطنية».³⁴ لقد كانت هناك حاجة ملحة إلى توفير القاعدة العريضة من الكتيبة والموظفين الصغار للجهاز الحكومي، لذلك جعل التعليم شبه مجاني لكي يسهل على الفئات الشعبية في المدن أن ترسل أبناءها إلى المدارس الابتدائية، وقليل من هؤلاء من كان يسعفه الحظ ليواصل تعليمه في المدارس الثانوية. أما الدراسة العالية في الكليات المعدودة آنذاك والبعثات إلى الخارج، فكانت

34. من تقرير مونرو، وهي لجنة من الخبراء من (المعهد الأممي لكلية المعلمين) في جامعة كولومبيا الأمريكية استقدمتها الحكومة العراقية في عام 1932 لدراسة أحوال التعليم في مختلف مراحلها (هاشم جواد، المصدر السابق، ص 107).

حكرا على أولاد الميسورين في الغالب.³⁵ ومع ذلك فإن هذه القاعدة التعليمية الضيقة لعبت دورا مهما في تحريك الشباب في المدن.

لقد نجح الإنجليز إلى حد كبير في القضاء على الروح الثورية التي أوجبتها ثورة العشرين، وامتصوا معظم عناصر الحركة الوطنية في إسفنجة الحكم الذي أقاموه وأحزابه. وبالرغم من بقاء مظاهر للمعارضة لاسيما في المجالس النيابية التي أقيمت وفق الأسس التي وضعها رجال الانتداب، وبما لا يخرج عن مصالح الاستعمار البريطاني، إلا أن الروح الثورية انكشفت كثيرا ولم تعد فعالة. لقد فقدت الحركة الوطنية قاعدتها الشعبية التي كانت تستند إليها في ثورة العشرين، لكنها في فترة الانتداب صارت تستند إلى قاعدة شعبية جديدة، قاعدة من نوع آخر قوامها العمال والطلاب. لقد استطاع الاستعمار البريطاني أن يعي إلى جانب الحكم الذي اصطنعه كل المثقفين السابقين، لاسيما من بين العسكريين الذين وقفوا إلى جانبه منذ البداية أو الذين ترددوا في بادئ الأمر وحتى من بين الذين ناصبوا العداء، وأن يصطاد كذلك من خلال شبكة الجهاز الحكومي ومجالسه النيابية كل من يستطيع اصطياده من المثقفين الشباب، وظل أعوانه يمارسون هذه اللعبة في العقود التالية لاسيما وأن ضالة فرص الاستثمار ما كانت لتساعد في توفير فرص كافية لتشغيل الشباب المثقف والاستعانة بخيراته خارج إطار الجهاز الحكومي.

إلا أن العشرينات، بالمقابل، أفرزت جمهرة من الشباب المثقف الذي لعب دورا مهما في توجيه قاعدة شعبية جديدة بدأت تتكون لمقاومة الاستعمار البريطاني وبلورة اتجاهات اجتماعية كان من شأنها أن تؤثر في مسار الأحداث في البلاد لاحقا كما سنرى من بعد. ولأول مرة في تاريخ العراق الحديث، باتت تطرح على الجماهير قضايا جديدة ومفاهيم جديدة لم تكن موضوع تداول عام من قبل مثل مفهوم التطور والأسس العلمية التي يقوم عليها، ومفهوم التقدم العلمي والاجتماعي، ومعنى الصراع الطبقي، وقضايا الإبداع والعقلانية والحرية، وحرية المرأة وحقوقها الاجتماعية، والحرية الفكرية. ومع أن مجالات العمل المفتوحة أمامهم ظلت ضيقة ولا تتوفر للعمل السياسي والفكري التقدمي المقومات المادية الضرورية، فإن ما كان يتيسر من مجالات النشر على محدوديتها وبما يقام من مظاهرات واجتماعات عامة³⁶ وما تأسس من نواد وجمعيات كان يسمح،

35. في تلك الفترة كانت هناك أربع كليات فقط هي الحقوق والصيدلة والطب ودار المعلمين العالية.

36. قبيل صلاة الجمعة في جامع الحيدر خانة في 21 آذار 1930. انعقد اجتماع عام

ولو بمحدود معينة، في توفير الفرص لأن تلعب الشبيبة الجديدة واثقفوها دورهم الجدي، وأن يطرحوا المفاهيم الجديدة بشأن المضامين الاجتماعية للاستغلال.

أعقبته مظاهرات في بغداد، وكان من بين الخطباء سعيد الحاج ثابت، إبراهيم الواعظ، إبراهيم صالح شكر، عبد القادر إسماعيل، محمود الملاح، أحمد عزت الأعظمي، عزيز شريف. وفي 1 تموز 1930 أقيم اجتماع في الذكرى العاشرة لثورة العشرين في النادي السياسي للحزب الوطني خطب فيه كل من جعفر أبو التمن، ويوسف زينل، وفائق السامرائي، ومحمود الملاح، وعبد القادر إسماعيل، وإبراهيم صالح شكر. وفي كتاب (إبراهيم صالح شكر، حياته وأثاره) أمثلة على الخطب التي كان يساهم فيها هذا الوطني الغيور (الكتاب من إعداد عبد الحميد الرشودي وخالده محسن إسماعيل وجميل الجبوري، وإصدار دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978) ويعطي كمال مظهر أحمد أمثلة عديدة للكلمات العديدة التي ألقاها محمود أحمد السيد في الاحتفالات التي كان يقيمها العمال (انظر ص 11) وكما يقول محمد صالح القزاز رئيس جمعية أصحاب الصنائع والنقابي العراقي الأول إن الجمعية المذكورة وقعت تحت تأثير بعض المثقفين الثوريين الذين كان يوجد بينهم من بدأ يتلمس طريقه إلى الفكر الاشتراكي ويأتي في مقدمتهم محمود أحمد السيد وحسين الرحال وعبد الله جدوع وإبراهيم القزاز الذين «كانوا يشجعون الحركة العمالية ويساعدونها بكل ما توفر لديهم من سبل» (المصدر السابق، ص 144).

4

بدايات التوجه نحو الفكر الاشتراكي

في هذا الفصل، والفصل الذي يليه، سنسعى إلى متابعة السبل المختلفة التي سلكها الرواد الأوائل من المثقفين العراقيين للتعرف على الفكر الاشتراكي بمدارسه المختلفة. الفصلان، كما يلاحظ القارئ، متلازمان، الخامس يتم ما بدأه الرابع، لكنهما متمايزان أيضاً فبينما يؤرخ هذا الفصل إلى سعي الشبيبة العراقية قبل وبعد الاحتلال البريطاني إلى معرفة أفكار الحرية والمساواة والتقدم والاشتراكية، والسبل العفوية أو الهادفة التي أوصلتهم إلى مبتغاهم هذا، فإن الفصل الذي يليه سيتابع سعي من ظل يحتفظ منهم بأفكاره الاشتراكية من أجل تطويرها وسعيه إلى توظيفها في عمله النضالي. ونلاحظ أن عديداً من الذين ترد أسماؤهم هنا لم يبق عند مواقعه وقناعاته الأولى. إذ ربما قد استبدلها إلى الحد الذي بات يحسب في جبهة الخصوم أحياناً. فمسيرة الفكر والنضال تظل هكذا في حركة دائبة، بين تقدم ونكوص. وبالنسبة إلى الموضوع العام الذي ندرسه ونعني به مسيرة الحزب الشيوعي العراقي، فإن هذه الفترة التي نتحدث عنها في هذين الفصلين تظل فترة تمهيد أساسية تسهم في إعطاء سيرة الحزب خصوصيته الوطنية. وهو ما سنعالجه من بعد.

الذين تناولوا نشأة الحزب الشيوعي العراقي من «كتاب» أجهزة الأمن العراقية أو غيرهم ممن ناصبوه العداة، درجوا على القول إن وكلاء سوفيين عملوا على غرس نوات الحزب الشيوعي في العراق وفق تعليمات صدرت عن الأمانة الشيوعية، وإن الفكر الشيوعي غرس هنا بمسعى خاص لعب فيه اليهود دوراً خاصاً وفقاً للصورة التي رسمتها

تقارير البوليس البريطاني. وحتى الأستاذ بطاطو، الذي يتصف عمله الكبير بالتقصي الحدي والتجرد لم يغامر بنفي هذه المزاعم من الأساس رغم أنه يختلف عن السابقين في الدوافع والمنطلقات. ومع أن الرجل يعتمد ألا يقطع بشيء هنا، ويبقى قدرا من الشك فيما تورده تقارير البوليس، إلا أن كثرة ما يورده من شواهد، وفي الإطار البوليسي الجذاب الذي يعرض فيه هذه الشواهد، تدفع بقارئه إلى التغاضي عن التحفظات التي ساقها واخذ الأمر على علاته. وأكثر من هذا فإنه يسوق البدايات المقابلة في مصر ولبنان وفلسطين والتي لعبت فيها العناصر غير العربية دورا ملحوظا في الدعوة للأفكار الاشتراكية ليهيئ الأذهان إلى قبول ما يورده بشأن العراق. بالمقابل لا نذهب نحن إلى إنكار الآثار التي خلفها بطرس أبو ناصر لدى بعض معارفه في الناصرية مع تحفظنا على تقارير البوليس، أو الآثار التي تركها أرسين كيدور بين الأرمن ولدى بعض طلابه في المدرسة السلطانية التي صادف أن يكون حسين الرحال أحد طلابه فيها، أو آثار غيرهم من الأجانب الذين قدموا إلى العراق. أما عن دور اليهود في المسألة فنذكر هنا حقيقة لا يمكن دحضها هي أن الشيوعيين العراقيين اليهود لم ينخرطوا في صفوف العمل الشيوعي إلا بعد أن ظهر الحزب وتوجه إلى سائر الكادحين والمثقفين، وكان العمال والمثقفون اليهود من بينهم. واليهود في العراق بعد هذا، كانوا غير اليهود المهاجرين إلى فلسطين من بلدان أخرى. لقد عاشوا في العراق منذ عشرات القرون، وشاركوا أقوامه الأخرى سراءهم وضراءهم ولم ينزروا في «غيتوات» خاصة، وكانوا جزءا أصيلا من الشعب. وليس من قبيل المصادفات أن يعتقل بعضهم في النضال ضد عقد معاهدة 1930 وأن يقدموا من بعد أول شهيد ضدها بعد الحرب الثانية. وإذا وجد بينهم من ناصر الصهيونية فقد وجد بينهم من وقف ضدها وبقوة، ووجد بالمقابل من وقف مع الاستعمار والصهيونية وبقوة من الجماعات الأخرى. ومثلما وجد من بينهم الرأسمالي الجشع والمرابي فقد كان من بينهم أضعاف هؤلاء من العمال والشغيلة الآخرين الذين كانوا يعيشون حياة البؤس والشقاء.

وقبل أن نناقش انتشار الفكر الاشتراكي في العراق نشعر أن من الضروري أن نتوقف عند مسألة حساسة كثيرا ما تساق هي الأخرى للتدليل على أن الاشتراكية كما يزعم، غريبة على مجتمع كمجتمعنا، والقيم التي درج عليها ترفض المبادئ الاشتراكية ولا تستطيع تمثلها.

نود أن نؤكد أولاً أن تربة العراق لم تكن خالية تماما من أفكار التشارك الاجتماعي والاقتصادي، وأن من الخطأ نظريا اعتبار الاقتصاد الإسلامي اقتصادا رأسماليا خالصا وإنما هو يؤمن بأشكال مختلفة للملكية في وقت

واحد بما فيها الملكية العامة وملكية الدولة إلى جانب الملكية الخاصة. وليس في الإسلام الحرية الاقتصادية المطلقة التي ينادي بها إيديولوجيو الرأسمالية. ثم إن الإسلام يؤمن بنوع من عدالة التوزيع إلى حد ما، ومن هنا جاء القول بالعدالة الاجتماعية في الإسلام. وتتماثل الاشتراكية مع الأديان في عديد من الأوجه.¹ فالقول بالعدل المطلق الذي تنادي به الأديان تقول به الاشتراكية حين تدعو إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان. أن القضاء على الاستغلال في المجتمع يوجد الأرضية المادية لنهوض العدل الاجتماعي. وحين ينادي الإسلام بقاعدة

«المال مال الله، ويستخلف الله الإنسان فيه»

فإنه يعني أن الله يستخلف في ملكية المال خلقه جميعاً، وهذا يقابل قول الاشتراكية بملكية الشعب العامة. وفي الحديث النبوي

«الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكأ والنار»

فإن هذا يقابل في عصرنا القول باشتراكية مصادر المياه والأرض والطاقة. ويجدر الانتباه هنا إلى أن الإسلام في العراق، في مذهبيه الشيعي الاثني عشري والحنفي، كان دائماً أكثر تسامحاً وأكثر تقبلاً في تفاعل الأفكار من الإسلام في أي بلد آخر عربي أو إسلامي. وبفعل عوامل مختلفة، ليست موضوع بحث هنا، كانت البيئة الاجتماعية العراقية مصدر حركات اجتماعية تنحو للبحث عن مساواة بلون أو بأخر. فعلى حدوده الشرقية الشمالية نشأت حركة بابك الخرمي، وفي بطائحه في الجنوب اندلعت ثورة الزنج، وامتدت الحركة القرمطية لتشمل جنوبه كله وما وراءه، وفيه نشأت دعوة المعتزلة ومناداتها بحرية الفكر، ومنه انطلقت أفكار إخوان الصفا، ومن شماله شاعت أسطورة كاوه الحداد.. ويعطينا تاريخه الحديث نموذجاً للدعوات العنوية للمساواة في صورة فرقة (أهل الحق) أو كما يدعوها الأكراد بـ «حقه». وحتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية العشرين كانت الأعراف القبلية تأخذ بمبدأ التصرف المشترك في «ديرة» العشيرة. وكانت تتألف من أراضٍ مخصصة للرعي المشترك وأخرى تخصص للزراعة قرب مصادر المياه. وكانت الأخيرة لا تستقر في أماكن بعينها، وإنما

1. للاستزادة في هذا الشأن، ننصح بقراءة فردريك أنجلز، حول تاريخ المسيحية المبكر التي نشرت لأول مرة عام 1894 في مجلة Die Neue Zeit

تستبدل تبعا لوضع المياه التي ترويتها ولخصوبتها وامتداد الأهوار إليها أو انحسارها عنها. وكان الانتقال عن الأراضي التي لم تعد تزرع لا يسقط حق القبيلة فيها. وكانت هناك أعراف خاصة بشأن تقسيم هذه الديرة لأغراض الزراعة. ورغم أن شيخ العشيرة كان يحصل على حصة إضافية فيها بغية تغطية مصروفات رياسته التي تفترضها الأعراف المتبعة، وقد تنشأ فيها كذلك حقوق مكتسبة لبعض أفراد القبيلة، إلا أن هذه الديرة تظل على العموم أرضا مشتركة لعموم القبيلة.²

وفي المدينة العراقية كان يمكن تلمس عديد من التقاليد التي تحض على التعاون والتكاتف والتعامل المتساوي بين سكان «الطرف» الواحد. كان يلمس المرء تقاليد مشتركة لمواجهة النوازل التي تلحق بسكان المحلة أو الطرف الواحد أو بعض أبنائه على أساس التعاون والعمل المشترك.

لنعد إلى الحديث عن دور الأممية الشيوعية في غرس الفكر الاشتراكي في العراق. لا ريب أن ثورة أكتوبر الاشتراكية قد نبهت شعوب الشرق إلى ما كان يخطط لها الاستعمار الغربي، ودعتها إلى النهوض للتخلص من كل ألوان الاضطهاد القومي والاستغلال الطبقي ودلتها على سبيل الخلاص، ووجهت لها بالاسم نداءات تدعوها إلى السير في هذا السبيل الذي سلكه قبلها الشعب الروسي وظفر بحريته وخلصه من عبودية حكم رأس المال وكل ألوان المستعبدين، وخصت الشعوب العربية والأتراك والإيرانيين بتأكيد خاص لأنها تقطن بلدانا مجاورة للبلاد السوفيتية، وكشفت لها ما كان يبيتته المستعمرون الإنجليز والفرنسيون بالتعاون مع القياصرة الروس من خطط لتمزيق بلدانها والاستحواذ عليها وفقا لاتفاقية سايكس بيكو. لنستمع إلى ما يقوله أحد الشيوعيين العرب القدامى في هذا الشأن. يقول محمود الأطرش، أبو داود، أو محمود المغربي، الشيوعي الفلسطيني - الجزائري، في مذكراته:

«أصبح من المعتاد اليوم سماع نداءات لينين والحكومة السوفيتية لشعوب الشرق ودعوتها إياهم لتحرير أنفسهم من سيطرة قطاع الطرق الاستعماريين، أما قرائتها أو سماعها في حينها، أي في أوائل عهد الاحتلال، ولأول مرة، كان يترك أعظم الأثر في نفوس القراء أو المستمعين الثوريين، الذين لم يتعودوا سماع مثل هذه اللهجة من المستعمرين الغربيين ولم نر منهم سوى العجرفة والقسوة والقتل والتشريد. أذكر أنني شعرت بوقوف شعور رأسي عند سماعي لأول

2. للاستزادة بشأن (الديرة) في حياة العشيرة العراقية والأحكام المتعلقة بها راجع كتابنا: مواقف من المسألة الزراعية في العراق عن دار الرواد المزهرة إصدار عام 2010.

مرة هذا النداء الذي جاء فيه :

أيها المسلمون في الشرق، أيها الفرس والأتراك والعرب والهنود، أنتم الذين كانت حياتكم وأموالكم وحریاتكم وأوطانكم طوال قرون عديدة سلعة في يد طغاة أوربا مصاصي الدماء، أنتم الذين يهددكم القراصنة الاستعماريون الذين أعلنوا الحرب لاقتسام أوطانكم، إليكم جميعا نتوجه قائلين :

إننا نعلن أن المعاهدات السرية المتعلقة بضم القسطنطينية، التي عقدها القيصر المخلوع وصادقت عليها حكومة كيرنسكي البائدة قد مزقتها اليوم وأعلنتها حكومة الجمهورية الروسية الاشتراكية.. إن مجلس مفوضي الشعب يعلن أنه يرفض ضم أراضي الغيرون القسطنطينية يجب أن تبقى في أيدي المسلمين.

تخلصوا من نير المستعبدين الذين اغتصبوا أراضيكم خلال مئات السنين، لا تدعوهم بعد الآن ينهبون دياركم، يجب أن تكونوا أنتم أنفسكم أسياد بلادكم، يجب أن تنظموا حياتكم كما تشاءون، فذلك من حقتكم وإن مصيركم هويين أيديكم.

أيها الرفاق! أيها الإخوان: إننا نسير نحو سلام ديمقراطي شريف، نسير نحوه بعزيمة قوية وقدم ثابتة، إن راياتنا تحمل في طياتها التحرر لجميع الشعوب المقهورة في العالم.

أيها المسلمون في روسيا، أيها المسلمون في الشرق، في هذا الطريق الذي نسير عليه نحو عالم جديد ننتظر منكم التأييد والمساعدة «

البرافدا، 5/ 11/ 1917

ويقول محمود الأطرش أيضا :

« اخترقت أفكار ثورة أكتوبر الاشتراكية ونداءات لينين والحكومة السوفيتية الموجهة لشعوب الشرق كل الجدر والسدود، التي أقامها المستعمرون حول بلادنا العربية، ووصلت إلى أعماق أعماق الجماهير العاملة والفلاحين، وكانت الأحاديث عن أعمال ثورة أكتوبر والبلشفيك تدور رغم المنع على كافة الألسنة، في المقاهي والمنتديات

والطرق والديار، وأحيانا بصورة مشوهة».³

إن شهادة محمود الأطرش، تظل ذات قيمة خاصة تتجاوز معاصرتة للأحداث بشخصه، إلى أنه كان بالذات أحد الذين كلفتهم الأممية الشيوعية لدعم الأعمال التي كان يبادر لها الشيوعيون في سوريا ولبنان والعراق من بعد لتأسيس أحزابهم الشيوعية. لم يكن غريبا أن تنشط الأممية الشيوعية لدعم القوى الثورية في المشرق العربي في كفاحها ضد الإمبريالية الغربية، كما لم يكن غريبا أن تبادر الأممية الثالثة (الأممية الشيوعية) إلى مساندة محاولات رفاقها الأوائل من الشيوعيين في البلدان العربية لتنظيم منظماتهم الخاصة. وقد لعبت ظروف تاريخية في تيسير تكون مراكز شيوعية في كل من مصر وفلسطين أولا. في مصر من خلال الجاليات اليونانية والإيطالية وغيرها التي كانت تقيم في الإسكندرية ومدن مصرية أخرى. وفي فلسطين من خلال هجرة عناصر شيوعية في إطار هجرة اليهود إلى فلسطين. وإذا كان الشيوعيون الأوائل في مصر قد واجهوا قمعاً عنيفاً بعد وصول سعد زغلول إلى الحكم عام 1924، فإن الشيوعيين اليهود في فلسطين قد قابلوا هم كذلك وضعا عسيرا مثلث المصادر. فقد حاربهم الانتداب البريطاني بكل ضراوة لأنهم وقفوا بصلابة ضد خطط بريطانيا لدعم الصهيونية وضد الاستعمار البريطاني ذاته؛ كما قابلتهم القوى القومية العربية الفلسطينية، لاسيما جناحها المتمثل بالنشاشيبي والفاروقي، بالصدود والسعي الدائب لعزل الجماهير العربية الكادحة عنهم وترويج الشائعات عنهم بأنهم أرسلوا لإقامة سلطة سوفيتية في البلاد⁴، ولأن هذه القوى القومية كانت ترفض التخلي عن الموقف المهادن من الانتداب البريطاني، وترفض تبني أية سياسة حازمة في النضال ضد الاستعمار والصهيونية وتظل تمني النفس بإقناع بريطانيا بالوقوف ضد

3. محمود الأطرش، مذكرات بعنوان: طريق الكفاح، من فصل منشور في جريدة النداء البيروتية بعنوان: «بدايات الحركة الشيوعية في فلسطين».

4. بتاريخ 8 آذار 1921 بعث رئيس المؤتمر العربي الفلسطيني مذكرة إلى وزير الخارجية البريطانية حول الهجرة جاء فيها: «طالما نبهنا حكومات الحلفاء أن مهاجري اليهود الذين يؤمنون فلسطين ينشرون مبادئ البلشفية في البلاد ويسببون وقوع الفتن فيها، ولكننا قبل لم نلق أذنا صاغية. أما اليوم فقد اعترفت الحكومة بأن فتنه يافا قد تسببت وبدأت من قبل اليهود، وإن مهاجريهم ينشرون روح البلشفية في فلسطين، لهذا نطلب مكررين إيقاف الهجرة اليهودية إلى هذه البلاد حقنا للدماء ومنعاً لسير نار البلشفية في الشرق» (د. ماهر الشريف، الأممية الشيوعية وفلسطين، 1919-1928، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1980، بيروت، ص 221).

الصهيونية وإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي الجبهة الثالثة كان على الشيوعيين اليهود أن يواجهوا الحصار الصهيوني والمطاردة من العناصر الصهيونية المكشوفة أو من تلك التي تدعي الاشتراكية وتتبنى الصهيونية في الوقت ذاته. وقد خاض الشيوعيون المبدئيون حتى داخل صفوفهم نضالاً عنيداً ضد العناصر المتذبذبة والمتردة. ولم يجر الاعتراف بالحزب الشيوعي الفلسطيني من جانب الأمم المتحدة إلا بعد أن التزم بشرط تعريب الحزب قيادة وقاعدة ومحاربة الميول الصهيونية دون هوادة، وقد عرضه هذا الشرط إلى جملة من الهزات والانشقاقات داخله وإلى حملة مطاردة واسعة من قبل قوات الانتداب والزمرة الصهيونية المسلحة، وطرد العمال من الهستدروت وغلق نواديه.⁵

أما بالنسبة إلى العراق، فإن الأمم المتحدة الشيوعية، كما سنرى لاحقاً، قد أبدت اهتماماً ملحوظاً بما كان يجري فيه لاعتبارات خاصة تتعلق بسلامة الدولة السوفيتية، إذ كان البريطانيون قد اتخذوا من العراق إحدى نقاط الارتكاز للتدخل العسكري ضدها، ولاعتبارات عامة تتعلق بالاهتمام الذي حظي به نضال الشعب العراقي العنيد ضد الاحتلال البريطاني. وقد سعت الأمم المتحدة الثالثة إلى أن تقيم الصلات مع قادة الحركة الوطنية. وقد انعكس هذا الاهتمام بما نشر في صحافة الأمم المتحدة الشيوعية عن شؤون العراق. لكن محاولات الكومنترن والأممية الشيوعية لم تذهب، كما نعتقد إلى أبعد من هذا في تلك الفترة. والأحاديث التي تساق بشأن نشاط هذا أو ذاك تستند في الأساس إلى تقارير البوليس البريطاني والعراقي في غالبها، وكثير منها يبنى على الظنون والوشايات وعلى شهادات ينقلها وكلاء تحركهم أهواء خاصة، لذلك يصعب أخذها على علاتها.

قبل أن نشرع في الحديث عن السبل التي سلكها بعض أبناء الشعب العراقي للتعرف على الفكر الاشتراكي والماركسية تحديداً، نود أن نبدي ملاحظة هنا، يعتمد بعض الناس على الحديث عن دخول الماركسية إلى العراق وكأنه أمر استثنائي ما كان ليحصل لولا أن مساعي هادفة قد دبرت

5. للاستزادة بشأن تطور الحركة الشيوعية في فلسطين وتعريب الحزب الشيوعي الفلسطيني وعلاقة الأمم المتحدة الشيوعية بالمسألة، راجع، بالإضافة إلى مؤلف الدكتور ماهر الشريف الذي أشرنا إليه في الهامش السابق، كلام من كتاب الدكتور سليمان بشير، المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية، 1918-1928، مطبعة المشرق التعاونية، منشورات القرامطة، بلا تاريخ ولا مكان الطبع لكن مقدمة المؤلف موقعة بالقدس، تشرين الأول 1977. وكذلك كتاب: سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، الطبعة والشعب في مواجهة الكولونيالية، تقديم أميل حبيبي، دار الفارابي، بيروت، 1979.

لتسريبها إلى العراق، والحال أن الذين يتحدثون على هذا النحو يتناسون أن هم ذاتهم قد أخذوا صنوفاً مختلفة من أفكار البورجوازية الغربية قومية أو لبرالية أو فاشية أو غيرها من مدارس الفكر البورجوازي بذات السبيل وأصبحت من مكوناتهم الفكرية، جزء من الإيديولوجيات التي ينظرون من خلالها إلى المجتمع وقضاياها، بما فيها القضية التي ندرسها. ثم إن هؤلاء يتجاهلون أن الأفكار كانت ولا تزال، منذ أقدم الأزمنة حيث كانت فرص الناس للالتقاء ببعضهم قليلة جداً وإلى اليوم حيث بات بوسع المرء أن يخاطب أي امرئ في العالم بلمحة بصر، تلتقي وتتفاعل وتغتنى ببعضها ولا يصدها أي سور، لاسيما حين تكون هذه مما يستجيب إلى مصالح الجمهرة الغالبة من الناس. والشعب العراقي، بعد كل هذا، شعب كثير القراءة ومحب للجدل تستهويه معرفة الأفكار لدى الآخرين.

دخلت أفكار الاشتراكية والمساواة إلى العراق عبر مسارب مختلفة يمكن إجمالها بما يلي؛ عبر ما كان يدخل إليه من كتب ومجلات وصحف عربية وأجنبية من بلدان مختلفة؛ ومن خلال الصلات المباشرة التي أقامها بعض العراقيين مع عناصر اشتراكية في خارج البلاد وداخلها؛ وكذلك عن طريق الالتقاء بعناصر شيوعية في جبهات القتال التي شارك فيها بعض المجندين العراقيين؛ وعبر ما ينقله زوار العتبات المقدسة؛ وأخيراً من خلال الصلات المنظمة التي أقامتها العناصر التي التزمت بالفكر الاشتراكي العلمي بالأممية الشيوعية. ويلاحظ هنا أن هذا التفاعل الفكري امتد لعقدين من السنين قبل وبعد الاحتلال البريطاني. ربما يكون العراقيون قد عرفوا الدعوة الحديثة إلى الاشتراكية والسعي لتحقيقها حيث نشرت جريدة (الزوراء) التي كان مدحت باشا قد أصدرها في بغداد حين تولى ولاية العراق عام 1869. ففي العدد 144 نشرت الصحيفة أنباء اندلاع كومونة باريس واستيلاء العمال على الحكم هناك. ورغم أن الصحيفة وقفت موقفاً معادياً من الكومونة، ووصفت ثوارها بالعصاة، إلا أنها بنشرها أنباء الثورة وتأكيداً على أنها أقامت حكومة للفقراء، وأنها حددت الضرائب وأعلنت مجانية التعليم ومجانبة المرافعات أمام القضاء وأنها نشرت التعاون وألغت التجنيد الدائم وصادرت أملاك الكنيسة الشائعة، وأنها نشرت برنامجاً يستجيب إلى مطامح الفقراء... بنشرها هذا كله لابد أن تكون قد أثارت اهتمام قرائها بهذا الحدث الكبير ودفعتهم إلى الحديث عن الاشتراكية ومفاهيمها، وربما أوجدت شيئاً من التعاطف لدى بعضهم. من المؤسف أن تقصيات جديفة لم تجر في حدود علمنا للتعرف على ما يحتويه الكثير من المكتبات الخاصة التي كان يمتلكها المتعلمون العراقيين. وفي ظروف العراق الخاصة التي لم تشهد الاستقرار والديمقراطية طوال القرن العشرين،

فإن من الصعب القول بأن هذه المكتبات الخاصة لم تتعرض إلى المصادرة والتلف والحرق والضياع، ويمكنني هنا أن أورد مثالا بسيطا، فأنا نفسي كنت أملك في عام 1948 نسخة من كتاب لينين (الدولة والثورة) المترجم والمطبوع في مصر عام 1922 بعنوان (مذكرات لينين عن الحروب الأوربية ماضيها وحاضرها)، إلا أن النسخة هذه ضاعت بعد اعتقال وسجني في ذلك العام في زحمة المطاردات التي تعرضت لها عائلتي من بعد. ومع ذلك قد يوصلنا البحث الجدي عند توفر الظروف الديمقراطية المناسبة إلى أدلة تعيننا على معرفة ما كان يقرأه العراقيون عن الاشتراكية في مطلع القرن الماضي.

إليك هذا المثال: من بين الكتب التي كان يملكها سليمان فيضي كتاب مترجم إلى التركية عن الفرنسية بعنوان (سوسيالزم)، أي الاشتراكية، وقد صدرت الترجمة هذه في عام 1908. ويقول ناشرها:

«إن الذي يهمننا أكثر من ترجمة هذا الكتاب هو حاجة دولتنا إلى انقلاب اجتماعي وديمقراطي للشعب، وذلك لتطوير الزراعة وتجديد وتوسيع الصناعة والتجارة، وإن السلطة التي لا تمثل الشعب لا تحقق الديمقراطية.. وإن الاشتراكية تمثل مصالح الطبقات الفقيرة وتفضح مصالح الأرستقراطية.. والبرجوازية الكبيرة وسيطرة الملاكين».

ويستعرض الناشر بعدها أوضاع تركيا الاجتماعية والاقتصادية مدافعا عن الفلاحين والعمال ومهاجما الرجعية من الملاكين والأغنياء المستغلين للفلاحين والعمال وفي ختام كلمته يؤكد الناشر أن الاشتراكية لكي تنتشر وتتغلغل فإنها تحتاج إلى الكهرباء والمؤسسات الصناعية داخل البلد. ويهدى الكتاب إلى أصحاب الفكرة الإنسانية.. ويبحث في ماهية الاشتراكية وموقفها من النقابية (السنديكيزم).⁶

لقد كانت أسماء الكتاب العرب التقدميين الداعين إلى المساواة والاشتراكية كعبد الرحمن الكواكبي والدكتور شبلي شميل ونقولا حداد وفرح أنطون وجورجي نقولا بازوفليكس فارس وغيرهم تتردد على لسان الأدباء والمنورين العراقيين.⁷ فحتى قبل الحرب العالمية الأولى كان أحمد

6. عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد، بيروت، 1980، ص 96.

7. اعتمدنا فيما أوردناه من معلومات تالية على ما جاء به عامر حسن فياض في

عزت الأعظمي الذي لعب دورا مرموقا في الحركة المعادية للاحتلال والانتداب صديقا حميما للدكتور شبلي شميل، وكتب عنه الكثير في مجلة (لسان العرب) التي كانت تصدر في بغداد. وكان الدكتور شميل، داعية الاشتراكية ومذهب التطور والارتقاء، على علاقة وثيقة بالشاعر جميل صدقي الزهاوي وبهبة الدين الشهرستاني، وقد أهدى للأخير كتبه، وامتدحها هذا في مجلة (العلم) التي كان يصدرها في النجف وتلقفها الشباب باهتمام كبير. وكان كتاب شبلي شميل (أراء شبلي شميل) قد وصل إلى العراق في عام 1913، وفي المتحف العراقي نسخة منه. وطبقا لما يرويه كل من كمال صالح ومحمد فاضل البياتي (وكلاهما أصبحا من جماعة حسين الرحال) فإن كتب الدكتور شميل كانت مقروءة في العراق. وحظيت كتابات سلامة موسى، وكان من دعاة الاشتراكية الفابية في بريطانيا بالاهتمام لدى المثقفين العراقيين. وقد تناولها بعضهم بالكتابة على النحو الذي كتبه محمود أحمد السيد وأصحابه من جماعة الرحال. ويقتبس حمدي الباجه جي في محاضرات له عن «القيمة» تحديد ماركس لها. وكان حمدي الباجه جي قد تأثر بالزعيم الشيوعي الهنغاري بلاكون حين كان في هنغاريا، قبل الحرب العالمية الأولى، وحين عاد إلى العراق شارك في تأسيس «النادي العلمي» في بغداد في آذار 1913، وشارك جعفر أبو التمن في تأسيس الحزب الوطني في عام 1922. ونفهم مما كتبه عبد الرزاق عدوة في مجلة (اللسان) عام 1920 أنه كان يطلع على الأدب الماركسي وأنه كان يتابع تطور الحركة الثورية في ألمانيا وروسيا، يقول:

«من الرجال العظام أهل المبادئ (كارل ماركس) الرجل الذي هذب مذهب الاشتراكية وبذل ما لم يبذله سواه في سبيل تحقيق مبدئه حتى أسس الاشتراكية العلمية. ثم انتصر للحزب الديمقراطي الذي أسسه الفيلسوف لاسال. ولم يزل ماركس قائما وقاعدا لتأييده وانتشاره بين طبقات الشعب الألماني حتى أفنى حياته في هذا السبيل وبعد وفاته قام مكانه الدكتور (بيبل) أحسن قيام».

وتعطينا رسالة محمود أحمد السيد إلى نقولا حداد شهادة ذات قيمة خاصة بشأن علاقة المثقفين العراقيين عهد ذاك بجملة الفكر الاشتراكي

كتابته القيم الذي أشرنا إليه سابقا، وعلى رسالة الدكتوراه لعبد اللطيف الراوي (الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العربي المعاصر) والمقابلات التي أجراها الدكتور عبد الرضا الطعان والدكتور صفاء الحافظ وأرشد الكاظمي ومصادر أخرى ترد الإشارة إليها في حينها وقد نشرت في أعداد مختلفة من (الثقافة الجديدة).

وبتسرب الأدب الاشتراكي إلى العراق. يكتب السيد في عام 1923:

«الرفيق نقولا حداد،

«نحن أهل العراق في معزل عن العالم، لا صلة لنا بالأقطار الراقية إلا من جهة واحدة هي برقيات - رويترز - والحمد لله .
أما العلم فليس لنا منه إلا الفضلات، نريد أن نصير اشتراكيين متعلمين، فلا نرى كتابا نجد فيه ضالتنا المنشودة، وكتابك عن الاشتراكية - وهو أندر عندهنا من الكبريت الأحمر - قرأته وقرأه أصحابي فاستفدنا منه شيئا، ثم سألنا عن اشتراكية سلامة موسى فلم نجدها كافية، ثم سألنا عن غير ذلك مكتباتنا العامرة فما ظفرنا بشيء. اضطررنا إلى مخابرة أصحاب «اللومانيته» في فرنسا فأرسلوا لنا بعضا من كتبهم وكتالوجاتهم ولكن هذه المطبوعات بقيت خاصة لقراء اللغة الفرنسية، أما بقية أصحابنا قراء العربية، فبقوا فاتحين أفواههم إلى الهواء. مساكين لا الوقت ساعدنا على ترجمتها ونشرها لهم ولا العربية، داعين بها عربية مصر - مطمح أنظار القدم - تجود علينا بشيء من هذا القبيل، إذن فما العمل؟
«هل خطر ببالك أن تكتب أو تترجم للعربية شيئا عن كتب الاشتراكية العصرية - تبين لنا أنظمتها وأساليبها بالحكم والإدارة ونبذة عن تاريخها قبل ثورتها وبعدها؟
أوهل يمكنك أن تعلمنا عن أسماء كل الكتب التي كتبت بشأنها أو ترجمت إلى العربية؟
صحيفة الحزب الاشتراكي المصري - المجموعة. هل يمكننا الحصول على أعدادها كلها؟
وكم هو ثمنها... وممن تطلب؟».

وقد لعبت العلاقة بين العراقيين والروس بصورة مباشرة أو غير مباشرة دورا ذا شأن فيما حصل من تطور فكري في العراق الحديث. مرت العلاقة بين البلدين بأطوار مختلفة. لقد كان النظام القيصري في روسيا يبدي اهتماما خاصا بالعراق، وكان يطمح إلى إيجاد موضع قدم فيه يفتح السبيل أمام روسيا للدخول إلى ما عرف بالمياه الدافئة. وكان مسلمو روسيا ينظرون إلى العراق نظرة احترام وتبجيل لوجود العتبات المقدسة ومراقدين رجال الدين الكبار والأولياء المعروفين، ولأن كثيرين منهم درسوا في مدارسه الدينية والفلسفية. وقد توالى البعثات الروسية لدراسة أحوال

العراق.⁸ وكان العراقيون من جانبهم ينظرون بعين الكره والريبة إلى النظام القيصري الروسي انطلاقاً من مشاعرهم الدينية، إذ كانوا يرون فيه خطراً يهدد الخلافة الإسلامية في اسطنبول. لذلك، فحين اندلعت ثورة 1905 الروسية ضد النظام القيصري استبشر الناس في إيران وتركيا والعراق، لأن هذا النظام كان قد شارك في قمع الحركات المطالبة بالدستور في كل من إيران وتركيا. وشارك فرسان القوزاق الروس شاه إيران في قمع الحركة المشروطية التي تزامنت اندلاعها مع اندلاع الثورة الروسية. كذلك نظر أحرار تركيا بعين الارتياح إلى هذه الثورة، وقد لعبت دوراً محضراً في تحريكهم للمطالبة بالدستور وتحمدي السلطان عبد الحميد، وهذا ما حصل فعلاً في عام 1908، وكان لابد لأنباء إثارة الثورة الروسية والحال هذه أن تصل إلى العراق وتجد ترحيباً لدى بعض المتعلمين فيه. فقد سارعت مجلة (الرقيب) البغدادية لصاحبها عبد اللطيف ثنيان إلى الترحيب بالثورة ووصفت روسيا القيصرية بسجن الأحرار.

وكان للروس علاقات مع بعض زعماء الأكراد. فحين ضاقت السبل بالشيخ عبد السلام البارزاني في ثورته ضد السلطنة العثمانية في عامي 1911 و1912 عبر إلى منطقة أورميا لينضم إلى الروس وليقوم من هناك بعملياته العسكرية.⁹ ونشأت للروس علاقات بزعماء الأكراد في (نهري) في جنوب تركيا، وكذلك مع زعماء الجاف ومع قساوسة الطائفة الأثورية.

وحيث نشبت الحرب العالمية الأولى تقدم الجيش الروسي عبر إيران حتى اقترب من الحدود العراقية الشرقية. ويذكر العقيد الركن شكري محمود نديم في كتابه (الجيش الروسي في حرب العراق) أن الفيلق القفقاسي الأول بقيادة باولوف كان في نيسان 1917، أي بعيد ثورة شباط الروسية، يربط في كل من قصر شيرين وخانقين، ووصلت مفرزة من هذه القوات إلى ناحية (السعدية) في لواء ديالى، كما احتلت قلعة (شيروان) في التاسع من أيار 1917.¹⁰ وكان الجيش الروسي يمر بعد ثورة شباط بفترة من الاضطراب وتموج في داخله الصراعات السياسية، وكان نفوذ البلاشفة يتنامى في أوساطه بعد أن رفعوا شعار السلام والدعوة إلى انسحاب روسيا من حرب استعمارية يخوضها كلا الطرفين لأغراض النهب ولا يتمخض

8. انظر في هذا الشأن الدكتور كمال مظهر أحمد، ثورة العشرين في الاستشراق الروسي، بغداد، مطبعة الزمان، 1977، المقدمة.

9. لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر، 1988، بغداد، الجزء الأول، ص 105.

10. المصدر السابق، ص 150.

عنها سوى الدمار الشامل. وحتى قبيل اندلاع ثورة أكتوبر كانت لاتزال هذه القوات ترابط في الجانب الشرقي من العراق وتقترب بعض فصائلها حتى كفري. وكان الجنود الروس يتصلون بالأكراد ويحرضونهم على الإنجليز، لذلك يشكولونكريك بأن هذه الاتصالات لم ينتج عنها سوى « خسران حسن النية بشكل مؤلم».¹¹ ويعترف قائد الجيش البريطاني في العراق

«يستحيل على المرء أن يقدر مدى تأثير البلاشفة على مبعوثي الفرس الذين كانوا يؤمّون كربلاء والنجف والكاظمية لأداء فريضة الزيارة، ولكن احتلال البلاشفة لمدينة (أنزي) قبيل الانتفاضة في العراق أثر في إنجاح دسائسهم ضدنا».¹²

تزامنت ثورة أكتوبر الاشتراكية مع التطور الكبير في الوعي السياسي لدى العراقيين أثناء الاحتلال البريطاني والذي أدى إلى انفجار ثورة العشرين على النحو الذي تابعناه في الفصل الثاني. وقد لعبت أنباء ثورة أكتوبر ذاتها، التي كانت تصل إلى العراق عبر قنوات عديدة، وفضحتها اتفاقية سايكس-بيكو لاقتسام البلدان العربية التي انتزعت من العثمانيين، وإعلان الثورة انسحاب الحكومة السوفيتية من أية تعاقدات كانت الحكومة القيصرية قد دخلتها مع الفرنسيين والإنجليز ضد تركيا والبلدان العربية، والإقدام على تصفية القياصرة المستبدين السبئي السمعة لدى أوساط واسعة من العراقيين، وصمود الثورة في وجه التدخل الإمبريالي الذي شاركت فيه أربع عشرة دولة، لاسيما بريطانيا التي اتخذت من العراق بالذات قاعدة لتنتقل منها لشن الحرب ضد الثورة البلشفية، والهزيمة التي ألحقها البلاشفة بالقوات البريطانية وحليفاتها، والعطف الذي أبداه الكماليون في تركيا نحو الثورة، وكذلك تعاطف الشعب الإيراني مع الثورة البلشفية الذي كان يتحسسه العراقيون من خلال الزوار الإيرانيين الذين شرعوا يتدفقون على كربلاء والنجف بعد توقف الحرب... كل هذه العوامل ساعدت في تطور الوعي السياسي لدى العراقيين وفي تأكيد عزمهم على مواجهة الاحتلال البريطاني، لذلك قوبلت النداءات التي كانت تطلقها الثورة الروسية، والأممية الشيوعية، وتحث العراقيين فيها على العمل لطرد الإنكليز بالتعاطف الحار وقد عكست تقارير البوليس البريطاني الآثار التي خلفتها الثورة الاشتراكية لدى العراقيين. فقد ورد في تقرير للبوليس بتاريخ كانون

11. المصدر السابق، ص 162.

12. د. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، مطبعة دار السلام، 1975، الطبعة الثانية، ص 282.

الثاني 1920 «إن حديث البلشفية في بغداد يتزايد» ويقول تقرير آخر في الفترة نفسها «إن الموضوع الرئيس للحديث خلال الأسبوع هو زحف البلاشفة».¹³

ويذكر تقرير ثالث صادر في 27 آذار 1920 أن الأدبيات البلشفية وأنباء الأحداث الجارية في روسيا تناقش في العتبات المقدسة حيث الكثير من التعاطف مع البلاشفة وذلك بسبب موقفهم من البريطانيين في الشرق. ويذكر التقرير كذلك أن الحجاج الذين عادوا عن طريق حلب قد جلبوا معهم كتاب «مبادئ البلشفية» وأن الكتاب هو في حوزة محمد رضا الشيرازي ابن المجتهد الأكبر الشيرازي. ويذهب التقرير إلى حد الزعم بأن المجتهد الأكبر الشيرازي قد أصدر فتوى يقول فيها إن البلاشفة هم من أصدقاء الإسلام.¹⁴

وفي كردستان تولت جماعة أغلبها من أسرى الجيش العثماني الذين أطلق البلاشفة سراحهم نشر أنباء ثورة أكتوبر، وكان من بين هذه الجماعة أحد الأكراد المتعلمين ويدعى جمال عرفان. وقد اغتيل بدسياسة من المحتلين البريطانيين والرجعيين الأكراد في مدينة السليمانية. وظهرت في كويسنجق جماعة أخرى من الأسرى الأكراد العائدين من روسيا عرفوا بين الناس بالبولشفيك لأنهم كانوا يروجون الدعوة للحكم السوفيتي.¹⁵

وانعكست أنباء ثورة أكتوبر وصمود البلاشفة في وجه التدخل الاستعماري في جريدتي (الاستقلال) و(الفرات) اللتين صدرتا في النجف أيام ثورة العشرين وكانت تنطقان باسم الثورة، وكذلك في جريدة (العراق) التي كانت تصدر في بغداد بتأييد من الاحتلال. فتكتب جريدة (الفرات) التي كان يحررها محمد باقر الشبيبي في عددها الأول تحت عنوان «مفهوم البلشفية»:

«ليست البلشفية روسية بالضرورة.. فلا بد أن تتكيف في البلدان الأخرى مع أخلاق الشعوب التي تقطن فيها وأحوالهم المادية والأدبية»

13. د. غسان العطية. مصدر سابق، ص 402.

14. المصدر السابق، ص 423.

15. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات النور، الطبعة الأولى، بغداد، 1970، ص 58.

وأكد المقال على أن استياء الناس من أحوالهم الأدبية والاقتصادية ونزوعهم إلى تحسينها يساعد في انتشار أفكارها. وفي عددها الثالث تكتب الفرات:

«يختلف تأثير الثورة باختلاف مقاصد الثوار. فقد تكون لقلب نظام خاص وإبداله بأخر كثورة الأمم على حكوماتها. وقد تكون لتغيير نظام العالم كله كالثورة البلشفية التي أصبح تأثيرها عاما أهاج الشعوب لطلب حريتها وتبديل نظام الكون».

وتكتب جريدة (الموصل) في العام ذاته، أن فكر البلاشفة قد شاع «بين طبقات العمال في الممالك». وتذكر جريدة (الاستقلال) التي كان يشرف على تحريرها محمد عبد الحسين، الذي كان قد عاد من إيران قبل عامين فقط وكان يتعاطف مع ثورة أكتوبر هناك، في عددها الأول الصادر في 28/11/1920 عن انطباعاتها بشأن الثورة الاشتراكية وحرب التدخل:

«يجمع المفكرون على عدم وجود قوة تقاوم البلشفية، لأن جنود الدول تحارب حيا بالمال أو خوفا من العقاب أما جنود البولشفيك فإنها تحارب عن مبادئ ومعتقدات راسخة في قلوبهم فلا يجرفها شيء البتة وشتان بين الحريين»

وتكتب في عددها الثالث الصادر في 10/10/1920:

«إن الأفكار البلشفية أخذت تتوسع في سوريا، وإن الرسائل التي كتبها لينين وتروتسكي التي تبين اعترافهما باستقلال البلاد العربية قد انتشرت في جميع أنحاء سوريا».

ورغم أن جريدة (العراق) كانت تقف إلى جانب الاحتلال البريطاني، إلا أنها لم تستطع أن تتجاهل أحاسيس الناس تجاه الثورة الاشتراكية فتكتب في افتتاحية عددها الصادر في 15 حزيران 1920 تحت عنوان «المسألة الروسية والمبادلات التجارية»:

«لقد علم القراء أن البولشفيك منذ تقلدهم السلاحين المادي والأدبي - المدفع والمبدأ - ثبتوا في الحرب كل الإثبات، فكانت سجالاتهم وبينهم وبين خصمهم» و «إن الحلفاء اضطروا إلى الصلح مع البولشفيك كرها لا طوعا خوفا من سطوتهم وبسالتهم التي دفعت

بريطانيا إلى استئناف العلاقات التجارية مع روسيا البلشفية».¹⁶

لعبت المصادفات دورها لكي يتلقى بعض العراقيين أفكار المساواة والعدالة والاشتراكية على اختلاف مدارسها وصولاً إلى الماركسية. ويعطي هؤلاء روايات متنوعة وطريفة في هذا الشأن. وقد احتلت المدارس الحكومية موقعا معينا في هذه الروايات. لقد كانت المدارس الحكومية التي افتتحتها الدولة العثمانية في بغداد والمدن الكبيرة الأخرى، على قلتها، توفر نافذة تطل منها الشبيبة العراقية على عوالم أخرى بعيدة وجديدة. يقول الجادرجي في أوراقه إنه تعرف في مدرسة (الإعداد الملكي) - وهي مدرسة إعدادية - على مبادئ الثورة الفرنسية على يد أستاذ يدعى محمد غزالي وكان يهتم اهتماما كبيرا «بتدريسنا حوادث الثورة الفرنسية بكل تفاصيلها حتى جعلنا نشعر كأننا عشنا زمن الثورة. ومنذ ذلك الوقت تعشقت بمبادئ الثورة الفرنسية وترسخت مبادئها في ذهني رسوخا تاما وهي «الحرية والعدالة والمساواة»، ولا ينسى ان الانقلاب العثماني كان مستمدا لمبادئه من تلك الأسس، فكما كان سلوك المعلم المذكور متأثرا من روح الثورة التركية كنا نحن أيضا غير منفصلين عن تعقب حركات جيش التحرير الذي خلع عبد الحميد».¹⁷

ويروي بطاطو أن حسين الرحال كان تلميذا لارسين كيدور، معلم التاريخ في المدرسة السلطانية في بغداد. وكان الرحال في الحادية عشرة من عمره. إلا أن المؤلف لا يبيننا إن كان كيدور هذا قد تحدث بشيء للرحال عن الماركسية، ونحن نشك أن حديثا كهذا قد تم بالفعل والرحال في هذه السن الصغيرة. كذلك لا يخبرنا المؤلف أيضا بشيء عن العلاقة ما بين تطور أرسين كيدور الفكري والسياسي وتطور الرحال في المقابل. وحتى لو كانت الصورة التي يعرضها لنا عن كيدور، والتي تستند إلى تقارير البوليس البريطاني، صحيحة تماما فإن قارئه لا يعثر على رابطة ما بين مساري الرجلين سوى أن الرحال كان يوما ما تلميذا صغيرا للأول. كذلك لا نعثر في روايته عن رابطة ما بين تطور أفكار الشيوعية في العراق وفقا للاتجاه الفعلي الذي اتخذته وتطور النشاط الشيوعي بين الأرمن في العراق الذي جاء متأخرا ولا نلمس اللقاء بين المسارين إلا في أوائل الأربعينات وكان حصيلة نشاط الشيوعيين في الحزب الشيوعي بين أوساط الشبيبة الأرمنية، كما سنلاحظ لاحقا. ثم إن اللقاءات التي عقدها أرسين كيدور مع بعض الأشخاص الروس، كما

16. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، بغداد، 1963، 283-285، وعامر

حسن فياض 119 - 133، وعبد اللطيف الراوي، ص 20.

17. كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1971 ص 43.

تقول تقارير البوليس البريطاني، الذين أوكلت لهم مهمات خاصة لجمع المعلومات، حتى وإن صحت، لا علاقة لها، من قريب أو بعيد، بالعراقيين الذين يدور الحديث حولهم، ولا تخرج عن النشاطات الاستخباراتية المألوفة التي تجريها كل دولة في الدول الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لها، ولا ننسى هنا أن البريطانيين كانوا قد اتخذوا العراق يومذاك نقطة وثوب لتدخلهم في جنوب روسيا السوفيتية وشن الحرب عليها.¹⁸

ويحدثنا عبد القادر إسماعيل عن الأثر الذي خلفه لديه معلمه محمد عبد الحسين¹⁹ وحديثه عن الثورة الفرنسية في دروس التاريخ. وتكررا الأمر مع زكي خيرى ومعلميه فاضل الشبلاوي وعبد المجيد راغب في مدرسة المأمونية. وتقدم لنا السيدة سعدية الرحال، زوجة حسين الرحال، حالة خاصة تتوقف عندها قليلا - فنحن هنا أمام سيدة تتلقى تعليمها في دار المعلمات وتلتقي هناك بسيدة أمريكية تعاقبت الحكومة معها للتدريس في دار المعلمات ولكن هذه السيدة لم تكتف بتدريس البنات المنهاج المقرر وإنما كانت تضيف له أحاديثها عن الاشتراكية والماركسية تحديدا. ونكتشف أن هذه المعلمة هي من أسرة أمريكية عرفت بعنايتها في نشر الأدب الماركسي وكان اخوها هو الذي أصدر الطبعة الأمريكية من (رأس المال) لكارل ماركس، وتغادر العراق بعد عام لأن الحكومة لم تجدد تعاقدها معها، ولكن بعد ان تخلف وراءها لدى طالباتها بعضا من أثارها الفكرية.

ويروي جميل توما أن علاقته بالفكر الاشتراكي بدأت منذ عام 1919 - 1920 بتأثير أستاذ لبناني كان يدرس في ثانوية الهندسة في الموصل يدعى عبد الله الحاج. وكان هذا يحدث طلابه عن الاشتراكية وتطور الفكر الاشتراكي. وكان يستمع كذلك إلى محاضرات المستر رايلي الموظف البريطاني والأسترالي الأصل وقد أصبح من بعد مديرا لمعارف الموصل وكان اشتراكي الميول وحر التفكير وكله حيوية، وكان متواضعا ولا يؤمن بالبيروقراطية كما يصفه ساطع الحصري في مذكراته، وقد استمر يدعو إلى أفكاره حتى عام 1926 حين ترك العراق وعاد إلى أستراليا ليخوض غمار الصحافة والسياسة

18. بطاطو، الترجمة العربية، الجزء الأول، ص 40 و 42.

19. عامر حسن فياض، مصدر سابق، ص 62. ونذكر هنا أن محمد عبد الحسين ظل يحتفظ بمواقفه الوطنية رغم تذبذبه بعض الوقت في الثلاثينات، وفي الأربعينات كان على علاقة طيبة بالحزب الشيوعي، وكانت (دار الحكمة)، دار نشر الحزب الشيوعي، قد أعلنت وربما نشرت بالفعل كتابا سياسيا له عن التحرر والاستقلال على ما أذكر.

ويقتل في الصين بعد ذلك وهو يؤدي مهماته الصحفية.

وأسهمت دور بيع الكتب بنصيبها في نشر الأدب الاشتراكي لاسيما الماركسي في هذه الفترة. فبرغم أن سلطات الاحتلال والانتداب فيما بعد مارست ضغطاً للحيلولة دون ترويج الكتب الاشتراكية وعملت للحيلولة دون تسرب الكتب والمجلات والصحف الاشتراكية، والماركسية على الخصوص، إلا أن المكتبات كانت تعمل على استيرادها وبيعها للقراء. وكان الرواد الاشتراكيين على علاقات طيبة ببعض أصحابها، ونشير هنا إلى علاقة الود التي جمعت ما بين حسين الرحال ومحمود حلمي صاحب (المكتبة العصرية) في سوق السراي في بغداد. وقد أقنعه باستيراد الكتب والمجلات الماركسية التي كانت تصدرها دار النشر الخاصة بالحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق وكلائه بالخارج، وقد تم له فعلاً الحصول على ما كان يتغيه من هذا الأدب، ويذكره هو، انه حصل عن هذا الطريق على كتابي لينين (الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية) و(الدولة والثورة) وكذلك صحيفة (اللومانيته)، لسان الحزب الشيوعي الفرنسي. وكان الرحال الذي كان يجيد الفرنسية، يتولى ترجمة بعض مقالاتها ويوزعها على أصحابه. وكان من عاداته، كما يروي هو، أن يطلب ست نسخ من كل مطبوع باللغات الأجنبية. ومن بين المكتبات التي تعاونت مع هؤلاء المثقفين المكتبة العربية لصاحبها نعمان الأعظمي - واضطلعت مكتبة مكنزي بدور مهم في توفير الأدب الاشتراكي، والماركسي خاصة، للمثقفين الثوريين. كان دونون مكنزي بريطاني الجنسية اشتراكي النزعة. وكان قد أشرف أولاً مع ابن عمه كنت مكنزي على إدارة مكتبة أسسها المستشارون البريطانيون عام 1920 وفي عام 1925 اشترى دونون مكنزي هذه المكتبة مع ابن عمه وظل يتعاطى ببيع الكتب في العراق حتى وفاته عام 1946. لقد عرف مكنزي بتفكيره المتحرر وحبهِ للعراقيين لاسيما المثقفين منهم. وكان يعمل بكل طيبة خاطر لتلبية ما يطلبه هؤلاء من دور النشر في الخارج. وكان يسعى إلى أن يزود مكتبته بما يصدر عن دور النشر من الأدب الماركسي وبالمؤلفات الكلاسيكية. وكان ينه قراءه من هؤلاء المثقفين إلى آخر ما يصل مكتبته ويسهل لهم شراءها. وفي الوقت ذاته أسهمت زوجته بإقامة العلاقات مع الحركة النسوية العراقية وربما تكون هي وراء ترشيح أمينة الرحال، أخت حسين الرحال وزوجة لطفي بكر صدقي إلى المؤتمر النسائي الشرقي، الذي انعقد في دمشق في تموز 1930. ونذكر أن أمينة الرحال قد غدت في أوائل الأربعينات من قادة الحزب الشيوعي العراقي.

لم تغط لوحتنا جميع المثقفين العراقيين الذين تعرفوا على

الاشتراكية في هذه الفترة المبكرة وليس بوسعها أن تغطيهم جميعا. وسيظل البحث الدؤوب يكشف عناصر أكثر وأكثر من هؤلاء. وكما لاحظ القارئ، لعبت المصادفة دورها في أغلب الأحيان. وليس كل الذين تأثروا بالفكر الاشتراكي واصلوا تأثرهم به من بعد. ويلاحظ أن بعضا من هؤلاء لم يحددوا لهم في تلك الفترة المبكرة أغراضا سياسية أو فكرية يوظفون قراءاتهم لها ويطورونها على هذا الأساس، وحتى دون أن يسعوا، في الغالب، إلى ربطها بالواقع العراقي وتستخرجوا منها استنتاجات خاصة. وعلى أية حال فإن أغلب من تأثر بالفكر الاشتراكي في تلك الفترة كانوا من العناصر الوطنية التي وقفت بوضوح ضد الهيمنة البريطانية والمشاريع التي كانت تخطط لها وتسعى لتحقيقها في تقرير مصير البلاد وتطورها، وأغلبهم ظل يحتفظ بموقف تقديري في السياسة والفكر ويطورة من بعد كما سنرى.

5

محاولات أولية في العمل المشترك

من بين ما أفرزه تطور الوعي السياسي والاجتماعي في البلاد في سنوات الانتداب الأولى، الميل إلى التكتل والعمل المشترك لأغراض الجماعة الواحدة من السكان. وارتباطاً بهذا الوعي الجديد بادرت الحكومة في عام 1922 إلى سن قانون لتأليف الجمعيات، وبموجب هذا القانون أقدمت بعض القوى السياسية على تشكيل أحزاب سياسية، من بينها الحزب الوطني العراقي الذي تزعمه جعفر أبو التمن. كذلك سارعت الجماعات المهنية إلى تكوين نقابات وجمعيات لها كنقابة المحامين وجمعية الصيادلة والجمعية الطبية وغيرها.

كذلك تحركت القوى العمالية والجماعات الحرفية والمثقفون الثوريون في هذا الاتجاه. وقد تابعنا في الفصل الرابع السبل التي سلكها المثقفون الوطنيون للاقتراب من الفكر الاشتراكي. لكن عديداً منهم لم يكتف بالتعرف على الفكر الاشتراكي وحده، وإنما شرعوا بترويج فكرهم هذا والبحث فيما يطرده، والعمل المشترك في الدفاع عنه. وسارت حركة المثقفين هؤلاء بموازاة نشاط مماثل بين الحرفيين الكادحين والعمال في هذا الاتجاه. وفي مناسبات عديدة، كما سنرى، تماست الحركتان وتبادلتا التأثير، واستعان نشاط العمال والحرفيين بأفكار المثقفين الثوريين، إلا أن التفاعل بينهما لم يصل إلى الحد الضروري لتوليد طاقة ثورية نوعية جديدة والوعاء الحامل لها الذي يجنبها تأثيرات القوى الأخرى. وقد تطلب هذا جهداً أكبر ووعياً أعلى في مرحلة تالية. ويعود هذا القصور في الأساس إلى الافتقار إلى النضج الذاتي لدى التيارين وإلى فقدان العنصر القادر على المنج الفعال فيما بينهما وتوليد الحركة التي تدفع بالعملية إلى أمام للسير وفق آلياتها الخاصة.

في بداية العشرينات تكونت مجموعة من المثقفين الثوريين لعبت الصدف وعلاقات القرابة وتقارب السكن في تعارف بعضهم على بعض، وقربتهم من بعض صفات مشتركة عديدة أوجدت فيما بينهم نوعاً من الاستقطاب والتماسك. وشرعت هذه المجموعة في مد تأثيراتها نحو دائرة أوسع من الشباب المحيط بها. لم يعد هؤلاء مجرد مثقفين هواة يلتقون مصادفة بمن يعرفهم على الفكر الاشتراكي، وإنما باتوا يؤلفون حلقة تحرص على أن تميز اشتراكيته وتبحث عن تفسيرات ماركسية للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وتعمل على نشر ما تتوصل إليه من استنتاجات، وتسعى إلى توسيع دائرة القناعة بها، وتنبري للدفاع المشترك عن أفكارها ضد الهجمات التي يشنها الفكر المحافظ، وتسعى إلى إيجاد المنابر الضرورية لنشر أفكارها، وتذهب إلى إيجاد نوع من المركزة الضرورية حول الشخصية الأساسية فيها، حسين الرحال.¹

ولد الرحال عام 1903 لأب ضابط في الجيش العثماني في القيادات العليا. وكان أبوه قد ذهب إلى ألمانيا في بعثة عسكرية، وقد أغراه ما شاهده فيها لأن يسعى إلى إرسال ابنه، حسين، في بعثة حكومية للدراسة هناك. وقد ضمن نفوذه العسكري هذا الأمر، وهكذا ركب حسين الرحال أول قطار يذهب إلى ألمانيا بعد أن افتتح خط برلين - بغداد عام 1916 ليدرس الهندسة فيها. وكان يحمل معه رسالة من قريب له في بغداد موجهة إلى توفيق الخالدي، الشخصية العراقية التي عرفت بميولها الجمهورية، وكان يقيم في برلين آنذاك. وتعرف الشاب على الخالدي وصار يتردد على مجلسه الذي كان يعقده أسبوعياً.

وفي مدرسة الهندسة في برلين تعرف على الشباب الألمان وأفكارهم، وكان يتابع الصحف التقدمية الألمانية، وكانت ألمانيا يومها تمر بأزمة ثورية وتشيع فيها الأفكار الاشتراكية، وتدور فيها صراعات حادة بين مدارس الفكر الاشتراكي المختلفة... وقد قادته متابعاته إلى التعرف على

1. المعلومات التي ترد هنا عن الرحال وأصحابه تعتمد على اللقاءات التي أجريت مع الرحال وبعض أصحابه ونشرت في مجلة (الثقافة الجديدة) في الأعداد: 72 لسنة 1975، والعدد 75 لسنة 1975، والعدد 8/9 آب 1975، والعدد 111/113 لسنة 1979؛ وطريق الشعب العدد 1000 لسنة 1977؛ وكذلك ما ورد عند عامر حسن الفياض، مصدر سابق؛ ود. عبد اللطيف الراوي، أطروحة دكتوراه بعنوان الفكر الاشتراكي في الأدب العراقي المعاصر؛ وفائق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، لندن، 1980؛ وكتاب بطاطو المعروف: الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق.

الماركسية. وأثناء دراسته اندلعت ثورة السبارتاكين² الشيوعيين. وكانت معارك الثورة في برلين تجري قريبا من مسكنه وقد تيسر له أن يستمع إلى خطب روزا لوكسمبورغ وكارل ليبنخت وغيرهما من قادة الثورة، وأن يقرأ بياناتها ومطبوعاتها.. وكان الثوار من أباء زملائه في المدرسة يشرحون له وللطلبة الآخرين أهداف الثورة وعوامل اندلاعها. وبعد إعلان الهدنة بين ألمانيا والحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى، لم يعد بوسعه أن يواصل الدراسة لصعوبات التحويل الخارجي، واضطر إلى العودة للعراق. على هذا النحو تلقى الرحال معارفه الماركسية وليس عن طريق آرسين كيدور كما أراد أن يوحي بطاطو بذلك. وفي العراق واصل قراءاته للأدب الماركسي، وضمن من خلال محمود حلمي، صاحب المكتبة العصرية، الحصول على ما تصدره دار النشر الخاصة بالحزب الشيوعي الفرنسي من كتب ومجلات. ثم سافر إلى الهند بحرا، وأمضى فيها عاما التقى فيه بصحفي هندي ثوري ساعده في تطوير فكره الماركسي على نحو ما تعكس قصة جلال خالد التي وضعها صديقه محمود أحمد السيد. وفي الهند تعلم الإنجليزية، وقد أعانته هذه في قراءة مجلة (الليبرمنتلي) البريطانية التي كان يصدرها الشيوعي الهندي الأصل بالم بات التي عثر عليها في مكتبة مكزني. كذلك كان يتابع المجلة الشيوعية التركية (رسم بي أي). وعكف على دراسة رأس المال الذي حصل عليه بمساعدة مكتبة مكزني، والتحق بكلية الحقوق.

كان أول من تعرف عليه من أصحابه محمود أحمد السيد، ابن رجل الدين وإمام جامع الحيدر خانة وكان هو الآخر قد درس الهندسة وتخرج أثناء الاحتلال، كذلك قد زار الهند وأمضى فيها بعض الوقت. وقد أثر الرحال في محمود أحمد السيد ودفعه إلى تبني الفكر الاشتراكي، وكان كثيرا النشاط، ورغم أنه كان ينصرف إلى الأدب، والقصة تحديدا، إلا أنه بتأثير الرحال، صارت قصصه تحمل مضامين اجتماعية.

وتعرف الرحال على عبد الله جدوع الذي نشط لدعم الحركة النقابية من بعد، ومحمد سليم فتاح ومصطفى على وإبراهيم القزاز وعوني بكر صدقي وكمال صالح وعبد الحميد رفعت وغيرهم. وقد تعرف عليه وتأثر به كل من عبد القادر إسماعيل وعبد الفتاح إبراهيم وحسين جميل وزكي خيرى وغيرهم. وقد وظف إتقانه عددا من اللغات لمساعدة أصحابه في الاطلاع على ما يستجد في الفكر الاشتراكي، إذ كان يترجم المقالات مما ينشر في الصحافة الماركسية باللغات المختلفة ويضعها تحت تصرف

2. أطلق الشيوعيين الألمان اسم (عصبة السبارتاكين) على حزبهم الشيوعي عند تأسيسه وأخذوا الاسم عن سبارتاكوس، قائد ثورة العبيد في العهد الروماني.

أصحابه .

وكانت المجموعة قد اتخذت من غرفة محمود أحمد السيد في جامع الحيدرخانة³ ما يشبه المقر الدائم لها، كما كانت تلتقي في مقهى (النقيب) في محلة قنبر علي لتناقش الأفكار فيما بينها. وكانت تجتمع فيما بينها لتناقش الأوضاع العامة في البلاد وما يثار من قضايا اجتماعية واقتصادية وقضايا عامة أخرى بهدف التوصل إلى وجهة نظر موحدة. ورغم أنهم لم يتفقوا على اسم معين ينعنون به مجموعتهم إلا أنهم اتخذوا لهم شعاراً خاصاً استعاروه من حركة الثوار الإيطاليين أتباع غارibaldi وهو "الرب والشعب" وكانوا يريدون به تحرير الدين مما لحق به من اوضاع وشعوذة، والإيمان بالشعب. ولكن لأنهم حصروا نشاطهم بالقضايا الفكرية، ولم يضعوا نصب أعينهم أهدافاً اجتماعية وسياسية يتوجب أن يعملوا بين الجماهير لتوعيتهم بها وتعبئتهم لتحقيقها، فإن هاجس البحث عن إيجاد شكل من أشكال الرابطة المنظمة فيما بينهم لم يستحوذ على اهتمامهم.

في عام 1923 انصرفت المجموعة إلى تدارس الأوضاع العامة في البلاد، وتوقفت بشكل خاص عند الاستغلال الرأسمالي الأجنبي الذي يأتي على جل خيرات البلاد، وصاغت حصيلة نقاشاتها في تقرير ترجمته إلى الفرنسية وسعت إلى إيصاله إلى السفارة السوفيتية في طهران من أجل أن تنقله إلى لينين. وقد سافر كمال، أحد أفراد المجموعة (لعله كمال صالح؟) إلى طهران حاملاً التقرير وأوصله بالفعل إلى السفارة السوفيتية هناك. وطبقاً لما يرويه حسين الرحال وعبد الفتاح إبراهيم وفاضل محمد البياتي فإن السفارة نصحتهم بالتخلي عن النشاط المستقل والعمل في صفوف الحزب الوطني العراقي الذي يتزعمه جعفر أبو التمن⁴ ويبدو أنهم أخذوا بهذه النصيحة، إذ انتمى محمود أحمد السيد للحزب المذكور واختير إلى لجنة الدعاية فيه على نحو ما يؤكد محمد مهدي البصير الذي كان عضواً لـ لجنة الدعاية للحزب.⁵ وأقام حسين الرحال علاقة بالحزب من خلال جعفر أبو التمن وصار يمدّه بمصيلة ما يجمعه من قراءاته للصحف والمجلات العالمية عن الأوضاع في العالم والاتحاد السوفيتي على الخصوص. هذا الأمر يضعنا أمام مسألة دور الأممية الشيوعية في تأسيس الحزب، وهو ما سنتوقف

3. كان محمود أحمد السيد، ابن إمام جامع الحيدرخانة، يسكن في الجامع، في غرفة يمتلك فيها مكتبة متواضعة، ويعلق على جدارها صورتي كارل ماركس وفلاديمير لينين وبينهما علامة خطر الموت (جمجمة وعظمتان متقاطعتان).

4. عامر حسن الفياض، مصدر سابق، ص 152.

5. المصدر السابق.

عنده بعد أن نضرغ من عرض نشاط المجموعة.

لم يكن للمجموعة برنامج محدد تسعى لتحقيقه. وفي الحالات التي بحثت فيها قضايا سياسية محددة تكشفت عن سطحية في المعالجة. فقد أيد حسين الرحال اختيار عبد الرحمن النقيب لرئاسة الحكومة رغم أن هذا لم يكن يمتلك المواصفات لإشغال هذا المركز وكان معروفا بتأييده للانتداب، لا لشيء إلا لاعتقاده بأن هذا الاختيار خطوة في الطريق إلى النظام الجمهوري؛ وكانت العفوية تغلب على نشاطهم. فقد دخلوا معركة «تحرير المرأة» وكرسوا لها معظم نشاطهم الفكري والصحفي دون أن يرسموا لهم خطاً واضحاً لمعركتهم أو غاية سياسية ينشدونها من ورائه. كان كل ما يشغل بالهم هو أن ينتصفاً للمرأة ويهاجموا قيماً وأعرافاً تهضم حقوقها ودون أن يفكروا بردة الفعل وأثارها. على أن المعركة أعانتهم في تحديد وجهات نظرهم في قضايا فكرية عديدة كمفهوم التطور والعوامل التي تدفع إليه، والفهم المادي للتاريخ، والجبر والاختيار، والأخلاق وما يحكمها، والمساواة.. الخ من زاوية ماركسية. نشروا أولاً في بعض الصحف التي كانت تصدر آنذاك بأسمائهم الصريحة أحياناً وبأسماء مستعارة في أحيان أخرى... وحيث اتسعت معركتهم حول المرأة وضاعت أمامهم فرص النشر في المنابر الأخرى، أصدروا صحيفة خاصة بهم، نصف شهرية، أطلقوا عليها اسم (الصحيفة) في 28 كانون الأول 1924. وقد صدرت منها ستة أعداد.. لكنها تعرضت إلى المضايقات، فاضطرت إلى التوقف. وبعد عامين أعاد عوني بكر صدقي إصدارها، وقد صدر منها عددان ثم توقفت نهائياً في 27 أيار 1927. ورغم أن (الصحيفة) قد أسهمت في توضيح الكثير من القضايا الفكرية التي حظيت باهتمام واسع لدى المثقفين إلا أنها خلت من «معالجات للقضايا المركزية والهامة، كقضية تحرير الطبقة العاملة وكل الكادحين، وقيادة البروليتاريا للحركة الثورية والمسألة القومية.. الخ رغم دخولهم أحياناً في سجال شفوي حول العديد من المفاهيم الماركسية وحول النظام البولشفي في روسيا» كما يذكر مصطفى علي، أحد أعضاء المجموعة.⁶

وقد حاول أفراد المجموعة أن يوجدوا فيما بينهم شيئاً من التخصص في المعالجة، إذ انصرف حسين الرحال ومحمد سليم فتاح إلى معالجة القضايا الفكرية العامة، وعبد الحميد رفعت إلى المعالجات الاقتصادية ومحمود أحمد السيد إلى الأدب وعبد الله جدوع إلى الشؤون النقابية. وقد أسهم جميعهم في المعركة الصحفية التي دارت حول قضية المرأة والحاجة إلى تحريرها، واتخذوا من المسألة مدخلاً للحديث عن تحرير المجتمع بأسره من

6. من حديث لمصطفى علي إلى (الثقافة الجديدة)، العدد 75 لسنة 1975.

الموروث المتخلف من النظم والتقاليد والقيم التي قيده. لقد لعب الرجال الدور المركزي في المجموعة إلا أنه لم يكن يتحلى بمزايا القائد المنظم والجريء الذي يستطيع أن يقود المجموعة والارتقاء بها إلى مستوى نضالي أعلى وأن يوسع دائرتها لتغدو منظمة جماهيرية. وقد جرفته من بعد مشاغل الحياة ولم يعد يمارس نشاطا سياسيا وفكريا ذا أهمية سوى نشاطات صحفية تعاون فيها مع لطفي بكر صدقي ويوسف متي في الثلاثينات. وواصل بعض أصحابه نشاطهم لاسيما عوني بكر صدقي في ميدان العمل الصحفي وعبد الله جدوع لتوجيه العمل النقابي ومحمود أحمد السيد في ميدانه الأدبي والصحفي وفي إطار النشاطات التي اندلعت في أوائل الثلاثينات. إلا أنهم جميعا، ظلوا يحتفظون بمواقفهم الوطنية وبمعداتهم للاستعمار. ولعل أفضل ما قدموه من بعد هو مساهمتهم في تأسيس (نادي التضامن). في تلك الفترة وبتوجيه من دوائر الانتداب البريطاني، شددت الحكومة من مكافحتها للاشتراكية، وبدأت تحاصر العناصر الثورية التي عرفت بميلها للفكر الماركسي. وقد دخلت في الترتيبات التي اتخذت في القاهرة بين دوائر البوليس في كل من مصر وفلسطين وسوريا لمحاربة الشيوعية وأقرت في 27 نيسان 1926 الاتفاقية المعقودة في هذا الشأن.⁷ لذلك حرص الرجال على أن يعمل في (نادي التضامن) من وراء يوسف زينل المدرس في الثانوية المركزية في بغداد والمعروف بميوله القومية. وقد أصبح هذا النادي المكان الذي يتابع فيه الشباب ما تنشره الصحافة الوطنية في البلدان العربية ويستمعون إلى أخبار المعارضة العراقية ويناقشون فيه القضايا الوطنية. وقد شارك فيه جمهرة من هؤلاء الشباب الوطنيين الذي عرفوا من بعد بميولهم اليسارية أمثال زكي خيري وعزيز شريف وعبد الفتاح إبراهيم وجميل توما وعاصم فليح وعبد القادر إسماعيل ورشيد مطلق وقاسم حسن وحسين جميل.

لنعد الآن إلى المسألة التي أرجأنا الحديث عنها، ونعني بها دور الأهمية الشيوعية في تشكيل حزب للشيوعيين في العراق. أشرنا في الفصل الرابع إلى المزاعم التي استندت إلى تقارير البوليس البريطاني القائلة بأن الأهمية الشيوعية تارة، والحكومة السوفيتية تارة أخرى، بثوا مندوبيهم ووكلاءهم هنا وهناك بهدف السعي للتأثير في بعض العناصر العراقية ودفعها إلى اعتناق الشيوعية وتأليف حزب شيوعي منهم. هكذا يطرح الأمر بفجاجة ملحوظة ودس رخيص كما تفعل كتب الأمن العامة وعملاؤها، أو توهي بها كتابات أخرى تأثرت، برغم موضوعيتها، بهذه التقارير. والسؤال الذي

يطرح هنا: إذا كان الأمر هكذا، فلماذا تنصح السفارة السوفيتية في طهران جماعة الرحال بالكف عن نشاطها بدلا من أن تسعى إلى تطوير نشاطها بالاتجاه الذي يؤدي إلى تكوين الحزب؟ ثم، ماهي النشاطات الفعلية التي تمت لمساعدة الشيوعيين في تكوين حزبهم؟

من المؤسف أن رواية الرحال والآخرين حول رد السفارة السوفيتية لا تذهب إلى أبعد من هذه "النصيحة" العامة، ولا تعطينا إيضاحات عن التبريرات التي سيقى للمجموعة بشأنها، ولا تعطينا شيئا عن تقييمات المجموعة للأوضاع العراقية آنذاك ورأي السوفييت فيما توصلت إليه، وهل تحدثوا بشيء حول تأليف منظمة خاصة؟

في اعتقادنا أن الرد السوفيتي على تقرير المجموعة لم يأت انطلاقا من الالتزام بالمبادئ اللينينية إزاء المسألة القومية وحسب، وإنما جاء أيضا ارتباطا بمواقف الحكومة السوفيتية التي أملتها مصالحها الخاصة. لنتمعن هذا الأمر مليا. من المعروف أن لينين في مؤلفه (مسودة أطروحات أولية حول المسألة القومية ومسألة المستعمرات) الذي وضعه في مطلع حزيران 1920 وقبل المؤتمر الثاني للأمم المتحدة الشيوعية الذي كان يراد له أن يبحث القضية الوطنية في المستعمرات، عالج موقف العناصر الشيوعية من الحركة الديمقراطية البورجوازية في المستعمرات وأشباهاها. وفي الأطروحة الحادية عشرة من هذا الكتاب أكد

«أن من واجب الأحزاب الشيوعية دعم حركة التحرر الديمقراطية البورجوازية في هذه البلدان، وأن هذا واجب العمال والشيوعيين في بلد المتروبول الذي يستعمرها قبل غيرهم.

ومع ذلك، فليست كل الحركات في الشرق تستحق تأييدا غير مشروط. فالعناصر الرجعية ينبغي أن تعارض، بينما يجب أن تنال الحركة الفلاحية ضد الملاكين والملكية الخاصة الكبيرة للأرض وبقايا الإقطاع كل التأييد، وأن تشرب بالروح الثورية. وحذرت الأطروحة كذلك من اعتبار حركة التحرر الديمقراطية - البورجوازية في البلدان المتخلفة كحركات شيوعية، وأن العناصر الشيوعية في الشرق ينبغي أن تعبا وتثقف بشكل تعي فيه مهماتها الخاصة تجاه الديمقراطيين البورجوازيين؛ وعلى الأمم المتحدة الشيوعية أن تقيم حلفا مؤقتا مع الديمقراطيين البورجوازيين في المستعمرات والبلدان المتخلفة، ولكن دون أن تندمج بهم، وأن تحرص على استقلال الحركة الشيوعية حتى في شكلها البدائي جدا، شارحة للشعب هدف الإمبرياليين في إيجاد دول تعتمد عليهم اعتمادا كليا في الميادين الاقتصادية والمالية والعسكرية وإن تزينت بزى الاستقلال. وإن على الشيوعي أن يراعي بوجه

خاص أثار المشاعر والعادات والمعتقدات التقليدية».⁸

لدينا هنا حالة نموذجية تماما. العراق يعلن دولة «مستقلة» ولكن العناصر الوطنية التي هي في جوهرها وطبيعة ارتباطاتها الطبقية ديمقراطية - بورجوازية تعلن معارضتها لهذا الاستقلال المزعوم، ولكن دون أن تقف من الأمر موقفا حازما وثابتا. والعناصر الماركسية في سبيلها لأن تكون نواة حركة شيوعية ثابتة، تبنى تأييدها لهذه العناصر الوطنية وتتعاون معها. فلماذا يطلب منها أن تكف عن ممارسة نشاطها وتحل نفسها وتكتفى بالعمل داخل الحزب الوطني العراقي، هذا إذا صحت الرواية المنقولة عن حسين الرحال وعبد الفتاح إبراهيم؟ هل كانت «النصيحة» التي تلقتها من السفارة السوفيتية وراء توقف المجموعة عن النشاط المستقل كمجموعة والاكْتفاء فقط بالنشاط الصحفي؟ ولنتذكر أن لينين في المؤتمر الثاني للكونمترن قد أشار إلى أن من الضروري إنشاء "فصائل مستقلة من المكافحين والمنظمات الحزبية" في البلدان المتخلفة، مصرا على استقلال الحركة البروليتارية حتى لو كانت في حالتها الجنينية، ولظروف الشرق المعقدة وما يرتبط بتكوين الأحزاب الشيوعية من مهمات معقدة، لم يطالب بأن تأتي هذه الأحزاب وهي مستقرة وتأخذ شكلها وتشعر بعملها بنجاح في الحال. فلكل هذه الوظائف مستلزمات موضوعية ضرورية وأوضاع ذاتية ينبغي توفرها. فهل جاءت هذه النصيحة نتيجة تقييمات كهذه... أم أن تقديرات أخرى أملت لها؟

لقد حدثت في أوروبا سلسلة من التطورات المهمة بالنسبة إلى الدولة السوفيتية الوليدة فرضت عليها أن تعيد النظر في سياساتها الداخلية وفي علاقاتها الدولية. وأخطر هذه التطورات فشل الثورة في ألمانيا وهنغاريا، وتوقيع الاتفاقية التجارية الأنجلو-سوفيتية في 16/3/1921 وعقد معاهدة الصلح مع بولونيا في 18/3/1921. ووفقت الدبلوماسية السوفيتية في عقد معاهدات صداقة في ذلك العام مع إيران وأفغانستان وتركيا. وكان السوفييت عند اندلاع ثورتهم وبعدها بقليل يأملون باندلاع الثورات في أوروبا، وكانت هناك بشائر تغري بهذا. أما وقد فشلت الثورات وتعرضت البلاد إلى المجاعة، أصبح الحديث يجري حول ضرورة التعايش السلمي بين الدولة السوفيتية والدول الرأسمالية الأوروبية، كما بات لزاما أن يعاد النظر في السياسة الاقتصادية، واستنادا إلى هذا طرحت السياسة الاقتصادية

8. انظر في هذا الشأن: ريزنيكوف، الكومنترن والشرق، الاستراتيجي والتاكتيكات الذي ترجمناه باسم نصير سعيد الكاظمي ونشره مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي بالتعاون مع دار الفارابي، بيروت، 1987، ص 79/78.

الجديدة (NEP) التي تعنى عمليا تقديم تنازلات معينة إلى رأس المال وإبطاء عملية التحويل الاشتراكي.

وبالنسبة إلى العلاقات مع الشرق، فبالرغم من أن المضمون الاجتماعي للحركة التحررية ظل يحظى بانتباه الدولة السوفيتية، إلا أنه لم يعد ينال التركيز السابق. وقد استغلت بريطانيا هذا الأمر لتشدد على المطالبة بوقف نشاط الكومنترن المعادي لمصالحها في الشرق كأحد شروط تنفيذ الاتفاقية التجارية مع الدولة السوفيتية. لقد أصيبت الدوائر الاستعمارية البريطانية بالذعر جراء نشاط الكومنترن الإعلامي في الشرق وانعقاد مؤتمر باكولشعوب الشرق والدعوة التي أطلقها رئيس مكتب الأمم المتحدة، زينوفيف، إلى مسلمي الشرق للنهوض بوجه الغاصبين البريطانيين والفرنسيين. ولعل الانفعال الواضح الذي شاع في تقارير البوليس البريطاني في تلك الفترة هو حصيلة التوتر وحالة التأهب التي سادت هذه الدوائر في تلك الفترة. وكان للوضع في العراق نصيب وافر من هذا الذعر. فعدا عن الموقع الاستراتيجي الخاص الذي يحتله العراق في مخططات الإمبريالية البريطانية ضد الاتحاد السوفيتي، وللدفاع عن الهند، فإن النشاط الثوري للشعب العراقي، كما عكسته ثورة العشرين والمعارضة التي جوبه بها عقد المعاهدة الأولى في عام 1922، بات يثير قلق الدوائر الاستعمارية البريطانية، وصارت تحسب الحساب لأي نشاط كان. ولهذا السبب يلحظ المرء كثرة الأسماء التي توردها تقارير البوليس البريطاني كعملاء للبلاشفة دسوا من جانب الأمم المتحدة الشيوعية كما يزعم.⁹ كما تلحظ وفرة هذه التقارير وتعدد مصادرها. وإذا كنا لا نستطيع أن نقطع بمدى صحة هذه التقارير فإننا بالمقابل لا نملك ما يقطع بأن السوفييت قد كفوا أيديهم عن دعم الحركة الوطنية العراقية. ولكن ما نستطيع أن نؤكد به بشأن دعم الأمم المتحدة الشيوعية للحركة الثورية في العراق في هذه الفترة أمران: أولهما التأييد الدبلوماسي والسياسي والمعنوي الذي أبدته لقادة الحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني وسعيها إلى تبصيرهم بحقيقة المؤسسات الدولية الموالية للاستعمار كعصبة الأمم، وتوجيههم نحو اتباع السبل الثورية المجدية في نضالهم كما انعكس ذلك في رسالة زينوفيف، رئيس الأمم المتحدة الشيوعية، إلى (لجنة الدفاع الوطني عن بلاد الرافدين)¹⁰، والبيان الذي

9. انظر، د. سليمان بشير، المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية، مطبعة الشرق التعاونية، القدس، 1977، ص 50/51.

10. الثقافة الجديدة، العدد 1، كانون الثاني 1975، ص 102؛ وكذلك الثقافة الجديدة، العدد 67، تشرين الثاني 1974.

نشره الوفد السوفيتي في مؤتمر لوزان في 20 كانون الأول 1922 والذي أعرب فيه عن دعمه المطلق لمطالب المندوبين العرب في سوريا وفلسطين والعراق. وكان المندوبون العرب في المؤتمر على صلة دائمة برئيس الوفد السوفيتي، وزير الخارجية تيشيرين.¹¹ لقد وقفت الحكومة السوفيتية ضد نظام الانتداب الذي فرضته القوى الإمبريالية على عدد من دول المشرق العربي من خلال عصبة الأمم، وفضحت حقيقته أمام العالم. فقد قال لينين في التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الثاني للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق في روسيا:

«إنه عندما يجري الحديث عن توزيع الانتدابات المفروضة على المستعمرات بين القوى الإمبريالية، فبإمكاننا أن نجزم بأن المقصود في الحقيقة هو توزيع حق استثمار غالبية سكان الأرض على حفنة صغيرة من البلدان الأوربية».

وتعطينا الرسائل المتبادلة بين قادة الحركة الوطنية في العراق والأمية الشيوعية والحكومة السوفيتية الدليل على الأهمية التي كانت توليها الحركة الوطنية في العراق للدعم السوفيتي - ففي 30 تشرين الأول 1922 بعثت (لجنة الدفاع الوطني) التي ضمت بعض زعماء الحركة الوطنية العراقية الذين أبعدهم سلطات الانتداب البريطاني إلى طهران ومن بينهم الخالصي والصدرو وأولادهما، برسالة إلى وزير الخارجية السوفيتية يطلبون فيها أن ترفعها الحكومة السوفيتية إلى مؤتمر لوزان قالوا فيها:

«نحن الموقعين أدناه كبار زعماء بلاد الرافدين (ميسوبوتاميا) الممثلين في لجنة الدفاع مقدرين الموقف الصادق لدولتكم تجاه الشعوب الصغيرة نرفع لكم المذكرة التالية لترفعوها بدوركم إلى المؤتمر - أي مؤتمر لوزان.

إن شعب ميسوبوتاميا بأسره قلق بسبب خرق استقلاله جراء التدخل في شؤون بلاد الرافدين (ميسوبوتاميا)، وإنه لا يوافق أبداً على معاهدة التحالف المعقودة في 10 تشرين الأول عام 1922 والتي تبقى لذلك مجردة من المفعول القانوني.»

«إن اللجنة تبلغ عن طريق حكومتكم المحترمة مؤتمر لوزان الموقر أنها تحتج ضد هذا التدخل اللاقانوني من قبل إنكلترا. وفي الختام تعلن اللجنة بحزم أن شعب ميسوبوتاميا لا يبخل ببذل أية تضحية

في سبيل الدفاع عن استقلاله ووضع حد للإرهاب الإنكليزي والقضاء على هذه المعاهدة الجائرة.
الصدر، الخالصي، حلمي وآخرون».

طهران 3 تشرين الأول 1922

وقد سارع تشيشرين، وزير الخارجية السوفيتية، فور استلام الرسالة، إلى إرسالها إلى رئيس الوفد التركي عصمت اينونو، يرجوه فيها رفعها إلى مؤتمر لوزان بصفتها احتجاجاً على عقد المعاهدة البريطانية العراقية.¹²

12. المصدر السابق. ونشير هنا إلى أن المندوب السامي أبرق إلى وزارة المستعمرات في لندن في 9 كانون الأول 1922 ما يلي: «يستفاد من معلومات موثوقة استلمت هنا أن برقية أرسلت إلى موسكو من قبل إبراهيم حلمي من طهران إلى تشيشرين وعصمت باشا احتجاجاً على المعاهدة البريطانية. العراقية، وتطلب إليهما الضغط من أجل إلغائها في المؤتمر. وسيكون أمراً بالغ الأهمية لنا إذا أمكن اكتشاف ما إذا كانت البرقية قد وصلت إلى تشيشرين أو عصمت، وإذا كانت قد وصلت إليهما فمن هي التواريخ الأخرى إلى جانب توقيع حلمي». واستفهمت وزارة المستعمرات بدورها عن ذلك من وزارة الخارجية البريطانية، التي أجابت في 15 كانون الثاني 1922 كما يلي: «لم يكن مبرراً للاعتقاد بأن البرقية كانت تحمل تواريخ الأشخاص التالية أسماؤهم بالإضافة إلى توقيع إبراهيم حلمي: محمد الصدر، محمد الخالصي، الجنرال ياسين باشا الهاشمي، الجنرال مولود باشا. إلا أنه غير معروف ما إذا كانت قد وصلت فعلاً إلى عصمت باشا وتشيشرين. إن المعلومات أعلاه يجب أن تعامل بدرجة بالغة من السرية».

أما نص رسالة الأُممية الشيوعية فكان كالآتي:

«أصدقائي الأعزاء:

قرأت رسالتكم باهتمام عميق. إن قصة استعباد بلاد الرافدين المأساوية تكشف، في غاية الوضوح، السياسة المرائية الغادرة التي تنتهجها الحكومة الإنكليزية. ولكن في أي مكان تصرفت الإمبريالية البريطانية خلافاً لذلك؟ في الهند أم مصر، أم جنوب أفريقيا، إن سياستها واحدة في كل مكان: الأكاذيب والغدر والوحشية والقسوة. وقد قرأت في الصحف، على التو، نبأ اندلاع تمرد واسع في بلاد الرافدين بسبب الأعمال الانتقامية المتواصلة.

إن الأُممية الشيوعية ستتابع، بالطبع، مجرى هذا النضال البطولي بأكبر قدر من الاهتمام. إن محاولات الإنكليز لن تنحصر، على الأكثر، بإغراق هذا التمرد بدماء شعب الرافدين، بل سيحاولون تقويضه من الداخل عن طريق الأحابيل والخديعة. وهناك إشاعات تفيد أن البريطانيين يعترمون إصدار عضو عام عن قادة حركة التحرر المبعدين والمسجونين، وأنهم على استعداد حتى لأن يسمحوا للوطنيين بالدخول في وزارة الأمير فيصل الخائن.

وحين تسلم زينوفيفيف، رئيس الأمم المتحدة الشيوعية، نسخة من هذه الرسالة، سارع إلى الرد عليها مؤكدا لزعماء الحركة الوطنية العراقية أن الأمم المتحدة الشيوعية تتابع النضال البطولي العراقي بأكبر قدر من الاهتمام، وحذرهم من مغبة الانخداع بالسياسات البريطانية المرائية والاطمئنان إلى مناورة عصابة الأمم، وأكد أن تحرير بلاد الرافدين لا يمكن بلوغه بمعونة ودعم دولة إمبريالية عن شق عصابة الأمم، بل بالنضال المنظم للجماهير الواسعة في العراق ضد المحتلين. وأنهى رسالته بتأكيد "تعاطف الأمم المتحدة الشيوعية مع نضال الشعب العراقي من أجل الحرية".¹³

وإني لوائق من أن تجربة الماضي سوف تدفعكم لرفض هذه التنازلات المرائية. فمن الواضح أن في نية السيريريسي كوكس الحصول على أصوات كافية إلى جانب التصديق على المعاهدة بين بريطانيا والعراق ولتأمين حكمه الدموي على بلاد الرافدين.

لقد أشرتم، في رسالتكم، إلى أن النظام الذي أسسته الإمبريالية في بلادكم، ينتهك مبادئ عصابة الأمم. ومن الواضح أن ثمة سوء فهم هنا. فالقوى الإمبريالية المنتصرة - إنجلترا، فرنسا، الخ - هي التي خلقت عصابة الأمم بعد الحرب، وذلك كي تتمكن من سلب المهزومين بأيسر السبل. وتقف إنجلترا نفسها على رأس هذه المؤسسة اللصوصية. وليس ثمة فرق بين "مبادئ عصابة الأمم" و"المبادئ السامية" التي تطبقها إنجلترا في بلاد الرافدين بقصف السكان العزل من الجو.

وأود أن ألفت أنظاركم إلى سوء الفهم هذا، واسمحوا لي أن أطلب منكم شرح ذلك لرفاقكم، كي يتجنبوا العواقب الوخيمة التي ستنتج، لا محالة، من أية فكرة خاطئة يكونونها عن الطبيعة الحقيقية لما يسمى بعصابة الأمم. إن تحرير بلاد الرافدين لا يمكن بلوغه بمعونة ودعم دولة إمبريالية أو عن طريق عصابة الأمم، بل بالنضال المنظم للجماهير الواسعة في العراق ضد المحتلين.

إن إقناع الجماهير بأن وضعها المادي سيكون أيسر وأفضل بطرد الإنكليز، وشجب كل الخونة في بلاد الرافدين باحتقار، وعلى رأسهم الأمير فيصل، هؤلاء الخونة الذين يجمعون ثروات من اضطهاد الشعب، وكسب ثقة البلدان المجاورة. إن تحقيق ذلك سيضمن النصر النهائي لنضالكم البطولي ضد الإمبريالية الإنكليزية.

إن الأمم المتحدة الشيوعية التي توجه ملايين العمال والفلاحين الثوريين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا، الخ، تؤكد لكم تعاطفها ودعمها لنضالكم من أجل الحرية.

أيها الأصدقاء الشرفاء... إن كنتم تعتقدون أن من المفيد المجيء إلى موسكو، إنني أتطلع إلى لقاءكم. وإذا جعلت الأحداث مجيئكم مستحيلا، فأرجو أن تجمعوا وترسلوا الوثائق والمواد والصور الفوتوغرافية حط النظام الإنكليزي في بلاد الرافدين. وإذا كنتم تعتقدون أن هناك إمكانية لتأليف كراس حول المسألة، فسيكون من المفيد نشره باللغات الأوروبية والشرقية.

تقبلوا فائق تحياتي القلبية

رئيس الأمم المتحدة الشيوعية».

13. المصدر السابق. وكذلك د. سليمان بشير، مصدر سابق، ص 305/306 ونذكر

وفي 20 كانون الأول 1922 نشر الوفد السوفيتي إلى مؤتمر لوزان بياناً أعرب فيه عن دعم الحكومة السوفيتية المطلق لمطالب المندوبين العرب من سوريا وفلسطين والعراق. وكان المندوبون العرب على صلة دائمة برئيس الوفد السوفيتي.

وفي السنوات التالية تابعت الأهمية الشيوعية أوضاع العراق، وسعت إلى التعرف على القوى المحركة في المجتمع. وعهدت بمهمة دراسة هذه الأوضاع إلى الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان أكثر القوى الشيوعية في المشرق العربي نشاطاً واطلاعاً وأغزها خبرة في النضال. وكان أغلب قادته يومذاك من المناضلين اليهود.

في 9 تشرين الأول 1924 نشرت مجلة (المراسلة الأمامية) التي كانت تصدرها (الأمامية الشيوعية) مقالاً بتوقيع إيراندوست، وهو الاسم المستعار للمندوب السوفيتي في طهران، روتشتاين، بعنوان «الصراع على الموصل»، ثم أتبعه من بعد بمقال آخر بعنوان «اتفاقية الموصل بين بريطانيا العظمى وتركيا». وفي الأول من نيسان 1926 نشر ج.ب. (جوزيف بيرجر، وهو من قادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأصبح من بعد أمينه العام) بحثاً في مجلة (المراسلة الأمامية) بعنوان (التمييز الطبقي في العراق).¹⁴

وبتوجيه من الأمامية الشيوعية، تأسست في عام 1926 «العصبة المناهضة للاستعمار» وكان الحزب الشيوعي الألماني وأحزاب شيوعية أدبية أخرى من المبادرين لتأسيسها، وقد شارك في تأسيسها شخصيات سياسية وعلمية وأدبية عالية أمثال؛ جواهر لال نهرو ومدام صن يات صن ومحمد حتى الزعيم الإندونيسي وألبرت إنشتاين وبرتاند رسل وهنري باربوس الروائي الفرنسي الكبير. وأهم نشاط نهضت به هذه العصبة الدعوة إلى عقد (المؤتمر الدولي لمقاومة الاضطهاد الكوننيالي) في شباط 1927 في بروكسل. وقد اشترك في هذا المؤتمر 174 مندوباً عن 37 دولة. وقد شارك في المؤتمر مندوبون عن مصر وفلسطين وسوريا. إلا أن المندوبين العراقيين إلى المؤتمر حرموا من الوصول إلى المؤتمر لأن سلطات الانتداب البريطاني رفضت تزويدهم بـ «الفيز» المطلوبة. وقد اختير لعضوية سكرتارية العصبة عن البلاد العربية محمد حافظ عثمان عن مصر ومظهر البكري

هنا أن مجلة المراسلة الأمامية نشرت الرسالة في 3/5/1923. ووصفت المجلة هؤلاء الوطنيين بقولها إنهم كانوا قد «أبعدوا عن البلاد في السنة الماضية من قبل الإنكليز وهم الآن موجودون في إيران».

عن سوريا. وقد عهد للبكري بتكوين لجان تنظيمية إقليمية من بينها لجان في العراق وسوريا وفلسطين وشرقي الأردن، وتكوين لجنة مركزية للأقطار العربية بعنوان «عصبة تحرير الأقطار العربية» على أن ترتبط هذه اللجنة باللجان المماثلة في كل من مصر والمغرب. وقد زار البكري عام 1929 العراق لهذا الغرض، إلا أنه راح يتصل بالملاكين في البصرة من الموالين لبريطانيا، وفي بغداد راح يمتدح الأوضاع السياسية في العراق و«الاستقلال» الذي يتمتع به مقارنة بسوريا في ظل الهيمنة الفرنسية، إلى الحد الذي اعتبر فيها داعية لبريطانيا. وهكذا فشلت مهمته من الأساس.¹⁵

وينقل بطاطو، استناداً إلى تقارير البوليس البريطاني، أن السوفييت منحوا تأييدهم لجمعية (بين النهرين) المؤسسة بين أوساط العراقيين المبعدين إلى إيران، والتي رفعت راية النضال لتحرير العراق أيام الانتداب البريطاني، وكان من مؤسسيها الشيخ مهدي الخالصي والسيد حسن الصدر والسادة محمد الصدر ومحمد الخالصي ومحمد رضا الشيرازي وأبو القاسم الكاشاني، وأن السوفييت سعوا إلى تكوين ما يعرف بـ «اتحاد العلماء» ليضم بين صفوفه رجال الدين الشيعة الكبار في كل من العراق وإيران المناهضين للاستعمار البريطاني.¹⁶

يتضح مما أوردناه أن نشاط الأممية الشيوعية انصب في هذه الفترة على تأييد الحركة الوطنية الثورية بوجه عام، ولم تتوجه إلى دعم النشاط الهادف إلى تكوين منظمة شيوعية أو حزب شيوعي يتجه إلى جمع وتوحيد نشاط العناصر الشيوعية أو يدفع في هذا الاتجاه. وإن نشاطها المباشر لم يذهب إلى أبعد من تقديم الدعم الدبلوماسي والسياسي والدعائي، وإجراء الدراسات الضرورية للمشاكل التي تواجه البلاد أو الدراسات الخاصة بأوضاع المجتمع. ومثلما سنرى من بعد، فإن نشاطها لدعم العناصر الشيوعية في سعيها لتكوين وتطوير منظماتهم الخاصة لم يجر إلا في فترة لاحقة، وحتى هذا تم في حدود ضيقة تماماً كما يؤكد ذلك محمود الأطرش في مذكراته.

أشرنا في الفصل الرابع إلى أن حركة المثقفين السريين أيام الانتداب البريطاني سارت بموازاة حركة مقابلة جرت بين صفوف العمال والحرفيين الكادحين كانت ترتقي من جانبها في أشكال تنظيمها ومضامين نشاطها وأساليب كفاحها. وكانت الحركتان تلتقيان مع بعضهما في الإصرار على

15. بطاطو، النص الإنجليزي، 1153-1154، ود. بشير، ص 340-341.

16. بطاطو، النص الإنجليزي، مره 11450-1147.

معاداة الاستعمار والدفاع عن حقوق الكادحين، وتطورت بينهما علاقات تعاون في مجرى نضالات العمال وإضراباتهم، كما كانتا تلتقيان في الدور الذي لعبته الصحافة التقدمية. لم يكن هذا اللقاء بين الحركتين محض مصادفة، وإنما هو يعكس الإحساس بالحاجة إلى الارتقاء في كليهما. ففيما كان المثقفون يتحسسون الحاجة إلى الخروج على الجماهير بأفكارهم وتصوراتهم بشأن السبيل الذي يتعين سلوكه للنهوض بالبلاد وشعبها واختبار أفكارهم في مجرى التطبيق، كان العمال وهم يوسعون من نضالاتهم، يتحسسون الحاجة إلى من يعينهم في صوغ أهدافهم ويرشد حركتهم ويدلهم على السبل الأجدى ويكسب لهم عطف الجماهير الواسعة ويعينهم في فضح مناورات الخصوم.

لم تكن الظروف العامة موالية لنضالات العمال المطالبة عهد ذلك. فأغلب العمال كانوا من العمال الموسمين غير الماهرين، وكان يمكن استبدالهم بغيرهم من الباحثين عن العمل بأجر بسهولة لاسيما وأن عملية تجريد الفلاحين من حق التصرف في الأرض كانت توضع موضع التطبيق وفقا لسياسات الانتداب في الأرض الزراعية، والصناعات الحرفية تتدهور تحت ضغط المنافسة القوية من جانب السلع المستوردة، والأيدي العاملة الأجنبية لاسيما الهندية منها تزاخم الأيدي العاملة العراقية، ولا يتمتع العمال بخبرة طويلة في النضالات المطالبة، وتتفشى بينهم الأمية، وأهم من ذلك، كانوا يفتقرون إلى كوادر سياسية ونقابية، والبلاد تفتقر إلى القوانين العمالية التي يمكن الاستناد إليها في المطالبة بتحسين شروط العمل. لقد واجه العمال، مع هيمنة الإدارة الأجنبية على المؤسسات الاقتصادية الكبرى، ونشوب الأزمة الاقتصادية في العالم وتأثر العراق بها بفعل تزايد ارتباطه بالسوق الرأسمالية العالمية، وضعا صعبا، وتوالت في مؤسسات سكك الحديد والنفط عمليات تقليص اليد العاملة العراقية، وخفض الأجور بشكل حاد. وبدلا من أن تخفض هذه اليد العاملة الأجنبية ذات الأجر المرتفع كثيرا، والذي يبلغ بالنسبة للعامل الهندي، دعك عن البريطاني، أضعاف أجر العامل العراقي¹⁷، كانت تلجأ لمواجهة ما تعانيه من مصاعب اقتصادية إلى خفض ساعات العمل بالنسبة إلى الأيدي العاملة العراقية حتى لم يعد يتسلم العامل العراقي سوى أجور 12 يوما فقط في

17. انظر، كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة، التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد، بغداد، 1981، ص 98.

ويذكر هنا أن الفارق بين أجر العامل العراقي وأجر العامل الهندي أو البريطاني يزداد كثيرا إذا أخذنا بالاعتبار مجموعة الامتيازات الإضافية التي يحصل عليها العامل الأجنبي.

الشهر الواحد، في الوقت الذي كانت تنال السلف من ميزانية الدولة العراقية. إزاء هذه الحال دعت (جمعية أصحاب الصنائع) التي تضم عددا كبيرا من عمال السكك إلى الإضراب في 3 كانون الأول 1930. وقد شارك في الإضراب ما يناهز الـ 1200 عامل. وقد لجأت إدارة السكك البريطانية إلى المناورة. واضطرت إلى التراجع أمام إصرار العمال على مطالبهم. ولكنها عادت إلى التحايل والمراوغة بهدف شق وحدة العمال، مما دفعهم إلى إعلان الإضراب ثانية في 26 شباط 1931، وساهم في الإضراب هذه المرة عدد أكبر من العمال، وبتنظيم أفضل استخدمت فيه تجربة الإضراب السابق ومواطن ضعفه. وقد لقي الإضراب تأييد العمال في مؤسسات اقتصادية كالنفط، ومن العمال في المدن الأخرى، ووقف إلى جانبه الصحف الوطنية والأحزاب ومعظم الجمعيات الأخرى وأوساط واسعة من الرأي العام، وقد أخرج وضع الحكومة التي كانت تسير وراء إرادة رجال الانتداب. وإزاء إصرار العمال على مطالبهم وتمسكهم بقيادتهم النقابية اضطرت إدارة السكك البريطانية إلى التراجع والتسليم بمطالب العمال.

كانت إضرابات السكك المتتالية (بإدارة عمال السكك إلى إعلان الإضراب لأول مرة عام 1927) مدرسة نضالية عادت بأثار هامة على تطوروعي الطبقة العاملة العراقية، وعلى استعدادها للنضال والانتظام في منظمات نقابية جريئة. لقد أصبح العمال يشعرون بأنهم يؤلفون طبقة اجتماعية ذات شأن في المجتمع، وأنهم في حاجة إلى توحيد أنفسهم في منظمات خاصة، وفي حاجة كذلك إلى توحيد هذه المنظمات مع غيرها في اتحاد عام واحد، وأن لهم إخوة يماثلونهم في ظروف العمل والحياة في الخارج وقد تمثل هذا الشعور في الصلات التي سعت (جمعية أصحاب الصنائع) إلى إقامتها مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال في برلين ومنظمة العمل الدولي، وفي الصلات التي توطدت لها مع عمال لبنان.¹⁸

18. كان محمد صالح القزاز قد أقام علاقة مع فؤاد الشمالي الذي كان يقود الحركة النقابية العمالية في لبنان وسوريا، وكان الشمالي يقود آنذاك أيضا الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا، وقد بعث في تشرين الثاني 1929 بخمس نسخ من كتابه (نقابات العمال) إلى جمعية أصحاب الصنائع، ووضعت الجمعية الكتاب في متناول أعضائها العمال وأوصتهم أن يقرأوا الكتاب وأن يجعلوا من صاحبه "نموذجا يحتذى". وحين أصدر فؤاد الشمالي جريدة «صوت العمال» في آذار 1930 كان يرسل نسخا منها إلى بغداد، وأصبح كامل عباس، سكرتير اتحاد عمال الميكانيك مراسلا وموزعا للجريدة في العراق. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية، التكون وبدايات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص 121. وجاك كولان، الحركة النقابية في لبنان، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، 1974، ص 185.

ورغم أن الحكومة اشترطت على طالبي تأسيس (جمعية أصحاب الصنائع) و(جمعية تعاون الحلاقين) وغيرهما من الجمعيات العمالية والحرفية أن يضمنوا طلب التأسيس النص على الامتناع عن ممارسة العمل السياسي، إلا أنهما لم تتقيدا بهذا الشرط في عملهما، وأيد قادتتهما النشاط الوطني المناهض للانتداب والانغمار بالنشاطات الوطنية التي اندلعت آنذاك، لاسيما الإضراب العام الذي شن ضد قانون رسوم البلديات في سنة 1931.

لنتوقف هنا عند نشاط المثقفين الثوريين في صفوف العمال في غمرة هذه النشاطات العمالية. توجه هؤلاء المثقفون إلى العمال ومنظماتهم لتعريفهم بالحقوق التي يتعين أن يعملوا من أجل تحقيقها، وتزويدهم بالتوجيهات الضرورية لتنظيم العمل النقابي، وتعزيز معنوياتهم النضالية وعمدوا في هذا الشأن إلى إلقاء المحاضرات في مقرات الجمعيات العمالية، وإلى تحرير الصحف التي أصدروها أو تلك التي كانت تتحدث باسمهم، وفي الإرشادات الشخصية التي كانوا يقدمونها لقيادة الجمعيات، وتنظيم صفوف تعليمية للعمال أو لمكافحة الأمية بين أوساطهم. ففي احتفال عمالي أقيم في الأول من آب 1930 تحدث محمود أحمد السيد إلى العمال عن إضرابات العمال في سوريا ولبنان، والمحاولات الإضرابية المبكرة للعمال العرب قبل الحرب العالمية الأولى وأهميتها، وتحدث لهم عن الدور الذي يلعبه النواب العماليون في البرلمانات الأوروبية للدفاع عن حقوق العمال.¹⁹ ويروي محمد صالح القزاز أن هؤلاء المثقفين كانوا يساعدون الحركة العمالية بكل ما توفر لديهم من سبل ويأتي في مقدمتهم محمود أحمد السيد وحسين الرحال وعبد الله جدوع وإبراهيم القزاز.²⁰ وكان يحرر في مجلة (الصنائع) لمحمد صالح القزاز كل من محمود أحمد السيد وحسين الرحال وعبد الفتاح إبراهيم وعبد الله جدوع وعبد القادر السياب (الذي كان عضواً في الحزب الوطني العراقي وعلى علاقة وثيقة بيوسف سلمان يوسف في البصرة). ويذكر أن المشرفين على المجلة حاولوا أن يغيروا اسمها إلى (صوت العامل) إلا أن السلطات المسؤولة رفضت هذا التغيير. وعملت مجلة (الشباب) التي أصدرها سعيد السامرائي وعبد القادر إسماعيل على دعم الحركة العمالية، وكان يحرر فيها محمود أحمد السيد ويوسف رجب.. ولقيت الحركة العمالية الدعم كذلك، كما يروي القزاز، من مصطفى علي (صاحب جريدة الوميض) ومن علي حيدر سليمان (الذي

19. كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص 120.

20. المصدر السابق، ص 144.

أصبح من جماعة الأهالي). وأصدر عبد المجيد حسن، وهو عامل طباعة وعضو نشيط في جمعية عمال المطابع العراقية، جريدة باسم "العامل" في آب 1930 كان يكتب فيها إبراهيم حلمي العمر ومحمود أحمد السيد ولطفي بكر صديقي، وفي خاتمة المقال الافتتاحي للعدد الأول من الجريدة كتبت «وقل معها دائماً وأبداً هذا شعارنا في الحياة حتى تتحقق آمالنا: «يا عمال العالم اتحدوا». ونشرت الشعار في الوسط وبخط كبير. ويختتم محمود أحمد السيد مقالته في الجريدة بقوله إن العمال لن يفوزوا بهذه الحقوق (بعد أن عدّها) «الإذاتضامنوا ثم ارتبطت جمعياتهم بعضها ببعض تحت لواء جامعة يصح أن نسميها اتحاد جمعيات ونقابات العمال» وتكون غايتها «الدفاع عن المصالح المشتركة لجمعيات العمال» و«السعي لوضع تشريع ذي قوانين خاصة بحمايتهم وحفظ حقوقهم على قدر ما يستطاع في ظل النظام الاجتماعي العتيق الذي تجري على سننه مكرهين. ويحيا العامل حراً أياً».

لجأت الحكومة بعد أن تزايدت نشاطات العمال واتسع تأثير هذه النشاطات بين الجماهير كما عكس الإضراب الذي شن ضد قانون رسوم البلديات إلى غلق الجمعيات العمالية والحرفية ومطاردة قادتها ونشطاءها كما شنت حملة واسعة من الضغط على العمال وصنعتها جمعيات موالية لها لتزييف إرادة العمال وتشيت وحدثهم. لكن العمال النقابيين النشطين واجهوا هجوم الحكومة بصلافة والتفوا حول قياداتهم، وفوتوا على الحكومة فرصة خدعهم إذ تسللوا إلى الجمعية التي صنعتها وهي جمعية عمال الميكانيك، وانتزعوا قيادتها وأطلقوا عليها اسم «اتحاد العمال في العراق» الذي رفع في الحال مطلب تشريع قانون خاص بحماية العامل العراقي وشنوا حملة على الشركات الأجنبية ومواصلة النشاط الذي بدأته جمعية أصحاب الصنائع.

أمران يحسن أن نتوقف عندهما هنا. أولهما أن الحركة العمالية لم ترتق بذاتها إلى حركة سياسية، وثانيهما أن المعارضة السياسية ممثلة بحزبي الإخاء الوطني (ياسين الهاشمي وأصحابه) والوطني العراقي (جعفر أبو التمن وأصحابه) لم يستطيعا أن يحتويوا هذه الحركة. فالحزبان المذكوران لم يقفا مواقف حازمة وثابتة في مؤازرة العمال في إضراباتهم، برغم أن أبو التمن كان على علاقة جيدة بقيادة الجمعيات العمالية. وفي الحالات التي أيدتها فيها كانت تسعى إلى أن توظف التحركات العمالية لمصالحها السياسية الخاصة وتستخدمها كورقة في معارضتها للحكومة في هذا الشأن أو ذاك ومن أجل إزاحة هذا أو ذاك من الخصوم السياسيين، ولم يكن السلوك السياسي

للمعارضة مما يرضي مزاج الحركة العمالية وقياداتها رغم أن هذه الحركة لم تخرج حتى ذلك الحين عن إطار المفاهيم السياسية التي كان ينادي بها هذان الحزبان، برغم ما تكنه من احترام خاص لجعفر أبو التمن.

بيد أن الحركة العمالية، مع كل التطور الذي مرت به، والتجارب النضالية التي خاضتها، ظلت تحصر نفسها في الأهداف المطلبية، ولم ترتق إلى حركة سياسية خاصة، وما كان بوسعها أن تحقق ذلك. ويرجع ذلك، أساساً، إلى افتقارها للوعي السياسي الثوري. وأقصى ما استطاع المثقفون الثوريون من جماعة الرجال والشباب المحيط بهم أن يدخلوه إلى الحركة العمالية هو مجموعة مفاهيم عامة تستهدف توعية الطبقة العاملة بذاتها، مفاهيم تدور حول ضرورة وحدتها وحقوقها النقابية، والأحكام القانونية التي تصون حقوقها، وحاجتها إلى التنظيم النقابي. وحتى حين أبدت الطبقة استعدادها للتحرك الأبعد²¹، وتدخل في صراعات ذات طابع سياسي من بعض الوجوه بشأن قانون رسوم البلديات، فإن هؤلاء الشباب لم يظهروا قدرة على الارتقاء بنضال العمال ويكشفوا لهم الجذر الطبقي لموقف السلطة. كانت مجموعة الشباب الثوري ذاتها لم تحدد لنفسها أهدافاً سياسية واضحة وموقفاً طبقياً محدداً لمفاهيمها.. كانت أفكارها غير متكاملة بعد وما كان بوسعها وهي بهذا القصور أن تتوصل إلى الربط الفعال بين ما تحمل من معارف والحركة الفعلية للجماهير. ولذلك تأجل هذا الربط إلى مرحلة تالية.

21. نشير هنا إلى أن الواعين من بين العمال في سكك الحديد في بغداد، كانوا في حالات محدودة يحتفلون بمناسبة الأول من أيار سراً إما في دار أحدهم أو في إحدى عربات القطار الفارغة (كمال مظهر أحمد، مصدر سابق، ص 147). وينقل عن جريدة (العراق) الصادرة في 3 أيار 1928 أن دار المعلمات ومدرسة البنات المركزية اعتادت في تلك الفترة أن تقيم في الأول من أيار حفلاً خاصاً تسميه (حفلة أيار). ويلوح لنا أن احتفال هاتين المدرستين بالأول من أيار ربما يعود إلى تقليد غرسته المدرسة الأمريكية، المزكّر، داعية الاشتراكية التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

6

النواتات الشيوعية الأولى والأوضاع التي أحاطت بنشئها

كانت سنوات الانتداب، على قصرها¹، كافية لأن تكشف للعراقيين طبيعة الحكم الذي أنشأته بريطانيا في العراق، وربطته بها بمعاهدة 1922 التي تفرض عليه التبعية في الواقع بنفس شروط الانتداب، وظلت تجدد وتعديل حتى أخذت صيغتها النهائية في خاتمة الفترة في معاهدة 1930 التي فرضت عليه التبعية في الجوهر، وتظهر له كذلك طبيعة المؤسسات والتشريعات وحقيقة الفئة الاجتماعية التي تولت الحكم فيه. وإذا كانت وظيفة هؤلاء الحكام الذين تعاقبوا على دست الحكم تنفيذ السياسات التي كانت ترسمها دوائر الانتداب وفقا لمصالح بريطانيا والفئات الاجتماعية التي ربطت مصالحها بها على نحو ما رأينا في الفصول الماضية، فإن المعارضة الرسمية المتمثلة بالمعارضة البرلمانية وأحزابها السياسية كانت في جوهرها لا تخرج عن مفاهيم النظام القائم، أي، كما يقول حسين جميل :

«لم يكن من شأنها أن تهدم أمرا من مقومات النظام أو تضعف كيانه. لذلك فإن عناصر المعارضة لم تكن تجد بأسا من أن تنتقل من المعارضة إلى المشاركة في الحكم مع من عارضته، إذا رأوا أن مصلحة

1. عهد مجلس الحلفاء الأعلى (مجلس الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى إلى بريطانيا بالانتداب على العراق في 25 نيسان 1920، وبعد ثورة العشرين كيفت بريطانيا سياساتها في حكم العراق وأقامت نظاما نصبت فيه فيصل ملكا عليه وفي 13 تشرين الأول 1922 ربطت العراق معها بمعاهدة تضمن لها الهيمنة عليه بما يتفق ومبادئ الانتداب. وفي 3 تشرين الأول 1932 قبل العراق في عصبة الأمم والترم أمامها بجميع الاتفاقات التي أقامها الانتداب البريطاني نيابة عنه.

الحكم تبرر ذلك»²

على غرار ما كان يفعل ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني أصحابهما في حزب الشعب (أو الإخاء الوطني فيما بعد)، أو قادة الحزب الوطني العراقي باستثناء جعفر أبو التمن الذي ظل يحتفظ بموقفه المعارض الثابت من الاستعمار البريطاني وأعوانه من العراقيين. ولم يكن هؤلاء السياسة يجدون غضاضة في التعاون مع أي رئيس كان للوزارة وبغض النظر عن الأسباب التي حملت الوزارة التي سبقتها على الاستقالة.

إزاء هذه الحال، نفضت الشبيبة الثورية أيديها من الأطر الرسمية للمعارضة، وشرعت تبحث عن سبلها الخاصة في العمل، وتسعى إلى إيجاد أطر جديدة لنشاطها السياسي. وإذا كان المثقفون الثوريون من جماعة الرحال لم يمتلكوا الجرأة على الإقدام لتنظيم أنفسهم في إطار سياسي خاص فإن غيرهم من الشبيبة الثورية شرعوا ينظمون أنفسهم في جمعيات سرية حملت منذ بدايتها نزوعات الشباب المندفعة وبدت أقرب إلى الهواية منها إلى العمل الجاد، مثال ذلك ما يتحدث عنه زكي خيري في مذكراته عن جمعية «الوفاء للعهد» التي ألفها مع عبد الوهاب محمود وأحمد الشيخ إلفيف، والجمعية التي كونها حسين الرحال وعزيز الأعرجي والضابط شاكر محمود شكري في أواخر العشرينات باسم «الانتقام لفلسطين» والتي ماتت وهي في المهد كما يقول زكي خيري.³ ويروي عبد الكريم حسون جار الله وهو من قدامى مناضلي الناصرية وممن عمل مع يوسف سلمان يوسف في بداية الثلاثينات، أن جمعية سرية تأسست في بغداد عام 1924 ترأسها توفيق الخالدي باسم (جمعية اتحاد تضامن العرب) لمحاربة الاستعمار البريطاني، كان لها فرع في البصرة وأخر في الناصرية ضم عديدا من العناصر الوطنية التي عرفت فيما بعد بنشاطاتها الوطنية الأخرى، وكان هو وطالب فيح من بين أعضائها. هذه أمثلة تكشف عن أمزجة الشباب آنذاك واستعداده للعمل السياسي.

لا نملك للأسف ما يدلنا على الكيفية التي توصل بها الشيوعيون الأوائل في البصرة في منتصف العشرينات إلى الأفكار الشيوعية، ومن كان الرائد فيهم. ليس غريبا أن تسبق البصرة غيرها في هذا. فالبصرة، شأن كل الموائى في العالم، ملتقى أناس من بلدان شتى، وليس غريبا أن يجري تبادل

2. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق، مكتبة المثنى، بغداد، 1982، ص 214.

3. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم، ستوكهولم، 1994، ص 64.

الأفكار فيها. وفي أجواء تسودها الأمزجة من النوع الذي تحدثنا عنه لن يكون أمرا عجبا أن تجد الشيوعية، لاسيما في تلك السنوات التي تلت انتصار ثورة أكتوبر الباهرة، مكانا لها بين ما كان يجري التداول بشأنه.

تتضارب المصادر في هذا الشأن. فطبقا إلى «إخبارية» أو تقرير قدمه عبد الحميد الخطيب في 22 كانون الثاني 1934 إلى البوليس السري، وكان آنذاك يتجسس لحساب البوليس، إنه، أي الخطيب، اعتنق الأفكار الشيوعية على يد محمد غلوم، مدرس فارسي في المحمرة، وأنه كسب إلى هذه الأفكار آخرين وكون منهم أول حلقة شيوعية في عام 1927 ضمت زكريا إلياس دوكا ويوسف سلمان يوسف وداود سلمان يوسف وغالي زويد. وتركز تقارير أخرى للبوليس على الدور الذي نسب إلى بطرس أبو ناصر (بطرس شمعون)، وأن يوسف سلمان يوسف وأخاه الأكبر داود سلمان يوسف وصديقهما غالي الزويد قد تعرفوا عن طريقه على الأفكار الشيوعية وأنهم كونوا حلقة من الشيوعيين في الناصرية عام 1928. إلا أن تقارير بوليس أخرى تذكر أن يوسف سلمان يوسف التقى ببطرس أبو ناصر (بطرس شمعون) في البصرة عام 1927 وتعرف منه على أفكار الشيوعية هناك.

تطرح تقارير البوليس أبو ناصر هذا كشخص غامض له اتصالاته بأخرين في إيران وباكو. وأطلقت عليه أسماء مختلفة، وأنه آشوري الأصل تنقل في عدة مدن حتى استقر في الناصرية. احترف الخياطة وكان ماهرا فيها... أما الناس في الناصرية قد عرفته إنسانا طيبا ينشد الخير لأصحابه، ولا يبخل على زملائه الخياطين بإرشاداته حول فنون الخياطة العصرية، وأنه كان مثقفا واسع الاطلاع. ليس غريبا بعد هذا لرجل بهذه الأوصاف، وفي ظروف الاضطهاد الديني والقومي الذي تعرض له الأشوريين في المنطقة في تلك الفترة، أن يتعرف على الأفكار الشيوعية الرائجة يومها، وأن يجد فيها سبيلا لخلاصه وخلص بني قومه وأمثاله من المضطهدين، وأن يتحدث بها إلى الآخرين، وأن يجذب إليه يوسف سلمان يوسف الذي كان من جانبه يتعطش إلى المعرفة ويبحث بدأب لا يكل عن سبيل الخلاص لشعبه.

لقد عرف عن يوسف سلمان يوسف نشاطه الوطني وحماسه في هذا الشأن منذ أن كان صبيا في البصرة. يحدثنا عبد الكريم حسون جار الله وكان من بين الذين عرفوه جيدا في الناصرية آنذاك، أن يوسف كان يحصل على أخبار تحركات وأسرار قوات الاحتلال البريطاني في الناصرية أيام ثورة العشرين من أحد اشقائه الذي كان يعمل مترجما مع هذه القوات، ويسارع إلى إيصالها إلى الحاج رويضي آل بشارة وزملائه الذين كانوا يقودون الثائرين

في الناصرية وأريافها، كما كان يترجم لهم ما تنشره الصحافة البريطانية بشأن الثورة.⁴ ويروي داود سلمان، أخوه الأكبر، أنه كان يحرص على تتبع التطورات السياسية في العراق وما حوله منذ صباه، ولا يتردد عن المشاركة في النشاطات السياسية حيثما وجدت، ويضرب على ذلك مثلاً بمشاركته شخصياً في مؤتمر كربلاء الذي انعقد لتدارس أحوال العراق في أوائل العشرينات ويقول إنه كثيراً ما كان يتغيب عنا فجأة وتظل أمه تقلق عليه حتى يعود بعد أيام لنعرف أنه كان قد سافر أو جاب على الأقدام هذه المنطقة أو تلك بهدف التعرف على أحوال الناس فيها، أو شارك في نشاط سياسي ما. خلاصة هذا كله، أن شاباً يمثل هذه الصفات، وكثير القراءة والاختلاط والتقل، ويجيد الإنكليزية إلى جانب العربية (ومن بعد تعلم لغات أخرى) كان لا بد أن يلتقي بالأفكار الشيوعية بلون أو بآخر، وهذا ما حدث، أو كما ينقل بطاطون عن تقارير البوليس أنه التقى ببطرس أبو ناصر (بطرس شمعون) في البصرة عام 1927 مصادفة وتحدث إليه عن الشيوعية. أما الزعم بأن بطرس أبو ناصر (بطرس شمعون) هذا هو موفد الأممية الشيوعية فأمر تقول به تقارير البوليس دون أن تؤكد بينات جديده وكما رأينا من قبل أن الشيوعيين السوفييت لم يجذبوا إيجاد تنظيم شيوعي يومذاك، وأن أقصى ما فعلته الأممية الشيوعية بالنسبة للعراق هي أن سعت إلى إعداد دراسات عن الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد.

استناداً إلى رسالة قيل إن مهدي وفي، وكان من جماعة البصرة وصديقاً ليوسف سلمان، قد أرسلها من كركوك إلى يوسف سلمان يوسف في الناصرية وضبطها البوليس، نفهم أن جماعة البصرة كونت ما عرف بـ «جمعية الأحرار» ويبدو أن البوليس أطلق عليها اسم «الحزب الحر اللاديني» لأنها ناقشت بعض شؤون الدين من زاوية غير ما لوفة آنذاك. فطبقاً لبيان أصدرته الجمعية للتعريف بأهدافها دعت إلى:

1. تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة.

2.

أ. العمل بلا هوادة، وبكل الطرق القانونية، من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن «السياسة» و«التعليم» و«الحياة العائلية».. الخ.

4. عبد الكرم حسون جار الله، تصدع البشرية من ضلال ويلات الاستبداد والعبودية، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، آب 1969، ص 29.

ب. الاحتجاج بقوة... على أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.

3. نشر التسامح الديني في كل البلدان العربية.

4. يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغييرات التشريعية... وبالمشاركة في الانتخابات النيابية.

5. فضح مدى انحراف رجال الدين في سلوكهم عن الجوهر الإنساني للدين، أخذين في الاعتبار أن الأديان كانت السبب الرئيسي في التفرقة، وأن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة.

6. عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية، واطلاعهم على آخر التطورات الدولية.

7. تحرير المرأة العربية من أغلال الأنحطاط والجهل.

8. ترويج مشاعر الزمالة بين الناس.

9. تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط واعتبار البلدان العربية كبلد واحد.

وتقول مصادر البوليس، كما ينقل بطاطو، إن البرنامج موحى به من قبل شيوعيين لبنانيين⁵.

ليس لدينا ما يوضح ما إذا كان الشباب الذين اعتنقوا الشيوعية في البصرة قد اتخذوا من هذه الجمعية واجهة علنية لنشاطهم الشيوعي أو أنهم طوروا جمعيتهم هذه وطوروا أهدافها لتغدو مجموعة شيوعية، المهم، أن الجمعية أثارت اهتماما واسعا. فكما تقول تقارير البوليس إن أفكارها تناقش في «كل مكان لتجمع سياسي». ربما تعمد البوليس أن يبين أحاديث الشيوعيين عن الدين وعن ممارسات رجال الدين، وربما بالغ فيها ليثير عليهم العقلية المحافظة في المجتمع، رغم أن ما رفعوه من شعارات لا تمس الدين ذاته وإنما تناولوا ممارسات رجال الدين والموروث المتخلف الذي تعتمده الفئات الاجتماعية المستغلة باسم الدين لتضمن استمرار منافعها الخاصة. من الجانب المقابل، فإن ضحالة تجربة هؤلاء الشباب، لاسيما في مسائل حساسة كهذه ما كانت لتعينهم في إدراك المزالق الخطرة التي

كانت العناصر الاستفزازية تجرهم إليها. ولا نستبعد أيضا أنهم لم يحسنوا التعامل معها. على العموم، فإن الشيوعيين في البصرة استطاعوا أن يوجدوا لهم موضع قدم لا يستهان به في المدينة، ويدلل على ذلك الدور الذي لعبوه في تحريك الجماهير في إضراب رسوم البلديات في عام 1931 كما سنرى لاحقا، واحتفاظ الحركة الشيوعية بسمعة جيدة في المدينة بعد ضرب الحزب الشيوعي في الثلاثينات، والتي ساعدت، كما سنرى، في استعادة نشاطه بعد سنوات. خلاصة الأمر، إن عديدا من الشباب الشيوعي ظل يتمسك بجمعيته ومن هؤلاء، عدا يوسف سلمان يوسف الذي كان لولبها، وغالي الزويد وداود سلمان يوسف، كان هناك مهدي وفي (الذي انتقل إلى الناصرية من بعد ليفتح مكتبة لبيع الكتب فيها بالتعاون مع يوسف سلمان) وعبد القادر السياب (وهو من أهالي أبو الخصيب وصاحب جريدة الناس، وقد انسحب من الجمعية بعد أن أغراه نوري السعيد بعضوية مجلس النواب)، وظافر صالح، وعبد محمد، وحنا بلال، وأندريا عيسى، وجورج اسطيفان، وعبد الوهاب محمود، وسامي نادر، وحسن عياش.

وإلى الشمال من البصرة، شهدت الناصرية، المدينة الجنوبية الأخرى التي عرفت بوسطها الاجتماعي الثوري منذ العهد العثماني وثورة العشرين، نشاطا مماثلا. وكان يعرف فرع الحزب الوطني العراقي في المدينة الذي نشط فيه الشيوعيون بطابعه الثوري المميز. وقد دخل الشباب الثوري في المدينة وأريافها في نزاعات وصدامات معروفة مع السلطة في ذلك العهد. وإلى جانب الحزب الوطني العراقي أقام بعضهم صلات مع جماعة الأهالي بعد أن تأسست في أوائل الثلاثينات، وكان على رأس فرع الحزب الوطني العراقي مناضل شيوعي أو صديق وثيق الصلة بهم هو عبد الجبار حسون جار الله، وكان يعرف بجرأته وصلابته ومنزلته الاجتماعية المحترمة في المدينة. وفي هذه الفترة بالذات ينتقل يوسف سلمان يوسف إلى الناصرية ليعمل في معمل صغير للثلج والطحن تملكه عائلته ولينشط في تثقيف الشباب وتنظيمهم.

ولد يوسف سلمان يوسف في بغداد عام 1901. وكانت عائلته قد انتقلت قبل عقد تقريبا من (القوش) كما يروى رفيقه وصديقه جميل توما. ونظرا لأحوال العائلة الاقتصادية الصعبة، انتقلت العائلة إلى البصرة.. وهناك ألحق بمدرسة السريان الابتدائية في عام 1908. وفي الثالثة عشرة من عمره أدخل في مدرسة (الرجاء الصالح)، وهي مدرسة تبشيرية أمريكية. وكانت كلتا المدرستين تعطيان دروسهما بالإنجليزية، مما مكّنه من إتقان اللغة الإنجليزية. واثمر مرض والده في عام 1916 وتردي أوضاع العائلة اقتصاديا، أضطر إلى أن يترك المدرسة وينصرف إلى العمل. وكانت القوات

البريطانية قد احتلت البصرة آنذاك. عمل مستخدماً في الميناء في محطة توليد الكهرباء. وفي الميناء احتك الشاب الصغير بالعمال وتابع أوضاع عملهم الصعبة. وكان أول نشاط له وهو في هذه السن المبكرة أن صاغ للعمال المضربين في المسفن (الدوكيارد) عام 1918 مذكرة باللغة الإنجليزية يعرضون فيها أوضاعهم القاسية ويطالبون بتحسينها وزيادة أجورهم كما روى للمؤلف أخوه الأكبر داود سلمان يوسف وكان يقود الإضراب. وفي عام 1919 انتقل مع عائلته إلى الناصرية ليسانع أخاه داود في تشغيل مطحنة صغيرة أقامها هناك. كانت مناطق المنتفك تموج آنذاك بالحركة. وقد أصبحت الناصرية مركزاً تحشيداً للمقاومة ضد القوات البريطانية. فقد كان المجتهد الكبير السيد محمد سعيد الحبوبي قد توجه إليها ليتخذ منها مركزاً للمقاومة، وتحرك اعجمي باشا السعدون وكثير من رؤساء عشائر الفرات الأوسط للغرض ذاته. وقدم إلى المدينة الزعيم الكردي الشيخ محمود الحفيد على رأس قوة كردية كبيرة من الخيالة. ومع أن المدينة لم تستطع الصمود طويلاً أمام الزحف البريطاني المدجج بالسلاح الحديث.. إلا أن الحقد على البريطانيين ظل يستعمر في المدينة وأريافها، وظلت العشائر تواصل عمليات العرقلة أمام تقدم القوات البريطانية مع نهر الغراف باتجاه الكوت. وعندما نشبت ثورة العشرين نشطت العناصر الثورية في المدينة وأريافها، وألحقوا بقوات الاحتلال أضراراً لا يستهان بها. في مثل هذه الأجواء عاش يوسف سلمان يوسف صباه، وقد أشرنا من قبل إلى أنه كان يزود الحاج رويضي آل بشارة، رئيس عشائر (الحميرة) بالمعلومات عن تحركات القوات البريطانية التي كان يحصل عليها من أخيه الأصغر الذي كان يعمل مترجماً لدى هذه القوات. وقد أشار هو أثناء التحقيق معه في عام 1947 إلى الأثر الذي تركته في نفسه ثورة العشرين وأنها نمت لديه حب وطنه. وفي دفاعه أمام محكمة جزاء بغداد في 18 كانون الثاني 1947 قال قولته المعروفة:

«لقد انغمرت في النضال الوطني قبل أن أكون شيوعياً، وبعد أن صرت شيوعياً، لم أجد في الحقيقة ما ينافي أو يتمايز مع معتقدي الوطني قبل أن أكون شيوعياً وبعد أن صرت شيوعياً، سوى أنني صرت أشعر بمسؤولية أكبر إزاء وطني وأنا شيوعي».

بعد الثورة، ظل يتنقل ما بين البصرة والناصرية. وفي هذه الفترة انكب على الدراسة الذاتية موظفاً في هذا قدراته بالغة الإنجليزية، وظل هذا ديدنه طوال حياته. وكما يذكر في دفاعه أمام حاكم جزاء بغداد أنه صار يدرس كل ما يتيسر له من التاريخ العربي والإسلامي لاسيما تاريخ الحركات

الوطنية، ودرس الاقتصاد السياسي والفلسفة، ويتابع ما تنشره الصحافة العربية والأجنبية عن تجارب الشعوب. في عام 1927، وربما قبله، أصبح شيوعيا، وشرع ينشط للدعوة إلى الشيوعية، وكون في البصرة جماعته الشيوعية كما لاحظنا.

وانصرف إلى دراسة أوضاع الناس المحيطين به. وكان من عاداته أن يجوب المناطق التي تحيط بالمدينة التي يستقر فيها. وقد شمل تجواله مناطق واسعة من الناصرية والبصرة والكويت وعربستان، وكان يضمن رسائله ومقالاته إلى الصحف مشاهداته وأحوال الكادحين في المناطق التي يزورها، وكانت هذه الصحف كالشباب والبلاد والأهالي من بعد تنشر هذه الرسائل باهتمام. يقول عبد القادر إسماعيل، المدير المسؤول لجريده الأهالي عن هذه الرسائل:

«كانت أخبار الناصرية تغذي جريدة الأهالي، وتوطد شعبيتها. فكانت تلكم الرسائل تعكس أحوال الصرائف المهترئة والأرزقة الضيقة المغمورة في الطين الآسن وعليها يجري صبيان حفاة عراة يتضورون جوعا... وتتحدث عن حياة قرى الناصرية وعمالها وفلاحها كيف يكدون وقد أضناهم العمل الشاق وسياط الإقطاع تلهب ظهورهم وتفجر دماءهم. وتتحدث الرسائل عن طبقات الشعب الوطنية... وتحوي الرسائل ألوانا وأمواجا جديدة آتت عن كفاح الفلاحين...»⁶

وفي آذار 1930 امتد تجواله هذا ليشمل سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن وحاول أن ينفذ إلى مصر إلا أنه منع من الدخول إليها. وحين طرق سمعه نشاط نوري السعيد لعقد معاهدة 1930 مع بريطانيا أسرع بالعودة إلى العراق ليسهم في النشاط ضد عقدها.

وفي الناصرية يلتقي في أواخر العشرينات ببطرس أبو ناصر (بطرس شمعون) من جديد وكان هذا قد استقر فيها حتى أبعده البوليس عن العراق في عام 1934.

في الناصرية نشط يوسف سلمان يوسف لتنظيم الشباب الثوري حوله ودفعهم إلى العمل الجماهيري. وقد التفت حوله مجموعة منهم ضمت كلا من عبد الجبار حسون جار الله (الذي كان يرأس فرع الحزب الوطني العراقي هناك) وأخيه عبد الكريم حسون جار الله، وعبد الرحمن

6. اتحاد الشعب، العدد الصادر بتاريخ 20/2/1959.

داود، وعبد الجبار غفوري، وحميد مجيد دبة، وعبد الوهاب (وكان أصحابه دعونه بالأعمى لضعف بصره) ويتعاطف وإياه ضياء شكاراة المدرس في ثانوية المدينة والشاعر طالب فليح. وانضم إلى المجموعة مهدي وفي الذي انتقل من البصرة ليفتح مع يوسف سلمان مكتبة لبيع الكتب والصحف عام 1929. وقد لعبت هذه المجموعة دورا كبيرا في تحريك فرع الحزب الوطني العراقي ومد نفوذه كثيرا في المدينة وأريافها. وبرزدوره، بوجه خاص، في الإعداد إلى إضراب عام في الناصرية لتأييد الإضراب العام الذي تشنه بغداد ضد قانون رسوم البلديات. وكان الإعداد للإضراب يجري بإشراف يوسف سلمان في ديوان عبد الجبار حسون جارالله⁷. وقد أضرب معظم متاجر المدينة ومقاهيها، وسارت الجماهير في تظاهرات اصطدمت بالشرطة وجرت بينهما مناوشات بالعصي والحجارة، واستخدم البوليس الرصاص لتفريق المتظاهرين فسقط اثنان من المتظاهرين قتلى، وجرح آخرون. واعتقل عدد من المتظاهرين وكان من بينهم شيوعيون، فتوالت برقيات الاحتجاج ونشرت الصحف، وفي مقدمتها جريدة (الأهالي) برقيات الاحتجاج والتقارير التي كان يزودها بها يوسف سلمان يوسف.

بعد عام، في 13 كانون الأول 1932، شهدت شوارع الناصرية في مساء ذلك اليوم مناشير كتبت على ورق أحمر وفي أعلاها شعار (يا عمال العالم اتحدوا) وشعار (عاش اتحاد جمهوريات العمال والفلاحين في البلاد العربية) وموقعة ب: «عامل شيوعي» جاء فيها:

«أيها العمال... إن الشوارع تغص بالعاطلين عن العمل وليس لدى نسائهم وأطفالهم ما يسد الرمق.. فهل فكرت الحكومة في مساعدتهم في مثل هذا البرد القارس. لا شيء من هذا قد حدث. فالحكومة ليست سوى عصابة معادية للشعب.

أيها العمال؛ للشعب حقوق لا يمكن أن يؤمنها إلا بالقوة. هذا ما يعلمنا إياه التاريخ.. لا أحد يشعر ببؤس إلا العامل نفسه ولا أحد يحس بأثم الجوع إلا الجائع نفسه... فلماذا نلوم الذين يأكلون ثمار عملنا، ونحن الذين نشجعهم على نهبها؟ لا يخدعكم اسم هذا أو ذاك لأنه من الأعيان أو الأغنياء أو لأنه من عائلة كبيرة... إن كل الرذائل تأتي من العوائل الكبيرة التي يزعم أنها شريفة، بينما لا شرف إلا في العمل وليس الشريف إلا العامل والفلاح.

أيها الرفاق؟ كونوا شجعانا؟ إننا نناضل من أجل كرامتنا وحياتنا ومن أجل خير الأجيال القادمة.

»

7. عبد الكرم حسين جارالله، مصدر سابق، ص 68.

فإلى الأمام أيها العمال.. إلى الأمام في سبيل العمل المثمر والحرية والرفاه؟ عامل شيوعي».⁸

وقد أثار توزيع البيان ضجة واسعة في المدينة، وفي الليلة التالية عادت البيانات الحمراء إلى الظهور ثانية.. فهرعت قوات البوليس لمداهمة بعض الدور واعتقال أعضاء الهيئة الإدارية لفرع الحزب الوطني العراقي وغيرهم من العناصر المعروفة بنشاطها السياسي، إذ كانت تحسب أن فرع الحزب الوطني هو وراء هذه البيانات، وكان من بين المعتقلين ضياء شكارا وسليم الحريري ومحمد حسن القطيفي ويوسف جبرائيل الصيدلي والمحامي حسين حداد.

لكن الشيوعيين واصلوا، كما يروي عبد الكريم جارالله⁹، توزيع منشوراتهم ولكن، هذه المرة على الحشود التي كانت تقف في محطات القطار الصاعد لتلتحق بمواكب عزاء الحسين المتجهة إلى كربلاء، وقد وزعت في محطة قطار السماوة والديوانية وكربلاء، وكانوا يخفونها في أحد القدور الكبيرة الموضوعة في عربة الأمتعة والمعدة للطبخ حين تصل المواكب إلى كربلاء.

وظهرت بيانات أخرى في الناصرية، وازدادت الدعاية الشيوعية في المدينة وتناقلت الأيدي الترجمة العربية لـ «البيان الشيوعي» لماركس وأنجلز. لقد أثار النشاط الشيوعي سلطات المدينة وظلت تحسب أن وراء هذا النشاط فرع الحزب الوطني العراقي، لذلك بادرت في 21 شباط 1933 إلى اعتقال رئيس الفرع، عبد الجبار حسون جارالله وعدد من أعضاء هيئته الإدارية والنشطاء فيه وكان من بين المعتقلين يوسف سلمان يوسف. وشنت حملة واسعة لإجبار أعضاء الحزب الوطني على الاستقالة منه. وقد تصاعدت حملة الاحتجاج لإطلاق سراح المعتقلين فيرمى الحزب الوطني العراقي ومعتمده العام جعفر أبو التمن بكل ثقله لهذا الغرض. ونشطت جريدة الأهالي والصحف الوطنية الأخرى إلى نشر الاحتجاجات والتنديد بالإجراء الحكومي. فاضطر متصرف اللواء (أي المحافظ) إلى إطلاق سراح بعضهم، واستثنى منهم يوسف سلمان يوسف وعبد الجبار حسون جارالله وآخرين. وفي التحقيق، وأمام المتصرف، أصر يوسف سلمان

8. نقلا عن النص الإنجليزي لبطاطو (ص 428)، أما النص الأصلي فمحمول لدى البوليس في الإضبارة رقم 1058 وتاريخ 14 كانون الأول 1932.

9. عبد الكريم حسون جارالله، مصدر سابق، ص 83.

يوسف أنه ليس من الحزب الوطني العراقي وإنما هو شيوعي، من الحزب الشيوعي العراقي، وأنه مؤمن بمبادئه الشيوعية وراح يحاضر في المحققين عن الشيوعية وانقسام المجتمع بين رأسماليين مستغلين وجماهير كادحة. كما تقول تقارير البوليس، فأحيل الموقوفين إلى المحاكمة بتهمة التبشير بالشيوعية، وجرى من بغداد بموقوفين آخرين لنفس الغرض وهم: أحمد جمال الدين وعبد الحميد الخطيب. وفي المحكمة دافع يوسف سلمان يوسف عن الشيوعية، إلا أن الحاكم عبود الشالجي، وكان رجلاً وطنياً مشهوداً له بالنزاهة¹⁰، أفرج عن المتهمين وبضمنهم يوسف سلمان، إذ لم يجد في قانون العقوبات البغدادي ما يحرم الشيوعية. وقد سارع يوسف إلى الاختفاء فور الإفراج عنه والانتقال إلى بغداد.

وكان من أثر تصاعد العمل الشيوعي في الناصرية وما دار حول المحاكمات من أحاديث أن امتد النشاط الشيوعي مع نهر الفرات إلى الشمال، ووجد الشيوعيون في كل من السماوة والديوانية مواقع أقدام لهم.

ويروى على محمد الشبيبي، وهو من مناضلي النجف المعروفين، أن مجموعة من شباب النجف كونوا في عام 1930 جماعة عرفت باسم (العاصفة الحمراء)، وقد ضمت إلى جانبه كلا من هادي الجبوري ومرضى فرج الله، وكان يتصل بها ويزودها بالكراسات الاشتراكية والشيوعية من بغداد كل من أحمد جمال الدين وصادق كمونة، وكان لهذه المجموعة علاقات بيوسف إسماعيل وعبد القادر إسماعيل وتصلها منهنما الأدبيات الشيوعية رغم أنها كانت تركز أكثر على الأدب.

رغم أن بغداد كانت هي السبابة إلى التعرف على الفكر الاشتراكي، والماركسي منه تحديداً، كما رأينا من قبل، إلا أن النشاط لترويج وتنظيم الشيوعية قد تأخر فيها عن مثيله في الناصرية والبصرة، وربما يعود هذا إلى فقدانها العنصر الدينامي النشط ذي الاحتكاك الفعال بأوساط العمال والكادحين الذي يمكنه أن يستقطب حوله الشباب الثوري على غرار ما حدث في البصرة والناصرية. ومع أن العناصر الماركسية من جماعة الرحال ظلت تواصل نشاطها، ولم تبخل في تقديم معارفها للمنظمات العمالية النقابية، وظلت نقاشاتهم نشطة في الصحافة وتحفظ بحماستها وحيويتها، والشباب الثوري الذي أخذ يبرز من بين الطلاب يحتك بهم ويحث عن سبل مجدية في العمل السياسي، وأظهر استعداداً للعمل وتقديم التضحيات في أكثر من مناسبة، إلا أن الخطوة التي كان ينبغي أن تتم، وهي تنظيم العناصر

10. ظل عبود الشالجي يحتفظ بموقفه الوطني ويفكره التقدمي، وقد أصبح في الأربعينات من قادة الحزب الوطني الديمقراطي.

المبعثرة في منظمة جهادية مهياة للعمل الثوري في اللحظات التي تتطلب العمل، لم تتم، وظلت العناصر الشيوعية تعمل بشكل فردي.

ومع ذلك، كان لابد للحياة أن تأخذ مسارها. إذ مالت العناصر الشيوعية إلى التعارف مع بعضها وسارت باتجاه تكوين هذه المنظمة الواحدة. هنا ينبغي أن نتوقف عند حقيقة معينة غابت عن الذين تناولوا تطور النشاط الشيوعي في بغداد في السني الثالث التي سبقت تأسيس الحزب الشيوعي العراقي. هذه الحقيقة يستشفها المرء من مذكرات حسن عباس الكرياس¹¹ أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي. يتضح من هذه المذكرات أن اللولب الذي كان يعرف العناصر الشيوعية الأولى في بغداد ويربطها ببعضها كان يوسف سلمان يوسف بالذات. يروى حسن عباس أن يوسف سلمان هو الذي عرفه وعرف عبد الرحمن داود (وهو من عناصر الناصرية كما رأينا سابقا وكان يدرس في مدرسة الصنائع ومن خلاله تعرف حسن الكرياس بيوسف) بقاسم حسن وبجميل توما وبنوري روفائيل وبمهدي هاشم وبموسى حبيب. ويبدو أن انتقاله إلى بغداد بعد أن أفرج عنه في الناصرية وتعذر اختفائه طويلا في الناصرية، البلدة الصغيرة، قد سهل عليه مهمة تعريف العناصر ببعضها، ودفعها أو تحفيزها لكي تخطو الخطوة المنشودة وهي إيجاد المنظمة الموحدة المطلوبة. وقد اقترن سعيه هذا بظروف موضوعية موآتية سنآتي على ذكرها من بعد.

في مقدمة العناصر الشيوعية في بغداد يأتي عاصم فليح. عرفنا قبلا أن عاصم كان قد انضم إلى نادي التضامن وكان يعمل كذلك في صفوف الحزب الوطني العراقي، وكان يسكن حي (باب الشيخ) وهو ذات الحي الذي سكنه محمود أحمد السيد وعبد القادر إسماعيل وقاسم حسن. كان عاصم من مواليد 1905 شابا رقيقا يمتن الخياطة ويكتب القصة، متكتما ومتحفظا كما يصفه حسن الكرياس في مذكراته، ويقول عنه حسين جميل إنه «بعمرنا أو يكبرني بسنة أو اثنين، وكان متحرر الفكر واتجاهاته قريبة من تفكيرنا وبمفاهيم ذلك الوقت نسّميه (تقدميا)، وكانت اتجاهاته طيبة». ¹² ويذكر بطاطو في الجدول (1-4) أن عاصم تلقى أفكاره الشيوعية عن «هايك أغوبيان المعروف بكوميكوف في عام 1928». لكننا لم نعثر في المتن على توضيح لدور أغوبيان هذا، وإن كان يرجع المصادر التي استقت منها مجموعة عاصم فليح في بغداد إلى (الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق)

11. المذكرات لاتزال مخطوطة وهي بعنوان (سيرنضالية) وقد وضعها في تشرين الثاني 1982. وقد أهداها إلى الأرشيف الحزبي مشفوعة بتحياته الحارة.

12. الثقافة الجديدة، بواكير الحركة الوطنية، العدد 111، تشرين الثاني، 1978

في موسكو، و(الرابطة ضد الإمبريالية)، و(لجنة بيروت الشيوعية) (انظر ص 62 و 64 من الكتاب الثاني، الطبعة العربية). الإشارة إلى جامعة كادحي الشرق مفهومة لأن عاصم قد درس فيها، والإشارة إلى الرابطة ضد الإمبريالية مفهومة هي الأخرى إذ كان عاصم يتراسل معها في عام 1928، ولكن ما هو غير مفهوم دور لجنة بيروت الشيوعية. إن حسين جميل في لقائه مع (الثقافة الجديدة)¹³ يذكر أنه قد عرض عليه فؤاد الشمالي، أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني، حين التقاه في عام 1931، السفر إلى موسكو للدراسة في مدرسة كادحي الشرق، لكنه اعتذر إذ كان يدرس الحقوق في دمشق، ورشح له لذات الغرض عاصم فليح. وقد وافق فؤاد الشمالي على الفكرة واتصل بعاصم ودبر أمر سفره إلى موسكو وسافر بالفعل في ذلك العام وظل يدرس فيها حتى نهاية صيف 1934 حين عاد ليرأس المجموعات الشيوعية التي اتحدت فيما بينها وكونت (لجنة مكافحة الاستعمار) لكن هذا كله قد جرى في وقت تال. وفي مذكرات القائد الشيوعي اللبناني آرئين مادويان¹⁴، الذي كان على رأس النشاط لتأسيس المنظمة الشيوعية الأرمنية في لبنان المعروفة باسم (سبارتاك)، وترأس كذلك عملية توحيد المنظمة المذكورة مع الحزب الشيوعي اللبناني السوري وأصبح عضواً في لجنة بيروت المركزية، لا نعر على أثر لهذا الذي يدعوه بطاطو هايك أغويان. ربما يكون قد وجد رفيق أرمني بهذا الاسم. لكن المؤلف لا يشير، على خلاف عادته للأسف، إلى المصدر الذي استقى منه هذه المعلومة. على أية حال، إن سكناه في باب الشيخ قريبا من شيوعيين أويساريين آخرين، وتردد بعض أصحابه اليساريين على محل خياطته، وعلاقته بالصحف المعروفة بنحطها اليساري إذ كان ينشر فيها ما يضعه من قصص، وتنشر إعلانات عن محل خياطته.. كل هذه قد ساعدته في التعرف على الفكر الشيوعي ويغدو شيوعيا. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى هايك أغويان تضعنا أمام مسألة أخرى. يتحدث آرئين مادويان عن فروع منظمة سبارتاك الشيوعية الأرمنية ويشير إلى أن المنظمة افتتحت لها فرعا في الموصل بمبادرة من هايكزون كاسكانيان وباشتراك خمسة أعضاء، وإن كان كاسكانيان هذا «قد ساهم لاحقا في مساعدة الحزب الشيوعي العراقي» دون أن يتحدث عن طبيعة هذه المساعدة ومتى تمت.

وقريبا من مسكن عاصم فليح في باب الشيخ، كان يسكن قاسم حسن، الشاب الذي كان يدرس الحقوق في مطلع الثلاثينات، وقد مراسمه

13. المصدر السابق.

14. آرئين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت، 1986، ص 45.

كما رأينا في محاكمات الناصرية، وهناك التقى بيوسف سلمان. وقد عرف برده على كراس عبد الفتاح ابراهيم حول (الشعبية) والذي احتوى البرنامج الذي طرحه أصحاب جريدة (الأهالي) للتعريف بأهدافهم، وأصبح الرد يعرف برد الشيوعيون على الشعبيين. وكان لبق الحديث.

ويلتقي بهؤلاء جميل توما، المهندس الذي عاد من أمريكا عام 1932 وهو يعتنق الشيوعية. بدأت علاقة جميل توما بالفكر الاشتراكي في فترة مبكرة في الموصل أيام كان يدرس في ثانوية الهندسة على يد أستاذ لبناني كان يدرس فيها يدعى عبد الله الحاج، ورايلي الأستاذ الأسترالي الذي أشرنا إليه سابقا. وفي عام 1924 سافر إلى بيروت في بعثة دراسية وهناك تعزز انجيازه إلى الفكر الاشتراكي، وواصل دراسته العليا في أمريكا. وبعد عامين عاد إلى العراق ليعمل في سكك الحديد. وخلال عامين قضاها في السكك توطدت علاقاته بالعمال النقابيين وبمحمد صالح القزاز بوجه خاص. ثم عاد مرة أخرى إلى أمريكا، وكان يتردد على مدرسة أسسها الحزب الشيوعي الأمريكي تدعى مدرسة العمال Workers School، وفي هذه المرة انجاز كلية للشيوعية. وحين عاد ليعمل في سكك الحديد من جديد أفاد من عمله ومن تنقله بين بغداد والبصرة لتوطيد علاقات الشيوعيين في بغداد برفاقهم في البصرة والناصرية من خلال يوسف سلمان يوسف.

وإلى جانب جميل توما كان هناك نوري روفائيل وكان قد عاد من أمريكا هو الآخر حاملا معه أفكار الشيوعية، وينضم إلى النشاط الشيوعي الذي كان يمارسه جميل توما. والتقى بيوسف سلمان يوسف في كراج لتصليح السيارات على شارع الكيلاني كان يملكه أحد أقارب نوري، وقد تحول هذا الكراج إلى ما يشبه المنتدى الذي يلتقي فيه الشيوعيين ومن بين الذين كانوا يترددون على (الكراج) يوسف إسماعيل وكان صديقا لنوري روفائيل، وأخا لعبد القادر إسماعيل، وكان إذاك لازال يدرس القانون في كلية الحقوق. وكان ميالا للحديث، والحديث النظري بوجه خاص. ويلتقي مع هؤلاء عدد آخر من الشيوعيين: مهدي هاشم، عامل اللاسلكي في (نقرة السلطان)، وكان يلتقي بيوسف سلمان في الناصرية؛ وأخوه هادي هاشم، معلم ابتدائية في بغداد، وقد قبض عليه في عام 1935 وأبعد إلى إيران، وهو غير هادي هاشم الأعظمي الذي كان عضوا في المكتب السياسي للحزب وانهار عام 1963 بعد انقلاب شباط وتعاون مع الانقلابيين في مطاردة الشيوعيين؛ وعبد الرحمن داود الطالب في مدرسة الصناعة، وهو من الناصرية وصديق يوسف سلمان ومن الذين عملوا معه هناك؛ وإلى جانب هؤلاء كان هناك زكي خيرى، وكان ينشط في نادى التضامن ومن بين الشباب الذين قادوا مظاهرات الطلاب

في أواخر العشرينات؛ وحسن عباس الكرياس القادم من النجف والطالب المتحمس من مدرسة الصناعة؛ ومعلم اللغة الإنجليزية موسى حبيب، ويوسف متي، وتلتف حول هؤلاء دائرة أخرى، أوسع، من معارفهم وأقربائهم من الشباب الثوري الذي يتعاطف وإياهم في نشاطهم وأفكارها.¹⁵

لقد بدا هؤلاء الشباب أكثر تصميمًا على السير في طريق النضال الشيوعي من أسلافهم، وبدا أيضًا، أنهم يعون تبعات السير في هذا الطريق. لقد بات هؤلاء يدركون أن النظرية الماركسية التي يؤمنون بها سلاح للعمل وليس للتأمل أوفي أفضل الحالات مادة للمساجلات الصحفية. كما بدا أنهم أميل إلى توحيد قواهم، ومع مرور الزمن بدأت أعداد منهم في هذه المدينة أو تلك تعمل كمجموعة مترابطة. وكانت أوضاع البلاد السياسية والاجتماعية تدفع بهم نحو هدف واحد وهو الاتحاد في منظمة واحدة تعمل لتوجيه الجماهير.

كانت البلاد قد انجرت إلى الأزمة الاقتصادية التي عمّت معظم البلدان الرأسمالية منذ 1929 بحكم انسداد الاقتصاد العراقي عبر التصدير والاستيراد بالاقتصاد الرأسمالي البريطاني بالدرجة الأولى. بيد أن الضربات التي لحقت به كانت قاسية حقا، إذ كان العراق بلدا فقيرا لا يملك من الموارد سوى ما تعود به تجارة تصدير المنتجات الزراعية، النباتية والحيوانية، وما تدره تجارة الترانسيت. لقد جرت الانخفاض الحاد في الطلب الخارجي على منتجات العراق هذه إلى انخفاض حاد مقابل في أسعار المنتجات الزراعية.¹⁶ وقد لعبت الاحتكارات البريطانية التي تهيمن على تجارة التصدير دورها في تدهور الأسعار في داخل العراق حتى بالقياس إلى أسعارها في أسواق لندن. ففيما كان يباع الطغار (طنين) الواحد من الشعير في أسواق لندن يومذاك

15. أصبحت مدرسة الصناعة واحدة من مراكز النشاط الشيوعي قبل وبعد تأسيس الحزب. وقد أسست في العشرينات لإعداد أيد عاملة ماهرة. كان من مجموع طلابها البالغ عددهم 80 طالبا 17 طالبا منهم يعتنق الشيوعية أو يتعاطف معها، من بينهم حسن عباس الكرياس أحد مؤسسي الحزب وعبد الرحمن داود أول طباع للحزب وفداء شفيق وزكي سعيد وقد نشط الثلاثة لتكوين مركز شيوعي في ثكنة (الكرتينية) العسكرية في النصف الثاني من الثلاثينات، وفيها اعتنق الشيوعية في منتصف الثلاثينات الشيوعي المعروف يعقوب مصري.

16. فإذا كانت الأرقام القياسية لأسعار صادرات المنتجات النباتية 163.4% و 146.3% و 168.3% للسنوات 1927 و 1928 و 1929 على التوالي (قياسا إلى سنة الأساس 1938) فإنها في عام 1930 و 1931 و 1932 و 1933 بلغت على التوالي: 83.8% و 87.8% و 98.7% و 90.2% أنظر محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، الملحق الإحصائي، ص 602، 603.

(1930) بما يعادل 120 روبية، كان يباع في العراق بثلث قيمته فقط.¹⁷ وفي عام 1928 لجأ منتجوا التمور إلى إتحافها بدلا من بيعها بالأسعار التي يعرضها تجار التصدير (وأغلبهم وأكبرهم كان من الأجانب)، بل ورفض المصدرون قبول التمور من المنتجين لأدنى سبب خلال الثلاثينات.¹⁸ وقد نجم عن هذا تدهور الحياة المعاشية للكادحين في المدينة والريف على السواء. وجاءت تشريعات الحكومة وإجراءاتها لتزيد في الطين بلة. ففي عام 1932 صدر قانون تسوية حقوق الأراضي رقم 50 وقانون اللزمة رقم 51 لسنة 1932 وقانون حقوق وواجبات الزراع رقم 28 لسنة 1933، وكانت قد صدرت قبلها قوانين أخرى مكنت أثرياء المدن من وضع اليد على كثير من الأراضي الزراعية باسم تطوير الزراعة ونصب المضخات. وكانت حصيلة كل هذه القوانين أن جرد الفلاح من حق التصرف بالأرض وتمليك الشيوخ ووجهاء المدن وأثريائها ورجالات الحكم المقاطعات الواسعة من الأرض، وإجبار الفلاحين على زراعتها وفق ما يشاءون. وخرجت الحكومة على الكسبة والحرفيين بقانون رسوم البلدية لسنة 1931 الذي فرض أعباء مالية على جميع فئات الشغيلة في المدن بمن فيهم الحمالين وصباغي الأحذية والباعة المتجولين وأمثالهم. وشنت المؤسسات الصناعية، الأجنبية أولا كالسكك والنفط والميناء وتلتها الشركات الأهلية، حملة واسعة لتقليص العاملين وخفض أجورهم وتقليص يوم العمل، مما الحق أضرارا فادحة بكادحي المدن. وقد عمت الآثار السيئة للإجراءات الحكومية وسياساتها الاقتصادية لتشمل فئات السكان الأخرى أيضا.

وعلى الصعيد السياسي، أقدم نوري السعيد، رئيس الوزراء آنذاك، وباسم إنهاء الانتداب ودخول العراق (عصبة الأمم) على ربط البلاد التي صار يزعم أنها غدت مستقلة استقلالاً تاماً، بمعاهدة جائزة تعطى بريطانيا مجموعة من الامتيازات العسكرية والسياسية والمالية وغيرها هي معاهدة 1930.

لقد ظن المستعمرون البريطانيون وأعوانهم في العراق أنهم قد وفقوا في إيجاد الوضع السياسي المناسب في البلاد على النحو الذي يضمن لهم وللجنة الحاكمة المكاسب التي يبتغونها. وكانت حساباتهم تقوم على أساس أن البلاد لم تعد قادرة على أن تفرز معارضة جدية للوضع الذي نشأ. إذ يمكن

17. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، منشورات مكتبة البديسي 1987، ص 98، نقلا عن جريدة العالم العربي، العدد الصادر في 21 حزيران 1930.

18. محمد سلمان حسن، المصدر السابق ص 141.

أن يكسب إلى صف الوضع القائم أي عنصريدي معارضة رسمية سواء بمنحه الأرض أو الموقع الوزاري أو كرسي النيابة أو عضوية مجلس الأعيان أو إلحاقه بجهاز الدولة البيروقراطي في منصب كبير (مدير عام أو متصرف) أما المعارضة غير الرسمية فيتكفلها القمع. ولم تكن هذه الحسابات خالية من أساس. فحتى أقصى المعارضين في الحزبين الرئيسيين للمعارضة؛ الإخاء الوطني والوطني العراقي راح يبدى استعدادة لقبول قواعد اللعبة لم يشذ عنهم سوى معارض واحد هو أبو التمن، لكن هذا بعد أن تخاذل أصحابه أثار الانسحاب من العمل السياسي واكتفى بهذا احتجاجا على الوضع، وكان هذا بالذات هو ما يريده المستعمرون. وهكذا باتت الجماهير الساخطة دون إطار سياسي يجمعها وينظمها ويدفع بها إلى ساحة الممارك السياسية. وكان الشيوعيون الذين اتخذوا من الحزب الوطني إطارا لتحركهم من أكثر الذين تضرروا بهذا الأمر.

لكن ما أخطأ الحكام في حسابه هو أن هذه الجماهير التي شرعت تخوض غمار الممارك الجماهيرية الواسعة باتت تعطيها نجاحاتها الأولية الثقة أكثر فأكثر بقدرتها على المنازلة فتندفع إلى العمل.

تميزت تلك السنوات بنشاط جماهيري واسع. وقد بدا أن هذا النشاط أخذ بالتوسع، وتشارك فيه قوى جديدة هي غير القوى التي خاضت ثورة العشرين وما تلاها من ممارك سياسية في أوائل العشرينات. في عام 1927 وإثر فسح عقد المدرس اللبناني أنيس النصولي وإبعاده عن البلاد إثر تأليفه ونشره كتابا لم يراع فيه الواقع المذهبي في البلاد وعد مسا بالشيعة، وبدلا من الرد عليه ردا ديمقراطيا وتفنيده أفكاره المتحيزة، عمد من بيدهم مقاليد الأمور إلى فصله عن العمل وإبعاده مخفورا عن العراق. هنا يندفع طلابه في المدرسة الثانوية إلى التظاهر احتجاجا على الأسلوب اللاديمقراطي في التعامل مع المدرس النصولي وفي سبيل "الحرية الفكرية" وكان في مقدمة الذين تظاهروا طلابه من الشيعة، واصطدم الطلبة بالبوليس.

كانت تلك أول الممارك.. مطلبها جديد تماما على السياسة في العراق.. «الحرية الفكرية»، والقائمون بها جدد تماما على الحياة السياسية.. الطلاب الشباب.. وميدانها غير الميادين المعهودة في السياسة العراقية.. الشارع.

بعد عام نقل يوسف زينل، رئيس نادي التضامن، إلى أعضاء ناديهِ نبأ سماعه من زملائه في مدرسة الايانس أن الداعية البريطانية للصهيونية، ألفريد موند، قادم لزيارة العراق بعد أن زار بلدانا عربية أخرى وقوبل حيث حل بالسخط والتظاهر. سمع الشباب من أعضاء النادي: حسين جميل وزكي

خيرى وعزيز شريف وغيرهم هذا النبا فشرعوا يدعون زملاءهم من الطلاب إلى التظاهر واعدوا اللافتات المطلوبة، وفي موعد وصوله سار الطلاب من الثانوية المركزية ومن دار المعلمين الابتدائية وكانت آنذاك قبالة الأولى في الكرخ في تظاهرة منظمة ترفع اللافتات التي تندد بالصهيونية وبالاستعمار البريطاني الذي يرعاها وبعده بلفور، وكانت تتوقف في الساحات لتستمع إلى الخطباء من أمثال حسين الرحال، وينضم إليها الناس وظلت تطوف في شوارع بغداد حتى أواخر النهار بعد أن زاد المشاركون فيها عن عشرين ألفاً من مختلف الفئات الاجتماعية.

وللمرة الثانية تواجه الحكم قوى جديدة، واعية ومنظمة، وبأساليب جديدة، ولم يكن يملك إزاءها سوى تهريب "الضيف" من شوارع فرعية، ومداهمة البيوت ليلا لاعتقال الشباب المنظمين، وحل نادي التضامن بعد أن جرى تفريق المتظاهرين من قبل الشرطة بالعنف وساهمت الشرطة الخيالة في القمع أيضاً.

وفي الثلاثين من حزيران 1930 تم التوقيع على المعاهدة العراقية . البريطانية سيئة الصيت، وما أن أعلن عنها حتى توالى برقيات الاحتجاج من كل صوب، ووجد الشعب الكردي من جانبه أن المعاهدة أهملت كلية حقوقه وتجاهلت الوعود التي قطعت له من قبل بشأن حق تقرير المصير طبقاً لما جاء في معاهدة سيفر. وقد أثار نشرها غضب الشعب الكردي من زاخو حتى خانقين، وفي السليمانية انفجر السخط في السادس من أيلول في مظاهرات عارمة قوبلت من جانب الحكومة بالرصاص واعتقال عدد كبير من المثقفين. وقد عرف هذا اليوم بأيلول الأسود و"شه شي ره شي"، أي السادس الأسود.

كيف قابلت أحزاب المعارضة هذه المعاهدة؟

حزباً المعارضة الرسميان وقفاً منها موقفاً متردداً من الناحية العملية. فحزب الإخاء الوطني، حزب ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وأصحابهما، لم يشربأى شيء قاطع إلى المعاهدة في منهاجه الذي صادقت عليه وزارة الداخلية في 25 / 11 / 1930، واكتفى بالقول في البند الثاني "العمل على تأليف رأي عام عراقي لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة، أو يخل بالوحدة العراقية، أو ينافي أحكام القوانين" وبعد ثلاث سنوات ألف رشيد عالي الوزارة وسكت على المعاهدة، وحذا ياسين الهاشمي حذوه بعد سنتين حين ألف الوزارة أيضاً . أما الحزب الوطني العراقي فقد قدم "عريضة" مشتركة مع حزب التآخي الوطني إلى الملك طالباً فيها "استعمال نفوذه الشخصي بعدم التوقيع على المعاهدة" وأبرقا

إلى عصبة الأمم برفض المعاهدة ورفض الانضمام إلى عصبة الأمم على أساسها، وانتهى الأمر.

وتنادى بعض شباب بغداد، وأكثرهم من الطلاب، إلى إضراب عام وعقد اجتماع سياسي في 22 أيلول 1930 وإقامة مظاهرات في مساء اليوم المذكور، فكان رد الحكومة إلقاء القبض على هؤلاء الشباب وساقبت بعضهم إلى المحاكم وحكمت على خمسة منهم بالحبس لمدة ستة أشهر وعلى اثنين بثلاثة أشهر، وعطلت بعض صحف المعارضة.

وقد تابعنا في الفصل الخامس الحركة الإضرابية بين عمال السكك في كانون الأول 1930 وفي شباط 1931 والصراعات التي دارت بعدها لضرب الحركة النقابية الوليدة.

كشفت الجماهير عن سخطها على الأوضاع العامة، الاقتصادية والسياسية، وبوجه خاص وكان في الإضراب العام الذي أعلنته جماهير بغداد أولاً ثم تبعهم سكان المدن الأخرى احتجاجاً على قانون رسوم البلديات، وفي المقاطعة العامة لشركة كهرباء بغداد بعد الإضراب العام بسنتين.

في حزيران 1931 صدر قانون رسوم البلديات الذي يضيف أعباء ثقيلة على الكادحين في وقت كانت فيه الأزمة الاقتصادية تطبق على البلاد وكان الناس يئنون من وطأتها، فقابلته الجماهير، ولاسيما التنظيمات الحرفية والعمالية بالاستنكار. إذ سارع رؤساء الجمعيات العمالية والحرفية وفي مقدمتهم محمد صالح القزاز إلى الاجتماع في مقر (جمعية أصحاب الصنائع) واختاروا وفداً من بينهم برئاسة القزاز لمقابلة المسؤولين ومطالبتهم بإلغاء القانون الجديد وبمطالب عمالية أخرى. وإزاء مماثلة ورفض الحكومة بادرت الجمعيات للدعوة إلى الإضراب العام وحددت له يوم الخامس من تموز، وقد استجابت الجماهير الواسعة للدعوة، وبرغم التهديدات الحكومية أقضت بغداد وأصبحت، كما يقول الحسني، في حالة من الكآبة والسكون، شملت جميع مرافقها الحياتية، وقلما رأتها منذ قرون خلت. فقد أقفلت المدينة عن بكرة أبيها، فلا حركة تجارة ولا حركة بيع وشراء ولا حركة نقل وسير، وامتدت «الثورة الصامتة» إلى بعقوبة والكاظمية والفلوجة والأعظمية والكرادة والحلة والكوفة وكربلاء والنجف والرمادي والكويت والناصرية وسوق الشيوخ وشهربان وخانقين والبصرة، ثم ما عمت القطر بكامله. وتطور الإضراب إلى حركة وطنية عامة تنادي بسقوط الوزارة وتطالب بوضع حد للظلم والاستبداد.¹⁹ ولكن

الحكومة قابلت الجماهير بإجراءات قمعية شملت معظم المدن. وأصدرت مرسوماً ينطوي على عقوبات عديدة تجاه كل من يدعو إلى الإضراب ويحرض عليه .

وفي الناصرية والبصرة تطور الإضراب إلى صدامات دامية. ففي هاتين المدينتين تقدمت العناصر الثورية والشيوعية بخاصة صفوف الجماهير المتظاهرة، وسقط عديد من القتلى والجرحى في كلا المدينتين، وسارعت بريطانيا إلى إرسال دارة لتقف على مقربة من البصرة، وأنزلت قوات عسكرية إلى المدينة بحجة حماية الشركات الأجنبية، ونقلت قوات عسكرية عراقية بالطائرات والقطار إلى البصرة لقمع الجماهير الغاضبة، وهرع نوري السعيد بنفسه ليشرف على عملية القمع، واستخدم «نظام دعاوى العشائر» ضد المضربين في المدينة؛ وانتقاماً من العامل الشيوعي حسن عياش الذي كان يقود الجماهير المتظاهرة أمر باعتقاله وقتله وهو رهن الاعتقال. ولكن الحكومة برغم كل ما أقدمت عليه من قمع، اضطرت إلى التراجع وألغت بعض الرسوم، واضطرت إلى الاعتراف بأنه تحول إلى «إضراب سياسي وينطوي على الانقضاء على النظام» حسبما يقول أدمندس، المستشار الإنجليزي لوزارة الداخلية. لقد كان الإضراب مناسبة لكي يكشف عن قدرة الشيوعيين على تحريك الجماهير وتوجيهها، وقد بان ذلك بشكل جلي في البصرة والناصرية، واضطر نوري السعيد إلى الإقرار في مجلس النواب بأن «بعض الجمعيات السرية هي التي دفعت إلى الإضراب».

وجاءت المناسبة الثانية ليختبروا قدرتهم على تحريك الجماهير وتعبئتها بعد عامين. ومرة أخرى كانت المنظمات النقابية العمالية هي البادئة بالتحرك وليس أحزاب المعارضة الرسمية. وكان الدافع اقتصادياً. فبرغم تأزم الوضع الاقتصادي في البلاد وتدهور أسعار المحاصيل استمرت شركة كهرباء بغداد الأجنبية في فرض أجور عالية على وحدات الكهرباء المستهلكة (28 فلساً للوحدة الواحدة). ورغم المطالبات المستمرة بخفض هذه التسعيرة العالية، كانت الشركة تصر على إبقائها. لذلك تنادت الجمعيات العمالية والحرفية إلى مقاطعتها، وقرر مجلس اتحاد نقابة العمال في بغداد إعلان المقاطعة الرسمية في تشرين الثاني 1933. وكانت المقاطعة منظمة حقاً. ويقول الحسني إن جماعة الأهالي قد لعبت «دوراً رئيسياً فيها»²⁰ والواقع أن ليس جماعة (الأهالي) هي وحدها من لعب هذا الدور، وإنما كان هنالك عناصر من جماعة الرحال الماركسية وكذلك

عناصر من الشباب الشيوعي في بغداد، ويذكر حسن عباس الكرياس في رسالة إلى المؤلف، أنه هو والشيوعيين في مدرسة الصنائع التي كان يدرس فيها، وغيرهم، كانوا يطوفون في شوارع بغداد ليلاً يحرضون أصحاب المحلات والحوانيت على إطفاء المصابيح الكهربائية ويضربونهم بالشموع، وكانوا يؤمنون مقررات اتحاد العمال لتشجيع العمال على مواصلة المقاطعة.

لقد كشفت حملة المقاطعة عن حاجة الجماهير إلى قيادة جريئة تتولى توجيهها وتعطى مضامين سياسية للنشاط الكبير الذي تنهض به، خاصة وأن الحزب الوطني العراقي والذي كانت تلتف حوله لم يعجز فقط أن يكشف لها عن الجوهر السياسي لسياسات الحكم تجاهها، وإنما سار في ذات الخط الذي سار فيه حزب المعارضة الثاني، الإخاء الوطني، ولجأ زعيمه جعفر أبو التمن إلى الاحتجاج السلبي وأعلن اعتزاله عن العمل السياسي في ذات اللحظة التي كانت فيها الحاجة ماسة إلى الارتضاع بالنضالات الجماهيرية إلى مستوى أعلى. من الجانب الثالث، فإن جماعة (الأهالي) لم تطرح حتى ذلك الحين مهمة تكوين حزب سياسي وتتجه إلى تعبئة الجماهير في إطاره برغم أنها كانت تتعاطف ومطالب الجماهير وتدعمها في صفحات جريدة (الأهالي).

وإذ وجد الشيوعيون أن الإطار السياسي الذي كانوا يتخذون منه واجهة لنشاطهم قد زال، بات من الضروري العمل لتوحيد قواهم في إطار سياسي خاص بهم، والخروج على الناس بشعاراتهم الخاصة، لاسيما وأن الجماهير باتت تعرفهم، وتلمس تعاطفهم مع نشاطاتها.

في تلك اللحظة التاريخية كان الشباب العراقي يمر بفترة دقيقة. لم تعد المعارضة الرسمية، أي المعارضة "البرلمانية" ترضي مزاجه الثوري وشرع يبحث عن سبل جديدة. وكانت تطرح عليه بدائل مختلفة، وعليه أن يختار واحدا منها • ولعل ما كتبه يونس السبعواوي في جريدة (السياسة) في 1 آذار 1931 يعكس هذه المعاناة الحقيقية.

«إن الشباب يبقى بأيدي الكتاب والمترجمين، يتلاعبون به حسب قدرة أسلوبهم وموضوعهم، ولا يأتي العهد الذي تتخريفه جهة إلا بعد حين تصرفه في التنقل من كتاب إلى آخر، وهذه الحيرة شملت الذين أخذوا ينقلون نتاج العقول الغربية، وضعف هؤلاء جعلهم يترددون بين هذا المذهب أو ذاك. فمنهم من يقول أتخير مذهب كارل ماركس للمجتمع، وآخر يقول لتتطرف مع لينين، وثالث يقول لتتعلق مع غوستاف لوبون، ورابع يقول لناخذ مبدأ نيتشه في القوة.. وهكذا اضطرت عليهم المناحي واضطربت من ورائها ألوف

الشباب». 21

كانت تطرح في الساحة السياسية ثلاثة بدائل تنطلق من مواقع إيديولوجية مختلفة تعكس من جانبها مصالح وتطلعات طبقية أخذت بالبروز والتبلور. وإذا كانت حدود هذه القوى لم تكن قد توضحت بعد، وتداخلت عناصرها إلى حدود معينة في بادئ الأمر ولم يحدد الجميع مواقعها،²² إلا أن هذا الأمر تمايز من بعد مع اتضاح الملامح الطبقية للمجتمع.

كان هناك الفكر القومي الذي راح يكثر الحديث عن البعث العربي الشامل الذي «يهز الكيان العام هذا أساسيا» ولا أساس للاطمئنان إلى الكيان القائم، وأن الإيديولوجية القومية تقوم على الإيمان بالقوة. ففي كلمة ألقاها سامي شوكت في خريف 1933 بعنوان «صناعة القوة» أوضح أن القوة أهم من الثروة والعلم، وأنها التربة التي تنبت عليها بذرة الحق، وإذا أرادت الأمة أن تعيش بعزفعلها الاعتناء بالقوة ويعنى بها "إتقان صناعة الموت» ودعا إلى أن يكون العراق (بروسيا) العرب لتحقيق الوحدة العربية،

21. خيرى العمري، يونس السبعواوي، سيرة سياسي عصامي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986، ص 36. وغوستاف لوبون 1841-1931 G. Lebon هو فرنسي، من فلاسفة علم الاجتماع، صاحب نظرية العروق الممتازة. وتقوم نظريته على أن لكل عرق خواصه الثابتة بمعنى أن العوامل الاجتماعية لا يمكن أن تبدل من طبيعة الخواص التي يحملها العرق، وأن العروق تتفاوت من حيث المستوى تبعاً لهذه الخواص. وقد أفاد الفكر الفاشي كثيراً من أفكار لوبون هذه مثلما أفاد من أفكار الفيلسوف الألماني نيتشه التي تمجد القوة.

22. يروي حسين جميل أنه وعبد القادر إسماعيل كونا مع آخرين مجموعة معارضة معاهدة 1930، وقد ضمت عديدين من بينهم عزيز شريف وفائق السامرائي ويونس السبعواوي وخلييل كنه وجميل عبد الوهاب وآخرون. وقد أعدت المجموعة بياناً سياسياً وطبعته ودعت إلى عقد اجتماع عام فألقي القبض على بعض من أعدده وحكمتهم المحكمة بالحبس لمدة أربعة أشهر، وبعد أن خرجوا من السجن فكرت الجماعة بإصدار كراريس لنشر الوعي السياسي بدأها حسين جميل بكراس عنوانه: «إنكليز في جزيرة العرب» وأعلنت عن الكراس الثاني باسم «عدم التعاون»، أي المقاطعة السلبيّة للإنكليز على غرار ما يجري في الهند على أن يعده فائق السامرائي، لكن الكراس لم يصدر إذ بدأ الخلاف يدب بسبب الموقف من النظام الاجتماعي بين من أصبح من دعاة «القومية» وبين من اتجه إلى «الشعبية» ومن حديث لحسين جميل مع الثقافة الجديدة، تشرين الثاني (1979).

ودعا في منهاجه إلى «صهر الأقليات القومية في الأقطار العربية».²³ وقد جاء ظهور وتصاعد «الفكر القومي» في العراق مع تصاعد النازية في ألمانيا وانتزاعها السلطة، ولأقت أساليب المغامرة وأفكار السوبرمان ودعوات نيتشه إلى عبادة القوة هوى في نفوس «القوميين». وقد انضم دعاة الفكر القومي إلى (نادي المثني) الذي تأسس في عام 1935 وإلى (جمعية الجوال العربي).

وكانت (الشعبية) هي البديل الثاني، وهي جماعة ضمت عددا من الشباب الديمقراطي، وقد أصبحت تعرف باسم (جماعة الأهالي) نسبة إلى جريدة (الأهالي) التي أصدرتها لتعبر عن أفكارها وكان أقطابها أربعة: عبد القادر إسماعيل وحسين جميل وعبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وفي أوائل 1933 انضم إلى الجماعة كامل الجادري بعد أن تخلى عن حزب الإخاء الوطني. وفي 1932/1/2 صدرت جريدة الأهالي لتعبر عن أفكار الجماعة، وقد لخصت أفكارها برسالة نشرتها بعنوان «الشعبية المبدأ الذي تسعى الأهالي لتحقيقه». إضافة إلى هذه حرصت الجماعة أن توضح آراءها في المقالات الافتتاحية للجريدة. وقد دعت الجريدة إلى تحديد ساعات العمل ب 8 ساعات، وإلى تكوين النقابات وعارضت قانون حقوق وواجبات الزراع. وأعطت الحركة الوطنية مضمونا اجتماعيا وجاء هذا بفعل تأثير المجموعة بأفكار الماركسية. وأقامت الجماعة علاقات ودية مع العناصر التي تقف إلى يسارها. فكان يوسف إسماعيل محرر في جريدة الأهالي البرقيات الخارجية. ويوسف سلمان يوسف يزودها بتقارير عن أوضاع الفلاحين والعمال في الناصرية بتوقيع «مراسلكم». ويتعاون معها جميل توما. ولم تكتف الجماعة بما نالته من تأييد من خلال الجريدة، وإنما سعت إلى استغلال ميادين أخرى، فعمدت إلى تأسيس (جمعية السعي لمكافحة الأمية) ووافق جعفر أبو التمن على الانضمام إليها، وكذلك انضم لها عدد كبير من المثقفين ومن العاملين في السياسة. ثم أردفتها بتأسيس (نادي بغداد) في 25 تشرين الثاني 1933، وكانوا يريدون به كسب الشباب. وأخيرا أقدمت الجماعة على تكوين تنظيم سري أسموه «الشعبية» التي أصبح جعفر أبو التمن رئيسا لها وعبد الفتاح إبراهيم سكرتيرا ومحمد حديد محاسبا. ومع مضي الوقت أصبحت عضوية هذه الجمعية تتفاوت ما بين 40 و50 عضوا كان من بينهم بعض المثقفين، الأكراد. وكان من الذين ضمتهم هذه الجمعية صادق كموه وعبد الله سالم ومحمد حسن الطريحي وناظم

23. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 - 1953، مطبعة النعمان، النجف، 1976، ص 187.

الزهاوي ويوسف عز الدين إبراهيم ومحمد صالح القزاز ونصرة الفارسي . ولكي تعرف جماعة الأهالي بأفكارها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها نشرت مجموعة من الرسائل أسمتها (رسائل الأهالي). تناولت في إحداها عرض وشرح المبادئ التي تقوم عليها الشعبية . وتقوم الشعبية على أساس الجمع بين الديمقراطية اللبرالية ورأسمالية الدولة . وفي عام 1935 أصدر عبد الفتاح إبراهيم كراسة (مطالعات في الشعبية) شرح فيها المبادئ التي طرحتها الشعبية في مقالاتها في (الأهالي) وفي رسائلها . ويفهم من هذه المطالعات أن الحكومة هي في نظر الشعبية مؤسسة تقوم بشؤون الدولة لخدمة السواد الأعظم من السكان الذين يؤلفون الشعب بمفهوم الشعبية من أجل تحقيق الاطمئنان والرفاه والتقدم ومراقبة تعاون الأفراد والهيئات لهذا الغرض . وبهذا المعنى تدعو الشعبية إلى سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية . ولتحقيق سيادة الشعب دعت (المطالعات) إلى قيام هيئات تمثل الفلاحين والعمال وسائر الطبقات تمثيلا حقيقيا ورفع معارف أفراد الشعب لتمكينه من إبداء آرائهم في القضايا العامة . ثم ناقشت (المطالعات) علاقة الشعبية بالديمقراطية وقالت إنها تختلف عن الديمقراطية الرأسمالية ، وانتقدت التمثيل النيابي في الديمقراطية الرأسمالية وقالت إنه يفتقر إلى الشروط الاقتصادية والثقافية التي تمكن السواد الأعظم من الشعب من المساهمة فيه . وتحدثت عن الاشتراكية وقالت إن الشعبية وإن اتفقت مع الاشتراكيين في محاربة استغلال الفرد لجهود الآخرين واعتبار العمل المنتج السبيل الوحيد للحصول على أسباب العيش إلا أنها تختلف عن الاشتراكية في كونها لا تقرب الصراع الطبقي ولا تحصر السلطة في العمال الصناعيين وتوزيع الحقوق المدنية على أساس ذلك ، ولا تقرب الدعوة إلى الأممية . وتعتقد الشعبية أن الشيوعية تحارب الأديان ولا تحتفظ بالنظام العائلي إلا بمقدار ما يتفق والصالح العام وبمقدار ما تتطلبه مصلحة الشعب ، وهي تعتقد أنها السبيل الأقل كلفة والأقرب في الوقت للوصول إلى الهدف . وهاجمت (المطالعات) الأنظمة التي تسمى نفسها ب «الاشتراكية الوطنية» أي النظام النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا وقالت عنها إنها مؤامرة دبرها رأس المال لمقاومة الاشتراكية وترويج مصالحه بإثارة الحماسة والعنف والإرهاب . وتناولت (المطالعات) موضوع «القومية» ولاحظت أن تاريخ «القومية» ملطخ بالدماء ومملوء بالفظائع والمظالم والأكاذيب ، وأن ما تروجه «القومية» ليس سوى وسيلة لاستغلال الشعوب لصالح الفئات الحاكمة وحدها ، وللتدليل على هذا استعرضت السلوك الذي سارت عليه «القومية» قبل وبعد الوصول إلى الحكم . وأنها إذا سعت لتحرير بعض الأمم إنما تفعل ذلك مقابل استعباد

عشرات غيرها هذا بالإضافة إلى الحروب المدمرة التي تشعلها.

أما بالنسبة إلى البلدان العربية فقد أقرت الشعبية بضرورة توحيد الجهود بين البلدان التي تربطها وحدة التاريخ لتخليص الشعب من قبضة الاستعمار واستغلال الأفراد، وهي ترحب باتحاد البلاد العربية تحت نظام وحكومة شعبية لتحقيق سعادة الشعب. ولكن هذا التعاون في سبيل الخلاص النهائي من يد المستعمرين يجب أن يسبقه العمل لتنظيم شؤون البلاد وتحسين أحوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية إلى الحد الذي يجعل بالاستطاعة تحقيق التعاون للوصول إلى هدف الشعبية وإلى اتحاد يبني على أسسها المتينة.²⁴

تلك كانت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سبقت وترافقت مع تأسيس الحزب الشيوعي العراقي، وفي الفصل القادم سنتناول عملية تأسيس الحزب ونشاطه بعد التأسيس.

24. اعتمدنا فيما أوردناه عن الشعبية وأفكارها على ما أورده حسين جميل في مقابلاته التي نشرت في أجزاء ثلاثة في (الثقافة الجديدة) مع الدكتور صفاء الحافظ في تشرين الأول والثاني وكانون الأول من عام 1978، وكذلك ما أورده حسين جميل في كتابه: الحياة النيابية في العراق 1941 - 1953، موقف جماعة الأهالي منها؛ وما أورده فؤاد حسن الوكيل في كتابه: جماعة الأهالي في العراق، دار الرشيد، بغداد، 1979؛ وأخيرا مذكرات كامل الجادرجي.

تأسيس الحزب الشيوعي العراقي

يبدو أن عام 1934 قد حسم الأمر بالنسبة للشيوعيين الأوائل بشأن توحيد منظماتهم. فقد صح عزيمتهم في هذا العام على تأسيس حزبهم الخاص. في الأول من تشرين الثاني 1933 قدم جعفر أبو التمن كتابا إلى المؤتمر العام للحزب الوطني العراقي يعلن فيه اعتزاله العمل السياسي. إثر ذلك أعلن بعض أعضاء المؤتمر وقف عمل الحزب وتبعهم الآخرون بعد فترة قصيرة. وبحل الحزب الوطني العراقي تكون المعارضة الحزبية الرسمية قد توقفت بعد أن سبقه حزب المعارضة الآخر، الإخاء الوطني، إلى حل نفسه والتخلي عن معارضة الارتباط ببريطانيا. وبحل الحزب الوطني فقدت جماهير واسعة المنبر السياسي الذي كانت تعبر من خلاله، وبرغم محدوديته، عن معارضتها لسياسات الحكام الموالية لبريطانيا، أما بالنسبة للشيوعيين الذين اتخذوا منه مجالا مناسباً وعلنيا لتحركهم بين الجماهير دفاعاً عن القضية الوطنية، وعن قضايا الجماهير الأخرى كما هو الشأن في الناصرية والبصرة بوجه خاص، فقد وضعهم الحل أمام مسألة ملحة وعاجله، وهي العمل لإيجاد منظماتهم الخاصة السرية، وفي ذات الوقت السعي لتوفير المنابر العلنية التي تدعم نشاطهم السري. وقد تلمس الشيوعيون حاجتهم الماسة هذه خلال تحركهم بين الناس لدعم المبادرة إلى مقاطعة شركة الكهرباء في بغداد البلجيكية، البريطانية التي بدأتها نقابات العمال في 5 كانون الأول 1933 واستمرت حتى 2 كانون الثاني 1934. ففي هذه الأيام كثف الشيوعيون من لقاءاتهم ببعضهم كثيرا، ونشطوا للتعارف فيما بينهم وتوحيد الجماعات المبعثرة، كما يروي حسن عباس الكرياس، أحد مؤسسي الحزب. فيقول إن زميله، الطالب في مدرسة الصناعة، عبد الرحمن داود، وهو من أهالي الناصرية قد عرفه بـ «الأسطة» وكان هذا لقباً يطلقونه فيما

بينهم على من يريدون تبريزه من أصحابهم (والأسطة بالعامية العراقية رئيس العمل ومن يتقنه) والأسطة هذا كان يوسف سلمان يوسف الذي كان يلتف حوله الشباب الشيوعي في الناصرية والبصرة. ومن يومها أصبح الكرياس شديد الارتباط به - ويروي أيضا أن يوسف سلمان كان هو الذي عرفه بقاسم حسن وأوصاه بالعمل معه. كذلك عرفه بجميل توما ونوري روفائيل ومهدي هاشم وموسى حبيب. ويلوح أن يوسف سلمان بعد تركه الناصرية والتجائه إلى بغداد نشط كثيرا في تعريف شيوعي بغداد المبعثرين ببعضهم، وتوثيق روابطهم بشيوعي الناصرية والبصرة، وحثهم على تكوين منظماتهم الموحدة. وبالفعل ساروا في هذا الاتجاه وكونوا منظماتهم المنشودة (لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار) التي أبدلت اسمها بعد أشهر إلى الحزب الشيوعي العراقي والتي ضمت كل الشيوعيين في بغداد والبصرة والناصرية والديوانية والعمارة. وهكذا ظهر إلى الوجود الحزب الشيوعي العراقي.

ومع ذلك تظل هنا تساؤلات عديدة تتطلب الحسم قبل متابعة الطريق المجيد الذي سلكه هذا الحزب كيف تم تأسيس الحزب، ومن هم مؤسسوه، ومتى تم تأسيسه؟

لا نملك، للأسف، من البيانات المادية ما يكفي لتوفير الإجابة القاطعة على هذه التساؤلات، وتظل هناك حاجة إلى مزيد من التقصي. وبصراحة، فإن الحزب الشيوعي العراقي لم يتعامل مع هذه المسألة تعاملًا علميًا. فلقد مرت على الحزب أوقات كان بوسعها أن يدقق هذا الأمر وبسهولة. فعدا عن توفر الفرص للاطلاع على الوثائق لدى دوائر البوليس، كان المؤسسون المتعارف عليهم أحياء، وكان بوسعها الحصول على معلومات وافية منهم بشأن هذه المسألة أو غيرها. لقد ظل الحزب يحتفل هو والجماهير المحيطة به، كل عام، بذكرى تأسيسه في الحادي والثلاثين من آذار 1934، فعلى أي أساس استند في هذا التحديد؟ حري بنا أولاً أن نذكر أن تقليد الاحتفال بميلاد الحزب أرسى لأول مرة في سجن بعقوبة المركزي عام 1954 حين كان يجتمع هناك معظم السجناء الشيوعيين الذين عاشوا مع يوسف سلمان يوسف فهد في سجن الكوت، وكان على رأس العمل الحزبي آنذاك حميد عثمان بما عرف عنه من ميل إلى اتخاذ القرارات العاجلة وغير المسببة والمدروسة جيداً. فقد جاء في التقرير المعروف بعنوان (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب) الصادر عن الحزب في أوائل آذار 1954: «في 31 آذار سيكمل حزينا عامه العشرين من عمره المجيد». وكتبت مجلة (كفاح

السجين الثوري)¹ في عددها التاسع عشر الصادر في 23 نيسان 1954 أن الحزب الشيوعي العراقي قد تأسس في الحادي والثلاثين من آذار 1934.

لا نذكر اليوم كيف ورد هذا التاريخ المحدد ومن الذي قال به، ولكن، كما هو واضح، إن هذا التحديد جاء اعتماداً على الذاكرة وحدها. بعد أسبوع من ذلك ظهرت جريدة الحزب المركزية في عددها الثالث والصادر في الأول من أيار 1954 وهي تحمل ذات الإشارة إلى تأسيس الحزب استناداً إلى ما ذكره الشيوعيون القدماء في السجن.

في التقرير الذي ألقاه يوسف سلمان يوسف (فهد) أمام الكونغرس الأول للحزب عام 1944، أي قبل عشر سنوات من تاريخ صدور العدد المذكور من (كفاح السجين الثوري)، والمعروف باسم (قضيتنا الوطنية) جاء:

«لقد أدى نضال الطبقة العاملة العراقية لتأليف نقابات لها عام 1929 ولتأليف حزبها الشيوعي عام 1934 والقيام بإضرابات جماعية ومظاهرات سياسية عديدة».²

إن لهذا التحديد قيمة كبرى فيما نحن بصدده. فقائله، أولاً، هو يوسف سلمان يوسف بالذات الشخص الذي لعب أكبر الأدوار في إرساء دعائم الشيوعية في العراق، وفي تأسيس الحزب بالذات؛ وثانيها أن القول به يأتي في تقرير مهم ويخضع للتدقيق، وفي أول مؤتمر يعقده الحزب منذ تأسيسه؛ وثالثها أن القول جاء بعد عشر سنوات فقط من وقائع التأسيس وذاكرة

1. أصدر الشيوعيون السجناء في (سجن نقرة السلطان) صحيفة حائطية باسم (السجين الثوري). وقد صدر منها بضعة أعداد، وكان ذلك في عام 1953. وعندما نقل السجناء الشيوعيون من السجون المختلفة إلى (سجن بعقوبة المركزي) أصدروا هناك مجلة (كفاح السجين الثوري) وكانت بحجم (فول سكوب)، وتكتب باليد نسختين، إحداهما يحتفظ بها داخل السجن ليطلع عليها السجناء الشيوعيون، أما النسخة الأخرى، فتهرب إلى الحزب في خارج السجن. وقد صدر منها ما يزيد عن عشرين عدداً.

وكانت تحتوي معالجات فكرية وسياسية وتاريخية. وفي غمرة الهجمات البوليسية على بيوت المناضلين في خارج السجن، وكذلك في الغارة التي شنّها البوليس على السجناء الشيوعيين في سجن بعقوبة عام 1954 والتي صادر بها كل ممتلكاتهم، احتجزت دوائر الأمن كل ما صدر من هذه المجلة من أعداد.

2. يوسف سلمان يوسف (فهد)، مؤلفات الرفيق فهد، بغداد، مطبعة الشعب، 1973، ص 100.

القائل لا شك فيها هنا.

وإذا ما عدنا إلى مذكرات حسن عباس الكرياس، وهو أحد الذين أسهموا في التأسيس نجد في هذا الشأن ما يلي:

«الحزب على حد فهمي - هو ظاهرة لنشاط وعمل اجتماعي معين وفق فلسفة معينة هي الماركسية - اللينينية لطبقة من الناس، لا يمكن أن ينبثق للوجود فجأة كعمل جاهز ومهياً آنياً، وإنما هو ينمو ويظهر للوجود كظاهرة اجتماعية حية خلال فترات (زمن) تطول أو تقصر حسب مقتضيات البيئة التي يتكون فيها. «مر في أول أمره بفترات ثلاث، سميتها فترة لقاح الأفكار وفترة المخاض، ثم إعلان الولادة. فالأولى انتهت عام 1933، والثانية استغرقت عام 1934 وهي التي حفلت بنشاط التأسيس وتهيئة المطبعة الأولى، والثالثة هي فترة عام 1935 حصل فيها الإعلان المادي لكيان الحزب بمنشوره الأول في 14/3/1935 ثم واصل جهاده تحت راية جريدته الأولى (كفاح الشعب)».³

ويضع الكرياس قائمة بأسماء الذين يعتبرهم مؤسسي الحزب وحسب أهميتهم في عملية التأسيس وهي على النحو التالي:

1. يوسف سلمان (فهد فيما بعد)	2. حسن عباس
3. عاصم فليح	4. يوسف إسماعيل
5. قاسم حسن	6. عبد الرحمن داود
7. مهدي هاشم	8. موسى حبيب
9. نوري روفائيل	

ويعلق على القائمة قائلاً:

«هؤلاء كانوا هم القائمين في الحركة في بغداد والتحضيرات خلال عامي 1933 - 1934 حتى قيام الحزب وعلى تماس مباشر بعضهم مع بعض، علماً أن يوسف سلمان كان له أيضاً بعض الأصدقاء والمجندين والمؤيدين في البصرة والناصرية ومن الأسماء التي سمعتها في حينه اسم زكريا إلياس وسامي نادروظافر في البصرة، وربما كان لعاصم أيضاً من المؤيدين، ولكن حسب مشاهداتي

لا أستطيع أن أعتبر أحدا غير ذوي الأسماء التسعة، هم من المؤسسين القائمين».

ويلاحظ كذلك أن ثلاثة من هؤلاء وهم يوسف اسماعيل ونوري روفائيل وموسى حبيب قد انسحبوا في «فترة المخاض»، أي في عام 1934.⁴ ويشار هنا إلى أنه استبعد من قائمته جميل توما، رغم أنه يعرفه جيدا وممن جمع يوسف سلمان بينهما. ونحن لا نستبعد أن يكون جميل توما قد نذر من الارتباط التنظيمي لأنه كما قال هو عن نفسه:

«كنت فردي النزعة، وكنت أحب تعليم الآخرين ولا أحب تنظيمهم».⁵

على هذا النحو تتطابق رواية الكرياس مع ما جاء به يوسف سلمان فهد في تقريره الذي أشرنا إليه من أن عام 1934 هو عام التأسيس. ويضعنا القول بـ 31 آذار 1934 تحديدا أمام إشكال آخر. فالثابت أن عاصم فليح الذي اختير كمناضل أول للحزب لم يعد من موسكو حيث كان يدرس في (مدرسة كادحي الشرق)، إلا بعد منتصف عام 1934 (في 18 آب 1934 طبقا لتقارير البوليس، وتتفق هذه مع رواية الرفيق محمود الأطرش الذي يقول «في أوائل صيف 1934 وصل الرفيق العراقي عاصم إلى بيروت قادما من موسكو بعد إتمام دراسته وتوجه عن طريق لبنان إلى العراق»). في المقابل لم يغادر يوسف سلمان يوسف قاصدا موسكو ليلتحق بمدرسة كادحي الشرق إلا في كانون الأول 1934 حسبما يروي الكرياس. وهكذا فالتأسيس إذن جرى بين هذين التاريخين، ومرة أخرى تؤكد لنا رواية الرفيق محمود الأطرش هذا الأمر. فيشير إلى أن عاصم

«بعد ذهابه إلى العراق ببضعة شهور أعلمنا بمجيء فهد، سلمان يوسف، إلى بيروت في طريقه للدراسة في موسكو. وبما أنني لم أتمكن من مقابلته سنة 1930 حين أتى إلى فلسطين، لذلك صممت على مقابلته شخصا للتعارف والاطلاع على حقيقة أوضاع الحزب الشيوعي العراقي. أتذكر أنه تم لقاءنا بواسطة الرفيق نقولا شاوي قرب مبنى الكلية الأمريكية. بعد التعارف جرى الحديث بيننا عن الوضع في العراق، وعلى أحوال الحزب

4. المصدر السابق، ص 22. والحق إن موسى حبيب استمر يواصل العمل في الحزب كما يشير زكي خيري ص 94.

5. بطاطو، مصدر سابق، الترجمة العربية، الكتاب الثاني، ص 81.

الشيوعي العراقي نفتي. وكان أول من أعلمني بتكوينه في العراق، بعد عودة الرفيق عاصم، كان تكوينه أول خطوة جيدة حققها الشيوعيون العراقيون»⁶.

ويستطرد الأطرش ويقول:

«كان الرفيق فهد أو سلمان يوسف سلمان [الأطرش يلفظ الاسم على طريقة الجزائريين بتقديم اسم العائلة على الاسم الأول والشخصي - المؤلف] متفائلاً جداً بمستقبل الحزب الشيوعي العراقي»⁷.

أما الاعتراض الذي يثيره بطاطو والذي يشكك بكون التأسيس قد تم في عام 1934، وإنما في عام 1935 استناداً إلى أن قاسم حسن، أحد العناصر الأساسية في التأسيس، لم يطلق سراحه من الاعتقال في الناصرية إلا في 24 كانون الثاني 1935 فمردود هو الآخر⁸ ففي الاستمارة التي دونها قاسم حسن بنفسه في تاريخ 16/7/1935 للمشاركة في المؤتمر السابع للكونمترن ممثلاً للحزب الشيوعي العراقي والذي انعقد في 25 تموز- 20 آب 1935 يقول:

«نشطت منذ عام 1932 مع مجموعة شيوعية، واشتركت في تشكيل مجموعة شيوعية وقدمت المنظمة» ثم يردف ذلك بقوله «بقيت في السجن لمدة 4 أشهر في نهاية عام 1934 حيث اتهمت بتأسيس حزب شيوعي في العراق، ووضعت في عام 1935 بسبب الانتفاضة تحت إمرة المحكمة العسكرية قبل أن أتمكن من الهرب»⁹.

ومعروف أن حملة واسعة قد شنت في خريف 1934 ضد الشيوعيين في وزارة (علي جودت الأيوبي) ويعلق مؤلف (تاريخ الوزارات العراقية) على

6. محمود الأطرش، فصول مختارة من ذكرياته، جريدة (النداء) البيروتية، 1 تشرين الأول، 1989.

7. المصدر السابق.

8. بطاطو، مصدر سابق، الكتاب الثاني، ص 82، هامش 44.

9. ماهر الشريف، من الأرشيف السري للكونمترن، استمارات المشاركين من البلدان العربية في المؤتمر السابع للكونمترن، مجلة (النهج)، العدد 33، سنة 1990، ص 103

هذه الحملة بقوله :

«انتشرت الأفكار الشيوعية بين الأهلين في بغداد انتشارا كبيرا أيام هذه الوزارة، واشتبهت الشرطة بعدد من الكتاب والمحامين بثم هذه السموم في العراق، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشرين الأول 1934 وساقتهم إلى الناصرية لإجراء محاكمتهم فيها، وبعد أن لبثوا في السجن مدة، ظهرت براءة البعض منهم، وحكم على البعض الآخر بعقوبات منوعة».¹⁰

من مقارنة الأحداث والأقوال ببعضها يتأكد أن تأسيس الحزب قد تم في النصف الثاني من عام 1934، والأرجح أنه قد أخذ شكله النهائي بعد عودة عاصم فليح في آب 1934 وقبل الحملة التي يشير إليها الحسني في 4 تشرين الأول 1934، وأن يوسف سلمان يوسف قد لعب فيه دورا رئيسيا ومباشرا لكنه أثران لا يتصدر نشاط المنظمة الوليدة لأنه كان يخطط للسفر إلى موسكو لغرض الدراسة، وقد تم ذلك فعلا في كانون الأول من عام 1934 كما يؤكد الكرياس في قوله :

«.. وعليه أصبح القائمون على التأسيس في فترة صدور أول منشور للحزب هم ستة أشخاص بمن فيهم اللولب الأقدم يوسف سلمان «فهد» الذي سبق أن غادر العراق في نهاية 1934».¹¹

أطلق الشيوعيون المؤسسون على منظماتهم الوليدة اسم «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» كما يروي زكي خيري.¹² لكنهم عادوا

10. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الرابع، ص 34.

11. حسن عباس الكرياس، مخطوطة المذكرات، ص 23.

12. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ستوكهولم، 1994، ص 80؛ ويسميتها حسن الكرياس في رده على تساؤلاتي في هذا الشأن بـ «جمعية مكافحة الاستعمار» ويؤكد أن لا زيادة على ذلك، لكنه في مذكراته يقول إن أول منشور أصدره الحزب كان بتوقيع «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار»، وفي موضع آخر من مذكراته يقول إن منشوره الأول الصادر في 14/3/1935 كان بتوقيع «لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» لكنه عاد وشطب «والاستثمار» وأبقى على «لجنة مكافحة الاستعمار» فقط (الكرياس، المذكرات، ص 33). أما بطاطو، فاستنادا إلى تقارير البوليس يسميها بـ «الجمعية ضد الاستعمار»، ويؤكد هذا أيضا أن المنشور الذي كان يحمل عنوان «ماذا نريد» والذي وزع في النجف في 12 آذار 1935 والمحافظة

واستبدلوا هذا الاسم في العام التالي باسم «الحزب الشيوعي العراقي».

لا نملك أية وثيقة تشير إلى الصورة التي أخذها تنظيم الحزب وقواعد العمل التي أخذ بها وتوزيع مراكز المسؤولية والمهام التي أوكلت إلى الرفاق القياديين ومواقع العمل التي نشط فيها الحزب.. الخ، لكننا نفهم من مذكرات الشيوعيين الأوائل أن عاصم فليح كان على رأس الحزب، وظل يقود النشاط حتى اعتقاله في أيلول 1935، وكان في السجن يبعث من خلال أمه التي كانت تتصف بالذكاء والجرأة والإخلاص للحزب ملاحظاته إلى رفاقه الذين تولوا قيادة النشاط. وكان قاسم حسن يساعد عاصم فليح في إدارة العمل حتى اعتقاله، كما لاحظنا في خريف 1934 وإرساله إلى الناصرية مع عدد من الشيوعيين لمحاكمتهم مع آخرين بتهمة التحريض على انتفاضة فلاحي سوق الشيوخ والفرات الأوسط في مطلع 1935، وأن زكي خيري ويوسف متي قد ضما إلى الهيئة القيادية في تموز 1935.

برغم أن الشيوعيين الأوائل نجحوا أخيرا في خلق حزبهما الموحد، وأوجدوا المركز المطلوب إلا أن الحزب الذي أوجدوه كان يعاني من عيوب جعلت من السهل ضربه وتهشيمه وهو في سنيه الأولى. كان يفتقر أولا إلى القيادة القوية القادرة على إيجاد التماسك الضروري. وكان يعاني من الفردية وعدم الانسجام في قيادته وضعف الانضباط بين صفوفه. وكانت المقاهي، كما تكشف المذكرات، هي المكان المفضل للشيوعيين لتبادلوا الأفكار ويثيروا المناقشات والثرثرة في أغلب الأحوال حتى شاع من بعد مصطلح «شيوعي المقاهي»، وقد أورثوا هذه العادة السيئة إلى الجيل التالي، وتطلب الأمر من الحزب من بعد نشاطا دوويا لتخليصه من عادة الثرثرة في المقاهي. وقد التفت الحزب منذ أيامه الأولى إلى هذا العيب وكتبت (كفاح الشعب) تنتقد الشيوعيين الذين «ترن» أصواتهم في المقاهي. وكان من السهل، والحال هذه، أن تحترق قوى الشيوعيين. ومع أن البوليس العراقي لم يكن يملك البراعة والخبرة والتقنيات المتطورة لمطاردة الشيوعيين، إلا أنه كان يتمتع بمشورته الخبراء البريطانيين، وقد سارع هؤلاء إلى تكوين وتطوير

نسخة منه في المركز الوطني لحفظ الوثائق - ملف وزارة الداخلية - سجلات البلاط الملكي كان بتوقيع (اللجنة المركزية لجمعية ضد الاستعمار) (مجلة الثقافة الجديدة، العدد 132، تموز 1981)، وفي مقال نشره ص. بيتيوخان في مجلة (الشرق الثائر) في عددها الرابع سنة 1935) بعنوان (انتفاضة ثورية في العراق) يرد «إن اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار» وزعت بيانا مطولا تحت شعار «إلى الثورة، إلى السلاح، إلى الكفاح» (الثقافة الجديدة، أيار، 1971). يبدو من هذا أن الحزب وقع منشوراته بتوقيع عديدة. والتسمية التي أوردها زكي خيري، كانت متداولة بين عديد من رفاق الحزب في منتصف الأربعينات وقد سمعتها من عديدين.

الكادر العراقي المتخصص في مكافحة النشاط السياسي، والشيوعي على الخصوص، وأرسلوا عددا من ضباط البوليس العراقيين إلى إنكلترا حتى قبل تأسيس الحزب للتدريب على مكافحة العمل الشيوعي السري، وعادت أول دفعة من هؤلاء، وكانوا أربعة، بعد تأسيس الحزب بقليل.

والحق، إن الحزب الشيوعي العراقي واجه منذ لحظة وجوده، بل وحتى قبل أن يتوحد الشيوعيون في منظمة واحدة، قمعا بوليسيا استهدف قطع السبيل أمام الشيوعيين للتغلغل بين الجماهير. فقد اعتقل أحد مؤسسيه، قاسم حسن، بعد أشهر قليلة من تأسيسه، ثم تلا ذلك اعتقال مؤسس آخر هو حسن عباس الكرياس وهو يوزع أول منشور يصدره الحزب في 14 آذار 1935 في بغداد، واعتقل رئيسه، عاصم فليح، حتى بدون حجة قانونية، واعتقل مهدي هاشم، المؤسس الرابع، بذريعة توزيعه بيانات للحزب في الفرات الأوسط إبان التمرد العشائري الذي نشب أيام حكومة ياسين الهاشمي. واعتقل عديد من أعضائه بذرائع مختلفة. وكان عبد الحميد الخطيب الذي نشط كعميل للبوليس يصطنع الحيل للإيقاع بالشيوعيين وأنصارهم. وقد وفق البوليس كما يذكر حسن عباس الكرياس وزكي خيري إلى تجنيد العديد من أنصار الحزب إلى مخبرين لاصطياد أعضاء الحزب وأنصارهم. وقد أشرنا إلى الحملة الواسعة التي شنتها حكومة علي جودت الأيوبي ضد عناصر الحزب بعد أشهر من تأسيسه بدعوى أن الحزب كان يحرص على انتفاضات الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط. لقد استهدفت أعمال القمع هذه تفويت الفرصة على الحزب لكي يرسخ أقدامه ويعالج نواقصه ويطور أعضائه وعيا وتنظيما. وكان كل ذلك يجري دون أن تكون هناك قوانين تحرم الشيوعية وتعاقب على ترويجها، وأكثر من هذا أن الدوائر البريطانية كانت تغض النظر عن نشر الفكر الفاشي وتشجع عليه في تلك الفترة لتجعل منه مصدرة في وجه انتشار الفكر الشيوعي في العراق.

لم يكن بوسع حزب صغير العدد¹³ وقليل الخبرة ويفتقر إلى الإمكانيات المادية التي تعينه على التحرك الواسع بين الجماهير أن ينهض بأعمال كبيرة في سنيه الأولى. ولكن مع ضالة تجربته ومحدودية إمكانياته

13. طبقا لما أورده مجلة (كفاح السجين الثوري) في عددها الرابع عشر (1954) أن عدد الشيوعيين في البصرة والناصرية كان حوالي 60 رفيقا في عام 1932. ويقدر حسن عباس الكرياس عدد أعضاء الحزب في بداية تأسيسه (ربما في بغداد وحدها) بخمسين رفيقا (من رسالة إلى المؤلف). ويلاحظ بطاطو استنادا إلى تقارير البوليس والمقابلات التي أجراها أن جريدة (كفاح الشعب) كانت توزع 500 نسخة في عام 1935، بطاطو، الكتاب الثاني، ص 91) ويؤيد ذلك زكي خيري في مذكراته (ص 96).

والظروف الصعبة التي أحاطت بنشاطه ونقاط الضعف الذاتية التي أشرنا إليها سعى حتى في تلك الفترة المبكرة جدا من حياته أن يخوض في قضايا أساسية تواجه نضال الشيوعيين عادة، وفي رأس هذه القضايا يأتي السعي لإقامة روابط بالجماهير الكادحة، والعناية بالتحالفات الوطنية والسعي لتجميع القوى الوطنية في المرحلة المعينة من النضال الوطني، والجمع بين العاملين السري والعلني، وتحديد الموقف من القضية القومية، العربية والكردية. لا يعني هذا بالطبع أن الحزب قد أرسى السياسات الصحيحة والدقيقة في كل هذه القضايا، لكنه حاول على أية حال، وبقدر ما سمحت له ظروفه الصعبة أن يوضح للجماهير العلاقة ما بين البؤس الذي تعيشه وسياسات الحكام وأسيادهم المستعمرين، واتجهت بياناته وبشكل صائب نحو تبيان الأساس الذي تقوم عليه سياسات هؤلاء الحكام. ففي البيانات الأولى التي أصدرها الحزب في ربيع 1935، واعتقل عدد من أعضائه وهم يوزعونها في بغداد والنجف والبصرة والناصرية وغيرها، حدد الحزب الأهداف التي يتعين للجماهير الشعبية من عمال وفلاحين وجنود أن تناضل من أجلها، وأن تسعى لتمتين روابطها الكفاحية فيما بينها على أساسها، ويمكن تلمس هذا من البيان الأول الذي وزعته الجمعية.¹⁴ ونلاحظ هنا أن البيان ركز على مطالب العمال والفلاحين ويلوح لنا أنه عكس روحية سياسات الكومنترن آنذاك. وستكون لنا عودة مع هذا الموضوع.

بيان جمعية مكافحة الاستعمار

إلى العمال والفلاحين، إلى الجنود والطلاب، إلى كل المضطهدين!

على سواعدنا قامت الثورة العراقية الأولى، نحن جماهير العمال والفلاحين، ومن طبقتنا جاءت الآلام والتضحيات وعشرات الألوف من الضحايا.. وذهبت المنافع إلى الرأسماليين والإقطاعيين وكبار الموظفين.. ولم يكن نصيبنا سوى الجوع والبرد والمرض الذي لا يرحم.. وقطيع من محصلي الضرائب الذين ليست لديهم ذرة من الرحمة أو الإنسانية.

واليوم، فإن الإنكليز والطبقة الحاكمة شركاء في اتفاق يهدف إلى

14. ينفي حسن الكرياس أن يكون هذا البيان هو البيان الأول ويصر على أن البيان الأول الذي وزعه بنفسه في ليلة 14 آذار 1935 واعتقل على إثر توزيعه تضمن ك مطلب أول قلع قاعدتي سن الذبان والشعبية البريطانيةيتين. وهو مطلب تضمنته فعلا البيانات الأخرى التي سنشير إليها وربما يعود الالتباس إلى دوائر البوليس التي ضبطت هذه البيانات وحفظتها في ملفاتها.

الإبقاء على الاضطهاد والاستغلال اللذين نعاني منهما.. ولقد أصبح النفط والمواد الخام الأخرى حكرا على الإنكليز، وتحول العراق إلى سوق لبضائعهم ولرأسمالهم الفائض، وإلى قاعدة حربية موجهة ضد الشعوب المجاورة وضد أي طموح للحرية يمكن أن تفكر فيه الأقطار العربية. إن الطبقة الحاكمة من ناحيتها، تنهب عائدات الضرائب، وتستحوذ على الأراضي وتبني القصور على شواطئ دجلة والفرات، في الوقت الذي تجوع فيه ملايين العمال والفلاحين، وينزفون دما ويتلوون من الألم.

علينا أن نضع حدا لأوضاع وصلت إلى هذا الحد من الظلم وصارت لا تطاق. إننا نطالب بتغيير أسس الحياة من جذورها لصالح كل الطبقات المنتجة.. لنرفع صوتنا ثانية في الأرض، وليتقدم هادرا يزرع الرعب في قلوب مضطهدينا.. وليتقدم أبناء المدن والقرى، العامل والفلاح، لا يفرقهم مذهب أو عرق مؤيدين بالمفكرين الثوريين، جنبا إلى جنب، لتحقيق المرحلة الأولى من النضال:

- لإلغاء كل الديون التي على الفلاحين، وإنقاذهم من الضرائب المرهقة، وتوزيع الأراضي الأميرية على فقرائهم، وتأمين القروض اللازمة لهم.
- ضمان حرية العمال في الاجتماع والكلام.. وإعادة فتح نواديهم ونقاباتهم؛ وسن قانون لحماية العمال.. ضد الفصل الكيفي وتأمينهم ضد الجوع في شيخوختهم؛ وتطبيق يوم عمل ثماني ساعات في جميع مواقع العمل العراقية وتلك التي يملكها الأجانب.

يسقط الاستعمار الإنجليزي؛ تسقط كل المعاهدات الاستعبادية! عاشت الجبهة الموحدة ضد الإمبريالية وضد مضطهدي الفلاحين والعمال.¹⁵

ويذهب البيان الذي وزع في النجف في 21 آذار 1935 إلى تفصيل أكثر في الأهداف التي ينشدها الحزب. ويلاحظ في هذا البيان أنه يتوقف أكثر عند المطالب السياسية العامة للشعب:

ماذا نريد؟

لم نحمل السلاح ونثور ونقف بوجه المستعمرين وأتباعهم ممن

فرضوا فرضاً على العراق وحسبوا من أبنائه، من أجل أشخاص معدودين غايتهم واحدة (وإن اختلفوا بالوصول إليها وكونوا صوراً بشكله بهذه البلاد، يغشون الجماهير فتحسب أن فريقاً منهم يعمل لصالحنا) ونحن دافعوا الضرائب الجياح. إنما هي ثورة من الصميم، علة قوامها في صدورنا سنين عديدة، وهي الآن تتفجر لا لترضي وتشبع جشع أشخاص معدودين: الهاشمي، المدفعي، السعيد، الأيوبي، العسكري، وغيرهم، وغيرهم. كلهم جربوا، وكلهم جاءوا إلى الحكم فلم يحدث أي تبديل ملموس في حياة الملايين الكادحة من الجماهير. بالعكس، كل منهم قام بقسمه من إغلائنا بقيود العبودية، المعاهدات وذبولها، اتفاقيات النفط المحجفة بحقوقنا، مشاريع أصفر واللطفية ومشروع الحبانية.. الخ.

نحن نريد:

أولاً: قلع سن أم الذبان والهندي والشعبية من الأساس، لا نريد أية قاعدة حربية للإنكليز.

ثانياً: تعديل المعاهدة من الأساس وجعلها بشكل معاهدة بين الند والند، لا بين سيد وعبد، مصبوغة بألوان كاشفة.

ثالثاً: لا نريد أن توافق الحكومة بصورة باتة على مشروع سكة حديد حيفا-بغداد، إذ هو طريق استعباد وغل لنا وللأجيال الآتية.

رابعاً: نريد إبدال اتفاقية النفط بشكل يكون لصالحنا، على أن نقر ذلك نحن أبناء الشعب.

خامساً: تخفيض الرواتب الضخمة لكبار الموظفين والوزراء تخفيضاً محسوساً.

سادساً: توزيع جميع الأراضي الأميرية حالاً على فقراء الفلاحين.

سابعاً: إلغاء جميع الديون المتراكمة على الفلاحين وتخفيض الضرائب تخفيضاً كبيراً.

ثامناً: سن قانون حماية العمال.

تاسعاً: نريد حالاً، الضرب على أيدي بعض الصحف المعلومة التي تتناول أجوراً من الجهات الأجنبية المعروفة في بغداد للتبشير بالدعاية الاستعمارية لحكوماتها وعلاوة على ذلك تتناول رواتب

من المخصصات السرية التي هي نفس الضرائب التي جبيت منا بالسياط، هؤلاء الذين يشتمون الثورة ورجالها المخلصين وإلا فسيرون جزاءهم منا إن لم تتخذ التدابير الفعالة بحقهم.

عاشراً: نريد انتخاباً مباشراً حراً، أي لا من منتخبين ثانويين، الشكل الاستعماري الذي يلعب من ورائه الاستعمار.

حادي عشرًا: نريد إخراج جميع العناصر التي تعمل على بث التفرفة بين أبناء الشعب العراقي الواحد المتكاتف الأفراد من البلاد.

اللجنة المركزية لجمعية ضد الاستعمار¹⁶

كان من أولى مساعي الحزب للعمل بين الجماهير التوجه نحو إيجاد علاقات بالعمال وخلق نقاط ارتكاز يستند إليها في نشر دعايته بينهم لاسيما بين عمال السكك في بغداد والميناء في البصرة والنفط في كركوك. ويروى الرفيق محمود الأطرش، أن يوسف سلمان يوسف حين التقاه في بيروت عام 1935 كان متفائلاً بمستقبل الحزب الشيوعي العراقي، ويقول إنه «أخبرني بوجود بعض الصلات بعمال البترول، وبإمكانية تكوين حركة نقابية واسعة من مختلف المهن والصناعات في العراق»¹⁷ ويتحدث الكرياس في مذكراته أنه كان ينشط في دعوته بين عمال السكك وبين عمال معامل التصليح الميكانيكي في منطقة (سيد سلطان علي) وشارع (العرصة) و(النعمان) في بغداد آنذاك. ويتحدث كذلك زكي خيري عن مساعيهم لإيجاد علاقات مع عمال السكك.

لقد أظهرت الأيام أن تفاؤل يوسف سلمان يوسف لم يكن بلا أساس. فقد اضطرت حكومة ياسين الهاشمي إلى إصدار قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 تحت ضغط المطالبة العمالية التي كان الشيوعيون والديمقراطيون و(الشعبيون) وراءها. واعترف القانون بحق العمال في التنظيم النقابي، وحقهم في التعويض عن العطل الأسبوعية والسنوية الرسمية، والتمتع بإجازات اعتيادية مدفوعة الأجر، وخول القانون مجلس الوزراء بتحديد ساعات العمل لأصناف العمال حسب صناعاتهم وحرفهم وجنسهم وأعمارهم. ومع أن كثيراً من هذه الحقوق لم توضع موضع

16. نشرت مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها 132 تموز 1981 صورة البيان نقلاً عن نسخة محفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق، ملف وزارة الداخلية، سجلات البلاط الملكي. والمواقع التي يشير إليها البيان كانت قواعد حربية بريطانية (سن أم الذبان = قاعدة الحبانية) و(الهندي = معسكر الرشيد).

التطبيق وجرى تجاهلها من بعد، إلا أن الإقرار بها قانوناً كان مكسباً كبيراً وسلاحاً يمكن أن يشهره العمال في مطالباتهم. وانعكست تحركات العمال، لاسيما مع الانفراج النسبي في الحريات الذي أعقب انقلاب بكر صديقي في حملة من الإضرابات كان الشيوعيون من أنشط المحركين فيها كإضراب عمال الميناء في 24 آذار 1937، وإضراب عمال الشركة الوطنية للسيكاير في بغداد، وعمال شركة نبط العراق في كركوك، وإضراب عمال القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية، وإضراب عمال إنشاء سد الكوت.. الخ. وقد اعترفت تقارير البوليس بنشاط الشيوعيين بين العمال. ففي تقرير بعنوان «حركات العمال والشيوعيين» جاء أن توزيع المنشورات داخل محطة غربي بغداد قد ازداد «لمحاولة بث الفتنة بين العمال وحثهم للإضراب عن العمل بمناسبة تخفيض أجور منتسبي السكك الحديدية يضاف إلى عدم فتح نقاباتهم وجمعياتهم، وأن الشيوعيين المتحدين مع هؤلاء العمال يحاولون استغلال هذا الاستياء».¹⁸ وفي أيلول 1935 وزعت منشورات شيوعية في قاطرات سكك الحديد والمحطات تحث العمال على الإضراب بسبب التخفيض الذي كانت قد أعلنته الحكومة من أجورهم بنسبة 5% كان المتهم الرئيسي فيها المهندس الشيوعي جميل توما.¹⁹

جاء تأسيس الحزب في الوقت الذي تحضرت جماهير الفلاحين إلى الانتفاض في مناطق واسعة من البلاد، وكان عليه أن يحدد موقفاً واضحاً من تحركات الفلاحين. كان يدرك الدوافع التي قامت عليها سياسات الحكم في المسألة الزراعية. وهي في كل الأحوال لا تراعي مصالح الفلاحين. ولئلا يطيش سهم السخط الشعبي في متاهات الصراعات الحزبية والمصالح الشخصية لرجال الحكم ومن يتحالف معهم من رؤساء القبائل، سارع إلى إصدار عدد من البيانات بعضها بتوقيع اللجنة المركزية للجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار، وبعضها بتوقيع لجنة الفرات الأوسط للحزب، صاغ فيها المطالب التي يتعين على الفلاحين أن يناضلوا من أجلها إلى جانب المطالب الوطنية العامة. وقد لعب الشيوعيون في الناصرية دوراً فعالاً في تحريك الفلاحين في سوق الشيوخ. وجدير بالذكر هنا أن تحريض فلاحي سوق الشيوخ يرجع إلى سنوات سابقة كان يمارسه يوسف سلمان يوسف. فقد بذل مسعى خاصاً لتعريف الفلاحين بجوهر الاستغلال الذي يتعرضون له والعوامل التي تدفع إلى تشديده. وقد نشأت، كما يروى أخوه داود سلمان يوسف، صداقة خاصة جمعت ما بين يوسف سلمان يوسف وريسان

18. الثقافة الجديدة، العدد 132، ص 1981.

19. فؤاد الوكيل، ص 354.

الكاسد، شيخ بني خيكان، الذي قاد الانتفاضة الفلاحية هناك عام 1935. ²⁰ اتخذ الحزب موقفا عمليا ومحددا تحديدا واضحا من مطالب الفلاحين. فطالب بتوزيع الأراضي الأمانة على الفلاحين، أي توزيع الأراضي التي يتصرف فيها الفلاحون فعلا ولم تملك بعد لأحد، وإن كان يجري الاستحواذ عليها بموجب القوانين التي أصدرتها الدولة آنذاك. كانت هذه تؤلف أغلب الأراضي الزراعية. لقد أصدرت الدولة قانون تسوية حقوق الأراضي رقم 50 لسنة 1932 وقانون اللزمة رقم 51 لسنة 1932 أيضا. وكانت تهدف منهما تمليك الشيوخ ورجالات الحكم وأثرياء المدن الأراضي الزراعية التي توارث الفلاحون أبا عن جد زراعتها وفقا لحق العشيرة في الديرة المشتركة. فبعد ست سنوات فقط من الشروع في تطبيق قانون التسوية الأولى استحوذ الملاكون عما يزيد عن مليونين ونصف المليون من الأراضي الأميرية. أضف إلى ذلك، فإن الحكومات المتعاقبة كانت تشدد على الفلاحين لتسديد حصة ملاكي الأراضي، آل السعدون، والحصة التي فرضها رجال الاحتلال البريطاني باسم «السركله» إلى رؤساء العشائر حتى قبل تسديد الضريبة الحكومية وبالرغم من أن الشيوخ هؤلاء قد أعلنوا عن تنازلهم عن «حق» السركله هذا. ²¹ وطالب الحزب بقوة بإلغاء جميع القروض والرهنيات التي تتعلق بالأرض. لقد كان إغراق الفلاحين بالديون جزءا من الممارسة المألوفة والدائمة التي يلجأ إليها ملاكو الأراضي لإرغام الفلاحين على الخضوع لإرادتهم وربطهم بالأرض ولكن بعد أن حرموهم من حق التصرف الحرفيها حتى ولو كانت أراضي أميرية والفلاح يزرعها بموجب نظام المحاصصة. ولم يكتف الملاكون بالإكراه الاقتصادي وحده وإنما شفعوه بالإكراه القانوني من خلال تشريع قانون حقوق وواجبات الزراعة.

ولم يقصر الحزب خطابه على الفلاحين وحدهم أيام الانتفاضة وإنما تعداهم إلى مخاطبة الجنود (الذين هم أبناء الفلاحين في الأساس) من أجل أن يقضوا إلى جانب الفلاحين ويرفضوا الأوامر التي تصدر إليهم بضربهم، ومخاطبتهم ببيان خاص. ²²

20. من حديث لداود سلمان يوسف للمؤلف. وبشأن الانتفاضة وتطوراتها راجع كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، 1986، ص 140-146.

21. المصدر السابق، الفصل الخامس.

22. وزعت جمعية ضد الاستعمار في منطقة أبو صخير البيان التالي: «أيها الجنود والضباط.. يا من نشقوا نسيم هذه البلاد ونشأوا على حب الإخلاص لها، أتمم يا من يدخركم الشعب للذود عن كيانه وليس لتحطيم هذا الكيان. أتمم يا من تعهدتم

لقد أثار نشاط الحزب في صفوف الجيش هلع الحكام. كان هؤلاء يخشون أن يمد الشيوعيون أيديهم إلى هذه الأداة الخطيرة التي اصطنعوها في الأساس لتصبح القوة التي يهربون بها الشعب. وقد جربوها فعلا في قمع انتفاضات الفلاحين التي أشرنا إليها، وفي قمع تظاهرات الشعب الكردي المطالبة بالحقوق القومية في السليمانية في 6 أيلول الأسود عام 1930. ويتحدث كل من زكي خيري وحسن عباس الكرياس عن نشاط الحزب بين صفوف فوج المخابرة في (الكرتينة) في بغداد. وقد جاء بعض هذا النشاط محض مصادفة توفرت، كما يذكر زكي خيري في مذكراته لمخاطبة مجموعة من جنود فوج المخابرة كان يضمهم تنظيم خاص سري تكون عفويا من بين الساخطين على النظام الذين لا تتوفر لهم فرصة التعبير عن هذا السخط بعد أن أغلقت أبواب المعارضة الرسمية أبوابها²³، بينما جاء بعضه الآخر بفعل نشاط الشيوعيين الذين كانوا يجندون إجباريا كما حدث للشيوعي القديم عبد الرحمن داود الذي شاءت الصدفة أن يجند إلى ذات فوج المخابرة الذي يلتقي ببعض مراتبه زكي خيري ويوسف متي، ويركزان كثيرا من اهتمامهما بتثقيفهم وتنظيمهم. وتعطي الجهود التي بذلها بين الجنود ثمارها وتمتد الخلايا الشيوعية في الجيش إلى اللواء الثاني في كركوك حتى قارب عدد الجنود والمراتب الذين التفتوا حول الحزب الأربعمئة جندي وضابط صف. إلا أن هذا النشاط لم يكسب إلى جانبه ضباطا. غير أن العمل

الأمّة لتعزير قواها وليس لقلعها وتحطيمها، لا تغرنكم الحكومة والأوامر والحكام الذين لا يتكلمون إلا باسم الاستعمار ولا يمثلون إلا مصالحهم. فاستهينوا بهم ولا تجعلوا للظالمين الجائرين طريقا في أن يغربوا بكم ويدفعونكم إلى قتال إخوانكم وأبائكم وأهلكم وذبح أطفالكم. هؤلاء الثائرون هم أنفسهم رجال الثورة العراقية الذين عرفوا بتضحياتهم، وهم لا يشعرون اليوم إلا في سبيل استرجاع حقوقهم المغتصبة واسترداد حرياتهم المسلوبة، ولا تتبعوا أقوال الظالمين الذين لم يكونوا بالأمر إلا جواسيس للاستعمار فانبشوا عن ماضيهم، وهاهم اليوم يقومون بقسطهم من معاضدة الحركات الاستعمارية التي تحاول استعبادنا وخنق حريتنا خنقا نهائيا.. اعلموا أيها الجنود والضباط بأن النار التي توجهونها على إخوانكم لا تقع إلا على جماجمكم، فضررها واقع عليكم، وأن الطعنة التي تصوبونها على بني جلدتكم وأمتكم لا تتجه إلا نحو صدوركم ولا تمزق إلا أحشاءكم، هيا وجهوا قواتكم نحو عدوكم الحقيقي الذي هو كائن موجود بين ظهرانيكم وإلى الانضمام إلى صفوف الثوار وضرب المستمر بما عندكم من قوة وإيمان وارجعوا كيد عدوكم في نحره وإلى النضال لأجل الاستقلال الناجز أيها الأبطال» (الثقافة الجديدة، العدد 132، ص 1981، نقلا عن النسخة المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق - ملف وزارة الداخلية - سجلات البلاط الملكي)

الدائب لكسب القوى في صفوف الجيش لم يقترن بعمل جدي لمراعاة أوضاع الجيش الخاصة والاهتمام بتطوير الوعي والضبط الصارم والالتزام بسرية العمل فيه. وهكذا استطاعت أجهزة الاستخبارات العسكرية أن تجمع المعلومات الكافية عن هذا النشاط وتوجه له ضربة قاضية تأتي عليه من الأساس وتعتقل خمسة وستين جندياً وضابط صف وتحيلهم إلى المحاكم وتحيل معهم زكي خيري ويوسف متي وحسن عباس الكرياس، وتحكم على بعض الجنود بالإعدام ثم تخفض الأحكام إلى السجن لمدد مختلفة. ولكي تحول دون اتساع النفوذ الشيوعي في الجيش مستقبلاً، سارعت حكومة جميل المدفعي إلى تعديل قانون العقوبات البغدادي واستصدرت الفقرة 89 أ سيئة الصيت التي تحكم بالإعدام على كل من يروج الشيوعية في القوات المسلحة حاسية أنها ستضع حداً وإلى الأبد للنشاط الشيوعي في الجيش، وهو ما لم يتحقق بالطبع، كما سنرى في فصول قادمة.

أعارت قيادة الحزب اهتماماً خاصاً بالنشر كوسيلة للتعبير عن رأس الحزب في القضايا العامة التي تواجهه، وسارعت إلى تأمين أجهزة طباعة خاصة بالحزب، وكانت من النوع البسيط جهاز رونيو وطابعه والورق اللازم.. الخ. وتولى أحد كوادر الحزب القدامى، عبد الرحمن داود الذي تدرّب في الناصرية على يد يوسف سلمان يوسف، تأمين إخفاء هذه الأجهزة والعمل عليها. وكانت طليعة نشاط الحزب في هذا الباب البيانات التي صدرت لدعم الانتفاضة الفلاحية في الفرات الأوسط وسوق الشيوخ. ولم يكتف الحزب بنشر البيانات وإنما قرّر إصدار صحيفة سرية منتظمة. وفي نهاية تموز 1935 صدرت (كفاح الشعب) وعرفت الصحيفة نفسها بأنها (لسان حال العمال والفلاحين) و(تصدرها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي) وكانت تلك أول مرة يعلن فيها الحزب هويته كحزب شيوعي. وزينت عنوانها بالمطرقة والمنجل وتحتها نجمة خماسية، وشعار ماركس (فلترتعش الطبقات الحاكمة أمام الثورة الشيوعية فليس للبروليتاريا ما تفقده فيها سوى قيودها وأغلالها وترج من ورائها عالماً بأسره). ظهرت من الجريدة ستة أعداد، خمسة منها أعدتها قيادة الحزب أما السادس فقد أصدره الجنود الشيوعيون ووزعوه هم. طرحت الجريدة أهداف الحزب الأساسية في تلك المرحلة من كفاحه، وتتمثل بإلغاء معاهدة 1930 العراقية البريطانية، وإلغاء قاعدتي سن الذبان (الحنانية) والشعبية العسكريتين البريطانيتين، وضمان حرية الشعب، وحق الشعب الكردي في الاستقلال الكامل، وضمان الحقوق الثقافية لكل الأقليات القومية في العراق، وتوزيع الأراضي على الفلاحين، وإلغاء كل ديون الأرض ورهوناتها، ومصادرة ما يملكه المستعمرون من مصارف وحقول نفط

وسكك حديد وغيرها ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة، وتركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين، وأخيراً إطلاق الثورة الاجتماعية - بلا تأخير - في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة. ووقفت الجريدة إلى جانب نضال الشعوب العربية ضد المستعمرين الإنكليز والفرنسيين، ولاسيما الشعب الفلسطيني الذي كان يخوض ثورة ضد الانتداب البريطاني معلنة احتجاجها «بقوة سواعد عشرات الألوف من عمال وفلاحى العراق ضد السياسة الغاشمة والطرق الإجرامية التي تتبعها السلطات الاستعمارية البريطانية تجاه شيوعي فلسطين والأحرار الثائرين». ²⁴ وكانت (كفاح الشعب) تصدر بـ 500 نسخة علماً أن النسخة الواحدة كان يجري تداولها من قارئ لآخر.

وتعلم الحزب الوليد أن يجمع بين العمل السري والعلني، وهو درس ثمين كرره فيما بعد في فترات تاريخية لاحقة. وأبرز ما استطاع أن يحققه في هذا الشأن آنذاك التعاون مع بعض الصحف والاستفادة منها للدعوة إلى أفكاره وشعاراته. فعدا عن نشاطه في (الأهالي) كانت (عطارد) لصاحبها محمد القشطيني أولى المجالات التي وضعت نفسها تحت تصرف الشيوعيين، وقد نشط فيها كثيراً الشيوعي الشاب يوسف متي، وقد لقيت المجلة رواجاً كبيراً، وحين تعرضت للتعطيل بعد أن صدر منها سبعة أعداد صدرت (فينيس) في صيف 1934 لتعوض عن (عطارد) لكن هذه تعرضت هي الأخرى للتعطيل بعد أن هاجمت الفكر الفاشي والمساعي لترويجه في العراق. وفي 1936 وبعد أن تعطلت (كفاح الشعب) صدرت في الحلة مجلة (الحكمة) لصاحبها رؤوف الجبوري لتنتشر الفكر الماركسي، ثم صدرت (الغد) لتعوض عن (الحكمة) بعد أن تعطلت هذه.

ويروي الكرياس أن الحزب ضم جهوده إلى جانب جمعية الإصلاح الشعبي لإصدار صحيفة مشتركة عرفت باسم (الحارس)، وكرس زكي خيرى ويوسف متي للعمل فيها - وقد استغل زكى خيرى صفته كمراسل للجريدة في البصرة للاتصال بعمال الميناء والسعي لتأسيس نقابة لهم. وإلى جانب العمل مع (الحارس) عمد الحزب إلى دعم عبد القادر اسماعيل في إعادة إصدار (الأهالي)، ودعم الجواهري في إصدار جريدته (الانقلاب).

ونظم الحزب بالتعاون مع الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني والسوري استيراد الكرايس الماركسية المطبوعة في بيروت، واستفاد، كما يروي الكرياس، من وجود الديمقراطى ناظم حميد كمعاون لكمرى بغداد

والذي تربطه أواصر صداقة بقاسم حسن، لتسهيل أمر دخول الكرايس من سوريا.

من أخطر ما واجه الحزب في تلك الفترة تحديد الموقف الصائب والدقيق من مسألة التحالفات الطبقية والسياسية التي دعا إليها في ذلك الوقت، والموقف من جماعة (الشعبية) بوجه خاص. كان اختبارا عسيراً في قدرة الشيوعيين آنذاك في رسم السياسة الدقيقة في هذا الشأن وهم يخطون أولى خطواتهم في العمل السياسي. والحق، إن هذا الاختبار لم يكن لهم وحدهم، وإنما هو اختبار مماثل لسياسة الشيوعية الأممية ولتعاليم الكومنترن في هذا الشأن.

كانت سياسات (الأممية الشيوعية) في البلدان المستعمرة والتابعة في مؤتمراتها الأولى تقوم على أساس دعم النضال المعادي للإمبريالية الذي كانت تخوضه الحركات الوطنية، والسعي لربط هذه الحركات في حلف متين مع الدولة الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) وحركة الطبقة العاملة الثورية في البلدان الرأسمالية من جانب، ومن الجانب الآخر دعم النضال الذي يخوضه الشيوعيون لتكوين أحزابهم الثورية وربط النضال من أجل التحرر الوطني في بلدانهم بالنضال من أجل تحرير الفلاحين من قيود الإقطاع (كما رأينا في الفصل الرابع).

ولكن في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية عام 1928 خرج المؤتمر بسياسة «المواجهة الطبقية»، سياسة «طبقة ضد طبقة»، وكان هذا الخط يتفق والتحويلات الفكرية والسياسية التي نادى بها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي في تلك السنة. فبعد فشل الثورة في ألمانيا وسقوط الجمهورية السوفيتية في هنغاريا، وهبوط الموجة الثورية التي تصاعدت في أوروبا إثر انتصار ثورة أكتوبر في روسيا، مال الوضع في بلدان أوروبا إلى الاستقرار وصار الحديث يجري عن «الاستقرار النسبي للرأسمالية». وقد استمرت هذه الحال طوال الفترة ما بين 1923 و1928. وفي عام 1928 شرع ستالين بخطه اليساري في الاتحاد السوفيتي، وكان يعتقد أن الرأسمالية مقبلة على فترة عصبية تشجعه على هذا نذراً للأزمة الاقتصادية التي نشبت بعد عام. وسيرا على هذا الخط شرع الكومنترن يؤكد أن تناقضات الرأسمالية مقبلة على الانفجار، وأن البورجوازية لن تستطيع السيطرة على الأزمة القادمة. وكان هذا الخط يتفق وسياسة ستالين في تشديد الصراع الطبقي في الاتحاد السوفيتي وتصفية كل العناصر الرأسمالية في المدينة والريف وبسرعة.

هذا الخط القائم على تشديد الصراع الطبقي، امتد إلى كل المستعمرات، بغض النظر عن درجة تطور هذه البلدان ومدى نمو وتبلور

الطبقة العاملة وقدرتها على منازلة البورجوازية الوطنية. أضيف إلى ذلك، فإن الطبقة العاملة التي تخرج توا من رحم الريف والأصناف الحرفية كانت عاجزة موضوعياً عن تحقيق «الطهر الطبقي» الذي كانت تشدد عليه هذه السياسة.

انعكس خط الكومنترن هذا على سياسة الحزب الشيوعي العراقي. ولذلك جاءت (كفاح الشعب) في عددها الثالث (1935) تدعو إلى النضال من أجل «تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين» ومن أجل «إطلاق الثورة الاجتماعية - بلا تأخير - في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة». وكان بعض الشيوعيين الأوائل، حتى قبل أن يؤسسوا حزبهم ويصدروا جريدتهم وينادوا بهذه الأهداف، قد اتخذوا موقفاً متشدداً من القوى الديمقراطية اليسارية الأخرى، كما عكس ذلك رد قاسم حسن على «الشعبية»، وكما عكست ردود يوسف متي المتشددة في مجلة (عطارد) على «الشعبية». لقد أثار الشيوعيون، بوجه خاص، الهجوم الذي شنته «الشعبية» على مفهوم «الصراع الطبقي» وترديدتها افتراءات الدعاية الاستعمارية عن موقف الشيوعية من الدين والعائلة. ومع ذلك، فإن موقف الشيوعيين من جماعة «الشعبية» لم يكن متجانساً. ففي حين كان قاسم حسن وحسن عباس الكرياس ويوسف متي يقضون موقفاً متشدداً من الجماعة ويرون فيها امتداداً لفكر الأممية الثانية في الحركة الثورية في العراق، كان يوسف سلمان يوسف وجميل توما ونوري روفائيل يتعاونون مع الجماعة المذكورة، وينشطون في مراسلة جريدتها، الأهالي. من الجانب المقابل عمل كامل الجادرجي، كما يلاحظ زكي خيري على إبعادها عن خطها الراديكالي وتحويلها إلى الطريق الليبرالي.²⁵ وقد سعى إلى أن يجد من كتابات الشيوعيين في (الأهالي) لولا الموقف الرفض الذي وقفه عبد القادر اسماعيل.²⁶ ويروي محمود الأطرش أنه «كان بجانب الحزب الشيوعي العراقي الناشئ جماعة من الوطنيين الثوريين ملتفة حول جريدة (الأهالي) وعلى رأسهم المحامي عبد القادر اسماعيل، وقد لاحظنا من رسائل ونشرات الرفاق الشيوعيين في العراق، وجود حملة انتقادات شديدة ونضال ضد هذه الجماعة من الوطنيين الثوريين. عندها توجهنا إليهم راجين منهم إعادة النظر في موقفهم هذا، وقلنا لهم نحن لا نود، أيها الرفاق الأعزاء، التدخل في شؤونكم الداخلية وأنتم تفهمون قضاياكم خير منا، إلا أننا نلاحظ أن انتقاداتكم ونصا لكم ضد هذه الجماعة من الوطنيين

25. زكي خيري، مصدر سابق، ص 78.

26. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1970، ص 45.

الثوريين، وإن كانت على حق في كثير من الأمور، إلا أنه يخشى أن تنسيكم العدو الأساسي، العدو الأكبر، ألا وهو الإمبرياليون البريطانيون وعميلتهم الرجعية المحلية». ويضيف «منذ ذلك العهد لم نطالع لا في رسائل الحزب الشيوعي العراقي ولا في أديباته أي تحامل على الجناح الوطني الثوري للحركة التحررية في العراق».²⁷

للحقيقة، نذكر هنا أن الشيوعيين العراقيين عهد ذاك لم تنفع معهم نصيحة محمود الأطرش، بقدر ما فعل التبديل الذي طرأ على خط الكومنترن قبل انعقاد المؤتمر السابع والدعوات التي أطلقها جورج دي متروف وغيره من قادة الأهمية الشيوعية إلى إعادة النظر بالخط اليساري المتشدد الذي اتخذه المؤتمر السادس للأهمية الشيوعية والمتمثل بشعار «طبقة ضد طبقة»، واستبداله بشعار «الجبهات الموحدة ضد الفاشية والجبهات الوطنية في المستعمرات والبلدان التابعة».

لقد كانت البورجوازية الصغيرة والمتوسطة تواجه في العراق وضعا صعبا تحت تأثير الأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد طويلا. كذلك فإن تدهور الصناعات الحرفية المتواصل كان يزيد من بؤس الحرفيين (البورجوازيين الصغار). لقد انعكست الأوضاع المتدهورة لهذه الفئات الاجتماعية على مزاجها وسلوكها السياسي، وسخطها ومعارضتها للهيمنة الاستعمارية ونشاطاتها الثورية. ورفعت شعارات سياسية واقتصادية كانت لها أصداء واسعة بين أوساط العمال لأنهم هم أيضا كانوا يعانون من ذات الأوضاع الصعبة التي حاقت بالبلاد، لاسيما وأن وشائج اجتماعية كانت لاتزال تربط العمال بهذه الفئات الاجتماعية. إن ضعف التمايز الطبقي كان يدفع إلى تشابك المصالح والنظرات والمواقف السياسية والإيديولوجية عامة. وكانت الشعبية تعبيرا عن تشابك هذه المصالح والنظرات. من الجانب المقابل، فإن الظروف الصعبة التي أحاطت بالحزب منذ نشأته الأولى لم تدع له الفرصة لكي يطور تجربته في هذا الشأن ولم توفر له الوقت المناسب لكي يتماسك كحزب للكادحين يشق دربه وسط هذه المصاعب السياسية والإيديولوجية.

جاءت فرصة مشاركة الحزب في المؤتمر السابع للأهمية الشيوعية (الكومنترن) مناسبة هامة بالنسبة للتعرف المباشر على خبرة الأحزاب الشقيقة، لاسيما في البلاد التي تقارب ظروفها أوضاع العراق. كان المؤتمر قد انعقد في ظروف بالغة الدقة، إذ استطاعت الفاشية في ألمانيا أن تقبض

27. يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، ج 2، دار الفارابي، بيروت، 1992، ص

على السلطة، وشرعت تكشف عن أطماعها التوسعية وتدق طبول الحرب وتتوعد هذا وذاك، وتفاقت النعرات العنصرية ونزعات التعصب القومي في كل مكان، وكان الشيوعيون في كل بلد يرون أنهم مقبلين على أيام صعبة بعد أن وضع الفاشيين، وبتشجيع من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى الشيوعيين على رأس قائمة أعدائهم الذين ينبغي تصفيتهم، ويجري الحديث عن العمل للتخلص من الدولة الاشتراكية الأولى، ورغم أن هذه الدولة كانت تتقدم بسرعة، إلا أنها تحسست الخطر القادم، وبدأت الحياة فيها تصطبغ شيئاً فشيئاً بألوان الحرب الداكنة. وفي العراق أخذت الدعاية إلى الفاشية تتعالى كثيراً، ويتحرك غروبا، الوزير المفوض الألماني بنشاط ملحوظ، وينشر في أوساط الشباب «القومي» الحديث عن القوة والتسلح والأفكار العنصرية ويردد سامي شوكت وأضرابه هذه الأفكار بين طلاب المدارس.

في هذا الجو انعقد المؤتمر السابع للكونترن. وكان الحزب قد قرأن يوفد عاصم فليح المسؤول الأول للحزب ليمثله أمام المؤتمر - ولهذا، غادر في أواخر تموز 1935، لكن السلطات الأمنية الفرنسية في حلب ميزته وأعادته إلى العراق، إنذاك قرر الحزب إرسال قاسم حسن بدلا عنه، وقد سافر هذا فعلا والتقى بيوسف خطار الحلو ورضوان الحلو في اسطنبول وكانا يزمعان السفر إلى موسكو لحضور المؤتمر السابع للأمم المتحدة ممثلين عن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني والحزب الشيوعي الفلسطيني على التوالي. وقد شارك في أعمال المؤتمر أحد عشر مندوبا عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، ثلاثة من فلسطين وثلاثة من سوريا ولبنان، واثنان من الجزائر، ومندوب واحد من كل من مصر والعراق وتونس.

وطبقا للاستمارات التي يتعين على المندوبين إملؤها ليحق لهم المشاركة، جاء في الاستمارة التي دونها قاسم حسن ما يلي:

العراق	البلد
قاسم حسن	الاسم الحزبي
ناشوف بيميل	الاسم في المؤتمر
عربي	القومية
مواليد عام 1910	سنة الولادة
من منشأ بوجوازي صغير مثقف	المنشأ الاجتماعي
لم أنه الدراسات العليا	مستوى التعليم
لم أدرس في أية مدرسة حزبية	هل درست في مدرسة حزبية.. أين ومتى؟

المهنة، ومنذ متى تعمل بها؟	صحفي خلال 3 سنوات
مصدر المعيشة حاليا	
في أي فرع من فروع الكومنترن تنشط ومنذ متى؟	لم أعمل في فرع الكومنترن
هل كنت عضوا في حزب آخر؟	لم أكن عضوا في أي حزب آخر
ما هي المهمة التي تقوم بها منذ المؤتمر السادس للكومنترن؟	أنشط منذ عام 1932 مع مجموعة شيوعية، واشتركت في تشكيل مجموعة شيوعية وقدمت المنظمة
هل لوحقت من الشرطة، وكم سنة أمضيت في السجون؟	بقيت في السجن لمدة 4 أشهر في نهاية عام 1934، حيث اتهمت بتأسيس حزب شيوعي في العراق، ووضعت في عام 1935، بسبب الانتفاضة، تحت إمرة المحكمة العسكرية قبل أن تتمكن من الهرب
هل اشتركت في مؤتمرات عالمية سابقا؟	لم أشترك في أي مؤتمر
هل قدمت من بلدك أم من المهجر؟	قدمت من البلاد
هل أنت عضو في البرلمان أم في مجلس بلدي؟	لست عضوا في برلمان أو في مجلس بلدي
ما هي اللغات التي تعرفها؟	العربية والإنجليزية وقليل من الفارسية
	التوقيع
	التاريخ 1935/7/16

و حين قدم ممثل الحزب الشيوعي العراقي طلب الحزب للانتساب إلى الأهمية، اعترض ممثل القسم المختص في الأهمية الشيوعية بشؤون الحركة الشيوعية في البلدان العربية قائلا إن القسم المذكور لا يملك أية وثيقة عن الحزب الشيوعي العراقي، وطلب تأجيل البت بالطلب حتى يتيسر للجنة التنفيذية أن تدرسه، فوافق المؤتمر على ذلك وتأجل النظر فيه لمدة ستة أشهر، واعتبر مندوب الحزب مراقبا فقط. وبالفعل درس الطلب وتقرر قبول الحزب في الأهمية الشيوعية عضوا كامل الحقوق في عام 1936. وإلى جانب المؤتمر السابع للأهمية انعقد اجتماع الأهمية النقابية الحمراء (البروفنترن)، وقد شارك فيه يوسف سلمان يوسف الذي كان يدرس في مدرسة كادحي الشرق ممثلا عن العمال في العراق.

تكمن أهمية المؤتمر السابع للأهمية الشيوعية في كونه تصدى إلى مهمات غاية في الأهمية كانت تواجه الحركة الشيوعية العالمية يومذاك. إن صعود الفاشية إلى دست الحكم في ألمانيا وإيطاليا وتعاونها مع العسكرية

اليابانية كان يعني أن العالم أصبح يواجه خطر انفجار حرب عالمية مدمرة آخذة بالاقتراب بسرعة. وكان هذا يطرح على الحركة الشيوعية مهمة صوغ الاستراتيجية والتكتيك الضروريين للحركة العمالية لتحشيد أوسع القوى للوقوف في وجه هذا الخطر المحدق. على هذا الأساس طرح جورجي ديمتروف، القائد البلغاري في سكرتارية الكومنترن، مهمة العمل الحثيث والفوري لإقامة الجبهة الشعبية الواسعة في البلدان الرأسمالية ضد الفاشية والجبهة الوطنية ضد الاستعمار في المستعمرات والبلدان التابعة. كذلك ناقش المؤتمر طبيعة الفاشية والعوامل التي تدفع إلى ظهورها، وأبان أن الفاشية لا تدل فقط على ضعف حركة الطبقة العاملة وإنما تدل أيضاً على ضعف البورجوازية وعجزها عن الحكم بأساليب الديمقراطية البورجوازية المألوفة، ولذلك باتت تلجأ إلى الإرهاب والتضليل وسيلتين أساسيتين لتثبيت سلطتها. إن الفاشية ليست. سلطة فوق الطبقات، وهي ليست سلطة البورجوازية الصغيرة، رغم أنها تستفيد من تحشيد البورجوازية الصغيرة وحثالة البروليتاريا حولها، إنها سلطة رأس المال الكبير وهي منظمة الاضطهاد الإرهابي ضد الطبقة العاملة وكل العناصر الثورية، وهي تعتمد الديماغوجية والتعصب القومي في تعاملها مع الآخرين. لذلك، ليس غريباً ادعائها الدفاع عن الحقوق المسلوقة والتظاهر بالديمقراطية والاشتراكية ومهاجمة الفوضى وفساد الجهاز البيروقراطي البورجوازي من أجل أن تستميل إلى جانبها قوى الشغيلة غير الواعية.

وقد أعار المؤتمر السابع للكومنترن انتباهاً خاصاً في القرار المفصل الذي اتخذته بعنوان «مهمات الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية في الكفاح من أجل جبهة شعبية ضد الإمبريالية» إلى وضع الأحزاب الشيوعية في المنطقة. فقد لاحظت سكرتارية الأممية أن هذه الأحزاب ظلت لفترة طويلة مجموعات بعيدة عن الجماهير بسبب انعزالية تكتيكاتها، ودعتها إلى أن تعمل بحزم على مساندة الحركة التحررية الوطنية، والوطنيين الثوريين على الخصوص. وانتقد القرار تعلق هذه الأحزاب بالثورة الاشتراكية والتعبير عن أهدافها بشعارات مجردة لا يفهمها الشعب، وهجومها على الوطنيين - الإصلاحيين. وأكد القرار أن على الشيوعيين في البلدان العربية أن يدركوا إدراكاً عميقاً أنهم مسئولون عن مصائر شعوبهم وبلدانهم وعليهم تقع مسؤولية النتيجة التي ينتهي إليها النضال من أجل الاستقلال الوطني والانعقاد الاجتماعي، وقال إنهم ورثة وحماة أفضل التقاليد الوطنية والثقافية لشعوبهم.

وخص الكومنترن الشيوعيين العراقيين بقوله: إن الهدف الأساس في

العراق هو إقامة حركة وطنية - تحررية ثورية جماهيرية، وتوحيد العناصر الوطنية الثورية في حزب قانوني جماهيري يرفع برنامجا ديمقراطيا عريضا.

وكان من رأي السكرتارية أن القرابة واللغة والتضامن الذي يجمع الشعوب العربية في النضال ضد الإمبريالية وفي سبيل الاستقلال الوطني تطرح على الأحزاب الشيوعية في المنطقة مهمة تأمين صلات منظمة تنظيما جيدا بينها لغرض تبادل المعلومات والتجارب والمساعدة وتركيز الحملات وإصدار النداءات والتعاون في نشر الأدب السياسي والدوريات.

وفي الوقت الذي أكد فيه ديمتروف أهمية الروابط المتينة بين الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية عارض فكرة تكوين منظمة حزبية عربية عامة موحدة، كما عارض الطرح غير الناضج لشعار تأسيس جمهورية عربية موحدة فوراً. وكان يرى أن هذه الفكرة نابعة من تفكير قائم على الرغبة.²⁸ لقد كان الشيوعيون في بلدان المشرق العربي يعملون في أوائل الثلاثينات من أجل إيجاد شكل من التنسيق وتبادل الخبرة بين الأحزاب الشيوعية والمنظمات الثورية في الأقطار العربية في المشرق من أجل انتزاع أكثر ما يمكن من مطالبها اليومية والعمل لتحقيق الاستقلال الوطني والديمقراطية كخطوة أولى في طريق تحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، كما يذكر محمود الأطرش في مذكراته. وقد بادر الحزب الشيوعي السوري - اللبناني إلى عقد مؤتمر للمثقفين الثوريين العرب في زحلة سنة 1934 لوضع مشروع وحدوي عربي. وبمبادرة من الأمانة الشيوعية صدرت في باريس في أيلول 1933 جريدة (المشرق العربي) كأداة إعلامية ثورية توجيهية وحدوية، وكانت تقوم بدور لسان حال للأحزاب الشيوعية لاسيما في سوريا ولبنان والعراق - وكانت تدخل سرا إلى سوريا ولبنان لأن السلطات الفرنسية منعت دخولها العلني. وفي خريف 1935 اجتمع مندوبون عن مختلف الأحزاب الشيوعية العربية وتوصلوا إلى أن الاتحاد العربي الاختياري بين الأقطار العربية المستقلة هو أنسب الأشكال للتقارب والتعاون بين الأقطار العربية في الظرف القائم آنذاك. وستكون لنا وقفة مطولة مع هذا الموضوع الجوهري في الفصول القادمة.

عاد قاسم حسن من المؤتمر وهو مشبع بفكرة السعي الحثيث لعقد الجبهة الشعبية ضد الاستعمار، وكان قد تولى قيادة الحزب بعد أن شرع عاصم فليح بالانزواء عن العمل السياسي. اتجه قاسم حسن للعمل من أجل الجبهة الشعبية وفي هذا الشأن تقول مذكرات حسن عباس الكرياس:

28. أ. ريزنيكوف، الكومنترن والمشرق، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دار الفارابي، بيروت، 1987، ص 342.

«بعد مرور وقت من عام 1936 صار قاسم حسن ينقل إلينا أخباراً عن صلات الحزب بالجماعات السياسية الأخرى المعارضة وعلى الأخص الشعبيين منهم، ويصور لنا العمل معهم على أساس ما يسمى بالجبهة الشعبية، ويأتي في مقدمة الشعبيين هؤلاء جعفر أبو التمن ثم كامل الجادرجي وعبد الفتاح ابراهيم وعبد القادر اسماعيل وغيرهم. والشعبيون بدورهم تضافروا مع حكمت سليمان، وهذا الأخير مع بعض ضباط الجيش، فتشكلت المعارضة التي أدت إلى حصول الانقلاب العسكري في 29 تشرين أول 1936 الذي أسقط حكومة ياسين الهاشمي».²⁹

في 29 تشرين الأول 1936 حدث انقلاب بكر صدقي. إن الانقلاب، إذا تغاضينا عن الطموح الشخصي لقائده العسكري، بكر صدقي، وسعيه إلى الاندماج السريع بلعبة الصراع على السلطة التي استهوت عناصر الفئة الحاكمة في الفترة التي تلت انتهاء حكم الانتداب، واستخدام الجيش كأداة رئيسية لهذا الصراع، نقول إذا تغاضينا عن هذا، فإن الانقلاب كان تعبيراً عن سخط فئات واسعة، لاسيما من سكان المدن، على الأوضاع السيئة التي آل إليها العراق على أيدي الفئة الحاكمة التي تعاونت مع الاستعمار البريطاني بعد إعلان استقلاله الشكلي. بيد أن الانقلاب جاء، من جانب آخر، تعبيراً عن فقدان الثقة لدى الشعب بأساليب الديمقراطية الزائفة والألاعيب «الانتخابية»، التي أريد منها أن تكون مصيدة لشراء الذمم ومصدة تنتهي عندها ألوان المعارضة البورجوازية، وتعبيراً أيضاً عن يأس البرجوازية الوطنية - الإصلاحية من القدرة على تبديل الوضع استناداً إلى حركات جماهيرية واسعة لكنها عفوية في الغالب، كما لم يكن بوسعها الاستناد إلى القاعدة الريفية وهي في وعيها المتخلف كانت تخضع للعلاقات القبلية الأبوية، وتورط رؤساء أغلب القبائل في لعبة المنافسة على الأرض والمصالح والجاه. لذلك اتجهت هذه المعارضة صوب الجيش لتتخذ منه أدواتها في التغيير الذي تنشده.

نجح بكر صدقي، الذي عرف قبل الانقلاب بقسوته في ضرب تمرد العشائر في الفرات الأوسط، وكان قد أبدى قبيل الانقلاب استعداداً للتعاون مع جماعة «الشعبية».³⁰ وتألقت الوزارة الجديدة برئاسة حكمت سليمان الذي كان قد انضم إلى الجماعة في عام 1935، وكان وسيطهم إلى

29. مذكرات حسن عباس الكرياس، مخطوطة، ص 57.

30. فؤاد حسين الوكيل، جماعة الأهالي، دار الرشيد، بغداد، 1979، ص 367.

التعاون مع بكر صدقي.³¹ وجاءت حكومة الانقلاب لتجمع بين اتجاهين متناقضين: اتجاه ديمقراطي ليبرالي تمثله جماعة «الشعبية»، وآخر معاد للديمقراطية يمثله العسكريون وعلى رأسهم بكر صدقي. وقد تضمن بيان الانقلاب عددا من المطالب الشعبية كحرية الصحافة وإجازة النقابات العمالية وعودا إصلاحية، لكنه سكت عن المعاهدة مع بريطانيا ومال إلى تطمينها.

وجد الانقلاب الترحيب لدى القوى التقدمية في العالم، ووصفته صحافة الكومنترن بالحكم الوطني ذي المسحة التقدمية.³² وفي الداخل سارع الشيوعيون إلى مساندة الانقلاب، واندفعوا إلى تحريك الجماهير لتأييده، وسارعوا إلى إصدار منشور باسم الحزب الشيوعي العراقي يعلن تأييده للانقلاب في الأول من تشرين الثاني.³³ ونظموا بالتعاون مع جماعة (الأهالي) عددا من المظاهرات في مدن مختلفة كانت أكبرها في بغداد والبصرة بقيادة الشيوعيين. ففي 1936/11/3 انطلقت مظاهرة كبيرة نظمها وقادها الشيوعيون من الكرادة الشرقية على قرع الطبول، وكان أغلب المشاركين فيها من الشغيلة الفقراء وكانوا يرددون هتافات تطالب بالخبز للجياع والأرض للفلاحين وتندد بالفاشية والتقت بمظاهرة أخرى صغيرة للطلاب كان يقودها الشيوعيون أيضا عند جامع الحيدر خانة في شارع الرشيد.³⁴

وقد سارعت حكومة الانقلاب إلى الإفراج عن الصحف المعطلة، وأجازت جمعية الإصلاح الشعبي التي كان وراء تأسيسها كل من جماعة «الشعبية» والحزب الشيوعي العراقي، وأطلقت سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم مهدي هاشم وزكي خيري وأجازت إدخال الكتب التقدمية بما فيها الماركسية، وأفرجت عن المحكومين في تحركات الفترات الأوساط وسوق الشيوخ واليزيديين والبارزانيين. لقد أنعشت هذه الإجراءات من وضع الحزب وزادت من قدرة الشيوعيين على التحرك، كذلك زادت من

31. لم يكن جميع قادة «الشعبية» راغبين في التعاون مع بكر صدقي، فقد رفض عبد الفتاح ابراهيم ذلك وانسحب من الجماعة بعد أن رفضت الجماعة الأخذ بنصيحته بعدم التعاون (بطاطو، الكتاب الأول، ص 340)، فؤاد الوكيل، المصدر السابق، ص 367.

32. س. عبود (محمود الأطرش)، مجلة المراسلة الأممية، الأممية الشيوعية، شباط 1937.

33. حسن عباس الكرياس، مذكرات، ص 59.

34. فؤاد الوكيل، ص 385؛ زكي خيري، ص 102؛ بطاطو، الكتاب الثاني، ص 94.

جرأة الحركة العمالية على التحرك، فقد أضرب عمال شركة بلفورتي التي كانت تبني سد الكوت وعمال الحياكة في النجف وعمال شركة باتا للأحذية وعمال الميناء وعمال الفنادق والمطاعم في بغداد وعمال النفط وعمال أمانة العاصمة وعمال شركة الدخان الأهلية وعمال البناء وغيرهم.³⁵ وقد جاءت إضرابات العمال لترد على بكر صديقي الذي أنكر وجود الطبقة العاملة وحاجتها إلى حركة سياسية ثورية تمثلها. وقد سمح تدفق الكتب والكراريس الماركسية المطبوعة في لبنان باتساع نشر الوعي الماركسي بين الجماهير.

من المناسب أن نتحدث قليلاً عن امتداد الوعي الماركسي إلى أوساط جماهير اليهود الكادحة. لقد سبق لبعض اليهود المثقفين أن عمل في إطار الحركة الوطنية العامة، وأسهم بعضهم في النشاطات الجماهيرية ضد معاهدة 1930 العراقية - البريطانية، وكان سليم زلوف من بين الذين اعتقلوا لدعوتهم إلى التظاهر ضد عقد المعاهدة. وكانت مجلة (الحاصد) التي أصدرها المحامي أنور شاؤول قد ضمت صوتها إلى جانب الصحف التقدمية الداعية إلى الاستقلال والتقدم الاجتماعي، إلا أن نشاطها لم يجر حتى منتصف الثلاثينات لكسبهم إلى صف الحزب الشيوعي، والقول بأن مجموعة شيوعية من الشباب اليهودي العراقي قد تكونت برئاسة يهودا شالوم³⁶ منذ 1930-1931 لا يعززه أي دليل ولا يؤكد أي مصدر آخر. بعد انقلاب بكر صديقي واتساع النشاط الثوري سعى الحزب إلى أن يمد نفوذه إلى أوساط الكادحين اليهود - وقد روى لي الشيوعي المعروف يعقوب مصري (أبو سرود) أنه تعرف على الشيوعية والحزب الشيوعي في عام 1937 عندما كان يدرس في مدرسة الصناعة الرسمية. وفي ذلك الوقت أيضاً استطاع حسن عباس الكرياس الذي كان يعمل آنذاك في جريدة (الأهالي) أن يكسب إلى صف الحزب نعيم طويق الذي كان يعمل في جريدة (الزمان) المجاورة لجريده (الأهالي)، ومن خلاله ضم الكرياس إلى الحزب كلا من يوسف مكمل وشووع (لعله شووع بطاط) ويعقوب كوهين³⁷، وسنعود في الفصول القادمة إلى الحديث عن بعض هؤلاء.

35. المصدر السابق، ص 418.

36. Rony Gabbay, Communism and Agrarian Reform in Iraq, Grom Helm, .London, 1978, p 50

ويذكر كباي أن من هؤلاء يوسف بلبول وفؤاد عجمي .

37. مذكرات حسن الكرياس، ص 79.

لم تمض على الانقلاب سوى بضعة شهور حتى جاهر بكر صديقي ومن ورائه حكمت سليمان عن موقفهما المعادي للديمقراطية وشرع يتهدد ويتوعد القوى الديمقراطية والشيوعيين بوجه خاص، وانطلقت حملة ضارية معادية للشيوعية في الصحافة والمجالس والبرلمان. والحق إن هذه الحملة لم تستهدف الشيوعيين وحدهم وإنما استهدفت الاتجاه التقدمي بعامة الإصلاحيين والديمقراطيين الثوريين والشيوعيين. وقد استخدم شعار محاربة الشيوعية لكي يسهل تحشيد أوسع القوى بمن فيهم المحافظين ضد الديمقراطيين. وقد اصطف في الخط المناوئ للديمقراطية اتجاهات مختلفة. فبرغم أن الدوائر الاستعمارية البريطانية اطمأنت إلى أن حكومة الانقلاب لن تمس المعاهدة العراقية - البريطانية بشيء وقد سكتت عنها تماما في تصريحات المسؤولين، وأن منهاج جمعية الإصلاح الشعبي قد غض النظر هو الآخر عن المعاهدة المذكورة، إلا أن التغيير الذي حصل لم يجد الارتياح لديها، وجاء بالطريقة التي لا تطمئن لها لاسيما وأنها لا ترتاح إلى تدخلات ضباط الجيش الكبار في توجهات سياسة البلاد، وأبدت السفارة البريطانية عدم ارتياحها بوجه خاص من المنهاج الذي طرحه وزير المالية، جعفر أبو التمن، المتعلق بتعديل ضريبة الدخل، ومراقبة المصارف، وإدخال تشريع يضمن استثمار أموال العراقيين المودعة لدى التأمين في العراق، واعتبرت أنها «تتضمن خططا قد تسبب صعوبات لمصالح بريطانيا التجارية». ³⁸ زد على هذا، فإن وجود التيار التقدمي في الحكم لا ترتاح له البتة.

ولم تكن تحركات الدكتور غروبا، الوزير المفوض الألماني، تتفق أساسا مع اتجاه القوى الديمقراطية. لقد كان يلتقي يوميا عمليا مع حكمت سليمان وبكر صديقي، كما كانت له علاقات مع عبد اللطيف نوري، الشخصية العسكرية الثانية، ومع ناجي الأصيل، وزير الخارجية، وكان يدعم بقوة الضباط العسكريين القوميين في الجيش بزعامة صلاح الدين الصباغ. لقد أبدى غروبا استياءه من الهتافات واللافات التي حملها المتظاهرون في شوارع بغداد التي نددت بالفاشية، إلا أن حكمت سليمان ووزير خارجيته سارعا إلى الاعتذار منه، ووصفاها بـ «الأخطاء المؤسفة». ³⁹

وجاءت المعارضة الأشد لبرنامج وخطط القوى الديمقراطية من جماعة ملاكي الأراضي الكبار وشيوخ العشائر التي شرعت تتخوف

38. نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص 438.

39. الوكيل، مصدر سابق، ص 432.

مما يحمله هذا البرنامج بشأن الأرض، على الرغم من أن برنامج جمعية الإصلاح الشعبي لم يتجه بوضوح إلى تصفية ملكية هؤلاء الملاكين الكبار أو يتخذ ما يحول دون سعيهم إلى الاستحواذ على مزيد من الأراضي الأميرية وفقاً للقانوني تسوية حقوق الأراضي ومنحها باللزمة، وتصفية أساليب الاستغلال الإقطاعي وإنما جرى الحديث عن إحياء وتوزيع الأراضي الموات فقط.⁴⁰

ولكن أشد النار التي وجهت للتيار الديمقراطي جاء من «القوميين» ودون أن يكون هناك أي مبرر لهذا العداء سوى الخلاف الإيديولوجي والحقد المتأصل على الشيوعية. ولم يكن هذا التحامل بمعزل عن دسائس غروبا. لقد خرج صراع «القوميين» مع جماعة الأهالي والشيوعيين عن حدود الصراع الفكري إلى مجابهة يومية وتحريض لا ينقطع، واستغلوا طموح بكر صدقي الشخصي وعداءه للديمقراطية للإيقاع بين تياري الانقلاب المتناقضين أصلاً، وقد بلغت ذروة مساعيهم في هذا الشأن بالمقابلة المعروفة التي تمت في وزارة الدفاع بين محمود الشيخ علي وبكر صدقي والتي صرح الأخير بعدها بقوله «ليس العراق تربة صالحة للشيوعية».⁴¹ وبهذا يكون قد أرسوا تقليداً للتنافر والعداء والصراعات الدموية امتد إلى عقود تالية من تاريخ العراق الحديث، دون أن يكون لذلك ما يبرره، فلا الشيوعيين أو الديمقراطيين عادوا الوحدة العربية كما سنرى، كما لم يكونوا أقل إخلاصاً أو اندفاعاً من غيرهم في الدفاع عن الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، ولم تثبت الأيام عملياً من بعد صحة الخط «القومي» في كلا المسألتين مثلما لم يثبت خطأ الخط الذي سار عليه الشيوعيون فيهما. وحتى في تلك الأيام، أي في عام 1936 و1937 كان الشيوعيون والقومية ممثلين بيونس السبعوي وقاسم حسن، يعملون سوية على تهريب السلاح إلى ثوار فلسطين حتى الحدود الأردنية ليتكفل فؤاد نصار، الشيوعي الأردني، الذي أصبح من بعد زعيماً للحزب الشيوعي الأردني، إيصالها إلى المواقع المطلوبة في فلسطين، علماً أن السبعوي أثبت إخلاصه لخطه القومي وضحي بحياته في سبيل هذا الخط دون أن يقلل ذلك من قناعته بالتعاون مع الشيوعيين واليساريين عامة.⁴²

40. انظر كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، ص 135.

41. الوكيل، مصدر سابق، ص 423.

42. بطاطو، الترجمة العربية، الكتاب الثاني، ص 112 - 113.

بالمقابل، فإن حدة العداء الذي قوبل به الانقلاب حتى منذ أيامه الأولى من القوى التي تضررت منه، دفعت اليسار من جانبه إلى رد فعل مقابل تمثل في المبالغة في إضفاء الصفة الشعبية على الانقلاب، وعدم الانتباه الكافي إلى التناقض الجذري الذي انطوى عليه هذا الانقلاب، ولم يعط الانتباه الكافي إلى أن الجناح الذي يقبض على السلطة فعلاً هو جناح معاد للديمقراطية ويتحين الفرص لتصفية شريكه في الحكم، وقد رمى هذا اليسار بكل ثقله إلى جانب قيادة الانقلاب ودعا إلى تشديد الخناق على معارضيه، وكان الجواهري صادق التعبير عن هذا اليسار بقوله:

وضيق الحبل واشدد من خناقهم فريما كان في إرخائه الضرر

انطلاقاً من العمل لتحقيق شعار الجبهة الشعبية، كرس الشيوعيون كل طاقاتهم للعمل في (جمعية الإصلاح الشعبي) برغم أن حكمت سليمان وبكر صدقي سعياً إلى التدخل في شؤونها وحاولوا تحويلها إلى حزب حكومي بعد إعادة النظر في منهاجها والتخفيف من راديكاليته.⁴³ ويبدو أنهم تخلوا أو كادوا أن يتخلوا عن العمل لتنظيمهم الخاص، وانصرف حتى قادتهم للعمل في صحف جمعية الإصلاح الشعبي، إذ انصرف كل من زكي خيرى ويوسف متي إلى العمل في جريدة (الحارس) التي أصدرتها الجمعية، وانصرف مهدي هاشم إلى العمل في جريدة (الانقلاب) لصاحبها محمد مهدي الجواهري، والتي كرست نفسها لذات الأغراض، وقاسم حسن وعباس الكرياس إلى العمل في (الأهالي) حين أعيد إصدارها.

لقد وقع قادة الحزب الشيوعي جميعهم في سوء تقدير للوضع السياسي الذي نشأ. وربما تكون قد أثرت عليهم تقديرات صحف الأممية الشيوعية و«النصائح» التي يشير إليها محمود الأطرش كما ذكرنا من قبل، وساعدت في دفعهم في هذا الاتجاه. فلقد وصفت القيادة المدنية للانقلاب بأنها ذات «مطامح اشتراكية» وبعضها ذات «مطامح اشتراكية علمية» والآخرين «طوباويون» ولكن النظام ككل «تقدمي بوجه عام».⁴⁴ ونشأ عن هذا أن بعضهم صار يرى أن ما استجد فيه الكفاية ولذلك أثار أن يكف عن العمل أصلاً. فقد أثار عاصم فليح الانزواء عن العمل السياسي

43. فؤاد الوكيل، مصدر سابق، ص 424.

44. روني كباي، مصدر سابق، ص 52 نقلاً عن: ر. فينول، في صحيفة (الشرق الثائر) العدد 1، 1937، ص 31 و س. عبود في صحيفة (الأممية الشيوعية) شباط 1937، 151 (وسليم عبود هو محمود الأطرش)

وفضل الدعة وراحة البال ورأى آخرون «أن حكومة الانقلاب ستحقق للطبقة العاملة كل ما تصبو إليه من السعادة والرخاء»... و«أن لا حاجة للبروليتاريا العراقية للنضال المنظم» الذي من شأنه «أن يثير غضب بكر صدقي والعناصر الملتفة حولها» كما تحدثت (الشرارة) عنهم من بعد.⁴⁵ حتى فاجأهم بكر صدقي في تصريحاته المعادية للشيوعية، وكان لا يريد منها الشيوعية وحدها وإنما اليسار بمجموعه، حتى بلغ الأمر بحكمت سليمان، رئيس الوزراء، أن أعلن في مجلس النواب تخوفه حتى من استخدام كلمة (الفقراء) لنلا يفهم المقصود بها هو الشيوعية وقال:

«وبصفتي رئيس الحكومة أقول يا جماعة إن هذه الحكومة بعيدة كل البعد عن الشيوعية وعن كل كلمة يشتم منها رائحة شيوعية»

مما دفع النائب الشاعر معروف الرصافي إلى أن يرد قائلا:

«إن الذي أفهمه من كلام فخامة رئيس الوزراء في هذه المرة وفي غيرها هو أنه يتحفظ ويتحذر كل الحذر من أن يسمع أو أن يتكلم بكلمة تدل على الشيوعية أو يشتم منها رائحة الشيوعية وأفهم أيضا أن هناك أناسا يريدون في طي الخفاء أن يضعوا تحت أقدام الحكومة مزالق من ثلوج الشيوعية. إن هذا الشيء غريب. الشيوعية مبدأها معلوم، ومبدأها عال وسام جدا، فليت شعري من هم هؤلاء الذين يريدون أن يقاوموا هذا المبدأ السامي. إن هذا المبدأ لا يقاوم إلا بشيئين إما بثقافة عالية أو بقوة غاشمة عظيمة جدا».⁴⁶

بعد استقالة وزراء جماعة (الأهالي) من حكومة حكمت سليمان وسقوط حكومة الانقلاب بعد مقتل بكر صدقي في الموصل، شددت القوى اليمينية من هجومها على اليسار الديمقراطي عامة والشيوعيين خاصة، ولجأت إلى أساليب الاغتيال في تصفية خصومها من اليسار. وقد تعرض عبد القادر اسماعيل إلى ثلاث محاولات للاغتيال، وأخيرا أسقطت عنه وعن أخيه يوسف اسماعيل الجنسية، وأسقطت الجنسية عن مهدي هاشم وسفر مخفورا إلى إيران ليعتقل هناك حتى دخول الجيش السوفيتي في إيران في بداية الحرب العالمية الثانية، وزاد في الطين بلة أن دبت الخلافات

45. د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص 52، نقلا عن (الشرارة)، العدد 21 تشرين الثاني 1942، ص 7.

46. الوكيل، مصدر سابق، ص 430.

الشخصية العميقة بين قادة الحزب. ولم تفلح المساعي التي بذلت في الإطار الحزبي إلى تسوية المشاكل الداخلية ذات الطابع الشخصي⁴⁷، ولم يعد يجري التقيد بقواعد العمل السري والضبط الحزبي، وفي هذه الأجواء جاءت الهجمة التي شنتها الاستخبارات العسكرية لتصفية التنظيمات الشيوعية بين الجنود في كركوك وبغداد واعتقال قرابة ٦٥ جندياً وضابطاً صف، واعتقال زكي خيرى ويوسف متى وحسن عباس الكرياس وعبد الرحمن داود، والدور المشين الذي لعبه قاسم حسن في تأليب بعض الجنود المتهمين ضد خصميه، زكي خيرى ويوسف متى وحبس الجميع في النهاية، جاءت كل هذه لتصفى عمل الحزب المنظم والمركزي في تلك المرحلة، وسارعت الحكومة في هذه الأجواء أيضاً إلى إدخال تعديل على المادة 89 من قانون العقوبات البغدادي بإضافة فقرة تقضي بالحكم بالأعدام على كل من يروج الشيوعية، وبأية وسيلة كانت، بين القوات المسلحة، والتي استخدمت من بعد، كما سنرى، لمحاربة الشيوعية بشكل فظ.

ولكن، وبرغم الدمار الواسع الذي لحق بالحزب، وفي المركز منه بالذات، خلقت هذه المرحلة من نضال الحزب أمرين: ذكرى نضال مجيد للشيوعيين ظل عالقا في الأذهان ولعب كحافز حي ساعد في استعادة حيويته وتنظيمه بعد سنوات قلائل، والثاني بقاء مجموعات شيوعية تواصل العمل فعلا في عدد من المواقع كالسكك الحديد في بغداد وعمال النفط في كركوك ومثقفي وطلاب بغداد، وفي النجف والعمارة والديوانية والناصرية، لاسيما في البصرة.

47. مذكرات حسين الكرياس، والإشارة هنا إلى النزاع الشخصي بين زكي خيرى وقاسم حسن.

8

إعادة تأسيس الحزب والحرب العالمية الثانية

في اليوم الثالث من أيلول 1939 أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا وحدثت فرنسا حذوها في الحال.

لم يكن العراق قد استرد أنفاسه بعد من أثار الوضع الاقتصادي السيئ الذي خلفته سنوات الأزمة الاقتصادية التي امتدت من عام 1929 حتى عام 1933 حين داهمته الحرب العالمية الثانية، فأورثه مصاعب اقتصادية جسيمة عانى منها الشعب كثيرا لاسيما جماهير الشغيلة في المدينة والريف على السواء. فلقد هبطت كميات المنتجات الزراعية والحيوانية التي اعتادت البلاد تصديرها سنويا هبوطا كبيرا، وكانت هذه تؤلف النصيب الأكبر مما توفره البلاد من دخل إذ كان لا يزال تصدير النفط محدودا حتى ذلك الحين. فلقد بلغت نسبة معدل ما يصدر من منتجات زراعية خلال سنوات الحرب (1940 - 1945) 62.1% فقط من حجمها في سنة الأساس (1939)، ونسبة معدل ما يصدر من منتجات حيوانية في هذه السنوات لم يزد على 129.3% عما كانت عليه في سنة الأساس. وبالمقابل فإن نسبة حجوم المواد المستوردة خلال الحرب هبطت هي الأخرى إلى 72.3% عما كانت عليه في سنة الأساس ذاتها. وإذا كانت نسبة أسعار الصادرات خلال الحرب قد ارتفعت إلى 345.4% بالنسبة لأسعار المنتجات الزراعية و 149.1% بالنسبة إلى الصادرات الحيوانية، فإن نسبة أسعار الاستيرادات ارتفعت هي الأخرى إلى 210% عما كانت عليه في سنة الأساس. فإذا أضفنا إلى هذين العاملين عاملا مؤثرا آخر هو تعاضم عدد المستهلكين كثيرا بفعل وجود القوات البريطانية الكبيرة، المرابطة فيه أو المارة في أراضيه وما جره من تفاقم التضخم النقدي، تتضح حينئذ قنامة الأوضاع السياسية التي حاقت بالعمال وشغيلة المدن بالدرجة الأولى الذين عانوا من ارتفاع أسعار

المنتجات الزراعية الأساسية وأسعار المستوردات على السواء وفقدان الضرورات الحياتية من الأسواق أحيانا.¹ ولولا العوائد التي كانت تحصل عليها البلاد من تصدير النفط، وهي لم تكن كبيرة يومذاك، والعوائد التي تحصل عليها من الخدمات والاستثمارات الأجنبية الأخرى، لما تيسر لها أبدا معادلة ميزان المدفوعات.²

لقد تحملت البلاد كثيرا جراء تحكم الدوائر الاستعمارية بحياة البلاد الاقتصادية. فعدا عن الأسعار الاحتكارية التي فرضتها شركات التصدير البريطانية التي هيمنت على تجارة التصدير عامة وشركات النقل البحري والتأمين بحجة ظروف الحرب، فإنها كانت تتعمد الامتناع عن الشراء، وفي الوقت ذاته تعرقل التصدير إلى الدول الأخرى من أجل أن ترغم التجار العراقيين على بيع المحاصيل التي لا يتوفر لها الخزن الفني الذي يحفظها من التلف بأقل الأسعار. فقد ظلت ألوف الأطنان، من الحنطة والشعير والتمور، مكدسة في أسياف البصرة دون أن تجد من يقدم على شرائها لأن الشركات البريطانية تمتنع عن شرائها وتمنع في الوقت ذاته في بيعها إلى أية دولة لها علاقة بدول المحور (ألمانيا وإيطاليا) حتى تدنت أسعارها إلى حد كبير، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسمح لشركاتها في التعامل مع تركيا ذات العلاقات الجيدة بدول المحور، وتفتح لتركيا الاعتمادات الكبيرة ولا ترفض تعاملها مع دول المحور.³ وجرى الشيء ذاته مع تصدير الشعير العراقي - واضطر التجار العراقيون إلى بيعه من بعد إلى الشركات البريطانية بأسعار واطئة.⁴ وكررت الأمر مع القطن في عام 1940، ولكن حين أمكن للعراق أن يبيعه إلى اليابان قبل أن تدخل الحرب ثارت ثائرة بريطانيا واعتبرت الأمر عملا عدوانيا تقدم عليه الحكومة العراقية.

1. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، عن جدول رقم 23 ص 237، وجدول رقم 12 ص 115.

2. انظر، هرشلاغ، زي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت 1973، ص 343-344. ويلاحظ محمد سلمان حسن (ص 423 - 424) أن نسبة العجز التجاري خلال الحرب إلى قيمة تجارة التصدير كانت حوالي 79%. وقد واكب هذا الانخفاض في العجز التجاري أمران: هبوط كبير في تجارة الاستيراد وزيادة في أرصدة العراق الإستراتيجية. وإن ثروة الحرب نجمت عن نفقة القوات الأجنبية وأرباح تجارة الترانسيت والخدمات التي قدمتها السكك والميناء، وعوائد النفط، إضافة إلى هبوط المستوردات.

3. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج 5، ص 169.

4. المصدر السابق، ص 95.

لقد فاقمت الحرب كثيرا من سوء الأوضاع الاقتصادية في بلد لم يمتلك القدرة بعد للوقوف على أقدامه في ظروف حرب شاملة، ويقتصر في الأساس إلى المرونة الكافية للتكيف مع أوضاع الحرب بسبب ضعف القوى المنتجة فيه وانقطاع أو هبوط إمكانية تزويده بالأدوات الاحتياطية والمواد الأولية التي تحتاجها صناعاته على قلتها أصلا. وقد دفعت حالة التضخم التي سادت الأسواق العراقية إلى تمايز كبيرين دخول الفئات الاجتماعية المختلفة، وإلى تغيرات كبيرة في الإنفاق والادخار وفي أنماط الاستهلاك.

وزاد من وطأة الضائقة الاقتصادية التي كانت تعانيها الجماهير الكادحة تدفق أعداد كبيرة من القوات البريطانية ومن اللاجئين البولونيين بعد أن احتل الألمان بولونيا، واعتمادها في أغلب ما تحتاجه من مواد غذائية على الإنتاج المحلي. وطبقا لما أوردته المجموعة الإحصائية لعام 1944/43 كان طلب القوات البريطانية على المواد الغذائية قد بلغ 43.9% مجموع الطلب على المنتجات العراقية في عام 1943 و 27.7% في عام 1944.⁵ وأكثر من هذا كانت تصدر المنتجات العراقية من القمح والشعير والرز لسد احتياجات القوات البريطانية في المناطق الأخرى من الشرق الأوسط، في الوقت الذي كانت جماهير الشعب العراقي تتضور جوعا، وتدفع مقابلها أثمنا واطنة وثابتة، ولا تحول أقيامها وكذلك أقيام الخدمات والمشتريات البريطانية في داخل البلاد إلى مبالغ قابلة للصرف يمكن الاستفادة منها لسد احتياجات البلاد من الضروريات من مصادر أخرى وإنما تودع في بنوك إنجلترا في صورة أرصدة إسترلينية قابلة للتسديد بعد الحرب!

كذلك كانت القوات البريطانية تستحوذ لقاء أرصدة إسترلينية تسدد بعد الحرب على خدمات سكك الحديد والميناء والطيران والمواصلات ومحطات الكهرباء والماء وعلى جهد ما بين 35% إلى 40% من عدد العمال في العراق. زد على ذلك تحملت البلاد أعباء توسيع منشآت الميناء ليسهل استقبال القطع البحرية وتفريغ البضائع العسكرية وخرزنها، وإحاطة المعسكرات البريطانية ومخازنها بالسدود لحمايتها من الفيضانات وفتح القنوات لتصريف المياه الفائضة، وإنشاء القناطر والجسور ومد خط حديد كركوك - أربيل وبناء جسر خشبي كبير عبر شط العرب لتأمين عبور القطعات العسكرية البريطانية وحمولاتها العسكرية إلى إيران، ومنحت القوات البريطانية تسهيلات واسعة في النقل النهري، وأراض مجانية لإنشاء المعسكرات والتسهيلات التي تحتاجها ضرورات النقل العسكري

5. هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، وزارة الإعلام، 1975، بغداد، ص 381.

كفتح الطرق في بغداد وغيرها.

ونشطت حركة تهريب واسعة لبعض السلع الضرورية كالسكر والشاي وغيرهما إلى إيران في الوقت الذي حصر فيه توزيع هذه المواد بالبطاقات. واتخذت وزارة المالية قراراً يقضي باستيفاء (رسوم الاستهلاك) على المحصولات الزراعية والتي تعادل 10% وضريبة تنظيم تجارة الحبوب 1% من المزارعين عينا، وتضع هذه المواد المستوفاة تحت تصرف القوات البريطانية، على أن تدفع أثمانها أرصدة إسترلينية وبأسعار منخفضة. وعلى هذا النحو وضع تحت تصرف هذه القوات أكثر من 150 ألف طن من التمور سنويا وكميات كبيرة من الصوف والقطن وبذور السمسم، كل هذه، في الوقت الذي كان الشعب الكادح يدفع أسعاراً مضخمة لقاء ما يحصل عليه من بعض ما يحتاجه من المواد الغذائية الأساسية، فقد بلغ سعر كيس الرز الواحد 12 دينارا بعد أن كان سعره دينارا واحدا فقط قبل الحرب، وثمان الوزنة الواحدة من القمح (100 كغم) ما بين خمسة إلى ستة دنانير بعد أن كان سبعة دراهم فقط قبل الحرب.⁶ وفي ظل هذه الأوضاع نشطت المحاربة على الأسعار والممارسات الاحتكارية والتعامل في السوق السوداء، وتضرب جريدة (القاعدة) لسان الحزب الشيوعي العراقي في شباط 1943 مثلاً على ذلك قائلة أن «لا مشكلة تموين في العراق بل جريمة احتكار» إن سبعة عشر شيخاً... في ناحية (المجر الصغير) كانوا يزرعون مقاطعات شاسعة بالقمح والشعير والرز، وكانت أرباحهم السنوية تبلغ (287400) دينار وهو مبلغ ضخم بحسب ذلك الوقت. واستخدمت بريطانيا ظروف الحرب هذه لشراء ذمم رؤساء العشائر والوزراء والمتنفذين في الدولة. ويضرب اللورد كرومر (المقيم البريطاني الأسبق في مصر) مثلاً على ذلك، أن البريطانيين، الذين استحوذوا على السكك وإدارتها باسم الحاجة الحربية، خصصوا قاطرات شحن لقاء أجور اسمية لهؤلاء ليؤجروها بدورهم إلى من يحتاجها بعشرة أمثال أجورها الاسمية، أو يمنحونهم (تحاويل التموين) بأثمان رسمية واطئة ويمهدون لهم بيعها بأضعاف هذا السعر فيما بعد. وعمدت شركات النفط إلى السماح لهؤلاء بتأسيس محطات بنزين في محلات رئيسية، وكانت هذه توفر لهم مبالغ كبيرة سنوياً.⁷

حملت الحرب معها، إلى جانب الآثار التي تحدثنا عنها، عدداً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية الكبيرة في أوضاع المجتمع آنذاك.

6. القاعدة، جريدة الحزب الشيوعي المركزية، آذار 1944، العدد 3-16.

7. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السادس، ص 223.

فلقد حفز ارتفاع أسعار الحاصلات الزراعية السعي لتوسيع رقعة الأراضي الزراعية. وللتشجيع على إحياء الأراضي وزراعتها عمدت الدولة إلى تخفيض الرسوم على نصب المضخات الزراعية، وشطب الديون المتركمة على الملاكين. وبفضل تزويدات «الإعارة والتأجير» الأمريكية استخدمت الجرارات والحاصدات لاسيما في المناطق الديمة في الموصل، وتولت الدولة إنشاء قنوات جديدة للإرواء وتطهير الجداول والأنهر، وعملت على توفير البذور الزراعية ومكافحة الحشرات والآفات الزراعية. على هذا النحو زيدت المساحات المزروعة بنسبة 30%. لكن إجراءات الدولة هذه اتجهت جميعها لمصلحة الملاكين، وقد أدرفتها بإصدار قانون بيع الأراضي الأميرية الصرفة لعام 1940 بهدف تمكين الملاكين من الاستيلاء على الأراضي لاسيما في المناطق الإروائية.

وبفعل ظروف الحرب وتحول العراق إلى ممر دولي، نشطت كذلك تجارة الترانسيت. إن اتساع المضاربة وتنامي تجارة الترانسيت، واتساع عمليات التهريب عملت جميعها على توسيع التجارة الداخلية، وإثراء أعداد كبيرة من الناس الذين تعاطوا التجارة، كما زادت في أعداد العاملين في ميدان التجارة. وارتباطا بهذا نمت الحركة المصرفية. فأنشئ في عام 1941 مصرف الرافدين، وتلاه إنشاء مصرف الرهون والعقار، وانقسم المصرف الزراعي - الصناعي إلى مصرفين، زراعي وصناعي، وافتتح البنك العربي فرعاً له في بغداد.

وفرت الحرب وضعاً مناسباً إلى حد ما لنمو الصناعة. فلقد توفر الطلب الضروري بعد أن انخفض الاستيراد بفعل صعوبات النقل البحري من جانب ونمو المدخرات عند فئات كثيرة من الناس، كما أن الحرب وفرت حماية طبيعية للإنتاج الصناعي المحلي ما كانت تحرص عليها الحكومات من قبل في سياساتها. إلا أن نمو الصناعة اصطدم بمحدودية إمكانية توفير مكائن الإنتاج ومستلزمات الإنتاج الأخرى، ومع ذلك أمكن التوسع في بعض الميادين الصناعية اعتماداً على تطوير الإمكانيات الذاتية للبلاد. وعلى هذا الأساس نمت صناعة النسيج الصوفي والسيكاير والصناعات الجلدية والطابوق والأواني الزجاجية والكاشي وصناعة الزيوت النباتية والصابون والبيرة وأعواد الثقاب والأصباغ والأواني الزجاجية والعدد اليدوية ومعاصر الدبس، وتكاثرت ورشات تصليح السيارات والكائن. ولكن على العموم، كانت معظم هذه المشاريع الصناعية صغيرة من حيث حجم رأس المال الموظف والأيدي العاملة المستخدمة فيها وطاقتها الإنتاجية. هذه الحركة التصنيعية، على محدوديتها، زادت في أعداد الأيدي العاملة الأجيبة ورفعت

من مهاراتها ومن تنوع هذه المهارات. كذلك زاد في اليد العاملة حاجة القوات البريطانية لأداء كثير من الأعمال.

لقد أظهر إحصاء عام 1947 أن 38% من الأيدي القادرة على العمل لم تجد الفرصة الفعلية للتشغيل، وكان يعني هذا في إطار سوق عمل ضيقة كما لاحظنا، ضغطا كبيرا على أجور العاملين فعلا وعن أوضاع عملهم، وتناميا في حجم الفئات الهامشية في المدن، واتساع أعداد المستهلكين على حساب المنتجين.⁸ لقد انجذب مئات الألوف من سكان الريف نحو المدن، لاسيما الكبيرة منها بحثا عن العمل في الأساس، وامتدت أحياء واسعة من المهاجرين كانت تكتظ فيها الصرائف من القصب والطين، لا تتوفر فيها أدنى الشروط الصحية الضرورية. لقد كشفت نتائج إحصاء السكان لعام 1947 أن سكان المدن نما نموا مطلقا ونسبيا في هذه الفترة، ويات يؤلف قرابة 38% من مجموع سكان البلاد بعد أن كان لا يزيد على 25% فقط عام 1930، وكان من شأن هذا أن زادت الأهمية السياسية للمدينة على حساب الريف.

ومع أن نمووا قد حصل في الإنفاق الحكومي على التعليم قياسا إلى سنوات الانتداب وما بعدها، وأن نسبة ميزانية المعارف إلى الميزانية العامة ارتفع من حوالي 6% في العشر سنوات الأولى من الحكم «الوطني» (سنوات الانتداب) إلى حوالي 11% في الفترة ما بين 1939/38 حتى 1945/44، إلا أن هذا الإنفاق ظل ضئيلا بالقياس إلى التوسع في استغلال مرافق البلاد ونمو الحياة الصناعية والتجارية والاجتماعية في كافة أنحاء البلاد، وفي المدن الكبيرة خاصة، وظل الغرض منه سد حاجة الجهاز الحكومي من الموظفين، ويتخلف كثيرا عن احتياجات البلاد إلى الخبرات والمهارات في جوانب الحياة الاقتصادية. فلم يتخرج من طلاب الزراعة حتى عام 1944/43 سوى 78 طالبا فقط؛ ولم يتخرج من المدرستين الصناعيتين الوحيدتين (في بغداد

8. يلاحظ بطاطو أن أجور العمال الكبار غير الماهرين تراوحت في عام 1914 ما بين 25-33 فلسا، وفي عام 1935 بلغت ما بين 40 و60 فلسا، أما في عام 1942 فكانت ما بين 40 - 75 فلسا (جدول 6-14، ص 168). وتذكر القاعدة (أيلول 1943 وكانون الأول 1943) أن عمال السكك لم ينالوا سوى 10 - 20 فلسا زيادة في أجودهم كل سنة ونصف، وأنهم كانوا يجبرون على العمل الإضافي حتى يصل يوم العمل إلى 14 ساعة وربما أكثر أحيانا ومن يرفض يغرم، وتذكر رسالة نشرتها (القاعدة) أن العمال الذين يعملون في المعسكر البريطاني في (الشعبية) كانوا يتعرضون إلى الضرب والسجن في سجون هيئت قرب مواقع العمل، وكانوا يضطرون إلى الهرب أحيانا تاركين ما لهم من أجور.

والموصل) حتى ذلك العام سوى 351 طالبا.⁹

ولكن على العموم، وبرغم قصور التعليم الفاضح عن سد حاجة البلاد، فإن عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية والكلية زاد بشكل كبير عما كان عليه أيام الانتداب. ففي عام 1927 بلغ عدد طلاب المدارس الابتدائية والثانوية (بما فيها المتوسطة) على التوالي 26,706 و1,322 طالبا. إلا أنه بلغ في عام 1945 في كلا المستويين 104,688 و12,173 على التوالي.¹⁰ ويعني هذا من الزاوية التي ندرسها زيادة ملحوظة في وزن هذه الفئة الاجتماعية في حياة البلاد الاجتماعية والسياسية.

كانت فترة الحرب شديدة الوطأة على الجماهير، لاسيما في المدن، وزادت كثيرا من السخط العام على الحكام الذين أظهروا خنوعا مذلا للمحتلين البريطانيين، وأوجدت تربة صالحة لنمو النشاط الثوري المناوئ للمستعمرين وأذئابهم. في مثل هذه الأوضاع عاود الحزب نشاطه أو تأسيسه بالأحرى.

انتهت الجولة الأولى من كفاح الشيوعيين بعد تأسيس حزبهم بتفرق شمل قاداته بين من أطبقت عليه السجون (زكي خيري ويوسف متي وحسن عباس الكرياس) وبين من أسقطت عنه الجنسية وأبعد عن البلاد (مهدي هاشم)، ومن خرج عليه أو أثر الانزواء أو الابتعاد (قاسم حسن وعاصم فليح ونوري روفائيل) وبدأ أن صفحة النضال الشيوعي قد طويت أو هكذا توهم الحكام وأسيادهم، وداخلهم الرضا عما فعلوه: إذ باتت الشيوعية محرمة قانونا بعد أن أضيفت إلى قانون العقوبات البغدادي أحكام رادعة يمكن أن تشهر بوجه كل من ينادي بها من جديد، كما استطاعوا أن يكونوا جهازا قمعيا للملاحقة والتحري اكتسب خبرة نظرية وعملية، وبدأ لهم، وهذا هو الأهم والأخطر، نضور من المبادئ الشيوعية لدى بعض المثقفين القوميين حتى باتت تحسب من «السموم» كما يحلو لعبد الرزاق الحسيني (مؤلف تاريخ الوزارات) أن ينعتهها.

حيث يكرر الشيوعيون قولهم إن حركتهم تنبع من حاجة موضوعية يدفع إليها الوضع البائس الذي تعانيه الطبقة العاملة والكادحين عامة،

9. هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية، مطبعة المعارف، بغداد، 1946، ص 115.

10. هاشم جواد، المصدر السابق، ص 114-115؛ والدكتور موسيس ديرهاكوييان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981، بغداد، ص 98.

وتدفع إليها حاجة البلاد إلى التقدم والرغبة في حل المتناقضات التي أوجدتها الأوضاع الطبقيّة في المجتمع، وأن الماركسية كفسلفة اجتماعية هي الأقدر على تبيان طريق الخلاص من هذه المتناقضات.. يهتمون في العادة بأنهم يرددون إيديولوجيا حفظوها كمسلمات دون أن يكون لها أساس مادي، لكنك لو تساءلت عن سر هذا «الإيمان» الذي تعجز عن فله حملات الإرهاب الضارية المتلاحقة والمتعاقبة، فلن تحظى بجواب شاف من أولئك الذين ظلوا يناصرونهم العدا.

أشرنا في خاتمة الفصل السابع إلى أن حملة القمع التي انصبت على الحزب لم تصف منظمات الحزب كلية، وأن ركائز حزبية ظلت تواصل عملها هنا وهناك، وثمة تعاطف مع أفكاره وشعاراته في البصرة وبين عمال السكك والنفط والكليات في بغداد وفي بعض المدن وبين الشباب اليهودي. لكنها باتت ركائز مشتتة، لا توجهها قيادة موحدة، ولا تتحرك وفق سياسة واحدة. ومع أن هذه الحال لم تدم طويلا، إلا أن حالة التشتت ظلت، مع ذلك، قرابة السنين وبعض السنة. وقد لعبت البصرة، مرة أخرى، دور الريادة في إعادة التأسيس، وكان أبرز الشيوعيين فيها عبد الله مسعود القريني الذي كان يدرس في كلية الحقوق في بغداد.

لقد استطاع القريني أن يربط ما بين نشاط الشيوعيين في البصرة والشيوعيين في كليات بغداد وامتد شيئا فشيئا ليشمل الشيوعيين في المواقع الأخرى. إلا أن هذا النشاط ظل محدودا جدا وينصرف في الأساس إلى التثقيف.

في كانون الثاني من عام 1938 عاد يوسف سلمان يوسف من موسكو. وكما كان يفعل في سابق نضاله، راح يدرس الحال التي انتهى إليها الحزب، ووضع المنظمات الحزبية التي سلمت من ملاحقة البوليس، والتقى رفاقه وأصدقاءه القدامى في البصرة والناصرية وبغداد واستمع إلى تصوراتهم وأفكارهم بشأن العمل المقبل. كانت المجموعات المتناثرة تتطلع إلى من يقودها فوجدت فيه هذا القائد. وكان الكثيرون منهم يعرفونه شخصيا من قبل أو سمعوا عنه، وأخيرا استقر في بغداد ليشغل كعامل في معمل كيميائي صغير كان يملكه الأخوان الشيوعيان جميل جموعة، الذي كان يدرس الكيمياء في دار المعلمين الابتدائية، وخلييل جموعة. ثم كرس نفسه كلية للعمل الحزبي بعد أن ضمنت المنظمة الشيوعية في بغداد أمر معاشه وذلك في نهاية عام 1940. وكانت باكورة نشاط المنظمة إصدار جريدة مركزية للحزب باسم «الشرارة» في كانون الأول 1940.

كانت تواجهه مهمات أساسية عديدة وهو ينكب على بناء الحزب من جديد - تعين عليه أولاً أن يعمل مع قيادة تربت في وسط نضالي حمل معه المعاييب التي أشرنا إليها من قبل وأدت إلى تشتته. كانت هناك الفردية الطاغية التي تنفر من كل ضبط، وكانت هناك ثروة المقاهي والافتقار إلى الاحتراس والحذر، ولانعدام فرص النضال العلني، اتجه صوب الحزب الشيوعي كثير من الناقمين على الأوضاع لأنه الإطار الوحيد الذي يفتح أمامها للنضال الثوري دون أن تدرك بوعي كاف التبعات الثقيلة التي تترتب على المشاركة في نضال شيوعي سري تلاحقه أجهزة البوليس. وفي حزب ثوري ملاحق، ولا يمتلك الخبرة الضرورية لمواجهة الاحتمالات الصعبة، ويعوزه الوعي النظري الذي يعينه على تفادي المطبات، تغدو المهمة صعبة جداً لمن ينبري لحلها.

كان يتعين على قيادة الحزب أن تحقق عدداً من المهمات الملحة. كان عليها أن توطن المنظمات القائمة وتبعث لديها الثقة بنفسها، وكان عليها إعادة لحمتها ببعضها حول قيادة مركزية واحدة وتتحرك كجزء ضمن كل واحد. كذلك كان يتوجب السعي حثيثاً لتوسيع هذه القاعدة الحزبية واعتماد خطاب يعنى قبل كل شيء بمشاكل الجماهير الملحة في المنطقة المعينة، وتعمل على رفع وعي الشغيلة، وتنويرها بحاجتها إلى التنظيم باعتباره الوسيلة الضرورية والملحة لتجميع قواها في الدفاع عن مصالحها الطبقية.

زد على هذا، كان يتعين على قيادة الحزب أن تنبري لدراسة أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية لتعيين الأهداف العامة لنضال الحزب، وأن تحدد موقفها من القضايا السياسية المعقدة التي واجهت البلاد. وأخيراً، وليس آخراً، تربية كادر حزبي قادر على قيادة المنظمات الحزبية بجدارة ورفاقية.

كانت أول مسألة كبيرة تواجه الحزب هي تحديد الموقف السياسي المناسب من الحرب التي نشبت بين دول المحور والحلفاء. لم يكن الحزب الشيوعي العراقي هو وحده من اصطدم بمعضلة الحرب، لا في داخل العراق وحده وإنما في بلدان كثيرة. كانت الفاشية قد شرعت تدق طبول الحرب منذ أن تسلم النازيون في ألمانيا السلطة، وسارعت إيطاليا الفاشية إلى احتلال الحبشة، ثم توالى قضم الدول وابتلاعها. كل المؤشرات كانت تدل على أن العالم مقبل على حرب شاملة ستنجر إليها البشرية في كل مكان. وكان لابد للعراق أن ينجر إليها، شاء ذلك أم أبى، بحكم ارتباطه بمعاهدة مع أحد الطرفين المرشحين للحرب، وبحكم هيمنة فئة حاكمة ربطت مصالحها

كلية بمصلحة هذا الطرف ولم تعد تفكر بأي شيء آخر سوى التسليم بما يمليه الإنجليز، وبحكم قربه من الساحات التي تلتهب فيها المعارك.

من جانب آخر كانت الفئة الحاكمة التي مارست أساليب التعسف في التعامل مع الشعب ولجأت إلى القمع في محاربة القوى التقدمية، قد عمدت إلى تشجيع الدعاية الفاشية في البلاد لتجعل منها مصدرة تحول دون اتساع الأفكار الشيوعية والقوى التقدمية عامة، ثم لأن هذه الدعاية تستجيب أصلاً إلى طبيعتها ذاتها بصفتها جماعة تميل إلى الحكم القائم على التسلط والغطرسة. ثم إن الناس لم ينسوا بعد أساليب الغدر والاحتياط التي لجأت إليها بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى ونكثها للعهود التي قطعتها للعرب وغدرها بهم في فلسطين وغيرها. من الجانب المقابل فإن القوى «القومية» لم تتعظ بالدرس البريطاني والفرنسي وأثرت أن تجرب حظها هذه المرة مع الفاشست غير حاسبة أن هؤلاء هم في الجوهر من نفس طينة الرأسمالية الكبيرة التي تحكم الحلفاء ولكن بفظاظة ووقاحة أكبر، ولم تتعظ بالمآل الذي انتهت إليه شعوب أوروبا على أيدي الفاشيين ونسيت المصير الذي حل بالحبشة وهي ليست ببعيدة عنهم وبالمصير الليبي أيضاً.

من جانب ثالث، بدت الحرب وكأنها طبعة ثانية من الحرب العالمية الأولى. الدول الرأسمالية الكبرى تنقسم إلى طرفين ينازع أحدهما الآخر من أجل اقتسام مناطق النفوذ، أو على الأقل بدا الأمر وكأن ألمانيا النازية تبحث عما دعت به «المجال الحيوي» والذي ظهرانه لا يتوقف عند حد، وأنه يتسع بقدر ما تتسع انتصارات ألمانيا وأطماعها، والحلفاء بالمقابل يرفضون التخلي عن موقع الصدارة الذي أحرزوه وهم على استعداد لأن يطعموا الوحش النازي بما يشغله مؤقتاً.

ولكن جاء تساقط الدول الأوربية الواحدة تلو الأخرى أمام زحف القوات النازية ليزيد في اضطراب الصورة حتى حل الانهيار المفاجئ لفرنسا، الدولة الكبيرة، ليقطب كل الحسابات. كانت شعوب البلدان المستعمرة والتابعة ترى أن ليس بوسع بريطانيا وفرنسا أن تحارب من أجل «الحرية» كما تزعمان، إذ هما بالذات تنكران الحرية على الشعوب التي تستحوذان عليها، لذلك لم تكن الوعود والتصريحات التي تطلقها بريطانيا تجد صدى إيجابياً لدى الشعب العراقي والشعوب العربية الأخرى.

بالمقابل، ما كان بوسع اليسار العراقي عامة أن يؤمن بالوعد التي يطلقها دعاة المحور... وما كان أيضاً يبدي ارتياحه تجاه تحركات أمين الحسيني، مفتي فلسطين، وأصحابه الذين التجأوا إلى العراق، وتدخلناهم المشوشة في السياسة العراقية والناعبة من وجهة نظر ضيقة كانت تنظر

إلى كل ما يواجه الشعب العراقي من زاوية القضية الفلسطينية وحدها.¹¹ وما كانوا يتأملون أو يعينهم أصلاً وقع السياسات التي يرونها ويضغطون لفرضها على قضية الشعب العراقي ذاته. وقد ظل الفلسطينيون، على اختلاف فصائلهم، يتعاملون مع قضايا الشعب العراقي من زاوية المصلحة الخاصة بفلسطين، إلا فيما ندر. لقد بلغ تدخل مفتي فلسطين، أمين الحسيني، في شؤون العراق الخاصة حدا جعل منه «المحور الذي تدور حوله المزاعم الوطنية. وكان هذا يعتبر كل تفاهم مع الإنجليز خيانة للقضية العربية» على حد قول طه الهاشمي في مذكراته.¹²

في الرابع والعشرين من أيلول 1940، صدر عن الحزب الشيوعي العراقي بيان يوضح وجهة نظر الحزب من قضية الحرب الشائكة التي اندلعت بين المحور والحلفاء. ويبدو أنه أول بيان مطبوع يخرج به الحزب إلى الشعب بعد إعادة تأسيسه. ونشير هنا إلى أن البيان قد وقع من جانب «الهيئة التنفيذية للحزب الشيوعي العراقي»، أي أن لجنة مركزية للحزب لم تؤلف بعد حتى ذلك الحين، وأن اللجنة التي أدارت نشاط الحزب لم تستقر بعد على تسمية نفسها باسم اللجنة المركزية. وليس لدينا ما يوضح من هم الذين يؤلفون هذه الهيئة التنفيذية، وهل هي ذاتها التي ألفت في أكتوبر 1941 اللجنة المركزية للحزب.¹³ كذلك لانعرف ما إذا كان يوسف سلمان يوسف قد شارك أو استشير في وضع البيان أم لا، إذ هو لم يحترف العمل الحزبي إلا في آخر عام 1940 كما يروي القريبي لبطاطو وتشير تقارير البوليس.¹⁴

إن قراءة متأنية للبيان تكشف أن الحزب لم يقف موقفاً عملياً ومسؤولاً من هذه المسألة الشائكة، واعتمد في معالجته الخطاب البلاغي أكثر من تحديد موقف عملي يمكن للشعب أن يحاسب في ضوءه سياسات الحكام إزاء المسألة. إنه أقرب لما يصطلح عليه في السياسة بـ «تسجيل موقف» ليس غير. ويبدو هذا جلياً في بعض النقاط التي انطوى عليها. إنه يطالب بتكوين حلف دفاعي يصبون حياض البلاد العربية ويصد أية محاولة للاعتداء عليها، لكنه لم يوضح ممن يريد أن يتكون هذا الحلف، وما هي

11. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990، ص 439.

12. المصدر السابق، الجزء الثاني، ص 431.

13. بطاطو، الكتاب الثاني، الجدول 6-1، ص 104.

14. بطاطو، 103.

قدراته الفعلية لصد الاعتداء، وإلى أي حد يمكن تحقيق هذه الفكرة عمليا في تلك الظروف المعقدة؟ ودعوته الأمة العربية إلى الكفاح ضد الحرب دون هوادة وبكل ما تملك من قوة، دون أن يوضح شكل هذا الكفاح الذي يقترحه والقوى التي ستخاطر فيه... الخ، وأخيرا مطالبته بإجلاء الجيوش الأجنبية عن البلدان العربية في الوقت الذي تستعر فيه الحرب فعلا وجيوش المحور تتحفز للهجوم على الحدود الغربية لمصر. ومن حق المرء أن يتساءل، وماذا سيكون الموقف لو أن القوى العسكرية المرابطة في البلاد العربية رفضت الانسحاب، وهي ستفرض بالتأكيد؟ وما هي الصورة التي يقترحها للمقاومة؟ ليست البلدان العربية هي وحدها التي ابتليت بهذا الخيار ما بين الاحتلال الفاشي والاستعمار البريطاني. على العموم، كانت الدعوة إلى الحياد قد شاعت لدى القوى اليسارية في العالم، إذ اعتبرت الحرب نزاعا بين القوى الإمبريالية، وكان ما يشغل بال الشعوب في تلك الأيام أن تتخلص من قيود الاستعمار البريطاني والفرنسي الجاثم على صدورهما فعلا أكثر من اهتمامها بمحاربة الفاشية والنازية.¹⁵ وفيما يلي نص البيان:

إلى الشعب العراقي الكريم

يا أبناء شعبنا عمالا وفلاحين، تجارا ومثقفين، وقادة مخلصين، يا رجال الحكم المسؤولين!

إن الحزب الشيوعي العراقي الحريص على سلامة بلادده والساهر على مصلحة أبناء وطنه، يرى من أقدس واجباته في هذه الظروف العصبية أن يستصرخكم للالتفاف حول راية التحرر الوطني وفقا للأسس الرشيدة التالية:

1. لما كانت الحرب القائمة اليوم بين ألمانيا وإيطاليا من جهة وإنكلترا من جهة أخرى حربا استعمارية، حرب نهب وسلب لاقتسام العالم من جديد على حساب الأمم الضعيفة، ولما كانت بلادنا العربية معرضة إلى خطر هذا التقسيم وقد تكون واقعة في حدود خارطته فعلا، وجب علينا كدولة أن نقف من هذه الحرب موقفا حياديا تاما. وأما موقفنا تجاهها - كأمة - موقف كفاح لا يفقه للهوادة معنى. إننا نكافح هذه الحرب بكل ما لدينا من قوة دفعا للأضرار

15. جواهر لال نهرو، قصة حياتي، ترجمة مروان الجابري، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، 1990، ص 495. ونذكر هنا أن هذا الموقف من الحرب وجد من يتعاطف معه حتى في إنجلترا ذاتها كهاري بوليت، زعيم الحزب الشيوعي البريطاني آنذاك.

الجسيمة، الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي ألحقتها بنا وسعيها وراء تحررنا الوطني بصورة نهائية.

2. لما كان كل إقليم من بلادنا العربية أعجز من أن يصون حياده التام منفردا بصورة عملية وجب على الدول العربية أن تبذل قصارى جهودها لتأليف حلف دفاعي مشترك يصون حيادها ويقف حصنا منيعا لرد أي اعتداء يقع على إحداها. ويجب علينا كمواطنين أن نقف كتلة مترابطة في وجوه أعدائنا وأن نهب للدفاع عن حدود بلادنا العربية المقدسة إذا ما حاول معتد ما انتهاك حريتها. ودفعاً للالتباس نعلن للشعب الكريم أن الحلف الذي نريده والدفاع الذي نتخذه يجب أن يتحققا تحت راية حرة وإلا فإن الدفاع بجانب الأجنبي المستمر دفاع عن الاستعمار.

3. بما أن وجود الجيوش الأجنبية في بعض مدننا العربية يعرض أموالنا للتدمير وأبنائنا رجالاً ونساءً، شيوخاً وأطفالاً لخطر القصف من قبل القوى الجوية المعادية لتلك الجيوش، فإننا نطالب بإلحاح جلاء هاتيك الجيوش إلى حيث لا يبقى أي مبرر للدول المعادية في قصف مدننا • وإننا نعلن بصراحة بأن قصف الإسكندرية يقض مضاجعنا وضرب حيفا والقدس يحرق قلوبنا فما على أبناء هذه الأمة إلا أن يرفعوا أصواتهم عالية مطالبين بوجود جلاء الجيوش لنصون أرواح أبنائنا الغالية، كما أننا نعارض قيام أية حركة هجومية من قبل القوى الأجنبية التي استضافتها وعدا ذلك فإننا نطالب بإبعاد كل قوة أجنبية عن منابع النفط في العراق وعن السكك الحديدية ودرء عنها الأخطار لأن النفط أهم منابع خيراتها وأن السكك الحديدية عامل جدي في حياتنا الاقتصادية فحمايتهما بالصورة الأنفة أمر ضروري للغاية.

4. بالنظر إلى الأثر السبئي الذي أحدثته هذه الحرب في حياتنا الاقتصادية، إذ وقف دولاب التجارة إلى حد كبير وسادت البطالة وارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً وانخفضت أجور العمال إلى نصف المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب - بالنظر إلى ذلك كله يجب على الحكومة أن تأخذ على عاتقها إنعاش الحياة الاقتصادية.. حالة.. أو بنسب تزيد أجور العمال وتحديد الأسعار ومراقبتها.. في تحسين علاقاتها الاقتصادية معنا.

5. بما أن تحقيق الأسس الواردة أعلاه ضروري لسلامة بلادنا وعامل فعال في تحرر وطننا ندعو أبناء شعبنا الحبيب، لاسيما الزعماء

المخلصين، إلى العمل على بعث الحياة الدستورية في هذه الربوع، تلك الحياة التي تعتبر شرطاً أساسياً في تحقيق الأسس التي أوضحناها أنفاً، فحرية الكلام والنشر والاجتماع، التي هي من حقوق الشعب الأساسية المقدسة والمنصوص عليها في الدستور مسألة جوهرية في تنظيم الشعب نفسه سياسياً ونقائياً - أحزاب ونقابات. وتنظيم الشعب نفسه يؤلف سورا لا يقوى أحد على اختراقه.

وختاماً نكرر دعوتنا إلى أبناء شعبنا عمالاً وفلاحين، تجاراً ومثقفين، وقادة مخلصين، ورجال الحكم المسؤولين إلى السير كتلة واحدة تحت علم الانعتاق الخفاق.

1940/9/24

الهيئة التنفيذية للحزب الشيوعي العراقي¹⁶

على هذا النحو جاء بيان الحزب، وهو، على أية حال، كان وليد ظروف العراق الخاصة والمعقدة آنذاك. لقد كانت السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية سنة اضطراب وصراع سياسي شديد ومناورات لا تنقطع في العراق كان قطباها في جانب نوري السعيد الذي كانت تتنازعه الرغبة في أن يستغل ظروف الحرب ليضم سوريا إلى العراق وسعى إلى أن يكسب رضا تركيا حول الأمر مقابل «التنازل» لها عن القسم الشمالي (؟) من كردستان العراق¹⁷، ولم يتردد في أن يشعر بريطانيا أنه على استعداد لوضع القوات العسكرية العراقية تحت تصرف بريطانيا في جبهات القتال في مصر أو غيرها لقاء تحقيق هذه السياسة - وفي الجانب الآخر كان مفتي فلسطين ومن ورائه صلاح الدين والثلاثة الآخرون من عقداء الجيش الذين كانوا يهيمنون على الجيش العراقي وعلى السياسة العراقية يومذاك يدفعون بالأمور باتجاه استغلال الأوضاع التي نشأت بفعل الحرب لتحرير فلسطين من الهيمنة البريطانية والصهيونية حتى لو تطلب الأمر التعاون مع ألمانيا الهتلرية ودخول الحرب إلى جانبها عملياً. من جانبها كانت بريطانيا تنوى وتعد لاحتلال العراق منذ صيف 1940 واتخاذ القاعدة الأساسية لتحركها في الشرق الأوسط. كانت هذه التناقضات الحادة تعكس نفسها في تبدلات وزارية متلاحقة، وفي قطع العلاقات مع ألمانيا ولكن مع الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية الكاملة

16. نقلا عن الصورة الفوتوغرافية للبيان المنشورة في كتاب فائق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، لندن، 1985، ص 59 وقد بدت بعض أجزائه غير واضحة.

17. ناجي شوكت، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 370-379.

مع إيطاليا وعض النظر عن نشاط سفيرها في الدعاية إلى الفاشية والمحور، وفي رفض إعلان الحرب على ألمانيا ولكن مع الوقوف إلى جانب بريطانيا والإبقاء على المعاهدة العراقية - البريطانية والالتزام بنصوصها، وفي صراع حاد على السلطة بين عبد الإله، الوصي على العرش، ونوري السعيد من جانب، ومفتي فلسطين والعقلاء الأربعة وأصحابهم من الجانب المقابل. والواقع إن سياسة بريطانيا في العراق ذاتها قد أسهمت إلى حد بعيد في وصول الوضع في العراق إلى هذا المأزق لأنها هي التي أوجدت نظام الحكم القائم في العراق والآلية التي يسير عليها في تمشية أموره وهي التي اختارت العناصر التي تولت المسؤولية فيه وكونت منها فئة حاكمة توارثت تقاليد الحكم والمصالح المرتبطة به، وهي التي مهدت للدعاية الفاشية وساعدت في انتشارها بينما ضيقت كثيرا على الفكر اليساري عامة في البلاد، وهي التي سلكت ما سلكت في فلسطين وعززت الصهيونية فيها إلى الحد الذي أوجد عقدة نفسية لدى جماهير الشعب.

بعد خمسة أشهر من صدور البيان الذي تحدثنا عنه، عاد الحزب إلى تكرار طرحه بشأن الحرب في العدد الثالث من جريدة (الشرارة) الصادر في شباط 1941، وكرر فيه الدعوة إلى النضال من أجل تكوين جبهة وطنية موحدة (بدلا من «كتلة واحدة» كما في الأول تتفق على:

1. المحافظة على حياد العراق في الحرب الراهنة.
2. منع تحويل العراق إلى ساحة معركة للجيش المتحاربة.
3. العمل على إقامة تحالف عربي للدفاع المشترك والمحافظة على حياد البلدان العربية ويجب أن يكون التحالف «نظيفا» ويدعمه تعاون عربي على المستوى الشعبي ومن خلال المنظمات الشعبية العربية.
4. إقامة علاقات تجارية مع كل الدول «لتخليص بلدنا من الأزمة الاقتصادية التي غرق فيها نتيجة لارتباطاتنا الخاصة بقوى معينة»¹⁸.

وقد ظل موقفه هذا من الحرب حتى غزت القوات الهتلرية الاتحاد السوفيتي فتبدلت الصورة من الأساس، وتغير موقف الشيوعيين وغيرهم من الديمقراطيين عامة من هذه الحرب وصاروا يجاهرون بتأييدهم للموقف

البريطاني من الحرب حتى القضاء على الفاشية وهذا ما سنتناوله لاحقا.

بعد صدور بياني الحزب للذين أشرنا إليهما توالت الأحداث بسرعة في العراق حتى اندلعت أحداث أيار التي عرفت باسم (حركة مارس أو أيار) أو (حركة رشيد عالي الكيلاني)، واصطدمت فيها القوات العراقية بالقوات البريطانية. فماذا كان موقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه الحركة؟

اتخذت حالة البلاد في الشهور الأولى من عام 1941 وضعا متفجرا ينطوي على مختلف الاحتمالات، وبلغت التناقضات بين العقداء الأربعة الذين عرفوا باسم «المربع الذهبي» الذين كانوا يهيمنون على الجيش ومن ورائهم أمين الحسيني، مفتي فلسطين، ومن يسايرهم من العناصر القومية من جانب، والبلاط الملكي ونوري السعيد والمساييرين الآخرين للسياسة البريطانية من الجانب المقابل، نقول بلغت هذه التناقضات ذروتها، وكانت حصيلتها أن اضطر طه الهاشمي، رئيس الوزراء، إلى تقديم استقالته وتشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني تضم مناصري العقداء المذكورين من الساسة «القوميين»، ولكن دون أن تحظى استقالة الهاشمي أو استيزاز الكيلاني وصحبه بموافقة الوصي على العرش طبقا للدستور، إذ كان هذا قد فر من بغداد إلى القاعدة البريطانية في (الحبانية) ومن هناك طار إلى البصرة والتجأ إلى دارعة بريطانية كانت ترسو في شط العرب، وراح يطلق نداءاته منها معلنا عدم اعترافه بتشكيل وزارة الكيلاني، فتلجأ حكومة الكيلاني بالمقابل إلى جمع مجلس الأمة وإبطال وصايته على العرش واستبداله بوصي جديد، «الشريف شرف». وقد استغلت بريطانيا هذه الأوضاع، وانشغال الألمان بهجومهم على جزيرة كريت، فكثفت وجودها العسكري في البصرة، مستغلة تردد الحكومة الجديدة في اتخاذ سياسة محددة تجاه إنزال القوات البريطانية ورغبتها في تجنب الاصطدام المتعجل، وكانت قيادة الجيش العراقي تتسم بالضعف ولم تكن تتقيد بإطاعة الأوامر الخاصة بتنفيذ الخطط العسكرية والحربية المقررة كما يعترف بذلك أبرز هؤلاء العقداء، صلاح الدين الصباغ.¹⁹ وتطورت الأحداث من بعد إلى حد الاصطدام الفعلي في الحبانية. ورغم أن تناسب القوى العسكرية بين الطرفين كان إلى جانب القوات العراقية، إلا أن ضعف القيادة العسكرية العراقية لم يفوت فقط فرصة احتلال قاعدة الحبانية الجوية البريطانية وفرض مساومة لصالح العراق، لاسيما وأن الوضع العسكري البريطاني في مصر، لم يكن في صالح إمداد القوات البريطانية في العراق بالدعم الكافي، وإنما سمح للقوات البريطانية أن تستعين بتفوقها الجوي لقصف مواقع

الجيش العراقي المرابط عند تلال الحبانية وتحطيم جميع طائراته القليلة العدد والقديمة، وإجباره على الانسحاب من هضبة الحبانية المشرفة على قاعدة الحبانية، واندفعت القوات البريطانية للهجوم على مواقع القوات العراقية وأسرت 26 ضابطاً و 400 جندي. ثم واصلت تقدمها باتجاه الفلوجة، وقد سارعت بريطانيا إلى تعزيز قواتها في الحبانية بوحدات من (الفيلق العربي) في شرق الأردن بقيادة كلوب باشا، وبقوات أخرى من الخيالة والمشاة. وقد ترددت القيادة العراقية حتى في تدمير جسر الفلوجة مما فتح السبيل للقوات البريطانية للتقدم صوب بغداد. وكان مفتي فلسطين وراء القادة العسكريين ينفخ فيهم ويدفعهم حتى إلى رفض وساطة تركية كان يمكن أن تحتفظ للحكام بماء الوجه، وكان يؤكد لهم أن قبول الوساطة التركية خيانة وطنية يجب تجنبها وأقنع العقيد صلاح الدين الصباغ بوجهة نظره فأعلن هذا أن «لا مفاوضة قبل الجلاء».²⁰

أثارت الحركة حماسة الشعب العراقي بأسره، وقد أيدت القوى الوطنية، على اختلافها، موقف التحدي الذي اتخذته حكومة الكيلاني. إن الظروف لم تكن مواتية للدخول في عملية تحذ كبيرة كهذه، إلا أن الشعب اندفع بإخلاص وبمعنوية عالية، إلى تأييد الحركة كرها بالاستعمار. كان الوضع السياسي في البلاد قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية يتصف بالاضطراب، فقد توالى تأليف الحكومات منذ أن صفي انقلاب بكر صدقي دون أن تضمن أية واحدة منها الاستقرار الذي ينشده الشعب، ولقد فتح انقلاب بكر صدقي الباب أمام المغامرات وأمام تدخل متزايد من جانب قادة الجيش في توجيه سياسة البلاد.

لقد عانى الشعب طويلاً من التعامل البريطاني الاقتصادي والسياسي، ومن المعاملة المذلة على أيدي كورنواليس وغيره من المستشارين والخبراء البريطانيين الذين كانوا يرسمون ويوجهون سياسة البلاد ويشرفون على تطبيقها، وكان الشعب يتطلع إلى اليوم الذي ينزع فيه أغلال الهيمنة البريطانية - كذلك كان يتألم من أعماقه للجرائم التي كان يرتكبها الاستعمار البريطاني والفرنسي والصهيونية ضد أشقائه في فلسطين وسوريا ولبنان. وقد ألهمت مشاعره ثورة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال البريطاني عام 1936، كما أثار سخطه اقتطاع لواء الإسكندرونة من شمال سوريا دون أن تحرك (حكومته)، والحكومات العربية الأخرى ساكناً.

كان لدى الشباب الذين وفر لهم اتساع التعليم والنشر فرصة أكبر

20. عبد الرزاق الحسني، الأسوار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، الطبعة الخامسة، مركز الأبجدية، بيروت، 1982، ص 223.

لمقارنة التخلف الذي يلّف البلاد بالتقدم الذي تحقّقه أمم أخرى مجاورة أو قريبة ليخرجوا منها بإحساس عميق بضرورة إجراء تغيير ما، ولكن دون أن تتوفر له فرص الوعي الثوري السليم لتحديد اتجاه التغيير وطبيعته والسبل الموصلة إليه. إن القمع الذي واجهته القوى الديمقراطية ومحاربة النشاط والفكر الديمقراطي عامة وحجب أنباء النجاحات التي كان يحققها البناء السوفيتي عملت على إبعاد الجماهير الكادحة الواسعة عن تلمس سبيل الخلاص الثوري. في المقابل وجدت الأفكار والدعاية الفاشية تربة خصبة لدى فئات واسعة من الشبيبة التي كانت تكره الاستعمار البريطاني الذي يؤلف عقبة كأداء تعترض سبيلها إلى الاستقلال والوحدة وفي ذات الوقت تفتقر إلى الوعي الضروري لكي تدرك ما يوحد وما يفرق بين القوى الاستعمارية، الغربية منها والفاشية. لذلك انساقت هذه الشبيبة وراء دعاية المحور جريا على قاعدة «عدو عدوي صديقي» ووجدت في السياسة اللاسامية، المعادية لليهود، التي اتبعتها النازيون في ألمانيا كسياسة رسمية لهم مناسبة للتشفي مما كانت تلحقه الصهيونية بالشعب العربي في فلسطين برغم أن هذه السياسة كانت تعزز مواقع الصهيونية في فلسطين بمئات الألوف من الذين كانت تدفع بهم للهجرة إلى فلسطين وتجد الترحيب من الدوائر الصهيونية والانتداب البريطاني. لذلك ما إن لجأت مجموعة رشيد عالي الكيلاني والعقلاء الأربعة ومن ورائهم مفتي فلسطين، أمين الحسيني إلى المجاهرة بخلافاتها مع بريطانيا، وتطور الخلاف إلى حد الاصطدام المسلح في 2 أيار 1941 حتى اندفعت الجماهير إلى تأييد الحركة بحماسة كبيرة دون أن تعي وعيا كافيا طبيعة قيادة الحركة.

كان الوجه الآخر للحركة، ونعني به طبيعة قيادة الحركة وارتباطاتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية، هو ما ينبغي أن يستوقف النظر حقا. كانت بوادر الحركة «القومية» في العراق قد انبثقت من بين من عرفوا بـ «الأعيان من ملاكين وتجار. وقد أسهم هؤلاء في النضال القومي العربي للتخلص من نير السيطرة العثمانية باسم اللامركزية أولا ومن بعد في «الثورة العربية» لإنشاء دولة عربية واحدة. غير أن هذا الرعيل الأول انتهى، كما هو معروف، إلى التعاون مع المحتلين البريطانيين وتطمين مصالح الفئات الاجتماعية التي مثلوها من خلال الدولة الجديدة التي تعاون الطرفان على تأسيسها. أما الرعيل الثاني من «القوميين» فقد انبثق في أوائل الثلاثينات من بين تلك الفئات الاجتماعية التي تضررت مصالحها كثيرا بفعل الحواجز الحدودية التي أوجدها التجزئ الذي أدخله البريطانيون والفرنسيون على المشرق العربي، وتغلغل رأس المال الأجنبي وما حمله معه من تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك. إلى جانب ذلك كان هذا الرعيل يعكس بقدر معين حالة

الإحباط والضييق الذي كانت تشعر به هذه الفئات تجاه الحواجز المادية والمعنوية التي كانت تقيمها الفئات الاجتماعية التي سبقتها إلى دست الحكم حفاظاً على مصالحها الطبقية التي كانت آخذة بالتبلور ومصالح أسيادها المستعمرين، كما كان يعكس أخيراً حالة الإحباط والسخط التي عمت البلدان العربية جراء سلوك الدول الاستعمارية تجاه القضايا العربية الأساسية كالوحدة وفلسطين وغيرها. لكن هذه الجماعات «القومية» على كرهها للاستعمار وسخطها على أعوانه لم تستطع أن تحرر نفسها من تصورات وتطلعات الفكر القومي السابق، ولم تعط لدعوتها القومية مضموناً ديمقراطياً، كما لم تحرر نفسها أيضاً من الارتباطات السياسية والاجتماعية التي كانت تشدها إلى حملة هذا الفكر، وزاد في تشوش وعيها وتطلعاتها تأثرها بالفكر الفاشي وافتتانها بفلسفته. وبسبب من افتقارها إلى وضوح الرؤية والوعي السياسي، فإنها أسلمت قيادتها إلى عناصر انحدرت في الغالب من تلك الفئات الاجتماعية التي تعاونت مع الاستعمار ودخلت معه في ارتباطات من قبل.²¹ ولم تختلف سلوكيات وأساليب هذه الجماعات في العمل السياسي عن أساليب الذين سبقوها. ولذلك سهل لدعاة النازية أن يكسبوا تعاطفها من خلال التظاهر بمناصرة القضايا العربية.²²

21. كان رشيد عالي الكيلاني قد انشق عن حزب الإخاء الوطني ليؤلف الوزارة ويؤيد معاهدة 1930 وذلك في عام 1933. وفي عام 1940 أُلّف الوزارة وكان من بين أعضائها نوري السعيد وآخرون عرفوا بمواليتهم لبريطانيا. وقد ظل العقداء الأربعة يتمسكون بالتعاون مع نوري السعيد وبقوة حتى أقنعهم مفتي فلسطين بالتخلي عن هذا التعاون قبل أشهر قليلة من الحركة وشرعوا يميلون إلى الكيلاني. (انظر الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، الهامش رقم 1) وانظر أيضاً (حسين جميل في حديثه إلى مجلة الثقافة الجديدة عن بواكير الحركة الوطنية والتقدمية في العراق - الثقافة الجديدة، كانون الثاني 1979، العدد 12 و13).

22. برغم كل المحاولات التي بذلها ناجي شوكت (وكان يشغل وزارة الدفاع في وزارة الكيلاني) في مفاوضاته الثلاث التي أجراها مع فون بابن، السفير الألماني في اسطنبول آنذاك، والتي عرض فيها استعداد العراق والقوميين العرب لتأييد ألمانيا في حربها مع بريطانيا إذا ما التزمت ألمانيا «وهي الدولة الوحيدة التي لا مطامع استعمارية لها في العراق ولا في بقية البلدان العربية» على حد قوله (سيرة وذكريات، ج 1، ص 403) بتأييد العرب في نيل استقلالهم وتخليص فلسطين من تبعات وعد بلفور وحق الشعب الفلسطيني بتشكيل دولته المستقلة، في صورة بيان يذاع أو ينشر، فكانت حصيلة هذه المفاوضات السرية بيان أذيع من محطات الإذاعة في برلين وروما لم يتضمن أي شيء مما كان يجره ناجي شوكت برغم أن هذا قدم مجموعة نقاط تم التفاهم عليها مع فون بابن في لقائهما السابق (كما يقول هو في ص 410) ولم يخرج البيان إلا عن أحاديث عامة عن التمنيات والتعاطف دون أن يقطع بشيء.

أثارت الحركة حماسة الشعب العراقي بأسره، وأيدتها القوى الوطنية على اختلافها. وأفتى رجال الدين الكبار من الشيعة والسنة في تأييدها. وبرغم أن الظروف التي كانت تحيط بالبلاد لم تكن مواتية للدخول في عملية تحد كبيرة كهذه، والجميع يعرفون ضعف التسليح العراقي، إلا أن الشعب اندفع بكل إخلاص إلى تأييد الحركة، ورأى فيها تعبيراً عن التمسك بكرامته وتطلعه إلى الاستقلال الكامل. وكان الحزب الشيعوي العراقي من أوائل الذين أيدها - ففي اليوم الثاني لاندلاعها أصدر الحزب بياناً يدعو فيه الجماهير إلى الالتفاف حول حكومة الدفاع الوطني وتقديم الدعم غير المحدود لها.

ويبدو أن البيان قد وضع ووزع دون علم يوسف سلمان يوسف. إذ أنه حالما اطلع على البيان بعد توزيعه سارع إلى الاعتراض على خلوه من الاشتراطات الضرورية التي ينبغي أن تقترن بهذا الدعم، وبضغط منه سارع الحزب في اليوم السابع من أيار إلى تقديم رسالة خاصة إلى رئيس الحكومة عبر فيها عن تأييده للحركة.²³ وأكد على أهمية الاعتماد على الشعب

23. فيما يلي هذه الرسالة مأخوذة عن الترجمة الإنجليزية لنصها الذي أورده بطاطو في الصفحة 453/454:

«فخامة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني المحترم

إن الحزب الشيعوي العراقي يهني فخامتكم على ما كسبتم من محبة ودعم بين الناس... ويقدر تقديراً كاملاً مدى صعوبة المسؤولية التي تتحملونها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا... وإذا كان لا يستطيع أن يعبر عن مشاعر التعاطف بطريقة قانونية، فإنه لم يتماهل عن استخدام الوسائل الأخرى. وربما يكون في بيانه المعروف قد سبق الآخرين في الإشادة بالحركة وتعريف الشعب بمعناها الحقيقي. والحزب بدعمه هذا لم يكن يتصرف مصادفة أو اعتباطاً، وإنما طبقاً إلى المقاييس العلمية المستمدة من التعاليم الثورية لماركس ولينين... وستكون هذه التعاليم دليلنا في تقييم أي انحراف قد تتخذه الحركة في المستقبل.

إن الحزب يؤمن - وهذا ما أوضحه تماماً في (الشرارة) - بضرورة الاعتماد المطلق على قوة الشعب الذي ينبغي لهذه الغاية أن يسمح له بالتمتع بكامل حقوقه الدستورية. والاعتماد على أية قوة أخرى غير الشعب، أو السير بطريقة لا تتفق وطموحاته سيكون خيانة لا تغتفر، وعلى هذا الأساس وبهذه الروح ومدفوعاً بإحساسه بالواجب الوطني، يشعر الحزب بأنه مدعو لأن يعرض على فخامتكم رأيه فيما يتعلق بأمور معينة ضارة بالحركة الوطنية.

أولاً، بأسف الحزب الشيوعي، بل ويشمئز، من أعمال الاستفزاز المدبرة ضد إخواننا اليهود من قبل صنائع الإمبريالية البريطانية من جهة ودعاة الإمبريالية الألمانية من جهة أخرى. إن انتهاك الحرمات واقتحام البيوت وسلب الممتلكات وضرب الناس وحتى قتلهم ليست، يا صاحب الفخامة، مخالفة للقانون والعدالة فحسب، بل وإنها أمور تتعارض مع التصرف الطبيعي لهذه الأمة ونزوعها نحو الكرم والشهامة والنبيل. إن أمثال هذه الأعمال الإجرامية تسيء إلى سمعة الحركة الوطنية وتؤدي إلى انشقاق الجبهة الوطنية الموحدة، وبالتالي إلى الفشل، ومن يستفيد من هذا غير الاستعمار؟ إننا إذ نبدي عدم موافقتنا، فإننا لا نكتر بشكل من الأشكال وجود خونة ينتمون إلى الطائفة اليهودية الذين وقفوا إلى جانب عصابة عبد الإله ونوري السعيد وأتباعهما الشريرة، لكننا نشعر أن العقاب لا يجب أن يعمهم جميعاً، استناداً إلى مواد القانون.

ثانياً: نحن من القائلين في أن المديرية المعنية بالدعاية يجب أن توجه الشعب العراقي على أساس خطوط وطنية سليمة، لكننا لاحظنا مع الأسف أنها انحرفت في سبل لا تؤدي إلا إلى إيذاء الناس... ولم نعد نسمع مؤخراً لإقراع الطبول حول «القضية العادلة» لقوى المحور... ولا شك أنكم تتفقون معنا، يا صاحب الفخامة، أن هذه القوى ليست أقل إمبريالية من بريطانيا.

ثالثاً: هناك مسألة المساعدة الأجنبية. لقد صرحتم مراراً أن الحركة الوطنية مصانة من أية تشويهات أجنبية. إن الاعتماد على مساعدة أية دولة إمبريالية لا يعني سوى خيانة الحركة وسقوطها في أحضان إمبريالية أخرى، وهذا ما لا يرغب فيه فخامتكم بالتأكيد... إننا نشير إلى هذه النقطة نظراً للنشر الواسع الانتشار والنسب إلى مصدر مسؤول والقائل بأن قوات أجنبية ستصل إلى العاصمة للدفاع عن استقلال العراق جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي الباسل، فإذا صح هذا، خلافاً لما نأمل، فهذا يعني أن حركتنا الوطنية قد تلطخت، وأصبحت جزءاً من الحرب الإمبريالية الثانية، وهي حرب حذرنا بلادنا بالابتعاد عنها... بالإضافة إلى هذا، لقد أكدنا في الماضي ونؤكد اليوم مرة أخرى، أن الدولة الوحيدة التي نستطيع الاعتماد عليها دون أن نخاطر ولو بذرة من سيادتنا الوطنية هي الاتحاد السوفيتي - ونحن نعتقد أن فخامتكم تشاطروننا هذا الرأي - ربما يعتقد البعض خطأً أن مساعدة الاتحاد السوفيتي ستجر وراءها تغلغل الشيوعية إلى هذا البلد، ولكن يكفي الإشارة هنا أن الاتحاد السوفيتي ساعد تركيا وإيران في حربهما من أجل الاستقلال ومع ذلك ظل البلدان غير شيوعيين. زد على هذا أن الشيوعية ليست رزمة يمكن للمرء أن يحملها من دولة إلى أخرى، وإنما هي حركة جماهيرية تنبع من شروط الإنتاج والتوزيع الاقتصادي في المقام الأول. هناك مسألة أخرى تتعلق بالسجناء السياسيين.. يؤسفنا أن عطفكم لم يشمل الجنود الشيوعيين البواسل الذين صدرت ضدكم أحكام في 1938.

... بودنا أن نكرر طلباتنا السابقة بضرورة مكافحة الأسعار العالية لواد العيشة.

وفي الختام، لقد رأينا من المناسب أن نعبركم عن وجهات نظرنا برسالة خاصة إلى فخامتكم بدلاً من أن نفعل ذلك ببيان علني موجه إلى الجمهور لكي نوفر لكم الفرصة

الذي ينبغي أن يتمتع بكل حقوقه الدستورية، وأشار فيها إلى عدم ارتياحه للأعمال الاستفزازية التي استهدفت المواطنين اليهود، وأرجع هذه الأعمال إلى تدبير أدوات الاستعمار البريطاني وإلى استفزازات دعاة النازية، ونبه إلى أن هذه الأعمال تسيء إلى سمعة الحركة وإلى إحداث الفرقة في صفوف القوى الوطنية. وشدد على أن تتجه الدعاية إلى ما ينفع القضية الوطنية، ونبه إلى أنها انحرفت للدعاية إلى قضايا المحور، وفي هذا ما يلحق الضرر بالناس. وحذر من الاعتماد على مساعدة أية دولة إستعمارية لأن ذلك يمهد السبيل إلى السقوط في أحضان استعمار آخر، وأن الحركة بهذا ستصبح جزءا من الحرب الإمبريالية... وأن الدولة الوحيدة التي يمكن اعتمادها في هذا الشأن هي الاتحاد السوفيتي. ورد على الذين يقولون بأن المساعدة السوفيتية ستأتي معها بالشيوعية، مشيرا إلى أن دولا أخرى كتركيا وإيران تلقت المساعدات السوفيتية دون أن تتحول إلى بلدين شيوعيين، ثم إن الشيوعية «حركة جماهيرية تنبع من شروط الإنتاج والتوزيع الاقتصادي بالدرجة الأولى». وطالبت المذكرة بإطلاق سراح الجنود الشيوعيين السجناء الذين سجنوا منذ عام 1938، وتبادل الاعتراف مع الاتحاد السوفيتي في 17 أيار. وأنهى الحزب رسالته مشيرا إلى أنه أثر أن يودع أفكاره رسالة خاصة لكنه لن يتردد عن نشرها إذا ما تلمس أي انحراف في أهداف الحركة عن مصالح الشعب. واستجابت الحكومة إلى طلب الحزب بالإفراج عن السجناء الشيوعيين وأطلقت سراح عبد الرحمن داود وعلي عامر والآخرين وحين علم الحزب بأن الحكومة تفكر في الحصول على مساعدات عسكرية من الاتحاد السوفيتي من خلال الشخصية الديمقراطية المعروفة ناصر الكيلاني أبدى استعدادة لإرسال أحد أعضاء الحزب إلى موسكو لهذا الغرض.. إلا أن الأحداث توالى بسرعة وانهارت الحركة وفرقاداتها إلى إيران والتجأ بعضهم

للعمل بهدوء لما فيه صالح الحركة الوطنية، لكننا لن نتردد عن نشر وجهات النظر هذه إذا لسننا أي انحراف عن أهداف الحركة كما حددها حزبنا. نحن ندعم الشخص بمقدار ما ينفع الشعب، ورسالتنا تتلخص في خدمة الشعب، والشعب وحده».

7 أيار 1941

الحزب الشيوعي العراقي

ونعيد القول في أن هذه هي ترجمة لما نشره بطاطو بالإنجليزية من النص العربي سعينا أن تأتي مقارنة للغة المستخدمة آنذاك. ونشير إلى أن بطاطو لم ينشرها بنصها تماما لكن ما حذف منها عبارات متكررة لا تسيء إلى المعنى كما يقول - ويشير أيضا أنه اطلع عليها رشيد علي الكيلاني في شباط 1964 وأكد هذا استلامها فعلا. (بطاطو، النحر الإنجليزي، 455).

إلى إيطاليا وألمانيا.

لقد أثبتت الأحداث أن تحفظات الحزب كانت في موضعها، وأن شكوكه إزاء بعض قادتها لم تكن بلا أساس. لقد برهن هؤلاء أنهم قصيرو النظر في السياسة، وغير أكفاء في الجانب العسكري، ولم يدركوا في الوقت المناسب أن بريطانيا كانت تسعى إلى أن تجرهم إلى الاصطدام. إذ كما يقول تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، في برقية له إلى قادة القوات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط:

«لم يكن في الإمكان تجنب التدخل في العراق، كان علينا أن نؤسس قاعدة في البصرة، وأن نراقب هذا الميناء بغية المحافظة على نفط إيران عند اللزوم»²⁴

وفي برقية له إلى وزير خارجيته، قال تشرشل أيضا:

«يجب أن يفهم السر كنهان كورنواليس (السفير البريطاني في بغداد - المؤلف) أن ما يهمننا بالدرجة الأولى من إرسال الجنود إلى العراق، هو إنشاء وتغطية قاعدة التجمع في البصرة، وأن ما يحدث في شمالها من تلك البلاد - فيما عدا الحباينة - يأتي في الدرجة الثانية من الأهمية في الوقت الحاضر. نستهدف من حقوقنا المنصوص عليها في المعاهدة تغطية هذا الإنزال، وتحاشي سفك الدماء، ولكن عند الضرورة علينا أن نستعمل القوة إلى أقصى حدودها لضمان هذا الإنزال، لهذا، فإن وضعنا في البصرة لا يتوقف على المعاهدة حسب، بل على حدث جديد ناشئ عن الحرب»²⁵.

كذلك، فإن التعويل على نجدة عسكرية من ألمانيا، والذي ظل يؤكدته مفتي فلسطين واستطاع أن يقنع القادة العسكريين به، لم يكن له ما يبرره. لقد كانت الخطط العسكرية الألمانية العليا والمقررة من جانب هتلر تقوم على أساس أن كل تحرك ألماني على الجبهة الشرقية وبضمنها الشرق الأوسط، يخضع أولا وقبل كل شيء إلى مقتضيات خطة «بارباروسا» وكان يراد بها الهجوم على الاتحاد السوفيتي كما هو مبين. وكانت تقديرات الألمان تقوم على أساس أن الهجوم على الاتحاد السوفيتي واحتلاله يتطلب

24. عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، مركز الأبحاث، بيروت، 1982، ص 410.

25. المصدر السابق، ص 408.

خمسة شهور فقط، وبعدها يمكن للجيش الألماني «الظافر» أن يتجه إلى الجنوب لتصفية الوجود البريطاني في كل الشرق الأوسط، وانشغال الألمان باحتلال جزيرة كريت كان جزءاً ممهداً لتنفيذ هذه الخطة. ولذلك كان الألمان يرغبون في تأجيل تحرك العراق ضد بريطانيا. ومن هنا لم تكن النجدة المنتظرة سوى ثماني عشرة طائرة ألمانية واثنتي عشرة طائرة إيطالية، تحتاج إلى نوع من البنزين غير متوفر في العراق، ولم تثمر مشاركتها في القتال عن شيء ذي قيمة جدية.²⁶

كان ما يدور في ذهن هؤلاء القادة أن يستفيدوا من الوضع الذي نشأ لتحرير البلدان العربية في المشرق العربي من نير الإمبريالية البريطانية والفرنسية، وبالمقابل كانت بريطانيا، ومن يؤيدها من الحكام، ترى أنها لا يمكن أن تشعر بالاطمئنان إلى وضعها في العراق وبالتالي في المنطقة إذا لم تتخلص من سيطرة، (المربع الذهبي) على الجيش العراقي، لذلك شرعت تتحرك على النحو المعروف. كانت حسابات القادة العراقيين تقوم على نوع من المقامرة على الوضع الحرج الذي كانت تعانيه بريطانيا في مصر وشمال أفريقيا، وعلى الاعتقاد، الذي ظل المقتي الحسيني يغذيه، بأن بريطانيا لن تصمد طويلاً أمام قوة ألمانيا المتعاظمة لاسيما بعد أن احتلت فرنسا ودول أوربية عديدة وسخرت إمكانياتها لخدمة أغراضها الحربية، ولذا فإن من مصلحة العرب أن يقامروا على الحصان الراجح، وهو ألمانيا. ولهذا فحين وصف يوسف سلمان يوسف (وسنسميه بعد هذا بفهد، وهو الاسم الحزبي الذي اشتهر به منذ ذلك الحين) في تقريره إلى الكونفرانس الحزبي الأول في آذار 1944، الحركة بالمغامرة فإنه لم يكن يتجنى عليها. فقد كانت مغامرة لم تحسب جيداً، وكان يمكن تدارك بعض أخطارها من خلال الوساطة التركية.²⁷ ومع أن المغامرة قد تنطوي على الاندفاع غير المحسوب

26. غضبان السعد، حركة مايس ودورها في تاريخنا الوطني، الفكر الجديد، العدد 190، الصادر في 8/5/1976؛ وكذلك العدد 191 الصادر في 15/5/1976؛ وانظر أيضاً ن. و. أوانيسان، معهد الاستشراق - يرفان، أرمينيا، 1976؛ وانظر أيضاً: الأسرار الخفية للحسني، ص 54.

27. حين طرحت مسألة الوساطة التركية لوقف القتال في اجتماع الوزارة، كان رئيس الوزراء ميلاً لقبول الشروط التركية في 12 أيار وتتكون من وقف العمليات الحربية العراقية وانسحاب القوات العراقية، والموافقة على إنشاء قواعد عسكرية بريطانية لحماية مرور القوات البريطانية إلى الأردن مقابل الاعتراف بوزارة الكيلاني. كذلك وافق عليها بقية أعضاء الوزارة إلا أن أحد الضباط بعد أن وافق هو الآخر أخذ رأي المفتي بشأنها فعاد بعدها يندد بالوساطة وينعت الموافقة عليها بالخيانة. نجدة فتحي صفوت، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، مكتبة التحرير، بغداد، الطبعة

إلا أن فهد لم يصفها بالتهور كما يورد بطاطو في حديثه عن موقف الحزب من الحركة وتقييمه لها.²⁸

كيف نظر الشيوعيون إلى الحركة من بعد؟ لم يثبت الحزب عند تقييم واحد لها... ويعود ذلك في الأساس إلى أنه أخضع تقييماته لها إلى الأغراض العملية التي تواجه نضاله في الأوضاع المختلفة. ففي العدد السابع من (الشرارة) والصادر في الشهر التالي لها، لاحظ عليها كونها لم تسارع إلى إعطاء الشعب حقوقه الدستورية لينظم نفسه حزبياً ونقابياً وبذا يحمي مؤخرة الجيش، وتحدث عن عدم توازن القوى، وتفشي الجاسوسية في الجيش والإدارة، ومع ذلك قال إن «المعركة أعطت درساً عملياً، وكشفت بوضوح موقع كل طبقة في النضال التحريري». وفي العدد الثامن من (الشرارة) الصادر بعد خطاب «الوصي على العرش» في 14 تموز 1941 (تناول ابن خلدون) الخطاب بالتحليل والذي استعرض الوصي فيه خلافه مع رشيد عالي الكيلاني، ولاحظ أن الخطاب «لم يسلم من غموض في بعض نواحيه الخطيرة» وقال:

«لا نرى من المصلحة في شيء معالجة ما خفي من نواحي الخطاب، لأن تلك النقاط الخافية لا تستسيغ المناقشة والمعالجة، بل لأن إمطة اللثام عن حقيقتها لا يضيف إلى الاعتقاد السائد في الأوساط الشعبية شيئاً».

هل يفهم من هذا أنه يحمل الوصي مسؤولية ما حدث، وأن الشعب قد انتهى إلى أن عبد الإله قد ساير البريطانيين ونفذ ما رسموا من خطط لاحتلال البلاد؟ ثم لماذا لا ينبغي أن يماط اللثام عما خفي إذا كان في ذلك ما يساعد في الارتفاع بوعي الشعب؟ ويخلص إلى أن الحكومات المتعاقبة اعتمدت تدخل الجيش كوسيلة للوصول إلى السلطة. ولو أن الشعب تمتع بحقوقه الدستورية لما كان هناك مبرر لتدخل الجيش. لكن فهد في مقال له في (القاعدة) اعتبر تأسيس الحزب للحركة في حزيران 1943 (ولو كان تأييداً ضمن حدود) باعتبارها حركة جماهيرية خطأ سياسياً لأنه لم يلتفت إلى الرجال الذين سيروها، والذين كانوا يعملون مباشرة بتعاليم هتلر وصنائه

الثانية، 1984، ص 167.

28. انظر الترجمة العربية لبطاطو، الكتاب الثاني، ص 115، وقارن ما ورد هنا مع ما محدد في تقرير (قضيئنا الوطنية) لفهد المنشور ضمن (مؤلفات الرفيق فهد)، مطبعة الشعب، بغداد، 1973، ص 108.

من أمثال المفتي.²⁹ وبعد عقد من هذا دعاها الحزب في (القاعدة) في نيسان 1953 بحركة (فاشية)، لكنه عاد بعد ثلاث سنوات ليشتد بها متأثراً بعلاقاته مع القوى القومية آنذاك. ومع ذلك، وبرغم أن الحكم الأخير جاء كمسعى للكشف عن جوهر حركة الانبعاث القومي العربي باعتبارها حركة معادية للاستعمار وتنزع إلى تحرير الشعوب العربية ووحدها، إلا أنه أغفل ما كابده مضمون الحركة القومية خلال العقود الثلاثة من متغيرات جوهرية، كما أنه لم يعط اهتماماً إلى الظروف الملموسة التي أحاطت بالحركة في حينها.

لعل القارئ قد لاحظ أننا توقفنا كثيراً عند هذه القضية، ذلك لأن هذه كانت إحدى النقاط التي تباعد عنها القوميون والشيوعيون في العراق، وللمرة الثانية لم يكن القوميون على حق. فعدا عن التوقيت الخاطئ والضار جداً للبلاد والشعب، فإن الحركة لم تدلل على حكمة في السياسة، إذ ما كانت هناك ضرورة لأن تدفع بالأمور دفعا حتى يحشرك الخصم في زاوية.

إن اندفاع الجماهير لتأييد الحركة أمر مفهوم لأنها كانت فرصة لكي تنفس فيها عن أحقادها تجاه الاستعمار وصنائه. لكن هذا لا يعفي الحركة من النقد. لقد ورط أمين الحسيني، مفتي فلسطين، العراق حكومة وشعباً بالحركة لأنه كان يبحث عن أية فرصة ينتقم فيها من بريطانيا حتى ولو تحالف مع الشيطان، وساعتها لم تكن تهمه مصالح العراق أولاً³⁰ وحين حانت ساعة الجد وكان لا بد من اللجوء إلى الشعب وتعبئته للمقاومة هرب المفتي والقادة العسكريون ورشيد عالي الكيلاني و«القوميون» الآخرون وتركوا بغداد ليستبيحها الفاتحون؛ وكان يونس السبعواوي محققاً تمام الحق حين عبر ساخطاً:

«أرأيت القواد تركونا وهربوا.. أهذه هي الشهامة والمروءة».³¹

29. القاعدة، العدد الخامس، حزيران 1943. أما بشأن اتصالات المفتي والمساعدات المالية التي كان يتلقاها من ألمانيا وإيطاليا انظر (الحسني، تاريخ الوزارات، ج 5، ص 217) و(إسماعيل أحمد باغي، حركة رشيد علي الكيلاني، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 221 و300).

30. ناجي شوكت، مصدر سابق، ص 439.

31. خير العمري، يونس السبعات سيرة سياسي عصامي، دار الشؤون الثقافية العامة، 1986، ص 103.

بعد انتهاء حركة مايس تصرفت بريطانيا في العراق تصرف الفاتحين، وجعلت منه مركزا لتحشيد قواتها في الشرق الأوسط يتوسط ما بين الهند ومصر والاتحاد السوفيتي، واتخذت منه، كما رأينا في بداية الفصل، أحد المصادر الأساسية لتزويد قواتها العسكرية في المنطقة بالمؤن. ولكي تضمن هيمنتها الكاملة على البلاد نشرت ضباطها في مختلف الألوية وزودتهم بالصلاحيات الكافية للتدخل في شؤون إدارتها، ووجهت الدعاية في البلاد بما يتفق وأغراضها لا الحربية فقط وإنما الاستعمارية أيضا.³² وبدلا من أن تعمل على توفير الفرصة للشعب لكي يمارس الديمقراطية في حياته السياسية والاجتماعية وبذا تكون قد ساعدت في محاربة الفاشية ومحو الآثار التي خلفتها الدعاية الفاشية طوال العقد السابق، استمرت في توجيه حكام البلاد على مواصلة التضييق على حريات الشعب الدستورية وظل الحكام يصلون إلى السلطة بالطرق اللاشريعية السابقة بدلا من أن يختارهم الشعب. ورغم أن القوى الديمقراطية عامة كانت تساند بريطانيا في محنتها دعما للجهة الديمقراطية العالمية، فإن بريطانيا ظلت تمارس في العراق سياستها الاستعمارية، وتناست أن وعي الشعب لم يعد هو الوعي الذي عرفته من قبل لذلك كان ينظر إليها نظرة الفاتح المستغل وينتظر الفرصة للتخلص منها ومن أعوانها • والكثير من هذا، فإنها عهدت في تطبيق سياستها في العراق إلى أناس خبرهم الشعب من قبل في محاربتهم لحرياته وحقوقه الديمقراطية أمثال كورنواليس، سفيرها التي فرضته خلافا للأعراف الدولية بصفته موظفا في وزارة الداخلية العراقية خلال الثلاثينات.

كانت المسألة الثانية التي تطلبت حلا سليما من الحزب هي تحديد الموقف السليم من قضية الاستقلال في تلك الفترة. كانت حكومتا بريطانيا وفرنسا قد أضفتا بسياساتهما التساومية مع هتلر طابعا مزيفا على هذه الحرب، مظهرها خارجيا ينافي حقيقتها بوصفها حربا ضد الفاشية. وقد آمنت سياسات تشمبرلين وديلاديه في مؤتمر ميونيخ وغيره لهتلر ابتلاع

32. انظر تقرير كينهان كورنواليس السنوي الموجه إلى تشرشل في عام 1945 في كتاب مؤيد إبراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، 1992، ص 32-42، وفي هذا التقرير يعترف السفير البريطاني أن بريطانيا كانت تسعى إلى تعزيز موقعها ليس للحاضر وحده وإنما للمستقبل، وأن بريطانيا زرعت البلاد بالموظفين البريطانيين أكثر من أي وقت مضى، ويعترف في التقرير أن المثقفين العراقيين ينجذبون إلى أفكار الشيوعية، وأن النقد الموجه يرتدي ثيابا شيوعية، ويؤكد أهمية العراق بالنسبة إلى بريطانيا لموقعه الاستراتيجي ونفطه وعلاقاته، ولأن الاتحاد السوفيتي وأمريكا ينافسان بريطانيا فيه.

عدد من الدول الأوروبية الصغيرة واحدة بعد الأخرى حتى انتهى الأمر بانهايار فرنسا . لكن نهضة عدد من شعوب أوروبا وحرب المقاومة الشعبية التي اندلعت في فرنسا وبلدان أخرى، والتفاني الذي أبداه الشعب البريطاني في وجه النازية ورفضه التساوم على حرياته كانت تعطى للحرب معنى أعمق يدل على طابعها الحقيقي بصفتها حرباً إنسانية ضد الفاشية المتوحشة وفي المستعمرات عملت السياسات الاستعمارية التي ظلت تسلكها إنكلترا وفرنسا على تمويه هذه الحقيقة . وربما ساعدت سياسة الاتحاد السوفيتي في التوقيع مع ألمانيا على معاهدة عدم الاعتداء (برغم أنها كانت تكتيكا موقتا لكسب الوقت وخرقتها ألمانيا بهجومها الغادر على الاتحاد السوفيتي في آب 1941) على خلق الوهم لدى الأحزاب الشيوعية وكثير من الحركات اليسارية بشأن طبيعة الحرب الحقيقية . وفي العراق جاءت ممارسات بريطانيا لتزيد أكثر في الضرر الذي ألحقه هذا الوهم . فعدا عن المرارة والإحباط اللذين خلفهما فشل حركة مايس ، فإن بريطانيا استغلت انتصارها لتفرض إرادتها المطلقة على البلاد خلافاً لنصوص المعاهدة التي تربط البلدين ، فقد استغلت الحرب ضد الفاشية للترويج إلى استعمارها وسيطرتها ونهب خيرات البلاد وإلى نشر الفساد الواسع في المجتمع . وقد زاد هذا الوضع من العبء الذي انصب على القوى الديمقراطية لتوضيح طبيعة الحرب . ورغم أن صمود الشعب السوفيتي وجيشه الذي قارب الأسطورة في موسكو وستالينغراد ولينينغراد وتحوله إلى مرحلة الهجوم الشامل والمتواصل ، والمقاومة الرائعة لشعوب اليونان ويوغوسلافيا وفرنسا والنرويج والصين وغيرها ، واندحار قوات المحور في شمال إفريقيا ، وتفاني الشعب البريطاني في الدفاع عن وطنه ، قد فضحت جميعها زيف الدعاوى التي كان يروجها عملاء المحور في العراق عن جبروت الدول الفاشية ، إلا أن النضال الفكري الذي شنته القوى الديمقراطية في البلاد قد أسهم بقسط كبير في هذا الشأن . وكان للحزب الشيوعي العراقي نصيبه الأكبر في هذا النضال فقد ظلت صحفه السرية (الشرارة) و(القاعدة) بعدها ، تواصل عمليات توضيح الفاشية ، فكراً وممارسة ، والإشادة بالجبهة الديمقراطية . وأسهمت المجالات العلنية التي كان يشرف عليها (المجلة) و(المثل العليا) في هذه الحملة . وكان يشدد بوجه خاص على ضرورة الربط ما بين النضال من أجل التحرر من نير الإمبريالية والنضال ضد الفاشية . والربط ما بين هذا النضال والعمل لتلبية مطالب الشعب الحيوية . ففي مطلع 1942 اتخذت اللجنة المركزية في اجتماع كامل لها قراراً بشأن الموقف من الحرب قالت فيه إن هذه الحرب

«هي حرب الإنسانية التقدمية ضد أخطر عدو عرفه العالم، فلا عجب إن رأينا الأمم المستقلة وغير المستقلة تحارب الفاشستية لأن الفاشستية تريد أن تحرمها استقلالها وحريتها وأن تقوض حضارتها التي قضت في تشييدها قرونا عديدة، وتحارب الأمم غير المستقلة ضد الفاشستية لأن انتصار الأخيرة معناه القضاء على آمال ومساعي الأمم والشعوب التي قضت عدة أجيال وهي تناضل من أجل حرياتها واستقلالها، فانتصار الفاشستية معناه العبودية والفتن لسكان المستعمرات والدول التابعة».

وقال القرار أيضا:

«إن اعتداء وحوش الفاشستية على الأراضي المصرية وقصفهم للمدن المصرية والفلسطينية ومحاولاتهم استغلال الروح الوطنية لدى الجماهير العربية في العراق وفلسطين.. الخ وتوجيهها توجيهها معاكسا للقضية العربية أي أنهم حاولوا بالفعل استغلال شعورنا الوطني ليفتحوا به ديارنا العزيزة على مصراعها ليدخلوها بين تصفيق رتلهم الخامس وزغاريد».³³

وفي اجتماع للجنة المركزية عقد في 17 أيار 1942 قدم الرفيق فهد، السكرتير العام للحزب، تقريرا قال فيه:

«إن الحكومة الحاضرة تكافح النازية، ولكن يجب ألا ننسى في الوقت نفسه أن أعضاء الحكومة أنفسهم هم الذين كانوا يحاربون الديمقراطية في الداخل».

وإذا كانت قد سعت لتطهير الجيش من كثير من العناصر المشيرة للفتن، وأنها قد سمحت في ميدان النشر بالحديث عن كفاح الاتحاد السوفيتي فلا يجب أن ننسى أن هناك حاجة إلى تطهير أجهزة الشرطة والمعارف وسائر دوائر الدولة.. «ويجب أن ننزع الحقوق الديمقراطية من الحكومة انتزاعا وبمختلف الوسائل». ودعا في تقريره إلى خلق «حركة عامة ضد الفاشستية والعمل على تنظيمها وتوجيهها»، ويرد على من يدعوهم بالتروتسكيين من اليساريين الذين كانوا يرفضون مناصرة «الجبهة الديمقراطية العالمية» ويدعون إلى الحياد باسم مصلحة الوطن السامية، ويرفضون العمل من أجل الديمقراطية ويدعون إلى محاربة الرأسمالية،

وينبه إلى أن هؤلاء يتجاهلون خطر الفاشستية على جميع الشعوب بما فيها البروليتاريا العالمية والاتحاد السوفيتي والشعب العراقي.³⁴

ولكن الملاحظ هنا أن صياغات الحزب لمواقفه من هذه المسألة الدقيقة لم تخل من ارتباك، وتتردد في تحديد مسؤولية الحكام، لاسيما رئيس الوزراء. نوري السعيد - في المواقف والممارسات اللاديمقراطية، ولم يراع فيها مزاج الجماهير التي كانت تعاني المرارة والإحباط بعد فشل حركة مايس. حقا إن الأوضاع كانت دقيقة وحساسة بعد فشل الحركة وهروب قادتها ولجوء بعضهم إلى بلدان المحور، إلا أن المعالجة، على صحتها المبدئية، لم تأت متماسكة ودقيقة في لغتها، ولم تحدد بدقة ووضوح موقف الحكام ومسؤوليتهم، لأن هذه الحكومة لم تكن تؤمن حقا بضرورات تمثين الجبهة الديمقراطية العالمية قدراتها بما بانتصار بريطانيا، الدولة التي أوجدتهم وصانتهم من غضب الشعب. ويتضح هذا بوجه خاص حين يتحدث الحزب عن المسؤولية في إجراءات الحكومة غير الديمقراطية.. فبدلا من أن يعزوها إلى طبيعة الحكم الرجعي المعادي للجماهير ولحقوقها وحركتها الديمقراطية، يرجعها إلى تصرف سيئ أو إلى دسياسة تدبرها أجهزة السلطة القمعية، أو «تطبخها الرجعية» (من هي؟!) لإبعاد الشقة بين العناصر الشعبية الديمقراطية وبين الحكومة والحليفة.. ويتناسى أن الحكومة ذاتها كانت تتألف من ممثلي هذه القوى الرجعية...

وربما يكون للاضطراب الذي عاناه الاتحاد السوفيتي في الأشهر الأولى من الهجوم الألماني والهزائم التي لحقت به والخسائر التي مني بها في بداية الحرب أثرها في ارتباك المعالجة التي نشير إليها، والحزب في الأشهر الأولى من بداية إعادة تأسيسه؛ كذلك ربما كان للصراعات الداخلية التي بدأت تطفو على السطح منذ ذلك الوقت مع تعقد الأحداث دورها هي الأخرى. ولكن ما هو أهم من ذلك شيوع النظرة الستالينية في رؤية الأحداث العامة وتحديد الموقف منها. فبموجب هذه النظرة فرض الحزب على نفسه استحقاقات إضافية لا ضرورة سياسية عملية لها. لكن المهم هنا، أن لغة الحزب أخذت تصفو وتحليلاته شرعت تزداد متانة ليس تجاه هذه المسألة وحدها، وإنما إزاء عدد من المسائل الأخرى وفي مقدمتها تجاه عراق ما بعد الحرب، وكانت هذه التحليلات تزداد قوة وتماسكا مع تعاضم الثقة بالنصر في الحرب ضد الفاشية من جانب، ومع تنامي الثقة بالنفس التي نجمت عن توسع وترسخ مواقع الحزب واتساع جماهيريته، وتنامي الحركة الديمقراطية العامة من جانب آخر.

9

«حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية»

لماذا نخص هذه الرسالة بالحديث؟ ولماذا نتعجل الحديث عنها رغم انها صدرت في مطلع 1944، أي بعد خمس أو ست سنوات من الشروع بعملية إعادة التأسيس، وفي غضون هذه الفترة مر كثير من الأحداث في حياة الشعب عامة وفي حياة الحزب الداخلية أيضاً. الرسالة، في تقديرنا، تعطي تفسيراً للكثير مما حدث، وتسلط الأضواء بقدر كاف على المنهج الذي سلكه الحزب، أو بالأحرى قائد الحزب والمشرف على تأسيسه وبنائه، يوسف سلمان يوسف (فهد) لمواجهة هذه الأحداث، وهو منهج صارم في تحديداته، وغداً، تاريخياً، المقياس الذي تقاس عليه السياسات الحزبية الداخلية من بعد.

جاءت الرسالة رداً على تساؤلات طرحها الصديق (مقدام)، عزيز عبد الهادي، الضابط المعتقل في معتقل (العمارة) يستوضح فيها مجموعة من القضايا الهامة التي تواجه الأحزاب الشيوعية لاسيما تلك التي تناضل بشكل سري، تمهيداً لتقديمه طلب الانتساب إلى الحزب الشيوعي العراقي.

ولأن الرسالة كانت قد وضعت في فترة عصيبة من حياة الحزب، فترة توالي الانشقاقات في صفوف الحزب، وتبادل الاتهامات والطعون، ولأنها اتجهت كذلك إلى معالجة قضايا عقدية كان يدور حولها الخلاف بحدة، جاءت عنيفة وحادة وتميل إلى القطع الصارم.. ولأن الأفكار والتصورات والأحكام التي جاءت بها صدرت عن إنسان اتصف بالنزاهة والإخلاص للقضية التي نذر نفسه لها إلى أبعد الحدود، ولكونه لم يكتف بتقديم الأقوال المجانية على غرار ما فعل خصومه، وإنما قدم حياته رخيصة لإثبات مصداقيته، اكتسبت هذه الرسالة في تاريخ الحزب موقعاً خاصاً، وضعها فوق المحاكمة

والنظر، وصارت تطبع بعد ذلك المرة تلو الأخرى، كلما واجه الحزب وضعا صعبا وكأنما يراد منها تذكير قارئها من الشيوعيين بالمواقف التي يتوجب أن يقفوا عندها باحترام خاص.

إن الرسالة تعطي صورة جلية لتاريخ الحزب في فترة إعادة التأسيس، وتوضح العوامل الداخلية والمحيطية التي حكمت تطوره في السنوات التي يجري الحديث عنها. لنتذكر أولاً أن المبادئ التي اشتملت عليها والتي تتعلق بالأسس التي بنيت عليها الأحزاب الشيوعية في ظروف العمل السري، قد صيغت وشرحت وفقاً للنموذج الذي جسده الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، ولكن ليس في الصورة التي كان عليها أيام لينين في زمن القيصرية برغم أن الرسالة تؤكد ذلك، وإنما وفقاً للصورة التي رسمتها الستالينية للحزب وللينينية آنذاك، إنها تعبير عن الفهم الستاليني للبلشفية، والمصدر الذي غدت السياسة الستالينية تستقي منه في معالجاتها لكل الأمور السياسية والاقتصادية والفكرية، ولا ننسى هنا أن صيغة «الماركسية-اللينينية» قد ابتدعها وصاغها ستالين بعد وفاة لينين، وقد طورت هذه الصيغة من بعد لتغدو «الماركسية-اللينينية-الستالينية».

لنتذكر هنا بعض الحقائق التي نعتقد أنها أثرت في سيرة الحزب وطبعت ذهنية الذين قادوه بأثارها. لقد بدأت عملية تأسيس الحزب في أوائل الثلاثينات في وقت كانت مسيرة الستالينية تفرض سلطانها في كل مناحي الحياة في الاتحاد السوفيتي، وتمتد أثارها بعيداً في أرجاء العالم. وحين أعيد تأسيسه كانت الستالينية قد صفت كل معارضيتها وخرجت على العالم وهي تعلن «انتصار الاشتراكية الكامل»، وكانت المركزية المطلقة في الحزب الشيوعي السوفيتي قد غدت ركناً أساسياً في بنية الحزب وإن تسمت بالمركزية الديمقراطية. وكان ستالين يؤكد في خطبه وكتاباتة مقولته بشأن احتدام الصراع الطبقي مع انتصار الاشتراكية، وجعل من خصومه في الحزب وعلى رأسهم بوخارين خصوماً للحزب والاشتراكية، وتوالت عمليات التصفية لكل هؤلاء الخصوم بمن فيهم تروتسكي الذي كان قد فر من البلاد منذ عام 1929، ودبر أمر قتله في المكسيك. وهكذا غدا كل معارض لخط ستالين داخل الحزب أو خارجه عدواً طبقياً، وعلى المنوال ذاته وبمطابقة ستالين بالحزب أصبح كل معارض داخل الحزب أو خارجه عدواً طبقياً لا يريد لقضية الطبقة العاملة الخير. كان يوسف سلمان يوسف (فهد) قد درس في الاتحاد السوفيتي في لجة هذه العملية، وعاد وهو متأثر بهذه الستالينية إلى الحد الذي بات يقول:

«وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين وما يأمر به واجبا مقدسا وأمرًا مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفيتية والشعوب السوفيتية بل ومن البروليتارية العالمية والشعوب»

وكان الحزب الشيوعي السوفيتي بالنسبة له النموذج الأعلى الذي ينبغي أن يحتذى «إن هذه الميزات للحزب البلشفي مكنته من الوصول إلى أعلى مرتبة في التنظيم». ولكيلا نظلم الرفيق فهد نسارع إلى القول بأن هذه الفكرة قناعة جميع الأحزاب الشيوعية وقادتها يومذاك.

جرت عملية إعادة التأسيس في ظروف عصيبة هي ظروف الحرب العالمية الثانية التي كان فيها كل شيء قيد المراهنة. وفي العراق ازدادت هذه ضراوة بفعل الاحتلال البريطاني الثاني والمضاعفات التي جر إليها فشل حركة رشيد علي الكيلاني، ودعايات المحور وظروف الاعتقال والأحكام العسكرية، وانعدام الحريات الديمقراطية والحياة الحزبية، وتواصل الملاحقات البوليسية. في هذه الأوضاع كانت النزعات الفردية نحو المركزية الشديدة والرغبة في التسلط والتشدد غير المبرر الذي تدفع إليه العقلية البيروقراطية تحتلط بحاجات الضبط الدقيق المشروع الذي يستلزمه العمل السري والصراع ضد فظاظة الإجراءات البوليسية.

جرت إعادة تأسيس الحزب الشيوعي العراقي والساحة السياسية في البلاد تخلوكلية من وجود أي حزب أو تنظيم سياسي، وقد حرم الشعب عامة من حقوقه الديمقراطية، وقد حرم الموظفون والمستخدمون، وهم جل جمهرة متعلمي البلاد من العمل السياسي، كذلك حيل قانونا دون انخراط المنتسبين إلى القوات المسلحة من ضباط أو جنود أو شرطة في النشاط السياسي والحربي. إزاء هذه الحال تغدو للعمل السياسي السري جاذبية خاصة، برغم أن المشاركة فيه قد تعرض صاحبها إلى خطر الاعتقال والحبس وحتى الإعدام. ثم إن أغلب الذين ينخرطون في هذا النشاط لا يحسبون لهذا الأمر الحساب الكافي في بادئ الأمر. لقد كان الحزب الشيوعي العراقي الذي ظل يعمل سرا ولوحده مركز جذب لكل الذين يهوون منازلته الحكم الرجعي على هواهم، وفيه يجد أي عنصر لا يطبق القيود التي يضعها هذا الحكم على الحريات متنفسا عن سخطه. والواقع فإنه كان يندر أن ينخرط في صفوف الحزب من كان قد درس قبل انتمائه للحزب أهدافه والقواعد التنظيمية التي يأخذ بها وعن وعي كامل، وهي لم توضع أصلا بوثيقة خاصة إلا بعد سنوات. ومعنى هذا، أن هناك متسعا لبروز اختلافات مستقبلا في مجرى العمل السياسي. في البلدان التي تسودها الديمقراطية

لن يكون لهذه الاختلافات كبير شأن، ولكن في الأحزاب السرية حيث قد يتعرض الأعضاء بسبب ملابساتها إلى خطر الانكشاف وما قد يترتب عليه من مضايقات أمنية تغدو الاختلافات وما ينجم عنها من خصومات مصدر خطر حقيقي على الحزب ومنظماته، لذلك تميل الأمور في الأحزاب السرية إلى التشدد في مقاييسها.

جرت إعادة التأسيس بقيادة مناضل شيوعي تربي وثقف، كما أشرنا، في عز انتصار الستالينية في الاتحاد السوفيتي، وعلى أيدي من شارك في الحملة التي تمخض عنها تصفية كثير من الخصوم السياسيين في السجون والمعتقلات، ورأى كيف تحول الحزب والمنظمات الاجتماعية إلى منظمات شبه عسكرية لا تسمح بأية اختلافات، وبهدف التعجيل الأقصى ببناء الصناعة وتطوير التعاون الزراعي لم يعد هناك من يعير كبراهتمام إلى مراعاة الظروف الموضوعية، وسادت الإرادية والأساليب القسرية.. وفي حال كهذه يغدو للذين يقبضون مقاليد الأمور منزلة تفوق منزلتهم في الظروف الاعتيادية ويتكسر تراتب هرمي في الحزب والدولة، وتصبح للبيروقراطية اليد العليا في كل مكان، وتذوي الديمقراطية لتحل محلها مركزية مفرطة. في مثل هذا الجو تثقف يوسف سلمان يوسف في (مدرسة كادحي الشرق). هذا هو جانب واحد من العملة. أما جانبها الثاني فهو تكوينه هذا الرجل وخصاله الذاتية.

لقد عاش هذا القائد كل حياته مع الشعب وللشعب كما رأينا في الفصول السابقة. أحب الشعب بإخلاص، وكانت سعادته أن يلتقي بالعمال والفلاحين، يشاركهم حياتهم البسيطة، وهذا ما يجمع عليه كل الذين التقوا به منذ مطلع شبابه وحتى استشهاده. كان جم النشاط لا يتردد عن النهوض بأي عمل تتطلبه الحال، إلى جانب أنه ذو عقلية مبدعة كما يؤكد جميع الذين عايشوه ويروون عن ذلك أمثلة عديدة. وقد بذل جهدا كبيرا من أجل أن يتقف ذاته. أحب نضاله الوطني والشيوعي، وكان عظيم الإخلاص لقضيته. إن كل الذين حاربوه في فترات معينة إما أنهم انتهوا ولم يعد يذكر لهم الشعب مآثرة جديّة وطواهم النسيان، أو أنهم عادوا إلى صفوف الحزب وصاروا من الذين يحبونه عن صدق بمن فيهم الذين تعرضوا إلى نقده اللاذع. عاش حياته زاهدا في كل شيء ذاتي. هكذا كان حين راح يتجول في كل أنحاء البلاد مشيا على الأقدام من أجل أن يتعرف على هموم الكادحين مباشرة، وهكذا كان حين عاد ليقود الحزب من جديد. والذين زاملوه في السجن ظلوا يعتبرون لقاءهم به ومعاشتهم له أكبر سعادة نالوها في حياتهم... وظلوا يروون حتى أدق التفاصيل عن سلوكه

ويتمثلون بها... هل كانت هذه نوع من «عبادة الفرد» على نحو ما قيل عن غيره من القادة الشيوعيين، أم أن الرجل كان حقاً كما يصفون؟ يقول كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي إن «فهداً أظهر ثقة بالنفس وصلت حد الوقاحة» لكن بطاطو يعلق على هذه الثقة البالغة بالنفس والتي كانت تبعد عنه السياسيين والمفكرين السياسيين كانت مصدر إلهام للعوام من الناس الذين كانت علاقاته بهم هي الأنشطة.¹ كما ينقل بطاطو عن بهجت العطية مدير الأمن العام قوله «كانت لدى فهد حجج قوية للإقناع، ولديه موهبة تفسير الأمور بطريقة واضحة وبسيطة».² ويعلق بطاطو في موضع آخر:

«ويعترف حتى أعنى خصومه، بأن أحداً في الحزب ما كان يبزه في تجميع الناس وقيادتهم».³

ولا بأس أن ننقل هنا شهادة مناضل كردي معروف هو صالح الحيدري وهو يتحدث عن أول لقاء له مع فهد عام 1944:

«كان مظهره مظهر عامل ترك العمل لتوه، فملا بسه اعتيادية ليس فيها أي أثر للأناقة، وقد لبس ثوبا قديما دون أي رباط، وقد طالت لحيته بعض الشيء وكثرت فيها البياض، إذ كان عمره آنذاك حوالي الخمسة والأربعين عاما، أما شعر رأسه فكان كثا، وقد ظهر الشيب على أطرافه. أما قامته فتميل إلى القصر وجسمه ملئ بعض الشيء، ذو نظرات حادة رغم ضعف بصره، وسقوط أهداب عينيه من جهته السفلى» ويستطرد في موضع آخر «لقد أشيع عن فهد أشياء كثيرة منها؛ حبه للزعامة والسيطرة، عدم جدارته ولياقته للمركز الذي كان يشغله، بعض المسائل اللامبدئية والشخصية، إلا أنني حسب ما توصلت إليه من تجرّبي الشخصية معه ومعرفتي به عن كثب (حيث عشت معه حوالي ثمانية أشهر في سجن الكوت عام 1948) أنه كان مثالا للقائد الشعبي في سلوكه اليومي وعلاقاته الرفاقية وفي تفهمه لقضايا شعبه واستيعابه للنظرية، إلا أنه كان معتدا بنفسه وبرأيه».⁴

1. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 142.

2. بطاطو، المصدر السابق.

3. بطاطو، المصدر السابق، ص 143.

4. مذكرات صالح الحيدري (مخطوطة)، ص 126، وهناك مقاطع كثيرة أخرى

يلاحظ المرء أنني تعمدت إن أورد شهادات شخصيات غير شيوعية، وبعضها معادية، أو أنها كانت في الحزب لفترة معينة واختلفت معه وخرجت عليه (صالح الحيدري). لكن أما في الآن شهادة خاصة كتبها رجل وهو في السابعة والسبعين من عمره، ولا يزال حيا وهو في الثالثة والثمانين من عمره، يعيش وحيدا مع كتبه وذكرياته في شقة في دمشق. هذه شهادة مثالية. فصاحبها رغم شيخوخته يحتفظ بذاكرة عجيبة. كنت قد التقيته في بغداد عام 1946 وهو شاب ممتلئ الحيوية، ذكرته ببعض من كنت ألتقيهم في دار الحكمة، وهي دار للنشر أسهم في تأسيسها هو فانطلق يحدثني عن كثير منهم ويسألني عن هذا أو ذاك... لا يزال يحتفظ كما قلت بذاكرة حية وبفكر صاف ويتحدث بسلاسة وبلغة متينة. والشهادة بعد هذا صادرة عن شخص لم ينافس أحدا على منصب أو جاه، جاء العراق لاجئا بعد أن احتلت القوات التركية مدينته، الإسكندرونة، وهو قومي عروبي في تفكيره، وظل يخلص لإحساسه القومي العربي حتى الآن، ورغم أنه تثقف ماركسيا في العراق وانضم إلى الشيوعيين وخاض معهم نضالاتهم السرية والعلنية، واكتسب الجنسية العراقية، وفي غضون أربع سنوات، وبحماسة وإخلاص، بات من الوجوه البارزة للحزب الشيوعي العراقي. ولم يحتمل الحكام الرجعيون نشاطه فأسقطوا عنه الجنسية العراقية ودفعوا به إلى خارج الحدود. الشهادة طويلة، لكنني سأقتبس منها بضعة سطور. واضعها هو محمد علي الزرقعة الذي عاش والرفيق فهد في منزل خاص في محلة الشيخ عمر وبالقرب من جامع عبد القادر الكيلاني. وخلال السنة والنصف التي عاشها سوياً في هذا البيت لوحيدهما استطاع الزرقعة أن يتعرف على شخصية فهد بدقائقها وأحبه بصدق كرفيق وإنسان.

يقول الزرقعة عن أول لقاء معه :

في منزل الرفيق زكي محمد بسيم قدمني إلى رفيق جديد لم أعرف عنه شيئاً. كان ربع القائمة في الخامسة والأربعين من العمر - حسب تقديري - هادئ الطبع قليل الكلام يحسن الاستماع ولا يشارك إلا بكلمة أو بكلمتين... ولكنه كان يحسم بهما الحديث الذي نناقشه بأفضل وأصح صورة. وعرفت أخيراً أنه الرفيق فهد.

كنت أعرف أنه من أصل عمالي (يوسف سلمان) من منطقة الناصرية. وأنه تدرج في صفوف العمال وزار الاتحاد السوفيتي

أوردها الحيدري في مذكراته عن فهد كشف فيها عن احترامه العميق له وعن حبه ليس كقائد فقط وإنما كأب أيضاً.

ورافق ديمتروف في الكومنترن والتقى هناك بخالد بكداش . لذلك كانت آراؤه وأحكامه قوية إلى درجة لم تبهرني فقط بل أدهشتني .

لقد أتيت لي مرارا، حتى وأنا طالب، في الأشهر الأخيرة من دراستي أن ألتقي به . كان لقائي الأول - الأنف الذكر - في منزل الشهيد زكي بسيم الكائن في زقاق ضيق من أزقة الحيدرخانة القريبة من دار الحكومة، فكان الحديث عاما . وكنت معروفا من الطلاب المهتمين بالدراسة [تخرج الزرقه من قسم الاجتماع في دارالمعلمين العالية بامتياز- المؤلف] فسألني عن مدرستي وعن دروسي وعن المدرسين وعن أهمية ما يلقونه من دروس .

سألني ما هو اختصاصك؟ قلت: الاجتماع . وكان علم الاجتماع واسعا يشمل الجغرافيا والتاريخ . وما هو الكتاب الذي يكون مدار دراستكم في علم الاجتماع؟ قلت: كتاب علم الاجتماع ل (ماكس ووبر) وهو كتاب كبير وشامل .

قال: فقط؟... قلت؛ أهمها... لأنه جامع وشامل .

قال: كيف يعرف (ماكس ووبر) الدولة... مثلاً؟

وأجمعت فكري وقلت: يعرف الدولة بأنها المؤسسة الاجتماعية الأكبر التي تضم جميع المؤسسات... تنسق بينها بحيث تستقيم في ظلها الأمور .

قال: لخدمة من؟

قلت: لخدمة المجتمع ككل... لضمان استمراره ونموه وبقائه .

فابتسم وأردف: ألم تدرس في حلقتك الحزبية النظام الطبقي في المجتمع، وصراع الطبقات... وتباين مصالحها... فلمن تقدم الدولة - وهي المؤسسة الأكبر - خدماتها من هذه الطبقات؟ ومن تمثل - أصلا - من هذه الطبقات المتصارعة؟

قلت: تمثل الطبقة الأقوى... وفي مجتمعاتنا الحالية: تمثل البورجوازية مالكة الرأسمال وتنظم العمل لخدمة مصالحها هي حتى ولو تجاوزت على مصالح غيرها من الطبقات. قال: أحسنت، فهي إذن (أي الدولة) بقوانينها وأنظمتها... ليست أكثر من مقرعة تقرع ظهور العمال والكادحين. تنظم المجتمع وتديره للوصول إلى هذا الهدف الذي يدعم سلطتها ويحميها... ألم تكن كذلك في جميع العصور، منذ ظهرت الملكية الخاصة وانقسم المجتمع إلى طبقات مالكة (أي حاكمة) وطبقات مستغلة (أي

محكومة)، الدولة مجرد عصا في يد الحكام؟

أليست القوانين والقواعد والمؤسسات أسلحة لها... لا تتردد عن استخدامها في حروبها... (في صراعها الطبقي) ... هذه هي مهمتها الأساسية. وهي، إذن، ليست للمجتمع - لكل المجتمع - كما يقول كتابك الكبير.. بل لخدمة الطبقة الحاكمة.

كان كل ما قاله صحيحا. ومقنعا.. وكان علي أن اوافق.. دون أن يكون لأحكامي.. أو لآراء (ماكس ويبر) القوة القادرة على الصمود أمام المنطق الماركسي كما عبر عنه الرفيق فهد.. حينذاك. وسار الحديث هكذا بقية الجلسة... وتضاءلت أمام أقواله السيدة كل معلوماتي الجامعية... وبدأت سطحية أمام تفسيرات هذا القائد العمالي الفذ. وبدائي، في أول لقاء لي معه، عملاقا... وعالما متفوها تفوق علي بسهولة وأذرى علمي الاجتماعية الكلاسيكية التي كنت أعتقد أنني قد أحسنت دراستها. فاستوعبت قشورها ولم أستطع الغوص إلى أعماقها، إلى مضامينها الفلسفية وحقيقة مدلولاتها كما فعل.

لم يخبرني أحد من الرفاق الحاضرين أنه الرفيق فهد. ولكن منطقته عرفني به. وافترقنا يومها دون أن يصرح لي بشخصه.

ويتحدث الزرقة عنه بعد أن عاشا سووية في المنزل الذي أشرنا إليه:

كان موقع البيت المنزوي بين الأزقة، وقدسية الحي المجاور للجامع الكبير وكثرة الأعراب الذين يؤمنون الحي عاملا مفيدا لصرف الأنظار عنه.

كان الذي يدهشني في سلوك الرفيق فهد أنه لم يكن قائدا منظما فذا وموجها عميق النظر وبعيده، قادرا على التنظير الفكري وتحليل الأحداث وفلسفة أسبابها ووضع الشعارات المنطقية المقبولة للمرحلة وأسلوب نشرها فحسب، بل كان إلى ذلك عاملا بارعا كأكثر عمال الطباعة مهارة. كان يصلح أجزاء المطبعة ويهئ حروفها ويكتب مقالاتها ويصفها مهياً للطبع ويقوم بنفسه بطبعها ورزمها، يفعل كل ذلك - معا - وبمنتهى البراعة والدقة والتنظيم.

وكنت أتقدم لمساعدته أحيانا.. ولكن كل مساعدة له كانت تبدو ضئيلة بالنسبة لعمله الكبير الذي لا يتوقف لا في الليل ولا في النهار.

كان الرفيق فهد يعيش في هذا البيت معيشة المتصوفين والرهبان. وكنت ألحظ كيف كان يكرس كل لحظة من لحظات الليل والنهار، لإنجاز القضية التي وهب نفسه لها، على أكمل وجه.

كان الرفيق فهد في حدود الخامسة والأربعين - كما حددت ذلك من وجهة نظري - هكذا كان يبدو لي كالأشباب النشيط المقبل دائماً على العمل بكل أشكاله الفكرية والتنظيمية واليدوية. وكان قوي البنية - كما كنت أراه - جم النشاط. والغريب أنه في جميع حواراته وأحاديثه العادية التي حضرتها في بعض سهراته مع الرفاق.. أو في تصرفاته الشخصية، لم يشر إلى الجنس أو الكحول.. أو يقرب من ذلك بحسب علمي ورفقتي شبه الدائمة له في هذه الشهور من عامي 1945 و1946 - وكان ذلك يثير في المزيد من الإعجاب به وإكباره.

هكذا كان فهد حين ترأس الحزب الشيوعي العراقي وحين لخص تجربته وهو يقوده في كراس (حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية).

كانت المهمة الأساسية والأولى التي واجهت الحزب في الأربعينات هي ترسيخ وحدته وتماسكه وتصليب أعضائه ورفع وعيهم السياسي وإحكام تنظيمه، باختصار تخليصه من العيوب التي دفعت إلى تقويضه في الثلاثينات. ف «التنظيم» كما يقول حسين الشبيبي في مقدمة كراس (حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية) «هو الذي يعطي النظرية الثورية والخطة الأساسية قوتها ومعناها في نضال الحزب في الظروف المعينة». لكن هذا التنظيم لا يمكن أن يكون فعالاً وراسخاً إذا افتقر إلى الوحدة. ولكن وفق أية شروط يمكن وينبغي أن تقوم هذه الوحدة؟ هذا التساؤل يضعنا وجهاً لوجه أمام كراس (حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية).

منذ البداية يضعنا الكراس أمام حقيقة مرة. إن الرفيق فهد يؤكد في بدء رسالته أن الموضوعات التي يطرحها الصديق (مقدم)، وهي كلها تدور حول الأسس التي يقوم عليها تنظيم الحزب الشيوعي الذي يمارس عمله سرا «لا يمكن فهمها وإتقانها إلا بدراسة ما كتبه ماركس - أنجلز - لينين - ستالين» وتتبع حركة الطبقة العاملة في أدوارها الثلاثة المتمثلة بالأمميات الثلاث. والحال أن ما كان في متناول الشيوعيين والديمقراطيين عامة في العراق يومذاك من الأدب الماركسي بالعربية لا يزيد عن بضعة مؤلفات يجري تداولها سرا طبعها الحزب في مطبعته السرية، وكانت (موجز تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي) الذي صيغ بما يتلاءم والخط الستاليني، وصورت فيه الصراعات والخلافات التي جرت في

الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية، وفي الحزب البلشفي خاصة من وجهة نظر ستالين تجاه هذه الخلافات. و(أسس اللينينية) وهو من تأليف ستالين، والذي قدم التبرير النظري لوجهة النظر هذه وإلى جانب هذين الكتابين كان يجري تداول (البيان الشيوعي) لماركس وأنجلز، المطبوع في سوريا، في حدود ضيقة جدا، ورواية الأم لمكسيم غوركي. كان بوسع من يجيد الإنجليزية أن يحصل على الأدب الماركسي، ولاسيما مطبوعات (ويشارت) التي كان يصدرها الحزب الشيوعي البريطاني من مكتبي (مكزني) و(العراق).. ولكن الذين يجيدون الإنجليزية هؤلاء كانوا قلة صغيرة، ويمكن للمرء أن يستدل من هذا على الفقر النظري لدى رفاق الحزب.

وعلى هذا، كان يصعب على الشيوعيين، أن يتفهموا الأسس التي يقوم عليها التنظيم، كما أراد فهد، وبات الأمر كله مرهونا بما تلقنه القيادة. فإذا أضفنا إلى هذه المعادلة قساوة الأوضاع التي كان يجري النضال الشيوعي فيها، أمكننا أن نتصور الحال التي ستكون عليها القاعدة الحزبية إزاء قيادتها والديمقراطية وتعددية الآراء حيال الضبط الحزبي.

يؤكد فهد في الرسالة أن التنظيم برغم أنه ليس جوهر القضية التي يناضل الحزب من أجلها لكنه «ضرورة تاريخية لكل مراحل حركتنا للوصول إلى الهدف النهائي»، الحزب هو وسيلة البروليتارية إلى بلوغ هدفها الذي هو بناء الاشتراكية، وأكد كذلك على أن التنظيم يتطور وينمو ويتكامل دياكتيا مع تطور الحركة وتكاملها وبالارتباط مع حركة المجتمع والظروف المحيطة. «لذلك لا يمكن أن تكون له قاعدة ثابتة يركن لها مهما كانت الظروف، أي أنه ليس بحقيقة مطلقة، لكنه في الوقت نفسه له قواعد ثابتة بالنسبة إلى مرحلة الحركة والظروف الملائمة، وبالنسبة لاختبارات الطبقة في الأقطار الأخرى، على ألا تكون هذه الاختبارات [يريد بها التجارب - المؤلف] وصفة جاهزة تعطى لكل حالة من الحالات».

وشدد على أن يكون الحزب مركزيا - غير مفكك، لكي يستطيع مقارعة العدو الموحد. ويقتبس من لينين قوله إنه في الظروف الحاسمة من الضروري ليس فقط إقصاء الإصلاحيين عن جميع المراكز ذات المسؤولية في الحزب بل قد يكون من المفيد أيضا إقصاء شيوعيين طيبين قد يتذبذبون أو يكشفون عن ميل التذبذب نحو الوحدة مع الإصلاحيين (التأكيد من المؤلف). لكن ما جرى هنا أن الإقصاء لم يقتصر على المراكز ذات المسؤولية وحدها، إنما تعدها إلى الحزب من الأساس. غير أنه عاد وقبل في صفوف الحزب بعض هؤلاء بعد أن تبينوا خطأهم في ظرف آخر.. الأمر إذن يقبل الأخذ والرد وليس بالتردائما هو العلاج الوحيد.

على أن الشيء المهم الذي ظل يؤكد، والذي يتطلب التمعن جيدا أنه لا يمكن نسخ تجارب الآخرين نسخا • فلكل بلد ظروفه الخاصة التي تملئ تغييراتها الخاصة في أشكال هذا التنظيم، وأن الحقيقة لا يمكن تبينها إلا في بوتقة التطبيق.

من النقاط الأساسية التي تستحق التوقف جيدا، تنبيهه في موضعين على حقيقة جوهرية وهي رغم كونه يؤكد ضرورة الانتباه إلى المبادئ اللينينية التي قادت البلاشفة إلى الظفر في روسيا عام 1917، ومكنتهم من سحق المتدخلين الأجانب والشروع ببناء نظامهم الاشتراكي، إلا أنه يشدد على أهمية أن يتوصل الحزب الشيوعي إلى نظريته الوطنية الخاصة. إن الانتباه منذ ذلك الحين إلى هذه المسألة الحيوية كان ينبغي أن يكون مفتاح سعي متواصل لتطوير الإبداع النظري في الحزب وفقا لظروف البلاد وتقاليدها وتجنيد الحزب مطبات التقليد الجامد والدوغماتية الغبية. ففي مجرى حديثه عن الكادر الذي يتوجب على الحزب أن يعمل على خلقه وتربيته وتهيئته من أجل سد النقص في الحزب أساسا ومجابهة الطوارئ والتهيو للمستقبل الذي كان يتوقع فيه نمو الحزب كثيرا، قال:

علينا قبل كل شيء أن نوفر لرفاقنا الأدبيات الثورية وتحثهم على الدراسة ونطلب منهم أن يتسلحوا بالنظرية الثورية إذ (بدون نظرية ثورية لا يمكن أن تكون حركة ثورية - لينين) وعلينا أن نتعهد بتدريبتهم وننسق لهم المواضيع الواجب تفهمها وأن نضع لهم مناهج دراسية ونرغب تطبيقها وأن نبني ثقافتهم على ضوء حالتنا الثورية وعلى ضوء الحالة الداخلية وعلى ضوء الحالة الدولية وتطوراتها. وشيء آخر أريد أن ألفت نظر رفاقي إليه هو أن النظرية الثورية التي تقود الحركة الثورية لا تصبح نظرية حية ما لم يبرهن التطبيق على صحتها، وأن الماركسية ليست وصفا جاهزة تعطى لكل الحالات.⁵

وعاد في (مستلزمات كفاحنا الوطني) بعد عامين ليؤكد هذه الضرورة وقال:

إن النضال ضد الاستعمار يستلزم أن تكون لدى المنظمات المجاهدة نظرية وطنية علمية واضحة. نظرية لا تنفصل عنها أشكال التنظيم وأساليب العمل. نظرية واضحة لا تعطي مجالا

للمهجرين والمترددين لتحريفها وتلطيفها بالشكل الذي يتفق ونزعاتهم، نظرية تعتمد على الجماهير الشعبية في الكفاح وتلائم المرحلة التي يتمخض عنها تطور المجتمع.⁶

إن قارئ الرسالة يتلمس المرارة التي يكتب بها فهد برغم أن الحزب قد تجاوز أخطر المراحل في إعادة تأسيسه، وشرع في الاستعداد لمرحلة جديدة تبشر بنموه واتساع نفوذه بين الجماهير ومرد ذلك في تقديرنا الإحساس العميق بالخسارة التي ألحقتها الجماعات المنشقة بمسيره الحزب. وإذا كنا نرى التشديد والتفريط اللذين عومل بهما المثقفون في تلك الفترة قد ألحقا بالحزب أضرارا كان يمكن تجنبها، فإننا نحمل العناصر التي أصرت على أن تحتفظ بموروث التسلكات غير السليمة في النضال التي عرفتها الفترة السابقة جانبها من المسؤولية أيضا. لقد استنفدت الانشقاقات في الحزب وتصفيتها وتجاوز أثارها جهدا كبيرا كان يمكن توظيفه في الإعداد للمرحلة التالية والمرتبقة من نضال الحزب.

كانت أولى هذه الانشقاقات قد جرت في تموز 1942 حين استغل ذنون أيوب (قادر) ويوسف هارون زلخة (محمود) وعبد الملك عبد اللطيف نوري، وجورج تلو، تمرد أحد رفاق الحزب، يعقوب كوهين (فاضل) على قرار اللجنة المركزية التي حاسبتة على طروحاته (وكان عضو خلية) الفكرية التي تنكرو وجود الطبقة العاملة العراقية وقدرتها على قيادة النضال الثوري، وقوله بأن الاشتراكية في العراق يمكن أن تتحقق على أيدي الطلبة والمثقفين والبورجوازية الصغيرة عموما، وليس الطبقة العاملة، التي لا تملك الوعي الكافي والتجربة النضالية، وغير المنظمة أساسا، وأصدروا، أي المجموعة المذكورة، بيانها يهاجمون فيه قيادة الحزب. فسارعت اللجنة المركزية للحزب إلى الاجتماع في 16 آب 1942، واتخذت قرارا بطرد قادر ومحمود وفاضل والآخرين الذين شاركوهم في عملهم الانشقاقي، من الحزب - وردا على هذا القرار شرعت الكتلة المنشقة إلى الدعوة لعقد مؤتمر للحزب لينتخب «قيادة شرعية» كما تقول وليقر نظاما داخليا وبرنامجا للحزب، وهي الدعوة التي ناقشها فهد من بعد في رسالة (حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية) وتحدث فيها عن الشروط والظروف التي لا يصح في إطارها عقد مؤتمر لحزب سري يواجه ضغطا بوليسيا متصلا والمخاطر التي تنجم عن عقده في مثل هذه الظروف. إن التبيريات التي يقدمها في هذا الشأن لم تكن تفي بالرد على دعوة الكتلة إلى عقد المؤتمر، والتي أصبحت تعرف بكتلة (إلى الأمام) نسبة إلى الجريدة السرية التي أصدرتها بهذا

الاسم. إن علة امتناع فهد عن عقد المؤتمر تكمن، كما نرى، في رغبته أن يأتي المؤتمر موحد الآراء وخاليا من الخلافات. والدليل على ذلك، أنه دعا إلى عقد الكونغرس الأول، وبعده بعام، المؤتمر الأول، دون أن تكون الأوضاع البوليسية التي أحاطت بالحزب قد تغيرت. لكن الذي تغير هو الأوضاع الحزبية الداخلية ذاتها والمتمثلة بخروج المخالفين في الرأي.

وعلى أية حال، فقد سارعت الكتلة للكشف عن حقيقة موقفها من النشاط الشيوعي السري. ففي أعقاب حملة شنّها البوليس على من يشك في كونهم شيوعيين سارعوا، أي أعضاء الكتلة، إلى إصدار بيان من جانبهم يدينون فيه العمل السري ويصفونه بالعمل التخريبي، وشرعوا في العمل لإقناع الشيوعيين بترك العمل السري - وهاجم دنون أيوب في مجلة (المجلة) الرفيق فهد هجوما عنيفا، وواصلوا الحديث عن المؤتمر المنشود، وراحوا يرددون أن لا شرعية للحزب بلا مؤتمر يقر منهجيه ونظامه الداخلي وينتخب لجنة مركزية شرعية.

بعد أشهر من تحرك «المؤتمرين» هؤلاء، كما أصبحوا يدعون، بدأ تحرك جديد بطله هذه المرة عبد الله مسعود القريني وكان يعرف باسم (رياض)، اسمه الحزبي. ويشير مجرى الأحداث أن هذا كان يعد لحركته على مهل. كان عبد الله مسعود القريني أثناء الخلاف مع دنون أيوب في معتقل الفاو. وكانت جريدة الحزب تشن حملة متصلة لإطلاق سراحه هو وعبد الجبار غفوري وعبد العزيز عبد الهادي وحמיד رشيد أبو الناملية بصفتهم ديمقراطيين جرى اعتقالهم وإبعادهم إلى الفاو ظلما - وفي 27 نيسان 1942 أطلق سراحه فجأة إثر الاعتداء الذي تعرض له على أيدي المعتقلين «القوميين»⁷. وعاد ليعمل في قيادة الحزب كعضو للمكتب السياسي وليس إلى منصبه السابق كسكرتير للحزب (رغم أنه كان بوصفه سكرتيرا يتلقى التوجيه من فهد). ويبدو أن هذا التغيير في المركز قد أغاظه ولكنه أضر غيظه ولم يعترض، وعمل في بداية الأمر وفق هذا الترتيب دون تحفظ. لكنه راح يعمل بهدوء، ومن وراء فهد ورفاقه الآخرين لإيجاد كتلة تؤيده داخل اللجنة المركزية. ويلاحظ هنا أن رفاق هذه المجموعة وهم وديع طلية ونعيم طويق وصفاء مصطفى جميعهم ممن عمل في الثلاثينات. وهكذا انقسمت اللجنة المركزية إلى مجموعتين: واحدة تلتف حول يوسف سلمان يوسف وتتألف من داود الصانع (حنظل) وأمينه الرجال (فاطمة) وحسين محمد الشيببي (صارم) وزكي محمد بسيم (حازم)، والأخرى تتألف من القريني (رياض) ووديع طويق وصفاء مصطفى (كاظم وظافر

وكرادي) وتفجرت أزمة اللجنة المركزية وسكرتير الحزب يستعد للسفر إلى الاتحاد السوفيتي لحضور الاجتماع الذي تقرر أن تعقده الأممية الثالثة (الكومنترن) لتقرير حلها، وقد جاء مهدي هاشم (أحد مؤسسي الحزب والذي أبعده إلى إيران وصار يعمل في صفوف حزب تودة) موفداً من قيادة حزب تودة ليصطحب الرفيق فهد لهذا الغرض. ويروى بطاطو، استناداً إلى روايات القريني وداود الصائغ ووديع طلية وكذلك نشرة داخلية أصدرها الحزب في أيار 1943 محفوظة لدى البوليس، أن الأزمة بدأت قبل سفرهما بثلاثة أو أربعة أيام، عندما اقترح فهد في اجتماع اللجنة المركزية حضره مهدي هاشم إسقاط عضوية وديع طلية من اللجنة المركزية لعدم انضباطه ولافتقاره إلى الكفاءة، ولكسله. ولكن اللجنة المركزية التي تغيب عن حضور اجتماعها زكي بسيم لانشغاله بمهمة خاصة وحسين الشبيبي الذي كان آنذاك معلماً في العمارة، لم تحسم الأمر، لأن مجموعة القريني أنبرت فوراً للدفاع عن وديع طلية وراحت تهاجم فهد وتحول الأمر إلى نزاع حاد، وفي جلسة أخرى للجنة المركزية ظل النزاع قائماً، وفي الجلسة الثالثة تغيب فهد عن حضورها وحملت أمينة الرحال رسالة منه تقول إنه يغادر البلاد، وأنه يفوض عبد الله مسعود لرئاسة الحزب في غيابه، ويدعو اللجنة المركزية إلى أن تتوصل إلى حل رفاقي للنزاع المعلق. وتحدث الرفيق مهدي هاشم مشيراً إلى المهمة التي يصطحب فيها الرفيق فهد، وعن أهمية تكاتف أعضاء اللجنة المركزية وخطر استمرار الخلافات في صفوفها، ودعاهم إلى رص صفوف الحزب. وقد أيد جميع أعضاء اللجنة المركزية ما ذهب إليه الرفيق الضيف، وأدانوا الميول التكتلية والانشقاقية، واتفقت اللجنة المركزية على ضرورة عقد مؤتمر يتولى وضع نظام داخلي وبرنامج للحزب وينتخب لجنة مركزية. واتفقوا في ذات الوقت وبالإجماع أن لا شيء من هذا يتم حتى يعود الرفيق فهد.⁸ ولكن يظهر أن الكتلة المذكورة كانت تبيت أمراً آخر - فبعيد سفر فهد بأيام سارع كراي، أحد أعضاء الكتلة (لعله صفاء مصطفى) إلى سرقة مطبعة الحزب ونقلها إلى مكان خاص (وكان يجري فيها يومها إعداد طبع بيان خاص أعدته إحدى منظمات الألوية حول الغلاء والتلاعب بالأسعار)، وتنكرت الكتلة إلى قرار اللجنة المركزية الإجماعي وبادرت إلى عقد مؤتمر للحزب دون أن تشعر رفاق اللجنة المركزية الآخرين، واستثنت من الدعوة إلى حضور المؤتمر كل المنظمات الحزبية التي تشعر أنها لن توافق على خطواتها، أي اقتصر على مؤيديها فقط - وكان هذا المؤتمر الذي عقد في 20 تشرين الثاني 1942، أي بعد 16 يوماً من سفر سكرتير الحزب قد ضم ستة وعشرين عضواً. وقد أسمته الكتلة مؤتمر «وعي البروليتاريا

العراقية « وقالت عنه إنه «مؤتمر عام للحزب الشيوعي العراقي». وانتخب «المؤتمر» هذا لجنة مركزية من 11 عضوا استبعد منها كل مؤيدي فهد، كما انتخب القريني سكرتيرا للحزب. ومع ذلك أبقوا على فهد وحده في قوام اللجنة المركزية التي انتخبوها. واستولت الكتلة على جريدة الحزب، الشرارة، ومكتبة الحزب ووثائقه، وأصدروا العدد الحادي والعشرين من (الشرارة) وفيه يعلنون عن تشكيلتهم الجديدة وعن المؤتمر الذي عقده.

إذاك سارع الأعضاء الآخرون في اللجنة المركزية إلى الاجتماع وناقشوا ما حصل في الحزب وأصدروا تقريرا إلى الشعب كشفوا فيه ما أقدمت عليه مجموعة رياض من عمل تخريبي، وبينوا له أنهم لم يدعوا إلى حضور المؤتمر وأن الشرارة لم تعد تمثل الحزب الشيوعي العراقي، وأنه قد تم الاتفاق وبالإجماع على إصدار نشرة جديدة خاصة بالحزب باسم (القاعدة) تعبيرا عن موقف قاعدة الحزب الرفض لموقف الأربعة الذين خانوا الحزب، أي رياض وجماعته، واستنكروا في قرار أخراقدام الحكومة على إلغاء امتياز المجلة الديمقراطية (المثل العليا) التي كانت تصدر في (النجف)، وطالبوا بإطلاق سراح الديمقراطيين المعتقلين، ودعوا الحكومة إلى تحقيق مطالب الجماهير الاقتصادية وحرية الديمقراطية، كذلك دعوا القوى الديمقراطية في البلاد إلى تكوين جبهة وطنية موحدة تضم جميع الديمقراطيين باستثناء أولئك الذين «انفضحت اعمالهم التخريبية بصورة عامة وأشخاصا كانوا رفاقا طردوا من الحزب من جراء مؤامراتهم وخياناتهم. وأنها بيانهم بمناشدة رفاق الحزب جميعا إلى مضاعفة النشاط بين الجماهير».⁹ وقد صدرت (القاعدة) فعلا في أواخر كانون الثاني 1943.

وحين عاد فهد في منتصف نيسان 1943 حاول رياض وجماعته أن يلعبوا معه ذات اللعبة، وأن يكسبوه إلى صفهم، وفاوضوه على إبقائه في لجنتهم مقابل تخليه عن أعضاء اللجنة المركزية المؤيدين له وإلا فإنهم سيعمدون إلى فضحه. فرفض عرضهم وقطع المفاوضات معهم. وفي نشرة داخلية للحزب صدرت بقرار من اللجنة المركزية، عرض فهد لأعضاء الحزب العمل الانشقاقي الذي أقدم عليه (رياض) وجماعته خلافا لما كان قد اتفق عليه في اللجنة المركزية وهم بضمونها، ودعوتهم إلى مؤتمر غير شرعي، وانتخابهم لجنة مركزية غير شرعية، وطالبهم بالتخلي عن كل ما أقدموا عليه، ووضع أنفسهم تحت تصرف الحزب بدون أي شرط.¹⁰

9. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها المنعقد في كانون الأول 1942، مؤلفات فهد، ص 385.

10. بطاطو، المصدر السابق، ص 159.

وقد واجه جماعة ذنون أيوب حركة عبد الله مسعود القريني ومؤتمره بالسخط، وصدرت جريدتهم السرية (إلى الأمام) في 3 كانون الثاني 1943 وهي تعبر عن استنكارها للمؤتمر المذكور لأن القريني وجماعته تجاهلهم ولم يدعوهم إلى حضور المؤتمر، ووصفوه بـ «المؤتمر الزائف» و «المشكل لاديمقراطيا».¹¹

وتشاء الصدف أن تمتحن جديّة عبد الله مسعود وجماعته، فأثرت حملة بوليسية وجهت لمطاردة الشيوعيين عامة، ألقى القبض على القريني وكل أعضاء لجنته المركزية وأعضاء مؤتمرهم، وكذلك على أعضاء من الحزب الشيوعي العراقي (القاعدة) كان من بينهم داود الصائغ، واستطاع فهد أن يخادع البوليس وينجو من الاعتقال.¹²

وكشفوا للأمن أسرار منظماتهم¹³ ، ودخلوا مع الحكومة في مساومات عرضوا فيها استعدادهم للكف عن إصدار جريدتهم وحل منظماتهم لقاء إطلاق سراح جماعتهم الموقوفين ومنح الحرية لأي عنصر ديمقراطي «لتأليف حزب ديمقراطي» ونشروا لهذا الغرض مجموعة من المقالات في العدد العاشر والأخير من جريدتهم في حزيران 1943 يعرضون فيها مقترحاتهم هذه وتبريراتهم لها، وجميعها تكشف عن روح المخاتلة والانتهازية والاستسلام. وسارعت جماعة (إلى الأمام) بدورها إلى إيقاف إصدار جريدتها (إلى الأمام) في 14 حزيران 1943 ، متذرعين في بيان لهم بأن «الاستمرار في إصدار صحف متعارضة لن يكون له إلا تأثير مهلك على

11. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 157.

12. روى فهد في السجن من بعد كيف تمكن من الإفلات من الاعتقال، قال: كان هناك طرق على الباب وحين ذهب ليفتح باب الدار سأله البوليس إن كان يوسف سلمان يوسف يسكن في هذه الدار، فأدرك في الحال أن البوليس لم يميزوه وكانوا يحملون بأيديهم صورة له أيام شبابه فلم يميزوه، فأشار لهم أنه يقطن في الطابق الثاني، فسارعوا للصعود هناك وسارع هومن جانبه للخروج من الدار والهروب.

13. يذكر صالح الحيدري في مذكراته، المخطوطة (ص 19): «قيل إنه وجد بجوزة عبد الله مسعود قائمة بأسماء وأعضاء منظمته» ولكن جماعته التي أصدرت العدد العاشر والأخير من الشراة (حزيران 1943) طرحت مجموعة أسئلة على قرانها وجاء في السؤال السادس قولهم: «ما الذي يجب عمله في حالة خيانة أحد الرفاق في أوضاع وظروف مختلفة» وأردفت ذلك في سؤالها السابع: «ما الذي يجب عمله فيما لو استمرت الحكومة على اعتقال الأحرار الديمقراطيين والشيوعيين واستعمالها الوسائل غير المشروعة في التحقيق» (انظر مؤلفات الرفيق فهد، ص 68، 69).

الشيوعيين المخلصين ولن يكون أقل من تدمير مقصود».¹⁴

وقدم كثير من أعضاء جماعة (الشرارة) طلباً للعودة إلى الحزب باسم «الوحدة بين الشيوعيين» ولكن بشرط أن تتألف لجنة مركزية مؤقتة يتكافأ فيها الطرفان، الحزب وجماعتهم، وتتولى هذه اللجنة الإعداد لعقد مؤتمر حزبي تنبثق عنه لجنة مركزية جديدة. وقد أبدى الحزب استعداداً لقبول عودتهم كأفراد وليس كمجموعة، ورفض الأخذ بمقترحهم بشأن تأليف لجنة مؤقتة موضحاً أن هذا المقترح يعني تكوين قيادتين وإيجاد سياستين وهذا يعني انتفاء وحدة الإرادة والعمل في الحزب، كما أن عقد مؤتمر في حال كهذه لا يمكن أن يحقق سوى صخب فارغ وتشوش إيديولوجي.

لكن الانشقاقيين لم يسلموا بما طرح الحزب، وإنما سارعوا إلى توحيد قواهم مع جماعة (إلى الأمام) لمنافسة الحزب بقوة أكبر. وقد عرفت المنظمة التي جمعت بين فلول الطرفين باسم «وحدة النضال» ورفعت هذه شعار وحدة جميع الشيوعيين في منظمة واحدة، واتجهوا إلى كسب العناصر الكردية الماركسية إلى جانبهم. وقد كانت أول خلية ماركسية في أربيل قد تكونت بمسعى من صالح الحيدري وضمت رشيد قادر (وكان من العناصر اليسارية في حزب هيو) وشووعه مخلوف والطالب الأرمني أواكيم أواكيميان في عام 1943/42. وكانت هذه المجموعة تحصل عن طريق أنصارها في بغداد على النشرات السرية للحزب الشيوعي العراقي، وتستعين بمجلة (المجلة) في نشر الفكر اليساري في كردستان، وكذلك بما تحصل عليه من جريدة (صوت الشعب) السورية - اللبنانية. وحين انشقت كتلة ذي النون ايوب، سارع النشطاء منها، خليل جموعة وعلي ياسين وداود حبيب وعبد الملك عبد اللطيف نوري إلى الاتصال بالمجموعة الماركسية الكردية وأقنعوها بالانضمام إليهم، وهذا ما حصل بالفعل، ولكن حين انحلت مجموعة إلى الأمام، كما لاحظنا، في صيف 1943 رفضت مجموعة أربيل أن تحل نفسها - وفي هذه الفترة كسبوا إلى جانبهم آخرين كان من بينهم عنصر جديد جيد هو الملا شريف عثمان رنكه رزاني، الطالب الديني، والذي صار يعرف من بعد بالملا عروس، أي الملا الروسي، وقد تعرض هذا الرفيق إلى اضطهاد القوى الرجعية وتشنيعتها. لقد تسببت أوضاع الحرب في إلحاق الأضرار بحياة الناس، وكان الملاكون الإقطاعيون يستحوذون على كميات كبيرة من السكر والشاي والأقمشة ببطاقات تموين مزورة لبيعوها إلى فقراء الناس الذين هم في أمس الحاجة لها بأسعار باهظة. لذلك كانت دعاية المجموعة الماركسية تلاقي تعاطفاً من جانب الكادحين. وكانت

14. من (بيان إلى رفاق السلاح)، نشر في 16 حزيران 1943، بطاطو، ص 160

انتصارات الجيش الأحمر من جانبها بدأت تشجع الشبيبة الكردية على أن تعيد النظر بمواقفها السياسية ومفاهيمها، ولذلك بات بوسع الشيوعيين الأكراد أن يتحركوا بقوة أكبر لاسيما بين الطلاب وبين الشبيبة في حزب (هيو) القومي.. وانتهوا إلى تشكيل منظمة خاصة باسم (كومه لي ميللت - حزب الشعب)، وأصدروا نشرة تكتب باليد باسم (ده نكي كورد - صوت الأكراد). وقد استطاعت أن تكسب إلى جانبها مجموعة نشطة من الشباب بينهم نافع يونس وحميد عثمان وموسى سليمان وهاشم عبد الله وشيخ محمد (شيخه شه ل) وعزيز محمد وقرني دوغرمجي ويحيى سليم وأنور عبد الله (دلسوز) وجوهر حسين وآخرين. وقد وجدت جماعة الشرارة الجديدة قبل أن تحل نفسها موضع قدم لها بينهم وأصدرت صحيفة سرية باللغة الكردية تعرف باسم (بليسه) أي الشرارة.. لكنها توقفت مع حل جماعة الشرارة الجديدة.

في هذه اللحظة دخلت الميدان، كما رأينا، (وحدة النضال)، وكان على رأس هذه المنظمة صفاء مصطفى ومحمد توفيق حسين ويوسف زلخة وابراهيم ناجي شميل وحميد هندي ووديع مروكي ويعقوب مصري ونعيم بدوي وعبد الجبار وهبي وفريد الأحمر وحسين عبد العال. وقد سافر صفاء مصطفى، وكان على رأس المنظمة، إلى أربيل والتقى بالمجموعة الكردية، وتم الاتفاق بينهما على أن ينضم الشيوعيون الأكراد إلى «وحدة النضال، شرط أن يتكون فرع كردى للمنظمة له لجنة خاصة تقوده ويصدر جريدة خاصة به باللغة الكردية، وأن يدخل في قوام اللجنة المركزية لوحدة النضال اثنان من الجماعة الكردية، وهكذا تكونت لجنة الفرع من صالح الحيدري ونافع يونس ورشيد قادر، وترشح صالح الحيدري ونافع يونس للانضمام إلى اللجنة المركزية ل «وحدة النضال»، وأصدروا جريدة باللغة الكردية باسم (يه كيه تي تيكوشن - أي وحدة النضال). إلا أن انضمام الجماعة الكردية إلى وحدة النضال دفع ملا شريف عثمان إلى الالتقاء بفهد في بغداد وانضمامه إلى الحزب الشيوعي العراقي، وسعيه إلى تكوين تنظيم خاص بالحزب في أربيل. وقد انحاز إلى جانبه كل من يحيى سليم وجوهر حسين دزه ئي وأنور عبد الله (دلسوز).

إلا أن التفكك والثرثرة التي عرفت بهما (وحدة النضال) في بغداد عكست آثارها في كردستان. وكما يلاحظ صالح الحيدري في مذكراته أنه هو ونافع يونس لاحظا «أثناء اجتماعات اللجنة المركزية لوحدة النضال عدم الانسجام بين أعضائها والمناقشات الحادة الدائرة بينهم، إضافة إلى كيل الاتهامات من بعض الأعضاء إلى غيرهم - لقد كان لولب الحركة محمد

توفيق حسين ويوسف زلخة، وكان الاثنان من طراز المثقفين الذين يجيدون الكتابة والكلام، ولكنهما لم يكونا في الحقيقة قادة لحزب سياسي ثوري».¹⁵

في 14 كانون الأول 1943 أطلق سراح داود الصائغ (حنظل) من التوقيف. وتجنباً للمخاطر التي قد تنجم عن مراقبة تحركه من جانب البوليس، طلب منه الحزب أن يتوقف عن النشاط لبعض الوقت ويتجنب الاتصال بهذا أو ذاك من رفاقه صيانة لهم، وهو إجراء مألوف في العمل السري. إلا أن داود الصائغ اعتبر الأمر إهانة شخصية له، فرفض أمر الحزب، وتمرد عليه، متهما قيادة الحزب، وفهد بالذات، بالدكتاتورية والاستبداد، وسارع إلى جمع الأعوان وإيجاد كتلة خاصة به وأسمها «رابطة الشيوعيين العراقيين» وأصدر نشرة خاصة باسم «العمل» في نيسان 1944. وكما فعل الآخرون، شرع يطالب بعقد مؤتمر للحزب ينتخب قيادة شرعية، وراح يحمل الحزب مسؤولية الانشقاقات التي أقدم عليها الآخرون وسمى تحركاتهم بالانتفاضات، مع أنه كان أدري من غيره بطبيعة هذه الانشقاقات، وكان على رأس من قاوم أحدها وعلى رأس الحزب حين أصدر (القاعدة) رداً على استيلاء القريني على الشرارة ومطبعة الحزب (إذ كان فهد خارج العراق يومها - كما رأينا). ورفعت (العمل) شعارها: «التفوا حول (العمل) لتكوين حزب شيوعي عراقي موحد». ورغم أن هذه الكتلة لم تستطع أن تصبح منظمة جماهيرية، وجاءت في الوقت الذي كان الحزب قد يحظى بتأييد جماهيري واسع بين أوساط العمال والطلاب، إلا أنها استطاعت أن تكون لها أنصاراً في الجيش، لاسيما بين جنود ومراتب الطيران، وفي مدينة الموصل، وبين عمال النسيج في الكاظمية. وكان من أبرز من انتمى إليها من الضباط سليم الفخري وغضبان السعد وعبد القادر الله ويردي وحسين الدوري ومهدي صالح الدريعي وعابد قاطع العوادي، وانضم إليها أيضاً كاظم حمدان وأكرم حسين وعمر محمد الياس وحسين الوردية وفاروق برتو وصادق الفلاح وعبد الأمير عباس وجبار عبود وعلى عباس وفخري السعيد.¹⁶ وافتتحت لها مكتبة في شارع غازي (الكفاح).

لنعد إلى الحديث عن كراس «حزب شيوعي.. لا اشتراكية ديمقراطية» الذي كان يضعه فهد في فترة انشقاق داود الصائغ بالذات، لما لهذا الكراس من علاقة بالتطورات الداخلية التي حدثت في الحزب في تلك الفترة ولما له أيضاً من علاقة بحياة الحزب الراهنة حيث يناضل الحزب في طرفين أو بالأحرى في ثلاثة ظروف مختلفة تمام الاختلاف تتفاوت بين

15. صالح الحيدري، المذكرات، ص 21.

16. مذكرات عمر الياس (مخطوطة).

العلنية المشروطة والسرية في أقصى حدودها. ترى ما العلاقة بين الضبط والديمقراطية؟ وهل الديمقراطية معادلة للبرالية؟ وهل يمكن أن توجد الديمقراطية في ظروف العمل السري القاسية والإرهاب البوليسي؟ وما المقياس في المركزية المطلوبة في أية منظمة سياسية أو اجتماعية؟ وكيف يمكن تحقيق الانسيابية المطلوبة في العمل في النضال الحزبي وتخطي العقبات التي يضعها الخصم؟ وبالمقابل ما هي هذه الديمقراطية إذا تجردت عن العلاقات الرفاقية الحميمة وما تتطلبه وتولده من ثقة تعين الرفيق الحزبي على الإبداع في نضاله؟ وما هو دور الوعي وفضائه في خلق الجوهر الديمقراطي داخل الخلية أو اللجنة الحزبية؟ لقد عاد إلى صفوف الحزب كثير من الرفاق الذين انشقوا عليه، وعديد منهم أبدع كثيرا في نضاله من بعد وتفانى فيه إلى حد الاستشهاد البطولي وبجمة دفاعا عن القضية المشتركة، قضية الحزب.. أفلا يدل هذا على أن ابتعاده في فترة قبلها لم يكن يعكس جوهره الحقيقي وأن من غير الضروري، والحق يقال، وصم الجميع بالخيانة والمروق؟ وإلى أي حد كان الحديث سليما عن المثقفين والتحامل عليهم باسم الدفاع عن الإيديولوجيا البروليتارية؟ نحن نعتقد أن الكتاب انطوى على كثير من التشدد غير المبرر في الوقت الذي انطوى على حرص مقابل على مصلحة الحزب. وبين هذا وذاك، لا بد أن يكون قد تعرض عديد من المناضلين إلى أحكام جائرة كان يمكن تداركها، وهذا بالطبع لا يعني أن جميع الذين نشطوا للتكتل والانشقاق كانوا من هذا البعض.

وعلى أية حال، فإن للرسالة أهميتها السياسية إلى جانب أهميتها الفكرية والتنظيمية. لقد أوجد نشرها والانصراف إلى دراستها في خلايا الحزب ثقة كبيرة لدى رفاق الحزب في القدرة على تحدي وتخطي العقبات التي أوجدتها الانشقاقات، وعودتهم على خوض الصراعات الفكرية ضد القوى التي تخالفهم في الرأي، وأوجدت ترابطا روحيا بين القيادة والقاعدة كان ضروريا في خوض المعارك الواسعة التالية، وأبعدت عن الناس المحيطين بالحزب صورة الانهيار الذي انتهى إليه الحزب في الثلاثينات إثر تعرضه إلى الصراعات الشخصية في قيادة الحزب.

رغم أن الانشقاقات والنشاطات التخريبية للتكتل التي انشقت عن الحزب قد استنفدت منه كثيرا من الجهد، إلا أن العوامل الموضوعية لانتشار الفكر الشيوعي وتعاظم الاستعداد لدى الجماهير الواسعة للانخراط في النضال ضد المستعمرين وأعدائهم الحكام الرجعيين، لاسيما بين العمال والطلبة، قد أوجدت وضعاً أفضل لنضال الحزب، ولقد نفوذ بين الجماهير. وكان يتضح أكثر فأكثر أن انتهاء الحرب، والذي كان يبدو وشيكاً، سيضع

البلاد أمام وضع جديد يتطلب الدراسة الجيدة ورسم السياسات الضرورية وتعيين الأهداف بدقة، وأنه سيضع الحزب الشيوعي بوجه خاص والقوى الوطنية عامة أمام وضع يتطلب التأهب في كل الميادين.

ثم إن هذه الانشقاقات المتتالية وضعت الحزب وقيادته أمام اختبار جدي، وأثارت الحمية لدى أعضاء الحزب وكادره للذود عنه، وحفزتهم على التماسك، وفي ذات الوقت حفزتهم إلى السعي لكسب دماء جديدة للحزب لاسيما بين العمال الذين شرعوا يتحركون آنذاك، لاسيما في المشاريع الكبيرة، ودفعتهم إلى مضاعفة الجهد للتعويض عما لحق بالحزب من خسائر جراء هذه الانشقاقات. زد على ذلك، فإن نضال الحزب الفكري، والتوضيحات التي قدمها قائد الحزب لتوضيح خطه السياسي، ومحاولته إعطاء تفسير نظري لما حدث في صفوف الحزب، زادت جميعها من الوعي السياسي لمناظليه ولأعداد واسعة من الشبيبة التي كانت تقبل على الانضواء تحت رايته.

ويبدو أن قيادة الحزب قد توصلت إلى أن الظروف باتت ملحة لعقد مؤتمر حزبي. فمن جانب أصبحت صفوف الحزب أكثر تجانساً وتماسكاً، وباتت أوضاع البلاد العامة تتطلب تحديداً أشمل وأدق في الأهداف والسياسات، وطالما كان من المؤمل أن تتوسع صفوف الحزب مع اتساع هيبة الاشتراكية في العالم مع توالي انتصارات الجيش السوفيتي صار من الضروري أن توضح أكثر الخطوط التي يبني عليها الحزب، لذلك قررت قيادة الحزب عقد كونفرنس للحزب ينهض بهذه المهمات أولاً وليكون ممهداً لعقد المؤتمر الوطني للحزب في فترة قريبة تالية.

انعقد الكونفرنس الأول في أوائل آذار 1944 في دار عامل السكك علي التركي في محلة الشيخ عمر، وحضره ثمانية عشر رفيقاً.¹⁷ ويلاحظ من أسماء الحاضرين أن الكونفرنس ضم المدعويين من المنظمات الحزبية الأساسية التي التفت حول قيادة الرفيق فهد وهي منظمات بغداد والبصرة والعمارة والناصرية والنجف وعمال السكك والأرمن. افتتح فهد

17. حضر الكونفرنس كل من يوسف سلمان يوسف، وزكي محمد بسيم، وحسين محمد الشبيبي، وأحمد عباس (عبد تمر)، وكريكور بدروسيان، وسامي نادر، وعبد الوهاب عبد الرزاق، وظافر صالح دوكا، وحسين طه، ومحمد علي الشبيبي، ومرضى فرج الله، ومحمد علي خضير، وداود سلمان يوسف، وحמיד مجيد دبة، وملا شريف عثمان، ومالك سيف، وموسى محمد نور، وستيفان ستراكيان. وحسقليل ابراهيم صديق نيابة عن يهودا ابراهيم صديق. واستثنيت أمينة الرجال لأغراض الصيانة. ولم يحضر يهودا ابراهيم صديق (عضو اللجنة المركزية) لأسباب عائلية.

الكونفرنس بتقرير أعدده حول الوضع السياسي بعنوان (قضيتنا الوطنية) تناول فيه الانعكاسات المحتملة لهزيمة قوى المحور الفاشي والتي كانت تلوح في الأفق آنذاك، على العالم وعلى العراق بوجه خاص. ولاحظ، عن حق، «أن الشعوب في العالم لم تعد ترضى لنفسها الاستمرار على العيش وفق النسق القديم»، وهذا ما حدث بالفعل، إذ هبت الشعوب في كل مكان وأجرت تغييرات كبيرة في خارطة العالم السياسية. ودعا القوى الواعية من الشعب العراقي إلى الإسراع في تنظيم الجماهير للمطالبة بحق تقرير المصير. وتحدث عن وضع البلاد الداخلي ولاحظ أن العراق كان ذليلاً لبريطانيا في سياسته الخارجية، أما في سياسته الداخلية فإنه يسير وفق ما تمليه مصلحة الإمبريالية، ودستوره معطل ولا أثر للتمثيل الشعبي ولا يملك من الديمقراطية سوى اسمها. وعرض في التقرير أساليب النهب التي يمارسها الاستعمار والعوامل التي تعرقل التصنيع، وأدان الاستغلال الذي ينصب على الفلاح جراء العلاقات شبه الإقطاعية السائدة في الريف. وتحدث عن نمو الطبقة العاملة واتساع نضالاتها وشدد على أهمية نضال العمال من أجل حقوقهم الديمقراطية، وضرورة ربط نضالهم من أجل التنظيم النقابي بالنضال الشعبي العام من أجل الديمقراطية، وأكد أهمية النضال ضد الغلاء ومن أجل تحسين الأحوال المعاشية للشعب.

وقدم زكي محمد بسيم (حازم) تقريراً حول العمل بين الشباب، ونبه إلى أن قاعدة الحزب تتألف من الشبيبة العمالية والطلابية، وأن الطلبة بصفتهم أكثر فئات المجتمع تجمعاً ودينامية وثقافة فإنهم المؤهلين لنقل الأفكار الثورية للعمال، ومن هنا تأتي أهمية جرحهم إلى النضال، وتحدث عن استخدام اللجان الثقافية والاجتماعية في الكليات والمدارس الثانوية من أجل جرح الطلاب إلى العمل السياسي. كذلك تحدث عن أهمية نشر الروح الثقافية والنقد العلمي وحرية الفكر وتطوير الروح الوطنية بين الطلبة وتطوير علاقاتهم الثقافية مع طلبة البلدان العربية الشقيقة والشبيبة الديمقراطية العالمية.

وتناول حسين محمد الشبيبي في تقرير قدمه إلى الكونفرنس موضوع التثقيف الحزبي وأهمية التسليح بالنظرية الماركسية - اللينينية، ودعا إلى أهمية الارتقاء بالتثقيف الحزبي الماركسي في الخلايا الحزبية وأهمية توفير المصادر الماركسية باللغة العربية، ودعا إلى ضرورة إعداد دراسات عراقية عن مشاكل البلاد في ضوء النظرية الماركسية - اللينينية.

ناقش الكونفرنس، بعد استماعه إلى التقارير الثلاثة وتدقيقها، مسودة (الميثاق الوطني) التي وضعها فهد وبعد التداول فيها أقرها. وقد

غطى الميثاق المطالب الملحة التي يناضل الشعب لتحقيقها في تلك المرحلة. وبهذا المعنى لم يكن برنامجا شاملا للحزب الشيوعي بل ولم يغط أهدافه الشاملة للمرحلة الديمقراطية. وفي تقديرنا أنه لم يكن يسيرا أن ينبري الحزب إلى معاملة مهمات كبيرة كهذه، وقد صيغت مواده بلغة عامة يعوزها التحديد والتدقيق، ويبدو أنها لم تستند إلى دراسات معمقة، إذ لم تكن ظروف الحزب يومها، الذاتية أو المحيطة، تساعد في إجراء دراسات كهذه. فقد تجنب الميثاق النظر في بعض القضايا الأساسية التي تواجه الاقتصاد الوطني مثل الموقف من امتيازات النفط والحاجة إلى إعادة النظر فيها، أو حتى تأكيد المطالبة بتنفيذ بنودها كاملة. وفي المسألة الزراعية صاغ مطالبه وفق أسس يندرج بعضها في إطار النضال لتنمية الاقتصاد الوطني كمحاربة العوامل التي تؤخر تطور الزراعة ولكن دون أن يدخل في تحديد هذه العوامل، والنضال لإلغاء احتكار الشركات الأجنبية على المنتجات الزراعية. ويندرج بعضها في صلب المشكلة الزراعية، ونعني بها ملكية الأرض وما يتفرع منها. وقد حدد الحزب مطالبه بشأنها في النضال لوقف نهب أراضي الفلاحين والملاكين الصغار وإيقاف نهب الأراضي الأميرية بأي لون كان، وتوزيع الأراضي على الفلاحين مباشرة بقطع صغيرة وبدون بدل، وتزويد الفلاحين بالقروض والبذور، وإلغاء الضرائب والखाوات التي يفرضها الشيوخ والسراكيل، وأخيرا دعا إلى تأسيس التعاونيات الزراعية بين الفلاحين.

وقد تخطى الحزب ببرنامجها الزراعي هذا آنذاك برامج جميع الأحزاب السياسية الأخرى على اختلاف فلسفاتها التي إما لم تحدد موقفا واضحا ومحددا من مسألة نهب الأراضي الزراعية الأميرية بصورة تفويض بالطابو أو منح باللزمة، أو حتى بالإجارة المباشرة كما هو الأمر مع أراضي العمارة وما يماثلها. وكذلك لم يتحدث بعضها عن توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين، أو في أفضل الأحوال دعت إلى توزيع الأراضي المستصلحة أو الأميرية المغرقة بقطع صغيرة على الفلاحين.

ولم يذهب بشأن العمال إلى أبعد من تطبيق الحقوق التي جاء بها قانون العمال والمطالبة بضممان اجتماعي ضد البطالة والشيخوخة. ودعا إلى تخفيف الضرائب عن كاهل ذوي الدخل الصغير وتخفيف الضرائب غير المباشرة عن الشعب، وإعفاء الحرفيين وأصحاب الحوانيت عن رسوم البلديات.

ونادى بتوسيع التعليم والنهوض به، وإلى النهوض بأوضاع المرأة، ودعا إلى مساواتها بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وطالب الميثاق الوطني في إحدى مواده بالاعتناء بالجندي المكلف، بصحته

وتغذيته وتثقيفه وتربيته تربية وطنية، والكف عن التعامل معه بأساليب غير ديمقراطية، ودعا إلى تنظيف الجيش من العناصر الرجعية والمعادية للمصالح الوطنية.

وكرس ثلاث مواد، وبتفصيل أكبر عن العلاقات ما بين الشعوب العربية، ونادى بالعمل من أجل استقلال البلدان العربية المستعمرة والمحمية وفي مقدمتها فلسطين، وبالسعي لاستكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ودعا إلى النضال ضد الصهيونية، وإلى العمل من أجل التعاون الاجتماعي بين الشعوب العربية ومنظماتها الشعبية، وتوحيد جهودها للنهوض بحياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وإلى رفع الحواجز الكمركية، وتسهيل التبادل التجاري.

وتناول مسألة المساواة القومية في داخل البلاد وقال:

«سنناضل في سبيل إيجاد مساواة حقيقية في الحقوق للأقلية القومية الكردية مع مراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية».

سنتوقف عند هذا الشعار قليلاً لأنه أثار كثيراً من النقد من بعد لاسيما بين المثقفين الأكراد، ولأننا نريد منه مدخلاً للحديث عن المسألة التي طرحناها قبل قليل، ونقصد بها الصياغة العمومية وغير المحددة لبعض أهدافه التي أوردتها في الميثاق الوطني. ننتذكر أولاً أن الحزب الشيوعي العراقي كان أول حزب سياسي في العراق يطرح حق تقرير المصير للشعب الكردي، بوصفه قومية متميزة لها كل الحق في تقرير مصيرها بنفسها وكان ذلك على صفحات (كفاح الشعب) في عام 1935 كما رأينا في الفصل السابع. وهو في هذا الشأن سبق حتى القوى القومية الكردية، وحتى المثقفين الأكراد. ولوعدنا إلى الشعارات السياسية التي رفعتها القوى السياسية من بعد، على اختلافها، فلن نجد من تجرأ إلى أن يشير إلى حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، وأن أبعد ما ذهبت إليه هذه القوى في الأربعينات هو المطالبة بالمساواة، وأحياناً مساواة في حدود ضيقة كالتعليم أو استخدام اللغة الكردية في الدوائر الحكومية والمدارس أو تعمير الألوية الكردية أو شمول المنطقة بكاملها ببطاقات التموين.. الخ.¹⁸ والحركات

18. يقول منهج الحزب الوطني الديمقراطي في هذا الشأن: «إن الوطن العراقي ميدان للتعاون الحر على أساس المصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون، يحترم كل منها الآخر في جو تسوده الحرية والمساواة

القومية الكردية سواء تلك التي اتخذت صيغة تنظيمات قومية مثل حزب (هيو) أو تحركات مسلحة كالحركة البارزانية.. لم تذهب كثيرا في التعبير عن الأحاسيس القومية للشعب الكردي، وظلت تحصر نفسها بالمطالب الإصلاحية، وظلت تتخلف وراء شعار الحزب الشيوعي العراقي الداعي إلى حق تقرير المصير- إن فهم الجماهير ووعيها السياسي للقضية آنذاك، واستعدادها النضالي، ما كان يذهب إلى أبعد وأشمل في تحديد الموقف من هذه القضية. وكان يتطلب الارتقاء بالوعي السياسي من خلال النضال الفعلي لاستيعاب ما هو أعلى.

وقد دخل الإنجليز، والأمريكان من بعد، في المعركة، وشرعوا يقيمون الصلات مع هذا أو ذاك من زعماء العشائر الكردية والساسة الأكراد من أجل استخدام القضية الكردية وتوجيهها الوجهة التي تخدم سياساتهم ومشاريعهم في المرحلة المعينة في العراق أو في المنطقة ككل. وكانوا في كل مرة يلجأون إلى ضرب تلك الحركات التي أسهموا هم ذاتهم في إثارتها كلما بدا لهم أن مصلحتهم المنشودة قد تحققت وأن لهم أن ينفصوا أيديهم منها، ولم يترددوا حتى عن استخدام طائراتهم العسكرية لهذا الغرض.

وكان يتعين على الحزب الشيوعي العراقي أن يتصدى لهذه التدخلات. وقد استنكر في بيان معروف له صدر في عام 1945 الدور البريطاني في قمع الحركة البارزانية ومشاركة الطائرات البريطانية في عمليات التنكيل العسكرية، واستنكر المجزرة البشرية التي تعرض لها البارزانيون، وطالب بوقفها وبإطلاق سراح المعتقلين وتلبية مطالب الحركة والتحقيق في الدسائس التي دبرت للتنكيل بالبارزانيين. لكن البيان لم يتوقف بعمق

والعدل» (مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970، ص 97). وفي منهاج حزب الاتحاد الوطني (عبد الفتاح ابراهيم وجماعته) جاء في المادة الرابعة المعدلة في المؤتمر الثاني للحزب: «تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها من غير تمييز في القومية والدين والمذهب، وتوسيع المجال لأن يمارس الشعب الكردي في العراق حقوقه القومية في الإدارة المحلية والتعليم وإحياء لغته وسائر خصائصه القومية من دون إخلال بسلامة الوحدة العراقية (جريدة صوت السياسة، العدد 87، 29 آذار 1947، نقلا عن جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، مطبعة النعمان، النجف، 1975، ص 296). أما حزب الشعب وجريدته الوطن (عزيز شريف وجماعته، فقد جاء في المادة الثانية من أهدافه والتي تناولت الحريات الديمقراطية جاء قوله: «بالمساواة التامة بين القوميات والجماعات التي يتألف منها الشعب العراقي» ولم يذهب عزيز شريف إلى حق تقرير المصير إلا بعد أن تحول للعمل السري في كراسه الذي أصدره عام 1950.

للكشف عن دلالات الحركة القومية برغم طابعها العشائري. وسنلاحظ عند الحديث عن المؤتمر الوطني أن فهد نبه إلى التحركات الأمريكية في المنطقة الكردية.

وفي نيسان من عام 1945، نشرت (القاعدة) نداء من فهد يدعو فيه المناضلين الأكراد إلى تأسيس حزب كردى جماهيري تقدمي جاء فيه:

«أيها المواطنون الواعون من كافة طبقات الشعب الكردي، إن قضية شعبكم أمانة في عنقكم، فأدوا الأمانة تجاه شعبكم الذي أنجبكم. قودوه إلى السبيل المؤدية إلى خلاصه من الوضع السيئ الذي هو فيه. ألفوا المنظمة الشعبية الكردية بشكل يتفق وظروف الشعب الكردي، منظمة تخدم مصالحه، اعملوا وستجدون من حزبنا كل تأييد ومساعدة»

وبعد شهر قالت (القاعدة) في تشرين الثاني 1945:

«إن حق تقرير المصير لكل أمة وقومية من المبادئ والأهداف للأحزاب الشيوعية في العالم أجمع بما فيها الحزب الشيوعي العراقي. إن حزبنا الشيوعي العراقي، حزب العمال والفلاحين، حزب جماهير شعبنا العراقي بأسره، يناضل في سبيل مصالح جماهير الشعب كافة من أجل حرية الجميع، وبهذا يضمن للشعب الكردي ولجماهيره الكادحة التنظيمات الضرورية التي تمكنه من تبيان رأيه في البقاء الاختياري أو الانفصال متى تم للعراق تحرره من ريق الاستعمار أو عند ظروف تلائم الشعب الكردي وفي مصلحة جماهيره الكادحة» (التأكيد من عندنا - المؤلف).

أما وصف الأكراد بالأقلية القومية في الميثاق الوطني والذي أثار حساسية القوميين الأكراد، فنحسب أنه لم يكن يراد منه الانتقاص من أهمية القومية الكردية، وإنما الإشارة فقط إلى القيمة الحسابية لأكثر، إذ كانت الإحصاءات الرسمية تقدر السكان الأكراد بحدود 793 ألف نسمة من مجموع أربعة ملايين و 675 ألف نسمة في عام 1945، أي أن نسبتهم إلى مجموع سكان البلاد كانت لا تزيد عن 17% فقط.¹⁹ وقد عاتب صالح

19. د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، جدول رقم 5، ص 59.

الحيدري فهذا حين التقاه في عام 1946 على وصف الأكراد بالأقلية وطالبه بتعديل الأمر، فأجابته:

«يمكنكم أن تثقوا بالذي ترونه هو الأدق حتى ينعقد المؤتمر الثاني ليعدل الصياغة لأن الأمر من حقوقه هو».²⁰

وعلى أية حال، عاد الحزب ودقق صياغته في هذه المسألة. ففي المقدمة التي صدر بها الطبعة الكردية لمنهاج حزب التحرر الوطني الذي قدمته الهيئة المؤسسة للحزب إلى الحكومة في 22/9/1945 لنيل الإجازة الرسمية جاء²¹ «يعطي حزبنا الأهمية العظمى لبلوغ شعبنا إلى أهدافه التحررية - في جبهة وطنية أساسها الصداقة العربية - الكردية والطوائف والأجناس التي يتألف منها شعبنا العراقي، صداقة تقوم على أساس التساوي التام في الحقوق واحترام وتعاون متقابل في ميادين الحياة كافة، إذ لا يمكن أن تقوم جبهة وطنية صحيحة دون وحدة الهدف ووحدة النضال للشعب العراقي وخصوصاً لقوميتيه الرئيسيتين، العربية والكردية، اللتين اتفقت مصالحهما التحررية واللتين لا يمكن لإحدهما بلوغ أهدافها الاجتماعية - العمرانية دون تعاون أخوى مشترك.

إن حزبنا، حزب التحرر الوطني، يختلف اختلافاً جوهرياً عن الأحزاب الوطنية القديمة في أمرين جوهريين، أولهما اعتماده على الصداقة العربية - الكردية كأساس للحركة الوطنية التحررية عندنا، صداقة تقوم على اعتراف بالتساوي التام في الحقوق وعلى إلزام القومية الكبيرة على إخراج هذا الاعتراف من حيز النظرية إلى ميدان التطبيق والتحقيق. وثانيهما أن حزبنا يعتمد في تحقيق أهدافه على نضال الجماهير الشعبية وفي مقدمتها العمال والفلاحون ومثقفو الشعب».

وإلى نفس الشيء ذهب منهاج حزب التحرر الوطني ذاته. فقد نصت مادته الرابعة تحت عنوان الوحدة الوطنية:

«ويعمل حزبنا من أجل تثبيت الوحدة الوطنية بين جميع طبقات

20. نقلاً عن مام قادر، أحد المناضلين القدامى المعروفين في أربيل (من حديث جرى بينه وبين المؤلف في حزيران 1999).

21. من الرسالة الثالثة لرسائل التحرر التي كانت تصدر في خريف 1945 بعنوان: التحرر. رسائل التحرر الوطني والثقافة الواعية، وكانت تصدرها الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني في صورة مجلة.

الشعب وأقسامه التي يههما استقلال العراق وتقدمه وانتصار النظام الديمقراطي فيه، ويرى حزينا أن حجر الزاوية لبناء هذه الوحدة هو الصداقة والأخوة بين القوميتين الرئيسيتين التي يتألف منهما الشعب العراقي، بين العرب والأكراد، صداقة مبنية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة في جميع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية دون تمييز أو تحديد»²².

بعد أن انفض الكونغرس الأول وأصدر الميثاق الوطني الذي حدد الأهداف الملحة التي يناضل الحزب من أجلها، انطلق الحزب بنشاط للعمل بين الجماهير، وجاءت انتصارات الجيش السوفيتي وزحفه نحو الغرب من أجل القضاء على قوى الفاشية وهي في عقر دارها لتعزز الميل الذي عم أوساطا واسعة من الشبيبة المتعلمة بين الطلاب والعمال، عربا وكردا ومن الانتماءات القومية الأخرى، للتوجه نحو الديمقراطية، والاستعداد الجماهيري للعمل الحزبي والتنظيم النقابي. وقد عزز معنويات الجماهير وثقتها بالنضال المكاسب السياسية الأولية التي حققتها في ذلك العام. ففي 25 آب 1944 أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والاتحاد السوفيتي. وبعد شهر من ذلك استطاع عمال السكك أن يحصلوا على حقهم في العمل النقابي ويعقدوا مؤتمرهم في تشرين الثاني 1944. وقد انعكست هذه النجاحات الأولية على حياة الحزب ذاته. فقد نمت صفوفه لاسيما بين العمال والطلاب، وأقيمت له صلات أولية مع الفلاحين وركائز في بعض القرى، وكذلك بعض العسكريين، ومر العام دون أن يعكر نضال الحزب مشاكل داخلية جديدة. لهذه الأسباب كلها وبغية تعزيز مواقع الحزب واستكمال استعداده لمرحلة ما بعد الحرب، وما يقترن بها من توسع منتظر في اندفاع الجماهير للعمل السياسي، قررت قيادة الحزب عقد المؤتمر الوطني الأول للحزب. وهذا ما تم في آذار 1945.

ففي ذلك الشهر، انعقد في بيت يهودا ابراهيم صديق في الصالحية (الكرخ) في بغداد المؤتمر الوطني الأول للحزب الشيوعي العراقي. وقد حضره سبعة وعشرون مندوبا يمثلون مختلف المنظمات الحزبية العاملة في ذلك الحين، أي بزيادة تسعة مندوبين عن أولئك الذين حضروا الكونغرس الأول قبل عام - وقد شارك فيه إلى جانب المنظمات السابقة التي بعثت بمندوبيها إلى الكونغرس، مندوبون عن المنظمة الحزبية لعمال السكك، وعن المنظمة الحزبية في الجيش والمنظمة الحزبية في (المسيب).

تركزت أعمال المؤتمر الوطني على التنظيم، والنقاش لإقرار النظام الداخلي) للحزب، ولذلك أطلق عليه اسم «مؤتمر التنظيم» وقد جرى تحت شعار «قووا تنظيم حزبكم - قووا تنظيم الحركة الوطنية». وقد استهل المؤتمر فهد بقراءة تقرير أعده للمؤتمر استعرض فيه أهم ما حدث خلال العام الذي أعقب الكونغرس الأول، وشدد فيه على أن المهمة التي تواجه الشعب الآن هي السعي من أجل تنظيم الطلائع الواعية من الشعب في منظمات حزبية ونقابية وأكد أن الاستعمار لم يستطع أن يفرض هيمنته على البلاد إلا بعد أن حطم «جميع أشكال التنظيمات المعنية وبصورة خاصة تنظيمات الطبقة العاملة، وتركها دون سلاح تدافع به عن نفسها». وكان لهذا التأكيد قيمته، إذ أن عديدا من الديمقراطيين المعروفين كان يرفض حتى ذلك الحين أو يتردد عن الإقدام على تأليف أحزاب سياسية وطلب إجارتها، أو أنهم يتقاعسون عن مواصلة النضال لفرضها لمجرد أن الحكومات الرجعية ترفض النظر في طلبات الإجازة أو تتباطأ في الاستجابة لها.²³

ناقش المؤتمر بعدها تقريرا سياسيا أعده السكرتير العام بعنوان: «حول الوضع العالمي والداخلي» تناول فيه الانتصارات المتلاحقة التي كان يحققها الجيش السوفيتي الذي يتجه صوب برلين. وتحدث عن سلوك الاستعمار البريطاني في العراق، وقال:

«إن الشعب العراقي يحتفظ بحقه الكامل في المطالبة بمنع التدخل الأجنبي في شؤون العراق الإدارية (السياسية) والاقتصادية والاجتماعية، بحقه في المطالبة بإلغاء جميع الامتيازات المضرة بمصالحه وباستقلاله والتي لم يكن له رأي في إعطائها»

ونبه إلى خطر التنافس الأمريكي البريطاني على العراق، وكانت تلك أول إشارة تبديها قوة سياسية إلى هذا الخطر الذي اتضح جليا في السنوات التالية. وقال إن التنافس الاستعماري الأمريكي الذي ظهر منذ أكثر من سنة بشكل اقتصادي - الاستحواذ على مصادر نفطية في بلاد العرب - ثم الدفاع عن القضية الصهيونية يظهر الآن بشكل جديد.. ويشير هنا إلى النشاطات التي يقوم بها الصحفي الأمريكي هارولد الذي شرع يجري

23. انظر في هذا الشأن كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، ص 59، والتي يقول فيها: «إنني لأتفق مع الإخوان الذين يرين إمكانية تأليف حزب رسمي في الوقت الحاضر، فالسلطات لا توافق على ذلك، فضلا عن أننا غير مستعدين للقيام به»، هذا في عام 1943.

الاتصالات بالشخصيات الكردية ويكيل الوعود للأكراد بتوحيد المناطق الكردية.. وقال:

«إننا ننبه إخواننا الأكراد إلى أن قضيتهم الوطنية مرتبطة بقضية العراق التحررية، وأن حرية الأكراد في العراق لا تأتيهم عن طريق الوعود الاستعمارية من هذا المسترأوذاك بل بالنضال المشترك مع العرب من أجل استكمال استقلال العراق. إن حزينا يدعو إلى الصداقة العربية الكردية، إلى النضال المشترك من أجل قضية العرب والأكراد على السواء»²⁴.

وناقش المؤتمر الوطني الأول مسودة النظام الداخلي، وأقرها. كذلك أجرى تعديلات على الميثاق الوطني. شدد النظام الداخلي على الطابع الطبقي للحزب بوصفه الطليعة السياسية للطبقة العاملة العراقية إلا أن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لا تعود بالتقدم والرفاهية على العمال وحدهم، بل على طبقات الشعب العراقي الكادحة عامة - وأبان أنه وإن كان حزبا سريا، إلا أنه يتطلع إلى الظروف التي تساعد في العمل العلني، وأن سرية أملت الظروف المنافية للديمقراطية التي تسود البلاد.

جاء النظام الداخلي على غرار «حزب شيوعي، لا اشتراكية ديمقراطية» مشددا على المركزية وعلى الضبط الحديدي. ورغم أنه منح المؤتمر الوطني السلطة العليا في الحزب، إلا أنه لم يتحدث عن الطريقة التي يتم فيها اختيار مندوبي المؤتمر، وإن كان يفهم أنها لا تخرج عن تلك التي وصفها الكراس المشار إليه. غير أنه، أي النظام الداخلي، ينص على أن تكون للعمال والفلاحين نسبة عالية في التمثيل.. أما كم هذه النسبة فلا إشارة إلى ذلك، وأن المؤتمر يعقد كل سنتين، وقد يدعى إلى اجتماعات استثنائية إذا تطلب الأمر. والصلاحيات التي يعطيها للجنة المركزية وللسكرتير العام تؤكد على المركزية الشديدة داخل الحزب. وباستثناء الخلية الحزبية التي نص النظام الداخلي في الفقرة ك من المادة 48 على أن تنتخب منظمها لمدة سنة واحدة، والمرشح عادة من قبل اللجنة المسؤولة عن الخلية، فإن جميع اللجان الأخرى (باستثناء اللجنة المركزية) التي تلوها في المرتبة الحزبية لا تنتخب مسؤولها. ولا يوضح النظام الداخلي الطريقة التي يتم فيها اختيار مسؤولي اللجان المنطقية أو المحلية أو اللجان الأخرى. ولكننا نفهم

من الفقرة رمن المادة 40 أن منظم اللجنة المحلية يرشح منظمي الخلايا واللجان. ومثلما علمنا أن الخلية تنتخب منظمها، ولكن ما الأمر مع منظم اللجنة المحلية؟ أما بالنسبة إلى منظمي اللجان المنطقية أو المحلية فلا شيء في النظام الداخلي يشير إلى كيفية اختيارهم، لكننا نفهم من المادة 25 التي تتحدث عن مسؤوليات السكرتير العام أن من واجباته «اختيار الأعضاء المجريين الأكفاء للمراكز والمهام الحزبية الحساسة»، وتعطى المادة 13 الفقرة - ك اللجنة المركزية - أو بالأحرى مكتبها السياسي أو السكرتير العام، الحق في تنحية أعضاء لجان الفروع والمناطق وأعضاء اللجنة المحلية، وتنحية لجان بكامل أعضائها في حالة تقصيرها أو انحرفها وترشيح أعضاء جدد بدلا من المقالين، ولها أن تنتدب من يقوم بمهمة المنظم أو سكرتير اللجنة المحلية ولجنة الفرع التي ينقص أعضائها التجربة الكافية في الأعمال الحزبية. ولا يتحدث النظام الداخلي عن الديمقراطية بشيء رغم أنه يشير إلى أن بناء الحزب قائم على المركزية الديمقراطية، اللهم إلا حق الخلية الحزبية في انتخاب منظمها، رغم أن ترشيحه يأتي من الأعلى.. بزعم أن الرفاق لا يعرف بعضهم نشاط البعض الآخر.. مع أن الرفاق في الخلية الواحدة يعرف بعضهم بعضا في هذا المستوى من التنظيم في الغالب. وعلى أية حال، إنه يعطى للجنة المركزية حق إلغاء المقررات الصادرة عن الهيئات الأوطأ عندما تكون تلك المقررات مخالفة لمبادئ الحزب ومقررات هيئاته العليا أو عدم ملاءمتها لسياسة الحزب المتبعة آنذاك (المادة 13 - ي) ... وفي كل الأحوال لم يترك أية فرصة للأخذ والرد وإن كان التطبيق قد أشار إلى حالات من الاعتراض.

وأنتهى المؤتمر أعماله بانتخاب لجنة مركزية ضمت: يوسف سلمان يوسف، حسين محمد الشبيبي، زكى محمد بسيم، سامي نادر، أحمد عباس (عبد تمر)، كريكور بدروسيان، يهودا ابراهيم صديق، مالك سيف، ملا شريف عثمان، حسين طه، وأعضاء احتياط: اسماعيل أحمد، موسى محمد نور، محمد علي الزرقة، علي محمد الشبيبي، عبد الوهاب عبد الرزاق، داود سلمان يوسف، حسقيل ابراهيم صديق، ظافر صالح.

ورغم أن المادة الخامسة عشرة من النظام الداخلي الذي أقره المؤتمر نصت على أن تعقد اللجنة المركزية اجتماعا كاملا (الأعضاء والمرشحين إلى اللجنة) كل ستة أشهر، إلا أنها لم تجتمع في الواقع إلا مرتين، الأولى في أيلول 1945 والثانية في صيف 1946.

أعطى عقد المؤتمر الوطني ونجاحه والوثائق والقرارات التي اتخذها دفعة قوية لعمل الحزب، ورفعت من هيئته في أعين الجماهير الكادحة،

وفي الوسط السياسي الديمقراطي. وقد أثر الوضع الجديد على جماعة (وحدة النضال) التي كانت تتحجج بذريعة أن الحزب لم يعقد مؤتمرا ولم ينتخب لجنته المركزية، أما وقد عقد هذا المؤتمر وانتخبت لجنته المركزية فلم يعد من مبرر لوجود العمل المستقل. لذلك سارعت هذه المنظمة إلى حل نفسها وإلى أن يقدم أغلب أعضائها وبعض من قادتها طلب العودة إلى صفوف الحزب في نيسان 1945 كأفراد ودون أي شروط. وقد قبل الحزب أغلب أعضاء المنظمة وبعضاً من قادتها (يوسف هارون زلخة وابراهيم ناجي) بينما تخلى بعض أعضاء لجنتها المركزية عن العمل الحزبي (صفاء مصطفى ومحمد توفيق حسنين) وانضم بعضهم إلى حزب الشعب (وديع طلية وعبد الجبار وهبي وحسين عبد العال) أو حزب الاتحاد الوطني (حميد هندي). طلب قادة الفرع الكردي للمنظمة اللقاء بفهد، وقد تم اللقاء فعلاً، وشارك فيه من الجانب الكردي صالح الحيدري ونافع يونس وعلي عبد الله المهندس، واشترطوا لانضمام الفرع إلى الحزب أن تتألف له لجنة خاصة به وجريده خاصة به أيضاً، وتخويله بعض صلاحيات اللجنة المركزية. غير أن فهد، كما يذكر الحيدري في مذكراته، رفض المناقشة على الشروط التي طرحوها. إلا أنهم اتفقوا مع زكي محمد بسيم على أن يعملوا في أربيل بالتعاون مع الملا شريف، غير أن هذا رفض الاستجابة إلى طلبهم بالتعاون. وقد دفعهم هذا الموقف إلى أن يوقفوا تعاونهم مع الحزب - وشرعوا بتكوين حزب شيوعي خاص بهم أطلقوا عليه اسم (الحزب الشيوعي في كردستان العراق) وأصدروا جريدة لهم باسم (شورش). ويقول الحيدري إنهم ما كانوا يؤمنون بوجود حزبين شيوعيين، وإنهم كانوا يعتبرون إجراءهم مؤقتاً، وينتهي حالماً يوافق الحزب الشيوعي العراقي بوجهة نظرهم بشأن الاستقلال الذاتي للشيعيين الأكراد. واستلهموا فكرة فهد بتكوين حزب جماهيري تقدمي للأكراد وسارعوا إلى تكوين مثل هذا الحزب أطلقوا عليه اسم رزكاري (حزب التحرر الكردي). وقد ظل هؤلاء الثوريون الأكراد يواصلون عملهم المستقل حتى صيف 1946، إذ انضمت غالبيتهم إلى الحزب الشيوعي العراقي بعد تأسيس حزب بارتي ديمكراتي كورد (الحزب الديمقراطي الكردي) وحل حزب شورش ورزكاري.

10

«قووا تنظيم حزبكم... قووا تنظيم الحركة الوطنية»

تحدثنا في بداية الفصل الثامن عن التدهور المريع في حياة الفئات الشعبية خلال الحرب العالمية الثانية والذي نجم عن الاضطراب الذي لحق بحركتي الاستيراد والتصدير والنقل البحري وتدفق القوات البريطانية إلى البلاد وتفاقم مشاكل التموين والأسعار والمضاربات... الخ، ولاحظنا أن حظ الفئات الشعبية، لاسيما شغيلة المدن وصغار الموظفين والمستخدمين من البؤس والحرمان هو الأكبر. وقد نمت خلال تلك السنوات التجمعات السكنية الفقيرة في المدن المؤلفة من أكواخ الطين والقصب الصغيرة في داخل بغداد والبصرة والمدن الكبيرة الأخرى وعلى حواشيتها أمثال الصرافية والكسرة وبستان الحاج محسن والشاكرية والعاصمة وغيرها في بغداد والحسينية وشط الترك في البصرة. لقد نجم عن الهجرة الواسعة من الفلاحين إلى المدن الكبيرة والانخراط في الحياة البائسة للفئات الهامشية فيها تغيرات مقابلة في الحياة الاجتماعية لهذه المدن، وفي أهميتها السياسية وفي موازين القوى الطبقية فيها. وفي الريف أيضا، اتسعت الهوة بين أغنياء الريف وفقرائه.. ولم يعد شيوخ العشائر وملاك الأراضي يرتضون بالحياة السابقة على ما فيها من ترف، وإنما باتوا يؤثرون حياة القصور الفخمة في المدن والسيارات الفارهة واحتساء الخمر ولعب الورق. ومع أن هذه الفترة لم تشهد نشاطات فلاحية واسعة دفاعا عن الأرض.. إلا أنها سجلت مع ذلك أولى بوادرها ولو بشكل محدود جدا¹.

1. كانت أولى النشاطات الفلاحية دفاعا عن الأرض في هذه الفترة قد بدأت في لواء الموصل في 16 أيلول 1941 حين هب الفلاحون اليزيديون في قرية رومبوس شمال سنجار لرد محاولات شيوخ شمر (أل الياور) للتجاوز على أراضيهم. وقد سارعت

عمل الحزب بين العمال

لقد كانت تلك فترة مناسبة لكي ينشط الحزب الشيوعي العراقي ويبنى قواعده ويمد نفوذه لاسيما وأن الحظر على الحياة الحزبية ظل قائماً، ولا مجال لأي نشاط سياسي حزبي بين الجماهير سوى النشاط السري. أدرك الحزب، ببعده نظر، أن الطبقات الاجتماعية باتت ملامحها تبدو بوضوح أكبر ومصالحها تتمايز، وبالتالي فإنها ستعتمد إلى البحث عن السبل التي تعبر من خلالها عن مصالحها الطبقية، وستطرح قضية التنظيم الحزبي كأبرز مهمة مباشرة تواجه الحركة الوطنية. إن الاستعمار البريطاني وأعدائه لم يوفق إلى تمرير معاهداته وتثبيت نفوذه إلا بعد أن ضمن تفكك قوى الشعب وتصفية الحياة الحزبية. ومع أن الحزب سعى إلى أن يمد نشاطه إلى الكادحين عامة، إلى كل القوى التي تتحرك إلى الخلاص من نير الاستعمار والرجعية وتبحث عن السبل لتطور وتقدم العراق، إلا أنه ركز بوجه خاص على الطبقة العاملة لاسيما في المؤسسات التي يحتشد فيها العمال كسكك الحديد والنفط والميناء، وفي مواقع العمل حيث يعمل العمال لدى القوات البريطانية، وفي المؤسسات الصناعية العراقية الكبيرة والمتوسطة كشركات النسيج والسكاير، كذلك ركز على التحشيدات الطلابية في الكليات والمدارس الثانوية. وحرص على أن يتابع مشاكل العمال وما يتعرضون له من تجاوزات على أيدي إدارات العمل في صحفه، وما كانت (الشرارة) و (القاعدة) من بعد تخلو من رسائل العمال التي تتحدث عن أوضاعهم. كان كثير من هؤلاء العمال قد جاءوا تواء من الريف، وكانوا يولون أهمية إلى روح التضامن التي درجوا عليها في القبيلة، ويعطون للدعم الذي يحظون به وللحديث عن قضاياهم قيمة تفوق أحياناً القيمة الحقيقية لهذا الدعم نابعة من إحساسهم بالنخوة. وكان مما يعينه في مد نفوذه في التحشيدات العمالية خلو الساحة من منظمات سياسية منافسة. إن انحسار المد القومي بعد ضرب نادي المثني وبؤر الدعوة إلى الفاشية، وخلو الساحة السياسية من أحزاب بورجوازية ديمقراطية يمكن أن تنشط بين العمال لجرهم وراءها، وتصاعد هيبة الاتحاد السوفيتي بفعل انتصاراته المتتالية، كل هذه كانت تعينه على نشر دعايته بين العمال. وقد ساعده كذلك على التغلغل بين عمال السكك والنفط بوجه خاص، حرصه في دعايته الشفوية والصحفية

السلطة إلى ضرب الفلاحين إرضاء لشيوخ شمر المواليين لبريطانيا - وفي الفترة ما بين 1944 و 1948 دخلت عشيرة البومتيوت القاطنة ما بين سنجار وتلعفر في نزاع مع شيوخ شمر لصداعتهم على أراضي الفلاحين، ثم توالى بعد ذلك تحركات الفلاحين. انظر كتابنا (الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق) إصدار مركز الدراسات الاشتراكية، الفصل السابع.

على أن ينمي بينهم العلاقات الطبقية وصهر الجماعات الأثنية والدينية في بوتقة النضال الطبقي الواحد والرفاقية الطبقية الواحدة. وكانت المعاملة الفظة التي تتعامل بها الإدارات الإنجليزية مع العمال، وانحياز الحكام الرجعيين إلى جانب هذه الإدارات تعطى للنشاطات العمالية طابعا سياسيا معاديا للاستعمار والرجعية، لذلك كان يسهل عليهم أن يتلمسوا الوشيجة التي تربطهم بالنضال السياسي الذي يدعوهم الحزب الشيوعي إلى الانخراط فيه، وكانوا ينظرون إلى الأحاديث والرسائل التي ينشرها عن أحوالهم نظرتهم إلى شيء مسلم به: هذا حزبهم، والحديث الذي ينشره أمر مفهوم ومفروغ منه باعتباره ممثلهم.²

2. في ما يلي نماذج مما تنشره صحافة الحزب عن العمال: «إن رئيس المعمل (المستر هولك) يعمل دائما على أجبار العمال في معمل الشالجية على العمل الإضافي ليلا نهارا، وخاصة البرادين منهم، حتى بلغت ساعات العمل التي يكادون خلالها أربع عشرة ساعة في اليوم، وقد مضى على اشتغالهم على هذه الصورة أكثر من شهر الأمر الذي جعل صحة هؤلاء العمال تسوء يوما بعد آخر - وإذا ما طلب أحدهم من الرئيس المذكور فرصة للذهاب إلى المستشفى فلا يحصل منه أكثر من عشر دقائق، وإذا تأخر عن ذلك يحسم من راتبه أجره نصف يوم جراء تأخره - وعلاوة على ذلك، صادف يوم الأحد الموافق 1947/11/7 أن انتهى العمال من عملهم الليلي الذي أنهك قواهم من جراء السهر وكثرة ساعات العمل التي اشتغلوها وأرادوا الخروج من المعمل كالمعتاد، غير أن الرئيس (المستر هولك) منعهم من الخروج، وأراد إجبارهم على مواصلة العمل إلى ثماني ساعات أخرى، وقد خرج هؤلاء العمال محتجين على أمره المجحف بحقهم، فلم يعبأ هذا الرئيس الجائر باحتجاجهم، وغرم العمال بقطع أجره يومين من كل عامل مستهزنا بهم وبصحتهم» (القاعدة، كانون الأول، 1943).

وفي رسالة أخرى، علقت الجريدة على المعاملة السيئة التي يلقاها عمال معمل التصليح المتحرك رقم 31 التابع للجيش البريطاني على أيدي رؤساء العمال العسكريين ومذكرتهم في هذا الشأن، وأشارت إلى أن هؤلاء الرؤساء لا يتقيدون بالقوانين العراقية، وأنهم يرغمون العمال العراقيين على العمل بسبب طبيعة عملهم العسكري، وأن ما من مؤسسة عراقية تقبل النظر في دعوى تقام ضد المؤسسات العسكرية، ولأن العمال يفتقرون إلى التنظيم النقابي - وتنتهي تعليقها بقولها: «إن القوانين العراقية يجب أن تحترم من الجميع، ويجب أن يعرفوا أيضا أن العامل العراقي لم يعد بإمكانه التنازل عن حقه، إذ أن هذا الحق مرتبط بحياته وحياته عياله ومرتبطة بكرامته الوطنية وعزته الشخصية» (القاعدة، أيلول، 1943). ونشرت الجريدة في عدد آخر عريضة قدمها 300 عامل في واحد من معامل الجيش البريطاني مطالبين بدفع ما اقتطع من أجور العمال عن يوم عاشوراء، وطالبت بدفع ما يطالب به العمال مذكرة بما نص عليه قانون العمل في هذا الشأن (القاعدة، شباط، 1943).

لقد كان يمكن للتوتر النفسي بين العمال (ويصح هذا على فئات شعبية أخرى كالطلاب أيضا) أن يجد متنفسا لو كانت هناك تنظيمات نقابية ومهنية، إلا أن خلو الساحة من تنظيمات كهذه كان النشاط من العمال والشغيلة عامة لا يجدون أمامهم فرصة للتنفيس عن سخطهم إلا من خلال الحزب الشيوعي وصحفه .

كان العمال يئنون من وطأة الاستغلال والتعسف دونما نصير أو مرشد حتى جاءهم الحزب الشيوعي ليرسم لهم بلغة مفهومة، ومن خلال عمال يعرفونهم جيدا انبثقوا من بين أوساطهم، شعارات النضال الضرورية على الجبهتين السياسية والاقتصادية، لذلك انجذبوا إليه بقوة، واستجابوا إلى نداءاته للعمل من أجل التنظيم النقابي أو للإضرابات وأخيرا للعمل السياسي، وكانت صحفه تنتقل من يد إلى أخرى وتقرأ للعمال الأميين ولنسائهم.. وقد ظل هذا التقليد ساريا من بعد مع صحفه العلنية أيضا.³ كانت كثرة الرسائل التي تصل إلى الجريدة تعكس اتساع نشاط الحزب بين العمال. وكان أبرز إنجازات الحزب هنا نجاحه في تعبئة أوساط عمال واسعة للعمل النقابي، وتعبئة الجماهير العمالية في مواقع تحشداتها الأساسية وغير الأساسية إلى العمل الإضرابي، إلى جانب تجنيده أشجع وأوعى العناصر العمالية وأكثرها استعدادا للعمل والتضحية من أجل الطبقة العاملة في صفوفه. وقد كان نشاط الحزب الشيوعي التعبوي والتحريضي المتواصل بين العمال يجد صداه في تنامي استعدادهم للتحرك الإضرابي والنقابي كلما اقتربت الحرب من نهايتها مثلما توقع هو. كان أول من أضرب هم عمال سكك الحديد وكان ذلك في 6 تشرين الثاني 1941. وقد أصدر العمال المضربون بيانا عبروا فيه عن حسهم الطبقي وفهمهم

3. يروي بطاطو (النص الإنجليزي، ص 621) «كان الحزب الشيوعي قد نجح في جعل نفسه جزءا من حياة عمال السكك الحديدية، كما أنه تعلم التعبير بشكل واضح عن الأفكار التي تضحج بها أذهانهم بشكل غير منظم، وإلى درجة أنهم صاروا يرون أنفسهم في الصوت الذي يتحدث الحزب به». وربما كانت تجدر الملاحظة هنا أنه في إحدى المظاهرات - وكما لاحظ منظم حزبي باعتراض - انفجر عمال «بسطاء»، كانوا في حالة متأثرة، في صيحات هادرة وبصورة غير متوقعة «عاش الحزب الشيوعي حزب عمال السكك الحديدية».

وأذكر أننا، عبد السلام الناصري، وابراهيم منصور، وأنا، كنا نزرور محتشدا لأكواخ العمال في شط الترك في البصرة عام 1946، وكنت أحمل بيدي جريدة (العصبة) لسان الحزب آنذاك، ودخلنا كوخ أحد العمال، وكانت زوجته توقد نارنا لتعد الشاي كما يبدو، ولحمت الجريدة في يدي، فسارعت، حتى قبل أن يرد زوجها التحية، إلى القول «حات أبوك، ما تكلي شحاجيه علينا العصبة اليوم؟» أي «بجياة أبيك، ألا تقل لي ما تتحدث به العصبة عنا اليوم؟».

للعلاقة التي تربط ما بين الفئة الحاكمة والطبقة الرأسمالية، ومما جاء في بيانهم «يا عمال السكك الحديدية كافة، إن تلاعب المحتكرين الاستغلاليين الوحوش في أسعار المواد المعيشية، ذلك التلاعب الذي أدى إلى ارتفاع جميع المواد المعيشية ارتفاعاً هائلاً مخيفاً، هو موجه بالدرجة الأولى إلى قطع الخبز عنكم وعن أطفالكم.. إن هذا الغلاء المصطنع سببه إهمال المسؤولين وأصحابهم الرأسماليين الذين يريدون الإثراء على حسابكم».. ودعا عمال شركة الكهرباء إلى الإضراب وأصدروا بياناً بهذا الشأن. وامتدت الإضرابات لتشمل معمل باتا للأحذية، ومعامل عزرا والصبح وسالم⁴ للأحذية، وعمال السيكاير، وعمال معامل الطحين، وأضرب في عام 1941 عمال سينما الرشيد في البصرة، وفي حزيران 1942 أضرب عمال البرادة في معسكر الرشيد، وفي الفترة ما بين تموز 1943 وتشرين الأول 1944 أعلن أحد عشر إضراباً في معامل الثلج والنجارة والمطاحن ومعسكر الرشيد ومصليحي العربات في النجف والسماوة ومدرسة الصنائع العسكرية وعمال شركة بي أودي للنفط في البصرة.⁵

وأكدت دعاية الحزب على تطبيق قانون العمال رقم 72 لسنة 1936 الذي ظل مهملاً منذ تشريعه، وعلى المطالبة بمنح العمال حقوقهم النقابية. وكان الحزب إلى جانب نشر كل ما يتعلق بنشاط العمال في هذا الشأن، يسعى إلى تعريفهم بالخطوات التي يتعين أن يسلكوها، فكان يضع لهم صيغ الطلب، ويرشدهم إلى تنظيم الوفود، وفي هذا الشأن يكتب فهد في (القاعدة):

إننا نطلب إلى رفاقنا العمال الذين قدموا طلبات بتأليف النقابات أن:

1. يميزوا طلبهم بعريضة يرفعونها إلى رئيس الوزراء مصحوبة بمضابط تأييد من مئات وألوف العمال المستعدين إلى توقيعها،

2. تأليف وفد كبير من المؤسسين ومن عمال صناعاتهم لمقابلة المراجع المسؤولة، وربما من الأوفق أن يحمل الوفد عريضة التمييز إلى رئيس الوزراء،

4. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، النجف، مطبعة النعمان، ص 132.

5. المعلومات الخاصة بالإضرابات مستقاة مما نشر من أخبار ورسائل في جريدتي (الشرارة) و(القاعدة) في أعداد مختلفة.

3. أن يحدد عمال بغداد يوماً للإضراب يسمونه يوم النقابة في حالة عدم إجابة طلباتهم خلال مدة معلومة (لا تزيد على الخمسة عشر يوماً).⁶

وعاد في أيلول من العام ذاته ليكتب في (القاعدة) مقالا افتتاحيا بعنوان: «النقابة شعار العمال اليوم» أشار فيه إلى أن الحركة المجيدة التي تضرب رقما قياسيا من حيث نشاطها والتي تكللت بإجازة أربع نقابات حتى الآن تتصف بكونها حركة عمالية نقابية وليدة ظروف خاصة هي:

- حرمان الطبقة العاملة من كل شكل من أشكال التنظيم العلني خلال السنوات العشر الأخيرة،
- نمو الصناعة خلال الفترة المذكورة نموًا مطردًا رافعة نمو الطبقة العاملة العراقية نموًا كبيرًا،
- متاعب الطبقة العاملة العراقية المتأتية من ظروف الحرب العالمية ومن الأوضاع الشاذة الأخرى.

ويشرح للعمال بلغة مفهومة من غالبيتهم وبعبارات محددة وواضحة ضرورة أن تمتد الحركة النقابية لتشمل جميع العمال ويذكرهم بأن حل المشاكل التي تتطلب المعالجة خارج محلات العمل كقضية الاحتكار والغلاء ومساكن العمال والصحة والقضايا الاجتماعية والتثقيفية والبطالة وغيرها من المهمات الكبرى لا يكفي لحلها نضال قسم صغير من الطبقة العاملة بل تتطلب جهاداً أكثرية الطبقة العاملة منتظمة في نقابات كبيرة ثابتة وتسندها جماعات وطنية سياسية وغير سياسية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي. وبهذا الشكل، وباللغة التي يدركونها يكون قد أوضح لهم ضرورة الارتقاء بحركتهم النقابية لتكوين اتحاد أكبر يشمل الطبقة برمتها، ولربطها بالنضال الأشمل للشعب لكي يعدهم للخروج من إطار النضال الاقتصادي الضيق إلى النضال السياسي الأشمل والأعلى. ويحذرهم من أن تقيض الفئات ذات العلاقة بأرباب العمل بفكرها وارتباطاتها الخاصة من (أسطوات) ورؤساء عمل وغيرهم على قيادات النقابات، الذين هم بتفكيرهم وبأسلوب معيشتهم أقرب إلى الطبقة البورجوازية من طبقة العمال، وهو بهذا يسعى في محاولة أولية وعملية ليعرفهم بالانتهازية في الحركة العمالية. ويدعو أبناء الشعب إلى مساندة الحركة النقابية التي تنامت آنذاك باعتبارها: أولاً، الجبهة الأولى والوحيدة آنذاك في النضال

الوطني الديمقراطي لأنها فتحت الباب للنضال ولتنظيم النقابي الذي لا بد أن تتبعه أشكال أخرى من التنظيم السياسي الديمقراطي، وثانياً، لأنها تهدف إلى رفع مستوى الطبقة العاملة العراقية التي هي أكبر طبقة مدنية بين الجماعات العراقية.⁷

لقد اضطرت الحكومة إزاء ضغط العمال والعمل الدعائي للحزب والصحافة الديمقراطية إلى إجراء بعض التعديلات على قانون العمل شملت تحسين، حالة العمل للنساء وزيادات في الأجور بالنسبة لأيام العمل في العطل والعمل الإضافي ومنع تشغيل الأطفال. كما اضطرت إلى إجازة بعض النقابات، لكنها لم تسمح للعمال الحكوميين والعمال الذين يشتغلون لدى المصالح الأجنبية بالتنظيم النقابي. ومع ذلك، فقد اضطرت إلى منح إجازة العمل النقابي إلى عمال السكك والميناء وهما مركزان أساسيان لتحشد العمال. على العموم، أُجيزت في عامي 1944 و1945 ست عشرة نقابة عمالية، كان الشيوعيون يقودون اثنتي عشرة نقابة منها، أما الأربع الأخرى فقد تألفت قياداتها من عناصر كانت تنتمي إليه سابقاً لكنها ابتعدت عنه وانضمت إلى أحزاب يسارية أخرى (حزب الشعب والاتحاد الوطني)، ولكن بعد توقف هذين الحزبين عن النشاط السياسي من بعد وانضمام خيرة عناصرهما الثورية إلى الحزب الشيوعي العراقي، انفرد الحزب الشيوعي بقيادة الحركة النقابية العمالية حتى نهاية العقد التالي. ورغم أن الحكومة لم تسمح بتكوين اتحاد عام لنقابات العمال يومذاك، إلا أن النقابات المجازة طورت فيما بينها تنسيقاً وتعاوناً يعبر عن المصالح المشتركة للعمال. وقد تحول مقر نقابة عمال سكك الحديد في شارع المأمون بفضل نشاط القادة النقابيين الشيوعيين فيها إلى مقر لهيئة ارتباط خاصة لتوحيد وتنسيق النشاط النقابي آنذاك.

توخي الحزب ألا يغالي في تقديره لقوة وإمكانات الحركة النقابية العمالية يومذاك. وبوصفها حركة وليدة تتطور في ظروف تنعدم فيها الحريات الديمقراطية، كذلك تفتقر إلى تجربة عريقة في التنظيم الاجتماعي، ويسود الجهل والامية أوساط الجماهير العمالية، ولاتزال التقاليد الموروثة عن الصناعات الحرفية تسود أوساط واسعة منها، سعى الحزب إلى أن يحيطها بعناية خاصة ويعتنى بتربيتها كادراً ويساعدها في اكتساب التجربة الضرورية. كتب فهد في هذا الشأن :

يجب أن تعين واجبات هذه الحركة النقابية تعييناً دقيقاً يتفق

وصفتها، ويتفق وظروف الطبقة العاملة في المرحلة الراهنة، فكل تقدير زائد للحركة العمالية فوق طابعها النقابي يحرفها عن سبيلها الصحيح ويفصل بين الطليعة وطبقتها، أو على الأقل، بينها وبين الأكثرية الساحقة من العمال. وكذلك الإقلال من أهمية الحركة من قبل الطليعة يفصلها عن الطبقة ووضع الحركة تحت نفوذ عناصر لا تعمل في صالح الطبقة، أو قد تؤدي بسيطرة العناصر الفاسدة على الحركة لإخضاعها وقتلها قبل أن تنمو وتقوى.⁸

ترى إلى أي حد كان الحزب يلتزم في التطبيق بهذا الخط؟ ليس من الهين إعطاء جواب قاطع على هذا التساؤل المشروع. إن معاناة إضرابات العمال في عامي 1945 و 1946 قد تساعدنا في حل هذا الإشكال. لقد ارتأت الحكومة بعد انتهاء الحرب الثانية ومن ورائها الاستعمار البريطاني أن تخفف من بعض القيود السياسية التي ظلت تغذى التوتر القائم بين الشعب والحكم. وكان إجراؤها الأول في هذا الشأن إجازة بعض النقابات العمالية كما رأينا. غير أن أزمة الحكم في العراق كانت أعمق مما بدا للاستعمار وأعوانه، إذ استغلت الحركة الوطنية بمختلف فصائلها من اليسار واليمين الحريات الجزئية التي أطلقت لتتشد من نضالها الوطني والديمقراطي وتوسعه وتعمقه. وكانت الطبقة العاملة في مقدمة القوى الفاعلة في هذا النضال، كما تصدر النشاط الذي توخى الحزب الشيوعي كفاح الحركة الوطنية وتحول إلى رأس رمح لتفجير الأزمة والكشف عن المرامي الحقيقية لخطة الاستعمار وأعوانه.

كان الاستراتيجية الذي رسمه الحكم وأسبابه لمواجهة ظروف ما بعد الحرب واشتداد الضغط الذي تبديه القوى الوطنية عامة يقوم على أساس عزل العناصر الأكثر تشددا والتزاما بالمطالب الديمقراطية عن مجموع الحركة وإضعافها وضربها ثم الاتجاه إلى التضييق على القوى الأخرى وضربها. ويلمس المرء آثار هذا الاستراتيجية في الميدانين السياسي والنقابي في التعامل مع الحزب الشيوعي ومساغته للعمل العلني، ومع نقابة عمال السكك. سترجى الحديث عن تطبيقات هذه السياسة في الميدان السياسي إلى فرصة تالية وتتوقف هنا عند الميدان النقابي لعلاقة الأمر بالتماثل الذي أثرناه.

لقد اضطرت حكومة حمدي الباجه جي تحت ضغط العمال والقوى الديمقراطية إلى إجازة ست عشرة نقابة عمالية من بينها نقابة عمال

السكك والميناء ولكنها حجبت الإجازة عن نقابة عمال النفط، وسارعت القوى والصحف الديمقراطية إلى احتضان الحركة النقابية العمالية. وكان أول اختبار لجدية الحكم في الاستجابة لمطالب العمال في تحسين أوضاعهم المعاشية الإضراب الذي أعلنه عمال السكك. كانت خطة الحزب في البداية تقوم على أساس تعزيز النقابة أولاً بالعمل على دفع العمال للالتفاف حولها، لاسيما في تحشدات السكك الأساسية، وفي مقدمتها معامل (الشالجية) التي تتولى أعمال التصليح والصيانة ويعمل فيها آنذاك 1265 عاملاً. وقد تحقق للحزب ما أراد. إذ حتى أوائل 1945 انضم إلى النقابة ما يزيد عن ثلث مجموع عمال سكك الحديد في جميع البلاد.⁹ وقد انتخب المؤتمر الأول للنقابة الذي انعقد في 7 تشرين الثاني 1944 مجلساً للإشراف على النقابة يتألف من اثني عشر عضواً، كان الشيوعيون منهم عشرة، ومكتباً لإدارتها يتألف من سبعة أعضاء، أربعة منهم من الشيوعيين. ويبدو أن القاعدة العمالية في السكك كانت تلح في اتخاذ موقف متشدد إزاء الأوضاع المزرية التي كانوا يعانون منها في ظل الإدارة البريطانية، وأن النقابة باتت تواجه ضغط هذه القاعدة، إلا أن الحزب كان قد «خفف من حدة مطالب النقابة وشكاواها أو هو كبحها».

كما يلاحظ بطاطو، إلا أن استمرار جمود الحزب على موقفه هذا كان من شأنه أن يفقده نفوذه بين العمال.¹⁰ لذلك اضطر إلى النزول عند رغبة العمال، مع أن إضرابهم الذي كانوا يزمعون إعلانه لم يكن هو الأول، فقد سبق أن جريوا الإضراب من قبل وخبروا متاعبه. أضرب عمال الشالجية عن العمل الإضافي في يوم 10 نيسان 1945 وأرفقوا إضرابهم بتقديم مذكرة تطالب برفع الأجور ووبارجاع عامل مفضول، وهددوا بالإضراب الشامل إذا لم تجب مطالبهم وحددوا يوم 15 نيسان 1945 موعداً لإضرابهم الشامل. لكن الإدارة (الجنرال سمث) تجاهلت الطلب، ولذلك ففي اليوم المحدد أضرب جميع عمال السكك في بغداد، وامتد الإضراب ليشمل بعض المحطات الأخرى لاسيما الرئيسية منها في السماوة والبصرة والموصل، وشمل الإضراب غالبية عمال السكك في البلاد. وقد أحدث دويماً كبيراً في الأوساط السياسية لاسيما بعد أن انبرى الحزب الشيوعي العراقي إلى مساعدة العمال، إذ سارعت (القاعدة) للدفاع عن قضايا العمال ونددت بالإدارة البريطانية للسكك وبموقف الحكومة من الإضراب. إذ أن هذه ردت على مطالبة العمال بتشكيل لجنة برئاسة شخص معروف بنزعتة الفاشية المعادية

9. انظر هامش رقم (36) لدى بطاطو، الكتاب الثاني، 277.

10. بطاطو، ك2، ص 277.

للعمال وبارتباطاته القديمة مع دول المحور وبدعوته للفكر العنصري هو الدكتور سامي شوكت، وسارعت هذه اللجنة إلى مساندة الجنرال سمث، واشترطت ألا ينظر في أي مطلب للعمال قبل إنهاء الإضراب. إلا أن العمال رفضوا هذا الشرط، فسارعت اللجنة إلى الطلب من رئاسة الحكومة لغلق نقابة عمال السكك بذريعة أن تأليف النقابات كان سابقاً لأوانه بالنظر لما عليه العمال من عدم نضوج لا في الحياة الاجتماعية فحسب بل في الناحية الثقافية أيضاً مما يجعل النقابات العوبة بأيدي المعرضين (لاحظ كيف يتحدث سامي شوكت عن جميع النقابات - المؤلف) وذوي النزعات المخلة بالنظام وسلامة المملكة، فقد أصبحت هذه الوزارة مقتنعة بأن الوقت لم يحن لتأسيس نقابة كهذه.¹¹

وبادرت الحكومة إلى إبطال إجازة نقابة عمال السكك. ولم تكتف بذلك، وإنما لجأت إلى الأساليب الإرهابية لإرغام العمال على إنهاء إضرابهم. فقد قطعت مديريةية السكك الماء عن أكواخ العمال وهدمت بعضها، واعتقل البوليس النشطاء من المضربين، وهدد رئيس الوزراء بجلب العمال الهنود ليحلهم محل العمال المضربين. لكن العمال صمدوا بوجه تهديدات الحكومة، وتظاهرت نساء العمال، وقدمن المذكرات في تأييد مطالب أزواجهن إلى رئيس الحكومة وإلى رئيس مجلس النواب والأعيان. وتحتفظ ملفات البوليس العراقي بعرائض موقعة بتوقيع شمسة العارف وتحمل 125 توقيعاً، وأخرى بتوقيع وضحة بنت حسين وتحمل 271 توقيعاً. وقد أثارت أساليب الإرهاب التي اتبعت مع عمال السكك سخط عمال البلاد، وسارعت نقابات عمال الميكانيك والبناء والتجارة والكهرباء والأحذية والسجاير، والمطابع والخياطة إلى تأليف وفد مشترك قابل المسؤولين الحكوميين وقدموا مطالب مشتركة قالوا فيها إنهم يعتبرون الضربة التي وجهت إلى عمال السكك موجهة إلى جميع عمال العراق وهم يحتاجون على الطرق التي اتبعتها الشرطة تجاه العمال وعوائلهم وأن الحل الوحيد لإنهاء الإضراب هو إجابة مطالب العمال، وأن موقف مديريةية السكك وتعننتها سيؤدي إلى تفاقم الحالة وإلى إعلان الإضراب من قبل كافة العمال العراقيين في المصانع والمشاريع الحكومية والأهلية، وأخيراً طالبوا بإطلاق سراح رئيس نقابة عمال السكك والنسيج والأعضاء الآخرين وفتح نقابة عمال السكك. ورغم أن المديرية لجأت إلى سوق كثير من العمال إلى العمل دون رضاهم، إلا أن الإضراب لم يتوقف إلا بعد أن اضطر الجنرال سمث إلى

11. جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 155، نقلاً عن كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية الموجهة إلى سكرتارية مجلس الوزراء.

الوعد بزيادة أجور العمال والوعد بإعادة بناء البيوت المهتمة وإعادة فتح النقابة. لكنه في ذات الوقت سارع إلى تأليف ما دعاه بـ «لجان العمل» على غرار لجان العمل في النظام الفاشي الإيطالي، بيد أن العمال قاطعوا هذه اللجان وأسموها (لجان سمث). لكن الإدارة البريطانية عادت ونكثت بوعودها وشنت حملة واسعة لطرد وملاحقة العمال النشيطين. إزاء ذلك عاد العمال للإضراب في 27 شباط 1946. وقد شمل الإضراب كافة الخطوط. وقد فضح الحزب الشيوعي العراقي في بيان أصدره في الأول من آذار 1946 فضاة التدخل الاستعماري في شؤون الدولة وعجز السلطات الحكومية تجاه هذا التدخل¹² وأعلن سخطه على هذا الاضطهاد الذي يوجه ضد العمال، ودعا العمال وقوى الشعب كافة إلى مساندة العمال المضربين. واستجابة إلى هذا النداء أضرب عمال المطابع في 5 آذار ليوم واحد طالبوا فيه بتشريع نظام خاص بالنقابات وإعادة فتح نقابة عمال السكك، وقد تعطلت كافة الصحف اليومية عن الصدور باستثناء صحيفة (الرأي العام) للجواهري، التي تعمد العمال صدورها لكي تزود الرأي العام بأنباء الإضراب وتطوراتها.

إلى جانب إضراب السكك هذا امتدت موجة من الإضرابات العمالية شملت عمال النسيج في بغداد (تشرين الأول 1945)، وأضرب عمال السجاير في شركة الدخان الأهلية (آذار 1946)، وعمال المطابع (أيلول 1946)، والبرق والبريد والتلفون (أيلول 1946)، وشركة الكهرباء (أيلول 1946)، وعمال التجارة في بغداد (أيلول 1946)، وعمال سيكاير الدخان الأهلية (في أيلول 1946 أيضا) وتأييدا لهم أضرب جميع عمال السجاير، وفي أيلول أيضا أضرب عمال الميناء في البصرة.

غير أن أهم الإضرابات العمالية وأبعدها أثرا في الحياة السياسية للبلاد كان إضراب عمال النفط في كركوك المعروف باسم «إضراب كاورياغي». في 3 تموز 1946 أضرب خمسة آلاف من عمال النفط مطالبين بالاعتراف بحقهم في التنظيم النقابي، وزيادة الحد الأدنى للأجور من 80 فلسا إلى 250 فلسا، واستحداث نظام ضمان ضد المرض والعجز والشيخوخة، ووقف الطرد الكيفي للعمال. وقد قادت الإضراب لجنة من العمال الشيوعيين وأصدقائهم ضمت دنخا يلده وجون صاكيان وحنا الياس (عضو مجلس الرقابة في نقابة عمال السكك الملقاة وأحد قادة إضراب عمال السكك في عام 1945 الذين فصلوا من العمل). وضمت اللجنة كذلك العمال حكمان فارس الربيعي وفاضل جواد رسول كريم، وقد أطلق عليها اسم لجنة

12. نص البيان نشرته مجلة (الثقافة الجديدة) في عددها 132 الصادر في عام 1981.

المفاوضات وكان يقودها العامل الشيوعي حنا الياس. وإلى جانبها كانت هناك لجان فرعية موزعة على أقسام الشركة المختلفة. وألف الحزب إلى جانب هذه لجنة حزبية تشرف على الإضراب تتألف من الشيوعيين: حنا الياس وطه التورنجي ودنخا يلده وحنا جبرائيل وحكمان فارس. وكانت اللجنة المحلية للحزب في كركوك تتولى إعداد الكلمات التي تلقى في اجتماعات العمال في حدائق كاورباغي باللغات العربية والكردية والتركمانية والسريانية. وقد عمل الشيوعيون على تعبئة سكان مدينة كركوك لإسناد الإضراب. وطوال أيام الإضراب الاثني عشر كان العمال يقيمون الاجتماعات والمسيرات ويتولى الخطباء فيها فضح السياسة الاستعمارية والنهب الذي تمارسه شركات النفط. لذلك جن جنون السلطة وشركة النفط ودبرت مجزرة للعمال المضربين الذين كانوا يجتمعون في بستان كاورباغي بعيدا عن المدينة في 12 تموز/أغسطس ضحيتها 16 قتيلا و27 جريحا. وقد حاولت الحكومة (وكان يرأسها آنذاك أرشد العمري) أن تلقى تبعة هذه المجزرة على عاتق العمال المضربين. إلا أن لجنة التحقيق الرسمية التي ألفتها الحكومة ذاتها بعد أن «بلغ الاستنكار والاستهجان والاحتجاج حدودا لا تطاق»¹³ للتحقيق في الجريمة برئاسة أحمد الطه، نائب رئيس محكمة استئناف بغداد أثبتت في تحقيقها أن العمال لم يرتكبوا شيئا مخالفا للقانون ولم يكن في اجتماعهم ما يخشى منه على الأمن وأنهم كانوا عزلا من السلاح وكانوا يتحركون تحت مراقبة الشرطة وأن الشرطة قد تجاوزت في عملها حد المعقول في تشتيت المجتمعين وأن الإدارة أوقفت أشخاصا ليس لهم يد في التحريض على نفس الحادث.¹⁴ وقد اعترف عبد الله القصاب وزير الداخلية الذي اضطر إلى الاستقالة أن العمال:

«لم يقوموا بأية حركة تستدعي إصدار الأوامر بتفريقهم، وإطلاق الرصاص عليهم، تلك الأوامر التي يستنكرها كل ذي ضمير حي».¹⁵

وفي اليوم التالي اندفعت جماهير كركوك للتظاهر بأعداد كبيرة يتقدمها وفد من العمال وهو يحمل مذكرة تطالب بالتحقيق في الجريمة ومعاقبة المسؤولين عنها وإجابة مطالب العمال. وقد اضطرت الشركة إلى

13. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء السابع، ص 121.

14. المصدر السابق.

15. من كتاب استقالة عبد الله القصاب، وزير الداخلية في حكومة أرشد العمري، المصدر السابق، ص 124.

الرضوخ لمطالب العمال وزادت الحد الأدنى للأجور إلى 140 فلساً في اليوم، وأدخلت زيادات أخرى في الأجور. إلا أن الحكومة رفضت منح العمال حق فتح نقاباتهم. لقد أثار نواب المجزرة المروعة مشاعر السخط لدى جماهير الشعب في البلاد كلها، ودفع مختلف الأحزاب السياسية المجازرة إلى الاحتجاج والمطالبة بتنحية حكومة أرشد العمري. لقد رفع هذا الإضراب المشاعر الوطنية والطبقية لدى عمال البلاد، وحفزهم إلى العمل لتوحيد صفوفهم. فاحتجاجاً على تقديم ٢٢ عاملاً من عمال النفط إلى المحاكم في كركوك قدم ممثلو 14 نقابة عمالية مذكرة مشتركة إلى رئيس الوزراء طالبوا فيها بمحاكمة شركة النفط المسؤولة عن تهريبها من تطبيق قوانين البلاد المرعية ومسئوليتها المباشرة وغير المباشرة عن المذبحة، ومحاكمة رجال الإدارة المسؤولين عن الأمر بإطلاق النار على العمال المضربين وإرجاع العمال المفصولين والاعتراف بنقابة عمال النفط. وقد لعب الإضراب دوراً ملحوظاً في مد نفوذ الحزب في الأقضية والنواحي التابعة للواء كركوك وفي مدينة كركوك ذاتها لاسيما بين الطلاب.¹⁶

لقد أظهرت النشاطات العمالية التي استعرضناها المزايا النضالية العالية التي تتمتع بها الطبقة العاملة العراقية والتقدم الملموس في وعيها الطبقي والوطني الذي تحقق في تلك الفترة - ولكن هل بالغ الحزب في تقييمه لقدرات الحركة العمالية النضالية، وهل حملها فوق ما تطيق ودفع بها إلى خوض معارك تفوق قدراتها الفعلية كثيراً وأدت إلى تصفية نقاباتها؟ لقد وجهت بعض القوى، لاسيما حزب الشعب وعزيز شريف بالذات، اللوم للحزب لأنه دفع عمال السكك إلى الإضراب ولأنه وجه النار إلى الاستعمار والحكم المحلي في أن واحد، وأن تدخل الحزب الشيوعي يتخذ من جانب الحكومة ذريعة لضرب العمال وتشديد القمع ضدهم.

ربما تكون هذه الإضرابات قد انطوت على أخطاء في التكتيك في هذا أو ذاك، كان يمكن تلافيها وتجنيب العمال دفع استحقاقات إضافية، لاسيما وأن هذه الإضرابات كانت تجري في وسط عمالي يفتقر إلى التجارب النضالية العريقة في ميادين الإضراب والاحتجاج، إلا أن هذه الإضرابات كانت مدرسة لإشاعة الوعي السياسي والنقابي الواسع بين العمال، ورفعت لديهم الإحساس بضرورة التضامن الطبقي إلى مستويات أعلى بكثير مما كانت تبديه الطبقة العاملة من قبل، كما أن هذه الإضرابات قد قدمت مساهمتها الهامة في المعركة السياسية التي خاضتها القوى الوطنية ضد الحكومات الرجعية ومن ورائها الاستعمار وأكسبت الجماهير تجارب غنية في

النضال نفعها في معاركها المقبلة من بعد. إن الذين يفكرون بمجرد حساب الربح والخسارة في ما تحققه الحركة الإضرابية من منافع مادية أو ما يعرف بـ «الاختيارات العقلانية» على غرار ما تفعل النقابات العمالية في الدول الرأسمالية العريقة، يسقطون من حسابهم أن ظروف النضال الثوري في العراق لم تخضع أبداً إلى حسابات كهذه، ليس لأن الشيوعيين العراقيين لا يعيرون الاهتمام لحسابات كهذه، وإنما لأن العدو الطبقي ظل يرفض الأخذ بمثل هذا المبدأ، ويلجأ دائماً إلى العنف والإرهاب لتحطيم أية حركة معادية. وقد توصل إلى فهم مثل هذا المنطق عديد من السياسيين الذين كانوا قد لاموا الحزب على مواقفه «المتشددة»، بمن فيهم العناصر التي عرف عنها تمسكها الشديد بالعقلانية. ثم إن هذه النضالات العمالية قد ساعدت في تربية كادر نقابي مرموق قاد الحركة النقابية ليس في هذه الفترة وحدها وإنما في العقود التالية أمثال: علي شكر وميخائيل بطرس وحساني علي والأخوين حسين وعبود حمزة وعباس سميح وإسحق شيرازي وجورج مرقص، ومن بعد زاهد محمد وعبد الرضا هويش من عمال السكك، وعبد الحسن جبار وجاسم حسن وابراهيم منصور وناصر عبود وحמיד بخش من عمال الميناء، وهادي طعين من ميكانيك البصرة، واسطيفان ستراك وحنا الياس وتوما شابا وحكمان فارس الربيعة من عمال النفط وسلمان الوادي من البرق والتلفون وأراخاجادور من عمال الإنشاءات وربيح شهاب من الغزل والنسيج ومحمد اسماعيل وهادي مهدي وعلي شهريزلي وعلي البلداوي وأنور رشيد من عمال المطابع وموشي يعقوب من عمال الخياطة وشاكر محمود من عمال النجارة، وقد انضم إلى هؤلاء من بعد عناصر عمالية أخرى قادت الحركة النقابية أمثال صادق الفلاح وحسين علوان وكليبان صالح وعبد القادر عياش وكاظم الدجيلي ومحمد غضبان ومحمد عسكري وحكمت كوتاني. إن الذين يحسبون الأمور وفق منطق الربح والخسارة لا يدخلون في حساباتهم الأرباح غير المنظورة التي عادت على الشعب من وراء تحركات العمال هذه، نضرب على سبيل المثال هنا أن عمال النفط المضربين في كركوك أقاموا علاقات مع الجنود في الشوارع وكانوا يخطبون من على شاحنات الجيش أمام ثكنة عسكرية وكان الجنود يستمعون إليهم بتعاطف وتأييد.¹⁷ إن العقلية المتشددة في الحزب التي كانت تقيس الأمور بالمقاييس الستالينية يومذاك، التقت بمزاج حاد ولده البؤس والاضطهاد الذي لم ينقطع طوال سنوات الحرب العصيبة الذي عاناه العمال، وكانت حصيلة هذا الالتقاء إضرابات عنيفة لا تقبل بالمساومة بسهولة. والواقع إن

17. جعفر عباس حميدي، ص 439، نقلا عن برقية قائد الفرقة الثانية إلى وزارة الدفاع المرقمة 3577 في 15 تموز 1946.

هذا النوع من التشدد ظل يصبغ لاهذه الحركات وحدها وإنما تلك التي تلتها من بعد وصولاً إلى ثورة 14 تموز.

امتداد نشاط الحزب إلى الريف

من الأمور التي تجلب الانتباه حقاً تأخر الحزب وبشكل ملحوظ في هذه الفترة عن الاهتمام بالمسألة الزراعية والعمل الفعال بين الفلاحين في بلد تؤلف المسألة الزراعية فيه واحدة من القضايا الأساسية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وجُل سكانه آنذاك من الفلاحين. لقد كان الكتاب ذوو الفكر الاشتراكي هم السباقون في العراق إلى تناول البحث في شؤون الريف والبؤس الذي يعيش فيه الفلاحون. وكان الشيوعيون أيضاً هم أول من اتجه لإقامة الروابط النضالية مع الفلاحين. وقد سبق أن أشرنا إلى جولات عبد القادر اسماعيل في ريف العمارة ومعالجاته بشأن أوضاع الفلاحين فيها، وكذلك نشاط يوسف سلمان يوسف بين فلاحي الناصرية والعلاقات التي أقامها مع فلاحي سوق الشيوخ بوجه خاص، ونشاط الحزب بعد تأسيسه في تأييد الفلاحين. وواصل كتابه هذا التقليد بعد إعادة تأسيسه. فرواية (الدكتور ابراهيم) لذنون أيوب التي كان ينشرها في مجلة (المجلة) تباعاً استمرار لهذا الاهتمام. ومع ذلك، فإن بطاطو كان محقاً في ملاحظة أن أعداد (الشرارة) التي ظل يواصل الحزب إصدارها حتى خريف 1942 نادراً ما كانت تنشر أخباراً عن الفلاحين.¹⁸ ونلاحظ نحن أن منهاج (حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي) الذي تقدم بطلب إجازته بدفع من الحزب الشيوعي العراقي في مطلع عام 1942، لم يقدم أية مطالب محددة وجدية للمسألة الزراعية والفلاحية، فقد طالب بـ «شمول ضريبة الدخل المتزايدة دخل الملاكين والمزارعين الكبار وفرض ضريبة على الأرض لتستطيع الدولة القيام بالإصلاحات العامة» وكذلك:

«إلغاء القوانين والقواعد الزراعية الجائرة وسن قوانين تكفل تحسين حال الفلاح واتخاذ تدابير جدية في إحياء الأراضي الموات وتوزيعها على الفلاحين، وبعبارة أدق، تعميم الملكية الفردية الصغيرة لتحقيق تحرير الفلاح عملياً والخروج به من الظلمة إلى النور».¹⁹

18. بطاطو، النص الإنجليزي، ص 610.

19. (الشرارة)، العدد الخامس، شباط 1942.

سعى الحزب إلى تحديد طبيعة النظام الاجتماعي في الريف ارتباطاً بمساعاه لتحديد طبيعة النظام الاقتصادي . الاجتماعي القائم في البلاد، وهنا لا نعثر على دراسات متكاملة، وإنما هي محاولات وردت في إطار معالجات تناولت مشكلات سياسية واقتصادية خاصة.

إن أقدم ما يتوفر لدينا في هذا الشأن هو المقالة التي نشرتها (القاعدة) في عددها الثاني الصادر في شباط 1943 بتوقيع خليل، ونظنه الرفيق حسين الشبيبي، حول مشكلة التموين ويرى أن الأزمة التي تعانيها البلاد تعاونت على خلقها «الإقطاعية العراقية» التي بلغت «دور شيخوختها وانهارها منذ زمن بعيد، وهي تتفاهم مع البورجوازية الأجنبية - ويقصد بها رأس المال البريطاني - تلك البورجوازية التي هي ذاتها كانت تفاهمت والتحمت مع إقطاعية بلادها على حساب الشعب..» وتلاحظ المقالة أن الإقطاعية في العراق تتبرجز بحافز من المضاربة بالحبوب، وتضرب المقالة مثلاً بما يجري من متاجرة في الحبوب من جانب شيوخ القبائل في لواء العمارة. ومع ذلك فإن (خليل) لم يوضح الأسس التي يقوم عليها مفهومه عن الإقطاع، مثلما لم يوضح فهد وهو يرد على خطاب العرش في كانون الثاني عام 1943 الأساليب الإقطاعية التي يتمتع بحق ممارستها قانوناً أو تقليداً شيوخ العشائر والملاكين والسراكيل والتجار والمسؤولين إلى جانب نهب الشركات الأجنبية عن فقر الشعب العراقي. وتعطي (القاعدة) في عديدها السابع والثامن وصفاً لنظام (التعبه) الساري في زراعة النخيل في لواء البصرة، والبؤس الذي يتعرض له التعاب على أيدي ملاكي الأراضي، وفي الأراضي الحكومية، والأساليب التي تتبع لنهب التعاب. وفي الكونغرس الأول للحزب (أذار 1944) أعطى فهد في تقريره السياسي تحديداً أكثر وضوحاً لطبيعة النظام القائم في الريف، ويلاحظ أنه برغم العلاقة الإقطاعية والقبيلية التي تربط المنتج الحقيقي. الفلاح، بطبقات وجماعات لا شأن لها بالعمل الفعلي وبرغم وجود الإقطاعية والمشخة القبلية فيه، إلا أن طبيعة الإنتاج القديمة التي كانت تلازم العصر القبلي والإقطاع قد تركت مكانها للإنتاج البضائعي، وأن الوحدة الإقطاعية الزراعية الباترياركية التي كانت تنتج لسد احتياجاتها، أي للاكتفاء الذاتي، أصبحت اليوم تنتج للسوق، تنتج بضاعة، وحتى تنتجها لتصدر إلى خارج القطر، أي أن الفلاح أصبح . أحب أم كره . مرتبطاً بالإمبريالية، فهو يقابلها كبائع لحاصلاته، كمشتري لبضائعها. هذه الحقيقة ذاتها، أي إنتاج البضاعة، دفعت بورجوازية المدن وكبار الشيوخ لاستثمار الأراضي بطرق رأسمالية، وشجعتهم على نصب المضخات الزراعية وتوسيع أراضيهم واستخدام العمال الزراعيين، وباتوا هم يرتبطون بدافع المصلحة الاقتصادية بالشركات والمصارف الأجنبية

وبالنفوذ الأجنبي السياسي. وينتهي التقرير إلى القول:

«وهكذا يتبرجز ملاكو الأراضي وشيوخ الإقطاع عندنا، ويسيرون مع الزمن أما أساليب استثمارهم ونهبهم الفلاحي فيسير بعكس الزمن، يرجع أكثر فأكثر إلى الخلف، إلى نهب صريح بالقوة، نهب منظم تسنده «القوانين» و «العادات المرعية» وتسنده السلطة السياسية بكل قواها».²⁰

ومع ذلك، فإن محاولات تحديد طابع النظام السائد في الريف هذه لا ترقى إلى مستوى الدراسات الضرورية التي كان يتعين وضعها. فهي لا تغطي مشكلات الزراعة والريف عامة وبترباط عضوي وهي كثيرة التنوع، ولا تحدد خصائص النظام التي تميزه عن النظم السائدة في أرياف البلدان المجاورة مثلاً، ولا تلتفت إلى مسألة التمايز بين الفلاحين الذي كان قد بدأ بحكم اتساع العلاقات السلعية في الريف، ولم تعالج أثر العلاقات القبلية في التضامن الطبقي في الريف وإن كان قد انتبه إلى ما يجري عليه من تطور، ولم يسع إلى البحث عن أشكال التباينات التي تملئها أوضاع الزراعة المتنوعة ذاتها وأثرها في مواقف الفلاحين. لقد كانت هناك حاجة ملحة حقا إلى دراسة ما ألت إليه أوضاع الريف بتفصيل كبير وفق المناطق المختلفة ومعاينة الأبعاد التي انتهت إليها تطور ملكية الأرض بغية تحديد الشعارات الملموسة والسياسات الضرورية التي تجذب الفلاحين إلى النضال الثوري والتي تعين الحزب في الامتداد إلى الريف في قطر كان جل سكانه من الفلاحين. والتوقف عند مفهوم «ملكية التصرف» وإعطاء إيضاحات كافية للتفريق بين ملكية الدولة للأرض الزراعية أو ما يعرف بـ «الأرض الأميرية» في مستوياتها المختلفة «الأميرية الصرفة» و «الأرض المفوضة بالطابو» و «الأرض الممنوحة باللزمة» لما لهذا التفريق من أهمية عملية في التصرف الفعلي بالأرض، ولماذا لم يرفع شعار تأمين الأرض، كما تنادي²¹ باعتبار أن الأرض تملكها الدولة فعلا بموجب قوانين الأرض في العراق، وأن ما يدور حوله النزاع هو «حق التصرف» بها فقط. فلماذا لم يحدث هذا، لاسيما وأن فهد قد عرف بحرصه على التعرف الدقيق والمباشر على ساحة النضال التي يعمل فيها وقد تعزز لديه الأمر ولا شك من خلال دراسته في مدرسة كادحي الشرق لتعاليم لينين حول المسألة الزراعية، وأن

20. (القاعدة)، العدد 3-16، آذار 1944؛ ومؤلفات الرفيق فهد، ص ص 95-98.

21. انظر كتابنا: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، الفصل الأول، ص ص 19-34.

الكتل التي انشقت على الحزب كانت تلح بوضع برنامج زراعي للحزب؟

الحق، إن الحزب في ظروف النضال القاسية التي واجهها ومحدودية طاقاته المؤهلة نظريا وضألة روابطه بالريف ما كان بوسعه أن ينهض بمهمة واسعة ومتشعبة الجوانب كهذه آنذاك، ويزيد في صعوبتها فقر الدراسات العلمية على مستوى البلاد وندرة الإحصاءات أو انعدامها في الجوانب التفصيلية، والتخلف المريع في المواصلات والأمن في الريف. وكان من الطبيعي بطاقته المحدودة ومحدودية تجربته وتكوينه التاريخي أن يتجه إلى تدعيم ركائزه بين أوساط العمال والطلاب وكادحي المدن الآخرين، كما أن صراعاته الداخلية قد استنفدت كثيرا من جهده. ومع ذلك، وحيثما أمكن أن يتخفف من الأعباء الإضافية وتوفرت لديه الإمكانيات، اتجه إلى دراسة أوضاع الريف ومد النشاط إليه. ففي أيلول 1943 نشرت (القاعدة) شرحا ضافيا لنظام (التعبه) في بساتين نخيل البصرة. وطبقا لما يرويه بطاطو، نشرت (القاعدة) في آذار 1944 «توجيهات قد أرسلت إلى الخلايا الحزبية في المناطق القريبة من الريف، تطلب منهم دراسة مشاكل هذه القرى وأوضاع الحياة فيها دراسة دقيقة»²² واستنادا إلى هذا، كما يبدو، نشرت (القاعدة) الصادرة في أيلول 1944 تقريرا مطولا بتوقيع «فلاح الكميت»²³ تحت عنوان (حصه الفلاح بالأرض)، كما نشرت في العدد ذاته مقالة أخرى بعنوان (من مشاكل الريف). ويلاحظ أن المقالين جاءا دون رابطة بأحداث معينة على خلاف ما كان ينشر باسم رسائل العمال والفلاحين، مما يدل أنهما جاءتا كرد للتوجيهات المشار إليها آنفا²⁴ أو أنهما اقتطعا من التقارير التي ترفع من لجان المناطق أو اللجان المحلية إلى قيادة الحزب دون أن يراد بها النشر إلا أن هذه اقتطعتها ونشرتها لتحفيز اللجان الأخرى للاحتذاء بها.

لم يكن بوسع الحزب، بقواه المحدودة وظروف الإرهاب والملاحقة لكوارده وأعضائه عهد ذلك أن يخطط توسعه، والميادين التي يتوسع فيها

22. بطاطو، النص الإنجليزي، 617، استنادا إلى (القاعدة)، العدد 4، 5، آذار 1944.

23. نرجح أن يكون التقرير والمقالة من وضع موسى محمد نور العضو المرشح للجنة المركزية حتى عام 1947، والعضو الكامل فيها بعد عام، وكان يدرس في كميت، وذا منزلة اجتماعية ودينية محترمة باعتباره من كبار «سادة» العمارة. (المؤلف)

24. التقرير طويل يصنف الفلاحين حسب شروط تعاقدهم على زراعة الأرض (الستات والخماس والرباع والنصاف، والضرائب التي تجتبي من كل واحد منهم ومن ينشد الاستزادة يجد نص التقرير في كتابنا (الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، ص 216/217).

لاسيما في الأرياف حيث تعم الأمية ولا توجد طرق مواصلات أو بريد منتظم، ولذلك كثيرا ما كان يمتد نشاطه هنا وهناك بمحض المصادفات، أو بحكم علاقات هذا الرفيق أو ذاك بالمنطقة أو المدينة أو القرية التي جاء منها. ومع ذلك كان ينتبه الحزب جيدا إلى العوامل المساعدة هنا والتأكيد عليها. خذ على سبيل المثال مسألة الاستفادة من معلمي المدارس الابتدائية. إن هؤلاء بحكم ارتباطهم بعمل محترم لا مجال فيه للابتزاز أو الارتشاء أو كسب الجاه والنفوذ أو يمكن استخدامه للتسلط، ولأن غالبية المنخرطين فيه هم من الفئات الفقيرة التي سدت في أوجهها فرص التعليم العالي، ولارتباطهم بعمل فكري في الأساس، كانوا يؤلفون فئة يسهل تحركها بين الناس للدعوة إلى مثل الخير والتقدم. وقد توصل الحزب إلى إدراك هذه الحقيقة مبكرا، لذلك جرى التأكيد على إيجاد ركائز للحزب في دور المعلمين. وقد أظهرت الأيام من بعد انه أصاب في ذلك. فلقد كان المعلمون يمدون نفوذهم عميقا في المدن والقرى على السواء، وكانوا يؤلفون نسبة عالية من كوادره. ويمتد نفوذ الحزب في العادة حيث تكون البيئة الاجتماعية مواتية. إن الناس الذين يطبق عليهم البؤس يرحبون بمن يأخذ بأيديهم ويعبر عن شقائهم ويدلهم على طريق الخلاص، لهذا وجدت منظمة الحزب في لواء العمارة أن الظروف مواتية لنشاطها. فقد عرف هذا اللواء بثرائه سابقا، إذ كان يمد البلاد بنصيب هام من احتياجاته إلى الحبوب لاسيما الرز، وكذلك الأسماك. لكنه عرف بالمقابل بسطوة شيوخه وبؤس فلاحيه. إن سبعة عشر شيخا من شيوخ اليومحمد وأل أزيج وبنو لام وألبودراج وبنو سعيد كانوا يضعون أيديهم بالتواطؤ مع الحكومة على ما يقرب من مليونين ونصف المليون دونم من الأراضي الأميرية الصرفة وافرة الخصوبة والمياه.

وتشاء المصادفات أن ينقل إلى العمارة في عام 1942 حسين محمد الشبيبي، المعلم والشاعر النجفي، عضو اللجنة المركزية للحزب آنذاك، للتعليم في مدارسها الابتدائية. وكان طبيعيا أن يوطد علاقاته مع معلمي اللواء، وأن يفكر في مد نفوذ الحزب إلى فلاحي اللواء الذين يئنون من جبر الشيوخ، وأن يستعين لذلك بمعلمي المدارس الابتدائية والموظفين الصحيين في الأرياف، ويجند لهذا الغرض مجموعة من المعلمين النشطين: مالك سيف وموسى محمد نور وجواد الصافي وعبد علوان والموظف الصحي محمد نبيه، ودفعهم إلى العمل لكسب بعض الفلاحين، ومن خلالهم مد نفوذ الحزب في قرى اللواء. لقد أظهرت هذه المجموعة والتي انضم إليها من بعد محمد علي الزرقعة، المدرس السوري الأصل وعضو اللجنة المركزية للحزب لاحقا، كفاءة عالية ووطدت نفوذ الحزب كثيرا في مدن اللواء وقراه. وكان أهم ما حققته كسبها مجموعة من الفلاحين ذوي النفوذ في عشائريهم:

فعل ضمد ومجيد الملا خليفة²⁵ وسالم سريح وخلف الجمالي وحجي مهدي وعبد الواحد كرم وعلي الشيخ كمبار الهادي وعلي طاهر، وامتد النشاط حتى الملاي وقرأ المنابر الذين كانوا يتنقلون بين العشائر حتى أبعدها، وقد انتمى بعضهم إلى الحزب. وردا على هذا النشاط عمدت سلطات اللواء إلى نقل المعلمين الذين تشك في نشاطهم السياسي من مركز اللواء، ومنهم حسين محمد الشبيبي إلى مدارس القرى والنواحي، وكأنما أرادت بذلك أن توفر لهؤلاء فرصا أوفر للنشاط الثوري. أما حسين الشبيبي فقد استقال وسافر إلى بغداد لتزايد الحاجة إليه هناك في مركز الحزب. وقد ساعدت هذه التنقلات في توسيع نشاط الحزب في أفضية ونواحي اللواء، كالكحلاء وكमित والمشرح والميمونة والمجر الكبير وحتى علي الغربي وشيخ سعد.

شجعت النجاحات الأولية التي تحققت في لواء العمارة في كسب الدعاة الشيوعيين من بين صفوف الفلاحين على أن يخطو الحزب خطوة أبعد في ميدان العمل مع الفلاحين على أساس مخطط يتألف من شقين أولهما تحريك العناصر الطيبة في المدن من بين الذين يتعاملون مع الفلاحين بوجه خاص وذوي العلاقة الحسنة بهم لتكوين جمعيات تدعى بـ «جمعية أصدقاء الفلاح، تعمل على أساس قانوني، وتهدف إلى توعية الفلاحين وتعريفهم بحقوقهم وساندتهم في الوقوف بوجه الاعتداءات التي يتعرضون لها على أيدي الشيوخ وحوشيتهم أو شحتتهم (شرطتهم الخاصة) وللتخلص من أشكال الخاوات والأتاوات التي تفرض عليهم. أما ثانيهما فيتجه إلى توعية الفلاحين ذاتهم بضرورة إنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية والاستهلاكية حيثما توفرت الأوضاع المناسبة لذلك - ومن أهداف هذه الجمعيات المطالبة بفتح المدارس والمستوصفات وتنظيم تخطيط

25. كان فعل ضمد ينتمي إلى (الشراشحة) الذين هم فخذ من عشيرة أبو عبود من قبيلة أبو محمد وكان هو وعشيرته يقطنون مقاطعة (الجنдалة) إحدى مقاطعات الشيخ مجيد الخليفة، أحد كبار شيوخ أبو محمد في (المجر الكبير). ولكن الشراشحة اضطروا تحت اضطهاد مجيد الخليفة إلى النزوح إلى أراضي آل إزيرج وسكنوا في أراضي مطلق السلطان. وصار فعل يعمل كمحاصص هناك. لكن هذا الإقطاعي ضاق ذرعا بدوره بنشاط فعل واضطره إلى الهجرة في عام 1948 إلى بغداد، وظل يعيش فيها حتى وفاته عام 1968. أما مجيد، فكان يعمل كملا للشيخ مجيد الخليفة. ولكن هذا شرع يضطهده بعد أن اكتشف نشاطه الشيوعي واضطره إلى الهجرة إلى مدينة العمارة أولا، ولكنه واصل عمله الشيوعي هناك دون تردد، واستدعاه الحزب هو وعائلته ليحترف العمل الحزبي في بغداد، واتخذت دار العائلة مكانا لإخفاء مطبعة الحزب المركزية، وانصرفت العائلة بمجموعها إلى النشاط الحزبي حتى دوهمت الدار من جانب البوليس في خريف 1948 وزج جميع أفرادها في السجون.

القرى وبناء دور الفلاحين. وبالفعل تألفت في العمارة جمعية أصدقاء الفلاحين ضمت هيئتها المؤسسة إلى جانب بعض الفلاحين المعروفين؛ فعل ضمد ومجيد ملا خليفة وبعض الحرفيين والمعلمين وصغار الموظفين. وتقدمت بطلبها إلى وزارة الداخلية لنيل الإجازة القانونية مرفقة مع الطلب نظامها الداخلي وبرنامج العمل في خريف 1945، وسارعت إلى نشرهاتين الوثيقتين في الصحف.²⁶ ورغم أن السلطات رفضت إجازة الجمعية، إلا أنها واصلت العمل والدعوة بين الفلاحين لفترة معينة مستغلة ظروف الانفراج النسبي في النشاط السياسي والحربي الذي تحقق طيلة وجود الشخصية الوطنية المعروفة سعد صالح في وزارة الداخلية في ربيع 1946. وقد انبرى الشيوعيون في بعض النواحي، وفي مقدمتهم المعلمين الشيوعيون إلى تنظيم إعداد وتوزيع بطاقات التمويين على المئات من العوائل الفلاحية التي كانت محرومة منها سابقا. لقد أثمر كل هذا النشاط تعاطفا بين الفلاحين مع الحزب الشيوعي وحزب التحرر الوطني، المنظمة السياسية العلنية التي كونها - حتى ساهم بعض الفلاحين في التوقيع على العرائض والبرقيات المطالبة بإجازة حزب التحرر الوطني برغم ما يعرف عن الفلاحين من احتراس شديد - فقد أرسل فلاحون برقية إلى وزارة الداخلية، جاء فيها:

«لا يهدأ بالنا إلا بعد اعترافكم بحزب الجماهير، حزب التحرر الوطني».

وقد شنت على أثرها حملة اعتقالات بين الفلاحين شملت 18 فلاحا في ناحية كميت و7 فلاحين في ناحية شيخ سعد. وكان الشيوعيون يعقدون تجمعات للفلاحين يحدثونهم فيها عن نضالات إخوانهم من عمال وكادحي المدن وإضراباتهم. ومن الممتع أن نذكر هنا أن الفلاحين في هذه التجمعات تعرفوا على نضال أشقائهم السودانيين ونضالات الشعب السوداني من أجل استقلاله كما كانت تنشرها مجلة (أم درمان) التي كان يصدرها الأشقاء السودانيون في القاهرة، وأخبار نضالات الشعب الفلسطيني ضد الاستعمار والصهيونية من خلال ما كانت تنشره مجلة (الغد) التي كانت تصدرها عصبة التحرر الوطني.²⁷ لقد أربع نشاط الجمعية الشيوخ الإقطاعيين، ودفعهم إلى الاستعانة بالبوليس لشن حملة من الإرهاب على الفلاحين النشطين وحرقت بيوتهم، وقد اضطر عديد منهم إلى الهجرة عن

26. جريدة (الرأي العام)، العدد 1377، 9 تشرين الثاني، 1945، نقل عن جعفر عباس حميدي، ص 363.

27. من حديث لعبد علوان مع المؤلف.

ديارهم. بيد أن الفلاحين عامة ظلوا يذكرون مآثر الحزب ويتطلعون إليه، وقد انعكس ذلك من بعد في توجهات الحركات الفلاحية التي خاضها فلاحو آل إزيرج بعد سنوات. كذلك سهلت العمل الحزبي بين أوساط الفلاحين الذين هاجروا إلى بغداد والبصرة.

وقد شجعت تجربة لواء العمارة في مجال العمل الفلاحي أن ينشط الحزب في مناطق أخرى من البلاد. ووفق إلى غرس ركائزه في ريف أربيل، وكانت أولى خلاياه هناك في قرية (قازي خانة: الواقعة في سهل أربيل - منطقة دزه ي، وأتبعها بعد أشهر في إنشاء خلية أخرى في قرية (كربه تبه) في قضاء كويسنجق، وفي عينكاوه، قرب أربيل. وأقام مثل هذه الركائز بين جماعات (حقه)²⁸ الموزعة بين ألوية أربيل والسليمانية وكركوك، وفي (الحويجة) في كركوك. ونجح الحزب في إيجاد ركائز له في برزنجه وعه ريت في لواء السليمانية، ومثلها في بهرز والزهيرات في لواء ديالى، وفي أبو الخصيب في البصرة.

وإذا كان نشاط الحزب في المعامل والكليات والمناطق الشعبية قد عانى كثيرا من الهجوم الذي شن منذ صيف 1946 لتصفية ما تحقق في فترة الانفراج النسبي في عهد حكومة توفيق السويدي، فإن النشاط في الريف قد أفاد من أوضاع الريف الخاصة وضعف سطوة البوليس لينجو من الضربات الماحقة، وكانت الثمرة الأولى للنشاط الشيوعي في تحريك الفلاحين وتعبئتهم وقيادتهم في تحركات فلاحية واسعة ضد الملاكين في انتفاضة فلاحي (عربت) عام 1947/1948 والتحركات التي تأثرت بها في (وارماوه) و(هورين) و(شيخان) وغيرها.²⁹

ومثلما عمل الشيوعيون في ريف العمارة على إيجاد روابط وثيقة مع الفلاحين، عمل المعلم جعفر البرزنجي وأسعد باني خيلان الذي كان يدرس الدين، ومن بعد أخوه أحمد باني خيلان على مد النشاط إلى الريف في (عه ريت) و(وارماوه) و(باني خيلان) و(هورين) و(شيخان) والمناطق المجاورة

28. كانت جماعات (حقه) تؤمن بنوع من المساواة الطوباوية وبمشاعية الأرض وبنوع من الملكية المشتركة، ويبدو أنها من مخلفات حركات ماضية قديمة، وكان أفرادها يلبسون ملابس بسيطة، خشنة، وكان قد تعرف عليهم يوسف سلمان يوسف (فهد) وأقام علاقة صداقة بزعيم هذه الجماعات (مام رضا)، غير أن نهب الأراضي وزحف العلاقات السلعية في الريف قد شتت هذه الجماعة.

29. اعتمدنا فيما أوردناه عن النشاط الفلاحي في لوائي السليمانية وأربيل على ما تحدث به الرفيق أحمد باني خيلان الذي أسهم في قيادة حركات الفلاحين في عربت وهورين وشيخان، والرفيق كريم أحمد.

في جنوب لواء السليمانية وأعلى لواء ديالى، واستطاعوا أن يجندوا للحزب عناصر فلاحية عديدة من أمثال محمد فرج مام عول وحسن ملانادر وعبد القادر صوفي وحاج عبد الرحيم وخطيب جامع عه ربت ملا قادر محمد الذي لعب دور ملحوظا في حركة عه ربت.

ومع أن هذه الحركات لم تنته دائما بانتصارات كبيرة للفلاحين، إلا أنها ساعدت كثيرا في تطوير وعيهم وتعزيز تضامنهم وفي لفهم حول الحزب، كما عملت على الحد من تجاوزات الملاكين وسراكيلهم. لقد وسعت هذه التحركات من أفاق الفلاحين وعلمتهم أن قضاياهم لا تنفصل عن قضايا الشعب العامة، وأدركوا بتجربتهم الخاصة طبيعة السلطة التي تقمعهم، ومن هي الطبقات والجماعات التي تقف إلى جانبهم. كما ساعدت الشيوعيين كثيرا في تحسين أساليب عملهم مع الفلاحين.

نشاطات الحزب بين الطلاب

أعار الحزب اهتماما خاصا للعمل بين الطلاب. كانوا يؤلفون الشريحة الأكبر من متعلمي المجتمع، ويسهل النشاط في أوساطهم لعوامل خاصة تتعلق بهم كشيبيبة تتحشد بأعداد كبيرة في مواقع محددة، وبوسعها أن تقرأ وتستوعب ما ينشر، وتحركها فورة الشباب وتتطلع إلى التقدم وتحفزها روحها العلمية إلى التقصي والبحث، وتنزع نحو حرية الفكر. ولأن طلبة الكليات آنذاك ونسبة كبيرة من طلاب الثانوية يتجمعون في بغداد حيث توجد قيادة الحزب وكادره الأساسي المتقدم، سهلت هذه الحقيقة عمل الحزب فيما بينهم. وفي هذا ما يفسر تركيز كثير من نشاطات الحزب في بغداد. وبحكم ثقافتهم وانتظام حياتهم كانوا يبدوون استعدادا سريعا للانتظام في الحزب.

لا ينفرد الحزب الشيوعي العراقي في التوجه نحو الطلاب والسعي لكسبهم إلى صفه. فمثل هذا التوجه وجد مثيله لدى الأحزاب الشيوعية الأخرى. لقد لعب الطلاب، والمثقفون عامة، دور الناقل للفكر الثوري إلى الطبقات الكادحة. وكان هناك عاملان مواتيان لنشاط الحزب بين الطلاب: أولهما أن الكفاح ضد الاستعمار وأعدائه من الحكام الرجعيين والملاكين أوجد نوعا من التحالف الموضوعي بين طبقات الشعب يسهل النشاطات المشتركة بين الطلاب وتحركهم بسرعة؛ وثانيهما أن الحركة الوطنية عبر مطالباتها المستمرة بنشر التعليم بين أوساط الشعب عامة استطاعت أن تفرض مقاييس موضوعية في قبول الطلاب بغض النظر عن

انتماءاتهم الطبقية والقومية وحتى الدينية والمذهبية إلى حد ما. وإذا كانت أعباء الدراسة في بعض الفروع العلمية باهظة بالنسبة للكادحين وقد فرض هذا الأمر تحديدات معينة في توجه الطلاب للدراسة في بعض الكليات، إلا أن توفر ظروف مواتية بالمقابل، كالأقسام الداخلية وتوفير الغذاء المجاني وما شاكل، سهل لأبناء بعض الفئات الفقيرة التوجه إلى كليات ومدارس معينة. وكان لهذا الأمر أثره في نمو نشاط الحزب في هذه الكلية والمدرسة أو تلك. فضلا عن أن الحزب قد أعار انتباهه الخاص إلى بعض الكليات والمدارس وتركيز جهده فيها أخذًا بالاعتبار الأوساط التي سيتجه إليها خريجو هذه المدارس والكليات والمهن التي سيحترفونها وأهميتها بالنسبة إلى سياساته للعمل بين الجماهير.

وكان في خطابه الموجه نحو الطلاب حريصا على مراعاة ما يتميزون به. وكان يأخذ بالاعتبار التنوع القومي والديني والطبقي بينهم. كان الطلبة يجدون لديه ما يرضي فضولهم العلمي وما يستجيب إلى طبعهم المتمرد. زد على ذلك، أن الساحة هنا كانت لا تعرف أفكارا عريقة وراسخة تعيق كثيرا انتشار الفكر الماركسي. إذ لم تكن للقيم والأفكار المحافظة جاذبية بينهم. ولم يكن الإسلام السياسي يلقي قبولا واسعا يومذاك. لكن الفكر «القومي» «العروبي»، وإن كان يمر في تلك السنوات في وضع عصيب يسعى فيه إلى التخلص من أثار الدعاية الفاشية ويجاهد للوصول إلى أصالة خاصة به، إلا أنه ظل على عدائه للشيوعية وللفكر الماركسي، وكان يؤلف قوة منافسة لا يستهان بها تغذيها من جانب المظالم الإمبريالية في فلسطين وغيرها، كما تجد في المقابل ما يزيد في انفعاليتها في خطاب الحزب الشيوعي الموجه إلى الجماهير الذي لم يستطع أن يجمع بحداقة بين الدفاع عن الكادحين اليهود ضد التجاوزات العنصرية من جهة، والدعوة إلى شعاراته القومية السلمية إزاء فلسطين وغيرها من الجهة الأخرى وهذا ما سنعود إليه بتفصيل أكبر في موضع آخر من هذا الكتاب. وبرغم أن الفكر الماركسي المطروح كان هشًا وغير مشذب ويعوزه التدقيق ولا تسنده الدراسات المعمقة ولا سيما المحلية الأصيلة والرصينة، ومشرب بروح الغطرسة الستالينية، إلا أن الفكر البورجوازي بالمقابل والروح البراغماتية لم يرسخا أقدامهما بعد. على العموم، كان الميدان فسيحا لنشاط الطلاب الشيوعيين في الكليات والمدارس في تلك الفترة. من الجانب المقابل، كان انخراط أعداد واسعة من الطلاب في صفوف الحزب والمنظمات التي تعمل بإرشاده، والتفاف أعداد كبيرة حولهم، ومساهماتهم في النشاطات السياسية التي كان يدعو لها، أضفى على حركة الحزب حماسة واندفاعا واضحين. وكان بطاطو على حق حين لاحظ أن نشاط الحزب كان يتأثر موسميا في صعوده ونزوله بحسب

دوام الطلاب في مدارسهم أو انصرافهم عنها في العطل. ومع أننا نتحفظ على الجداول التي أوردها بشأن نسب عضوية فئات السكان في صفوف الحزب ولجانته والتي استند في وضعها على ما جاء في سجلات البوليس وما يدلي به المعتقلون من معلومات وغيرها - ونحن أدرى بطبيعة هذه المعلومات التي يدلي بها أثناء التحقيق - فإن الأرقام التي يوردها تظل مع ذلك ذات نفع في تعزيز الصورة العامة التي كانت عليها بنية الحزب. ومن هذه الأرقام يتضح أن نسبة عدد المنضوين من الطلاب في صفوف الحزب تقارب الربع وقد تزيد قليلاً عن نسبة العمال.³⁰

ثم إن هناك مسألة تاريخية يحسن بنا أن نشير إليها، وهي أن بعض ركائز الحزب بين طلاب الكليات والمدارس الثانوية في بغداد، كانت من بين تلك التي نجت من التصفية الواسعة التي تعرض لها الحزب في الثلاثينات.. وكان استمرارها في البقاء والعمل واحداً من العوامل التي مكنت فهد وأصحابه من إعادة تأسيسه ونشاطه في الأربعينات.. وكان لهذه الحقيقة أهميتها في توسيع المنظمات الطلابية ورسوخها في الفترة اللاحقة.

عنيت صحف الحزب بنشر أخبار الطلاب ونشاطاتهم السياسية، كما اهتمت بنشر الأخبار عن أوضاعهم المعاشية وشكواهم من التلاعب في الأقسام الداخلية إذا ما وجدت. نذكر على سبيل المثال ما نشرته (الشرارة) في نيسان 1942 في انتقاد صبيحة الهاشمي، مديرة ثانوية البنات، في توجيه الطالبات وجهة عنصرية. وتنشر (الشرارة) بمناسبة يوم المرأة في عام 1942 مقالاً بقلم ليلى تنتقد فيه بشدة التمييز الطبقي في القبول في المدارس وغلق بعض رياض الأطفال. وفي (القاعدة) آب 1943 ينتقد مراسل الجريدة في الموصل هبوط نسبة النجاح في مدارس اللواء. وتنشر (القاعدة) في آذار 1944 رسالة مطولة من دار المعلمين الريفية في الزعفرانية (بغداد) تتحدث عن سوء تغذية الطلاب وعدم العناية بنظافة الطعام المعد، وسوء العناية الصحية، كما تنتقد نظام الدراسة في الدار. وقد اهتمت صحف الحزب في هذه الفترة بمساعي الطلاب من أجل التنظيم. ففي مايس 1942 تنشر (الشرارة) رسالة مطولة عن نداء وجهه الطلاب الديمقراطيون في كلية الحقوق يدعون فيه إلى عقد مؤتمر طلابي يضم ممثلين عن كل كلية ومدرسة لعقد اجتماع عام يحضره هؤلاء المندوبون للتعبير عن تضامن الطلاب العراقيين لجبهة الشعوب الموحدة ضد الفاشية. ويذكر نداء الطلبة الديمقراطيين في كلية الحقوق أن دعوتهم هذه تأتي استجابة للاستفتاء الذي أجرته مجلة (المجلة)، والتي استطلعت فيه رأي مثقفي العراق في تأليف

جبهة شعبية موحدة تقود الشباب لمناصرة الجبهة المعادية للقوى الفاشية. كذلك فإنه يأتي تضامنا مع نشاط الطلاب العرب في دمشق في هذا الشأن أيضا، ومع مؤتمر الشباب الهندي الديمقراطي الذي سيحضره ممثلون عن القوى الديمقراطية في العالم. وعادت في أعداد تالية إلى تأكيد هذا النداء. ونشرت القاعدة في أكثر من عدد أخبار الإضراب الذي شنه طلاب مدرسة الصناعة العسكرية للمعاملة السيئة التي يلقونها والرواتب الهزيلة التي يحصل عليها الخريجون منها. بغية تسهيل نشاطات الطلبة لتكوين اتحاداتهم الطلابية، دعاهم إلى الاهتمام بتأليف اللجان الطلابية للأغراض الثقافية، العلمية والفنية والرياضية، وكذلك العناية بالنشاطات الترفيهية وتنظيم السفرات وما إليها.. واتخاذها كوسيلة لتعبئة الطلاب والاقتراب من مجاميعهم وتدريبهم على التنظيم. وقد أظهرت التجربة في بعض الكليات، أن هذه اللجان ضرورية حقا ونافعة في تحريك الطلاب وتوحيدهم. وفي العام الدراسي 1944/1945 نشط الطلاب في كلية الحقوق ودار المعلمين العالية من أجل تكوين اتحادات طلابية. وعمد الحزب إلى تأليف لجنة طلابية حزبية لمتابعة هذا النشاط ضمت حمزة سلمان عن كلية الحقوق وجاسم حمودي الزبيدي (دار المعلمين العالية) وجورج تلو (كلية الهندسة)، وكان يشرف عليها يهودا ابراهيم صديق (اللجنة المركزية). وتألفت إلى جوارها لجنة طلابية لحزب التحرر الوطني ضمت عبد الوهاب القيسي (كلية الحقوق) وعبد اللطيف السعدي (كلية الحقوق) وعبد الكريم شاکر (دار المعلمين العالية) وشاهر الشاوي (مدرسة التجارة)، ويشرف عليها محمد علي الزرقعة عضو الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني والمرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

لم تكن دوائر الأمن غافلة عن هذا النشاط، وكانت تبدي قلقها من توسعه، إلا أنها كانت تحشى المجاهرة بملاحقته لما قد يثيره من متاعب مع الرأي العام والدوائر السياسية، ولذلك راحت تبحث عن الفرص المناسبة لضربه، وكانت تحرض عمادات الكليات وإدارات المدارس للتضييق على الطلبة النشيطين، وكانت هذه تجد دعما من المستشار البريطاني لوزارة المعارف. وجاءتها الفرصة لضرب هذا النشاط الأول حين نشط بعض الطلبة الشيوعيين لجمع التواقيع على عريضة لتأييد عمال السكك المضربين، فاعتقل البوليس حمزة سلمان وزياد الخفاجي والأخرين. إلا أن الطلاب ظلوا يواصلون ضغطهم لإجازة اتحاداتهم الطلابية، وقد نجحوا فعلا في دار المعلمين العالية في فرض اتحادهم الشرعي في العام الدراسي

1945، وفازت القائمة التي رشحتها منظمة الحزب في الكلية³¹، وفي عام 1946، نجح طلاب كلية الطب في فرض اتحادهم الطلابي وكان من بين الهيئة الإدارية بعض الشيوعيين. ولكن البوليس استغل إضراب الصف التحضيري في دارالعلمين العالية في 12/12/1945 عن الدراسة مطالبين بإعادة النظر في المنهاج الدراسي، فشنت بالتعاون مع المستشار البريطاني لوزارة المعارف وعمادة الدار التي كان يشغلها بالوكالة الدكتور خالد الهاشمي المعروف بعدائه للقوى الديمقراطية ومساعدته الدكتور عبد العزيز الدوري، حملة أحبطت فيه الإضراب الذي اتسع ليشمل جميع طلاب الكلية بعد أن اعتدى العميد على إحدى الطالبات بالضرب.. وبأدركت إلى فصل عدد من الطلاب لعام دراسي أو بعضه، وكان من بين المفصولين بعض أعضاء الهيئة الإدارية للاتحاد، وسارعت إلى إلغاء اتحاد الطلاب. لكن الإضراب أثار ضجة سياسية واسعة امتدت إلى البرلمان حيث طالب بعض النواب بالتحقيق في الأمر والبحث في مطالب الطلاب المضربين.

لقد شجعت النجاحات الأولية التي حققها الشيوعيون في دار المعلمين العالية الطلاب الشيوعيين في الكليات الأخرى. وقد لعب الطلاب في عام 1946، لاسيما بعد أن انضم الشيوعيون الأكراد والشيوعيون في منظمة (وحدة النضال) السابقة إلى صفوف الحزب، وإجازة الأحزاب السياسية الديمقراطية والقومية أيام وزارة توفيق السويدي، دورا نشيطا في التحركات الجماهيرية التي انطلقت في ربيع وصيف ذلك العام. وكان أول شهيد شيوعي طالب في ثانوية التجارة هو شأؤول طويق، الذي استشهد في مظاهرة 28 حزيران والتي سنتحدث عنها في إطار النشاطات الجماهيرية للحزب في عام 1946 في الفصل التالي. ومع ذلك فإن هذه النشاطات لم تكن في الواقع سوى المقدمة للنشاطات الطلابية الواسعة التي شهدتها (وثبة كانون) وما بعدها، كما سنرى.

العمل بين النساء

من الميادين التي حظيت باهتمام الحزب في هذه الفترة، ميدان العمل بين النساء. لقد أعار الحزب منذ نشأته الأولى الاهتمام لكسب النساء

31. من بين من ضمتهم القائمة الشيوعيون: بدر شاكر السياب وممدوح الألوسي وعزيز سباهي وعبد الجبار الحلفي ومن أصدقاء الحزب عبد الجليل علي الطاهر وإنعام الدليمي وآخرين، وفي كلية الطب كان من بين الفائزين بعضوية اتحادها فاروق برتو وقتيبة الشيخ نوري.

إلى جانبه وحثهن على مشاركة الرجل في نضاله الوطني العام ومن أجل حقوقهن الديمقراطية، والحقوق الديمقراطية العامة لكل الشعب. وفي بلد كالعراق، تفصل فيه التقاليد الاجتماعية المرأة عن المشاركة الواسعة وبحريه في الحياة الاجتماعية، وتفرض حول حركتها عديدا من القيود، لا يعود من الهين على المرأة الاندفاع للمشاركة في العمل السياسي. ولذا كان من مهمات الثوريين الأولى العمل لتحرير المرأة من القيود التي تعيق حركتها. ويذكر القارئ المعركة التي خاضها الماركسيون الأوائل في صحيفة (الصحيفة) في أواسط العشرينات دفاعا عن المرأة - ومع أن فترة التأسيس الأولى لم تمتد طويلا لتعطي الحزب الفرصة لكسبها للعمل المباشر، إلا أن الحزب، حتى في أيامه الأولى، انتبه إلى ضرورة كسب المرأة. وقد ساهمت النساء في بعض عوائل الشيوعيين الأوائل في النضال إلى جانب أزواجهن أو أبنائهن أو إخوتهن. ويحدثنا حسن عباس الكرياس في مذكراته عن الشجاعة والحماسة التي كانت تبديها أم عاصم فليح وهي تنجز المهمات الحزبية التي يكلفها بها ابنها. لكن تلك كانت حالات فردية لعبت فيها المصادفة والعلاقة العائلية الدور الأساسي. أما في المرحلة التالية، أي في الأربعينات، فقد اتخذ العمل بين النساء بعدا آخر. حرص الحزب أولا على تعريف المرأة بأن لها قضية يتعين أن تعمل لها. وكان يحرص في يوم المرأة العالمي أن يكرس عددا من صحفه، (الشرارة) أو (القاعدة)، للحديث عن قضايا المرأة، ويعهد بتحريره إلى رقيقات الحزب ليحدثن أخواتهن عن أوضاع المرأة في العراق وحقوقهن والحاجة إلى تكاتفهن لتحسين هذه الأوضاع والدفاع عن هذه الحقوق. وكان أول نشاط نسوي ينظمه الحزب المظاهرة التي نظمتها بعض نساء بغداد للمطالبة بتوفير الخبز للناس في مطلع عام 1942، وقد سرن في شارع الرشيد وهن يحملن نداء موجهها للوصي على العرش ولرئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يطالبون فيه بإقالة لجنة التمويين المركزية والتحقيق مع أعضائها لتلاعبهم بغذاء الشعب، ودعين إلى تشكيل لجان شعبية تتولى مراقبة نشاط لجان التمويين، وإلى مصادرة أموال المحتكرين، وإنشاء لجان تراقب الأسعار، وإلى ضرورة المتاجرة مع الاتحاد السوفيتي لتوفير القمح للعراق. وقد اعترض البوليس مسيرة النساء وأجبرهن على التفرق.³² وكررن مظاهراتهن في اليوم التالي، وتعرضن مرة أخرى لمطاردة وقمع البوليس.

وفي أيار 1943، وبمناسبة افتتاح شارعين في الكرخ والاحتفالات التي أقامتها أمانة العاصمة لهذا الغرض، خرجت مجموعات من نساء الكرخ بتوجيه من الحزب في مظاهرة ترفع شعارات تطالب: «الخبز للشعب

والموت للمحتكرين»، و «الضرب على أيدي المحتكرين والمهربين» و «مصادرة حاصلات الشيوخ والإقطاعيين فوراً لتأمين الخبز للناس بأثمان تتناسب ودخلهم»، وقد انضم إلى المظاهرة كثير من الرجال فسارع البوليس إلى تفريق المظاهرة واعتقال بعض المشاركين والمشاركات فيها.³³

ومع اتساع نشاط الحزب، اتجه إلى حث المرأة على النضال في خطين متوازيين؛ أحدهما خط حزبي يستهدف كسب ريفيات في صفوف الحزب. واتجه، لهذا الغرض، البحث عنهن في المواقع التي تستطيع فيه المرأة التحرك، في الكليات والمدارس وفي ميدان العمل، إلى جانب العمل من خلال العلاقات العائلية للمناضلين الشيوعيين، وقد نجح بالفعل في إيجاد ركائز للعمل الشيوعي بين النساء في بغداد والبصرة والمدن الكبيرة الأخرى. وتخصص بعضهم لأداء مهمات المراسلة الحزبية ونقل الأدبيات الحزبية. وقد تعرضن للاعتقال والحبس أسوة برفاقهن. وقد ظل رفاق الحزب يذكرون الدور الجريء الذي لعبته في ذلك الوقت نزيهة الدليمي وأن يوسف وزكية خليفة وعمومة مصري (عميدة مصري) وسعيدة مشعل (سعاد خيرى) وأختها حبيبة وكثير، وعديد من الرفيات الأخريات.

أما الخط الثاني الذي سلكه الحزب للعمل بين النساء، فكان النشاط الديمقراطي العام. فأسوة بنشاط الحزب الديمقراطي في ميادين العمل الجماهيري الأخرى، سعى الحزب هنا أيضاً إلى تحفيز النساء إلى الانتظام في منظمة ديمقراطية تأخذ على عاتقها العمل لتعبئة النساء وتنقيفهن بحقوقهن وبالسعي للدفاع عنها. تكتب (القاعدة) تعقيباً على مقال للرفيقة (مناضلة) بمناسبة يوم المرأة قائلة:

«ننشر مقالة الرفيقة مناضلة كما جاءنا منها، ونلفت في الوقت نفسه نظر الرفيقة إلى نقص في مقالها «دفعها إليه تمسها الزائد وحبها لحزبها الشيوعي، فاعتبرت الطريق الوحيد لتحرير المرأة هو الدخول في الحزب الشيوعي، فنأمل أن تصحح هذا النقص بمقال ثان تبين فيه الإمكانيات الأخرى لنضال المرأة العراقية والجماعات الأخرى التقدمية التي بإمكانها، ويجب أن تشجع وتساعد المرأة في نضالها، لما للحركة النسائية من ارتباط متين بحركة التحرر الوطني، وبالحركة الديمقراطية بصورة عامة».³⁴

33. فهد، مؤلفات الرفيق فهد، ص 234.

34. (القاعدة)، العدد 4، 5، آذار 1944.

وتذكر الدكتورة نزيهة الدليمي التي كانت آنذاك تدرس الطب في كلية الطب في بغداد أنها، بتوجيه من الحزب، فأتحت السيدة عفيفة رؤوف³⁵ بشأن تكوين منظمة ديمقراطية للنساء العراقيات، فرحبت هذه بالأمر ترحيباً حاراً، وسارعت النساء الديمقراطيات اللواتي كن يعملن في لجنة مكافحة النازية والفاشية أمثال عفيفة رؤوف ونزيهة رؤوف وروز خدوري وسعديه الرحال وفكتوريا نعمان وعفيفة البستاني إلى تحويل اللجنة مع انتهاء الحرب إلى رابطة نساء العراق. وقد نشطت الرابطة بين النساء وعقدت اجتماعاً عاماً في عام 1945 في الثانوية المركزية للبنات حضرته قرابة 400 امرأة، وتقرر فيه إصدار مجلة باسم (تحرير المرأة)، صدر منها عددان. وقد ظلت هذه الرابطة تعمل حتى حلها نوري السعيد في عام 1947، وضمها إلى اتحاد النساء العراقي. وكانت المناضلات العاملات في هذه الرابطة نواة منظمة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة التي تكونت في الخمسينات بتوجيه من الحزب أيضاً.³⁶

35. السيدة عفيفة رؤوف هي زوجة الأستاذ عبد الفتاح ابراهيم.

36. من حديث مسجل للدكتورة نزيهة الدليمي مع المؤلف في 7/11/1999.

11

الحزب وأوضاع ما بعد الحرب

كان الحزب قد أدرك ببعد نظران البلاد مقبلة على وضع جديد بعد الحرب لا يعود معه في وسع الحكام الرجعيين ومن ورائهم رجال الاستعمار البريطاني أن يحكموا البلاد بالطريقة التي ساروا عليها خلال الحرب. كان قائد الحزب محقا في قوله إن بريطانيا قد استغلت، وهي حليفنا، ظروف الحرب وتسيير المجهود الحربي للتدخل والسيطرة على شؤون الدولة عندنا وعلى مرافق البلاد الحيوية، وبالرغم من ابتعاد ميادين الحرب عن بلادنا، وبالرغم من اقتراب الحرب من نهايتها، وبالرغم من تصريحاتها عن احترامها لحقوق الشعوب في اختيار الحكم الذي تريد¹، وبالرغم من جميع ذلك، فتدخلها يزداد يوما بعد يوم أوسع وأوسع، وقد أصبح تدخلها مفضوحا لدى الجميع وممقوتا من الجميع. باستثناء المستفيدين من هذا الوضع. وانحطت سمعتها الأدبية لدى الجماهير الشعبية أكثر من أي وقت مضى، واحتكاراتها تهيمن على مواردنا أكثر فأكثر، وشبائك علاقاتها العامة تنشر ولم يعد يسندها في البقاء هنا سوى سلاحها الحربي وعلاقاتها غير المشروعة

1. الإشارة هنا إلى تصريح الأطلسي المعروف الذي أصدره كل من الرئيس الأمريكي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل في 14 آب 1941 والذي أعلننا فيه عن التزام دولتيهما بجملة من المبادئ التي تنص على أنه ليس للدولتين أية مطامع إقليمية، ومعارضتهما أية تغييرات إقليمية لا تتفق ورغبات الشعوب، وإنهما يقران بحق الشعوب في اختيار نوع الحكم في بلدانها، وإعادة الحقوق بالسيادة إلى تلك الشعوب التي احتلت أوطانها بالقوة، والإقرار بحرية التجارة والتعاون الاقتصادي الدولي والعمل لحفظ السلام ونزع السلاح وحرية استخدام البحار (الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الخامس، ص 113/114).

مع المتنفذين الذين ترتبط مصالحهم الشخصية مع مصالحها.²

صار الشعب يجاهر برفضه الاستمرار على العيش وفق الأسلوب القديم، ولم يعد خافيا عقم السبيل الذي سار عليه الحكم، وعبرت كل القوى الوطنية عن سخطها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشعب، وطالبت جميعها بإنهاء الأحوال الاستثنائية التي فرضت في ظروف الحرب والحاجة الماسة إلى إطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء الرقابة على الصحافة وإجازة الأحزاب السياسية، واشتدت الحملة على الحكومة القائمة آنذاك وانعكست حتى في البرلمان.

في غمرة هذا الوضع المتوتر، عقدت اللجنة المركزية في أيلول 1945 اجتماعا كاملا ناقشت فيه احتمالات الوضع وتوصلت إلى أن أزمة الحكم سترغم الحكام على اتخاذ خطوات لتصريف هذه الأزمة، وأن على الحزب أن يتخذ خطوات ضرورية للاستفادة من الظروف التي ستنشأ واتخذ قرارات هامة في هذا الشأن، من بينها التقدم بطلب إجازة حزب علني يكونه الحزب وتتألف هيئته المؤسسة من رفاق موثوقين لا يخرجون عن توجيهاته.³ وتكليف مجموعة من رفاق الحزب اليهود بالتقدم لطلب إجازة منظمة ديمقراطية تكافح ضد الصهيونية⁴، وتأسيس دار للنشر، وتخفيف العمال

3. كانت تجربة الحزب الأولى في هذا الشأن قد جرت في بداية عام 1942 حين تقدم عبد الله مسعود القريني ومحمد صالح بحر العلوم وآخرون، بطلب إجازة حزب سياسي باسم (حزب الوحدة الوطنية الديمقراطي) وقد تضمن برنامجه تأليف جبهة وطنية موحدة بالتعاون مع سائر المنظمات الوطنية، وتمتع الشعب بحقوقه الدستورية والديمقراطية وجعل الانتخابات على درجة واحدة، والعمل لمساواة المرأة بالرجل، وحق الأقليات بممارسة تقاليد القومية والتعليم بلغاتها، وتحقيق الوحدة العربية على أساس كونفدرالي، ومطالب اجتماعية واقتصادية عديدة. ونقد نشر برنامج الحزب في جريدة (الشرارة) العدد الخامس، شباط 1942 ولكن الحكومة رفضت الطلب، ومات المشروع مع انشقاق عبد الله مسعود القريني.

وجاءت المحاولة الثانية حين شجع الحزب يحيى قاسم وتوفيق منير وابراهيم الدرزي وعبد الرحيم شريف وآخرين على التقدم بطلب إجازة حزب سياسي باسم (حزب الشعب). في عام 1943 فمطلت الحكومة واكتفت بإجازة جريدة لهم باسم (الشعب). إلا أن خلافا نشب بين يحيى قاسم وجماعته بعد أن انفرد بالجريدة التي أجزيت باسمه وخرج عليهم وعلى الخط الوطني أساسا. إلا أن جماعته ظلت تطالب بإجازة الحزب، ثم انضم إلى المجموعة عزيز شريف وأبعدهم عن الحزب الشيوعي، وقد نالت الإجازة كما سنرى.

4. يذكر يعقوب مصري، أبو سرود، أن فكرة إنشاء منظمة العصبة قد انبثقت عن اللجنة الحزبية التي كان هو فيها، والتي كانت تضم رفاقا من اليهود وغير اليهود، وقد

على تأليف النقابات العمالية، والعمل لتكوين منظمات ديمقراطية لمساعدة الفلاحين على النحوالذي رأينا في الفصل السابق.

وبموجب هذه القرارات، قدم يعقوب مصري وسرور صالح قطان وابراهيم ناجي ويعقوب سحيق ورفاق آخرون طلبا إلى وزارة الداخلية في 12 أيلول 1945 للسماح لهم بتأسيس جمعية باسم (عصبة مكافحة الصهيونية) وأرفقوا طلبهم بالنظام الأساسي للمنظمة. وقد جاء في طلبهم

«نحن نعتقد، إخلاصا، بأن الصهيونية خطر على اليهود مثلما هي خطر على العرب وعلى وحدتهم القومية. ونحن إذ نتصدى لمكافحتها علانية وعلى رؤوس الأشهاد، إنما نعمل ذلك لأننا يهود ولأننا عرب في نفس الوقت»

ويحلل الطلب المشكلة اليهودية ويؤكد أن لها جذورا عميقة في النظام الاجتماعي، وأن الذين يصرون على المحافظة على امتيازاتهم وعلى العيش متطفلين على دماء أبناء الشعب هم الذين يجعلون اليهود كبش الفداء.. أما الصهيونية فهي حركة استغلالية رجعية تسعى إلى استغلال ما يقع على اليهود من مظالم من جانب الطبقات الاستغلالية في مجتمعاتهم لتسخرهم من أجل أغراضها الرأسمالية الاستغلالية.. ويقول المؤسسون في طلبهم:

«ولما كانت قضية فلسطين هي قضية البلاد العربية بأسرها فلا يمكن إذن أن نقف إلا بجانب عرب فلسطين».

وجاء في المنهاج:

«إن أهداف العصبة مكافحة الصهيونية وفضح أعمالها ونواياها بين جماهير الشعب العراقي، لاسيما بين اليهود».

وتحدث البرنامج عن الوسائل المباشرة التي ستسلكها في تحقيق

رفع الاقتراح إلى قيادة الحزب وأيده فهد، وجرى التحرك من بعد على النحو الذي تحدثنا عنه - من رسالة يعقوب مصري إلى الدكتور عبد اللطيف الراوي، انظر: عبد اللطيف الراوي، عصبة مكافحة الصهيونية في العراق 45 - 1946، دار وهران، دمشق،

أهدافها ومن بينها إصدار صحيفة، وإصدار المنشورات والكراريس وإقامة الاجتماعات وإلقاء المحاضرات وعرض الرقوق السينمائية والتعاون مع المؤسسات التي تكافح الصهيونية في العراق وفي البلدان العربية الشقيقة والاشترك في المؤتمرات العالمية المعادية للصهيونية وإصدار المطبوعات باللغات الأجنبية لفضح الصهيونية وشرح قضية فلسطين العادلة، وفضح عملاء الصهيونية أمام جماهير اليهود، ومحاربة النفوذ الاقتصادي الصهيوني الذي يحاول السيطرة على البلاد العربية اقتصاديا والقضاء على الصناعات الوطنية الناشئة.

أما الوسائل غير المباشرة فهي، كما قال البرنامج، العمل على مكافحة النعرات الطائفية التي تمزق وحدة الشعب العراقي، وبث الروح الديمقراطية، ومعالجة مشاكل اليهود الاجتماعية التي تخلق التذمر وتفسيرها تفسيراً علمياً، وفضح أولئك الذين يريدون استغلالها لبث الدعاية الصهيونية بين جماهير اليهود، لاسيما الشباب منهم.⁵

وراحت الهيئة المؤسسة تطوف على رجال السياسة في البلاد على اختلاف مشاربهم وأفكارهم السياسية، وتحصل منهم على التصريحات التي تؤيد نشاطهم وتباركه بمن فيهم رئيس الحكومة آنذاك، حمدي الباجه جي وأبدى هؤلاء الساسة استعدادهم لمساعدتها. وشرعت الهيئة المؤسسة في عملها، وقد تلقت الهيئة المؤسسة بقرقيات التأييد من جمعية عمال بيت جالا في فلسطين، وجمعية العمال العرب في غزة ومن اللجنة التنفيذية لمؤتمر العمال العرب في يافا وجمعية العمال العرب في بئر السبع ومن عصبة التحرر الوطني في حيفا.

وبمناسبة يوم وعد بلفور أصدرت الهيئة المؤسسة بياناً فضحت فيه النوايا الغادرة التي كانت تبينها بريطانيا للشعب العربي، وتأمراً مع الصهيونية ضد إرادة الشعب الفلسطيني، وقالت إنها تعلن:

«باسم يهود العراق استنكارها لهذا الوعد واحتجاجها عليه»

وقالت مخاطبة اليهود الذين يفكرون بأن حل مشكلة الاضطهاد الذي يتعرض له اليهود في أوروبا يمكن أن يتم بالهجرة إلى فلسطين

5. مركز الدراسات الفلسطينية، عصبة مكافحة الصهيونية، جامعة بغداد، لجنة توثيق القضية الفلسطينية، 1977، ص 14.

«إن (حل) فلسطين هو فضلا عن أنه لا يحل المشكلة اليهودية، فهو اعتداء صريح غاشم على حقوق الشعب العربي لا يمكن أن يرضاه أي إنسان حر... ونحن بصفتنا يهودا وعربا في نفس الوقت نعلن استنكارنا لوعد بلفور واحتجاجنا عليه، وندعو كل مواطن للنضال من أجل استقلال فلسطين استقلالا تاما وتأييف حكومة ديمقراطية عربية فيها، ومنع الهجرة إلى فلسطين وإيقاف انتقال الأراضي إلى الصهاينة».⁶

إلا أن حكومة حمدي الباجه جي لم تكتف بمماطلة الهيئة المؤسسة للعصبة فقط، وإنما راحت تعرقل نشاطها، رغم أن القانون كان يجيز لها أن تعمل للدعاية للمنظمة في إطار القانون طالما لم ترفض الحكومة طلب الإجازة بعد. وقد داهم البوليس مقر الهيئة المؤسسة وانتزع اللوحة التي تشير إليها وحجز بعض موجوداتها من الصحف والمجلات ونسخا من البيان المشار إليه. ورفضت أن تسمح لها بإقامة اجتماع احتجاجا على وعد بلفور. غير أن المنظمة ظلت تواصل عملها ولم تضعف عزيمة الرفاق المؤسسين أمام العقبات التي شرعت السلطات تضعها في طريقها. ففي اجتماع عام عقدته القوى الوطنية بمناسبة وعد بلفور، شاركت الهيئة المؤسسة فيه، ألقى نعيم سلمان، أحد المؤسسين للمنظمة، كلمة بالنيابة عنها قال فيها:

«لقد عرفنا في الصهيونية حركة استعمارية ونحن باعتبارنا يهودا واعين نقف في وجه كل حركة استعمارية مهما كان لونها ومهما كانت أسبابها ومن أي صوب أنت. لقد عرفناها حركة تباعد بين اليهودي ومواطنيه الذين يعيشون على أرض الوطن يشاركهم خيراتهم وثمارها، ولذلك لم نتردد في إعلان جهادنا ضدها صراحة ولم نرض بل ولن نرضى بغير عراقنا بديلا، وسوف لن تلين قناتنا حتى نجهز عليها بالاشتراك مع إخواننا العرب في جميع أنحاء البلاد العربية».⁷

وتحقيقا للقرار بشأن تكوين حزب علي باسم (حزب التحرر الوطني) تقدم كل من حسين محمد الشيببي (عضو المكتب السياسي للحزب) ومحمد حسين أبو العيس وسالم عبيد النعمان ومحمود صالح السعيد وعبد الجبار حسين جار الله وآخرين بطلب تأسيس حزب سياسي في 22

6. مركز الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص 33، نقلا عن جريدة (الرأي العام) العدد 1371 الصادر في 2 تشرين الثاني 1945.

7. جعفر عباس حميدى، مصدر سابق، ص 399/400.

أيلول 1945 بهذا الاسم، وأرفقوا طلبهم ببرنامح الحزب ونظامه الداخلي. وقد جاء البرنامج تطويراً للميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي.

ففي باب (الاستقلال والسيادة الوطنية) جاء:

«يثمن حزينا، ويضع في مقدمة كل شيء وفوق كل شيء استقلال الوطن العراقي والسيادة الوطنية، ويدعو ويعمل حزينا من أجل تعديل جميع المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بيننا وبين بريطانيا.. بحيث تلغى جميع الاتفاقيات والبروتوكولات التي تفرض علينا بقاء قواعد عسكرية أجنبية أو جيوش أجنبية في بلادنا وتفرض امتيازات عسكرية.. وسياسية واقتصادية وغيرها. إن حزينا يؤمن بمبدأ حق كل شعب في تقرير مصيره، وعلى هذا الأساس، يعترف لجميع الشعوب المجاورة والبعيدة بحقها الكامل في الحرية والاستقلال وبحقها في الدفاع عن هذا الحق».

وجاء في مادته الثانية:

«المبدأ الديمقراطي: يدعو حزينا ويعمل في سبيل نظام الحكم الديمقراطي الذي يتناسب ومرحله قطرنا التاريخية ضمن التطور العالمي الراهن باعتباره الوسيلة الوحيدة لتطمين رغبات وطموح شعبنا للتقدم الاجتماعي والعمراني.

إننا ندعو ونعمل من أجل رفع مخلفات الحكم البائد والقوانين والنظم العشائرية المكتوبة والمحفوظة، ولإلغاء القوانين العثمانية والهلترية التي لا تلائم وضعنا ولرفع القوانين الاستثنائية وجميع القوانين التي تمنع أو تحد من ممارسة الشعب للحريات الشائعة في الأقطار الديمقراطية الكبرى.

يدعو حزينا ويعمل من أجل حقوق الشعب الانتخابية وتوسيعها وجعلها حرة، وعلى درجة واحدة، وشاملة لجميع البالغين، من أجل برلمان تتمثل فيه سلطة الشعب الحققة، من أجل حكومة تستند إلى أكثرية هذا البرلمان وتعمل لمصلحة الشعب، من أجل جهاز حكومي ديمقراطي نظيف.

يدعو حزينا ويعمل من أجل اهتمام الشعب بانتخاب مجالس إدارية لها حق الإشراف والمراقبة، ويناضل ويدعو الشعب للاهتمام بالمجالس البلدية بحيث ينتخب أعضاؤها جميعهم والرئيس انتخاباً حراً غير مقيد باعتبارات اجتماعية أو تملكية».

وبالنسبة إلى الجيش قال البرنامج :

«3- الدفاع الوطني: يدعو ويعمل الحزب لتقوية جيشنا الوطني وجعله جيشاً عصرياً وعلى استعداد أبداً للدفاع عن حياض الوطن وعن كرامة الشعب وسيادته الوطنية، لتزويده بأحدث الآليات والمعدات وبالعلوم والفنون الحربية الحديثة، لتثقيف الجندي وتربيته التربية الوطنية الديمقراطية، للاعتناء بمرتبته وملبسه وغذائه ووسائل تسليته، ويدعو حزينا ويعمل على رفع الأساليب غير اللائقة التي يعامل بها الجندي كالضرب والسجن والعقاب وما أشبهه».

وبشأن الوحدة بين قوميات الشعب قال :

«4- الوحدة الوطنية: ويعمل حزينا من أجل تثبيت الوحدة الوطنية بين جميع طبقات الشعب وأقسامه التي يهملها استقلال العراق وتقدمه وانتصار النظام الديمقراطي فيه، ويرى حزينا أن حجر الزاوية لبناء هذه الوحدة هو الصداقة والأخوة بين القوميتين الرئيسيتين اللتين يتألف منهما الشعب العراقي، بين العرب والأكراد، صداقة مبنية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة في جميع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية دون تمييز أو تحديد. وكذلك يدعو حزينا إلى الصداقة والأخوة بين العرب والأكراد من جهة وبين الجماعات القومية والجنسية الصغيرة التي تسكن العراق كالتركمان والأرمن وغيرهم والدفاع عن حقوق هذه الجماعات في اللغة والثقافة القومية والمساواة التامة في الحقوق دون أي تمييز أو تحديد».

وجاء في المادة السادسة من البرنامج بشأن نضال الحزب ضد الصهيونية :

«يرى حزينا في النشاط الصهيوني الاستعماري خطراً لا يهدد فلسطين فحسب، بل البلاد العربية بأسرها، لأنها عدا عن كونها حركة استعمارية عنصرية فاشية، فهي في الوقت ذاته أداة رجعية بأيدي الدول الاستعمارية الكبرى وسلاحاً تشهده ضد الحركة التحررية العربية، لذلك يدعو حزينا ويعمل على مقاومة الصهيونية عندنا ويساعد شعبنا العربي في فلسطين مادياً ومعنوياً في كفاحه ضد الخطر الصهيوني».

ودعا الحزب إلى نضال الشعوب العربية المشترك ضد الاستعمار ولتحرير البلدان العربية، ورفع الامتيازات العسكرية والسياسية والاقتصادية عن الأقطار العربية المستقلة. وطور برنامجه الاقتصادي قياساً إلى الميثاق الوطني للحزب الشيوعي. هنا يجري الحديث عن استثمار ثروات القطر الطبيعية: النفط والرواسب المعدنية والغابات والمياه لغرض تصنيع القطر، والعمل لتحرير العملة العراقية من الارتباط بمصارف لندن وتأسيس مصرف وطني مركزي تحصر فيه العملة العراقية والأموال والودائع العائدة للدولة، ودعا إلى تصنيع البلاد من جانب الأفراد والجماعات والحكومة.. ودعا إلى النضال ضد الشركات الاحتكارية التي تتحكم بتجارة البلاد وبالنقل البحري وتحدث عن حقوق العمال والفلاحين وحقوق الفلاح في حيازة أرض خاصة به وإنقاذه من استغلال الملاكين والسراكيل، لكنه لم يتحدث بشيء عن الاستيلاء على الملكيات الكبيرة. ودعا إلى:

«الاهتمام بالمتقنين باعتبارهم حملة منار ثقافتنا الوطنية والعلوم وخير وسيلة لذلك هي الإسراع في تصنيع القطر وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة وبهذا يمكن توظيف عدد كبير من مثقفينا في إدارة هذه المشاريع، وفي توسيع التعليم العالي الجامعي، وفي تأسيس المشاريع والمعاهد الفنية»

وطلب بمساواة المرأة بالرجل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وبتطوير التعليم وتوسيعه، والعناية بصحة الجماهير وتوفير السكن للشغيلة في المدن والريف.

لم تلب حكومة حمدي الباجه جي طلب الهيئة المؤسسة لحزب التحرير الوطني، لكنها لم ترفض الطلب، وهذا يعني، بحسب القانون، أن من حق الهيئة المؤسسة أن تواصل نشاطها الدعائي حتى يجاب الطلب بالموافقة أو الرفض. كذلك كان يعطيها القانون الحق في رفع طلبها إلى مجلس الوزراء إذا ما رفض وزير الداخلية الطلب ليصدر المجلس قراره بالرفض أو القبول. ولما لم تجب الهيئة المؤسسة بالرفض بادرت هذه إلى العمل واتخذت من مكتب المحامي سالم عبيد النعمان، عضو الهيئة المؤسسة، في شارع الرشيد مقر لها، وراحت تصدر المطبوعات للتعريف ببرنامج الحزب وطرائقه في العمل، واستقبال الوفود التي كانت تتقاطر من الألوية المختلفة للتعبير عن تأييدها للهيئة المؤسسة، وبادر الحزب الشيوعي العراقي إلى شن حملة واسعة لتأييد طلب الهيئة المؤسسة والضغط لإجازة الحزب. واتخذ الرفيق زكي محمد بسيم من مقر الهيئة المؤسسة مقراله للإشراف على كامل

النشاط.

قابلت الحكومة من جانبها هذا النشاط بإجراءات قمعية، إذ بادرت إلى إحالة الهيئة المؤسسة لعصبة مكافحة الصهيونية إلى المحاكم إثر إصدارهم البيان الذي أشرنا إليه بمناسبة وعد بلفور، بزعم أنهم ألفوا جمعية سياسية دون أن يستحصلوا من الحكومة إذنا بذلك - ولكن محكمة جزاء بغداد أفرجت عنهم، لأنهم لم يتعدوا حدود ما أجازها القانون. وردت الحكومة بتمييز الدعوى، إلا أن محكمة التمييز ردت الدعوى هي الأخرى، وأيدت ما ذهب إليه حاكم جزاء بغداد. وبادر البوليس بعدها إلى اعتقال حسين محمد الشبيبي، رئيس الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، بذريعة أن أخاه ذو علاقة بالنشرات الشيوعية!!

إذاك سارع الحزب الشيوعي العراقي إلى الرد على إجراءات الحكومة التعسفية بتقديم مذكرة ضافية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٥ إلى رئيس الدولة وإلى رئيس مجلس الأمة (النواب والأعيان)، ووجهها أيضا إلى رؤساء كل من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وإلى رؤساء الدول العربية؛ مصر وسوريا ولبنان، يحتج فيها على الحكومة العراقية وعلى «حليفها بريطانيا العظمى، لسلوكهما المخالف والبعيد كل البعد عن القواعد والمبادئ الديمقراطية».

واستعرض الحزب في مذكرته ما عاناه الشعب من جوع وحرمان طوال سني الحرب مساهمة منه في المجهود الحربي المشترك ضد الفاشية، أملا أن ينتهي كل ذلك مع انتهاء الحرب والنصر على الفاشية. إلا أن الحكومة العراقية ومن ورائها بريطانيا واصلتا اضطهاد الشعب حتى بعد انتهاء الحرب وتحقيق النصر. واستعرض الحزب في مذكرته ما عاناه ويعانيه العمال وحرمانهم من حقوقهم النقابية، وكذلك ما عاناه الشباب في كلياتهم ومدارسهم لمجرد مطالبتهم بتأسيس اتحادات طلابية. وتحدثت المذكرة عما لاقاه ويلاقيه الشعب الكردي من اضطهاد، وكيف تصم الحكومة العراقية أذنانها عن سماع شكاويهم ومطالباته بالإصلاح وقال:

«إن سلوك الحكومة العراقية وحليفاتها الحكومة البريطانية تجاه الشعب الكردي لا يتفق وأبسط مبادئ الحق والعدالة، ومنافاته لحقوق الأكراد الذين يؤلفون ربع سكان العراق ولهم كل الحق في التمتع بالحريات الدستورية والديمقراطية».

واستنكرت المذكرة موقف الحكومة العراقية من مطالبات الجماعات

الوطنية بحقها في تأليف الأحزاب السياسية وإصدار الصحف.. وقالت

إن موقف الحكومة العراقية هذا من حق المواطنين العراقيين في تأليف الأحزاب وتنكيلها بمن يتقدم بطلب هذا الحق أمر لا يتفق مع ألف باء الديمقراطية ونحن لا ندري كيف تستطيع هذه الحكومة تسمية نفسها بالديمقراطية وتسميه النظام القائم بالنظام الديمقراطي في حين أنها تنكر على الشعب العراقي حقه في التنظيم السياسي وحقه في الاجتماع والنشر وغيره.

ثم حملت المذكرة على إصرار الحكومة في العراق على التمسك بقانون مكافحة الشيوعية باسم «منع الدعايات الضارة» وقالت

إن الحكومة يعميها تعصبها عن رؤية الظروف التي شرع فيها قانون الدعايات المضرة، إنه شرع عندما كان نجم غروبا يتألق في سماء العراق، عندما كان رجال بريطانيا هنا ينهجون السياسة التي وضعها وبشر بها المستر تشمبرلن، سياسة التراجع أمام المعتدي، سياسة إعطاء الفاشست كل ما طلبوه... فأين تلك الظروف من ظروفنا الراهنة؟... إن هذا القانون لا يشرف الحكومة العراقية لأن وجوده دليل على عدم ديمقراطيتها، ولأنه يساعد، كما ساعد في السابق، على تهيئة البيئة التي تلد وتربي الأفكار والعناصر الفاشسية.

وهاجمت موقف الحكومة من الصهيونية ومنعها الشعب العراقي من التعبير عن سخطه على الصهيونية، وضربت مثالا على ذلك بموقف الحكومة من الهيئة المؤسسة لمكافحة الصهيونية.

وتناولت المذكرة في الأخير الفساد الذي يعم الجهاز الحاكم، وقالت إنه جهاز غير ديمقراطي ولا يخدم مصالح الشعب، وحملت على الطريقة التي يجري فيها تجنيد أنصار الحكم إلى مجلس النواب. واختتم الحزب مذكرته بقوله:

إننا نطلب إلى بريطانيا أن تنهي سيطرتها التي فرضتها على وطننا لغرض تسيير المجهود الحربي، وأن تكف عن التدخل في شؤون دولتنا وأن تنهي امتيازاتها العسكرية وغيرها التي تمس باستقلالنا وبسيادتنا الوطنية... إن شعبنا المحروم من حقوقه الديمقراطية والتنظيم السياسي، يحتفظ بحقه الكامل في رفض كل معاهدة أو اتفاقية تعقدها، أو تصريح تدلي به، الحكومة القائمة، إذ أنها لا

يمكن أن تمثله وهي تحبس حقوقه الديمقراطية

وطالبت بإلغاء القوانين الاستثنائية والرجعية والمحاكم الإدارية والعرفية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين المتهمين بالشيوعية والمعتقتين بحوادث حركة بارزان وغيرها وإقامة نظام حكم ديمقراطي.

وضعت مذكرة الحزب، إلى جانب الانتقادات التي حملتها الصحافة الوطنية والمعارضين في مجلس النواب، السياسة البريطانية في العراق، وارتباطاً بذلك سياسة الحكم في العراق، في موضع دقيق. ويبدو أن من كان ييدهم مقاليد الحكم شعروا أنهم في حاجة إلى كسب الوقت لتكييف السياسة العامة في العراق بما يتفق مع الأوضاع الجديدة التي تمخض عنها الانتصار على الفاشية من جانب وحاجة بريطانيا إلى تسوية أوضاعها في عموم المنطقة، وأن لا مناص من إجراء تغييرات في طريقة الحكم ووجوه الحكام تسمح ببعض التنفيس لتصريف الأزمة السياسية التي باتت تطبق على البلاد. في هذا الجو السياسي خرج الوصي على العرش على الشعب بخطابه في السابع والعشرين من كانون الأول 1945 والذي تواترت المعلومات على أنه أعد في السفارة البريطانية.⁸ وفيه يقرب ضرورة إجراء تعديلات ضرورية في سياسة الحكم تؤمن ما دعاه بالسياسة الاجتماعية من ضمان اجتماعي ضد العجز والشيخوخة وتأمين ضد البطالة وتوفير العمل وضمانه للعاملين.. الخ وبالعدل الاجتماعي، والحاجة إلى إعداد جيل جديد يتولى أعباء الحكم والمسؤولية، والأهم من كل ذلك، ضرورة فسخ المجال لظهور الأحزاب والهيئات السياسية «التي لم يعد يصح بقاء البلاد خالية منها» وإعداد لأئحة قانون جديد للانتخابات «تسمح للناخبين الإفصاح عن رغائبهم، وتمكنهم من توجيه سياسة البلاد توجيهها ديمقراطياً كاملاً».⁹

و«نصحت» السفارة البريطانية بتغيير بعض الوجوه في الحكام بعد

8. الحسني، تاريخ الوزارات.. ويقول الدكتور فاضل حسين في كتابه (تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي): «والمفهوم أن الإنكليز ونوري السعيد، هم الذين أشاروا عليه بإلقاء هذا الخطاب لتهدئة الشعب وكسب الوقت لكي يعودوا بعد قليل إلى الأساليب التقليدية في الاستبداد» (الحسني، ج 6، ص 31)؛ وينقل جعفر عباس حميدى عن محمد فخري الجميل، أحد رجالات السياسة المعروفين في العهد الملكي، أن الخطاب قد وضع في السفارة البريطانية. وأنه جاء مفاجئاً لرجال السياسة. ونحن لا نستبعد ذلك بعد أن جاء حزب العمال للحكم في بريطانيا في الأجواء السياسية التي سادت العالم بعد الحرب.

9. الحسني، الجزء السادس، ص 318.

أن ظلت وزارة حمدي الباجه جي تحكم البلاد أكثر من عشرين شهراً وقبلها وزارات نوري السعيد لمعظم سني الحرب. كذلك نصحت بالتسليم ببعض مطالب الشعب. تطبيقاً لهذا عهد بالحكم إلى توفيق السويدي الذي ضمت وزارته بعض الشخصيات الوطنية التي لم تكن تخفي معارضتها في البرلمان مثل سعد صالح جريو وعبد الوهاب محمود وعبد الهادي الظاهر¹⁰، وطلب إليه أن ينفذ ما جاء في خطاب العرش الذي أشرنا إليه.

سارع الحزب الشيوعي العراقي إلى إصدار بيان في الأول من آذار 1946 أعلن فيه أن مطالب الشعب الرئيسية لا يمكن أن تحققها الوزارة الجديدة، لأن عديداً من أعضائها هم من مؤيدي الأوضاع القائمة. وطالب بإلغاء القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية وإطلاق سراح الموقوفين والمسجونين السياسيين والسماح بتأليف الأحزاب السياسية والجمعيات وإصدار الصحف وإعادة نقابة عمال سكك الحديد المعطلة ووضع قاضي جديد للانتخابات، وغلق مكاتب ودوائر الدعاية والجاسوسية البريطانية. كذلك طالب بجلء الجيوش البريطانية عن العراق وسحب ضباطها ووكلائها السياسيين من الألوية والعاصمة، وإعادة النظر في المعاهدة العراقية البريطانية ووضع حد لمناورات بريطانيا الرامية إلى إيجاد تكتلات باسم (اتحاد العراق وشرق الأردن) و(سوريا الكبرى) وبعث (ميثاق سعد آباد).¹¹

في 23 شباط 1946، عهد إلى توفيق السويدي بتشكيل الوزارة الجديدة. إلا أن هذه الوزارة ما كان بوسعها أن تنقل البلاد إلى وضع جديد حقا يتيح للشعب أن يمارس سيادته وحقوقه الديمقراطية كاملة. كان الاستعمار البريطاني يدرك أنه لم يعد بوسعها أن يتجاهل كلية مصالح الطبقات الأخرى جميعها دون أن يفقد مصالحه هو أيضاً، والحل بالنسبة له يكمن في إيجاد أي مخرج شرط أن تضمن مصالحه ومشاريعه، وهذا يعني تجزئ الحلول، وليس إطلاقها كاملة. وقد أدرك حتى الجناح اليميني في الحركة الوطنية ذلك.¹² وهذا ما حدث تماماً. إذ أنها أقدمت على تشريع قانون جديد

11. (القاعدة)، العدد 7 السنة الرابعة، 1 آذار 1946.

12. يقول الشيخ محمد مهدي كبة، زعيم حزب الاستقلال، في مذكراته (في صميم الأحداث، ص 111) «لم يكن الوصي، ولا الطبقة الحاكمة، ولا متبعوهم من الإنكليز، جادين في تنفيذ هذه السياسة الجديدة التي أعلن عنها الوصي، ولم تكن ولا السياسة والعناصر الوطنية الأخرى التي بادرت إلى تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية واثقين من حسن نية القائمين في الحكم وحدهم في انتهاج السياسة التي أعلن عنها الوصي، غير أننا وباقى الزملاء من رجال الأحزاب الأخرى رأينا من واجبنا انتهاج هذه

للاتخابات لكنه ظل على درجتين، ولم يضمن للمرأة حقها في الترشيح أو التصويت. وألغت مرسوم الاعتقال الذي صدر بعد حوادث 1941 وأطلقت سراح من كان محتجزاً في المعتقل إلا أنها أبقّت على الموقوفين السياسيين بتهمة الشيوعية. واحتجت في مذكرة قدمتها إلى السفارة البريطانية حول التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية بشأن فلسطين لكنها سارعت إلى مباركة عبد الله بن الحسين، أمير شرق الأردن، وتهنئته بالنتائج التي حققها من زيارته إلى لندن في شباط 1946 مع أن هذه الزيارة تمت للتفاوض معه على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وضم القسم العربي إلى «دولة» شرق الأردن والمناداة بعبد الله ملكاً على الدولة الجديدة، وهو ما حدث بالفعل من بعد. وأجازت في الثاني من نيسان طلب الهيئات المؤسسة لخمسة أحزاب للملاكين الأحرار والبورجوازية المتوسطة والبرجوازية الصغيرة لكنها حجبت الإجازة عن حزب للعمال والفلاحين، حزب التحرر الوطني، رغم أنه كان أكثرها نفوذاً بين الجماهير بدعوى أن بعض طالبي تأسيسه لهم علاقة بالحزب الشيوعي العراقي غير المجاز. أما بالنسبة إلى عصابة مكافحة الصهيونية فإن وزارة السويدي لم تجزها إلا لما طلبت السفارة العراقية في لندن من وزارة الخارجية العراقية «العمل على إيجاد جمعية يهودية في العراق تعمل على مكافحة الصهيونية وأطماعها في فلسطين، وتعرف لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية عن موقف يهود العراق السلبي تجاه الأطماع الصهيونية ومعارضتهم لها» كما يقول تقرير البوليس العراقي في 19 حزيران 1946.¹³ وبالفعل ما إن أدت مهمتها هذه حتى بادرت إلى غلقها كما سنرى. وبالرغم من أن الوزارة وعدت بمنح الصحافة حريتها إلا أنها لم تمنح بعض الوطنيين الأحرار حق إصدار الصحف التي تقدموا بطلب لإصدارها باسم (التحرر) و(الحقيقة) و(الحرية) رغم توفر جميع الشروط القانونية، ورغم تنازلهم عن الورق المخصص لها، وكانت شحة الورق يومها ذريعة تلجأ لها الحكومات آنذاك للتملص من منح إجازات إصدار الصحف، وأجازت بعض الأحزاب السياسية إلا أنها ماطلت في فتح فروع لها في الأولوية رغم أن القانون لا يجيز للإدارات المحلية أن تعرقل ذلك.

أدرك الحزب كل ذلك، وإن هذه الوزارة لن يطول بها العمر كثيراً وأن الاستعمار وأعدائه لن يطبقوا امتداد فترة الانفراج النسبي في الحريات إلى

الفرصة لتنظيم الحياة السياسية في البلاد، وجميع العناصر الوطنية فيها، ونشر الوعي السياسي الوطني بين أبناء الشعب».

13. جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 401.

أكثر من بضعة شهور، وهذا ما جرى فعلاً¹⁴ لهذا، تعين عليه أن يستثمر أيام النشاط «العلمي» هذه إلى أبعد الحدود. كان على راس مهماته أن يوضح للجماهير الواسعة الشعارات الأساسية التي يتعين أن تناضل من أجلها بعد الحرب وطبيعة المرحلة التي تمر بها الحركة الوطنية، وأن يرفع من وعيها السياسي من أجل أن تقطع على الاستعمار البريطاني وأعوانه طرق النكوص إلى الأوضاع السابقة ومواصلة ما انقطع من مشاريع بييتها بعد أن بات من المتعذر الاستناد إلى معاهدة 1930 لتنافيها مع لأئحة الأمم المتحدة، وأن يعمل من أجل تجميع القوى الوطنية في جبهة واحدة تتصدى للمشاريع التي بدأ التحضير لها كما دل على ذلك عقد الاتفاقية العراقية - التركية، وأن يسعى إلى تعبئة وتنظيم أقصى ما يمكن من القوى لتطويق تحركات القوى الرجعية، وكان يدرك أنه كلما حشد قوى أكبر حول الحزب لا يعود من السهولة على السلطة أن تمد ذراعها لضربه.

السعي لتأسيس حزب التحرر الوطني

كانت خطة الحزب هي أن يزج جميع الشيوعيين للعمل في حزب التحرر الوطني كدعاة ومنظمين له، وفي مجرى النضال يتم تشخيص العناصر الكفؤة والثابتة والأكثر وعياً العاملة في حزب التحرر الوطني لترشيحها إلى صفوف الحزب الشيوعي. وعلى هذا الأساس انطلق الشيوعيون لبث الدعوة إلى حزب التحرر الوطني وإلى توزيع وشرح برنامجه بنطاق واسع جداً بعد أن طبع باللغتين العربية والكردية، وتنظيم منتسبيه في منظمات محلية ومهنية. بيد أن الحدود بين التنظيمين الشيوعي والتحرري زالت في مجرى

14. ينقل طه الهاشمي في مذكراته (الجزء الثاني، ص 126) ما رواه عبد الهادي الظاهر، وزير الاقتصاد بالوكالة في وزارة توفيق السويدي المذكورة، في هذا الشأن: «إن وزارة السويدي قامت بكثير من الأعمال التي أغضبت الإنكليز، ومن جملتها مطالبة الحكومة الإنكليزية بدفع ضريبة الدخل عن سبائك الذهب التي باعتها الحكومة الإنكليزية بواسطة المصرف الشرقي، ودفع أجور السكك الحديدية والمطالبة بإشراك العراقيين في شراء أسهم النفط كما جاء في نص الاتفاقية، إذ أن للعراقيين الحق بأن يشتروا عشرين بالمئة من الأسهم التي تصدر جديداً، وكان هذا الطلب جرى زمن توليتي وكالة لوزارة الاقتصاد، والمطالبة بتدريب العراقيين على شؤون النفط وبيان عدد الذين تدريبوا منهم على هذه الأمور حتى يستطيعوا أن يحلوا محل الأجانب قبل انتهاء المدة المعينة» (نقلاً عن علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقف الوطنية، بغداد، مطبعة الراية، 1989).

العمل الكثيف من جهة وبحكم أن الضغط المتواصل الذي ركزته السلطة للقضاء على حزب التحرر الوطني وعرقلة نشاطاته لم يبق ضمن تنظيماته فعلا سوى العناصر النشيطة والراسخة التي كانت في الواقع قد تشربت بشعارات الحزب الشيوعي وأهدافه، فهي تقرأ صحيفته (القاعدة)، وتتشف بالماركسية وشيئا فشيئا كانت تروض على ضبط الحزب الشيوعي وتعتاد حياته الداخلية، ومع الأيام باتت تمارس العمل السري وعودت نفسها على أعبائه ومتاعبه وصارت تتقن أساليبه وتقنياته.

لجأت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني إلى إصدار رسائل دورية باسم (رسائل التحرر) بعضها دراسات مطولة في صورة كتب تعالج الأهداف التي يناضل الحزب لتحقيقها. وقد صدر من هذه (الاستقلال والسيادة الوطنية) لحسين محمد الشبيبي و(الجهة الوطنية الموحدة) للشبيبي أيضا و(اقتصادنا الوطني) لمحمد علي الزرقعة و(مستوانا الصحي وكيف نرفعه) للدكتور رشيد معتوق. وبعضها الآخر في صورة مجلة تضم مقالات سياسية في الدعوة إلى شعارات الحزب ونشاطاته، وقد صدر منها ثلاثة أو أربعة أعداد. ووضع صاحب مجلة (واسط)، وهي مجلة مغمورة كانت تصدر في الكويت، مجلته تحت تصرف الهيئة المؤسسة للحزب، فعهد الحزب إلى محمد علي الزرقعة برئاسة تحريرها - وكان يوقع باسم مازن - وتحولت إلى مجلة واسعة الانتشار.

عالج حسين محمد الشبيبي موضوع (الاستقلال والسيادة الوطنية) من زاوية جديدة على الفكر السياسي في العراق يومذاك. وقال وهو يهدي كتابه «إلى كل شعب مناضل حريجره الاستعمار بناره، إلى كل شعب يدرك أن لا خلاص من شقائه وجهله وبؤسه وأمراضه إلا بالتحرر من نير الاستعمار، بالكفاح لتفكيك أغلاله وفصم عراه، إلى كل شعب حر يدرك أن لا خلاص من الاستعمار إلا بنشر الوعي الصحيح وبالكفاح وفق نظرية علمية توائم مرحلة تطوره الاجتماعي، أرفع هذه الرسالة» ووقعها ب: حسين محمد الشبيبي، عضو الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، بغداد، الموقف العام 5/2/1946، إذ كان قد وضع كتابه وهو لا يزال موقوفا بتهمة أن أخاه كان يحوز نشرات شيوعية!!

وضع مقدمة الكتاب يوسف سلمان يوسف فهد - وقد سعى أن يؤكد في المقدمة مثلما يؤكد المؤلف في متن الكتاب أن مفهوم الاستقلال والسيادة الوطنية تطور بالارتباط مع التطورات التي حصلت في العالم جراء الحرب التي شنت على الفاشية والانتصار عليها. فلم يعد الاستقلال والسيادة الوطنية يعني مجرد المفهوم السياسي للاستقلال وإنما بات شديد الارتباط

بالديمقراطية الاجتماعية التي تضمن لجماهير الشعب، كل الشعب، لا الطبقات العليا المتملكة وحدها، وإنما بعماله وفلاحيه وشغيلته ومثقيه، الحياة الكريمة. ويؤكد كذلك على أن مفهوم الاستقلال والسيادة الوطنية ينطوي على ثلاثة أقاليم تجمع بينها وحدة عضوية. ورغم أنه لا يمكن أن يجري الحديث عن هذه الجوانب الثلاثة بقدر واحد من الأهمية، إذ تظل للاستقلال السياسي قيمة خاصة، ولا يمكن تحقيق التطور الجدي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ما لم يقض الشعب بيديه على زمام السلطة السياسية، وأن العراق لا يمكن أن يحل قضاياها الاقتصادية والاجتماعية إذا لم يستكمل استقلاله.

ويلاحظ المؤلف أن الحرب الثانية التي انتهت بدحر الفاشية عسكريا وسياسيا وفكريا قد أكدت حق الشعوب في تقرير مصائرهما. إن تقرير المصير مبدأ حيث ينتهي حل القضية الوطنية حلا حاسما يقضي على جميع الجذور المادية والفكرية، الاقتصادية والسياسية، التي تعرقل تقدم الشعوب وازدهارها في جميع نواحي حياتها. إن الشعوب خاضت الحرب في كل البلدان على أساس

«حماية استقلالها والقضاء على كل تدخل أجنبي في شؤونها، وتطهير بلادها من العناصر والفئات الرجعية التي لا تفكر بالمصالح الشعبية ولا تعمل للكرامة القومية، للتخلص من الأنظمة البالية التي تعرقل تقدمها ورفع مستواها، وتغير أسلوب حياتها تغيرا جوهريا إلى حيث رفاهها وسعادتها، التخلص من كل ما يعيق نشاطها السياسي ويحد من حرياتها الديمقراطية وازدهارها الاقتصادي، التخلص من الاضطهاد القومي والفروق العنصرية وكل ما يعرقل وحدتها الوطنية، التخلص من النفوذ الاستعماري والاستثمار الأمبرياليستي ونهب ثرواتها الوطنية».

ويشير المؤلف إلى الرابطة ما بين ضمان الاستقلال الوطني وحفظ السلام ما بين الشعوب. ويشدد على أن مفهوم الاستقلال الوطني بالنسبة للعراق يتطلب العمل لتثبيت الوحدة الوطنية بين جميع طبقات الشعب وأقسامه التي يهملها استقلال العراق وتقدمه وانتصار النظام الديمقراطي فيه. وجعل حجر الزاوية في هذه الوحدة الصداقة والأخوة بين القوميتين الرئيسيتين اللتين يتألف منهما الشعب العراقي، بين العرب والكرد، صداقة مبنية على أساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة في جميع الحقوق السياسية والثقافية والاقتصادية، دون تمييز أو تحديد، وأن ندعو

إلى الصداقة والأخوة بين العرب والكرد من جهة وبين الجماعات القومية والجنسيات الصغرى التي تسكن العراق كالتركمان والأرمن وغيرهما، والدفاع عن حقوق هذه الجماعات في اللغة والثقافة القومية والمساواة التامة في الحقوق دون تمييز أو تحديد - وأن نقاوم كل فرد أو جماعة أو حركة تسعى بتأثير طائفي أو عنصري لتصديق هذه الوحدة وإضعافها.

ويتحدث عن العلاقة بين مفهوم الاستقلال السياسي وسعادة الشعب ورفاهه. ويؤكد بوجه خاص بالنسبة إلى العراق العلاقة ما بين الاستقلال والإصلاح الزراعي. ويشدد على العلاقة ما بين الديمقراطية وانتفاء الاستعمار. فحيث يوجد استعمار لا توجد ديمقراطية.. على هذا الأساس لا يصح وصف بلدان المتروبول بالديمقراطية طالما هي تخضع لبلدان المستعمرات إرضاء لمصالحها.

حزب التحرر الوطني ينشط من أجل الجبهة الوطنية الوحدة

كانت مهمة جمع كل القوى الوطنية في جبهة موحدة للوقوف في وجه ما كان يخططه الاستعمار وأعدائه للبلاد مهمة ملحة. كانت الجبهة الوطنية الموحدة كسلاح سياسي قد جربها عديد من الشعوب وبرهنت على أهميتها. إن الجبهة، عدا عن كونها تجمع وتنسق ما بين القوى المشتركة فيها وتوجهها بصورة مركزية نحو نقطة واحدة تحدها قيادة الجبهة، فإنها تشجع فئات واسعة من خارج هذه القوى على أن تركز النار على هذه النقطة أيضا. العمل الموحد وضمن المجموعة الموحدة يظل دائما أكثر تأثيرا من عمل ذات الأطراف ولكن على انفراد. الفرد في إطار المجموعة هو أقوى وأصلب منه لو كان منفردا. وما يصح على الفرد يصح على المنظمات. ولأن التاريخ تصنعه الشعوب تظل الحاجة قائمة دائما لتحشيد اوسع القوى. ولأن الطبقات والفتات الاجتماعية في الشعب الواحد ذات مصالح وتطلعات ورؤى وأفكار مختلفة فذلك يعني أن هناك حاجة إلى جهاز، منظمة، للتنسيق بين هذه التباينات. لقد كان يصح الحديث عن تحشيد كل القوى في حزب واحد حين لم يكن بوسع الجماهير الواسعة من الشغيلة، من العمال والفلاحين والكادحين الآخرين، أن يميزوا مصالحهم الطبقية الخاصة في غمرة النضال الوطني العام، حين لم تكن لديها الخبرة والوعي الذي يعينها في إدراك ما يكمن وراء مواقف الطبقات المملوكة. أما بعد أن تمايزت هذه المصالح وبالتالي النظرات والمواقف، ونمت الطبقة العاملة، وشرعت تكسب النضج الذي يعينها في تمييز مصالحها ومصالح حلفائها من الكادحين الآخرين، وتكدست لديها الخبرة الكافية لإدراك ما يكمن وراء مواقف وأفكار

وتحركات الطبقات الممتلئة من الطبقات ذات المصلحة في النضال ضد الاستعمار، بات لا يصح الحديث عن حزب واحد لجميع القوى. والواقع، إن ممثلي الطبقات الممتلئة هم ذاتهم لا يؤمنون بشعار الحزب الواحد¹⁵، هذا في حدود الحركة الديمقراطية، أما إذا نظرنا إلى الحركة بنطاقها الوطني الأوسع الذي يضم قوى وطنية أخرى تتباين نظراتها إلى حد أبعد فإن الحديث عن الحزب الواحد لا يعود يصح مطلقاً. ومع أن الدعوة إلى الجبهة الوطنية الموحدة كان يراد بها أن تجمع القوى الديمقراطية وحدها إلا أن التجربة التاريخية برهنت على قصور هذه النظرة.. وأن هناك حاجة جدية إلى تطوير الدعوة لتشمل كل القوى الوطنية التي تعادي الاستعمار وأعوانه، وهذا ما حصل بالفعل في العقد التالي.

ويضع حسين محمد الشبيبي يده على نقطة مهمة وهي التباين في نظرة المعسكرين إزاء الديمقراطية التي ينبغي أن تتوفر داخل تنظيمات كل منها، فإذا كانت الطبقات الشعبية تفرز قياداتها في مجرى النضال، ويفترض نظرياً هنا أن يتم الأمر بصورة ديمقراطية، فإن البرجوازية الحرة «تحاول اتخاذ جميع القيود والتحفظات خوفاً من فقدانها قياداتها في منظماتها». ويلاحظ أن الدعوة إلى دمج الديمقراطيين في حزب واحد قد صدر من جانب ممثلي الفئات التي تتأرجح في مصالحها وأفكارها بين جناحي الحركة الديمقراطية الرئيسيين؛ بين حركة البورجوازية الحرة وحركة الطبقة العاملة والفلاحين، وذريعتهم في الأمر كون الدعوة إلى الجبهة الوطنية الموحدة صدرت عن حزب معين بعينه ويعنون به الحزب الشيوعي، ولذلك فإنهم لا يريدون الأخذ بها. ويرد الشبيبي على هذا أن الجبهة الوطنية تجربة عالمية، وهي ليست ملكاً لحزب معين و«الدعوة لها من جانب حزب ما لا تبرر عدم الأخذ بها»، ثم هم لم يذكروا شيئاً عن معاييب الجبهة ليبرروا رفضهم لها، وإنما تجاهلوا فقط، وحاولوا نشر ستار من السكوت حولها

15. تجددت الدعوة إلى الحزب الديمقراطي الواحد عام 1945 وعقد اجتماع في دار كامل الجادري في 24 آب 1945 ترأسه كامل الجادري. وقد حضره إلى جانب الجادري ناصر الكيلالي وذنون أيوب ومحمد حديد وهاشم جواد وعبد الفتاح ابراهيم وخدوري خدوري ويحيى قاسم وحسين جميل وناظم الزهاوي ومحمد صالح بحر العلوم ومحمد مهدي الجواهري جميل توما وآخرين ولم يسفر الاجتماع عن تأليف حزب واحد، وكان قطبا الخلاف الجادري من جانب وعبد الفتاح ابراهيم من جانب آخر. وقد لخص عبد الفتاح ابراهيم رأيه في قوله: «أرى أن يجتمع التقدميين جميعاً في حزب وطني لا ماركسي ولا شيوعي ولا اشتراكي ولا نطلب أكثر من حزب وطني». أما الجادري فقد لخص رأيه بقوله: «إذا رأيتم أن تؤلفوا حزبا واحدا فأنا شخصياً أُرغب أن أكون خارج نطاقه» (كامل الجادري، مذكرات كامل الجادري، 72، 74).

بدعوتهم بإلحاح إلى (الحزب الواحد)، وواضح أنهم يريدون بها عزل حزب التحرر الوطني وبالتالي عزل الحزب الشيوعي، إذ هم يقصدون من دعوتهم إلى دمج الأحزاب، الأحزاب المجازة وحدها، وبهذا يلتقون بسياسة الحكم ذاتها التي تستهدف تجزئ الديمقراطية، أي قصرها على جماعة دون أخرى. ويضيف الشبيبي :

ونحن نتمنى من صميم قلوبنا أن تندمج الأحزاب الديمقراطية الثلاثة المرخصة في حزب واحد، إذ أن أصحاب هذه الأحزاب جميعهم يقولون إن مناهجهم وأهدافهم واحدة، ونضيف أيضا بأن أساليبهم في العمل هي أيضا واحدة أو يمكن توحيدها، فعسى أن يجتمع الإخوان جميعهم في حزب واحد فتزال «الضغائن والأناية الشخصية والمهاترات» بين الجماعات الديمقراطية تلك التي هول خطرها دعاة «الحزب الواحد» لغرض حمل الجماهير في الأحزاب الأخرى على قبول فكرتهم. أما نحن فنكافح من أجل جبهة وطنية موحدة وعدم الاندماج بأي حزب آخر، وسوف نبقي نكافح من أجل ذلك، كما نجد أن من واجب كل ديمقراطي وطني أن يقف ضد هذا الميل الذي بدأ من السلطات المسؤولة لتجزئ الديمقراطية أي قصرها على جماعة دون أخرى.¹⁶

بدأ الحزب الشيوعي العراقي الدعوة إلى الجبهة الوطنية الموحدة مع طلب إجازة العمل القانوني لحزب الوحدة الوطنية الديمقراطي في مطلع 1942.¹⁷ لم تكن هناك وقتئذ أحزاب قائمة، ولكن كانت هناك مجموعات من الديمقراطيين يلتفون حول هذا المحور أو ذاك كالمجموعة التي تلتف حول جريدة الأهالي وتلك التي تكون مجموعة الرابطة (عبد الفتاح ابراهيم وجماعته).

وحين شرعت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني بالعمل بادرت إلى تقديم الرسائل التي كانت تصدرها بنداء وجهته إلى الجماعات الوطنية كافة قائلة:

«هذه رسائل قررت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني إصدارها دوريا لتعالج فيها مشاكل العراق الآنية في هذه المرحلة من حركتنا

16. حسين محمد الشبيبي، الجبهة الوطنية الوحدة، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1946، ص 21/20.

17. (الشرارة)، العدد الخامس، شباط 1942.

الوطنية، وهي تدعو كل وطني مخلص إلى العمل لتحقيق أهدافها الوطنية وأمانيتها القومية في جبهة وطنية موحدة».

ثم عادت في تاريخ 24/12/1945 إلى تقديم المذكرة الأولى في هذا الشأن، بمناسبة الدعوة التي وجهها محمد مهدي الجواهري على صفحات جريدته (الرأي العام) لعقد الجبهة، وأيدت هذه الدعوة وقالت:

«إننا نرى إمكانية الدخول فوراً في اتفاقيات مبدئية تمهد السبيل لقيام جبهة وطنية موحدة رصينة طالما لا توجد أحزاب سياسية في الوقت الحاضر معترف بها قانوناً»

وطرحت المذكرة الأهداف التي تراها الهيئة ما يصلح أن يلتف الديمقراطيون حولها، وتتلخص في النضال من أجل حق التنظيم السياسي وغير السياسي وإلغاء القوانين الاستثنائية وحرية النشر والاجتماع والدفاع عن استقلال البلاد والسيادة الوطنية.

ثم أتبعها بمذكرة ثانية طويلة ناقشت فيها قول البعض إن قيام الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني بهذه الدعوة ذاتها

«ما هو إلا مناورة القصد منها إحراج بعض الوطنيين أكثر مما هو إخلاص لفكرة الجبهة ذاتها» وإنها «شعار أجوف»

وقالت في ردها

«نحن لا ندري كيف نبرهن على إخلاصنا أكثر من شروعنا في العمل وإعلان استعدادنا لقبول أي رأي يتفق عليه الوطنيون - يؤدي إلى قيام الجبهة الوطنية الموحدة».¹⁸

وانتقدت المذكرة سياسة الانتظار والتريث في كونها تساعد على بقاء الخلاف بين الجماعات طالما عملت كل منها باستقلال عن الأخرى، وأنها تساعد الرجعية في ضرب كل جماعة وطنية على حدة. وتذكر المذكرة بأن

18. حسين محمد الشيبلي، الجبهة الوطنية الموحدة، رسائل التحرر، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1946، ص 76.

فكرة عزل جماعة بعينها عن الكفاح الوطني قد أضرت كثيرا بنضال بعض الشعوب وتضرب أمثلة عديدة على ذلك. ثم تقدم خطتها العملية لعقد الجبهة وتتألف من ست نقاط:

1. أن تضم هيئة الجبهة ممثلين اثنين عن كل من الجماعات التالية: جماعة الأهالي، جماعة حزب الشعب، جماعة الأستاذ عبد الفتاح ابراهيم، جماعة عصبة مكافحة الصهيونية، جماعة حزب التحرر الوطني، ومن صاحب جريدة (الرأي العام)، وصاحب جريدة (الشعب).
2. أن يكون التصويت ديمقراطيا، أي بالأكثرية المطلقة.
3. يجوز قبول جماعات أخرى إلى الجبهة إذا حصلت الموافقة.
4. يجوز انتماء المواطنين الأفراد إلى الجبهة ككل دون أن يكونوا ملزمين بالانضمام لأية جماعة من الجماعات التي تؤلف الجبهة.
5. تضع الجبهة الطرق العملية لتنفيذ المطالب التي قامت عليها وقراراتها نافذة على الجميع.
6. ضرورة وضع منهاج شامل للجبهة تكون أسسه المطالب الأربعة التي تقدمنا بها دعوتنا.

وتنتهي المذكورة بالملاحظة التالية:

«إن هيئة مؤسسي حزبنا، التحرر الوطني، تعتقد أن هذه هي الخطة العملية التي يمكن تأليف الجبهة الوطنية على أساسها، ولكنها تعلن أن هذه الخطة قابلة للتعديل والنقاش وترجو أن تفصح كل جماعة عن رأيها فيها، وإذا لم توافق عليها كليا، فلتبدي رأيها الخاص في الطريقة العملية التي تراها هي، على أن تكون أيضا موضع نقاش مختلف الجماعات».

وحين تقدمت الهيئات المؤسسة بطلباتها لإجازة أحزابها الديمقراطية عادت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني وقدمت إلى هذه الهيئات مذكرتها الثالثة أشارت فيها إلى دعواتها السابقة في هذا الشأن والضرورة الملحة لقيام الجبهة

«لأن مطالب شعبنا الرئيسية عظيمة وواسعة لا يمكن تحقيقها دون قيام جبهة تضم جميع طبقات شعبنا ومراتبه وأقسامه التي يهملها أن يتحرر العراق من ريقة الاستعمار».

وانتهت المذكرة بالتأكيد على ضرورة النضال المشترك لتحقيق:

1. تعزيز استقلال العراق وسيادته الوطنية
2. تطبيق النظام الديمقراطي في العراق وضمان الحريات الشعبية وتوسيعها

وقالت أخيراً:

«ترى هيئتنا أن لا مانع من الأخذ بخطتنا التي تقدمت بها سابقاً مع تعديل يلائم الظروف الجديدة التي ظهرت فيها الأحزاب والهيئات السياسية. إلا أن القوى الديمقراطية ولاسيما حزب الشعب، وعزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم بالذات، كانت ترفض الإصغاء إلى نداءات حزب التحرر الوطني المتكررة هذه».¹⁹

عصبة مكافحة الصهيونية

بتاريخ 16 آذار 1946، أجازت وزارة توفيق السويدي (عصبة مكافحة الصهيونية) بعد أن ظل طلب تأسيسها معلقاً منذ 12/9/1945، وتعرضت الهيئة المؤسسة إلى كثير من الضغط وتعرض رئيسها، يوسف

19. أذكر أن الرفيق حسين محمد الشبيبي أعطاني رسالة موجهة إلى الأحزاب الديمقراطية الثلاثة التي كانت تقيم ساعتها اجتماعاً جماهيرياً عاماً في مقر حزب الاتحاد الوطني في (جديد حسن باشا) وطلب أن أوصلها إلى منظمي الاجتماع لتقرأ كواحدة من رسائل التحيّة الموجهة للحاضرين. حملتها إلى هناك وطلبت من منظمي الاجتماع ما أراده الرفيق، إلا أن عبد الرحيم شريف وكان أحد عرفاء الاجتماع، اعترضني ورفض أن تقرأ رغم إلحاحي. وعدت بها إلى الرفيق الشبيبي.. فالتفت إلى الحاضرين، وكانوا كما أذكر سالم عبيد النعمان ويهودا صديق ونعيم سلمان وآخرين، وقال هل رأيتم؟ يرفضون منا حتى رسالة التحيّة، وطلب مني أن أقرأها، فقرأتها وكانت لا تزيد عن دعوة صادقة إلى توحيد القوى.. بعد سنوات ذكّرت الرفيق أبو رائد، عبد الرحيم شريف وكنا نعمل سوية في مكتب هيئة تحرير (اتحاد الشعب) بالواقعة، فعلق أسفاً: «كما أضعنا من الفرص حقاً» (المؤلف).

هارون زلخة، إلى التوقيف والمكافحة. اتخذت عصبة مكافحة الصهيونية مقرها في الكرخ، وعقدت مؤتمرها الأول في 13 نيسان 1946 وانتخبته هيئة إدارية كان من بينها يوسف هارون زلخة رئيساً ويعقوب مصري سكرتيراً ومسرور صالح قطان محاسباً ومحمد حسين أبو العيس وآخرين أعضاء. وبعد أيام من إجازة المنظمة أجاز لها إصدار جريدة يومية باسم (العصبة) على أن يكون محمد حسين أبو العيس المحامي مديراً مسؤولاً لها. وقد صدرت الصحيفة في 7 نيسان 1946. وكانت منبراً ليس فقط للمعادين للصهيونية والاستعمار والداعين إلى نصرته الشعب العربي في فلسطين، وإنما باتت لساناً لكل الكادحين في العراق والمبصرين مطالبهم وأداة لنشر الوعي الثوري بين صفوف الشباب، ولذلك سرعان ما كسبت شعبية واسعة²⁰، رغم أنها لم تعش إلا إلى 7 حزيران وهو يوم تعطيلها. كانت جريدة العصبة سلاحاً ماضياً أشهره الحزب في وجه الاستعمار وأعدائه. وتحتل مكانة خاصة فيما نشرته على قصر المدة التي صدرت فيها سلسلة المقالات التي نشرتها لفهد بعنوان (نحن نكافح، في سبيل من وضد من نكافح؟) و(مستلزمات كفاحنا الوطني) و(البطالة: أسبابها وعلاجها). كان لهذه السلسلة من المقالات، لاسيما الثانية منها، وقع هائل على الشبيبة آنذاك، وتحوّلت إلى مادة غنية للتثقيف والدعاية، ليس للجيل الذي عاصرها وحده وإنما للأجيال التالية من بعد. إن قارئ هذه السلسلة لا يزال يجد فيها شيئاً من الراهنية والحيوية حتى الآن.

لقد صدر من جريدة (العصبة) 51 عدداً فقط، إلا أنها كانت كافية من أجل أن تخلد ذكرى هذه الصحيفة المكافحة، إذ لعبت دوراً سياسياً كبيراً، تحريضياً وتثقيفياً. لقد ظلت الصحيفة تثقف بالعلاقة الطباقية التي تجمع ما بين الاستعمار والصهيونية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة هي الرأسمالية الاحتكارية. وقال زلخة، رئيس العصبة:

«إن الصهيونية هي التعبير الصادق للربغبات والمصالح الطباقية للرأسمالية اليهودية في إنكلترا وأمريكا وللاحتكارات الاستعمارية الإنكليزية والأمريكية»

20. وقد شجعها الإقبال الذي وجدته في أيامها الأولى على أن ترفع شعاراً عريضاً في صدر صفحتها الأول يقول: في سبيل عصبة بخمسة آلاف نسخة. وقد بدأ هذا الشعار يومها نداء خيالياً، إذ أن أوسع الجرائد اليومية يبعأ آنذاك ما كانت تريد عن أربعة آلاف نسخة. لكن النشاط الكبير الذي بذل في توزيعها إلى أبعد التجمعات والزوايا أمكنها أن تحقق شعارها هذا.

نصف قرن من السلوك الذي سارت عليه الدوائر الحاكمة في إسرائيل في تعاملها مع عرب فلسطين والعرب في البلدان المجاورة وفي تعاملها أيضا مع بعض الفئات اليهودية يؤكد صحة ما ذهبت إليه (العصبة) في «أنا لانرى في الفاشية والصهيونية سوى توأمين لبغى واحدة، هي العنصرية محظية الاستعمار». كما ظلت تؤكد على أن السياسات اللاديمقراطية التي سارت عليها الحكومات العربية، المعادية لشعوبها العربية والمالية للاستعمار، لن تضمن تحرير فلسطين.. وهذا ما أكدته الحياة المرة بعد الأخرى.

وتظل الدراسة التي أعدها يوسف هارون زلخه، رئيس عصبة مكافحة الصهيونية، حول الصهيونية بعنوان (الصهيونية عدوة العرب واليهود) من خيرة ما كتب في هذا الشأن. ورغم أن أكثر من نصف قرن قد مر على صدور هذا الكتاب، وجرت منذ ذلك الحين تغيرات كبيرة على المؤسسات التي قامت الصهيونية عليها، إلا أن الكتاب لا يزال يحتفظ بقيمته في فهم الأفكار التي تقوم عليها الصهيونية والسياسات التي تسير عليها.

لقد عاشت عصبة مكافحة الصهيونية قرابة ثلاثة أشهر، إلا أنها خلال هذه المدة القصيرة نهضت بنشاط كبير فاق ما كان يتوقع منها كثيرا. ففي هذه الأشهر الثلاثة عقدت اثنين وعشرين اجتماعا عاما في بغداد كان يحضرها ألوف المواطنين من مختلف الطبقات والأديان والمهن. وحين أعلنت لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية عن توصياتها المناهية لمصالح العرب في فلسطين، نظمت العصبة اجتماعات شعبية عامة يومية، وصل عدد الحاضرين في بعضها خمسة آلاف مواطن، لفضح خطط الاستعمار والصهيونية في فلسطين. وفي البصرة عقد فرع المنظمة اجتماعين جماهيريين كبيرين. كل ذلك كان يتم برغم الاضطهادات والمحاكمات المتواصلة التي تعرض لها قاداتها.

الحزب في ميدان النشر

ونختم استعراضنا هذا بالحديث عن النشاط الذي أبداه الحزب في ميدان النشر في تلك الفترة. كان الحزب يدرك أهمية النضال الفكري والحاجة إلى توفير مصادر التثقيف الجدية للشبيبة المتطلعة إلى المعرفة، وكانت مصادر التثقيف آنذاك بائسة حقا. فعدا عن الأعداد القليلة التي تسربت من مجلة (أم درمان) التي كان يصدرها الشيوعيون السودانيون في القاهرة، ومن مجلة (الغد) التي كانت تصدرها عصبة التحرر الوطني في فلسطين، وقليل من الكتب المترجمة في مصر وقليل مما أصدره المثقفون

اللبنانيون.. لم يكن هناك ما يطفئ ظمأ الشباب الذي كان يتلهف للتعرف على الثقافة الماركسية بقوة. لذلك، فكر الحزب في أن يعمل لتأسيس دار نشر خاصة به، وقد سبق لنا أن رأينا أن الاجتماع الكامل للجنة المركزية في صيف 1945 قد اتخذ قراراً بهذا الشأن. ولهذا كلف الرفيق محمد علي الزرقعة بإنشاء شركة تجارية مساهمة للطباعة والنشر باسم (دار الحكمة) وأن يكون هو مديرها المسؤول. وقد نشط الرفيق زياد، وكان هذا هو اسمه الحزبي، لتأسيس الدار واستطاع أن يجمع خلال شهرين أكثر من ستة آلاف دينار وكان هذا مبلغاً كبيراً في يومها، كتبرعات لقاء أسهم في الدار. واشترت الشركة مطبعة مستعملة وأسست مكتبة بذات الاسم. وخلال الفترة القصيرة التي عاشتها الشركة، أصدرت كثيراً من الكتب والكراريس في مواضيع مختلفة في السياسة والاقتصاد والأدب وحتى في العلوم. وتحولت مكاتبها إلى ما يشبه النادي السياسي يؤمه المثقفون والصحفيون والساسة، وكانت الكتب المهيأة للنشر، كما يقول الزرقعة، كثيرة تتجاوز العشرات حين أغلقت الدار ونهب البوليس محتوياتها.²¹

هجوم رجعي معاكس

أقلق النشاط الكبير الذي أبداه الحزب الشيوعي ومنظماته العلنية، والانعكاسات التي تركها هذا النشاط لدى الأحزاب التي نالت إجازتها، الدوائر الاستعمارية والحكم الرجعي في البلاد، لهذا، راحت هذه الدوائر تخطط للعودة بالبلاد إلى الأوضاع السابقة، وكانت خطوتها الأولى في هذا الشأن إزاحة حكومة السويدي والإتيان بحكومة تمهد السبيل لربط العراق بما كانت تبنيه من مشاريع في الشرق الأوسط. ودفعت، لهذا الغرض، بمجموعة من أعضاء مجلس الأعيان إلى الامتناع عن حضور جلسات المجلس المكرسة للتباحث بشأن الميزانية العامة وإقرارها. ولما عجزت وزارة السويدي عن توفير النصاب في مجلس الأعيان، اضطرت إلى تقديم استقالتها - فعهد بالحكم إلى أرشد العمري، وتألفت وزارته في 1 حزيران 1946. وكانت أول خطوة خطتها الحكومة الجديدة فصل أعداد كبيرة

21. محمد علي الزرقعة، مع الرفيق الشهيد فهد (يوسف سلمان)، دمشق 1993، معد على الكومبيوتر - ومما يذكره الزرقعة في هذا الشأن، أن الدار اشترت كل ما خلفه الشاعر العراقي الكبير معروف الرصافي من مخطوطات، وقد نشرت دار الحكمة إحداهما بعنوان (على أبواب سجن أبي علاء) مع مقدمة ضافية للزرقعة، أما الأخريات فقد صادرها البوليس عندما استولى على الدار ومحتوياتها، ومن بينها مكتبته الخاصة التي كانت تضم ما يقرب من خمسة آلاف كتاب.

من ذوي الأفكار الماركسية والميول اليسارية في جهاز الدولة²²، وسارعت إلى تعطيل جريدة (العصبة) في 6/6/1946، خلافا للقانون الذي لا يجيز تعطيل صحيفة تنطق بلسان جمعية سياسية مجازة لإقرار من المحكمة وليس بقرار إداري، كما فعلت حكومة العمري. ولم تكتف بذلك، وإنما سارعت إلى اعتقال رئيس عصبة مكافحة الصهيونية وبعض أعضاء الهيئة الإدارية لأنها نشرت اقتراحا يدعو إلى إقامة مظاهرة سلمية تطالب بعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن. وكانت كلما أفرجت المحاكم عن أعضاء الهيئة الإدارية لعصبة مكافحة الصهيونية ومنتسبيها تسارع هي إلى اعتقالهم واعتقال أعضاء من الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني ومناصريها بتهم توزيع بيان يشجب مشروع تقسيم فلسطين أو توزيع بيان باستنكار تصريح ترومان حول فلسطين أو تنظيم وفد لمقابلة مجلس الوزراء أو نشر بيان للرد على افتراءات وكالة أنباء بريطانية بشأن موقف العصبة من الصهيونية وأحيانا بدون تهمة أو بدون أمر من محاكم تحقيق.²³

وامتدت يد الإرهاب لتشمل صحف الأحزاب المجازة وغيرها، حتى كتب الجادرجي في 23/6 منددا بإجراءات الحكومة للتضييق على حرية الصحافة، وأشار إلى أنها هذه الأيام القليلة من حكمها عطلت ثلاث جرائد سياسية وسحبت امتياز مجلة أدبية وأنذرت جريدتين ولقتت نظر ثلاث جرائد وصادرت عددا من إحدى المجلات قبل توزيعه.²⁴

خاض الحزب، لاسيما في بغداد، في هذه الفترة، سلسلة من المظاهرات للمطالبة بشعارات الحزب الأساسية، واحتلت من بينها قضية الدفاع عن فلسطين وفضح مشاريع الاستعمار البريطاني بشأنها وبشأن ما كان يخطط له لاستبدال معاهدة 1930 بأخرى، مكانا بارزا بين هذه الشعارات. كانت أولى هذه المظاهرات تلك التي خرج فيها طلاب الكليات في 10 أيار 1946. هذه المظاهرة تحتاج إلى وقفة خاصة لأن ملابس معينة دارت بشأنها. كانت قد جاءت إلى بغداد في 16 آذار 1946 لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية بدعوة من الحكومة العراقية. وقبل يومين من وصولها إلى العراق أصدرت عصبة مكافحة الصهيونية بيانا (وقبلها كانت قد رفعت مذكرتين إلى الحكومات العربية والجامعة العربية) أوضحت فيها كلها أن الاستعمارين البريطاني والأمريكي يلجأان إلى إيفاد اللجان التحقيقية للتمويه على مشاريعهما الاستعمارية التي لا نفع للعرب فيها مطلقا لحل قضية فلسطين بما يرضي المطامع الصهيونية وإدامة الانتداب البريطاني.. لذلك دعت عصبة مكافحة

الصهيونية إلى مقاطعة اللجنة ورفع القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة على أساس إلغاء الانتداب البريطاني واستقلال فلسطين استقلالاً تاماً وتمكين الشعب الفلسطيني من تأليف حكومة وطنية ديمقراطية تضمن مصالح وحقوق جميع سكان فلسطين الحاليين دون تمييز في العنصر والدين.

لكن هذه اللجنة جاءت إلى العراق، وبدلاً من أن تقاطع، قوبلت بالحفاوة من قبل المسؤولين في الحكم، واستمعت إلى بعض الشهادات، ومن بين من قابلوها رضا الشبيبي والجادري ومحمد مهدي كبه. ²⁵ ثم عادت لتصدر قرارات تصب كلها في مصلحة الصهيونية. إثر صدور هذه القرارات تنادت القوى الوطنية كافة إلى الإضراب العام في 10 أيار 1946. وشاء الحزب الشيوعي والهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية أن يقرن الإضراب العام بمظاهرات طلابية لتعميق الاحتجاج. وفي الوقت المحدد تجمعت حشود الطلاب من مختلف الكليات في كلية الهندسة، ومن هناك انطلقت مظاهراتهم باتجاه باب المعظم مروراً بكنة (الكرنتينة) العسكرية، فقابلها الضباط والجنود بالتصفيق والتهليل، وسارت حتى بناية الوقف العام وكانت ترفع الشعارات التي تستنكر قرارات لجنة التحقيق المذكورة وتطالب باستقلال فلسطين. فهاجمها البوليس وأرغمها على التفرق.

في اليوم التالي، هاجمتها صحافة الأحزاب والصحافة الحكومية على السواء بدعوى أن المظاهرة أخلت بقدسية الإضراب العام، وكان التظاهر الاحتجاجي يناقض الإضراب الاحتجاجي.. وردت العصبة على هذا الهجوم بسلسلة مقالات يوسف سلمان فهد المعروفة بعنوان (مستلزمات كفاحنا الوطني)، والتي فند فيها الذرائع التي استند إليها كاتبو المقالات التي انتقدت الحزب الشيوعي وتحدث عن الأساليب التكتيكية التي يتعين للحركة الوطنية أن تحسن استخدامها لتركيز ضغطها على الاستعمار وأعدائه. إذ أن استغلت الحكومة موقف الأحزاب هذا لتسارع إلى غلق جريدة (العصبة)، واضطرت السفارة البريطانية والحكام الرجعيين إلى الإسراع بتنفيذ ما عزموا عليه وهو إزاحة وزارة السويدي والإتيان بحكومة تعامل الشعب بالعنف وتعيد الأوضاع إلى سابق عهدها تمهيداً لما كان يبيت من مشاريع.

لكن الحزب الشيوعي العراقي لم يسلم بما كانت تخطط له هذه القوى. فدعا جماهير بغداد إلى التظاهر في 28 حزيران 1946، وكان يريد

من هذه المظاهرة أن تكون بداية لمعركة أكبر ترغم العمري على التنجى عن الحكم. ومع أن قوات البوليس استعدت لتفريق المتظاهرين والحيلولة دون سيرهم في الشارع بالقوة، إلا أن الجماهير التي كانت تتحشد في شارع الأمين والشوارع التي تتفرع منه، ظهرت في الساعة التاسعة والربع من صباح يوم الجمعة (28 حزيران) في ساحة زبيدة، وانضمت إلى بعضها بسرعة متناهية حاملة لافتاتها التي تندد بالإرهاب وأزاحت قوات البوليس التي حاولت صدها وسارت في شارع الأمين ثم في الرشيد حتى جسر الأحرار (وكان يعرف يومها باسم جسر مود تيمنا باسم القائد البريطاني الذي فتح بغداد في الحرب العالمية الأولى) ثم عبرت جسر الأحرار من هناك باتجاه الصالحية وقد تحولت إلى مظاهرة كبيرة لم يعد بوسع البوليس تفريقها برغم كثافته، ثم اتجهت صوب السفارة البريطانية في الشوكة.. إذاك لجأت قوات البوليس إلى فتح النار على المتظاهرين فسقط خمسة توفي أحدهم وهو شأوول طويق الشيعي اليهودي والطالب في ثانوية التجارة، وكانت تلك هي المرة الأولى بعد الحرب التي يلجأ فيها البوليس إلى الرصاص لتفريق المتظاهرين. تركت المظاهرة صدى سياسيا واسعا مما دفع الأحزاب جميعها، بما فيها حزب الاستقلال القومي الذي لم يكن الود للحزب الشيوعي يومها²⁶، إلى إصدار احتجاجات منفردة ومجتمعه واستغلت الأمر لتهاجم إجراءات الحكومة للضغط على صحف الأحزاب وطالبت بإعادة النظر في سياسة الحكم وإطلاق سراح الموقوفين السياسيين.

إلا أن وزارة العمري لم تصم أذنيها عن احتجاجات القوى الوطنية وحسب، وإنما أردفت جريماتها في 28 حزيران بأخرى أكبر وأبشع في كاورباغي (كركوك) إذ ضربت بالنار عمال النفط المضربين ضد شركة النفط الأجنبية (انظر الفصل العاشر)، والتي راح ضحيتها ستة عشر عاملا

26. ابتدأ حزب الاستقلال مذكرته الاحتجاجية التي رفعها بهذه المناسبة إلى الحكومة بقوله: «إن لحزب الاستقلال رأيه الخاص في تلك الجماعة التي أسمت نفسها «حزب التحرر الوطني» وفي عصبه مكافحة الصهيونية، غير أن ذلك كله لا يمنعنا من الاحتجاج على التصرف الشاذ الذي بدا من قوات الشرطة تجاه المظاهرات السلمية التي قامت بها تلك الجماعة يوم الجمعة الماضية» (الحسني، الجزء السابع، ص 116). وفي المذكرة التي قدمها حزب الاستقلال إلى الحكومة احتجاجا على مجزرة كاورباغي في 16 تموز 1946 عاد وكرر نفس النبذة التحريضية: «وقد حاولت الوزارة القائمة أن تتخذ من حوادث المظاهرات التي قام بها نفر معلوم من الناس.. الخ» وقد ظلت هذه النبذة التي تنطوي على العداة المتأصل الذي لا مبرر له تتكرر للأسف في كتابات بعض القوميين في مناسبات تالية كذلك.

وامرأة وطفلا وأكثر من ثلاثين جريحا²⁷، فتعالت الاحتجاجات من جديد وبقوة أكبر حملت وزير الداخلية على الاستقالة والاحتجاج هو الآخر. فدعا الحزب الشيوعي جميع المنظمات الوطنية إلى توحيد جهودها للوقوف بوجه إرهاب حكومة العمري وإسقاطها، لاسيما وأن هذه الجريمة اقترنت بتحد جديد وخطير للمشاعر الوطنية تمثل بموافقة الحكومة على إنزال قوات بريطانية في البصرة تهديدا للحركة الإضرابية للعمال الإيرانيين في مصافي عبادان. ولم يكتف الحزب بإصدار بيان في السابع من آب يستنكر فيه إنزال هذه القوات ويطالب بجلاء جميع القوات القديمة والجديدة، وإنما نظم مظاهرة جماهيرية في 9 أيلول 1946 سارت في شارع الرشيد من الحيدر خانة حتى اصطدمت بالبوليس في الشورجة احتجاجا على إنزال القوات البريطانية في البصرة. وكانت ترفع الشعارات التالية:

- نزول القوات البريطانية الجوية في البصرة اعتداء على سيادتنا وامتهان لكرامتنا، نريد الجلاء حالا.
- نطالب بتأسيس دولة عربية ديمقراطية مستقلة في فلسطين.
- نطالب بالاعتراف بعصبة مكافحة الصهيونية وبحزب التحرر الوطني.
- يسقط الإرهاب ضد العمال ونقاباتهم.

وكان يسير في مقدمة المتظاهرين حسين محمد الشبيبي وبعض أعضاء الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، وكان الشبيبي من بين المتظاهرين الجرحى وقد اعتقل هو ومحمد حسين أبو العيس وآخرون على إثرها.

وإذ أحست الدوائر الاستعمارية وأعوانها أنها عجزت بوسائل الإرهاب أن تقضي على مقاومة الشعب، وأن استمرار العمري في الحكم سيعود على المشاريع التي تعدها بالضرر، بادرت إلى إزاحة حكومته وأتت بنوري السعيد إلى الحكم ليمهد بأساليبه الماكرة السبيل لمجيء حكومة أخرى تكون مهمتها عقد المعاهدة الجديدة مع بريطانيا التي كان يعد لها في الخفاء.²⁸

27. انظر في هذا الشأن ما كتبه السيد جهاد الوندائي، أحد حكام كركوك في جريدة التآخي، (انظر الحسني، الجزء السابع، ص 117).

28. يقول مصطفى العمري في مذكراته إنه تردد أن يكلف أرشد العمري ثانية بالحكم إلا أن هذا أخفق ثانية بعد النكير الذي قام ضد وزارته المستقبلية من قبل المعارضة وإذا بالإنكليزيصرون على إسناد رئاسة الوزارة إلى نوري السعيد ليمهد الطريق أمام صالح

لقد كان ذلك العام حافلاً بحق بنضالاته، برهن الحزب فيه على حيويته وعلى اتساع نفوذه، والجمع الفعال بين العمل العلني والسري.

جبرليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة من قبلهم. ويقول توفيق السويدي كذلك في مذكراته: «إن الأمر قد تم في منتصف الليل ببرقية أرسلها بيغن وزير الخارجية البريطانية إلى الوصي يرجوه فيها بأن لا يفسح المجال لاستمرار وزارة أرشد العمري في أعمالها عن طريق تأليف وزارة ثانية يكون أرشد نفسه رئيساً لها» (الحسني، الجزء السابع، ص 133).

12

عام عصيب

في الرابع عشر من تشرين الثاني، قدم أرشد العمري استقالة وزارته، وبذلك طويت صفحة حالكة كانت قد اتت على الآمال التي شاعت مع الانفراج النسبي في الأوضاع السياسية للبلاد الذي اقترن بإجازة بعض الأحزاب والصحف.

انتهت المعركة ضد حكومة أرشد العمري المغرقة في رجعتها وإرهابها بانتصار فرضته القوى الوطنية مجتمعة، ولعب فيه الحزب الشيوعي العراقي دورا متميزا عزز مواقفه كثيرا بين اوساط الجماهير. ولكن هذا الانتصار كان محدودا ولم يتحقق دون خسائر كبيرة. لقد أمكن إسقاط وزارة فظة في تعاملها مع الشعب، وأعطى هذا ثقة للحركة الوطنية وأحزابها السياسية في قدرتها على مقارعة الاستعمار والرجعية، وامتدت هذه الثقة إلى الجماهير الشعبية الواسعة، وحفزتها إلى الالتفاف حول الأحزاب السياسية، وبالنسبة إلى الحزب الشيوعي فإنه خرج منها بمكاسب عديدة تمثلت باتساع جماهيريته كثيرا، وتنشئة وتدريب كوادره على خوض النزالات في كل الميادين العلنية والسرية. ولكن جبهة وطنية موحدة لم تتحقق برغم الحاجة الماسة إليها، وظلت بعض الأطراف الوطنية ترفض مبدا الجبهة الموحدة من الأساس، وإذا ما بادرت إلى اعمال مشتركة فإنها تتعمد إبعاد قوى الحزب الشيوعي ومنظماته، وظلت هذه الأعمال المشتركة محدودة. وإذا كان يصح الحديث عن المكاسب بالنسبة للحزب الشيوعي العراقي، فلا يصح في المقابل التغافل عن الخسائر التي لحقت به، وهي ليست قليلة على اية حال. فقد أغلقت عصبة مكافحة الصهيونية، وخسرت الجماهير الشعبية بغلقها منبرا مهما للدعاية والتثقيف والتعبئة في النضال ضد الصهيونية والاستعمار، وشملت موجة الفصل التي طالت

القوى اليسارية أعدادا ليست بالقليلة بين صفوف رفاقه ومؤازريه. وتعرض كثير من أعضائه وكوادره إلى الاعتقال، وطالت موجة الاعتقالات بعض قاداته وكوادره وعلى رأسهم حسين محمد الشبيبي ومحمد حسين أبو العيس وعلي شكر وجاسم حمودي الزيدي ويوسف هارون زلخة ويعقوب مصري وحزمة سلمان وآخرين. وإذا كانت وزارة العمري قد أرغمت على التنحي فإن الوزارة التي حلت محلها، وإن لم تجابه الشعب بالأساليب العنيفة التي سارت عليها الوزارة السابقة لها، إلا أنها لجأت إلى وسائل أكثر خبثا ودهاء لتمرير المهمة التي جاءت من أجلها وهي التمهيد لحكومة تأخذ على عاتقها إعادة ربط البلاد ببريطانيا بمعاهدة جديدة. إن مجيء نوري السعيد إلى الحكم ونجاحه في الإيقاع بجزين من الأحزاب العلنية الخمسة في الشباك التي نصبها باسم إجراء انتخابات نيابية حرة والإتيان بمجلس نواب «محايد» مؤهل لأن ينظر في المشاريع المنوي عقدها، أعطى الاستعمار والرجعية الثقة بأنها لم تخرج مهزومة، وأنها باتت في وضع أفضل لمنازلة الحركة الوطنية والسير قدما في المشاريع المرسومة. لكن المهم في الأمر أن موقف الحزب الشيوعي الجريء والمؤثر فرض على القوى الرجعية أن تتحسب كثيرا في التأثيرات التي ستتركها خطواتها في مكافحة الشيوعية قبل أن تخطو في هذا الاتجاه. وقد دفع الأمر بالصحف البريطانية إلى أن تحمل على قساوة التدابير المتخذة من قبل حكام العراق ونصحت بأن تكافح الشيوعية بالترفيه عن أحوال العمال وتحسين ظروفهم المعاشية والصحية واضطرت الحكومة البريطانية إلى إعلان سخطها على وزارة العمري وأشارت بوجوب إقالتها.¹

في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1946، جاء نوري السعيد إلى الحكم وراح يشيع في الأوساط السياسية أن مهمته هذه المرة لا تزيد عن تكوين حكومة محايدة يجبذ أن تشارك فيها الأحزاب لتتولى إجراء انتخابات حرة ويتنحى هو بعدها ليفسح في المجال إلى وزارة تنبثق عن هذا المجلس وتتولى هي النظر في قضايا البلاد الرئيسية وفي مقدمتها علاقاته ببريطانيا.

وعلى هذا الأساس دخل في مفاوضات مع حزبي الوطني الديمقراطي والأحرار من أجل أن يشاركاه في الحكم. وكان يريد من هذه المشاركة أن تركز انتخباته في أعين الجماهير. إن ماضي نوري السعيد، وتشكيله الوزراء الرجعيين الذين أراد أن يشاركوه والشائعات التي دارت حول المهمات المرسومة لوزارته، وطبيعة الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على الانتخابات، والتقييد على الحريات العامة وحجب الصحف الوطنية

1. عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ص 130.

واعتقال وسجن المناضلين الوطنيين، ما كانت جميعها تبرر الاطمئنان إلى عود نوري السعيد بشأن الانتخابات. ولكن نوري السعيد استطاع أن يخدع كامل الجادرجي بمعسول الكلام إلى الحد الذي صار هذا يتحدث فيه عن النوايا الحسنة لهذا الثعلب الماكر:

«والواقع إن هناك إشكالا في الموقف السياسي الراهن. ففي الوقت الذي يحاول فيه فخامة رئيس الوزراء إظهار نواياه الحسنة يبدو أنه في الوقت نفسه مضغوط عليه من قبل حزب أو فئة أو جماعة أو طائفة أو كتلة..»²

والكتلة في رأي الجادرجي هي صالح جبر وصادق البصام. كان واضحا للشيوعيين ولجمهرة واسعة من الرأي العام أن الانتخابات التي يزمع نوري السعيد إجرائها لا تختلف في شيء عن مثيلاتها السابقة، حتى أن مؤرخا كعبد الرزاق الحسني لم يخف «أن التدخل رافقها منذ بدايتها بشكل سافر مفضوح» وفي موضع آخر يقول

«وقبيل موعد غلق باب الترشيح، جيء بالمتصرفين إلى بغداد وزودوا بقوائم النواب الذين أريد تعيينهم، فخرجت الانتخابات من طور التدخل إلى طور خطير، هو التعيين الصرف الذي أصبحت النيابة به (منصبا) لا يمت إلى التمثيل الشعبي بصلة».³

فجر موقف حزب البورجوازية الوطنية هذا أزمة في جبهة اليسار العراقية. فقد بادر حزب الشعب والاتحاد الوطني إلى مهاجمة الحزب الوطني الديمقراطي بعنف، وكان هذا بالذات ما ابتغاه نوري السعيد لإضعاف جبهة اليسار. أدرك الحزب الشيوعي العراقي خطورة الموقف، ويات عليه أن يتحرك بسرعة لتدارك الوضع، ونشط في هذا السبيل على عدة جهات. كان عليه أولاً أن يعري أمام الجماهير نوايا نوري السعيد وتذكير الشعب بماضي قطب الرجعية العراقية. فسارع لهذا الغرض حسين محمد

2. الجادرجي، مذكرات الجادرجي، ص 139.

3. الحسني، الجزء السابع، ص 158. ويذكر هنا أن جريدة (الرائد) لصاحبها أمين أحمد، نشرت قائمة بأسماء النواب الذين "سيفوزون" في الانتخابات قبل إجرائها بيوم واحد، كما أعدتها وزارة الداخلية - وعندما أعلنت نتائج الانتخابات جاءت مطابقة لما نشرته جريدة (الرائد) سوى أن سلمان الشيخ داود فاز عن العمارة وليس عن الرمادي !!

الشبيبي، وكان موقوفاً في الموقف العام، إلى تقديم مذكرة إلى وزير الداخلية في 21 كانون الأول 1946 عن الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني يدين فيها الأساليب اللاديمقراطية واللاوطنية التي تسير عليها الوزارة، وأوضح أن هذه الإجراءات استمراراً للخطط المرسومة لمقاومة حركة الشعب الوطنية ومصادرة حرياته الديمقراطية لحمله على السكوت تجاه ما يراده.⁴

وتحرك الحزب بهدوء لتبصير الحزب الديمقراطي الوطني بمخاطر البقاء في حكومة نوري السعيد ووجهه إلى كامل الجادرجي نفسه نداءً خاصاً باسم حزب التحرر الوطني قال فيه:

«ذهلنا في البداية لاشتراك حزبكم في حكومة نوري السعيد... لمعرفتنا بعمق الهوة التي تفصلكم عن جماعة من الناس عملت طوال حياتها السياسية على تعزيز المشاريع الاستعمارية. ولكن بياناتكم العامة منذ ذلك الحين ألقّت الضوء على دوافعكم.

وعلى العموم، فإن قناعتنا هي أن نوري السعيد لا ينوي شيئاً أكثر من تجميع مجلس نواب بأكثرية رجعية ومن ثم تشكيل وزارة تجدد المعاهدة مع بريطانيا.

ولهذا فإننا نقترح عليكم إعادة النظر في مسألة تعاونكم مع هذه الحكومة.. إنكم لا تفعلون أكثر من منحها - في أعين الشعب والرأي العام العالمي - صفات ديمقراطية هي منها براء كلياً.. وكلما طال اشتراككم فيها.. سهل عليها إنجاز أغراضها الحقيقية».⁵

بالمقابل، كثف فهد تحركاته للاتصال بقادة الأحزاب الديمقراطية سعياً منه إلى وضع حد لتبادل الاتهامات وتدارك الخلافات بينهم بما يحفظ لجبهة اليسار قوتها، والتقى بكامل الجادرجي وبرفته زكي محمد بسيم في داره بهدف إقناعه بضرورة سحب ممثل الحزب (محمد حديد) من وزارة نوري السعيد.⁶

وأصدر الحزب الشيوعي بياناً وزعه على نطاق واسع كشف فيه

4. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ص 368.

5. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 193.

6. مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ص 210.

أن المجموعة التي تقوم بالانتخابات هي ذاتها التي تأمرت لإسقاط وزارة السويدي والتي جاءت بأرشد العمري إلى الحكم، وهي لا يمكن أن تكون محايدة، وفضح الغرض الذي تنشده الدوائر الاستعمارية من هذه الانتخابات.

ومارس الضغط السياسي في الشارع من خلال المظاهرات الجماهيرية التي كان يريد منها فضح طبيعة حكومة نوري السعيد المعادية للشعب، والتي لا يمكن أن تكون محايدة بأية حال. ومع ذلك، ظل الجادرجي يرفض بعناد أن يصغي إلى نصائح الحزب ونقده. فحين وجهت إليه في المؤتمر الأول للحزب الوطني الديموقراطي أسئلة حول موقفه من مظاهرات حزب التحرر الوطني قال:

«إن جماعة التحرر إذا كانوا يريدون من وراء مظاهراتهم إحراج موقف حزبنا من الوزارة وحمله على الانسحاب فإنهم في ذلك مخطئون لأن حزبنا مستقل بأعماله وسياسته وخطه لا يتأثر إلا بالمصلحة العامة كما يراها هو».⁷

ولكن إزاء الضغط الذي تعرض له الحزب الوطني الديموقراطي من داخله ومن خارجه بعد افتضاح تزوير الانتخابات، اضطر ممثلا الحزبين، الوطني الديموقراطي والأحرار، إلى الاستقالة من حكومة نوري السعيد. بيد أن الحزب الوطني الديموقراطي واصل المشاركة في الانتخابات بحجة أنه يريد منها «حمل الشعب على ممارسة حقوقه الدستورية وامتحان رجال الحكم في إثبات صدق نواياهم وتصريحاتهم»⁸ لكنه عاد وسحب نوابه من المجلس النيابي بعد أن فاز بأربعة مقاعد، لكن نوابه الثلاثة الذين فازوا في البصرة، وهم عبد الهادي البجاري وعبد الجبار الملاك وجعفر البدر، رفضوا التخلي عن مقاعدهم التي فازوا بها وأثروا الانسحاب من الحزب!

كانت تلك جولة سياسية مهمة علمت رفاق الحزب الشيوعي درسا ثميناً في سلوك البورجوازية السياسي المتأرجح عندما تتعقد الأمور. لكن الجولة لم تتحقق دون ثمن، وثمان قاس جداً. لقد اضطر فهد، كما روى هو لرفاقه في سجن الكوت من بعد، أن يكثّر من حركته وتنقلاته وأن يتخلى عن تشدده المعتاد في التحرك السري والتردد على بيوت عديدة بهدف تدارك الأوضاع التي تعرضت لها الحركة الوطنية. وفي غمرة هذا النشاط الواسع الذي كانت تتناهى أخباره إلى البوليس، شدد هذا كثيراً من مراقبته، وخلال

خمسة شهور كرر غاراته على البيوت التي يشتبه بها، فعثر على فهد وزكي محمد بسيم وعزيز عبد الهادي في واحد من هذه البيوت في 18 كانون الثاني 1947.⁸

لم يخامر البوليس الشك في أنه لن يحصل من فهد على شيء، لذلك ركز في تعذيبه على الآخرين، وربما تكون هيبته السياسية قد فرضت على البوليس هذا الموقف. وعلى أية حال، وطبقاً إلى توصياته الحزبية هو، سارع كادر الحزب إلى نقل مطبعة الحزب ووثائقه إلى بيوت حزبية أخرى واتخذ إجراءات الصيانة اللازمة. منذ البداية أعلن أنه سكرتير الحزب العام، ولم يضيف إلى هذه المعلومة التي لم تكن خافية على البوليس بالطبع أي شيء آخر، وكان في التحقيق وفي المحكمة من بعد كلما سئل عن تنظيمات الحزب وعن مسؤوليات الذين يقودونها، وأية معلومة التي يمكن أن ينتفع منها البوليس في محاربة الحزب وكشف تنظيماته وكوادره يجيب أنه سكرتير الحزب ومن واجبه أن يكون أول من يحافظ على نظامه وأن لا يبيوح بأي أمر يكشف عن تشكيلات الحزب.

سأله بعض رفاقه في سجن الكوت ألم يكن من الأفضل ألا يعترف باسمه وهويته الحزبية؟ فأجابهم إن السلطة الرجعية كانت عازمة على قتلنا، فلماذا نسهل لها هذه المهمة؟ لماذا نجعل عملية اغتيالنا خافية على الجماهير ونعين دوائر البوليس في إنكار اعتقالنا من الأساس وترغم أنها لم تعتقل فهد وإنما اعتقلت شخصاً آخر؟ كنا نريد من الإعلان عن هويتنا أن ندفع الرأي العام العراقي والأممي للدفاع عنا وإنقاذنا من الموت المؤكد وهوما حصل بالفعل.

لقد فرض الرفيق فهد هيبته حتى على دوائر البوليس، ولعل في وصف بهجت العطية، مدير الأمن العام له من أنه يملك قابلية كبيرة على الإقناع، ما يكشف بأي ثبات وثقة كان يتحدث وهو في قبضة البوليس.

ظلت مسألة إلقاء القبض على يوسف سلمان فهد ورفاقه الآخرين غامضة.. كيف اهتدى البوليس إلى دار ابراهيم ناجي الذي اعتقل فيه فهد؟ هل لأن صاحب الدار شخص عرف بنشاطه السياسي، وبنشاطه ضد الصهيونية بوجه خاص في عصبة مكافحة الصهيونية، وكانت داره من بين الدور العديدة التي دوهمت فعثر فيها على قائد الحزب مصادفة كما فسر هو الأمر؟ ألم يكن من الحكمة، وهو ذو الخبرة في التخفي، أن يتجنب التردد على دار كهذه؟.. أم أن الأمر كان حصيلة مصادفة أخرى؟ يطرح صالح

الحيدري (وهو في تلك الليلة وكوادر طلابية أخرى على موعد للقاء بفهد) في مذكراته احتمالاً آخر: يقول إنه قبل اعتقال فهد كان قد ألقى القبض على خديجة عبد الرزاق (وكانت تنشط في مجال نقل المراسلات الحزبية)، وقد تعرضت إلى التعذيب فاعترفت بأنها التقت بفهد في دار ابراهيم ناجي، وعلى هذا الأساس داهم البوليس هذا البيت.⁹ أما دوائر البوليس فلها رواية أخرى توردها في كتابها (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق)، فهي ترجع الأمر إلى معلومات زودها بها وكيلها فاضل فعل وكان يعمل في التلفزيونات (وليس في السيكاير كما يذكر الكتاب) وحشرت اسم فعل ضمد أيضاً الذي عرف بنشاطه بين فلاحي العمارة للتشابه في الاسم ليس غير.

وقد جرت محاكمة فهد ورفاقه في محكمة جزاء بغداد برئاسة عبد العزيز الخياط. وقد تطوع للدفاع عنهم عديد من المحامين الديمقراطيين المعروفين في مقدمتهم كامل قرانجي وتوفيق منير وشريف الشيخ. وقد اتخذ فهد من المحكمة منبراً للدفاع عن الحزب وأفكاره وشعاراته، وكانت الصحف تتبارى فيما بينها لنشر المرافعات التي أحدثت ضجة واسعة وصارت النسخة منها تباع بأضعاف سعرها.

رغم مقاطعات القاضي المتكررة والمنفصلة، راح فهد يتحدث عن الشيوعية كما يفهمها، ورد على الذين يصطنعون التعارض ما بين العمل الشيوعي والوطني وقال: لقد انغمرت في النضال الوطني قبل أن أكون شيوعياً، وبعد أن أصبحت شيوعياً، فلم أجد في الحقيقة ما ينافي أو ما يتمايز مع معتقدي الوطني، قبل أن أكون شيوعياً وبعد أن صرت شيوعياً، سوى أني صرت أشعر بمسؤولية أكثر إزاء وطني وأنا شيوعي. وهاجم القانون الرجعي الذي يحرم العمل الشيوعي ووصفه بالميت تاريخياً. ورغم اعتراض الحاكم على هذا الوصف وتذكيره بأن شتم القوانين يؤلف جريمة، واصل الحديث عن الظروف التي أحاطت بتشريع هذا القانون أيام تصاعد الدعوة إلى الفاشية في البلاد.. وقال:

«نحن في سبيل عداء الاستعمار لا نتردد عن التضحية حتى إذا اعتبرتنا المحكمة الموقرة مقصرين في تنفيذ بعض القوانين».

وأشار إلى أن ما دفع الحزب للعمل سرا يبرره عداؤه للاستعمار و«للمحكمة الموقرة أن تدرس مواقفنا الوطنية وتحكم علينا بهذه النظرة»، وأضاف:

«إن حزبنا سري من ناحية واحدة وهي عدم إظهار تشكيلات الحزب لأننا كنا مطارين، أما مناهجنا وشعاراتنا وأهدافنا فهي واضحة ومنشورة على الجمهور».

وفي نهاية المرافعات أحال عبد العزيز الخياط مجموع المتهمين إلى محكمة الجراء الكبرى لمنطقة بغداد للنظر في الدعوى، وقد ضمن قرار الاتهام والإحالة سباً وشتماً بديئاً للحزب وللمتهمين.

لقد عرف عن عبد العزيز الخياط هذا عداؤه الشديد للشيوعية، وكان لا يخفي تحامله على المتهمين بنشاطاتهم الوطنية لاسيما إذا كانوا متهمين بالشيوعية أو بعلاقتهم بحزب التحرر الوطني وقد أصبح مضرب المثل على الفساد في جهاز القضاء إلى جانب شاكر العاني وخليل أمين.¹⁰

وفي الثاني والعشرين من حزيران 1947، جرت محاكمة قادة الحزب في المحكمة الكبرى، وكانوا في اليوم الثامن من إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على الأوضاع السيئة التي عوملوا بها في معتقل أبو غريب. وفي دفاعه أشار فهد إلى أن الحزب

«يفخر بأن تنسب إليه جميع الأعمال والنشاط السياسي الوطني والعمالي الذي حدث في العراق في السنوات القليلة الماضية، ولكن الحقيقة يجب أن يقال وهي أن حزبنا لم يخلق الحركة الوطنية في العراق، وليس هو الوحيد في حقل النضال الوطني. فهناك عناصر وطنية عملت وتعمل، وهناك عناصر عمالية واعية تدرك مصالحها العمالية ومصالحها الوطنية، وهناك أحزاب وطنية أجزت حديثاً، وهذه جميعاً تعمل بنظرياتها وأساليبها المختلفة في بث الوعي الوطني بين الجماهير»

وراح في دفاعه الطويل يتحدث عن الدوافع العميقة التي تحفز جماهير الشعب العراقي للنضال ضد الاستعمار ومن أجل حرياتها الديمقراطية. واختتم دفاعه بقوله:

«إننا نقف أمام محكماتكم الموقرة ونحن لا نطلب الرحمة لأن الرحمة للمذنب ولأننا لا نريد حماية أنفسنا ومصالحنا وإنما نريد العدل لأننا نريد حماية سمعة القضاء العراقي الذي نحرص

على سمعته لأننا نحرص على سمعة مصالح الوطن العراقي. إذ أن الديمقراطية التي لا تتسع لنشاط أشد المناضلين صلابة وأكثرهم عنادا وأدراهم بأساليب الاستعمار ونواياه لا يمكن أن تكون ديمقراطية يقرها الرأي العام العالمي الحر».

لكن الحكام المرتشين الذين ما كان يهمهم سمعة القضاء العراقي، قد أصدروا أحكامهم سلفا. وهكذا أصدرت المحكمة الكبرى حكمها في الرابع والعشرين من حزيران 1947 بإعدام يوسف سلمان فهد وزكي محمد بسيم وابراهيم ناجي، وحكمت على الآخرين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالحبس لمدد مختلفة. فسارع الحزب في 27 حزيران 1947 إلى إرسال مذكرة احتجاجية إلى الوصي على العرش وأرسل صورا منها إلى رؤساء الدول الكبرى بواسطة سفرائهم في بغداد وإلى سكرتير منظمة الأمم المتحدة ورؤساء الحكومات العربية ورؤساء الأحزاب فيها. وقد فندت المذكرة التهم التي وجهت إلى قادة الحزب وطالبت الجهات التي أرسلت إليها بالتدخل لدى الحكومة العراقية لإلغاء الأحكام والإفراج عنهم.

وقد قوبلت الأحكام بحملة واسعة من الاستنكار ليس فقط من جانب الأحزاب والمنظمات والصحف الشيوعية واليسارية في بلدان عديدة في الوطن العربي والعالم، بل حتى من أوساط أخرى هالها أن يحكم بالإعدام مناضلون لم يقترفوا شيئا سوى دفاعهم عن الأفكار التي يؤمنون بها. وقد عبر كثير من شرفاء العالم بمن فيهم بعض رجال الدين عن استنكارهم لهذه الأحكام.¹¹ و«قامت قيامة الصحف الأجنبية في الخارج وأخذت تندد بالعدالة العراقية» كما يقول الحسني.¹² وإزاء الضجة التي أثارتها الصحف البريطانية ضد الأحكام اضطرت السفارة العراقية في لندن أن تصدر بيانا تزعم فيه أن المحكومين كانوا يحاولون قلب نظام الحكم في البلاد. وحين عرضت الأحكام على محكمة التمييز للمصادقة طبقاً للقانون عارض رئيس محكمة التمييز البريطاني الجنسية المستربريجارد التصديق على الحكم وقطع السبيل على جهود الحكومة لحمل محكمة التمييز على تصديق القرار كما يروي الجادري.¹³

11. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 190.

12. الحسني، الجزء السابع، ص 193.

13. في مجلس ضم كامل الجادري وناظم الزهاوي وآخرين، دار الحديث حول فساد جهاز القضاء تحدث الجادري عن ارتقاء بعض الحكام وقال إن أحد وزراء العدالة السابقين أخذ 800 دينار من المخصصات السرية ووزعها على ثلاثة حكام بعد أن

على إثر تخفيض الأحكام نقل المحكومين إلى سجن الكوت. وليس هناك ما يشير إلى السبب الذي دفع الحكام إلى اختيار سجن الكوت لجمع السجناء الشيوعيين. لأن الكوت كانت في أحضان واحدة من أكبر العوائل الإقطاعية في البلاد؟¹⁴ أم لمجرد إبعادهم عن بغداد والتخلي من تأثيراتهم السياسية المحتملة؟ المهم هنا أن الرفيق فهد سعى إلى أن يغرس ويرسخ في السجن تقاليد سار عليها الشيوعيون من بعد في كل سجونهم تقوم على أساس العيش الرفاعي المشترك والمنظم والمنضبط، والسعي للمحافظة على صحتهم النفسية والجسدية وثقيفهم سياسيا ومدرسيا بالقدر الذي تسمح به أوضاع السجن والظروف السياسية التي تمر بالبلاد، وتربيتهم بالروح الحزبية وتنمية قدراتهم المعنوية على الصمود والتصدي، حتى تحول سجن الكوت إلى مدرسة لإعداد المناضلين الثوريين، وقد نفع الحزب هذا كثيرا، ولم يكن من النادر أن تسمع من يعبر لك من بين المناضلين آنذاك عن رغبته في أن يسجن لبعض الوقت لينعم بصحبة الرفيق فهد. وقد ظل السجناء الشيوعيون لسنوات طويلة من بعد يتمثلون بالطريقة التي حل بها هذه المشكلة أو تلك.

أضف إلى ذلك فإنه عمل على أن ينظم صلة بمن يقود الحزب من بعده خارج السجن ويعطيه توجيهاته في عديد من القضايا الهامة. ومع أن هذه القيادة تصرفت في بعض القضايا، كما سنرى، وفقا لما تصورته ورسمته هي، أو تحت ضغط الأحداث التي واجهتها، إلا أنها انتفعت كثيرا من الملاحظات والأفكار التي كان يبديها. ومع ذلك ظل اختياره لهذه القيادة موضع تساؤل. لم يكن قد تبقى من أعضاء اللجنة المركزية حيث اعتقل فهد سوى يهودا ابراهيم صديق وكريكور بدروسيان في بغداد، ومالك سيف في البصرة وسامي نادر مرتضى في مصح في لبنان، وملا شريف في أربيل.

حكموا في قضية معينة. فقاطعته رؤوف الجادرجي: هل إنك متأكد من ذلك؟ فأجاب كامل الجادرجي: نعم لو لم أتأكد لما كنت أوجه هذا الاتهام الخطير إلى القضاء. واستطرد: «كان في حينه قد أخبرني صبيح ممتاز عندما كان يشغل وكالة مدينة العدالة العامة بأن جمال بابان قد استدعى ثلاثة حكام ممن حكموا فهد وجماعته بالإعدام ووزع عليهم مبلغ 800 دينار من المخصصات السرية كتشجيع لهم - وقال صبيح في حينه إنه هو نفسه الذي وزع المبلغ المذكور بحضور جمال بابان. وأضاف صبيح قائلاً إن جمال تدخل تدخل فعلياً في محكمة التمييز لحمل المحكمة على تصديق الحكم ولكن الجهود التي بذلها المستر بنجار رئيس محكمة التمييز كانت قد حالت دون رغبة الوزير في حينه - وقد أيد لي ذلك فيما بعد أحد حكام محكمة التمييز» (الجادرجي، مذكرات الجادرجي، ص 448).

14. كانت ملكية محمد الأمير وإخوته تبلغ ما يزيد عن 442 ألف مشاركة (دونم).

وانضم إليهم أحمد عباس (عبد تمر) بعد أن برأته المحكمة الكبرى. ولما كان كريكور بدروسيان لا يجيد التحدث بالعربية، انحصر عمله بين الأرمن وحدهم، وأظهر ملا شريف ترددًا وجزعًا. ولم يظهر عبد تمر استعدادًا للعمل القيادي. لذلك فقد نهض بعمل اللجنة المركزية اثنان من أعضائها فقط، هما يهودا صديق ومالك سيف بعد أن انتقل مالك إلى بغداد أيضاً. وإلى جانب هؤلاء كان هناك مرشحون للجنة المركزية هم نافع يونس وعلي الشبيبي وحسكيل ابراهيم صديق واسماعيل أحمد وموسى محمد نور. وعندما استقر فهد في سجن الكوت أوصى أن يضم إلى اللجنة المركزية كل من نافع يونس واسماعيل أحمد وجاسم حمودي، وأضيف إلى مرشحيتها كل من عبد الرزاق مطر وعبد السلام الناصري ويوسف حنا.

أصيب الحزب في البدء بذهول عام لفداحة الخسارة التي لحقت به باعتقال قائده. إن تربية الحزب على المركزية الشديدة، وتميز فهد بخبرته ودرايته ومعارفه النظرية الواسعة قياساً إلى الآخرين الذين كانوا يشاركونه القيادة أوجد نوعاً من الاتكال.. حتى إذا حلت الساعة أفاق الحزب بمن بقي في قيادته وكادره وأعضائه على هول الكارثة.

ولكن سرعان ما أدركت كوادر الحزب أن عليها أن تشمر عن سواعدها للتعويض... وقليلًا قليلاً دارت عجلة العمل الحزبي، ووجد كادر الحزب نفسه في دوامة النشاط من جديد. وكان عضو اللجنة المركزية، يهودا ابراهيم صديق (ماجد)، المدرس في كلية الزراعة، وبرغم المخاطر الجسيمة، استطاع أن يتصل بفهد وهو في معتقل أبو غريب مرتين. وقد أوصى فهد أن يسارع ماجد إلى استدعاء كمال (مالك سيف)، مسؤول المنطقة الجنوبية وعضو اللجنة المركزية، ويسلمه قيادة الحزب المباشرة، وأرسل هذا يستدعيه إلى بغداد ولكن دون أن يبلغه بتوصية فهد بأن يكون هو المسؤول الأول ويسلمه المسؤولية. واستطاعت الرفيقة إيلين، زوجة ابراهيم ناجي، أن تهرب في المرة الثانية، مقالة لفهد لكي تصدر كافتتاحية لعدد من (القاعدة) يصدر لأول مرة بعد اعتقاله، وكان بعنوان «مغزى الهجوم الرجعي ضد العناصر الديمقراطية» يقول فيه إن الحكومة «تحشى عرقلة الحزب الشيوعي للمشاريع الاستعمارية ومنها معاهدة العراق وشرق الأردن، والمعاهدة العراقية-التركية».¹⁵ وصدرت (القاعدة) وهي تحمل المقال المذكور فرفع من معنويات أعضاء الحزب. ثم عادت (القاعدة) إلى الصدور في عدد تالي وهي تنقل أصداء المحاكمات في الداخل والخارج.

وقد لعب مرشح اللجنة المركزية حسقييل ابراهيم صديق (شجاع)، الطالب في كلية الحقوق، دورا مشهودا في العمل على تدارك الوضع القيادي للحزب، وكان يعرف بين كوادر الحزب باسم (حامد) لم يكن على قدر كبير من الذكاء أو المعارف النظرية، لكنه كان يتميز بالإخلاص والنشاط والشجاعة. وقد استطاع أن يقود منظمة بغداد، وكانت هي المنظمة المركزية للحزب، في ذلك الوقت الصعب ويبعث لدى رفاقه الثقة بالنفس والإقدام. وفي أوائل صيف 1947 انتقل مالك سيف من البصرة إلى بغداد بعد أن سلم قيادة المنطقة الجنوبية إلى اسماعيل أحمد الذي كان لا يزال آنذاك مرشحا للجنة المركزية، لينضم إلى مركز الحزب الذي بات يتكون فعلا من يهودا ومالك وحامد. وكانت تنشأ أحيانا ازدواجية في العمل. إذ كان مالك يتصل بمنظمي مناطق بغداد والمنطقة الجنوبية، ويتصل يهودا بهم أيضا ويخبر مالك بما اتفق عليه معهم.

وحين استقر فهد في سجن الكوت في تموز 1947، سارع إلى حسم هذه الازدواجية وعاد ليكرر في توصية ثانية إن يتسلم مالك مسؤولية إدارة نشاط الحزب. ولكن ماجد ظل يخفي على مالك كامل أبعاد العمل الحزبي. وفي نهاية حزيران 1947 بلغه أن البوليس يبيحث عنه، فسارع إلى الانتقال إلى غرفة استأجرها في (عكد النصارى)، وفي 22 تموز 1947 ترك بغداد إلى شقلاوة (لأنه خشي أن يعاوده مرض السل) ولكن بعد أن سلم قيادة العمل إلى (حامد)، أخيه، وليس إلى مالك. ولكن حامد اعتقل في أوخر آب. واستقر يهودا في كركوك، ومن هناك أراد أن يدير العمل في الشمال بينما يدير مالك العمل في الجنوب إلا أن مركز الحزب في بغداد كان قد أقام اتصالا منتظما مع فهد في سجن الكوت. وكان فهد يتابع نشاط يهودا ولا يبدي ارتياحه إلى تصرفاته وتعامله مع مالك. أخيرا احتكم الاثنان لدى فهد، فأنحاز هو إلى جانب مالك. لكن مالك هذا لم يكن في واقع الحال ليفضل يهودا بشيء ذي قيمة للحزب. فلا هو يتميز بذكاء عال، ولا بتجربة نضالية أغزر ولا بشجاعة وتصميم وثبات أكثر، واستطاع أن يخفي خبثه بدهاء. وكلاهما وجد في مركز الحزب لظروف تاريخية ليس إلا. والتجربة القصيرة لوجود كل منهما على رأس العمل الحزبي لا تعطى لأحدهما ميزة على الآخر.¹⁶ والحق إن وجودهما على رأس نشاط الحزب وتزاحمهما على المسؤولية الأولى كان ثمرة التشدد بالمركزية في اصطفاء الكادر والعمل الحزبي عامة ولعنته في ذات الوقت، وهي لعنة جرت على الحزب كثيرا من المتاعب من بعد.

16. لقد قدر لي أن أعمل مع كليهما، وعرفتتهما عن كثب، بالإضافة إلى أنني كنت أعرف مالك سيف شخصيا حتى قبل أن أنخرط في نضال الحزب. (المؤلف)

لقد كان الحزب يحذر القوى الديمقراطية في البلاد من أن الهجوم على الحزب الشيوعي سيعقبه هجوم عام على الحركة الوطنية الديمقراطية، وأن هذا الهجوم ليس سوى تمهيد لمشاريع استعمارية يراد ربط العراق بها. وقد صح ما توقعه الحزب وإن تفاوت ما نال كل حزب من واحد إلى آخر. فقد تعرض الحزب الوطني الديمقراطي إلى المضايقات فأحيل الجادري إلى المحاكمة لنشره مقالات حول المعاهدة العراقية - التركية وحجزت (صوت الأهالي) ومطبعة الأهالي. وفي 23 أيلول 1947 أبطلت وزارة الداخلية رخصة حزب الاتحاد الوطني بذريعة أنه خرج على الأهداف التي أجاز من أجلها، ولأنه عمد إلى تشكيل نظام «الخلايا الخطر»، واعتمد في إيراداته على مصادر مجهولة وأنه يحث على الثورة وخلق الاضطرابات - وفي اليوم ذاته بادرت وزارة الداخلية إلى إبطال رخصة حزب الشعب بالذرائع ذاتها التي استخدمت ضد حزب الاتحاد الوطني. ولعل القارئ لاحظ أن الهجوم على الأحزاب على هذا النحو جاء بعد أن فرغ الحكم من محاكمة فهد وإيداعه في السجن. وسنرى من بعد أن الأمر يجري في كل مرة على هذا النحو؛ هجوم على الحزب الشيوعي ثم يعقبه هجوم على عموم الحركة الوطنية.

وكانت ردود أفعال الأحزاب الوطنية تجاه الإرهاب الذي انصب على الحركة العامة قد تفاوتت من حزب إلى آخر. فبالنسبة إلى حزب البورجوازية الوطنية، الوطني الديمقراطي، فقد انشغل بقضاياها الداخلية التي تفاقمت بفعل هذا الضغط، وانصرف إلى مناقشة تحديد اتجاه الحزب اللاحق وفق ما جاء في «مذكرة الاشتراكية الديمقراطية» التي صاغ فيها الجادري تصوراته عن التطور الذي يقترحه للحزب الوطني الديمقراطي. والملفت للنظر أن الجادري يصوغ فكره «الاشتراكي - الديمقراطي» وي طرح مذكرته بهذا الشأن في الوقت الذي يبلغ فيه الهجوم على الحزب الشيوعي ذروته، فهل خامر الجادري الاعتقاد في أن الساحة السياسية ستخلو من الشيوعية وأن الوقت هو الأنسب لطرح الفكر البديل؟ وعلى أية حال إن تبني الجادري للاشتراكية الديمقراطية يدل على تعاظم هيبة الاشتراكية عالمياً.

أما بالنسبة إلى حزب الاتحاد الوطني فإنه كف عن العمل من الأساس، وتفرق أعضاؤه، وأبدى بعضهم رغبته في الانضمام إلى الحزب الوطني الديمقراطي، ولم تسفر التغييرات التي أجراها في تنظيمه قبل حله عن أمر جدي. أما بالنسبة إلى حزب الشعب، فإنه واصل عمله السياسي بصورة شبه سرية، ومال إلى التعاون مع الحزب الشيوعي العراقي. وقد ساهم بعض قاداته من المحامين في الدفاع عن فهد ورفاقه في المحكمة، ودخل مع الحزب في لجنة التعاون الوطني التي ضمت إلى جانب الحزب

الشيوعي العراقي كلا من الجناح التقدمي من الوطني الديمقراطي وكامل قزنجي وجماعتها، والحزب الديمقراطي الكردي وحزب الشعب، وقد لعبت هذه اللجنة دورا ملحوظا في وثبة كانون كما سنرى لاحقا.

بعد أن اجتاز الحزب الشيوعي العراقي الوضع الصعب الذي خلقه اعتقال قائده، وبتأثير موقفه في المحاكمة، بدأ يسترد عافيته وتزداد قواه كما ونوعا، لاسيما بعد أن انتظمت اتصالات الحزب بفهد في سجن الكوت وبدأت قيادة الميدان تتلقى توجيهاته، وقد رفع هذا من هيبة الحزب، مما شجع بعض الجماعات الشيوعية التي ظلت خارجه على الانضمام إليه. ففي نهاية العام انضمت جماعة اللجنة الوطنية الثورية بتوصية من رئيسها زكي خيرري الذي كان آنذاك سجيناً في سجن الكوت إلى الحزب وكانت تضم إلى جانب زكي خيرري 25 مناضلاً من المثقفين من بينهم شريف الشيخ وعلي الطعان وجاسم الطعان وخالد السلام وخلق أمين زكي. ووضع شريف الشيخ جريدته (الأساس) تحت تصرف الحزب، وقد لعبت الجريدة دوراً مهماً. كذلك حل داود الصائغ جماعته التي كانت تعرف باسم (رابطة الشيوعيين العراقيين) وأوقف إصدار جريدته (العمل) السرية، وأوصى رفاقه بالانضمام فرادى إلى الحزب الشيوعي، والتحق هؤلاء فعلاً بالحزب وأصبح بعضهم من كوادر الحزب، وكان من بين أعضائها الضباط العسكريون، سليم الفخري وغضبان السعد وحسين الدوري، والمحامي جلال عبد الرحمن، وعمر محمد الياس وأكرم حسين وبهنام شماس توما وجبار عبود وآخون. ورغم أن هذه المجموعة لم تكن بالكبيرة، إلا أنها خدمت الحزب في بعض المواقع التي كانت تتواجد فيها بشكل مؤثر: الموصل وجنود الطيران، وبين الضباط، وقدم يوسف متي طلباً للعودة إلى الحزب.

وقد زاد في قوة الحزب والحركة اليسارية عامة روح التعاون التي بدأت تشيع بين صفوف الحركة الديمقراطية لاسيما في مجرى العمل المشترك ضد معاهدة بورتسماوث. وهو ما سنتابعه في الفصل التالي.

13

الحزب الشيوعي ووثبة كانون

حين وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وجدت بريطانيا نفسها في وضع جديد في الشرق الأوسط. فقد أنهكت كثيرا بفعل الحرب وما لحقها من دمار وغدت في تبعية مالية للولايات المتحدة بعد أن توقفت هذه عن دعمها بالمساعدات وفقا لقانون الإعارة والتأجير الذي سارت عليه خلال الحرب. وارتبطت بالاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي رسمها ترومان وتشرشل في فولتن عام 1946 الواجهة ضد الاتحاد السوفيتي. ورغم أن الهند والباكستان قد نالتا استقلالهما السياسي إلا أن المصالح البريطانية فيهما وفي جنوب آسيا كانت في حاجة إلى ما يصونها. ونتيجة للخسائر التي لحقت بالسيطرة البريطانية في آسيا، زادت الأهمية التي باتت توليها بريطانيا للقارة الأفريقية وبات الحفاظ على المواقع البريطانية فيها ذا أهمية خاصة، وأصبح العسكريون البريطانيون ينظرون إلى وجود القواعد والمطارات والمستودعات والوحدات الإدارية البريطانية التي انبثقت في كل الشرق الأوسط خلال الحرب باعتبارها ذات قيمة كبيرة في ضوء الاعتبارات الجديدة. وجاءت الاستراتيجية الأمريكية - البريطانية الجديدة المعادية للاتحاد السوفيتي لتزيد كثيرا من أهمية هذه الاعتبارات. إزاء هذا كله شرعت بريطانيا تؤكد أنها في حاجة إلى أن تعيد النظر في مجمل علاقاتها في الشرق الأوسط، لاسيما في العراق.

في الجانب المقابل، كانت الفئة الحاكمة في العراق تتأمل وضعها في ضوء اعتبارين أساسيين: في جانب منهما السعي للحفاظ على علاقاتها التحالفية ببريطانيا على النحو الذي يأخذ بالاهتمام تشابك مصالحها بمصالح الرأسمال البريطاني وإن بقاءها كقوة حاكمة ومتسلطة بات مرهونا بدعم بريطانيا. لكنها في الجانب المقابل باتت تخشى تزايد سخط الشعب

على استمرار الارتباط ببريطانيا لعوامل داخلية وقومية، لذلك سعت إلى أن يجري التعديل في العلاقة وكأنه يستجيب إلى مطامح الشعب ويبدو وكأنه يصون للبلاد استقلالها وسيادتها. وكان ما يشغلها حقا أن يؤمن لها على الصعيد العربي وضعا يدفع عنها تهمة السير في ركاب الإمبراطورية البريطانية، وأن تسير الأمور في داخل البلاد بالهدوء المناسب الذي يحول دون بروز أوضاع مماثلة لما جرى في عام 1946. لذلك شرعت تتحرك بحذر شديد ودونما عجلة من أمرها.

بعد أن اضطرت وزارة أرشد العمري على الاستقالة، كما رأينا في الفصل الحادي عشر، جرت محاولات لإسناد الحكم إلى هذا أو ذاك بمن فيهم أرشد العمري ثانية، لكن بريطانيا أصرت أن تسند الوزارة الجديدة إلى نوري السعيد ليمهد الطريق أمام صالح جبر ليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة من قبلها¹، وكان يقصد بالتمهيد المطلوب الإتيان بمجلس نيابي يصادق على المعاهدة البديلة عن معاهدة 1930 دون ضجة، والمصادقة على ما يرتبط بها من مشاريع وأهمها عقد المعاهدة العراقية التركية التي كان قد توصل نوري السعيد إلى الاتفاق بشأنها مع الأتراك وهو خارج الحكم والتي تندرج ضمن التمهيد الاستراتيجي لتطويق الاتحاد السوفيتي، وكذلك لضرب أي تحرك من جانب الشعب الكردي، وكذلك عقد معاهدة تربط ما بين العراق والأردن تضمن دعم المملكة الجديدة التي اصطنعت في الأردن والتي كان يراد لها أن تضم الأجزاء التي تخصص للعرب في فلسطين بعد تقسيمها، ولتكون ركنا من أركان الكتلة الشرقية التي تسعى بريطانيا لتحقيقها، وأداة لقمع الاضطراب الذي قد يحدث في أحد البلدين طبقا للمادة السادسة في المعاهدة. وقد حقق نوري السعيد كل المهمات التي جاء من أجلها إلى الحكم وزاد فيها أن وجه ضربة شديدة إلى الحزب الشيوعي العراقي، الفصيل الأكثر عنادا في معارضة المشاريع التي يراد تحقيقها. حتى إذا أتمت حكومة نوري السعيد هذه المهمات استقال وجيء بصالح جبر بديلا له كما كان مخططا². ويقول الحسني، إن صالح جبر قد اختار زملاءه من

1. الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء السابع، ص 133.

2. يقول توفيق السويدي في مذكراته: «وكانت المساعي مبدولة من قبل لمصلحة صالح جبر، كي يخلف نوري السعيد. وهذه المساعي كانت تصدر من جهات عديدة حتى قيل بأن أكثرها كانت تمونه دوائر الاستخبارات البريطانية» (مذكرات السويدي، ص 457، نقلا عن الحسني، الجزء السابع، ص 164 - 165). ويؤكد فيليب داربي هذا أيضا في كتابه (سياسة الدفاع البريطانية شرق السويس بقوله: «أصبح صالح جبر رئيسا للوزراء في آذار 1947 حين عمده نوري السعيد بعد تزييف الانتخابات لضمان فوز مؤيديه إلى الاستقالة لصالح خلف ينفذ السياسة التي يرسمها له ولي العهد

الوزراء السابقين الذين كانت السفارة البريطانية تتراح إلى استيزارهم. ولم يخف؛ صالح جبر الغرض من مجيء وزارته. إذ وضع في رأس منهاجه الوزاري تعديل المعاهدة العراقية البريطانية، وكان هذا المنهاج قد «وضعت صيغته بالاشتراك مع السفارة البريطانية وأحكمت آياته بوجي الخطة المرسومة في دوائر الوزارة الخارجية بلندن».³

قوبلت حكومة صالح جبر بمعارضة إجماعية فور تأليفها من جميع أطراف الحركة الوطنية. والحكومة من جانبها سارعت إلى الكشف عن نواياها. بدأت أولاً بالعمل على إضعاف مقاومة الحركة الوطنية عامة إدراكاً منها أن مشاريعها لن تتحقق إذا ما ظلت هذه الحركة على قوتها، وشمل قمعها جميع أطراف الحركة الوطنية. فبادرت إلى غلق جريدة (الوطن) لسان حزب الشعب. وفي 30 أيار أغلقت جريدة (السياسة) لسان حزب الاتحاد الوطني وجريده (صوت الأهالي) لسان الحزب الوطني الديمقراطي. وفي 9 حزيران عطلت مجلة (الوادي) وصحف ومجلات أخرى تناصر حزب الاستقلال، وأعيدت محاكمة الضباط الأكراد الأربعة الذين التحقوا بحركة البارزاني وحكموا بالإعدام (ونفذ هذا الحكم في 19 حزيران 1947)، وفي الرابع والعشرين من الشهر ذاته حكم على قادة الحزب الشيوعي العراقي بالإعدام، وفي الأول من تموز قدم الجادرجي إلى المحاكمة لإصداره كراساً يهاجم المعاهدة العراقية التركية، كذلك حوكم عبد الفتاح ابراهيم، واعتقل عزيز شريف لبعض الوقت، وفي 29 أيلول أقدمت على غلق حزبي الشعب والاتحاد الوطني بدعوى تحبيذهما المبادئ الهدامة والحث على الثورة وخلق الاضطرابات.

كان المشروع الاستعماري العام الذي أريد تحقيقه قد عرف باسم (مشروع الشرق الأوسط) ويقوم على أساس تكوين حلف عسكري يضم الدول العربية في المشرق العربي ودول ميثاق سعد أباد (تركيا والعراق وإيران وأفغانستان)، والعراق، كما يلاحظ، حلقة الوصل بين المجموعتين. وكانت الخطوة الأولى لتحقيقه قد جرت بعقد اتفاقية العراق وتركيا، والعراق والأردن، على أن تعقبها مباشرة الخطوة التالية وهي الاتفاقية الجديدة

ونوري السعيد. وقد دعا ولي العهد عضو مجلس الأعيان صالح جبر إلى تشكيل وزارة جديدة في 29 آذار في حين انسحب الجنرال نوري إلى مجلس الأعيان لتوجيه تابعه من وراء الكواليس» (فران هيزلتون، الجوانب العسكرية لمعاهدة بورتسموث، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار بابل، 1987).

3. صدر الدين شرف الدين، سحابة بورتسموث، ص 42، والمؤلف من أصحاب صالح جبر (نقلا عن الحسيني، ج 7، ص 166).

التي يراد منها ربط العراق وبريطانيا طبقا للمشروع الجديد، وبذلك يكتمل المخطط بربط دول المشروع الشرق أوسطية • العربية بإنكلترا وأمريكا.

بدأ العمل للمعاهدة العراقية - التركية منذ حكومة الباجه جي، أي منذ 1945، والغريب أن الوفد العراقي الذي تولى المفاوضات بشأنها مع تركيا كان برئاسة نوري السعيد الذي لم يكن يشارك في الحكم آنذاك. وجاءت بنود الاتفاقية التي تم التوصل إليها في حينها منافية لمصالح الشعب العراقي، والشعب الكردي بوجه خاص. وحين عاد نوري السعيد بها كانت وزارة السويدي في الحكم، فصادقت عليها هذه، ولكن وضعت تحفظين، أولهما ألا تخالف الاتفاقية التزامات العراق إزاء الجامعة العربية، وثانيهما أن العراق يفهم من المعاهدة أن تركيا تشاطر العراق في النظر إزاء المسألة الفلسطينية. لكن الاتفاقية لم تعرض على البرلمان للمصادقة عليها لا في أيام السويدي أو أرشد العمري أو نوري السعيد، رغم أنهم تعاقبوا على الحكم والمعاهدة في انتظار من يصادق عليها، حتى جاءت حكومة صالح جبر فعرضت على البرلمان الذي كان قد أعده نوري السعيد، فصادق عليها في 7 حزيران 1947 ولكن بعد أن حذف صالح جبر التحفظين اللذين أدخلتهما حكومة السويدي.⁴

وفي نيسان 1947، وقع العراق والأردن معاهدة تربط فيما بينهما، كانت قد أوجت بها الحكومة البريطانية⁵ وكان أخطر ما فيها ما جاء في مادتها الخامسة التي تقضي بتوحيد مساعي الطرفين لرد أعمال الاعتداء على أي منهما دون الإشارة إلى الجامعة العربية، وكذلك ما جاء في المادة السادسة (الفقرة ج) التي تنص على: «إذا اقتضى الأمر اتخاذ تدابير، أو إجراءات مشتركة، لقمع الاضطراب أو الفتنة» التي تحدث في أحد البلديين⁶، وفي البال هنا كيف سيرت بريطانيا قواتها في الأردن لضرب حركة مايس 1941.

كانت المباحثات حول المعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا قد بدأت منذ عام 1946 حول هذا الجانب أو ذاك مما يشغل بال العسكريين البريطانيين. وقد تلكأت بريطانيا في الدخول في المفاوضات مع الحكام العراقيين بشأنها انتظارا لما تسفر عنه المفاوضات مع مصر بشأن معاهدة 1936⁷ وفي 19 تموز 1946، اجتمع الوصي على العرش مع بيفن، وزير الخارجية البريطانية حول الأمر وقال:

5. الحسيني، الجزء السادس، ص 313.

6. الحسيني، الجزء السابع، ص 190.

7. فران هيزلتون، ترجمة عبد الإله النعيمي، ص 18، و 19.

«إن حكومته لن تتخذ موقفا رسميا من إعادة النظر في معاهدة 1930 حتى انتهاء المفاوضات مع مصر»

وهذا ما كانت بريطانيا ترغب في سماعه أيضا.⁸

في 18 أيلول 1946، تم الاتفاق بين فاضل الجمالي (وكان وزير الخارجية في حكومة أرشد العمري) وبيفن على أن إجراء مباحثات عسكرية سرية أمر مرغوب فيه رغم أن ما كان يشغل بال الجمالي آنذاك هو أمر الشيوعيين «الذين يثيرون المتاعب»، وقال بشأن المعاهدة بوضوح إنهم من الناحية العسكرية يدركون الحاجة إلى معونة بريطانيا العسكرية في الدفاع ولكنه تساءل عما إذا لم يكن بالإمكان إرساؤها على أساس مغاير. واتفق الطرفان على ضرورة إجراء مباحثات عسكرية سرية قبل الشروع بالمفاوضات السياسية.

وجرت المباحثات العسكرية سرا في بغداد في 17 أيار 1947، وقد تم الاتفاق فيها على أن تخطيط الدفاع عن الشرق الأوسط الذي يحتل العراق فيه موقعا استراتيجيا ينبغي أن يكون شاملا مع تعاون العراق وبريطانيا تعاوننا وثيقا وتعاون الدول العربية فيما بينها ومع بريطانيا. وفي هذه المفاوضات حدد بدقة الدور الذي ينهض به الجيش العراقي والقوات البريطانية في العراق، ويتلخص بـ

«الاتفاق على أن الدور الذي ينبغي تنظيم الجيش العراقي وتسليحه وتدريبه للاضطلاع به هو الدور المحدد في مداخلة الممثلين العسكريين البريطانيين، أي؛ الذود عن العراق ضد عدوان أي جار من جيرانه والتعاون مع القوات البريطانية العاملة في العراق ضد أية قوة كبرى والحفاظ على القانون والنظام في سائر أنحاء العراق».⁹

وكان الحكام قلقين من رد الشعب. لذلك، صرح صالح جبر في الاجتماع الأخير:

«إن المعاهدة الحالية ليس لها شعبية في صفوف الأمة وإذا أجبرنا الشعب على الاستمرار في قبولها سنمهد الطريق لمعاداة بريطانيا

8. المصدر السابق، ص 19.

9. فران هيزلتون، المصدر السابق، ص 21.

العظمى عداءً متزايدا كلانا يريد تجنبه».¹⁰

كما كانوا يخشون ردة الفعل القومية .

«فرغم موافقة الجانب العراقي على مجلس الدفاع المشترك الذي اقترح تشكيله، من وجهة النظر العسكرية، فإنه لم يكن على استعداد لبثه في هذه المرحلة، لأنه كان من الهام ألا يبدو أن العراق ينتهج سياسة تتعارض مع السياسة التي تتبعها دول عربية أخرى».¹¹

وفي 11 تموز 1947، أبلغ الجمالي (وهو في هذه المرة وزير للخارجية في حكومة صالح جبر) زميلة البريطاني أن الوصي على العرش يرغب في بحث أمر المعاهدة في آب من ذلك العام، فأجابه هذا «إن برنامجي لتحديث ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط انتكس بأكمله من جراء امتناع الحكومة المصرية عن القبول بما اتفقت عليه مع صدقي باشا» (الإشارة هنا إلى رفض الحكومة المصرية التي أعقبت حكومة صدقي باشا تجديد معاهدة 1936 مع بريطانيا). وجاء عبد الإله وبرفته فاضل الجمالي، وجرت المباحثات مع الخارجية البريطانية سراً. وأكد الجمالي أن المعاهدة المعدلة ينبغي ألا تتضمن ما من شأنه أن يعطى روسيا السوفيتية أو المعارضة اليسارية أو اليمينية في العراق سبباً للنقد. واقترح أن تكون المعاهدة

«عامة في مجملها وان تستند إلى مفهوم الصداقة والتحالف من دون أية بنود محددة بدقة حول القواعد الجوية. فالعلاقات الوثيقة بين البلدين ستؤمن للبريطانيين كل ما يريدونه من تسهيلات. ولم يكن باستطاعة البريطانيين أن يقبلوا أي شيء يجتوي هذا القدر من الغموض».¹²

10. المصدر السابق، ص 23.

11. المصدر السابق، ص 22.

12. المصدر السابق، ص 25. ولقد لخصت السفارة البريطانية في بغداد المسألة التي تطلبت كثيرا من المباحثات في التقرير الذي قدمته إلى وزارة الخارجية البريطانية: «كان الأمر الرئيس إيجاد شكل من الكلمات يمكن الحكومة العراقية الحالية من إعطائنا ما في الواقع من دون التوقيع على وثيقة يمكن أن تجعلهم مرمى لسهام الرأي العام العراقي والعربي» (فران هيرلتون، 29).

لقد سعى المتفاوضون في بغداد في تشرين الثاني 1947 من كلا الجانبين العراقي والبريطاني، إلى أن تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصاً على الاحتفاظ بسريتها. لكن (القاعدة) جريدة الحزب الشيوعي العراقي المركزية خرجت إلى الرأي العام في تشرين الثاني 1947 وهي تتهم حكومة صالح جبر بإجراء مفاوضات سرية مع بريطانيا تعيد النظر بالمعاهدة التي تربط العراق بها، وأنها تخفي حقيقة مفاوضاتها عن الشعب، وأردفت أقوالها هذه بالمطالبة بإسقاط حكومة صالح جبر.

واستعداداً لمواجهة الأوضاع المقبلة نشط الحزب إلى تكثيل القوى اليسارية في إطار (لجنة التعاون الوطني) في تشرين الأول 1947، وضمت اللجنة ممثلاً عن الحزب الشيوعي العراقي (عبد الستار زبير) وحزب الشعب (عبد الرحيم شريف) وحزب رزكاري كورد (عبد القادر رشيد) والجناح التقدمي من الحزب الوطني الديمقراطي (عبد الحسين جواد الغالب)، واختير كامل قزاتجي ليكون رئيساً لهذه اللجنة، وفي رسالة خاصة بعث بها فهد من سجن الكوت إلى قيادة الحزب في بغداد أشاد فيها بسعي الحزب إلى تأليف (لجنة التعاون الوطني) وأوصاهم بقيادتها وتوسيع نشاطها وتركيز ثقل عملها في ذلك الوقت على قضيتي الخبز والحرية. وأوصاهم أيضاً بأن تحافظ على استقلال الحزب وألا تعطي مجالاً للتدخل أو التصرف في أموره وتنظيماته دون أن يعنى ذلك التقليل من نشاط اللجنة.¹³ وقد كان يريد من هذه اللجنة، أن تتحول حقاً إلى قائدة للجماهير الواسعة من خلال العمل للدفاع عن ألح القضايا التي تشغل بال الشعب وكاننا الخبز والحرية.

لقد كانت مسألة الخبز، لاسيما في المدن الكبيرة منها بوجه خاص، قد تفاقمت وباتت تقلق الناس حقاً. لقد كانت طوابير الناس التي تختلط فيها النساء بالرجال والأطفال تتجمع أمام أفران الخبز في بغداد منذ الساعة الرابعة فجراً وما قبلها انتظاراً للحصول على بضعة أرغفة من الخبز الذي تعافه النفس ما إن يبرد، إذ كان يخبز من خلطة عجيبية لا يؤلف القمح فيها سوى نسبة ضئيلة. كانت تلك أزمة حقيقية ظل الناس يذكرونها من بعد طويلاً، لاسيما الفقراء منهم الذي يؤلف الخبز المكون الرئيسي في غذائهم اليومي. وقد نشأت الأزمة في الأساس بحافز الدفاع عن مصالح الملاكين الكبار الذين بات صالح جبر يدافع عن مصالحهم بصراحة منذ أن صاهر أحد الإقطاعيين الكبار في الحلة (عداي الجريان). فبرغم أن الموسم الزراعي لعام 1946/1947 كان من أسوأ المواسم الزراعية، فإن حكومة صالح جبر أذنت بتصدير القمح والشعير إرضاءً للملاكين الكبار رغم أن غرفة تجارة

13. مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة، الموسوعة الأولى، ص 233.

بغداد قد حذرت من مغبة الاستخفاف بمعالجة هذه المسألة وطالبت بمنع تصدير الشعير والاستيلاء على الميسور منه لخلطه مع القمح وتوفير الخبز المخلوط للشعب. لكنها بدلا من ذلك كانت تمنح إجازات التصدير دون حساب.¹⁴ ويعترف التقرير السنوي للسفارة البريطانية في بغداد بأن التصدير جاء إرضاء لضغط ملاكي الأراضي المتنفذين.¹⁵ وقد تواصلت عمليات التصدير حتى بعد أن صدر قرار بمنع تصدير الشعير. وقد دفعت الأزمة إلى أن يحتج بعض أعضاء مجلس النواب الذي كان قد تم اختياره بعناية، بينما ظل رئيس الوزراء، صالح جبر، يسخر من القائلين بوجود الأزمة من الأساس. وكان لتجاهل هذه الحالة الخطيرة أن زاد استياء الناس كثيرا، وكان له أثره الكبير في انفجار سخط الناس بعد فترة قصيرة.¹⁶

كانت نقطة الاختلاف التي دار حولها جدل كثير في المشاورات العراقية البريطانية هي الموقف من وجود القوات البريطانية في العراق في حالة السلم. إذ كانت الحركة الوطنية، لاسيما الحزب الشيوعي العراقي، تشدد على ضرورة جلاء القوات البريطانية طالما انتهت الحرب، ولم يعد ثمة مبرر لوجود هذه القوات. وكانت الحكومة تخشى مما ينجم عن تجاهل هذا المطلب الوطني في الوقت الذي يعتبر البريطانيون وجود هذه القوات في العراق ركنا أساسيا في مشروع (دفاع الشرق الأوسط) الذي تعقد المعاهدة في إطاره. فسارع نوري السعيد إلى تدارك الموقف بما يتفق ورغبة بريطانيا إذ عرف «زمن السلم» بأنه الزمن الذي تصبح فيه جميع المعاهدات المبرمة فيما بعد الحرب سارية المفعول، وللعراقيين «أن يدعوا» وحدات عملياتية إلى القواعد، ولكن إلى أن يحين ذلك الوقت يمكن اعتبار الأوضاع بأنها مازالت أوضاع زمن الحرب وينبغي أن يمنح العسكريون الموجودون في القواعد حق الاستمرار في استخدامها بحرية. وقبل أن تصبح معاهدات السلام سارية المفعول سيشكل مجلس الدفاع المشترك ويضطلع برفع التوصيات حول القرارات العسكرية في العراق.¹⁷

في 28 كانون الأول 1947، دعا الوصي على العرش إلى اجتماع يعقد في قصره حضره رؤساء الوزراء السابقون وبعض الحكام التقليديين. وفي هذا الاجتماع تبارى المتكلمون في الحديث عن حاجة العراق إلى الارتباط بدولة أجنبية، وأن هذه الدولة يجب أن تكون بريطانيا. لكن الاجتماع كشف عن خوف الفئة الحاكمة من رفض الشعب وجود القوات البريطانية في العراق في زمن السلم. لكن أقطابها ذهبوا إلى حد القول بأنهم يقدمون حتى «سطوح دورهم» لتكون مطارات لبريطانيا إذا دعت الحاجة (حمدي الباجه جي)

وأن العراق في هذه الحالة يكون كله مطارا لبريطانيا (عبد المهدي)، وذهب بعضهم إلى حد أن العراق هو الذي يحتاج للوجود البريطاني في العراق «لأن هذه البلاد لا تنضم إلى الشيوعية» (صادق البصام).

صعد الشيوعيون هجومهم على المشاريع التي تدبر للعراق في عدد تالٍ من (القاعدة) صدر في كانون الأول 1947، وحذروا من الأخطار التي تنتظره في المباحثات النهائية التي ستجري في لندن، ودعوا «سائر المواطنين الشرفاء» إلى توحيد الصفوف في النضال المشترك من أجل كسر قيود معاهدة 1930 واستبدال حكومة صالح جبر بحكومة ديمقراطية. وهاجمت الأحزاب الوطنية الأخرى «ما تمخض عنه اجتماع أقطاب الفئة الحاكمة في قصر الرحاب، وأدانت كون الحكومة التي تفاوض بريطانيا لم تنبثق عن إرادة الشعب ولا تستند إلى مجلس نيابي يمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً.¹⁸ ومع ذلك، أصرت الفئة الحاكمة على مواصلة سعيها لعقد المعاهدة الجديدة، وألفت وفدا برئاسة رئيس الوزراء وعضوية فاضل الجمالي (وزير الخارجية) وشاكر الوادي (وزير الدفاع) ونوري السعيد وتوفيق السويدي له صلاحية المفاوضات والتوقيع. وفي 3 كانون الثاني 1948 نقلت وكالات الأنباء تصريحاً لفاضل الجمالي أشاد فيه بمعاهدة 1930 وقال إن النقد الذي وجه لها «لا يمت إلى الحق بنصيب»، وإن الأحزاب هي التي كانت وراء هذا النقد، وإن بريطانيا قد أقرت بأن الظروف والتجارب تقتضي تعديلاً من شأنه أن يكفل المساواة في مصالحهما المشتركة، وإن رئيس الوزراء سيرأس وفداً للمفاوضة بشأن تعديلها. وقد قوبل التصريح باستهجان كل القوى الوطنية. واضطر رئيس الوزراء إلى تكذيبه في اليوم التالي. إلا أن نشر التصريح ألهب مشاعر الطلبة في الكليات والمعاهد، فتظاهروا في اليوم الخامس من كانون الثاني 1948 واصطدموا بالبوليس الذي استخدم الهراوات والأسلحة النارية لتفريقهم، وأصيب عدد من الطلبة بجروح واعتقل بعضهم. وقد أثارت أعمال البوليس استنكار الهيئة التدريسية لكلية الحقوق بشدة، وتقدمت الأحزاب بالاحتجاجات على موقف الحكومة من الطلاب المتظاهرين. فسارع صالح جبر وكان لا يزال في بغداد إلى جمع مجلس الوزراء على الفور واتخذ قراراً بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق لأجل غير مسمى وإحالة عدد من الطلاب إلى المحاكمة بتهمة التحريض على التظاهر، وسافر الوفد المفاوض في ذات اليوم. في اليوم التالي (6 كانون الثاني) أضربت جميع الكليات والمعاهد العالية تضامناً مع طلاب كلية الحقوق. فرد جمال بابان، وكيل رئيس الوزراء، ببيان يتهم فيه الطلاب بالشغب وبمبادرتهم إلى ضرب

البوليس بالحجارة وبإطلاق العيارات النارية على البوليس وجرح بعضهم وأن بين المتظاهرين أشخاص من حملة المبادئ الهدامة. لكن الحكومة إلى جانب ذلك اضطرت إلى التراجع عن إيقاف الدراسة في كلية الحقوق.¹⁹

كانت قيادة الحزب الشيوعي في بغداد ترقب تطور الأحداث. وقد عمدت منذ الأسبوع الأول لكانون الثاني إلى تأليف لجنة من ممثلي المنظمات الحزبية في الكليات بغية قيادة وتوجيه الشيوعيين في النشاطات الجماهيرية ضد المعاهدة. ودخل في قوام هذه اللجنة الرفاق حسين الوردي وفاروق برتو من كلية الطب وأنور محمد وجعفر اللبان من دار المعلمين العالية، وعمر علي الشيخ ورضا جليل عن كلية الهندسة، وخلوق أمين زكي عن كلية الحقوق وإلى جانب هذه اللجنة دعا (لجنة التعاون الوطني) إلى تأليف لجنة تنسق ما بين نشاطات الطلبة اليساريين من الأحزاب التي تنتمي إلى (لجنة التعاون الوطني) ولم يقصر تنسيقه على المنظمات اليسارية وحدها، وإنما وسعه ليشمل الطلاب المؤيدين للحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال. وعهد إلى اللجنة الأولى مفاوضة ممثلي الحزبين المذكورين في الكليات، وتكلفت مساعي ممثلي الطلبة من الاتجاهات المختلفة في تنسيق وتوحيد نشاطاتها ضد المعاهدة. وكان الإضراب الذي أشرنا إليه من ثمار هذا العمل المشترك²⁰، وكان التنسيق الذي تنشده اللجنتان يتفاوت في مداه وأغراضه. فبينما كانت اللجنة الأولى تركز تنسيقها على النشاطات الموجهة ضد معاهدة بورتسموث، فإن اللجنة الطلابية المنبثقة عن لجنة التعاون كانت لا تكتفي بهذه وإنما تسعى للتداول في عامة الوضع السياسي والتأكيد على النضال الديمقراطي وتحديد شعاراته. ومع أن الطلاب كانوا هم المبادرين إلى التظاهر، إلا أن الجماهير الشعبية الواسعة كانت تنضم إلى مظاهراتهم بأعداد كبيرة محولة إياها إلى مظاهرات جماهيرية واسعة لعامة الشعب. ومع ذلك، فإن بطاطو كان على حق حين لاحظ أن الحزب لم يستعد الاستعداد الكافي لمواجهة تطور الأحداث²¹ التي كانت تجري بسرعة. إن الاستعدادات التي اتخذت كانت تتم على مستوى المنظمات الحزبية الطلابية. أما لدى المنظمات الحزبية الأخرى في بغداد فقد كانت تتم في الغالب دون مركزة وتبعاً إلى مبادرات المنظمين، أو في أفضل الأحوال في

20. د. فاروق برتو، من ذكريات الحركة الطلابية في وثبة كانون الثاني، الثقافة الجديدة، العدد 293. كذلك ما أدلى به مالك سيف في التحقيق، الموسوعة السرية، الموسوعة الأولى، ص 61، 292.

21. بطاطو، الكتاب الثاني ص 207.

مشاورات سريعة²² . وقد جرت بإلحاح من فهد الذي طالب قيادة الميدان بإجراء استعدادات جديدة لإنزال كل قوات الحزب إلى الشارع.²³

فور وصول الوفد الحكومي المفاوض إلى لندن، شرع بإجراء محادثاته وتم الاتفاق على صيغة للمعاهدة ترضي مصالح بريطانيا تماماً، ولكن يعرض فيها وجود القوات البريطانية وكأنه قد جاء بدعوة من الحكومة العراقية، دون أن يكون هناك جلاء لهذه القوات²⁴ ، وفي 10 كانون الثاني وقعت المعاهدة بالأحرف الأولى. وأرسلت مسودتها إلى بغداد في 13 كانون الثاني - وبعد ثلاثة أيام نشر جمال بابلان في بغداد نص المعاهدة الجديدة. وجوبت بانتقادات شديدة من جميع القوى الوطنية. وقرر الطلاب إعلان الإضراب عن الدراسة لمدة ثلاثة أيام ابتداء من 17 كانون الثاني. وفي اليوم الثالث من الإضراب (19 كانون الثاني) تظاهر طلاب الكليات حتى الباب الشرقي وهم يرددون الهتافات بسقوط المعاهدة ووزارة صالح جبرثم عادوا واتجهوا إلى مجلس البرلمان ثم ساروا إلى باب المعظم ليتفرقوا هناك. فسارعت الحكومة إلى إصدار بيان تصف فيه الطلبة بالمخربين وتهدد باتخاذ أشد الإجراءات لمنع تكرار المظاهرات.

لكن الطلاب قرروا تحدي الحكومة. ففي اليوم التالي (20 كانون الثاني) اتجه الطلاب إلى باب المعظم، وفي الساعة الثامنة والنصف صباحاً، اندفع الطالب الشيوعي في دار المعلمين العالية، جعفر اللبان²⁵ ، إلى وسط شارع باب المعظم، وهتف بسقوط المعاهدة فردد الطلاب من كل مكان هتافه وتجمهروا فوراً وساروا بمظاهرة حاشدة ضمت طلاب الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية. فقابلهم البوليس بالعنف وفرقهم، لكن المظاهرات عادت لتظهر في أماكن متفرقة من شارع الرشيد واتصلت ببعضها، وحاصر حشود منها بناية مديرية التحقيقات الجنائية (مديرية الأمن العامة من بعد) وهي تهتف بسقوط المعاهدة وبحريه الشعب، فلجأ البوليس إلى ضربها بالرصاص وأوقع بالمتظاهرين عدداً من الإصابات بينها أربعة من القتلى بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى. وقد شارك في مظاهرات هذا اليوم العاصف كادحو بغداد بشكل واضح لاسيما عمال الشالجية، وكانت

22. من ذكريات المؤلف

23. بطاطو، ص 207: نقلاً عن حديث لمالك سيف.

24. فران هيزلتون ص 32.

25. ترأس بعد أشهر اتحاد الطلبة العام.

المنظمات الشيوعية العمالية في المحلات قد نشطت لتعبئة الجماهير وزجها في الشارع.

في يوم 21 كانون الثاني، استعد الطلاب من كل الكليات لتشجيع جثمان الشهيد شمران علوان الذي استشهد في مظاهرات الأمس من معهد الطب العدلي عبر كلية الطب التي تقع داخل المستشفى الملكي. ولكن ما إن تحركت المظاهرة حتى شرع البوليس بطارد المتظاهرين داخل المستشفى حتى مبنى الكلية وراح يمحطه بالرصاص. وبرغم احتجاج عمادة الكلية الطبية ومطالبتها بسحب قوات البوليس إلى خارج المستشفى إلا أن هذه ظلت تحاصر الطلاب وكانت تضرب كل من يقترب من الكلية بالرصاص. فأصيب أحدهم برأسه وتناثر مخه، إذاك اندفع الطلاب وهم يصرخون لهول الجريمة وحملوا أشلاءه إلى عميد الكلية، مما حمل هذا وجميع أساتذة كليتي الطب والصيدلة وجميع أطباء المستشفى إلى الاستقالة فوراً. وتناقلت جماهير بغداد والمدن العراقية الأخرى أنباء هذه الجريمة المروعة وانطلقت المظاهرات الصاخبة في الكرخ والرصافة والأعظمية وامتدت إلى البصرة والسليمانية والموصل مما أفزع وكيل رئيس الوزراء فأبرق هذا إلى رئيس الوزراء في لندن يستنجد به ويحثه على الإسراع بالعودة إلى بغداد.

لقد أربع الوضع المتفجر في بغداد وامتداد المظاهرات إلى المدن الأخرى الفئة الحاكمة، فدعا الوصي على العرش إلى اجتماع في البلاد في مساء ذلك اليوم لرؤساء الوزارات السابقين ورئيس مجلس الأعيان والنواب وممثلي الأحزاب المعارضة وبعض الساسة المعارضين الآخرين. دافع ممثلو الحكومة عن المعاهدة بينما انتقدها الآخرون بشدة، وانتقدوا موقف الحكومة في تعاملها مع الشعب الغاضب. بعد الاجتماع أعلن الوصي في بيان له رفض المعاهدة وقال إنها ليست صالحة لتوطيد دعائم الصداقة بين البلدين ووعد بأنه «سوف لا تبرم أية معاهدة لا تضمن حقوق البلاد وأمانها».

قوبل البيان من أحزاب البورجوازية الوطنية بالارتياح والاطمئنان، وسارعت إلى تطمين الشعب ودعوته إلى الخلود والسكينة. أما الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب المتحالفة معه في لجنة التعاون الوطني، فقد اعتبرت الاجتماع والبيان الذي صدر عنه وسيلة من وسائل تخدير الشعب وإسكاته، ودعت الجماهير إلى مواصلة التظاهر حتى إسقاط الحكومة التي عقدت المعاهدة وإلغاء المعاهدتين، 1930 وبورتسموث إلغاء تاماً. وفي لندن لم يرض رئيس الوزراء عن البيان الذي صدر عن اجتماع البلاط، وهدد بأنه سيعود ويقضي على «مثيري القلاقل».

جاء تصريح رئيس الوزراء ليؤكد وجهة نظر القوى اليسارية، وليشير الجماهير ويؤكد لها أن الفئة الحاكمة تراوغ لكسب الوقت. لذلك خرجت في اليوم التالي بأعداد هائلة سارت في مظاهرات حاشدة من باب المعظم حتى الباب الشرقي وفي الساحات الكبيرة تتوقف لتصغي إلى الجواهري وإلى الخطباء. وفي الباب الشرقي، وقف كامل قزانجي، ممثل لجنة التعاون الوطني ليخاطب الجماهير ويدعوها إلى الالتقاء في اليوم التالي والأيام التي تليه ومواصلة تظاهراتها حتى تستقيل حكومة صالح جبروتلغى المعاهدة. لقد بذلت أحزاب البورجوازية الوطنية الثلاثة، الوطني الديمقراطي والاستقلال والأحرار كل ما تستطيعه لإقناع الجماهير بالكف عن التظاهر نزولاً عند وعد الوصي، إلا أن الجماهير التي خبرت أساليب الفئة الحاكمة المراوغة لم تصغ إلى نصائحها وجاءت في اليوم التالي وبأعداد غفيرة إلى باب المعظم لتواصل مظاهراتها. ومن هناك انطلقت الجماهير، نساء ورجالاً وبقيادة ممثلي لجنة التعاون الوطني، وكانت شعاراتها وهتافها تعكس بوضوحها وتحديدها خط الحزب الشيوعي²⁶، ذلك لأن قيادة الحزب قد أصدرت في اليوم السابق تعميماً يشدد على ضرورة مواصلة الحركة بعزم وتصميم والارتفاع بمستواها، إذ أن خفض مستوى المعركة معناه إعطاء الفرصة لحكومة صالح جبر لتجذب أنفاسها. وقد حذر الحزب في تعميمه من اندساس عملاء السلطة بين المتظاهرين والتهاتف بهتافات ضارة لا تنفق وأهداف الحركة وشعاراتها المقررة. وقد لوحظ أن كثيراً من الشباب القومي قد شارك في مظاهرات ذلك اليوم برغم تشديد الزعماء القوميين على عدم التظاهر وحاول أكثر من خطيب اعتراض المتظاهرين والدعوة إلى الكف عن التظاهر طالما أن الوصي قد وعد بالامتناع عن إبرام أية معاهدة لا تستجيب لمصالح البلاد. كذلك لوحظ أن كثيراً من العسكريين، ضباطاً ومراتب وجنوداً، انضموا إلى الجماهير المتظاهرة وهم يرتدون ملابس مدنية. وعند تمثال السعدون، تتابع الخطباء من القوى الديمقراطية مشددين على مواصلة النضال حتى إسقاط حكومة صالح جبر.

وفي الرابع والعشرين تجددت المظاهرات في شارع الرشيد والكرادة الشرقية وغيرها، وقد حاولت جهات حكومية (ضياء جعفر - وزير

26. من المؤسف أن جعفر عباس حميدي، وكذلك الحسني إلى حد ما، يأخذان ما ورد في تقارير البوليس بشأن ما زعمه من شعارات وهتافات هتف بها في المظاهرات على علاقتها - مما لا يمكن أن يفعله الشيوعيون بأي حال من قبيل «عاش فهد لينين العراق» وما شاكل ذلك.

المواصلات والأشغال)²⁷ إثارة الحزازات الطائفية وتذيع منشورات خالية من التوقيع تدس على الحركة الوطنية وتهاجم الشيوعية متهمة إياها بالتحريض على إشعال نار الحرب الأهلية وهدم كيان المملكة وصرف الأنظار عن القضية الفلسطينية محاربة رئيس الوزراء لأنه شيعي! إلا أن الجماهير استهجنّت هذه البيانات التي كانت توزعها الشرطة بسياراتها ودراجاتها، وقابلها الساسة الشيعة أمثال رضا الشبيبي وجعفر حمّندي بالاستياء ووصفوها بالدجل السياسي.²⁸

عاد الوفد العراقي المفاوض إلى البلاد عن طريق مطار الحبانية العسكري يوم 26 كانون الثاني، ودخل رئيس الوزراء بغداد سرا. وسارع إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في قصر الرحاب. وفيه أصر صالح جبر على سياسة القمع. وكان أول عمل له بعد الاجتماع أن أصدر بيانا يدعو فيه للمعاهدة وينادي بالخلود والسكينة «وترك كل ما من شأنه الإخلال بالأمن والنظام»، فردت عليه الجماهير فوراً بالمظاهرات في مختلف الأحياء الشعبية في بغداد والمدن الأخرى. وعلى عادة الشعب في مناسبات كهذه راح الرصاص يلعلع في الهواء في كل مكان. وعمد المتظاهرون في ليل 26 كانون الثاني إلى نصب المتاريس في الشوارع في بعض الأحياء الشعبية مثل فضوة عرب في باب الشيخ. وأصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تلك الليلة بياناً وزع في ساعته وفي اليوم التالي تدعوه إلى مواصلة النضال حتى قبر معاهدة بورتسموث وإسقاط وزارة صالح جبر وتشكيل حكومة وطنية ديمقراطية، وفندت التهم التي كبلت للمتظاهرين ووصف نضال الشعب ضد المعاهدة بالثورة الشيوعية والسعي لإثارة الحرب الأهلية، وقالت إن الخطري يأتي من تدخل الاستعمار في بلدنا. في تلك الليلة أيضاً اجتمع ممثلو الطلبة من الشيوعيين والقوميين وتدارسوا خططهم لليوم التالي والحاسم، والتقى وفد منهم قادة الأحزاب للتداول بشأن الغد. كان واضحاً أن كلا الطرفين بات يستعد للمعركة الفاصلة في الغد.. وقد انتقلت المبادرة للتصدي للحكومة ومعاهدتها إلى أيدي الجماهير الشعبية، وإلى الكادحين والأحياء الشعبية الفقيرة بالذات، واستنفر الحزب الشيوعي العراقي كل قواه. إزاء تصاعد الأمر بهذا الشكل الخطير، ارتبك رئيس الوزراء وأراد الاستقالة إلا أن الوصي ومن ورائه الإنجليز شجعوه على مواصلة القمع.²⁹

27. الحسني، ج7، ص 271.

28. الحسني، ج7، وجعفر عباس حميدي، ص 535-536.

29. للتعرف على موقف الوصي من هذا الأمر، انظر ما جاء في كتاب استقالة صالح

في صباح 27 كانون الثاني، تحركت الجماهير من كل مكان في بغداد. وفيما كانت قوى البوليس تشدد على الجماهير والطلبة في باب المعظم لتحط دون انطلاقها في شارع الرشيد كانت جموع الشعب في الشوكة وقنبر علي والفضل وباب الشيخ وعلى امتداد شارع غازي (شارع الكفاح) والكاظمية والكرادة الشرقية والأعظمية تتظاهر وتشتبك مع قوات البوليس، وشرع الناس يهاجمون مراكز البوليس. وفي باب المعظم شددت جماهير الطلبة وأبناء الشعب الآخرين صراعها مع البوليس لكسر الحصار الذي فرضه وأحرقوا سيارة لوري للشرطة، فرد عليهم بإطلاق الرصاص وسقط هناك عدد من القتلى بينهم جعفر الجواهري وقيس الألوسي.. لقد تحولت بغداد يومذاك إلى ساحة حرب حقيقية، فقد احتل البوليس مداخل الطرق الفرعية.. وراحت سياراته المصفحة تجوب الشوارع الرئيسية والميادين العامة، ونصبت الرشاشات فوق الأبنية العالية وماذن المساجد.. لقد هاج الناس في كل مكان.. حتى أن تقريراً للبوليس وصف الحال بـ «هياج جنوبي مسلح يندربقيام ثورة داخلية في بغداد»، وراحت جموع المتظاهرين الذين كانوا ينطلقون من كل مكان تحاصر قوات البوليس، وعند مركز العبخانة أحرقت دراجات نارية للبوليس وهاجم المتظاهرون مبنى جريدة (التايمس العراقية) التي تصدر بالإنجليزية والمركز الثقافي البريطاني وأشعلوا فيها النار.. وفي الأعظمية خاض المتظاهرون قتالاً حقيقياً مع البوليس، وعاد رئيس الوزراء يهدد الشعب الثائر مرة أخرى.. تركزت محاولات المتظاهرين على محاولة عبور الجسر «العتيك» الذي صار يعرف منذ ذلك اليوم بجسر الشهداء. الذي نصبت على جانبيه الرشاشات على مئذنة جامع «الأصفية» في الرصافة ومئذنة جامع «حنان» في الكرخ والتي كانت تصب رصاصها على المتظاهرين الذين يحاولون عبور الجسر فقتل العديد منهم وأصيب الآخرون بالجراح بينما كان البعض لكثافة الناري يقذفون بأنفسهم من فوق الجسر إلى نهر دجلة لكنهم لم يكفوا عن محاولاتهم حتى توفقوا في عبورهم تتقدمهم فتاة شابة صارت من يومها تعرف بفتاة الجسر والتقوا بعمال السكك القادمين من الكرخ.

وفي الساعة الواحدة والنصف ظهراً من ذلك اليوم المشهود، شرع أقطاب السلطة يتداولون الأمر فيما بينهم تلفونياً لاستخدام الجيش في ضرب الجماهير واستقدام قوات مدرعة من معسكر المسيب لهذا الغرض، ويذكر صالح صائب الجبوري في مذكراته أن وزارة الداخلية طلبت من وزارة

جبر (الحسني، ج 7، ص 281)؛ وبشأن تدخل الإنجليز المباشر في هذه التطورات انظر حديث حكمت سليمان إلى الحسني (هامش رقم 2، ص 289).

الدفاع إرسال فوجين من الجيش لمعاونة الشرطة في ضرب الشعب وأن الأخيرة قد كلمت رئيس أركان الجيش بشأن هذا الطلب³⁰. وفي الموصل، استنجد مدير الشرطة بأمر موقع الموصل لمساعدته في قمع الجماهير الغاضبة، وفي السليمانية وكركوك أشعلت الجماهير الغاضبة النار في مراكز الإرشاد البريطاني هناك.. ولكن يبدو أن أقطاب الحكم ومن ورائهم الدوائر البريطانية، خافوا من انحياز الجيش إلى جانب الشعب، فعدلوا عن استخدامه لهذا الغرض. في ذلك اليوم عمت المظاهرات في المدن الأخرى، فشملت كربلاء والنجف والبصرة والناصرية والحلة وبعقوبة وكركوك والموصل، وفي بعض المدن دخل المتظاهرون في اصطدامات عنيفة مع البوليس «عرضت الموقف الحكومي للحرج» كما يقول الحسني. في غمرة هذه الأوضاع العنيفة أقدم عشرون نائباً من مجلس النواب على الاستقالة وتبعهم رئيس المجلس بالاستقالة، وحذا حذوهم كل من وزير المالية ووزير الشؤون الاجتماعية. في تلك اللحظة كان الوصي ونوري السعيد ومحمد الصدر يتداولون فيما يمكن أن يؤول إليه الأمر. وفيما كان نوري السعيد يشدد على مواصلة القمع للحفاظ على «كرامة الحكومة» كان الصدر يدعو إلى تدارك الأمر بإقالة الحكومة خشية أن تفلت الأمور من أيديهم. واضطر الاثنان، نوري السعيد والوصي، مرغمين على الأخذ بنصيحة الصدر وأوعز إلى صالح جبر بتقديم استقالته، وسارع نوري السعيد وصالح جبر وتوفيق السويدي إلى الفرار من بغداد، وخرج الوصي على الشعب ببيان يدعو فيه إلى الخلود دون أن يشير بشيء إلى المعاهدة الجديدة أو القديمة. وحاول الإنكليز والوصي أن يعهدوا بالحكم إلى أرشد العمري، واتصل هذا برؤساء الأحزاب وبعض المعارضين، إلا أنه لم يجد لديهم الترحيب للتعاون معه، لذلك اتجهت الأنظار للبحث عن شخصية لم تجرب في الحكم من قبل ويمكن أن يبعث الموقف منها البلبلة والتردد، ووجدوا ضالتهم في السيد محمد الصدر، رئيس مجلس الأعيان ليؤلف وزارة أغلب عناصرها من الذين خدموا الاستعمار وعرفوا بمعاداتهم للجماهير ولحركتها الديمقراطية، وليس فيهم من عرف بمواقفه الوطنية سوى رئيس حزب الاستقلال (الذي أعطي حقيبة وزارية ثانوية - وزارة التموين) ومحمد رضا الشبيبي (الذي أشغل وزارة المعارف). وقد رفض حزب الأحرار المشاركة فيها، بينما لم تعرض على الحزب الوطني الديمقراطية المشاركة فيها من الأساس بدعوى أنه حزب يساري. إن نظرة واحدة إلى تكوين الوزارة الجديدة تكفي لمعرفة طبيعتها والغرض من الإتيان بها³¹، ولا عبرة هنا لمشاركة ممثل

30. الحسني، ج7، ص 275-277.

31. ضمت الوزارة إلى جانب الصدر، جميل المدفعي (رئيس وزراء سابق) وحمد

حزب الاستقلال فيها، إذ أن مشاركته لا تغير من الطبيعة العامة للوزارة. إن رئيس الوزراء ذاته فقد ماضيه الوطني المعروف منذ زمن بعيد ويات يساير الأوضاع والسبل التي درجت عليها الفئة الحاكمة، وكل ميزته أنه كان «يتجنب اختبار القوة» مع نضال القوى الوطنية، عدا عن جهله الكامل بالعمل الحكومي كما يقول تقرير السفارة البريطانية السنوي عنه³². لقد جيء بهذه الوزارة كما يقول فهد:

«لا لتحدث تغييراً أساسياً يرضي طلبات جماهير شعبنا بل لتهدئ الناس وترجع المياه إلى مجاريها الأولى، وهذا يعني إعطاء المستعمر وأذنا به الوقت الكافي لحبك مؤامراتهم والقيام ب (كوب ديتا) أي بأخذ السلطة ثانية عن طريق العنف والتآمر».

وحددت رسالة فهد البرنامج الذي يتعين على الحزب أن يناضل من أجله، والموقف الذي يتعين أن يقفه من الأحزاب والقوى الأخرى، وطالب بأن ينشر الحزب بياناً يلخص فيه ما كانت تسعى لتحقيقه وزارة صالح جبر تنفيذاً لخطط الاستعمار.

«ويجب تضمين البيان المطالب الوطنية الآنية وتجنيد الجماهير ودفعها للمطالبة بها عن طريق العرائض والوفود والمظاهرات، ومن الضروري الإلحاح وإحراج الحزبين (الوطني الديمقراطي) و(الأحرار) لدفعهما إلى التمسك والمطالبة بتحقيق بيانهما³³.

الباجه جي (رئيس الوزراء سابق) وأرشد العمري (رئيس وزراء سابق) وقد شغلوا وزارات الداخلية والخارجية والدفاع على التوالي، كما ضمت وزراء سابقين معروفين بعدائهم للحركة الديمقراطية مثل عمر نظمي ومصطفى العمري وصادق البصام وآخرين.

32. يقول تقرير السفارة البريطانية المرسل إلى وزارة الخارجية إن الحكومة التي خلفت حكومة صالح جبر «كانت ذات نمط متحفظ ومتزمت حيث أنها احتوت ممثلاً واحداً للأحزاب التي شاركت بدور كبير في تنظيم الشغب. وقد احتوت بشكل مقصود طبقة جرى ضمها بشكل مرتب من الوزراء السابقين ورؤساء الوزارات السابقين. غير أنها لم تملك سياسة وإخلاص داخلي وكان يترأسها رجل دين صالح مهيب القوة كان لجهله الكامل في العمل الحكومي ولعزمه على تجنب اختبار القوة مع القوى العابثة سبباً جعل العراق ينحدر إلى مستوى قريب من الفوضى» (د. مؤيد ابراهيم الوندادي، العراق في التقارير السنوية للسفارة بانية 1944-1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 87).

33. أصدرت الأحزاب السياسية العلنية (الوطني الديمقراطي والأحرار والاستقلال)

وإن من أهم ما يجب التشديد عليه هو إلغاء معاهدتي 1930 وبورتسموث، وجلاء الجيوش الأجنبية، والحريات الديمقراطية، وحرية التنظيم النقابي، وتوفير الخبر الجيد للناس، والاقتصاص من وزارة صالح جبر ومدير الشرطة لإجرامهم الدنيء وسفك دماء أبناء الشعب الأبرياء والاقتصاص من نوري السعيد عميل الاستعمار الأول وبطل مشاريعه، وحل المجلس النيابي وتأليف حكومة مؤقتة من حزبي الأحرار والوطني الديمقراطي، أو منهما ومن عناصر وطنية نظيفة، والمطالبة (في مناسبات) بإطلاق سراح المسجونين والموقوفين السياسيين وعلى أن يكون هذا شرط لتأييد حكومة تتألف من هذين الحزبين المذكورين».

وشددت رسالة فهد لقادة الحزب

«يجب أن يفهموا الجماهير أن مقاييسها لوزن وطنية أي وزارة هو قبل كل شيء في موقفها من المطالب الوطنية الديمقراطية الأنفة الذكر».

وبشأن التكتيكات التي يتعين على الحزب أن يسير عليها حددت رسالة فهد:

«1. المحافظة على وحدة الصفوف في الحركة الوطنية ويجب ألا يؤدي إلى اختلاف جزئي إلى اختلاف كلي، أي إذا هم لم يأتوا معنا ببعض النقاط فيجب ألا يؤدي ذلك إلى القطيعة ومن الضروري الاستفادة من جميع العناصر الوطنية على مختلف نزعاتها الاجتماعية التي تريد أن تمشي ولو إلى نصف الطريق.

2. من الضروري تنشيط الحركة بين العمال وربط حركتهم

بعد سقوط وزارة صالح جبر بياناً تضمن المطالب التالية:

- «1 - إبطال معاهدة بورتسموث الجائرة، وإعلان ذلك دون إبطاء،
 - 2 - إجراء التحقيق الدقيق في إطلاق النار ضد أبناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه،
 - 3 - حل المجلس النيابي القائم وإجراء انتخابات جديدة حرة،
 4. احترام الحريات الدستورية،
 - 5 - إفساح المجال للنشاط الحزبي،
 6. حل مشكلة الغذاء بشكل يوفر للشعب قوته»
- (جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 52، نقلاً عن جريدة صوت الأحرار العدد 466، 29 كانون الثاني 1948.

بحركة الطلاب وبالحركة بصورة عامة، وبالإمكان دفعهم الآن من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية إلى جانب نضالهم من أجل القضايا الوطنية العامة. ومن الضروري حمل عمال السكك والبرق والبريد على المطالبة بإطلاق سراح قادة النقابات المسجونين.

3. قووا صلاتكم بالخارج (ويقصد خارج بغداد، أي منظمات الحزب في الألووية، وهذا ما يفهم من سياق الفقرة وليس الاتصال بالأحزاب الشيوعية الأجنبية كما ذهب الموسوعة لأغراض محاكمة فهد بالاتصال مع الأحزاب الأجنبية خارج البلاد - المؤلف) وابعثوا إليهم باستمرار بأخبار ما يجري عندكم وبما يجب عمله لكي تنسق الجهات نشاطها مع نشاطكم وهكذا تصبح الحركة شاملة القطر وغيرمقتصرة على بغداد فتقوى الحركة وتصبح أوسع وأعمق».³⁴

وفي ضوء التطورات التي حصلت في الوضع السياسي في البلاد في الفترة اللاحقة، أرسل فهد رسائل أخرى ضمنها توجيهاته بشأن سياسات الحزب ومواقفه وبشأن التكتيكات النضالية التي سار عليها والتي سنتناولها في الفصل التالي.

لقد دخلت وثبة كانون الثاني 1948 كواحدة من المعارك العظمية التي خاضها الشعب في سبيل حريته وسعادته، وغدت أمثولة يتغنى بها الشعب ويحتذيها في معاركه الوطنية اللاحقة، وقد استخلصت منها طلائع الشعب دروسا غنية حرصت على تطبيقها في معاركها اللاحقة ضد الرجعية والاستعمار. فقد تعلم منها الشعب معنى الوحدة في الكفاح، ومن أجل أن تخوض معركة ناجحة يلزم أن تخوضها في بقاع الوطن المختلفة في آن واحد. لقد أربع الفئة أن تتحرك الجماهير لا في بغداد وحدها، ولا في مدينة بعد أخرى يمكن ضربها الواحدة بعد الأخرى، وإنما في جميع أنحاء العراق مرة واحدة. كذلك دلت الوثبة على عمق الأخوة العربية الكردية. فحين كان يتحدث محمد صالح بحر العلوم ثم يتلوه صالح رشدي ما كان أحد يميز بين العربي ابن النجف والكرد ابن السليمانية. ولقد ذعر حكام بغداد كثيرا حين تناهى لهم أن أبناء السليمانية وكركوك أقدموا على حرق مراكز الإرشاد البريطاني في المدينتين. لقد صور عملاء الاستعمار وكأن الأمر تحرك من شباب الكليات يمكن حصره وضربه ببعض سرايا الخيالة من

34. الموسوعة الثانية، ص 237. ويلاحظ هنا أن الرسالة تنقطع فجأة مما يدل أن الرسالة لها تتممة لم تنشر إما لأسباب في التصحيف أو لسبب آخر يعرفه البوليس الذي نشرها.

البوليس حتى جاءهم الجواب الحاسم في تحرك جموع العمال من النشالية وكادحي باب الشيخ وفضوة عرب وقنبرعلي والفضل والجعيضر والمشاهدة وغيرها واندفاع الفلاحين المهاجرين إلى بغداد المعروفين باسم (الشركاوية) و(الشراكوّة) من الشاكرية وخلف السدة الحفاة البائسين. وفي غمرة هذا التلاحم الرائع ما كنت تجد فرصة للتمييز بين دين وآخر ومذهب وآخر وقومية وأخرى وغني وفقير. لقد دلت الوثبة على وعي عالٍ وعلى استعداد كبير لخوض المعارك، وقد جاءت لتتم سلسلة النضالات المتتابعة التي خاضها الشعب منذ نهاية الحرب، وردا على الاضطهاد الذي انصب على القوى الوطنية جميعها والشيوعيون في مقدمتهم. ولقد فهم الإخوة العرب في جميع أقطارهم أنها انتصار لنضالاتهم هم أيضا ضد المشاريع التي يراد تكبير أوطانهم بها. وقالت عنها جريدة (النداء) القاهرية أن الشعب العراقي لم ينقذ نفسه فقط، بل أنقذ جميع الشرق العربي من الوقوع تحت السيطرة الاستعمارية.³⁵ وكتب خالد بكداش في مجلة الطريق:

«أعجوبة!؟ كلا: ليست هي الأعجوبة. لو لم تكن - تلك كانت الأعجوبة كذلك».

وتحجى عصبية التحرر الوطني الفلسطينية الشعب العراقي على نصره في نشرة داخلية (العصبة) تحت عنوان «لقد بقي العراق.. وفر الجبناء»، ويكتب الرفيق فؤاد نصار (أبو خالد):

«الشعب العراقي يلحق الاستعمار والرجعية درسا قاسيا أدرك الشعب أن الحق إلى جانبه وليس ذلك فقط بل تبين الآن أن القوة إلى جانبه أيضا».

ويقول أبو خالد:

«نحن هنا في فلسطين، إذ يريد الاستعمار أن يضعنا بين فكيه ليزدردنا لقمة مغموسة بإدام من دماء، نبتهج اليوم للانتصار الذي أحرزه الشعب العراقي الشقيق على الاستعمار والخونة الذين وجدوا بين ظهرانينا - عن فهم وعن غير فهم - من حاول التستر عليهم

35. جريدة الزمان اللبنانية، 30 كانون الثاني 1948 نقلا عن كتاب عباس حميدي، ص 546؛ وجريده النداء القاهرية، 5 شباط 1948، نقلا عن عباس حميدي أيضا، ص 546.

تحت ستار العروبة والقومية وتحت ستار محنة فلسطين. إن نوري السعيد وصالح جبر وأضربهما في العالم العربي ليسوا من العروبة في شيء، إنما هم عبيد الاستعمار دأسهم الشعب العراقي تحت نعاله. إن محنة فلسطين لن تحول دون فضح هذه العناصر، بل تتطلب فضحها لأنها بتأمرها مع الاستعمار، أوصلت فلسطين إلى محنتها الحاضرة».³⁶

36. (العصبة) نشرة داخلية تصدرها وتحررها عصبة التحرر الوطني، 1 شباط، 1948، رقم 1 طبعت في مطبعة النصر - يافا.

14

هجوم وهجوم مضاد

طوال الأشهر التي تلت الوثبة، عاشت البلاد وضعاً خاصاً وفريداً. فلقد خرجت الجماهير من المعركة ظافرةً. لقد استطاعت بعزمها وصلابتها واستعدادها العالي للتضحية أن تدحر خصومها وتوجه ضربةً عنيفةً إلى مشاريعهم في المنطقة، ألغت معاهدة حيكيت بعناية وأسقطت وزارة موغلة بعدائها للشعب. على هذا الأساس ظلت تمارس ضغطها مدفوعةً بإحساس النصر الذي حققته في تلك الأيام المجيدة، واستطاعت أن تنتزع المبادرة في الشارع وتحفظ بها لأسابيع تالية، كما لم تستطع قوى البوليس أن تتجاوز اندحارها المشين بسرعة، وبقيت تعاني من هبوط المعنويات لبعض الوقت.

واصلت الجماهير الشعبية ضغطها على الحكم، واتخذ هذا الضغط أشكالاً عدة وميادين مختلفة، وخاضته جماعات متنوعة. واستطاعت الحركة الثورية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي، أن تفرض قدراً من الحريات الديمقراطية، وأن تمارسها فعلاً، كحرية التظاهر والاجتماع والإضراب وأن تنتزع شيئاً من حق التنظيم الاجتماعي.

انصرفت أطراف الصراع بعد (الوثبة) إلى تأمل الأحداث التي مرت بها والخروج منه باستنتاجات ضرورية لتحديد خطوط تحركها المقبل كل حسب خبرته وقدراته. واعتمدت سرعة تصرف كل طرف على مدى استعداده وتجربته وقدرته على إعادة ترتيب صفوفه وسعة القوى التي يتطلب تحريكها. وبوجه عام، يمكننا القول إن تحرك أعداء الشعب، من دوائر استعمارية ودوائر رجعية مرتبطة بها لتنظيم هجومها المضاد بأسرع مما توقعته القوى الوطنية. وإذا كانت جبهة الخصم قد ارتبكت في الأيام

الأولى التي تلت (الوثبة)، ولم تتحرك بشكل موحد رغم أنها عادت ونظمت صفوفها من بعد، وحددت غاياتها بوضوح، فإن جبهة الشعب قد ارتبكت بالمقابل ولم تستطع أن تسترجع الوحدة التي حققتها في الشارع، كذلك لم تستطع أن تحتفظ بالمبادرة طويلا واضطرت بعد أشهر قليلة إلى اتخاذ حالة الدفاع.

ففي اليوم الثاني الذي أعقب (الوثبة) اجتمع رؤساء الأحزاب السياسية التي بقيت في ساحة العمل العلي (الوطني الديمقراطي والأحرار والاستقلال) وتداولوا بشأن الموقف من الوضع السياسي الذي نشأ وانتهوا إلى إصدار بيان مشترك يطالب بعدم إسناد الوزارة إلى أشخاص لا يطمئن إليهم الشعب نظرا إلى ماضيهم (وكان يدور الحديث يومها عن إسنادها إلى إرشاد العمري)، ويدعو إلى إبطال معاهدة بورتسموث وإعلان ذلك دون إبطاء وإجراء تحقيق دقيق عن إطلاق النار ضد أبناء الشعب وتعيين المسؤولين عنه، وحل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة واحترام الحريات الدستورية وإفساح المجال للنشاط الحزبي وحل مشكلة الغذاء بشكل يوفّر للشعب قوته. وانتهى بيان الأحزاب إلى اعتبار هذه المطالب هي المطالب الملحة التي يرونها ضرورية للصالح العام.¹

وكما عرفنا، فقد دخل ممثل حزب الاستقلال وزارة الصدر وصار يدافع عنها بحماسة. أما الحزبان الآخران فإنهما لم يعارضتا تشكيلها برغم أنها ضمت عديدا من العناصر المعروفة بماضيها المعادي لحركة الشعب، لكنهما لم يؤيداها في ذات الوقت. وكانت خطوة الأحزاب الثلاثة هذه هي الأولى في تفكك الوحدة التي تكونت بين قوى الشعب في مجرى الصراع الذي دار أيام الوثبة، رغم أن هذه الوحدة كانت هشة في الأساس. فبدلاً من استغلال الظروف التي نشأت للمساهمة مع كل القوى التي خاضت معارك الوثبة، ومواصلة أشكال التشاور الذي جرى بين هذه القوى أيام (الوثبة) أثرت أن تنفرد لوحدها بذريعة أنها أحزاب مجازة، ولم تسع حتى للتشاور مع الحزبين اللذين كانا مجازين مثلها قبل عام وكانا يشاركانها العمل السياسي العلي، ولم يكن من الصحيح أن توافق ضمنا على إجراء منافع للحريات الديمقراطية اتخذته وزارة صالح جبرذاتها تمثل في سحب إجازتي حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني. وسنرى أن هذه الأحزاب عادت وكررت موقفها بعد أن تطورات الأحداث خلال الأربعين يوما التي تلت (الوثبة).. كما كررته بعد عقد من السنين.

أما الفئة الحاكمة ومن ورائها دوائر الاستعمار البريطاني، فإنها وإن كانت قد أثرت التراجع بعد الهجوم العاصف الذي شنته قوى الشعب، إلا أنها سعت إلى أن تضبط تراجعها هذا وتقدر خطواتها بعناية، وفي ذات الوقت كانت تشن هجمات مضادة خاطفة لكي تضمن حدود هذا التراجع. فقد أصرت أن تدخل في صلب الوزارة وفي أهم حقائبها وزراء مجريين ومعروفين بعدائهم للشعب وحرياته، وأوعزت إلى أحدهم (عمرنظمي) أن يشن هجوما مضادا مكشوفاً ومحسوباً للدفاع عن معاهدة بورتسموث منذ الأيام الأولى للوزارة حتى ولو اقتضى الأمر أن يضحي بمنصبه لآخر من طينته. وبإدارة صالح جبرذاته أن يبعث من (الهاشمية) التي فر إليها خوفاً من غضب الشعب في 3/2/1948، أي بعد أقل من أسبوع من إسقاط وزارته، برقية يدافع فيها بجرارة عن معاهدة بورتسموث ويهاجم فيها بكل صلافة الحركة الوطنية ويصفها بـ «الحركة الرعناء التي دبرتها العناصر الملوثة التي تريد السوء بالبلاد» في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية على اختلاف فصائلها تطالب بمحاسبته والقصاص منه ومن شركائه، ويختتم برقيته بقوله:

«أما التسرع باتخاذ قرار ما تحت تأثير هذا الجوا المشيع بالدعايات السيئة، فمعناه استمرار العمل بمقتضى معاهدة حزيران سنة 1930 وفي هذا نفع لبريطانيا وضرر على العراق»²

ومع ذلك، فإن الحكومة لم تحرك ساكناً رغم مطالبة الشعب بمحاسبته، حتى ولم ترد عليه ولو باللسان. صحيح أن الحكومة قد اتخذت قراراً بإلغاء معاهدة بورتسموث، وأنها ألفت لجنة للقيام بالتحقيق في حوادث المظاهرات الوطنية والمسؤولين عن إطلاق الرصاص.. إلا أنها أقدمت على ذلك اضطراراً لأنها ما كانت تملك خياراً آخر إزاء ضغط الشعب. لكنها ظلت تحتفظ بالتحالف مع بريطانيا بموجب معاهدة 1930، ولم تتخذ أي إجراء بحق الذين تسببوا في قتل العشرات في أيام (الوثبة). كان واضحاً أنها تبغي امتصاص نقمة الجماهير والاستعداد للهجوم المضاد الشامل. وقد بدأ الهجوم أولاً بتمهيد اتخذ شكل اعتداءات على المواكب والمظاهرات الشعبية كانت تقوم بها زمرة تتخذ الدين غطاءً لتحركها وتضع على أذرعها لافتات خط عليها عبارة «يد الله».

كيف سلك الحزب الشيوعي العراقي وقوى اليسار الأخرى في تلك

الفترة؟ في الشارع واصلت مظاهراتها الشعبية في صورة مواكب لتشييع الشهداء وإحياء أربعياتهم وفي شكل وفود للتعزية كانت تؤم بغداد من اللوية الأخرى.. الخ، وكانت تتخذ من هذه المواكب فرصة لتأكيد مطالباتها بتحقيق الشعارات الوطنية. ولم تقتصر المظاهرات على بغداد وحدها وإنما شملت مدنا أخرى. وقد شهدت السلیمانية أعنفها، إذ هاجم المتظاهرون دار العلاقات البريطانية وحطموا جهازا للإذاعة كان قد نصب هناك منذ عام 1941 للدعاية لبريطانيا والافتراء على الحركة الوطنية.³

كانت قوى البوليس قد انزوت، لكن الزمر التي تحدثنا عنها هي التي تكفلت بالاعتداء بشكل غادر على مظاهرات الشعب وإرهاب الجماهير، وكانت هذه الزمر تمارس اعتداءاتها تحت شعار «مكافحة الإلحاد» و «مكافحة الشيوعية» و «الدفاع عن هوية العراق القومية» دون أن تتحرك الحكومة وشرطتها لوقف اعتداءاتها على المظاهرات الآمنة. وقد تعرضت للاعتداء مواكب لا ترفع شعارات سياسية. فقد تعرض وفد لواء العمارة قرب (الميدان) وهو لا يحمل سوى لافتات تطالب بتقسيم الأراضي الزراعية في اللواء على الفلاحين، وتطالب بإنقاذ العمارة من عزلتها (ويومها لم تكن المدينة واللواء بمجموعه مرتبطا ببغداد أو البصرة بطرق موصلات مبلطة ويتعرض للانعزال بفعل الأمطار والفيضانات) و «نريد خبزاً، نريد كساء»، فتصدت له هذه الزمر وبأيديها العصي والخناجر ومزقوا اللافتات وأحرقوها وهتفوا بسقوط الشيوعية كما يعترف تقرير للبوليس.⁴ لقد أثارت هذه الاعتداءات استنكار الجماهير وسخطها، وقد اضطرت الأحزاب السياسية المجازة إلى استنكارها في بيان مشترك في 6 آذار. لكن هذه الأحزاب لجأت في المقابل إلى استنكار حمل الشعارات التي لم ترفعها هي، واعتبرت الشعارات الأخرى «شعارات استفزازية» وأنها «لا تألف وحرمة المواكب» في حين أن مواكب المتظاهرين التي نظمها الحزب الشيوعي والقوى اليسارية لم تحمل من الشعارات سوى ما كان يطالب به الناس ويعبر عن مصالحهم مثل «المطالبة بمحاكمة جلادي الشعب وسفاكي الدماء» و «إلغاء معاهدة 1930» و «إطلاق الحريات الديمقراطية» و «إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين والبارزانيين»، ويبدو أن ما دعت به هذه الأحزاب بالشعارات الاستفزازية هو هذا الشعار بالذات، متجاهلة أن هؤلاء السجناء السياسيين لم يدفعوا إلى السجون إلا لأنهم قد دافعوا بإخلاص عن الشعارات الوطنية والشعبية. وترد الأحزاب البورجوازية استنكارها هذا بقولها:

نناشد هؤلاء جميعهم الانصراف إلى أعمالهم الاعتيادية، والكف عن المواقب والمظاهرات، لكيما يتجه العمل إلى تحقيق أماني الشعب ومطالبه بحو يسوده الهدوء، وبذلك يتسع المجال للأحزاب والهيئات، والمعنيين بالشؤون العامة، متابعة القيام بواجباتهم.⁵

وهذا هو بيت القصيد. فلتدع الجماهير للبورجوازية أن تتدبر الأمور! ولكن وفق أية مصالح؟ واضح أن البورجوازية هنا لا ترى أن هناك من يضارعها في قيادة الشعب، وظلت تلعب لعبتها المفضلة وهي أن تمسك العصا من وسطها وتبحث عن الموازنة، وتتناسى أن اللعبة هنا لا تحتمل الموازنة، إما مصلحة الشعب أو ضدها، حتى إذا غلب الشعب على أمره بعد أشهر.. نفضت البورجوازية الوطنية أيديها من القضية وغلقت الأبواب وقالت: فليتدبر الشعب أمره.. وهذا ما سنأتي عليه تالياً.

حقاً، إن خبرة الحزب الشيوعي، ولا سيما قيادته في الميدان، وتجاربه النضالية وقدراته الذاتية ومعارفه النظرية وأوضاعه التنظيمية، لم تكن جميعها مما يؤهله إلى خوض المعارك النضالية بثقة عالية وبتكتيكات مؤكدة النجاح، إلا أن الحزب أمكنه أن يخفف من آثار نواقصه هذه بالحماسة العالية والاستعداد العالي للتضحية الذي كان يتمتع به أعضاؤه وكادره، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن الغالبية العظمى من أعضائه وكوادره ومؤازريه كانوا شباباً يتدفق حيوية ولا يتردد عن خوض المعارك. لكن نقطة الضعف الأساسية، كعب أخيل القاتل، كانت تكمن في قيادة الميدان، ليس فقط في كونها لم تكن مؤهلة لأن تقود معارك من هذا الوزن، وإنما كانت منشغلة بنزاعاتها الشخصية. وصحيح أن فهد ورفيقه في المكتب السياسي سعوا إلى تزويد قيادة (مالك - يهودا) من سجنهم بالتوجيهات والملاحظات أولاً بأول، إلا أن هذه كانت تتأخر بالضرورة عن سير الأحداث.. كانت الأحداث تسير بسرعة تزيد عن سرعتها في الأيام الاعتيادية، وكانت تتطلب مبادرة عالية ولا تحتمل التباطؤ وهذا ما كانت تفتقر إليه قيادة الميدان. فإذا أضفنا إلى كل هذا أن تقاليد العمل الحزبي التي نشأت أصلاً على المركزية المفرطة كانت تضعف روح المبادرة والإبداع لدى القاعدة، أمكننا أن نتصور بأي مستوى من الضعف كانت قيادة (مالك - يهودا) تقود الحزب في تلك الأيام.

وينطرح هنا سؤال جاد كرر نفسه بعد عقد من السنين: لماذا لم تبادر قيادة الميدان إلى التفكير بعقد مؤتمر أو كونفرنس لقادة المنظمات الحزبية لتتدارس وإياهم موقف الحزب العام من الوضع السياسي الذي

نشأ ورسم الخطوات التي يتعين اتخاذها، وتشخيص العناصر ذات القدرة لتعزيز المركز القيادي بها؟ ولماذا لم تفتح فهد بهذا الشأن؟ ولماذا لم يبادر هو إلى توجيههم بهذا الاتجاه؟ للأسف خلت الرسائل التي كان يبعث بها فهد من السجن بعد الوثبة من تاريخ إرسالها. لكننا سنعتمد التواريخ التي أشار إليها بطاطو والتي توصل إليها كما يبدو واستنداً إلى ملاحظات مالك سيف. من هذه نفهم أن الرسالة التي أوصى فيها بإعادة تشكيل اللجنة المركزية خارج السجن والمرشحين إليها⁶ قد أرسلت في أيار 1948⁷، أي بعد أربعة أشهر ثمانية جداً من حياة الحزب. أضف إلى هذا، أن مركز الحزب في بغداد لم يتعزز بموجب هذه التوصية إلا بعضواً واحداً فقط هو مصعب (جاسم حمودي الزبيدي) رغم أن هذا العنصر كان نشيطاً حقاً وأكثر نضجاً من مالك نفسه، في وقت كانت فيه حاجة مركز الحزب في بغداد إلى أكثر من هذا بإلحاح. فقد انزوى محمود (عبد تمر) وأثر أن ينصرف إلى العمل النقابي وحده، وسعيد (سامي نادر) في المصح في لبنان، و(كامو) مكرس للعمل بين الأرمن ولا يصلح للعمل بين الجماهير العربية، و(ناصر) و(هه لو) كانا يقودان العمل في البصرة وأربيل على التوالي. وتدلنا الرسالة المذكور، إضافة إلى ذلك، كم كانت ضحلة خبرة المسؤول الأول التنظيمية. الرسالة التي بعث بها فهد في 17/5/1948 رداً على التقرير الذي بعث به إليه يهودا صديق، نفهم أنه، أي فهد، لم يكن يعتقد أن الظروف آنذاك موالية حتى لعقد اجتماع للجنة المركزية. إذ يقول:

«لعل أن يكون بالإمكان في المستقبل تنظيم اجتماعات اللجنة المركزية بعد أن تتوفر الظروف والإمكانات لاجتماعها، ومن الضروري أن يكون مفهوماً أن جمع مثل هذه اللجان غير ميسور دائماً، ولا فائدة فيه إذا كانت الظروف غير مساعدة».⁸

ولكن الأهم، أن توقيت اجتماعات اللجنة المركزية الموسعة والاعتيادية كما يقترحها فهد في رسالته تدل أنه كان لا يزال حتى ذلك الحين ينظر إلى قدرات الكوادر الحزبية على التحرك بمنظار الأوضاع التي كان هو فيها على رأس الحزب خارج السجن، ولم يأخذ بالحسبان ما حاق بدوائر الأمن ووكلائها من ارتباك في الأيام التي تلت الوثبة والذي يساعد كوادر

6. انظر صورة الرسالة في مؤلفات الرفيق فهد، ص 463.

7. انظر صورة الرسالة في مؤلفات الرفيق فهد، ص 463.

8. المصدر السابق.

الحزب في التحرك فعلا. إن قيادة الحزب وكادره في تلك الأيام دون ما يتطلبه الوضع كثيرا.. هذا حق، ولكن كانت هناك حاجة ماسة إلى جمعهم في مؤتمر أوفي كونفرنس على الأقل لبحث سياسات وخطط الحزب العامة فور انتهاء الوثبة، وكانت تتوفر لدى الحزب الإمكانيات الفعلية لعقده لو كانت قيادة الميدان تملك المبادرة والجرأة الضروريتين لعقده، ولو تخلى فهد عن نظرتة المتشددة تجاه عقد المؤتمرات، ولا نحسب أن ضرورات الصيانة هي التي كانت تعيق عقده في ظروف التردد والانكماش التي سادت أجهزة القمع. صحيح أن تجربة ومعارف الكادر الحزبي آنذاك ما كانت تتمخص، لوعقد، عن نتائج ذات نوعية خطيرة، إلا أن تبادل الرأي بين عدد كبير من الكادر كان سينقل نضال الحزب إلى مستوى أعلى ولا شك، وربما كان سيساعد في تشخيص العناصر الأكثر تأهيلا للمركز القيادي.

على أية حال، ساعدت توجيهات فهد، وإن كانت تأتي متأخرة أحيانا عن مسيرة الأحداث، في رسم خط الحزب بعد (الوثبة). فعدا عن الرسالة التي بعث بها في شباط 1948، والتي أوضحت الغرض من مجيء وزارة الصدر والتكتيكات التي يتعين سلوكها للاحتفاظ بضغط الشعب (انظر الفصل الثالث عشر)، فإنه عاد من بعد ليؤكد هذا الأمر ثانية. ففي رسالة بعثها في أخر شباط عاد وأكد ضرورة تقوية الصلات بحزبي الوطني الديمقراطي والأحرار والسعي لجرهما إلى التعاون مع الحزب الشيوعي.

وفي رسالة بعث بها في 19 آذار 1948، رسم خطة مفصلة للحزب بشأن الموقف من الانتخابات ونبه إلى أنه طالما لم يعين بعد موعد للانتخابات من الضروري أن يرفع شعار «لا انتخابات حرة والأحرار في السجون» وشعار «إطلاق الحريات الديمقراطية» الحزبية والنقابية وغيرها، وشعار «تنظيف الجهاز الإداري». خصوصا ذلك الذي له صلة بالانتخابات. أما بشأن دخولها أو مقاطعتها فإنه يعتمد على الظروف التي ستسود وقتئذ على ضوء ما يتحقق من المطالب المذكورة إذ من الخطأ بل من الجريمة الدخول في انتخابات قد لا تأتي بفائدة للشعب وقد تصرفه عن نضاله وتفقده انتصاراته، كما أنه من الخطأ أيضا الوقوف موقفا سلبيا من الانتخابات إذا كان فيها فائدة أو بعض الفائدة وهذا يتوقف على استعداد الجماهير للنضال والاستمرار في النضال، فإذا استطاعت أن تحصل على مطالب في نضالها في الشوارع فمن الجريمة خداعها بانتخابات مزورة بحكم الجهاز الفاسد القائم، وإذا كانت الجماهير قد تعبت من النضال فمن الخطأ زجها في نضال ثوري يخسرها فائدة الرخ البرلماني، وإن كان جزئيا لذلك فباستطاعتكم أن تتصلوا بنا حالما يجد أمر بهذا الخصوص

عن طريق إرسال إحدى العائلات المعتمد عليها. وهذا يكون أضمن إذ يكون بعد دراسة وفحص كل الظروف المحيطة والمؤثرة وبقينا من الوقوع في خطأ والأخطاء في مثل هذه الظروف تكلف غالبا.

وبشأن العلاقة مع الأحزاب اليسارية لاحظ أن فتور العلاقة مع رؤساء المنظمات التي تعاونت مع الحزب الشيوعي في إطار لجنة التعاون الوطني، لا ينبغي أن تدفع الحزب إلى إهمال تعاون أتباعهم مع الحزب، وكانت هذه المنظمات قد أصدرت نشرة داخلية مضادة للحزب.. لكنه طالب قيادة الحزب أن تواجه الأمر بصدر أرحب وكتب: «أما عن إصدار نشرتهم الداخلية ضدنا (فسامحهم) ولا بأس من إيصالها لنا لكي نقرأها نحن ونسامحهم بدورنا».

ونبه قيادة الميدان كذلك إلى تجاهل ما سيقوله «الديمقراطيون» بشأن إصدار (الجريدة) إذا ما نشأت ضرورة إلى إصدارها (ليس واضحا ما يقصده بـ «الجريدة» أهي القاعدة) أو (الأساس) أو أخرى غيرهما فيقول:

«إذا وجدتم ضرورة لإصدار الجريدة فلا تخافوا من خوف الديمقراطيين، فإن خوفهم كثيرا ما يؤدي إلى اندحار الحركة إذالم تزل هذا الخوف حركة الجماهير ونشاط حزينا».

ويبدو أن قيادة الميدان قد بات يداخلها القنوط لأن الحكومة لا تستجيب إلى مطالب الشعب، لذلك يدعوها فهد إلى العمل لرفع حماسة الجماهير:

أما عن عدم تلبية الحكومة لمطالب الشعب فاعملوا على إدامة وإنهاض حماسة الجماهير وهيئوها إلى مظاهرة كبيرة في بغداد ومظاهرات في وجهات القطر تحمل شعارات المطالبين الأنفة وشعارا جديدا «نريد حكومة تنفذ مطالب الشعب» أو شعار «لا انتخابات حرة على يد حكومة لا تستجيب لمطالب الشعب» واعملوا على تعميم هذا الشعار في كل مكان.⁹

نشط الحزب بعد الوثبة على جبهتين: جبهة العمال وجبهة الطلاب، وشن النضال على جبهة جديدة، عريضة ومؤثرة، هي جبهة

الفلاحين. لقد سبق للحزب أن خاض النضال على الجبهتين الأوليين في مناسبات سابقة. إلا أن نشاطه هذه المرة في كليهما اتسم بالسعة والعمق، ورسخ مواقعه فيهما كثيراً.

بعد انتصار الوثبة بقليل، وفي غمرة الأفراح التي عمت الكليات والمدارس للدور المشرف الذي لعبه الطلاب في (الوثبة) الوطنية.. نشط الطلبة لفرض اتحاداتهم الطلابية وممارسة حقهم في التنظيم سواء في تلك الكليات التي عرفت هذه الاتحادات من قبل كدار المعلمين العالية، أو في الكليات الأخرى التي حيل دون انتخابها في السابق. فبادروا إلى تشكيلها على أساس ديمقراطي، أي على أساس انتخابات طلابية حرة يساهم فيها جميع الطلبة. أما في المدارس الثانوية والمتوسطة فقد ماطلت الإدارات في السماح للطلاب بانتخاب ممثليهم إلى الاتحادات. إلا أن الطلاب والطالبات فرضوا الأمر على كثير من المدارس الثانوية والمتوسطة وأجروا انتخابات فيها وانتخبوا ممثليهم، واضطرت الإدارات إلى التسليم بالأمر. وجاءت حصيلة الانتخابات في أغلب الكليات والمدارس إلى جانب الطلاب اليساريين ولاسيما الشيوعيين. وقد أزعج هذا السلطة مثلما أزعج القوى القومية من مناصري حزب الاستقلال وغيره، والتي شرعت تبعد نفسها عن التعاون مع الطلاب اليساريين أكثر فأكثر. وشدت القوى الديمقراطية على ضرورة عقد مؤتمر عام للطلبة وتأليف اتحاد عام لطلبة العراق، وتألقت لجنة تحضيرية لهذا الغرض وقدمت مسودة ميثاق عام لغرض مناقشته في المؤتمر وتعديل ما يراه والتصديق عليه. وقد شاركت في أعمال هذه اللجنة كل القوى، لكن ممثلي القوى القومية بدأوا في اللجنة التحضيرية وخارجها يضعون العقبات أمام عقد المؤتمر، وكانوا يعملون في هذا بالتوافق مع إدارات المعاهد والمدارس التي راحت تضع مختلف العراقيل وتبث الدعوة إلى مقاطعة المؤتمر والحيولة دون عقده. فتذرعوا تارة بانعدام الحاجة إلى تكوين اتحاد عام للطلبة مع وجود اتحاد عام للمعاهد العالية. وتارة بدعوى أن طلاب المدارس غير مؤهلين للمشاركة في تكوين اتحاد عام، أو بذريعة اقتراب الامتحانات والحاجة إلى تأجيله لكيلا يلهي الطلاب عن تحضيراتهم. وسخر حزب الاستقلال والحكومة بعض الصحف للحملة على المؤتمر وعاقديه، وبثت الحكومة من دعوتهم بـ «المريين» إلى الكليات والمدارس لـ «إفهام» الطلاب «خطر» المؤتمر و«انحرافه» عن «السبيل الطلابي القويم» وفي بعض الحالات كان الطلاب القوميون يقفون ضد مطالب الطلاب العامة لمجرد أن من كان يدعو لها أو يرفعها طلاب ديمقراطيون. ورفضت السلطات أن تسمح بعقده في إحدى القاعات العامة. إلا أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر قررت عقده في أية ساحة عامة. وقد وقع اختيار اللجنة

الحزبية الطلابية للحزب الشيوعي العراقي على (ساحة السباع) التي أسماها الحكام القوميون من بعد بـ «ميدان الهاشمي» في محلة البوشبل، وهي منطقة شعبية أغلب قاطنيها من عمال شارع الشيخ عمر، وأعد الحزب لها حراسة قوية من منظماته العمالية.

وفي الرابع عشر من نيسان 1948، انعقد المؤتمر في الساحة المذكورة وحضره ألوف الطلبة من أعضاء المؤتمر المخولين والجماهير الطلابية. وشارك فيه ممثلو (51) معهدا ومدرسة من مجموع 60 معهدا ومدرسة فيها اتحاد منتخب للطلبة. وقد قدر عدد الذين حضروا حفلة الافتتاح بـ 5000 - 6000. وألقى الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري قصيدته المعروفة (يوم الشهيد). وقد استمع المؤتمر الذي واصل عمله ليومين إلى كلمات ممثلي اتحادات الطلاب في عدد من الكليات والمدارس تحدثوا فيه عن حاجة البلاد إلى جامعة، و«مشاكل الأقسام الداخلية» و«الدفاع عن حق الطلبة الطبيعي في انتخاب اتحاداتهم» ومشاكل «البعثات» و«الأساليب التربوية الشاذة» و«ضرورة عقد مؤتمر لطلاب البلاد العربية» وتناولت كلمات المندوبين أوضاع الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد وما يعرقل تطورها، والحريات الديمقراطية التي ضمنها الدستور، وعن نضال الطلبة والجماهير، وعن دور الطلبة في (الوثبة)، وعن السياسة العامة التي يتوجب على الاتحاد العام أن يسير عليها، وعن العلاقة ما بين العلم والسلم. واتخذ المؤتمر عددا من القرارات ومن بينها الاحتجاج على الاعتداءات التي يتعرض لها الطلبة، والاحتجاج على غلق كلية فيصل، ونداء لمقاطعة مكاتب الإرشاد البريطانية، وتحية لنضالات الشعب في فلسطين ومصر وليبيا وغيرها من القرارات. وانتخب المؤتمر مجلسا تنفيذيا لـ «اتحاد الطلبة العام» تألف من 23 عضوا كان للشيوعيين فيه اثنا عشر مقعدا. كذلك انتخب المؤتمر لجنة سكرتارية من سبعة أعضاء، خمسة منهم كانوا شيوعيين، كما كان منهم السكرتير العام لاتحاد الطلبة العام، جعفر اللبان، الطالب الشيوعي في دار المعلمين العالية. واتخذ المؤتمر قرارا بالانضمام إلى اتحاد الطلاب العالمي. ورغم أن الاتحاد لم يعيش طويلا، إذ تعرض للهجوم الرجعي الذي شن على القوى الديمقراطية بمجموعها، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي في صيف العام ذاته. كما تعرض كثيرا إلى تهويشات ومضايقات السلطة، والقوى والصحف «القومية» منذ الأيام الأولى، وحيل بينه وبين العمل لتحقيق العديد من شعاراته وقراراته، إلا أنه ظل حيا في وجدان الطلبة وأذهانهم لسنوات طويلة من بعد، وظلت تقاليد العمل فيه حية، وقد

واصل مسيرته وشارك في نضالات الشعب في عقد الخمسينات.¹⁰

الجبهة الثانية التي افتتحها الحزب للارتفاع بوعي الشعب وتشديد ضغطه على الحكم كانت جبهة العمال. لقد استجابت الطبقة العاملة العراقية إلى دعاية الحزب وتحريضه بعد الوثبة بيسر أكبر، واتسعت حركتها الإضرابية كثيرا حتى كادت أن تشمل معظم التحشيدات العمالية. وكما كتبت صحيفة (صوت الأحرار) لسان حزب الأحرار في يومها:

«إن العمال بصفوفهم يخترقون الشوارع يوميا، ويملؤون الفضاء صراخاً ووعياً مطالبين النظر في شؤونهم المعاشية، ويكاد لا يمر يوم إلا ونجدهم هائجين مأججين يسدون المسالك والطرق على المارة في مظاهراتهم الصاخبة، منادين بمطالبهم المكتوبة على الشعارات».¹¹

وكان أول من يبادر إلى الإضراب في تلك الأيام هم عمال النفط في (عين زاله) جنوب الموصل - ففي شباط 1948، أضرب عمال النفط في الحقل المذكور مطالبين بزيادة أجورهم وخفض ساعات العمل إلى 45 ساعة في الأسبوع، وإجازة نقابة عمال النفط. واستمر إضرابهم لعشرة أيام. وفي 18 آذار 1948 أضرب عمال السكك في بغداد لنفس المطالب. ثم عادوا إلى الإضراب في 14 نيسان للمطالب ذاتها وشكلوا لجنة للإضراب قادها العاملان رضا الحاج هويش وزاهد محمد، وقد حاول البوليس قمع الإضراب، واعتقل للغرض نفسه عددا من العمال من بينهم زاهد محمد. لكن العمال تحدوا السلطة، وفي منتصف ليلة 16 نيسان قاد العامل الشيوعي عباس سميح مظاهرة ضمت عمال السكك في الشالجية وعوائلهم سارت نحو دار رئيس الوزراء في الكاظمية مطالبة بإجازة نقابة عمال السكك وإطلاق

10. استندنا فيما أردناه من معلومات عن المؤتمر والهيئات والقرارات التي تمخضت عنه على الكراس الذي أصدره اتحاد الطلبة العام والذي يحمل عنوان (رد مكتب سكرتارية اتحاد الطلبة العام على تهويشات أبطال البيان الصغير) وقد طبع في مطبعة الحضارة عام 1950، وهو يرد على بيان أصدره الطلاب «القوميون» ليبرروا فيه مقاطعتهم لمؤتمر السابع. كذلك استقيننا من مقالة الدكتور فاروق برتو التي أوردت ذكرياته الشخصية في هذا الشأن (الثقافة الجديدة، العدد 293)؛ وما أورده بطاطو عن المؤتمر، الكتاب الثاني، ص 274.

11. (صوت الأحرار)، 3 نيسان 1948، نقلا عن بحث مسحوب بالرونيو أعده الدكتور يوسف الياس والدكتور عبد العزيز وطبان حول نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق إلى معهد العمل العربي في الجزائر، عام 1979.

سراح العمال المعتقلين زاهد محمد ورفاقه، وأحاطوا بدار رئيس الوزراء وهم يرددون الهتافات ولم يتفرقوا إلا بعد أن وعدهم رئيس الوزراء بتحقيق مطالبهم. واتسع الإضراب بعد أن ماطلت مديرية السكك، إذ انضم إلى عمال الشالجية عمال السكك في غربي بغداد وفي شمال بغداد، وفي أقسام الهندسة والطباعة والمخازن وحتى عمال الخدمات في سكك الحديد من فلاحين وكناسين وغيرهم. وأصدرت لجنة الإضراب نداءات متعددة دعت فيها العمال إلى الاتحاد ومواصلة التحدي حتى تحقيق النصر. وأصدر الحزب الشيوعي بياناً هاجم فيه موقف الحكومة وإدارة السكك من العمال، ودعا العمال المضربين إلى مواصلة إضرابهم بصلابة حتى تحقيق مطالبهم، وقد اضطرت مديرية السكك إزاء إصرار العمال إلى توقيع بيان مشترك مع لجنة الإضراب تعلن فيه أن لا مانع لديها من أن يؤلف العمال نقابة لهم، وإعادة العمال المفصولين خلال سنة 1948، ودفع أجور أيام الإضراب. لكنها كعادتها عادت إلى التسوية في تحقيق مطالب العمال.. لذلك عادوا إلى الإضراب في 12 أيار حتى فاجأهم إعلان الأحكام العرفية في البلاد.

وشهد آذار حركة إضرابية بين عمال النسيج في بغداد بدأها عمال نسيج محمد صالح في الأعظمية وتبعهم من بعد عمال معمل نسيج فتاح باشا في الكاظمية، وكان العمال يخرجون في مظاهرات حتى وزارة الشؤون الاجتماعية، وكانت آنذاك في شارع الرشيد (السنك).

وخاض عمال الميناء سلسلة من الإضرابات بدأت في ٤ نيسان وتكررت في ٦ نيسان و2 أيار و18 أيار مطالبين بزيادة أجورهم وتحسين أوضاع عملهم والكف عن مضايقة عملهم النقابي. وكانوا يعقدون اجتماعات حاشدة ويومية في مقر نقاباتهم في (المعقل) ويتولى فيها القادة النقابيون الشيوعيون عبد الحسن جبار وابراهيم منصور وغيرهم إلقاء الخطب والمحاضرات لتثقيف العمال.

وأسهم في الحركة الإضرابية في البصرة عمال البلدية، وقد لقي إضرابهم مساندة واسعة من جماهير البصرة، وتبعهم عمال السفن (الدوكيارد) في العشار، وعمال مشروع الماء والكهرباء، وفي بغداد أضرب كذلك عمال شركة السمنت العراقية، وعمال شركة هولوي للإنشاءات التي كانت تتولى إنشاء الجسر الحديدي في الصرافية، وفي كركوك أضرب عمال النفط.

وكان أضخم الإضرابات وأطولها وأبعدها أثراً إضراب عمال النفط في K3 قرب حديثة. ومحطة K3 هي أكبر المحطات الواقعة على خط الأنابيب إلى البحر الأبيض المتوسط إلى طرابلس وحيفا. وكانت خطوط الأنابيب

هذه هي الوحيدة يومذاك التي تنقل النفط العراقي الى الأسواق الخارجية. والمحطة مبنية على رابية تشرف على قرى (الحقلانية) و(بروانه) و(حديثه)، ويعمل فيها أكثر من ألفي عامل جاءوا إليها من أنحاء مختلفة من البلاد ومن أديان وقوميات مختلفة. كانت تقود الإضراب لجنة من العمال كان على رأسها العامل الشيوعي (شنور عوده) وكان معلما مفصولا لأسباب سياسية عام 1946 وجاء يعمل هنا كبراد. وتفرغ عن اللجنة القائدة لجان فرعية تولت الإشراف على متطلبات العمال المضربين وحماية المحطة من التخريب - حتى توزيع البانزين في محطات الضخ كان يخضع إلى مراقبة لجنة الإضراب وموافقتها.

وكانت مطالب العمال تنحصر في زيادة أجورهم ومعادلتها بما يتقاضاه أقرانهم في كركوك. وإعطائهم المخصصات التي منحت إلى رفاقهم في كركوك، وطالبوا بأجور العمل الإضافي، وبتحسين الطعام الذي يقدم لهم، وغيرها من المطالب التي تخص جوانب حياتهم الأخرى. وقد توسع الإضراب ليشمل عمال النفط في محطات الضخ الأخرى مثل H1 , K2 , H2, H3, T1. جرت مفاوضات بين العمال وممثلي شركة النفط، إلا أن نتائجها لم ترض العمال لذلك وصلوا إضرابهم. وقد وقفت حكومة الصدر بقوة إلى جانب شركة النفط. وبعثت وزارة الشؤون الاجتماعية بكتاب إلى الشركة تطالبها بالتشدد في تدقيق السلوك السياسي للعمال عند تعيينهم، واقترحت أن يتم ذلك عن طرق دوائر الأمن. وسارعت السفارة البريطانية من جانبها إلى تحذير الحكومة من أن أرواح البريطانيين في المحطة باتت في خطر. على هذا الأساس شرعت الحكومة في اتخاذ الإجراءات لكسر الإضراب. وأصدر متصرف اللواء بيانا هدد فيه بأن الشركة ستفصل كل عامل لا يعود إلى عمله في الوقت المحدد، وستتخذ الحكومة الإجراءات الشديدة تجاه كل من يعترض عاملا يعود إلى عمله. وبادرت الشركة إلى قطع الماء والكهرباء عن بيوت العمال. وتجاهلت الحكومة مذكرة للعمال وقعها 3118 عاملا يشكون فيها من سياسة الشركة الجائرة نحوهم. وقد لقي الإضراب مساندة واسعة من كافة النقابات العمالية، واحتج أهالي القرى المحيطة على الإجراءات التي لجأت إليها الشركة والحكومة لإرغام العمال على العمل - ولقي الإضراب تعاطفا حارا من جانب الصحف الوطنية، وكتب محمد مهدي الجواهري مقالا افتتاحيا في جريدة (العصور) تحت عنوان (أيريديون إعادة مذبحه كاوورباغي؟). لم تكتف الحكومة بتجاهل نداءات العمال، بل دخلت الشرطة في سياراتها المسلحة في 11 مايس (أيار) إلى مخيم العمال داخل المحطة وأجبرت بعضهم بالقوة على العودة إلى العمل بينما تمكن الآخرون من الإفلات من بطش البوليس وساروا خارج المحطة

متجهين في مسيرة احتجاجية نحو بغداد سيراً على الأقدام. وقد وجدوا في طريقهم تعاطفاً حاراً من فلاحي القرى وسكان المدن الذين كانوا يزودونهم بالطعام ووسائل النقل التي تنقلهم إلى مدينة بعد أخرى. إلا أن قوات البوليس عادت وهاجمتهم عند (الفلوجة) وكانت الأحكام العرفية قد أعلنت في البلاد باسم حرب فلسطين.. واعتقلت لجنة الإضراب 15 عاملاً آخر وأحالتهم جميعاً إلى المجلس العرفي العسكري باسم تهديد أمن البلاد! وهكذا انتهى هذا الإضراب العمالي ومسيرتهم البطولية التي ظلت أجيال المنطقة تتناقل أخبارها وتشيد بها.¹²

لقد تميزت الحركة الإضرابية في تلك الأيام بالوعي العالي وبالسعة والتضامن والمثابرة والانتظام. ولم تقتصر مطالب العمال على زيادة الأجور وتحسين أوضاع العمل وما يماثلها من مطالب وإنما تجاوزتها إلى الإضرابات التضامنية والتركيز على حق التنظيم النقابي، والمساهمة في النشاط السياسي العام. واحتفلت نقابات العمال في ذلك العام بالعيد الأممي للعمال في الأول من أيار، إذ عقد عمال بغداد اجتماعاً عاماً في إحدى دور السينما، كذلك فعل عمال البصرة الذين أضافوا إلى اجتماعهم السير بمظاهرة كبيرة في شوارع المدينة.

لقد أرعبت هذه الحركة العمالية الواسعة والمتواصلة البورجوازية العراقية بجناحيها، الكومبرادوري المتعاون مع الاستعمار والوطني المتمثل بالأحزاب العلنية الثلاثة. وقد تردد في حينها أن نوري السعيد قد صرح في الجلسة المشتركة لمجلسي النواب والأعيان في تشرين الثاني 1948 أن أحداث كانون الثاني (ويعني بها «الثوبه») لم تخفّه بقدر ما أخافته أحداث نيسان وأيار (ويعني بها إضرابات العمال). وقد وصفت مجلة تريبيون البريطانية الوضع في العراق في شهري آذار ونيسان بقولها:

«إن الوضع الحالي في العراق هو بحالة شديدة من الثورة. وإن هذا الوضع تعبير عن الاستياء العام ضد الحكومة وضد الطبقة الحاكمة وضد الإنجليز بالدرجة الرئيسية».¹³

12. اعتمدنا فيما أوردناه بشأن إضرابات العمال على تقرير د. يوسف الياس ود. عبد العزيز وطبان الذي أشرنا إليه؛ وعلى كتابنا (مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق)؛ وما أقره بطاطو في الفصل الثاني عشر من كتابه الثاني، ص 221 و280-287؛ وجعفر عباس حميدي، في كتابه: التطورات السياسية في العراق 1941. 1953، ص 557 - 573.

13. جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 573.

تعود بدايات النزاع بين الفلاحين والملاكين في عه ربت والقرى المحيطة بها حتى بانيخيلان وده رديون إلى ما قبل الوثبة، إلى عام 1947 واستمر هذا النزاع في عه ربت حتى خريف 1948، أما في بانيخيلان والقرى الأخرى فقد امتد إلى ما بعد ذلك. وقد تأثر هذا النزاع بالأوضاع السياسية، وبالنشاط السياسي للحزب الشيوعي العراقي بين الفلاحين بصورة مباشرة. ويرجع نفوذ الحزب بين الفلاحين هنا إلى وجود عدد من رفاق الحزب في المنطقة، وفي مقدمتهم أسعد بانيخيلاني وأخيه أحمد بانيخيلاني (أبو سه ريان). وكانت ملكية الأرض في المنطقة تختلف فيما بينها. فبينما كان بعضها ملكا للفلاحين في صورة ملكيات صغيرة، كانت هناك أراض أميرية أخرى يستأجرها الفلاحون، فيما كانت أراضي بانيخيلان وده ره دوين ملكا لحسن بك الجاف (وهو ملاك كبير) وتختلف الزراعات في هذه القرى. فبعضها يزرع القمح والشعير، بينما يزرع بعضها الأخر الشلب (الرز) والتبغ ومحاصيل صيفية أخرى. لقد استطاعت عائلة الشيخ محمود الحفيد أن تمد نفوذها إلى مناطق عه ربت وحين عمد إلى تقسيم أراضيه بين أولاده كانت هذه من نصيب ابنه الشيخ لطيف. وقد عامل هذا الفلاحين بقسوة وفرض عليهم كثيرا من الإتاوات.

وكان نشاط الشيوعيين هنا يدور حول المطالبة أولا بمطالب جماهيرية عامة. ولكن منذ تشرين الثاني 1947 تطورت حركة الفلاحين إلى نزاع مكشوف مع الشيخ لطيف إذ ضربوا وكلاءه وطردهم من القرية برغم تحذيراته. فأرسل هو 400 من رجاله المسلحين إلى القرية وقبضوا على بعض الفلاحين الذين تمردوا عليه وجلدوهم أمام أنظار سكان القرية. إلا أن عمله هذا لقي الاستنكار الواسع في كل لواء السليمانية، ونشطت منظمات الحزب الشيوعي للدعوة إلى مناصرة الفلاحين. فسارعت الحكومة إلى إرسال لجنة تسوية حقوق الأرض في المنطقة. ولما كان الفلاحون يملكون الوثائق التي تؤكد ملكيتهم للأرض جاءت قرارات التسوية لصالحهم إلا أن الشيخ لطيف لم يلتزم بها. في هذا المنعطف جاء انتصار الشعب في الوثبة فرفع هذا معنوية الفلاحين كثيرا. واضطرت الحكومة تحت ضغط المنظمات الشيوعية والموقف الصلب للفلاحين أن تجبر الشيخ لطيف على مغادرة المنطقة والكف عن التحرش بالفلاحين. إن عمق مقاومة الفلاحين من جانب وتزايد نذر الإرهاب في البلاد بعد إعلان الأحكام العرفية دفع كلا الطرفين إلى القبول بتسوية تقوم على أساس إقرار الشيخ لطيف بحق الفلاحين في الأرض، والكف عن جمع الإتاوات منهم مقابل أن يدفع الفلاحون للملاك ثمن الحاصل لقاء الانتفاع بمياه الري التي يدعي الملاك ملكيتها. (راجع في هذا الشأن مذكرات أحمد بانيخيلاني). وسنأتي فيما بعد

على التطورات التي حصلت في المنطقة في السنوات التالية.

لاحظنا أن الفئة الحاكمة شرعت تعد عدتها لاستعادة المبادرة من الشعب منذ الأيام الأولى التي تلت (الوثبة). فبرغم أن صفوفها قد ارتبكت في الأيام الأولى إلا أنها سارعت لتلملم قواها، وكان يهملها أولاً أن تفكك قوى الشعب مستهدفة بوجه خاص عزل قوى الحزب الشيوعي. فاستطاعت أن تبعد «القوميين» من مناصري حزب الاستقلال وغيره عن القوى الوطنية الديمقراطية، ونجحت في جرهم للمشاركة في الحكم وكسب تأييدهم له. إذ راحت توحى لهم أن مشاركتهم في وزارة الصدر هو مكانهم الطبيعي ولذلك باتوا يعارضون كل دعوة تنال منها رغم أنهم كانوا ممثلين فيها بحقيبة ثانوية (وزارة التموين) ولم يكن ممثلهم فيها مؤثراً، وذهبوا إلى حد أنهم عارضوا في لجنة اتحاد المعاهد العالية للطلبة طرح شعار «تمثيل الأحزاب في الوزارة ضرورة وطنية ملحة»¹⁴ وتناسوا هنا حتى حلفاءهم المعتادين في الحزبين الوطني الديمقراطي والأحرار.

وكانت الدوائر الاستعمارية توجب لديهم العداء ضد الشيوعية مستغلة بوجه خاص نشاط اليهود في صفوف الحزب الشيوعي فيما هم لا يميزون بين اليهودية كدين والصهيونية كمذهب سياسي. وأمكن لرجال الاستعمار والمتعاونين معه أن يجندوهم ضد الحزب واليسار عامة. وتحت ستار «القومية» ومحاربة «الإلحاد» ومعاداة «الصهيونية» أمكن لهؤلاء أن يجندوا فئات أخرى من العناصر المتخلفة والتي أشرنا إليها من قبل وكانت تحيط أذرعها التي تحمل العصي وتضرب المتظاهرين تحت سمع البوليس وبصره، بعبارة «يد الله». لقد تردد في حينها أن عناصر من «الإخوان المسلمين» قد نشطت آنذاك، وأنها أسهمت في الاعتداء على المظاهرات والمواكب تحت شعار محاربة «الإلحاد». لا نملك ما يؤكد هذه الشائعات وإن كان ناقلوها يرددونها وكأنها حقيقة مسلم بها. إلا أن تقريراً لمديره الشرطة العامة مرسلاً إلى وزارة الداخلية في كانون الأول 1948 قد تحدث عن نشاط للمفوضية السعودية كان قد جرى مع بعض أعضاء حزب الاستقلال أيام الوثبة. فهل ثمة علاقة بين تلك الشائعات واعتداءات جماعة «يد الله» وما يتحدث به تقرير مديرية الشرطة العامة.¹⁵

لقد تحولت تلك الاعتداءات وسيلة أشهرتها القوى الرجعية للهجوم على قوى الحزب الشيوعي واليسار عامة، في وقت كانت تتحرج فيه من

14. كراس سكرتارية اتحاد الطلبة، مصدر سابق، ص 8.

15. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 215.

استخدام البوليس لفض النشاطات الجماهيرية بصورة مكشوفة. ويعطينا الاعتداء على طلاب كلية فيصل وهم في كليتهم مثالا على هذه السياسة.

كانت كلية فيصل، وهي ثانوية خاصة أوصى بتأسيسها المستشارون البريطانيون في المعارف، مكرسة لتعليم الطلاب المتفوقين في عموم البلاد بعد عام 1941، وكان يجري التعليم فيها باللغة الإنجليزية وتديرها إدارة بريطانية وفق برامج خاصة هي أرفع من برامج الثانويات العامة الأخرى. وقد اختير لها في البداية قصر عبد الهادي الجلبى بجوار (مدينة الحرية) في الكاظمية، ثم نقلت من بعد إلى الأعظمية. وكانت الخطة أن يبعث خريجوها إلى إنكلترا لمواصلة تعليمهم. وقد تحولت هذه الكلية إلى واحدة من معقل الحزب الشيوعي، وساهم عديد من منتسبيها في الحركة اليسارية والحزب الشيوعي بوجه خاص، أمثال عامر عبد الله ونوري عبد الرزاق وحمزة سلمان وهادي عبد الرضا وعبد الرزاق مطر وياقن إبراهيم ودي مريوش وزاهد محمد وواركيس سرركيس وسامي أحمد وكثيرين غيرهم. وبسبب إضراب طويل عن الدراسة أقدم عليه طلابها في عام 1947 احتجاجا على تعامل إدارة الكلية الفظ مع طلابها، فصل عديد من الطلاب.. ومع ذلك ظل نفوذ الحزب الشيوعي فيها واسعا. وقد ساهم طلابها بحماسة مع الطلاب الآخرين في وثبة كانون. ولأن الكلية تقع في وسط اجتماعي معاد للاتجاهات اليسارية، أصبحت هدفا للاعتداءات بعد الوثبة، حتى بلغ الحال أن أقدمت زمر من العناصر «القومية» في الأعظمية، بالتعاون مع أجهزة الأمن، على الاعتداء على طلاب الكلية وهم فيها في وضح النهار في السادس من آذار، وقد شمل اعتداؤهم جميع الطلبة ودون تمييز، وتسببوا في جرح 37 طالبا منهم. لكن الحكومة بدلا من معاقبة المعتدين عمدت إلى غلق الكلية وإعادة جميع الطلبة إلى مدنهم وفرضت عليهم الدوام في المدارس الثانوية العامة. لقد أثار هذا الاعتداء الإجرامي سخط الطلبة في الكليات والمدارس الأخرى. وقد حال ممثلو القوى القومية في لجنة اتحاد طلبة المعاهد العالية أن يحولوا دون احتجاج اللجنة على هذا الاعتداء، إلا أن غالبية أعضاء اللجنة أخرجتهم وصدر بيان عنها يدين الاعتداء. وفي ذات الوقت دعت إلى التضامن والاتحاد في سبيل تحقيق الأماني الوطنية، واضطر حزب الاستقلال إلى مشاركة الحزبين الآخرين، الوطني الديمقراطي والأحرار، إلى استنكار الاعتداء ولكن مع استنكار ما دعت به بالشعارات الاستفزازية في ذات الوقت وهي إما لم ترفع أصلا أو أن عناصر استفزازية كانت تتعمد رفعها للدس عبر القوى الثورية.¹⁶

16. في الشهادة التي قدمها الشهيد كامل قرانجي أمام محكمة الشعب لدى

بعد وثبة كانون أطلق سراح زكي خيري من الكوت بعد أن أمضى في السجن والتوقيف قرابة السنتين. ومع أنه لم يكن آنذاك عضواً في الحزب الشيوعي، إلا أنه كان ضمن تنظيم الشيوعيين في السجن.¹⁷ وكما يذكر هو في مذكراته، كان على علاقة ودية بفهد. وكما يقول أيضاً «خرجت من السجن سعيداً لا لمحض حريتي بل لأنني أيضاً حللت عقدي إزاء الحزب». ¹⁸ وتشاور مع رفاقه في (اللجنة الوطنية الثورية)، وفي إطار الأوضاع العامة التي سادت القوى الثورية بعد الوثبة، اقتنع الجميع بحل منظماتهم المذكورة والانتماء كأعضاء إلى الحزب الشيوعي العراقي.

وكان من بين الذين انضموا إلى الحزب من أعضاء المنظمة المذكورة المحامي شريف الشيخ، وهو من عاناه من عائلة معروفة بنضالها الوطني، وممن تطوعوا للدفاع عن فهد ورفاقه في محاكمتهم، وكان قد حصل منذ سنوات على امتياز جريدة يومية باسم (الأساس) وقد وضعها تحت تصرف الحزب. ومن أعضاء المنظمة أيضاً جاسم الطعان وخالد السلام وغيرهما.

صدرت (الأساس) في 3 نيسان 1948. ولم تعمر طويلاً، فقد صدر منها ثمانية وأربعون عدداً، وأغلقتها الحكومة بعد إعلان الأحكام العرفية. وسرعان ما تحولت الصحيفة إلى جريدة واسعة الانتشار، وكان كتاب الحزب يتولون كتابة مقالاتها الافتتاحية، وقد لعبت الجريدة دوراً تحريضياً وثقافياً كبيرين. ومن خلالها بات الحزب ينشط للاتصال بالمنظمات الديمقراطية الدولية كاتحاد النساء الديمقراطي العالمي واتحاد الشبيبة الديمقراطية

محاكمة بهجت العطية (مدير الأمن العام قبل 14 تموز) تحدث عن هذه الشعارات الاستفزازية فقال وهو يتحدث عن مظاهرة 23/1/1948 التي كان يتقدمها «أثناء سير المظاهرة صرت أسمع هتافات عرفت أنها هتافات مدسوسة على المظاهرة ليست من الهتافات التي تستوجبها الظاهرة في ذلك الظرف، هتافات بحياة الشيوعية، هتافات بحياة الجمهورية الحمراء، هتافات في ذلك الوقت ضد البلاط» (محكمة الشعب، الجزء 8، ص 23/22). واستندنا بشأن الاعتداء على كلية فيصل على ما جاء لدى الحسيني، ج 7، ص 299 وجعفر حميدي، ص 558 وما جاء في (الثقافة الجديدة) العدد 294، ص 116، وما جاء في رد مكتب سكرتارية اتحاد الطلبة العام، ص 8.

17. يروي صالح الحيدري في مذكراته (القسم الأول، ص 142)، أنه كان من عادة فهد في سجن الكوت أن يستضيف السجناء السياسيين الوطنيين الذين يودعون في السجن في التنظيم الذي أوجده لأسبوع، وبعد الأسبوع يجيرهم بين البقاء مع تنظيم الشيوعيين أو العيش على انفراد أو مع السياسيين الآخرين من غير الشيوعيين. وقد فعل هذا مع محمد السعدون من الحزب الوطني الديمقراطي، واقترح على السجناء الشيوعيين الأكراد استضافة عوني يوسف لكنهم رفضوا.

18. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. ص 140.

العالمي وغيرهما.¹⁹

من بين الإجراءات التي اضطرت حكومة الصدر على اتخاذها حل المجلس النيابي الذي جاء به نوري السعيد وذلك في 22 شباط 1948. وكانت كل القوى السياسية الوطنية قد طالبت بحله. وفور الشروع بالإعداد للانتخابات بدا واضحا أن الفئة الحاكمة كانت قد أعدت العدة لفرض مجلس نيابي يستجيب لما تخطط له، وأنها لن تتردد عن التدخل بأية صورة كانت لفرض مرشحها. ففي 21 آذار 1948، اجتمع رؤساء العشائر في دار محسن أبو طيخ واتخذوا قرارا يدعو إلى «مقاطعة كل دعاية وكل عمل يخالف منطوق القوانين المرعية، والديانات المعترف بها، وعدم التفريق بين الطوائف، والعناصر، ومقاومة الهدامين والطائفيين والعنصريين والشيوعيين» و «تأييد كل هيئة تطبق القوانين وتراعى العدل»، وكانوا يعنون بكل هذا الوقوف ضد مرشحي القوى التقدمية عامة وهذا ما دلت عليه تحركاتهم. وقد بدا «التدخل في الانتخابات ظاهرة لا يمكن التستر عليها، فكانت معارك كثيرا ما أودت بحياة الأبرياء».²⁰

خاض الحزب الشيوعي العراقي الانتخابات طبقا لتوجيهات فهد. والانتخابات آنذاك لم تكن مباشرة، وإنما تجري على درجتين، ينتخب الذكور فقط أولا بضع عشرات من المنتخبين الثانويين، وهؤلاء ينتخبون من بعد واحدا من المرشحين للنيابة في الدائرة المعينة، ويتعين على المرشح أن يدفع تأمينات تبلغ 100 دينار، ويكون هذا المبلغ إيرادا لبلدية القضاء إذا لم يحصل المرشح على 10% من أصوات الدائرة الانتخابية. وكانت هذه الطريقة تسمح أكثر بالتلاعب والتهديد إلى حد بعيد. أما أعضاء مجلس الأعيان فكانوا يعينون بإرادات ملكية. وكان جميعهم من الفئة الحاكمة. كانت تلك هي المرة الأولى التي يشارك فيها الحزب الشيوعي في الانتخابات البرلمانية، ورغم أن أعضاءه لم يكونوا قد تمرسوا بالنشاطات الانتخابية. ومع أن الرجعية شرعت تمارس ضغطها إلا أن الأوضاع السياسية التي سادت البلاد بعد الوثبة كانت لاتزال توفر للشيوعيين بعض الحرية في التحرك. وقد دخل الحزب الحملة الانتخابية منفردا في بعض الدوائر أو بالتعاطف مع بعض القوى اليسارية أو المستقلين الديمقراطيين في دوائر أخرى. وعلى هذا الأساس رشح الحزب شريف الشيخ، والملاك الكردي المستقل محمد هاموند عن السليمانية. وفي بغداد رشح أحد مؤازريه، محمد زكي عبد الكريم عن الدائرة الأولى. ورشح في البصرة اثنين من أعضائه

19. (الموسوعة السرية) الثانية، ص 279.

20. الحسني، تاريخ الوزارات، ج 7، ص 325.

أحدهما عبد الهادي ابراهيم، وفي العمارة ساند بكل ثقله هناك المرشح عن حزب الشعب المحامي عبد الرزاق زبير، وساند كذلك بقوة المرشح في الموصل المحامي كامل قرانجي. وكان واضحا في الدوائر التي رشح فيها أو ساند أحد المرشحين الديمقراطيين أن الفوز سيكون من نصيبه، وتأكد هذا من فوز قوائم المنتخبين الثانويين التي اختارها في البصرة والسليمانية والعمارة. وفي بعضها (السليمانية) جاء الفوز ساحقا.²¹ وقد استغل الحزب الحملة الانتخابية لنشر شعاراته وأفكاره بصورة واسعة. وكان يعقد لهذا الغرض اجتماعات جماهيرية تحضرها أعداد كبيرة من الناس. وكمثال على ذلك، نذكر هنا الاجتماعات الانتخابية التي كان يعقدها في مقهى ابراهيم عرب²²، وهي مقهى واسعة تكتظ عادة بطلاب الكليات.

بيد أن الأمور تغيرت بشكل مفاجئ ومعاكس بعد أن أعلنت الأحكام العرفية في 15 أيار بحجة حماية مؤخرة الجيش الذي أرسل إلى فلسطين بزعم تحررها، إذ بدأت حملة المطاردات والاعتقالات ضد الشيوعيين وكل القوى الوطنية المعارضة، ولم يسلم من التدخل السافر والعدائي حتى مرشحي حزب الاستقلال في بعض الدوائر، واستخدم التدخل الذي مارسه قوى عشائرية وشقاوات وزمر مسلحة مأجورة حتى القوة المسلحة وإطلاق النار وقتل الأبرياء مما حمل جميع الأحزاب، العلنية منها والسرية إلى مقاطعة الانتخابات، وبلغ الحال أن أقدمت السلطة على اعتقال بعض المرشحين إلى المجلس النيابي وكان من بين هؤلاء مرشح الحزب في السليمانية، شريف الشيخ. وللتدليل على غرض الحكومة من تزوير الانتخابات سارع الحزب في بيان إلى الجماهير إلى نشر تقرير وضعه المسؤول عن تسيير دفعة النشاط التجسسي البريطاني في العراق.

خاطب البيان أبناء الشعب بكافة طبقاته وقومياته قائلا:

إليكم أيها الأحزاب الوطنية، إليكم أيها العرب والأكراد وإليكم أيها العمال والفلاحون وإليكم يا أبناء العشائر ورجال الدين من خلفاء الشيرازي والخالصي والمؤتمين بهما، إليكم أيها الطلاب والمثقفون والكسبة والتجار والمهنيون. إليكم أيها المواطنون الشرفاء. رجالا ونساء ومن جميع الأديان والقوميات والطوائف نوجه نداءنا وتحذيرنا إياكم بالخطر المحدق بشعبنا ووطننا من جراء خطط الاستعمار

21. بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، ط 2، آذار 1995، كردستان العراق، ص 47.

22. جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 588.

الرامية إلى إغراق وطننا العزيز بالدماء لكي يحقق المستعمرون تنفيذ مشاريعهم ..

وبعد أن يذكر البيان الشعب بوثبته يحدثه عن محاولات الاستعمار وأعوانه سلب مكاسبها، وسعيهم إلى الإتيان بمجلس يتم ما بدأه صالح جبر ونوري السعيد بالتصديق على معاهدة بورتسموث أو أخرى شبيهة بها - ثم ينشر تقرير المسؤول عن التجسس البريطاني في العراق - (لم تجرؤ الموسوعة السرية لمديرية الشرطة العامة أن تنشر الوثيقة الخطيرة خشية افتضاح أمرها رغم أن الحزب الشيوعي قد نشرها بشكل واسع فعلا واكتفت بنشر بيان الحزب وحده)²³ ، وقد تضمن التقرير مخططا متكاملا لمحاربة الحركة الشيوعية والوطنية عامة تستند أساسا على إثارة الفتن والصراعات القومية والدينية. واختتمت اللجنة المركزية بيانها بالقول:

إننا نذكركم بأن لدى الشعب المجاهد القوى الوطنية الكافية لصد كل هجوم استعماري معاد وإحباط جميع دسائس ومؤامرات المستعمرين وخدامهم. فسيروا إلى الأمام في جبهة وطنية موحدة خلقتها ووثبنا التحررية الأخيرة.

أثار تصاعد الحركة الثورية في الأشهر التي تلت (الوثبة) قلق الفئة الحاكمة ومن ورائها الدوائر الاستعمارية البريطانية. وكان مما يشغل بال هذه الدوائر الطريقة التي تعالج فيها الحالة المتأزمة في البلاد دون أن تؤدي إلى تفاقم الأمور. بيد أن وراء هذا النمو في الحركة الثورية عوامل ضعف أساسية متأصلة. فقيادة الميدان الشيوعية لم تكن أساسا مؤهلة لأن تقود المد الثوري بنجاح وعن ثقة، وأن تطور نضال الشعب وتجعله أكثر فاعلية، وترغم خصمها على التراجع في معركة بعد أخرى وطبقا إلى خطة واضحة الأهداف، وإنما تركت هذا النضال إلى عفوية الجماهير في الشارع. ولم يكن هناك من الكوادر الشيوعية المجربة ما يكفي لاستيعاب التوسع الملحوظ في عضوية الحزب والارتقاء بمستواه النضالي، ولم تحدد قيادة الحزب خطة معينة لاستيعاب أعضاء حزب التحرر الوطني داخل الحزب الشيوعي وكان هؤلاء قد صمدوا وواصلوا نضالهم رغم الإرهاب الذي انصب على الحركة الوطنية منذ عام 1947، وخاضوا تحت قيادة الحزب الشيوعي النضالات العلنية والسرية والمظاهرات والإضرابات قبل الوثبة وخلالها وما بعدها.

والواقع إنهم عوملوا معاملة الأعضاء الشيوعيين دون أن يوضح لهم هذا الأمر. والنشاط الثوري المشترك خلال الوثبة بين القوى الوطنية لم يطور إلى جبهة وطنية تلتزم بها كل القوى الوطنية وتتحدى بها قوى الاستعمار والرجعية، وظلت الدعوة إلى العمل الجبهوي قاصرة على إطلاق الشعارات وترديد الهتافات. بل العكس فإن الأحزاب البورجوازية الوطنية تخلت حتى عن أشكال التنسيق التي أمكن التوصل إليها في الشارع أيام الوثبة. لقد كانت البورجوازية الوطنية تخشى تصاعد الحركة الثورية، ولاسيما قوى الشيوعيين بمقدار ما تخشى الإرهاب الاستعماري، ولما لبنة الأخير لم تكن تتردد في التضحية بالأول. وكان الجادرجي في مذكرته عن الاشتراكية صريحا في معالجة هذا الأمر حينما قال إنه كلما ابتعد عن الحزب الشيوعي، وعن سياسة «روسيا الخارجية» كسب تأييد الكثيرين من «الطبقة المتوسطة وغيرهم».. ممن يناصرونه قلبيا ولكنهم لا يجروون على الانتماء إليه. لخوفهم من السلطة التي قد تعتبر انتماءهم إلى حزبنا - على حد قوله - انتماء إلى حزب شيوعي أو حزب شبه شيوعي.

لقد ظل حزب البورجوازية الوطنية الديمقراطية، لا يتردد مطلقا عن التعاون مع حزب الاستقلال والذي هو، كما يرى الجادرجي:

حزب بعيد كل البعد عن الديمقراطية، وهو دكتاتوري النزعة ومؤمن بمبدأ «الاشتراكية الوطنية» - بالمعنى الذي يفهمه الفاشيون - كل الإيمان، فهو قومي متطرف في قوميته يعتقد بالزعامة الفردية ولكنه لا يستطيع الظهور بهذا المظهر ولذلك اضطر إلى أن يعلن منهاجا هو غير منهاجه الحقيقي من جميع النواحي²⁴

في حين كان يتعمد عدم التعاون مع الحزب الشيوعي بمختلف الذرائع رغم نضال الحزب الشيوعي العنيد من أجل الديمقراطية.

ومع تصاعد الحركة الإضرابية للعمال والحركة الطلابية أحس أقطاب الفئة الحاكمة بخطورة الوضع فعلا، وأملوا أن يجدوا في مناشدة الأحزاب البورجوازية الوطنية للقوى الثورية بالتزام الهدوء والكف عن التظاهر في الشارع ما يخفف من أزمته. يقول تقرير السفارة البريطانية المرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية عن أحداث عام 1948 في العراق:

رغم أن الحكومة رفضت معاهدة بورتسموث في استجابة لصخب

الأحزاب قررت حل البرلمان، إلا أن الإضرابات والتظاهرات استمرت كل يوم في بغداد. إن تنظيم هذه الأعمال أصبح الآن من عمل الأحزاب اليسارية السرية، ولم تجد (نفعاً) مناشدة الأحزاب الشرعية للركون إلى الهدوء في الثاني من آذار.²⁵

وكانت ثالثة الأثافي أن تأتي شعارات قيادات الميدان وتكتيكاتها بشأن القضية الفلسطينية، وهو ما سنعالجه في فصل قادم. وكانت قضية بالغة الحساسية آنذاك - مرتبكة ولا تدل على التوازن، ولم تلتزم كلية بما كان قد رسمه قائد الحزب في سجنه، وتثير البلبلة بين صفوفه و صفوف مؤازريه، وتدفع بعلاقاته مع القوى الوطنية الأخرى إلى التوتر، وسهلت للحكومة مهمتها كثيراً.

في هذه اللحظة بالذات، تأتي الفرصة «الذهبية» التي كانت تتحينها الفئة الحاكمة لتعلن الحكومة الأحكام العرفية وتشن هجومها الواسع على الحزب الشيوعي والحركة الوطنية عامة مع بدء بريطانيا سحب قواتها من فلسطين ونشوب الحرب فيها بين العرب واليهود. وكما يقول تقرير السفارة البريطانية في بغداد «كان من حسن حظ الحكومة أن تدخل الجيوش العربية في فلسطين حيث أن ذلك منحها عذراً لفرض قانون الأحكام العرفية».²⁶ وكان أول ثمرة تجنيها أن تستطيع من خلالها فرض البرلمان الذي كانت تريده

«وربما كان البرلمان الذي انبثق ليس أسوأ من ذلك الذي حل غير أن تأليفه كان قد تم باستخدام ذات الأسلوب الذي جرى به تشكيل المجلس السابق والذي بسببه تعرض للنقد بوصفه مجلساً غير ممثل للشعب».²⁷

كما أعطت الأحكام العرفية ذريعة لتمنع الحكومة جميع الإضرابات والمظاهرات وتغلق النقابات العمالية وتلغي اتحاد الطلبة وتعطل الصحف الوطنية، وفي مقدمتها (الأساس).

بعد أن أنهت حكومة الصدر الانتخابات وجاءت بالمجلس الذي

25. العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، ص 87.

26. المصدر السابق، ص 88.

27. المصدر السابق، ص 88.

تريده الفئة الحاكمة واتخذت ما أريد من إجراءات استقالت غير مأسوف عليها لتأتي بدلا منها حكومة مزاحم الباجه جي - ورغم أن إسناد الوزارة إلى مزاحم الباجه جي الذي كان قد ابتعد عن العمل السياسي المباشر في بغداد منذ إضراب رسوم البلديات عام 1930 أمر يخالف الأعراف الدستورية التي كان معمولاً بها وهو أن يكون رئيس الوزراء عضواً في مجلس النواب أو الأعيان، إلا أن أحزاب البورجوازية الوطنية ليس فقط لم تكن تملك الجراءة على الاعتراض وإنما سارعت، كما فعلت مع محمد الصدر ونوري السعيد قبله، إلى الاطمئنان إلى وعوده ومزاعمه بأنه ينوي القيام بإصلاحات مهمة، وبصفة خاصة «توجيه الجهاز الحكومي إلى الكف عن اضطهاد الهيئات الشعبية السياسية التي تعمل حقا في سبيل النظام الديمقراطي»، ويستطرد الجادرجي:

«كان فخامته يعتبر حزينا - كما ظهر من أحاديثه - في مقدمة الهيئات الشعبية السياسية التي تعمل في الصميم في سبيل بناء الصرح الديمقراطي لهذه البلاد إن لم يكن الهيئة الوحيدة التي تستحق الإعجاب في نظره²⁸

وهكذا ابتلع حزب البورجوازية الوطنية الطعم كعادته، بل وسارع إلى أن يجد له العذر في تنكره لوعوده بانشغاله في قضية فلسطين، وكأن حل القضية الفلسطينية يمكن أن يتم على أيدي حكام كالذين ضمتهم وزارة مزاحم الباجه جي - والأكثر من هذا أنها، أي أحزاب البورجوازية الوطنية، ظلت سادرة في غيها برغم أن النار بدأت توجه بقوة إلى الحزب الشيوعي وأن شررها سينالها هي أيضا ولا شك، حتى جاء تموز فعاد نوري السعيد إلى نشاطه السياسي، وعاد صالح جبر إلى بغداد، وحل شاكر الوادي في وزارة الدفاع، وعين فاضل الجمالي سفيرا في وزارة الخارجية وضم عمر نظمي إلى الوزارة.. حتى إذا اشتدت ملاحقة الحزب الشيوعي وانكشف الساتر الدفاعي الذي كانت تلوذ به الأحزاب العلنية وبدأت تنوشها النار، سارعت هذه إلى الانزواء وأعلنت تجميد نشاطها ودعت الشعب إلى أن يتدبر أمره بنفسه!

يضعنا بطاطو في الحديث عن الوثبة وما بعدها (الفصل الثاني عشر من كتابه الثاني) أمام قضية مهمة تقتضي التدقيق وهي موقف الحزب الشيوعي العراقي من البورجوازية الوطنية في تلك الفترة. فيقول إن

(الوثبة) تركت بصماتها أيضا على سياسة الحزب، وبشكل عام فإنها أدت إلى تجذر (راديكالية) أكبر في المواقف. ولكن الحزب تأثر أيضا، في هذا المجال، بالخط الذي اتخذته (مكتب المعلومات للأحزاب الشيوعية والعمالية) الذي أسس خلال اجتماع عقد في بولندا في أيلول (سبتمبر) 1948، وربما كان لهذا أن يفسر سبب ميل الحزب يسارا في صياغاته النظرية ببروز أكبر منه في تكتيكاته الفعلية. ويشرع بعدها في الحديث عن «الثورة البورجوازية الديمقراطية» تحت «قيادة البروليتارية»، وكون المسلمات الكامنة وراء هذا المنظور معادية للإمبريالية والإقطاع والبورجوازية بشكل لا يقبل التسويات» وكانت «معاداة البورجوازية هذه هي الجديد في التوجه المستجد»، ويستند في هذا إلى وثيقة قال إنها رسمت لتعريف الأعضاء بالصياغة الجديدة للجنة المركزية للموقف العام للحزب وإلى نشرة داخلية قال إنها حملت عنوان «جوهر حركتنا من أجل الاستقلال» مؤرخة في شباط 1948، ويربط كل هذا بالمناقشات التي دارت بين المنظرين السوفييت واليوغوسلاف التي سبقت تأسيس مكتب المعلومات للأحزاب الشيوعية والعمالية، والذي كانت رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف أحد مؤسسيه النشيطين في بدايته.²⁹ نحن لا نشك أن مثقفي الحزب آنذاك كانوا قد انتبهوا إلى التغيرات العميقة التي طرأت على مفهومي الاستقلال والديمقراطية بتأثير الحرب التي خاضتها الشعوب ضد الفاشية والنتائج التي نجمت عنها، وأن هذه التغيرات قد أكدت بنحو خاص المضمون الاجتماعي العميق لكلا المفهومين، وأن حق الطبقات الاجتماعية الكادحة في العيش السعيد في أوطان حرة صار يحظى باهتمام يفوق ما كان يفهم منهما سابقا. وكتابا حسين محمد الشبيبي عن الاستقلال والسيادة الوطنية والجمهورية الوطنية الموحدة اللذان قدم لهما فهد يؤكدان على هذا الفهم الجديد. إلا أن الحزب ظل يؤكد على الدور الذي تلعبه البورجوازية الوطنية وسعى من أجله. نحن نشك أن تكون هذه النشرة الداخلية التي يشير إليها بطاطو قد عممت على كوادر الحزب آنذاك على الأقل، والمؤلف أحدهم. ونحن لا نريد أن ننفي هذه الواقعة استنادا إلى الذاكرة، وإنما هي مناقضة لما ورد في رسائل فهد من السجن، وقد كان حريا به أن ينتبه إلى ما فيها من شطط عن خطه قبل غيره، ورسائله في هذا الشأن تعطي إيضاحات كافية.

ففي الرسالة التي بعث بها في الأيام التي تلت (الوثبة) مباشرة أكد على الدور الذي يمكن أن يلعبه الحزبان، الوطني الديمقراطي والأحرار، ونبه إلى ضرورة الإلحاح عليهما للتمسك بما جاء في بيانهما المشترك والمطالبة

بتحقيقه، بل وذهب إلى أبعد من ذلك، إلى الدعوة لتأليف حكومة مؤقتة منهما، أو منهما ومن عناصر وطنية نظيفة، وأن تأييد الحزب الشيوعي لحكومة من هذين الحزبين مشروط فقط بإطلاق سراح المسجونين والموقوفون السياسيين. وأكد ضرورة أن يعمل الحزب على محافظة وحدة صفوف الحركة الوطنية وألا يسمح لأي اختلاف جزئي في القطيعة. وأن «من الضروري الاستفادة من جميع العناصر الوطنية على مختلف نزعاتها الاجتماعية التي تريد أن تمشي ولو إلى نصف الطريق». ³⁰ وفي رسالة تالية حول موقف الحزب من الانتخابات شدد فهد على ضرورة التعاون الانتخابي مع الحزبين على ألا يسير الحزب الشيوعي بذيل أحد، وأن المقياس لهذا التعاون هو الموقف من المطالب الجماهيرية، وبوجه خاص موقفهما من قضية إطلاق سراح السجناء السياسيين وعلى أساس جبهة «انتخابية» موحدة يستثنى منها حزب الاستقلال وأن يعترف للحزب الشيوعي، بترشيح من يريد ترشيحه في المناطق التي له فيها تفوق ساحق فيعطون أصواتهم لمرشحيه، كما أنه سيوصى جماعته وأصدقائه بالتصويت لمرشحي الحزبين حيثما لا يوجد له مرشحون. ³¹

ومع ذلك، فإن فهد كان لا يريد أن يتوقف تعاون الحزب وإياهم على مقاييسهم هم لتحرك الجماهير، إذ أن «خوفهم كثيرا ما يؤدي إلى اندحار الحركة» ³² وأن حركة الجماهير ونشاط الحزب الشيوعي هما الكفيلان بإزاحة هذا الخوف. وقد برهنت أحداث نهاية العام على بعد نظر فهد في هذا الشأن. لقد كان الحزبان يصولان ويجولان طالما كان الحزب قويا ويستطيع أن ينزل الرجعية بقوة. لكنهما خافا وجمدا حزبيهما حين ادلهمت الخطوب ووجهت للحزب ضربات قوية. وقد حذر فهد ماجد (يهودا صديق) في رسالة خاصة له من الاعتقاد الخاطئ بأن السري في امتناع الأحزاب البورجوازية الوطنية عن التعاون مع الحزب الشيوعي ناشئ عن موقفها من بعض شعاراته، ونبهه إلى أن «مواقف الديمقراطيين في الجبهة الموحدة معلومة وقديمة ولها بواعث عميقة لا صلة لها برفع شعار وبهتاف» ³³ واضح أن النشرة الداخلية التي يشير إليها بطاطو، إن صح توزيعها على الحزب، لم تكن ذات تأثير في السياسة العامة للحزب حتى ذلك الحين.

30. الموسوعة السرية الثانية، ص 237.

31. المصدر السابق، ص 240.

32. المصدر السابق، ص 241.

33. المصدر السابق، ص 229.

أما الزعم بأن موقف الحزب الشيوعي العراقي من البورجوازية قد تأثر بالخط الذي اتخذته الكومنفرم (مكتب المعلومات للأحزاب الشيوعية والعمالية) فغير وارد أساساً. فالكومنفرم تأسس في الشهر التاسع من عام 1948، ثم إن الحزب الشيوعي العراقي لم يطلع على النشاط التحضيري له، ولم تكن لديه صورة واضحة عن الخلافات بين الكومنفرم والشيوعيين اليوغسلاف. فحين التقى الصحفي الهندي الشيوعي الدكتور رانا جت كوها شريف الشيخ صاحب جريدة (الأساس) ومرشح الحزب الشيوعي للنيابة عن السليمانية، وكان على اتصال مباشر بقيادة الحزب وينسق نشاطه معها، سأله عما إذا كان قد وصل إلى الحزب بيان الكومنفرم فأجابته الشيخ بالنفي.³⁴

ومع ذلك فإن ما يورده بطاطور بما يكون قد استند إلى خواطر وأفكار هذا الرفيق أو ذلك من مثقفي الحزب. ويلاحظ الدكتور عزيز الحاج في هذا الشأن أن يهودا صديق في صيف 1948 (وكانا قد عاشا قرابة أسبوعين في بيت حزبي واحد، وكانا يتبادلان الأفكار بشأن سياسة الأحزاب الشيوعية في المستعمرات في منظور ستالين) كان يميل إلى الاعتقاد بأن دور البورجوازية العراقية قد انتهى، بل ويذهب حتى إلى إنهاء دور قسم من البورجوازية الصغيرة، وأنه «كان يأخذ بالمخطط الستاليني الخاص ببعض المستعمرات المتطورة والتي يجب فيها عزل البورجوازية كلها» وهو يعزو هذه الأفكار إلى الأثر الذي أحدثته الخلافات مع الجادرجي وعزيز شريف.³⁵ ويذكر الحاج أيضاً أن المسؤولين عن إدارة الحزب بعد اعتقال مالك ويهودا والآخرين - كما سنرى - كانوا قد اتفقوا على إصدار بيان للشعب ضد حكومة مزاحم الباجه جي التي خلفت حكومة الصدر وقد وضع مسودته عزيز الحاج وقد تضمنت عبارات قاسية على الحزب الوطني الديمقراطي فاعترض أحدهم مشيراً إلى أن هذا يخالف ما يذهب إليه فهد، فحذفوا تلك العبارات، وقد كبس هذا البيان وهو في الطبع حين داهم البوليس البيت الذي كانت فيه المطبعة في 11/12/1948، ويضيف إلى ذلك أنه قد تبين صحة ذلك حين زج به في سجن نقرة السلطان في شباط 1949 إذ نقل له سالم عبيد النعمان، وكان على رأس المنظمة في السجن، أن فهد قبل أن يؤخذ من السجن إلى إعادة محاكمته قال:

أنا مستعد أن أحمل الجادرجي على كتفي لو وافق على جبهة معنا.³⁶

وقف الحزب الشيوعي العراقي يصارع القوى المعادية للشعب برغم اختلال ميزان القوى لصالح الأخيرة بعد الحرب في فلسطين وبعد أن تفككت وحدة القوى الوطنية، وتجرد من كل حلفائه واشتدت خلافاته مع القوى اليسارية الأخرى إثر نشره وثيقة (ضوء على القضية الفلسطينية) والردود العنيفة التي كان يتولاها زكي خيري على طروحات عزيز شريف في جريدة (الوطن). من الناحية الذاتية ظل الحزب يعاني من نواقص جدية في قيادته. صحيح أنه قد ضم، كما لاحظنا سابقا، عناصر جديدة إلى اللجنة المركزية، إلا أن نصيب المركز في بغداد منها ظل دون الحاجة في وقت اشتدت فيه الخلافات بين يهودا ومالك وراح الأول يفكر في مغادرة البلاد ويبحث عن حل مضمون لهذا الأمر وكان فهد ورفاق المكتب السياسي في السجن إلى جانب مغادرته وأعلموا المسؤول الأول برأيهم هذا. وقد كان فهد يلح بتعزيز الكادر المحترف وتوفير المال اللازم لإعالتهم. والحال في بعض الأولوية ذات الأهمية بالنسبة إلى نشاط الحزب لم تكن أفضل من بغداد. ففي إحدى رسائل فهد نلاحظ انه يبدي امتعاضه من بقاء العمارة وديالي والنجف دون منظم. ولم يكن يخطر ببال قيادة الميدان أن تعمل على تقديم القيادات من الأسفل وتنشط الديمقراطية داخل الحزب لتصعيد الكوادر المطلوبة، وظلت تفكر بالعقلية القديمة لتعزيز القيادة من الأعلى، وراحت تفكر بالاستعانة بعبد القادر اسماعيل ومحمد علي الزرقعة لهذا الغرض. ويبدو أن فهد لم يكن يعير هذا الحل كثيرا من الاهتمام، فردا على تقدير يهودا بأن الاستعانة بالرفيقيين المذكورين لتعزيز العمل القيادي هو خير ضمان لسير الأمور يقول فهد:

إنكم وضعت هذه القضية بشكل مغلوط فإن الشخصين المذكورين ليس لهما أي صفة تخولهما حق الإشراف على القيادة الحزبية وهما إن جاءا سيقومان بالأعمال التي ستسند إليهما من قبل المسؤول، وإذا ارتؤي فيما بعد ضمهما إلى اللجنة المركزية فهذا أمر يعود إلى المستقبل.³⁷

إن الرسائل المتبادلة بين المسؤول الأول (فهد) في السجن تكشف عن عجز قيادة الميدان عن أن تلعب دوراً قيادياً حقا وتفتقر إلى المبادرة حتى في المسائل التنظيمية الروتينية.

نظم الحزب سلسلة من المظاهرات الجماهيرية في بغداد بهدف

الاحتجاج على التغييرات الوزارية التي جاءت بأقطاب بورتسموث ثانية إلى الحكم. ففي 17/9/1948 نظم الحزب مظاهرة كبيرة في الكاظمية، بعد يوم واحد فقط من حملة للبوليس اعتقل فيها 41 شخصا من أصل 59 شخصا طلب قائد القوات العسكرية اعتقالهم. وكان متظاهرو الكاظمية يهتفون ضد ربط البلاد بالمعاهدات مع بريطانيا من جديد، والمطالبة بالجملاء. لكن البوليس قمع المظاهرة بالقوة واعتقل 90 شخصا. وقد دار جدل واسع داخل الحزب حول هذه المظاهرة واختيار الموقع الذي جرت فيه. آنذاك لم تكن ثمة مواصلات سهلة ومنتظمة بين بغداد والكاظمية، والذهاب والعودة منها وإليها يتم عبر جسر خشبي يفصلها عن الأعظمية، وكان بوسع مفرزة صغيرة من البوليس أن تتحكم بالمراقبة والتفتيش عند رقبة الجسر. ومن السهل تمييز الشباب الغريباء في المدينة الشيعية لاسيما اليهود منهم حين كانت تفاعي من تشبته به وتطلب منه أن يعد الأئمة الاثني عشر. وفي 26 تشرين الأول نظم مظاهرة أخرى انطلقت من الحيدرخانة في شارع الرشيد اعتقل فيها 17 شخصا وأردفها بثالثة في 5 تشرين الثاني ألقى القبض فيها على 58 شخصا. وهكذا خسر الحزب في غضون شهر ونصف 206 من مناضليه.

واستغل الحزب ما تيسر له من فرص في الصحافة العلنية. فقد كان ينشر في جريدة (الرأي العام) للجواهري و(العصور) لصاحبها سليم طه التكريتي و(السلام) للدكتور عبد الوهاب العسكري و(السيار) لحسين مروة و(صوت الجماهير) للمحامي جلال عبد الرحمن. واستطاع أحد رفاق الحزب (صلاح الخزرجي) أن يحصل على امتياز صحيفة يومية باسم (الهادي) ووضعها تحت تصرف الحزب. وفي 29 تشرين الثاني 1948 صدر العدد الأول منها وهو يحمل افتتاحية بعنوان «في سبيل قضيتنا الوطنية» لخصت بشكل مكثف الأفكار التي طرحها الرفيق فهد في مقالاته المعروفة «مستلزمات كفاحنا الوطنية» فسارعت الحكومة إلى إغلاقها في اليوم الثاني.

على العموم، فإن الحزب الذي كان أحوج ما يكون إلى تأمل أوضاعه السياسية والفكرية والتنظيمية، ويعيد النظر في علاقاته ويتدارك نقاط ضعفه في صد الهجوم الرجعي الذي بدأ يوجه ضده، أشغل نفسه في سلسلة من المعارك السياسية والمناظرات الصحفية على جبهات مختلفة، وقد استمر هذا الخط حتى بعد أن اعتقلت قيادته في 12/10/1948.

15

الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية

إن تاريخ الحزب الشيوعي العراقي يمتد إلى عقود طويلة، والأحداث تتشابك فيه تشابكا كثيرا. ومشاركة الحزب الشيوعي العراقي في الأحداث الأساسية التي تهم الشعب العراقي لم تكن مشاركة عابرة أو صادرة عن قوة ثانوية في المجتمع وإنما كانت مشاركة جديّة وأصيلّة ومن قوة لها وزنها في المجتمع. ولأن حديثا كثيرا، بل وكثيرا جدا، قد قيل بشأن مواقف الحزب الشيوعي، لاسيما العقدية كتلك التي نعالجها في هذا الفصل، وهذا الحديث الكثير جدا قد اكتسى مع مرور الزمن الطويل قشرة صلبة مادتها الأساسية النظرة الذاتية للمتحدثين نحو هذا الحزب وتحزبهم معه أو ضده، صاريتعين على الباحث ان يضع في حسبانه أن ما سيقوله سيتطلب، كما يقول الأستاذ كريم مروة، المزيد من التعميق والمزيد من النقاش والمزيد من الديمقراطية والمزيد من الهدوء والاتزان والنفس الطويل. كما يتطلب العزوف عن لغة التخوين، من جهة، ولغة الرفض العشوائية من جهة ثانية.¹ وأسأل القارئ عذرا لو أنني أطلت في حديثي في هذا الموضوع الدقيق والحساس، ولو عدت قليلا إلى وراء، ولو استعنت كثيرا بالمقتبسات لأننا في حاجة إلى دعم ما نسوقه بالشواهد. وسأطالب القارئ، لاسيما ذلك الذي يخالفني الرأي أن يطيل نفسه، وأن يتعامل معي بنفس التعامل الديمقراطي الذي سألزم نفسي به.

أذكر القارئ، أولا، بأن الماركسيين الأوائل كانوا هم السابقين إلى

1. من (1) كريم مروة، جدل الصراع مع إسرائيل وجدل السلام معها، دار الفارابي، بيروت، 1994، ص 27

الدعوة إلى التظاهر ضد زيارة الداعية الصهيوني الوزير البريطاني ألفريد موند في عام 1928، وفي مقدمة من اعتقلتهم الحكومة في المظاهرة الصاخبة ضد ألفريد موند كان حسين الرحال وعزيز شريف وعبد الفتاح ابراهيم وزكي خيري.

وقد تدرج نضال الشيوعيين لنصرة الشعب العربي الفلسطيني في محنته مع تنامي قوة حزبهم من بعد. وكانت صحيفتهم (كفاح الشعب) قد أعلنت في عددها الثاني الصادر في آب 1935 عن احتجاجها بقوة ضد السياسات التي سلكها الانتداب البريطاني في فلسطين والقمع الذي يمارسه ضد ثوار الشعب الفلسطيني. وتعاون الشيوعيون العراقيون والقوميون لتهديب السلاح إلى الثوار الفلسطينيين بعد انقلاب بكر صدقي، وكان يعمل لهذا الغرض يونس السبعراوي مع قاسم حسن وبالتعاون مع فؤاد نصار أحد قادة عصابة التحرر الوطني الفلسطينية، وقائد الحزب الشيوعي الأردني بعد ذلك.²

حدد الحزب الشيوعي العراقي موقفه الواضح من الصهيونية في ميثاقه الوطني الذي اتخذته الكونغرس الأول عام 1944، وقال:

«نناضل من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة، مباشرة أو عن طريق المعاهدات والانتداب والحماية للبلاد العربية، وضد محاولات واعتداءات استعمارية جديدة وضد تثبيت النفوذ الأجنبي بأي شكل كان في البلاد العربية».

وطور الحزب موقفه هذا في برنامج حزب التحرر الوطني وقال في مادته السادسة:

«يرى حزينا في النشاط الصهيوني الاستعماري خطرا لا يهدد فلسطين فحسب، بل البلاد العربية بأسرها، لأنها عدا عن كونها حركة استعمارية عنصرية فاشية، فهي في الوقت ذاته أداة رجعية بأيدي الدول الاستعمارية الكبرى وسلاحا تشهده ضد الحركة التحررية العربية، لذلك يدعو حزينا ويعمل على مقاومة الصهيونية عندنا ويساعد شعبنا العربي في فلسطين ماديا ومعنويا في كفاحه ضد الخطر الصهيوني».

إن ما يميز موقف الشيوعيين من الصهيونية عن موقف القوميين منها كون الشيوعيين قد ربطوا دائماً بين مصالح الصهيونية ومصالح الإمبريالية. ويذهب أميل توما عن حق إلى أن الكولونيالية البريطانية تصبح صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية. هل في الأمر مفارقة؟ لنقرأ وإياه ما كتبه بالميرستون، وزير الخارجية البريطاني، في ٢٥ أيلول 1840 بشأن المسألة السورية (وكانت سوريا يومها تشمل سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) فيقترح إقامة مستعمرة بريطانية وهي تحتاج إلى المال والعمل ويقول:

«إن العبرانيين يترقبون العودة إلى سوريا ولذلك فإذا ضمنت الدول قوانين تحقق المساواة في سوريا وتبدد شكوك العبرانيين فعندئذ يستنفرهم النداء فيخرجون بثروتهم وصناعاتهم.. إن استعمار العبرانيين سوريا هو أرخص وأضمن أسلوب لتزويد هذه المناطق القليلة السكان بحاجاتها».

وبعد ربع قرن (1876) عاد وتحدث بالميرستون ذاته عن اليهود بوصفهم تجارا بارزين، وقال إن سوريا تحتاج إلى رأس مال وسكان.. واستنتج أن اليهود يستطيعون تزويدها بالأميرين. وسأل: أوليس لبريطانيا مصلحة في ذلك؟ ويستطرد يجب أن تصون إنجلترا سوريا لنفسها.. ألا تستدعي السياسة إذن أن تنمي إنجلترا، وهي دولة تجارية بحرية عظمى، قومية اليهود وأن يرجع إليها فضل استيطان اليهود في فلسطين؟³ إن إيديولوجيا الإمبريالية أو الصهيونية لا يخرجون عن جوهر ما قاله بالميرستون.

على هذا الأساس رأى الشيوعيون أن القضية الفلسطينية هي قضية قومية لا يمكن حلها بدون نضال ثوري ضد الإمبريالية التي عملت على إيجاد المشكلة وسعت إلى تطويرها طبقاً إلى تطور مصالحها في المنطقة. ثم إن الشيوعيين، انطلاقاً من نظريتهم الطبقيّة، نظروا إلى المسألة نظرة طبقية. إن الصهيونية كفكر وكحركة هي، في رأيهم، تعبير عن مصالح البورجوازية اليهودية، وإن من مصلحة هذه البورجوازية السياسية أن تعمل على كسب العمال وجماهير الشغيلة عامة إلى جانبها وتجنيدهم لخدمة مشاريعها.. وهي في هذا لا تخرج عن النهج الذي سارت فيه البورجوازية في كل مكان. لذلك يتعين على الشيوعيين الذين ينطلقون من التعبير عن مصالح الطبقة العاملة وشغيلة الفكر واليد أن يناضلوا لإنقاذ هؤلاء من براثن الإيديولوجيا

3. د. أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، دار الجليل، دمشق 1984، الطبعة الثالثة، ص 11.

الصهيونية وتصفهم بحقيقتها في كل مكان، حتى في فلسطين ذاتها بعد أن أمكنها أن تخدعهم وتغريهم بكل وسيلة إلى الهجرة إليها والانضواء تحت لوائها.

وفي بلد كالعراق، حيث كانت توجد أقلية يهودية تركزت في المدن الرئيسية، لاسيما في بغداد، واستوطنت العراق منذ ما قبل الميلاد بقرون، وغدت في ثقافتها وتقاليدها وعاداتها جزءا من أجزاء الشعب العراقي، وكانت تنقسم إلى طبقات وفئات اجتماعية أسوة بغيرها من أجزاء المجتمع الأخر، كان من غير الطبيعي ألا تنشط الصهيونية من أجل أن تجد لها مواقع لنشر أفكارها وتنمية المشاعر القومية الصهيونية، وتنمي بينها الرغبة في الالتحاق باليهود الآخرين في فلسطين، وقد ذهبت إلى حد تقديم طلب فعلي للسماح لها رسميا بالنشاط. وكان من الطبيعي، في المقابل، أن يعمل الشيوعيون هم أيضا لتعريف الشباب اليهودي من الشغيلة اليهودية بما تدبره لهم الصهيونية، وأن يسعوا إلى تجنيدهم في النضال ضدها وضد الإمبريالية التي أوجدتها وساندتها، وكان من المنطقي أن يميزوا بين الصهيونية كحركة سياسية عنصرية ورجعية وبين اليهودية كدين وجد هنا، إن لم يكن قد انبثق من تربة العراق بالذات قبل قرون، بينما وقف «القوميون» موقفا معاكسا من هذا. فهم لم يميزوا بين فقراء اليهود وأغنيائهم، بين عمالهم وبرجوازياتهم، كما لم يميزوا بين اليهودية والصهيونية إلى الحد الذي طلب فيه السيدان فائق السامرائي واسماعيل الغانم في مجلس النواب عام 1950 بوجوب ترحيل كل اليهود من العراق بضمنهم الراغبين في البقاء ومصادرة أملاكهم من قبل الحكومة.⁴ وكانت نسبة الذي يفضلون البقاء في العراق تفوق كثيرا من كان يرغب في الهجرة. ونحسب أن القارئ سيعذرنا لو أننا توقفنا قليلا عند عملية تهجير اليهود العراقيين إلى فلسطين والأدوار التي لعبتها الأطراف المختلفة في هذا الشأن.

حين أعلن عن قيام دولة إسرائيل في فلسطين أوعزت الحكومة البريطانية إلى الحكومة العراقية لتشريع قانون يجيز لليهود أن يهاجروا إليها بهدف دعمها وتعزيز قوتها. فاستجابت الحكومة العراقية في الحال، وتقدمت بلائحة قانونية إلى مجلس النواب في 2 آذار 1950 تقضي بإسقاط الجنسية عن كل يهودي يرغب في الهجرة، على أن يسري هذا القانون لمدة سنة من تاريخ تنفيذه، وطلبت من مجلس النواب مناقشة لأحتها هذه بطريقة الاستعجال. وقد تحقق لها ما أرادت. إذ أقرها المجلس النيابي

4. عبد العزيز الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي 1946 - 1958، التجربة الفكرية والممارسة السياسية، لإشارة إلى الناشر ومكان النشر، 1994، ص 79.

ثم مجلس الأعيان في 4 آذار 1950. ووضعت مختلف التسهيلات لنقل المهاجرين بما فيها تنظيم رحلات جوية غير قانونية، والطيران من بغداد إلى إسرائيل مباشرة. وكانت الشرطة العراقية تشرف بنفسها على تهريب من يرغب من اليهود إلى إيران بالسيارات الحكومية إما عن طريق خانقين أو عن طريق شط العرب؛ ولكن رغم كل هذا، فلم يترك العراق سوى 23 ألف نسمة في نهاية العام من مجموع ما يزيد عن 135 ألف نسمة. لذلك عمدت الدوائر الصهيونية إلى تفجير القنابل في الأحياء السكنية اليهودية، وفي محلات العبادة اليهودية، بغية إحداث الرعب بين أوساط اليهود وحملهم على الهجرة. وكانت الصحف القومية من جانبها، لاسيما جريدة (اليقظة) لصاحبها سلمان الصفواني، تثير الهلع بين أوساط اليهود بما تنشره من مقالات تهديديه وعنصرية.⁵

الأمر الآخر الذي نود التأكيد عليه هو أن «القوميين» تحركوا دائما من هذه المسألة من منطلق العداء للشيوعية - نحن نفهم الدوافع التي كانت تحرك البورجوازيين الكومبرادور الذين ربطوا مصالحهم بمصالح الرأسمال الأجنبي في عدائهم للشيوعية.. إلا أن عداء القوميين الذين كونوا نادي المثني وحزب الاستقلال بعد ذلك للشيوعية وللحزب الشيوعي لا يقوم على أساس موضوعي ومفهوم سوى الانسياق وراء المصالح الطبقية الممزوج بنظرة عنصرية فاشية، وحقد خاص منشأه دفاع الشيوعيين عن نظرتهم في التمييز بين اليهودية والصهيونية وثبات الشيوعيين في عدائهم للإمبريالية وموقفهم المناوئ لمشاريع الوحدة العربية المشبوهة التي تداخلها مصالح أخرى غير مصلحة وحدة الشعوب العربية الخالصة. وهم في هذا لا يختلفون عن غيرهم من دعاة القومية في البلدان العربية الأخرى. فاللجنة المركزية للمؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في تقريرها الذي قدمته في آذار 1921 إلى ونستين تشرشل ما كانت ترفض الهجرة اليهودية على أساس رفض الصهيونية وإنما لكون المهاجرين ينتمي أكثرهم إلى عناصر بلشفية ثورية» وأنه «بعد تحقيق وعد بلفور سيؤم فلسطين من روسيا وبولونيا نفاية القوم من الرجال والنساء المتشربين بمبادئ البلشفية» بل ويذهب التقرير في تحريضه ليصل إلى ماركس.⁶ إن سميح سمارة محق تماما في تعقيبه على هذا الموقف حين يقول:

«لكن هذا الموقف سوف يبقى مقولة ثابتة في أدبيات وسياسة هذه القوى، الرجعية في الحركة الوطنية الفلسطينية على امتداد العقود

5. الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج 8، ص 159-162 وانظر أيضا عبد الرزاق الصافي، كفا حنا ضد الصهيونية، إصدار طريق الشعب ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الثلاثة القادمة، إذ طالما أن هذه القوى لم تتخل عن رهانها بإمكانية تحييد الإمبريالية البريطانية وجذبها، فسوف تبقى محافظة على مقولة الجمع بين الشيوعية والصهيونية نتيجة لمعرفتها بالعداء الثابت والاستراتيجي بين الإمبريالية والحركة الشيوعية العالمية».⁷

لقد وقف الشيوعيون، كما رأينا في الفصل الثامن، إلى جانب حركة رشيد عالي الكيلاني، وعبروا عن تأييدهم لها ببيان إلى الشعب، ثم أوقفوه بمذكرة خاصة إلى رئيس الوزراء بنفس المنحى، لكنهم وقفوا ضد محاولات أمين الحسيني، مفتي فلسطين وأصحابه في جر الحركة إلى التحالف مع الفاشية ودفعهم زعماء الحركة إلى مغازلة النازية، والتجأوا من بعد إلى ألمانيا الهتلرية. وقد كان الشيوعيون يرون من غير المنطقي معاداة استعمار للارتقاء في أحضان استعمار آخر أشد فظاظة، رغم ما في هذا من تشف من بريطانيا التي طالما نكثت بالوعود التي قطعتها للعرب، ونكاية باليهود الذين كان يضطهدهم هتلر. وقد كان هذا يثير اليسار العراقي ويعمق في الضغائن بين الطرفين. لقد كان كلا الجانبين يعمق السلبيات في علاقاتهما ببعضهما، ولم يسع كلاهما إلى تطوير نقاط التعاون التي يلتقيان فيها، وظلا ينكصان إلى مواقعهما المتحفظة، بل والعدائية، عند كل منعطف حاد.

على هذه الخلفية بنى الحزب الشيوعي العراقي مواقفه حيال القضية الفلسطينية في النصف الأول من الأربعينات. في 12 أيلول 1945 تقدم الرفاق يعقوب مصري وسرور صالح قطان وبرايم ناجي وآخرين بطلب إجازة منظمة لمحاربة الصهيونية باسم عصبة مكافحة الصهيونية. ورغم أن هذه المنظمة لم تنشط «إلا لفترة قصيرة لا تتعدى الثلاثة أشهر بعد إجازتها إلا أنها تركت أثرا كبيرا في الحياة السياسية في حينه» كما يقول مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد.⁸ وكان أول عمل للهيئة المؤسسة حتى قبل إجازتها أن أصدرت بيانا إلى الشعب بمناسبة وعد بلفور في 2 تشرين الثاني 1945 جاء معبرا عن فهم واضح ومحدد للمشكلة في فلسطين إذ قال:

«إن حل المشكلة اليهودية يتم بحل مشكلة البلدان التي يعيش فيها اليهود، أما «حل» فلسطين فهو فضلا عن أنه لا يحل المشكلة اليهودية، فهو اعتداء صريح غاشم على حقوق الشعب العربي لا

8. جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، عصبة مكافحة الصهيونية، تشرين الأول 1977، ص 8.

يمكن أن يرضاه أي إنسان حر. ونحن بصفقتنا يهودا وعربا بنفس الوقت نعلن استنكارنا لوعد بلفور واحتجاجنا عليه، وندعو كل مواطن إلى النضال من أجل استقلال فلسطين استقلالاً تاماً وتأليف حكومة ديمقراطية عربية فيها، ومنع الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وإيقاف انتقال الأراضي إلى الصهاينة».

واختتمت العصبة بيانها بالشعارات التالية:

«عاش نضال العرب في سبيل حرياتهم واستقلالهم! عاشت فلسطين عربية مستقلة ديمقراطية! عاش الشعب العراقي متآخياً متضامناً متحداً! ليسقط وعد بلفور المشؤوم وليسقط الاستعمار وتلسقط الصهيونية!».⁹

ورفعت مظاهرات الحزب في عام 1946 ومن بينها المظاهرة التي نظمها ضد إنزال قوات بريطانية جديدة في البصرة إثر إضراب عمال النفط في عبادان أربعة شعارات فقط كان واحداً منها يقول:

«نطالب بتأسيس دولة عربية ديمقراطية مستقلة في فلسطين».¹⁰

في 16 آذار 1946 قدمت إلى العراق لجنة التحقيق الإنكليزية. الأمريكية للتحقيق في قضية فلسطين. وقد وقفت عصبة مكافحة الصهيونية، ومن ورائها الحزب الشيوعي، موقفاً سلبياً من هذه اللجنة، وأوضحت أنها ليست إلا ستاراً مهلهلاً يختفي وراءه الاستعمار البريطاني. الأمريكي، وأن سياسة تأليف وإيفاد اللجان التحقيقية قد أثبتت للعرب أنها عديمة الفائدة لهم، بالإضافة إلى أنها مضرّة بقضيتهم لأنها ترمي إلى المماطلة والتسويق وإلى إشغال العرب عن قضيتهم بقصد القيام بهجوم جديد لدعم الصهيونية وتثبيت أقدام الاستعمار في فلسطين. ولأحظت العصبة أنه في الوقت الذي ترسل فيه

9. المصدر السابق، ص 33. ونذكر هنا أن عصبة مكافحة الصهيونية أجازت رسمياً في 16 أيار 1946، وألغيت إجازتها بقرار إداري في 27 حزيران 1946 كما ادعت دوائر البوليس التي بلغت الجمعية بالقرار في 29 حزيران 1946.

10. جعفر عباس حميدي، مصدر سابق، ص 367.

هذه اللجنة للتحقيق كما يقولون، يعمد البرلمان الأمريكي إلى إقرار الهجرة إلى فلسطين، وتنقض بريطانيا كتابها الأبيض الذي اتخذته هي عام 1939 وتسمح بالهجرة إلى فلسطين، وتعمل في ذات الوقت إلى شطر فلسطين عمليا إلى جزئين لتقيم في أحدهما دولة فلسطينية وقاعدة عسكرية لها، في الوقت الذي لم يتطلب الأمر لحل المشكلة سوى إلغاء الانتداب وتأليف حكومة وطنية ديمقراطية مستقلة. وتنتهي العصبة مذكرتها بالإعلان عن مقاطعتها للجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية، وتعلن أن حل قضية فلسطين لا يتم إلا عن طريق توحيد نضال الشعوب العربية، واعتمادها بالدرجة الأولى على كفاحها الوطني المشترك ورفع قضية فلسطين إلى مجلس الأمن على أساس:

1. إلغاء الانتداب، واستقلال فلسطين استقلالاً تاماً.

2. تمكين الشعب الفلسطيني من تأليف حكومة وطنية ديمقراطية تضمن مصالح وحقوق جميع سكان فلسطين الحاليين دون تمييز في العنصر والدين.

كان منطقياً أن يقاطع الحزب الشيوعي العراقي لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية ويدعو الآخرين إلى مقاطعتها لأن الذين يؤلفون اللجنة هم بالذات الذين تسببوا في نشوء المشكلة، وهم لا يكفون حتى مع إجراءاتهم المزعومة للتحقيق عن مواصلة مشاريعهم لصالح الصهيونية وضد مصالح الشعب الفلسطيني.. فعن أي شيء يحققون؟ وما الذي يستهدفونه من تحقيقهم؟ ألا يعني تحقيقهم مواصلة خداعهم؟ ثم ألا يعني الإدلاء بالشهادات أمام لجنة كهذه القبول عن طيب خاطر بالانخداع والمساهمة باللعبة التي يريدونها المستعمرون؟

وجاءت التوصيات التي صدرت عن هذه اللجنة بعد انتهاء جولتها في المنطقة لتؤكد النوايا السيئة للذين ألفوها، إذ أوصى تقريرها بالسماح لمئة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين فوراً، وفتح باب الهجرة دون تقييد، ورفع القيود عن بيع أملاك العرب إلى اليهود. لقد كانت عصبة مكافحة الصهيونية على حق حين قاطعت اللجنة بينما كان الجادرجي ومحمد مهدي كبة والآخرين الذين أدلوا بشهاداتهم أمامها مخطئين. وكانت العصبة على كل الحق أيضاً حين أعلنت في بيان لها إثر صدور توصيات اللجنة المذكورة

قائلة :

«كنا على حق عندما قاطعنا لجنة التحقيق، ولم تخطئ تقديراتنا تجاه هذه اللجنة المؤلفة من البريطانيين أصحاب وعد بلفور المشؤوم المهيمنين على فلسطين باسم الانتداب ومن الأمريكان سند الصهيونية ودعاة فتح أبواب فلسطين للهجرة، وقد برهن الواقع على صحة تقديرنا لهذه اللجنة الاستعمارية، ولم تزد معها شهادات مختلف الهيئات في البلاد العربية التي مثلت أمامها».

على أثر صدور توصيات اللجنة الأنكلو-أمريكية التي أشرنا إليها.. سارعت الأحزاب المجازة الخمسة إلى دعوة الجماهير للإضراب العام في 10 أيار 1946. لكن العصبة وحزب التحرر الوطني ومن ورائهما الحزب الشيوعي العراقي رأوا أن الإضراب العام وحده لن يكفي للتعبير عن سخط الجماهير وأن من الضروري أن توفر لها فرصة التعبير عن احتجاجها بالتظاهر أيضا. فهل في هذا الأمر من ضير؟ وهل يتناقض الإضراب الاحتجاجي مع التظاهر الاحتجاجي وكتابة المقالة الاحتجاجية ومع أي لون آخر من ألوان الاحتجاج؟ ومن قال إن للإضرابات «قدسية» خاصة لا يجوز المساس بها؟ دعت منظمة الحزب الطلاب في الكليات إلى التظاهر.. فلبى الطلاب نداءها، وخرجت جماهيرهم في مظاهرة من كلية الهندسة ترفع شعارات (لا مفاوضات، لا مساومات، نريد عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن) و(نريد فلسطين عربية حرة ديمقراطية) و(ناضلوا من أجل جلاء الجيوش الاستعمارية عن البلاد العربية)، وسارت بجوارثكنة (الكرتينية) فقابلها الضباط والجنود بالهتاف والتصفيق وسارت برغم محاولات ممثلي الأحزاب العلنية لصدّها حتى اقتربت من باب المعظم فاصطدمت بالبوليس الذي أجبرها على التقهقر حتى الكرتينية فتطوع الضباط والجنود بضرب البوليس بالعصي والحجارة.¹¹ فأى ضير في كل هذا؟.. ثم من أعطى بعض الأحزاب الحق في تقدير حدود وشكل احتجاج الجماهير؟.. وما هو أشد مرارة أنها لم تكتف بمحاولاتها للتعاون مع قوات البوليس للحيلولة دون تظاهر الطلاب، أو الخروج من كلية الهندسة حيث حاصرتهم فيها قوات البوليس، وإنما خرجت صحفها في اليوم التالي وهي تشن حملة ضارية على (العصبة) وجريدتها وتحمل في صدر صفحتها الأولى مانشيتات مثل (العصبة لمكافحة الصهيونية أم لمكافحة الوطنية؟) و(أحزاب للتحرر أم للتخريب). من حق المرء أن يتساءل أين هي مكافحة الوطنية؟ أهي في الدعوة إلى جلاء القوات

الاستعمارية؟ وتلتقط حكومة أرشد العمري رأس الخيط وتسارع إلى غلق جريدة (العصبة) في 6 حزيران بعد أن دعت الجماهير إلى التظاهر بمناسبة اجتماع ممثلي الحكومات العربية في بلودان، برغم أن غلق الجريدة لا يجوز قانوناً إلا بقرار من محكمة باعتبارها لسان حال هيئة سياسية مجازة قانوناً.. فلم تنبس الصحف الأخرى بشيء ضد هذا الخرق لحرية الصحافة؟

لقد كان فهد، قائد الحزب الشيوعي، ينظر إلى تظاهر الجماهير ليس فقط كشكل من أشكال الاحتجاج ضد الموقف المعاكس لمصالح الشعب في هذه المسألة أو تلك، وإنما كذلك مناسبة لتدريب الجماهير ورفع معنوياتها على التحدي وتعزيز ثقتها بما تملك من قوة على المنازلة. على هذا الأساس دفع إلى التظاهر في 28 حزيران 1946 احتجاجاً على المظالم التي كانت ترتكب في فلسطين على أيدي رجال الاستعمار والصهيونية (انظر الفصل الثاني عشر). وسقط في المظاهرة شهيداً شاؤول طويق، الطالب في ثانوية التجارة والعضو في الحزب الشيوعي وعصبة مكافحة الصهيونية، أفلا يؤكد هذا مصداقية ما كانت تردده (عصبة مكافحة الصهيونية) عن نفسها؟ في أيار 1947، وفي اجتماع طارئ لبحث القضية الفلسطينية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تأليف لجنة تحقيق دولية ضمت كلا من الهند والسويد وكندا وأستراليا وإيران وبيرو وهولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وغواتيمالا والأوروغواي لبحث القضية الفلسطينية واقتراح الحلول لها. وزارت اللجنة فلسطين واستمعت إلى شهادات قادة الصهيونية وغيرهم. أما قادة الحركة القومية العربية التقليديون في فلسطين، والتي كانت قد تعاونت مع لجنة التحقيق الأنكلو-أمريكية، فقد قاطعت لجنة التحقيق الدولية التي كونتها الأمم المتحدة، بل وذهبت إلى حد فرض مقاطعة اللجنة على العرب في البلدان العربية الأخرى ونظمت حملة دعاية ضدها، ومنعت الصحف العربية من ذكر أي شيء عن أهدافها، كما تقول وثيقة لعصبة التحرر الوطني في فلسطين.¹² ومع أن الشيوعيين الفلسطينيين التزموا بقرار مقاطعة اللجنة المذكورة رغبة منهم في صيانة الوحدة الوطنية ليس غير، إلا أنهم بادروا إلى تقديم مذكرة ضافية حول القضية طالبوا فيها بجلء القوات البريطانية وتصفية الانتداب وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة في فلسطين تحفظ حقوق جميع السكان. وعلى هذا المنوال سار الشيوعيون في البلدان العربية الأخرى ومن بينهم رفاق الحزب الشيوعي العراقي. ونذكر أن الدول العربية، مصر والعراق وسوريا ولبنان والسعودية، قد صادقت على قرار الأمم المتحدة بتأليف اللجنة وتحديد مهامها وأسلوب عملها.

لقد عجزت القيادة القومية التقليدية في فلسطين، ومن ورائها القوى القومية في المشرق العربي، عن أن تنظر بعمق إلى التحولات التي كانت تجري في فلسطين بفعل مكائد الاستعمار البريطاني وتعاون العناصر الرجعية، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الديموغرافية في الحلول التي تقترحها لحل المشكلة، وإنما كانت ترفض الأخذ بشعار الدولة الديمقراطية، ولم تكلف نفسها الخروج عن مثالياتها السياسية والتفكير بجد فيما يمكن أن تؤول إليه الأمور إذا ما تمسكت حتى النهاية بشعار الرفض المطلق. ولم تدرك أنها ليست وحدها هي - ومن ورائها حكومات تمالي الاستعمار وتقول أكثر مما تفعل - عاجزة عن فرض الحل الذي تريده هي والذي يقوم على عروبة فلسطين فقط. ومضى نصف قرن على الكارثة وهي إلى الآن تعجز عن فرض هذا الحل حتى في جزء يسير من فلسطين. لقد كان هناك واقع سياسي معين يتمثل يومها بوجود 650 ألف يهودي باتوا يؤلفون آنذاك ثلث تعداد السكان في فلسطين، ويمتلكون في أيديهم مركز التطور الرأسمالي في البلاد ويرفضون مغادرة البلاد وتساندهم قوى دولية مؤثرة، فكيف يمكن التعامل مع هذا الواقع؟

لنتتبع مسلسل الأحداث في هيئة الأمم المتحدة. في صيف 1946 طالب الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين وإعلان استقلالها، واتصل وفده بعدد من ممثلي حكومات الدول العربية في منظمة الأمم عارضا «استعداد حكومة الاتحاد السوفيتي لدعم النضال الفلسطيني من أجل جلاء القوات البريطانية وتحقيق الاستقلال» كما يروي محمد عزة دروزه.¹³ ولكن، ونتيجة للارتباط والالتزامات العربية - البريطانية، رأت وفود حكومات الدول العربية ألا تفتح (ملفا) لعلاقات عربية - روسية لأنه وحسب اعتقادها - قد يسيء ويؤثر على استمرارية العلاقات العربية - البريطانية!!¹⁴. وبعد أن فشلت المشاريع التي اقترحتها بريطانيا وأمريكا لحل المشكلة، اضطرت بريطانيا، بعد أن فشل أيضا مشروعها لفرض الوصاية على فلسطين مدة خمس سنوات، أن تطرح القضية على الأمم المتحدة. ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 نيسان 1947 على أن تدعو ممثلي الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا للمشاركة في مناقشة المسألة. وفي 14 أيار 1947 ألقى غروميكو، وزير

13. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشروع الحلول السياسية؛ 1934 - 1974، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، تموز 1975، ص 113.

14. المصدر السابق، ص 113.

خارجية الاتحاد السوفيتي، خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عرض فيها موقف بلاده. قال غروميكو:

.. ثمة مشروعات كثيرة لتنظيم مستقبل فلسطين وحل المشكلة اليهودية وبينها توجد المشروعات الآتية:

- 1 - تكوين (دولة واحدة) عربية ويهودية، يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية.
- 2 - (تقسيم فلسطين) إلى دولة عربية وأخرى يهودية.
- 3 - إنشاء دولة عربية (صرفة) في فلسطين دون اعتبار لحقوق السكان اليهود.
- 4 - إنشاء دولة يهودية (صرفة) في فلسطين دون اعتبار لحقوق العرب.

يسكن في فلسطين عرب ويهود، وكلاهما شعب له جذوره التاريخية في فلسطين، التي أصبحت وطن هذين الشعبين اللذين لكليهما مكانة في حياتها الاقتصادية والثقافية.. فلا التاريخ ولا الظروف الحالية في فلسطين تبرر أي حل من جانب واحد لمشكلة فلسطين.. إن الحلول المتطرفة - إنشاء دولة يهودية (صرفة) أو إنشاء دولة عربية (صرفة) - لا تحل المشكلة الفلسطينية المعقدة، ولن تؤدي إلى استقرار العلاقات بين العرب واليهود، والحل العادل لا بد أن يبنى على الاعتراف بالمصالح المشتركة للشعبين في فلسطين.

وهكذا خرج الوفد السوفيتي، كما يقول الكاتب الفلسطيني مهدي عبد الهادي، بنتيجة هامة، وهي أنه لا يمكن حماية مصالح الشعبين العربي واليهودي إلا بتكوين (دولة عربية يهودية ديمقراطية مستقلة) يكون لكل من الشعبين فيها حقوق، متساوية. ويضيف أندريه غروميكو:

ومن المعروف أن هذا الحل مرغوب فيه داخل فلسطين نفسها. فالتاريخ الحديث، لا يدلنا فقط على أمثلة التفريق الديني والجنسي الموجودة في بعض الدول إلى الآن لسوء الحظ، إنما يدلنا أيضاً بأمثلة كثيرة على شعوب مختلفة فيما بينها ويتمتع كل منها بفرص غير محدودة لمصلحة جميع سكان الدولة.. كذلك فإن إنشاء دولة عربية يهودية (موحدة) يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق متساوية يمكن اعتباره أحد الحلول الممكنة للمسألة الفلسطينية لمصلحة الشعبين ولجميع سكان فلسطين ولأمن وسلام الشرق الأوسط. وإذا ظهر أن

الحل غير عملي بسبب سوء العلاقات بين العرب واليهود فلا بد من (تقسيم فلسطين) إلى دولتين عربية ويهودية.

وينتهي إلى القول:

وأنا أكرر أن هذا الحل لا يجب الأخذ به إلا إذا ثبت أن العلاقات بين العرب واليهود تبلغ من السوء حدا يمتنع فيه التعاون السلمي بينهما والذي لا يرجى من أي إصلاح¹⁵

ويعقب مهدي عبد الهادي بقوله:

« ونذكر أنه لم يتعد موقف الحكومات الدول العربية الاستماع إلى خطاب غروميكو، دون أن يقوم أي مسؤول عربي على دراسته أو مناقشته أو إجراء حوار حوله على أي مستوى أو ربما كان الاهتمام العربي الشديد بتحركات بريطانيا وأمريكا وسياستهما بالنسبة للمسألة الفلسطينية أثره في ذلك»¹⁶

وانتهت مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ قرار تأليف لجنة دولية للتحقيق وتقديم المقترحات إلا أن الهيئة العربية العليا قاطعتها على نحو ما رأينا سابقا. لقد بحثت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة مع شروع الدول الإمبريالية بما عرف بـ «الحرب الباردة» وتأجيج العداء للشيوعية، هذا أولا، ولم يكن بالوسع ثانيا التغافل عن توازنات القوى الدولية التي كانت معاكسة للمصالح العربية لاسيما إذا أخذنا بالحسبان الموقف المهزوز للحكومات العربية الممائلة للإمبريالية. أما الأمر الثالث فيتمثل بالجمود الذي يطبع التكتيكات العربية الفلسطينية بوجه خاص التي لم تترك مجالا في الاختيار والتي كان يشرف عليها شخصية ممقوتة دوليا هي أمين الحسيني، مفتي فلسطين.

في 29 تشرين الثاني 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية طبقا لتوصية أكثرية أعضاء اللجنة حسب خرائط أعدت سلفا، كما قررت تدويل القدس، وتعاون الدولتين اقتصاديا.

15. المصدر السابق، ص 114 - 115.

16. المصدر السابق.

فكيف سلك الحزب الشيوعي العراقي إزاء تطور الأحداث على هذا النحو؟ قابل الشعب باستنكار شديد قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. وكان الحزب الشيوعي العراقي الذي تتقف بالدولة الواحدة من أوائل من عارض القرار، وشارك الطلاب الشيوعيون في المظاهرات الطلابية التي زجت في كانون الأول 1947 احتجاجاً على قرار التقسيم. لقد جاء القرار صدمة للشيوعيين العراقيين، وقد سارعت قيادة الميدان لأخذ رأي فهد في السجن فرد على تساؤلاتها بقوله:

«... أما عن قضية فلسطين فلم نتوصل إلى أكثر مما توصلتم عدا شيء واحد هو ذكركم لقومية يهودية في فلسطين، فهذا ربما كان غير صحيح. فكل ما في الأمر أن الاتحاد [ويريد به الاتحاد السوفيتي - المؤلف] ربما قال بوجوب الأخذ بنظر الاعتبار بضعة مئات الألوف من اليهود الذين سبق وأصبحوا من سكان فلسطين، فهذا لا يعني أنهم قومية ولا يعني عدم الاهتمام بهم ومع هذا فليست هذه النقطة جوهرية بالموضوع. فموقف الاتحاد السوفيتي جاء نتيجة محتمة للأوضاع والمؤامرات والمشاريع الاستعمارية، الموضوع هو وجوب إلغاء الانتداب وجلاء الجيوش الأجنبية عن فلسطين وتشكيل دولة ديمقراطية مستقلة كحل صحيح للقضية، ومن واجبنا أن نعمل لهذا حتى الأخير ولكن إذا لا يمكن ذلك بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية فهذا لا يعني أننا نفضل حلاً آخر على الحل الصحيح، ونرى من الأوفق أن نتصلوا بإخواننا في سوريا وفلسطين وتستطلعوا رأيهم في تعيين الموقف».¹⁷

في ضوء ملاحظات فهد وزعت اللجنة المركزية رسالة داخلية إلى أعضاء الحزب في أوائل كانون الأول 1947 حددت موقف الحزب من المسألة والذي يتمثل بالرفض القاطع لتقسيم فلسطين، جاء فيه:

«لقد وفر موقف الاتحاد السوفيتي بخصوص التقسيم للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفيتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية.. ولذلك على الحزب الشيوعي أن يجدد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطوات التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

أ. إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، ومزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

ب. إن الهجرة اليهودية.. لا تحل مشكلات اليهود المقتلعين من أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية.. واستمرارها بشكلها الحالي.. يهدد السكان الأصليين في حياتهم بحريتهم.

ج. إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم.. يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب.

د. إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلا، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى..

هـ. إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة.

و. إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جديا على آمال السلام في الشرق الأوسط.

ولكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم...»¹⁸

بدأت الأجواء السياسية بالتوتر مع اقتراب تنفيذ التقسيم وتحرك الحكومات العربية لإرسال جيوشها إلى فلسطين. واتخذ تأييد الاتحاد السوفيتي للتقسيم ذريعة لتسعير العداء للشيوعية.. وبات وكأن الاتحاد السوفيتي هو الذي يقف وراء التقسيم وليس الإنكليز والأمريكان، وجرى عن عمد تجاهل دعواته الملحة إلى تكوين الدولة الديمقراطية المستقلة والموحدة في فلسطين وتحذيره من أن استمرار حالة العداء والتعصب القائمة ستدفع بالأمور إلى التقسيم.

ومع أن دوافع عديدة قد تضافرت لخلق حالة التوتر هذه من بينها الاعتداءات على المواكب والخلافات الطلابية التي اشتدت إثر عقد (مؤتمر

السباع) وما اقترن بها من اعتداءات وطرد من الكليات والمعاهد والحملات الصحفية والدعائية المتقابلة وعودة الوزراء البورتسموثيين إلى التحرك من جديد، برغم هذه كلها، فإن تطورات القضية الفلسطينية المتسارعة والمذابح التي تعرض لها الفلسطينيون على أيدي العصابات الصهيونية والحملات الدعائية والسياسية والعسكرية، قد رفعت جميعها من حرارة الأجواء السياسية والخلافات الحزبية كثيرا، لاسيما بين القواعد، وصارت هذه تتبادل النعوت وتزداد التحرشات فيما بينها، كما كانت الصحف تنفخ كثيرا في أوار الخلافات هذه.

في أوائل نيسان 1948، خرجت مظاهرات طلابية وصفها أصحابها بـ «المظاهرات القومية» لكنها في واقع الحال لم تقتصر على «القوميين» ممن كانوا ينضون تحت راية حزب الاستقلال وحدهم، وإنما ضمت أيضا العناصر التي كانت تسيروا سامي شوكت الذين عرفوا باسم «البعث القومي»، والإخوان المسلمين، وغيرهم، وتساندهم الجماعات الرجعية التي اتخذت من «العروبة» و«الدين» ستارا لإخفاء تحركاتها المعادية للشعب. وقد جرت هذه المظاهرات قبل عقد مؤتمر الطلبة في (ساحة السباع)، وكانت تنادي بـ «العروبة» و«الدين» وتشدد بوجه خاص على شعار «فلسطين عربية.. فلتسقط الشيوعية» وقد أثارت هذه المظاهرات الهلع لدى أوساط واسعة من العاملين في الأسواق لاسيما من اليهود، وكان أصحاب المحلات يسارعون إلى غلق محلاتهم خوفا من النهب والتخريب، وقد هوجمت على إثرها كليتا الهندسة ودار المعلمين العالية ورجمت الطالبات والطلاب بالحجارة.. وقد كانت كل هذه الاعتداءات تجري تحت راية (الدفاع عن فلسطين).

رداً على هذه المظاهرات بادر الحزب الشيوعي العراقي إلى تنظيم مظاهرة جماهيرية في 16 نيسان 1948 حشد لها أعدادا كبيرة من الناس من مختلف الطبقات والجماعات، سارت في شارع الرشيد من الباب الشرقي تتقدمها كوكبة من راكبي الدراجات النارية حتى باب المعظم. وقد عززت هذه المظاهرة بسعتها وحسن تنظيمها وبهتافاتها التي شددت على قضايا الشعب الملحة الثقة لدى جماهير بغداد، وأشاعت الأطمئنان لاسيما بين جماهير اليهود بهتافها المتواصل «نحن إخوان اليهود وأعداء الصهيونية».¹⁹

19. من المؤسف أن يعمد المؤرخ عبد الرزاق الحسني (ج 7، ص 204) إلى تشويه موقف الحزب الشيوعي من قضية فلسطين، فيتحدث في نهاية 1947 عن موقف الحزب من القضية مشيراً إلى أن أنصاره كانوا يرددون في مظاهراتهم شعار «نحن

في غمرة التوتر السياسي الذي تحدثنا عنه كان من اليسير أن يجري تبادل الطعون. فالقومانيون من جانبهم كانوا لا ينفكون عن الهتاف بفلسطين عربية.. فلتسقط الشيوعية، والشيوعيين من جانبهم يهتفون بالمقابل بسقوط «أيتام هتلر»، والتأكيد بإلحاح خاص على شعار «نحن إخوان اليهود.. أعداء الصهيونية» بذريعة الحاجة إلى تأكيد «الوحدة الوطنية»... كان الجميع يسعى إلى تأكيد موقفه بانفعال خاص في هذه الأجواء العكرة دون أن يحسب الحساب لما كانت تدبره الدوائر الاستعمارية والرجعية للانتقام مما لحق بها في (الوثبة) التي لم يكن قد مضى عليها سوى أربعة شهور، وتخطط بهدوء لإعلان الأحكام العرفية تحت راية فلسطين ذاتها، لتصفية الحساب مع القوى التي أسقطت مشاريعها قبل بضعة شهور ليس إلا.

ألم يكن وراء هذا التشديد من جانب الحزب استصغار للقضية القومية؟.. ألم يكن في المستطاع تبصير العناصر القومية بما يكمن وراء المشاريع المشبوهة لجماعة بورتسموث وما الذي يراد من وراء إعلان الأحكام العرفية بلغة هادئة واستخدام علاقات بعض القوى الديمقراطية بهم بدلا من الدخول في مجابهات حادة معهم؟ وإذا كان الحزب الشيوعي قد أخذ على حزب الاستقلال تأكيده على الشعارات الشوفينية وأفكاره العنصرية ومعاداته الشيوعية، فهل سعى من جانبه مباشرة أو من خلال وساطة القوى الديمقراطية الأخرى إلى محاولة إرجاعه إلى حظيرة العمل المشترك على نحو ما جرى في عام 1946 وفي أيام (الوثبة).²⁰ بدلا من أن نعطي الفرصة لنوري السعيد وأنصاره ليسعوا إلى جرح حزب الاستقلال إلى جانبهم وجعله مخلب قط في محاربة الشيوعية.²¹

إخوان اليهود» حاذفا الشطر الثاني من الشعار «وأعداء الصهيونية»، وأكثر من هذا يذهب إلى حد القول: «كما كان يستنكر كل مقاومة للصهيونية».. ولكي يغطي على موقف غير الأمين.. يقفز مباشرة إلى التقرير الذي أصدره في نهاية صيف 1948 بعنوان (أضواء على القضية الفلسطينية) والذي سنأتي على ذكره من بعد، في الوقت الذي كان يطالب بأعلى صوته بدولة ديمقراطية مستقلة وموحدة في فلسطين على النحو الذي رأيناه حتى الآن.

20. يلاحظ أن فهد في رسائله إلى قيادة الميدان بشأن التعاون مع الأحزاب في النشاط الانتخابي - في إطار جبهة «انتخابية» موحدة، يستثني حزب الاستقلال، وبالمقابل فإن حزب الاستقلال اختلف مع الحزب الوطني الديمقراطي ودخل معه في مشاحنات في إحدى دوائر بغداد.

21. انظر عبد الله الجيزاني، مصدر سابق، ص 104/105؛ والحسني، ج 8، ص 98 -

ظل الحزب الشيوعي العراقي يتمسك بموقفه في المطالبة بالدولة الديمقراطية المستقلة الواحدة في فلسطين حتى نهاية أيار 1948 طبقاً لتوصية فهد في رسالته الموجهة إلى اللجنة المركزية في الأول من تشرين الثاني 1947.²² وظلت جريدة (الأساس) تدعو إلى النضال من أجل عروبة فلسطين، ومن أجل دحر مشروع الدولة الصهيونية. فما الذي دفع الحزب إلى تغيير موقفه فجأة وتبني قرار التقسيم؟

في رسالة فهد التي يتحدث فيها عن فلسطين، يؤكد على أن الحزب لا ينبغي أن يستبدل الحل الصحيح (وهو في رأيه المطالبة بالدولة الديمقراطية المستقلة الموحدة) بحل آخر، أي التقسيم، بسبب مواقف رجال الحكومات العربية ومؤامراتهم مع الجهات الاستعمارية. لكنه ينصح في خاتمة رسالته بالتشاور مع الشيوعيين في سوريا وفلسطين في هذا الشأن. فهل تم التشاور فعلاً كما نصح فهد في تلك الفترة؟ وهل جرى التشاور في بغداد أو دمشق أو بيروت قبل أن يغير الحزب موقفه؟ أي حتى حزيران 1948؟ وجدير بالملاحظة هنا، وعلى خلاف ما يذهب إليه كتاب مديرية الأمن العراقية (أضواء على الحركة الشيوعية في العراق) فإن يهودا ابراهيم صديق، كان في ذلك الوقت قد جمد نفسه، وانشغل في البحث عن سبيل لمغادرة العراق إلى الاتحاد السوفيتي، ولم يكن يمارس نشاطاً حزبياً فعلياً، وكان مالك سيف هو الذي يرأس اللجنة المركزية في بغداد.

يقول مالك سيف في اعترافاته أمام البوليس في 10/11/1948 إن رسالة من الحزب الشيوعي السوري - اللبناني جاءت في تموز 1948 بواسطة طالب في جامعة بيروت، يقترح فيها على الحزب الشيوعي العراقي توحيد الشعارات حول قضية فلسطين وإصدار بيان مشترك في العراق وسوريا وفلسطين. وفي أيلول 1948 حمل الطالب نفسه النص المقترح للبيان المشترك المعنون (بيان إلى الشعوب العربية).²³ وفي حديث مع الرفيق غسان رفاعي في بيروت أكد لي أن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني قد أوفده إلى بغداد حاملاً النص المقترح لبيان الأحزاب الشيوعية الأربعة، وأن الحزب الشيوعي العراقي وافق عليه. ولكن هذه الوقائع قد تمت في تموز

22. على خلاف ما يذهب إليه زكي خيرى في مذكراته (صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص 137) فإن رسالة فهد المشار إليها قد أرسلت إلى الحزب في 1/11/1947 وتسلمها المسؤول الأول مالك سيف (انظر الموسوعة السرية الثانية، ص 231) وعلى هذا يكون الحزب قد بدل موقفه خلافاً لتوصية فهد.

23. الموسوعة السرية الأولى، ص 30؛ ولقاء مع الرفيق غسان رفاعي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني في أيار 1999.

والبيان الرباعي لم يصدر إلا في أوائل تشرين الأول 1948 بينما كان الحزب الشيوعي العراقي قد حدد موقفه من القضية قبل ذلك. والقول بأن الحزب قد تأثر بأفكار الشيوعي الهندي رانا جات كوها الذي التقى بشريف الشيخ باعتباره رئيساً لتحرير جريدة (الأساس)، جريدة الحزب العلنية، غير وارد هو الآخر. فطبقاً لرسالة شريف الشيخ إلى مركز الحزب والمؤرخة في 11 تموز 1948، والتي عثر عليها البوليس في بيت مطبعة الحزب لدى كبسها يفهم منها أن كوها لم يكن قد تعرف بعد على موقف الحزب. إذ هو يسأل عن هذا الموقف فور اللقاء بشريف الشيخ فيخبره هذا أن جريدة (الأساس) وقفت لبعض الوقت مع إرسال الجيوش النظامية لاعتبارات تكتيكية، لكنها بدلت موقفها بعد ذلك. ويبيد كوها أسفه أن الأحزاب الشيوعية في سوريا ولبنان والعراق قد فوتت شهراً واحداً، جرى فيه القتال في فلسطين، دون أن تعلن موقفها.²⁴ إضافة إلى هذا فإن الحزب قد أصدر في 6 تموز 1948 بياناً إلى جانب التقسيم طالب فيه بـ «إقامة دولة عربية ديمقراطية مستقلة في الجزء العربي من فلسطين».²⁵

على أية حال، فإن التبدل في موقف الحزب من القضية الفلسطينية قد جرى بتأثير الموقف السوفيتي من القضية. لقد نظر إلى المسألة من زاوية علاقتها بالمشاريع الاستعمارية المحمومة وحسب. ما من شك في أن الاستعمار البريطاني قد استغل المسألة إلى أبعد الحدود لتمير مشاريعه. وسخر لهذا الغرض تهالك العائلة الهاشمية من أجل إيجاد عروش أخرى ليشغلها كل من عبد الله، أمير شرقي الأردن وعبد الإله، الوصي على عرش العراق. وما من شك أيضاً في أن الحزب الشيوعي العراقي كان في تلك الفترة مغاضباً من السياسات والنشاطات الشوفينية والعنصرية التي مارستها الفئات «القومية» في العراق، وفي فلسطين بالذات، لاسيما الدس الذي لعبه أمين الحسيني، مفتي فلسطين، في فلسطين والعراق، والسياسات الموالية لبريطانيا التي سارت عليها الفئة الحاكمة في العراق، كل هذه قد تضافرت لتعزّل أعضاء الحزب النظرة التي تقلل من قيمة القضايا القومية. إن من يقرأ ما كتبه فهد بشأن الاتحاد العربي الذي تنشده الشعوب العربية (انظر مؤلفات فهد، ص 333) ومجموعة المقالات التي عالجت قضايا الوحدة العربية والاتحاد العربي، يلمس النظرة العميقة التي نظر الرجل بها إلى هذا الجانب الحيوي من نضال الحزب وواقعية طرحه للأمر. ولكن هل اقترنت هذه النظرة بتربية أعضاء الحزب بهذه الأفكار بشكل سليم والتأكيد

24. الموسوعة السرية الثانية، ص 287.

25. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 257.

على الجوانب العملية فيها، وإثارة الاهتمام لديهم بالقضايا القومية بدلا من التقليل من شأنها؟ لقد ظل التثقيف الإيديولوجي للحزب يخشى أن تصيب الكادحين عدوى المشاعر القومية البورجوازية. ونظر الحزب إلى القضية الفلسطينية نظرة تجريدية وأخضعها إلى منطق الحسابات الإيديولوجية الباردة.. وبالغ بالاهتمام بإلغاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين بينما لم يلتفت كما ينبغي إلى جرائم الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني بدعم من الإمبريالية الأنكلو-أمريكية، وأوكل للمبررين أن يجدوا التفسيرات المطلوبة وتديج المقالات لإعطاء التأويلات لهذا الموقف أوذاك، وكان لركي خيرى وشريف الشيخ، اللذين كانا قد انتميا حديثا إلى الحزب، دورهما في هذا التبرير على صفحات (الأساس) وعلى صفحات (القاعدة) بعد أن أغلقت الأولى، وباتت مهمة الحزب الآن الدفاع عن موقف الاتحاد السوفيتي، ووجد الحزب نفسه يصارع كل القوى الأخرى، بمن فيها القوى الديمقراطية التي كان يتعاون معها بالأمس، بعد أن سارع عزيز شريف لانتهاز الفرصة ليشن الحرب على موقف الحزب الشيوعي في جريدته (الوطن). لقد أظهرت قيادة الميدان، وعلى رأسها مالك سيف، عجزها عن أن تقود مسيرة الحزب بحكمة وثبات في تلك الفترة العصيبة، كما كشفت أنها لا تتحلى بالقدرة على التنبؤ بمسار الأحداث، فعدا عن المظاهرات المتسارعة التي كلفت الحزب المئات من أعضائه ومؤازريه، فإنها واصلت تحبطها في مجال العمل الدعائي.

وفي غمرة الأوضاع الصعبة التي واجهها الحزب مع إعلان الأحكام العرفية والحملات الصحفية التي انطلقت ضده من كل الجماعات إثر إعلانه موقفه الجديد من القضية الفلسطينية، يأتي من باريس تقرير موقع باسم اللجنة العربية الديمقراطية في باريس يتناول القضية الفلسطينية بروح متحيزة إلى جانب اليهود، ويتابع تطورها منذ وعد بلفور عام 1917، وتفاقم المشكلة اليهودية بعد وصول النازية إلى الحكم في ألمانيا وشروعها باضطهاد اليهود في ألمانيا وفي البلدان الأوربية الأخرى التي احتلتها جيوش هتلر وهجرة اليهود بأعداد كبيرة إلى فلسطين. ويتحدث التقرير بعدها عن الدور الذي لعبته الدول الاستعمارية من جانب والرجعية العربية من جانب آخر في تعقيد المسألة والوصول بها إلى حد التقسيم.. وعن طبيعة المجتمع اليهودي الذي تكون في فلسطين إثر الهجرة الواسعة من اليهود الذين اضطهدتهم النازية، وحاول التقرير بهذا أن يقنع القارئ بأن المجتمع الجديد قد اكتسب بفعل التغيرات الكمية التي طرأت عليه وهجرة أعداد كبيرة لا بدافع الدعاية الصهيونية وإنما بدافع اللجوء إلى مكان آمن، مسحة تقدمية، وعامل القوى الصهيونية بما تضيفه هي على نفسها من مزاعم

وبرر قبول الاتحاد السوفيتي بالتقسيم واعترافه بدولة إسرائيل. ويدعو التقرير في خاتمته إلى الوقوف بوجه الحرب ضد إسرائيل والسعي لحل المشكلة حلا سلميا. لقد كتب التقرير بما يتناسب وعقلية المواطن الأوربي الذي يعطف على اليهود الذين كانوا يتعرضون إلى الاضطهاد ودون أن يعار فيه الاهتمام لما كانت تدبره المنظمات الصهيونية الفاشية من جرائم في فلسطين.

ليس واضحا كيف جرى تبني الحزب الشيوعي العراقي لهذا التقرير وطبعه كتقرير باسم «ضوء على القضية الفلسطينية» في آب 1948 ومن الذي دفع بوجه خاص إلى نشره. في تلك الأيام بالذات كان يهودا ابراهيم صديق قد ابتعد عمليا عن العمل القيادي، وهو العضو اليهودي الوحيد آنذاك في اللجنة المركزية. ولم يكن في مركز الحزب أو قريبا منه من العناصر اليهودية البارزة ممن يتحلى بقدرات فكرية سوى ابراهيم شاؤول ويوسف زلوف، وكان الأخير قد نقل للعمل في البصرة، ولم يكونا من أعضاء اللجنة المركزية. ومع أن احتمال سعي ابراهيم شاؤول للتأثير على مالك سيف وارد إذ كان الأول يتمتع بذكاء ملحوظ ولباقة في الحديث ويكثر من القراءة النظرية باللغة الإنجليزية، إلا أنني أميل إلى اعتبار شريف الشيخ هو المحرك وراء نشر هذا التقرير، وكانت لجنة الطلاب التي أصدرت التقرير في باريس تتصل بالحزب الشيوعي العراقي من خلاله. لقد أساء طبع التقرير وتوزيعه إلى الحزب كثيرا ودفع إلى نقاشات حادة داخله وانسحاب أعداد ليست قليلة من صفوفه. واستغلته الأوساط الرجعية كثيرا لتشويه سمعته ليس في وقته فحسب، وإنما في العقود التالية أيضا رغم افتضاح أمر هذه الأوساط وغيرها في هذه المسألة بالذات. كما اتخذته الأوساط «القومية» ورقة تشهرها بوجه الحزب في كل مناسبة. وزاد في الأمر سوء أن عزيز شريف، الذي كان يتصيد آنذاك كل زلة على الحزب قد استخدم التقرير في شن حملات صحفية في جريدة (الوطن) على الحزب باسم «الدفاع عن السياسة الصحيحة لحل القضية الفلسطينية» ليرد عليه زكي خيرى ردا حادا في (الأساس) وبعدها في (القاعدة) باسم الدفاع عن الأممية.

بيد أن قيادة الحزب ممثلة بالمكتب السياسي وعلى رأسه فهد الذي كان يطبق عليه السجن يومذاك، استاءت هي الأخرى من نشر التقرير. ويذكر الذين زاملوا فهد في سجن الكوت أنه حين تسلم التقرير طلب إلى أحد رفاقه أن يقرأه بصوت عال ليسمعه السجناء السياسيون في (تنظيم الشيوعيين) كما هي العادة في التعامل مع أدبيات الحزب التي تصل السجن. (ولم يكن قد اطلع على محتواه بعد) ولكن ما إن بدأ القارئ

بتلاوة الفقرات الأولى من التقرير حتى بادراً إلى إيقافه دون أن يخفي استياءه. ولم يقرأ التقرير بعدها. وقد أكد هذه الواقعة أيضاً الشخصية السياسية والقانونية المعروف في العراق - سالم عبيد النعمان، الذي كان سجيناً مع فهد يومذاك في حديث له مع بطاطو (الكتاب الثاني، ص 260/259). وفي عام 1956، عاد الحزب إلى موضوع التقرير في الكونغرس الثاني وأدان نشره وقال عنه إنه:

«زيف حقائق الوضع في فلسطين، وتستر على بشاعة الصهيونية وعدوانيتها، وأساء إلى فكر الماركسية اللينينية».²⁶

من حق المرء أن يتساءل هنا، ليس الآن فقط بعد أن مضى أكثر من نصف قرن على ضياع فلسطين، وبانت تماماً مواقف كل القوى السياسية من القضية، وبات حتى نيل جزء يسير مما كان قد منحه مشروع التقسيم للعرب من فلسطين يتطلب نضالاً عنيداً وشروطاً قاسية وجدية، وإنما حتى في ذلك الزمن الذي صبت فيه النيران على الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية في البلدان الأخرى.. ماذا عملت القوى الأخرى حقاً لنصرة الشعب الفلسطيني وللحفاظ على حقه في بلاده غير الخطابات؟ لا نريد أن ندخل هنا في تفاصيل ما جرى منذ ذلك الحين.. فليس من مهمة هذا المؤلف أن يعالج هذا الأمر، وإنما يكفي أن نشير إلى أن الحكام العراقيين ومن سار بمعتهم كانوا أعلى صراخاً في الحديث عن فلسطين، غير أنهم كانوا، في واقع الحال، أبعد من أن يكونوا مدافعين حقيقيين عن الشعب الفلسطيني وحقوقه. فطبقاً لما يرويهِ الباحث الفلسطيني المعروف أنيس صايغ، فإن هؤلاء الحكام منعوا جمعية إنقاذ فلسطين عن ممارسة أي نشاط، وامتنع العراق والأردن عن دفع أكثر من 12% من ميزانية الجامعة العربية، ورفض البلدان تشكيل لجنة عسكرية للإشراف على إدارة القتال وتدريب عرب فلسطين، ومضايقه جيش الإنقاذ.²⁷

ويذكر تقرير لجنة التحقيق النيابية (وهو تقرير سري مطبوع في مطبعة الحكومة في بغداد عام 1949) أنه في الفترة ما بين صدور قرار

26. تقرير اللجنة المركزية إلى الكونغرس الثاني - خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي، ص 31.

27. أنيس صايغ، الهاشميون وفلسطين، ص 243. نقلًا عن الدكتور ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979، ص 261.

التقسيم وإعلان بريطانيا انسحابها ثم يلاحظ في البلاد العربية عامة والعراق خاصة ما يشعر بإقبال البلاد العربية على حرب تحريرية - فلم تعبأ قوى وموارد البلاد لا كليا ولا جزئيا، ولم تستكمل النواقص الكثيرة التي صارت تعاني منها وحدتنا، ولم تتصل الجهود التي بذلت في لندن، وثم تتخذ الاحتياطات الفردية لحماية أي مجهود حربي لمواجهة الدولة اليهودية، وأكثر من هذا لم تنظم ميزانية حرب تنهض بأعباء العمليات الحربية الوشيكة الوقوع. في الجملة ثم تتخذ من الإجراءات ما ينبئ بأن البلاد العربية مقدمة على حرب²⁸ ويقول قائد القوات العراقية في فلسطين، الفريق نورالدين محمود، في تقريره الذي رفعه إلى رئاسة أركان الجيش العراقي في حزيران 1948، إنه فتش القوة الآلية فوجد «أن معظم جنود الفوج الآلي غير مدربين حتى أن القسم الأعظم لم يرموا بأسلحتهم الخاصة بهم.. علمت أن الفوج المذكور استلم مدافع الهاون يوم حركته من بغداد، ولا يعلم أحد في الفوج حتى ولا بالقوة الآلية كلها، كيفية استخدام هذا المدفع». ويتحدث بعد ذلك عن نقص العتاد والافتقار إلى خط للمواصلات وغير ذلك من النواقص، وينتهي إلى القول:

«هكذا كانت الحالة للقوة الآلية المرسله إلى فلسطين والمزمع إشراكها في القتال، دون التهيؤ له، وإن وضعية كهذه جعلتني في حالة استغراب من إرسال قوات وزجها في القتال بهذا الوضع الناقص»²⁹

وكما يضيف ممدوح الروسان أن وزارة الدفاع العراقية لم تعمل على استكمال النقص في أسلحة الجيش العراقي قبل الاشتراك الرسمي في تحرير فلسطين كما أكد تقرير لجنة التحقيق النيابية...³⁰ وثم تستأنف الحكومة العراقية طلبها لاستكمال النقص إلا في أيلول 1948، أي بعد انتهاء حرب فلسطين، ويعلق: يتبين لنا عدم وجود النية الصادقة في الحرب من أجل تحرير فلسطين. إن فهد كان على حق حين قال في إحدى رسائله إلى المسؤول الأول:

إننا لا نرى أية فائدة للتطوع، إذ أننا لا نثق بقيادة الرجعية التي اتخذت

28. ممدوح الروسان، ص 267.

29. الحسني، تاريخ الوزارات، ج 8، ص 308.

30. ممدوح الروسان، المصدر السابق، ص 262.

هذه المهزلة وسيلة لتنفيذ أغراض استعمارية مفضوحة.³¹

تري، ما الذي يمكن أن يفهمه من يقرأ هذا الفصل؟ هل يمكن بأي حال، وبأي صورة من الصور، حتى لو نظر إلى الأحداث بعدسة محدبة أو مقعرة أو مشوهة بأي شكل كان، يمكن أن ينسب نكبة فلسطين إلى موقف الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية في البلدان العربية الأخرى؟ أو على الأقل يمكن أن ينسب إلى هذه الأحزاب تعقيدا جديدا زاد في عمق النكبة؟ وهل استطاع الآخرون بكل ما نادوا به طوال نصف القرن أن يعيدوا للشعب الفلسطيني أرضه أو حتى بعض أرضه وأن يعيدوا الشعب الفلسطيني إلى هذه الأرض؟ حقا لقد أخطأ الحزب الشيوعي العراقي بتأييده قرار التقسيم المشؤوم وكان يمكن أن يواصل موقفه السابق لشهرين أو ثلاثة أخرى. فلو افترضنا أنه ما كان ليرتكب هذا الخطأ وما كان لينشر تقرير (ضوء على القضية الفلسطينية)، وظل يصرخ كما صرخ الآخرون، بل وحتى بصوت أعلى، فهل كانت القوى الرجعية الحاكمة ومن سايرها ستكف عن اضطهاده وتعفيه من نصب المشانق؟ وعلى أية حال لو أن الحزب قد واصل معارضته لقرار التقسيم حتى الأخير لسهل له أن يرفع صوته بقوة أكبر ضد الطريقة التي استخدمت بها الجيوش العربية وخضوع تحركات الجيش العراقي إلى هيمنة عبد الله ومن ورائه كلوب باشا، ولكان في وضع أفضل في الدفاع عن مواقفه الطبقيّة في قضية فلسطين. إذ حتى بعد أن اقتضحت سياسة الحكام العرب في فلسطين لم يكن الحزب في وضع سياسي مناسب ليشن الهجوم على مواقف الحكم الرجعي في العراق بشأن المسألة، وظل يتخذ موقف الدفاع فيها بينما كان هذا الحكم يكشف عن تخاذله والذي عبر عنه بمشاركته مع الدول العربية الأخرى في الطلب من وزارة الخارجية الأمريكية للتوسط لدى إسرائيل للقبول بتطبيق قرارات التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 1947!³²

31. الموسوعة السرية الثانية، ص 235.

32. تقرير السفارة البريطانية السري الصادر من بغداد في 1950/1/3. أنظر منذر الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 104.

16

انتكاسة عام 1949

في خريف 1948، شن الحزب، كما لاحظنا في الفصل الرابع عشر، حملة سياسية من أجل فضح مواقف الحكم الرجعي من القضايا الوطنية الأساسية. كانت هناك، أولاً، الأحكام العرفية التي أعلنت في الخامس عشر من أيار بذريعة حماية مؤخرة الجيش الذي زج في حرب فلسطين بزعم تحريرها، وظهر أن هذه الأحكام قد أعلنت في واقع الحال لضرب الحركة الوطنية بمختلف فصائلها، مما دفع حتى أحزاب البورجوازية الوطنية إلى الاحتجاج عليها والمطالبة بإلغائها. وكانت هناك، أيضاً، الأوضاع المعاشية الصعبة واستفحال أزمة الخبز، لاسيما في العاصمة، للسنة الثانية على التوالي. كما كانت هناك النشاطات الاستعمارية لربط العراق بمشاريع الاستعمار البريطاني التي راحت تتكشف من جديد مع عودة أقطاب معاهدة بورتسموث إلى التحرك، وعودة بعضهم إلى كراسي الحكم (دخل شاكر الوادي حكومة مزاحم الباجه جي كوزير للدفاع من جديد). كذلك افتضحت طبيعة الحرب التي شنتها الحكومات العربية في فلسطين ودور العراق فيها وكان قد دخلها تحت مظلة أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين وقائد قواته، البريطاني الجنسية، كلوب باشا الذي كان يتحكم بتحريك الجيش العراقي في فلسطين بما يتفق ومصالح الصهيونية.¹

بيد أن الحملة السياسية للحزب كانت تعاني من نقطي ضعف أساسيتين: أولاًهما، أن الحزب قد خاضها بعد أن انعزل عن كل القوى الأخرى بمن فيهم حلفاء الأمس من الديمقراطيين اليساريين، وبعد أن شنت ضده

1. للتعرف على الدور العراقي الفعلي في حرب فلسطين، انظر: ممدوح الروسان، ص 258-265؛ وعبد الرزاق الحسيني، الهوامش في ص 319، ص 320.

حملة دعائية ضارية وواسعة لموقفه الانعزالي في القضية الفلسطينية. وثانيتها، الضعف المتأصل في قدراته القيادية الميدانية والذي تبدى، كما لاحظنا سابقا، في تنظيمه مظاهرات متلاحقة اعتمدت في الأساس على قواه الذاتية وحدها، أعضائه ومؤازريه اللصيقين به وعجزه عن تحويلها إلى مظاهرات شعبية واسعة، وما أسفرت عنه هذه المظاهرات من اعتقالات واسعة كانت تزيد في إنهاكه. لقد أضرت هذه السياسة بالحزب، وضمنت للعدو وضعا أفضل في هجومه المعاكس الذي كان يسعى للشروع به، ومهد له بالأحكام العرفية.

في غمرة هذه الأوضاع السياسية والهجوم المضاد الذي شرع به الحكم الرجعي، تأتي من داخل الحزب وشاية توفر للبوليس الفرصة التي كان يحلم بها لطعن الحزب في القلب تماما - ففي 9/10/1948، اتصل عبد الوهاب عبد الرزاق (أدهم)، الذي كان قبل سنتين مرشحا للجنة المركزية، ببوليس الأمن (التحقيقات الجنائية)، وأبدى استعداداه لهم في كشف البيت الحزبي الذي يسكنه يهودا ابراهيم صديق، وكان يحسبه المسؤول الأول للحزب. كان عبد الوهاب قد أبعاد عن مراكز المسؤولية منذ سنتين، وتتنقل مختفيا ما بين بغداد وكركوك وخانقين ثم عاد إلى بغداد وقد تعب من حياة الاختفاء المضنية في بيوت الرفاق. لهذا بدأ ينمو لديه حقد خاص إزاء مسؤولي الحزب، لذا شرع يعمل للانتقام. تظاهر أن بوسعه أن يساعد الحزب في الحصول على حروف ومواد طباعية من إيران عن طريق معارف موثوقين في خانقين. ألح بطلب اللقاء مع يهودا صديق. ولغفلة القيادة حسبت أن لا ضير في أن يتم اللقاء بينهما في ذات البيت الذي أسكن فيه يهودا، ولأنها كانت في الأساس تريد التخلص من يهودا صديق وقد يسهل له عبد الوهاب السفر إلى إيران كما يزعم. وكان يعيش في هذا البيت إلى جانب يهودا كل من جاسم حمودي، عضو اللجنة المركزية والمساعد الأول لمالك سيف، وهادي عبد الرضا، المراسل الأول للجنة المركزية، وعزيز محمد، الكادر المتخفي آنذاك الذي جيء به هو وأمه من أربيل. ويتردد على البيت مالك سيف. أخذ عبد الوهاب إلى هذا البيت ليساعد يهودا على السفر كما كان يريد، وليبحث معه الأمور الطباعية. وبعد أن أنهى هذا مهمته المزعومة خرج ليتصل بالبوليس الذي كان يراقب تحركه بالطبع. بعد ساعتين من هذا اللقاء، داهم البوليس الدار وألقى القبض على كل من كان فيها، كما ألقى القبض على مالك سيف الذي جاء إلى الدار بحثا عن مراسله الخاص هادي عبد الرضا، بعد أن تغيب عليه كثيرا. كذلك داهم البوليس كل البيوت التي دل عليها عبد الوهاب عبد الرزاق في كركوك وخانقين وبعقوبة وبغداد، وكانت حصيلة هذه المdahمات اعتقال عديد من كوادر الحزب ومن بينهم نافع يونس، عضو اللجنة

المركزية ومسؤول المنظمات في الإقليم، واحمد غفور، مسؤول السليمانية، وجمال الحيدري، مسؤول اربيل، وحسن الزهاوي، مسؤول خانقين.

ركز البوليس جهده وتعذيبه على يهودا ابراهيم صديق، ظنا منه انه هو المسؤول الأول - وقد ظل هذا على صمته طوال ما يزيد على الشهر برغم ما تعرض له من تعذيب مادي ومعنوي. وخلال تلك الفترة سارع العامل الشيوعي حساني علي، عامل السكك القديم الذي أصبح عامل طباعة الحزب والمسؤول عن البيت الحزبي الذي اودعت فيه مطبعة الحزب، إلى إدارة العمل الحزبي مؤقتا إذ كان يعرف اغلب الكوادر المتقدمة التي سلمت من الاعتقال في بغداد، وكون منهم مركزا لقيادة نشاط الحزب يتألف منه ومن عزيز الحاج وعبد السلام الناصري، المرشح للجنة المركزية، واتصل في ذات الوقت بفهد في سجن الكوت ليخبره بما جرى، ويستفسر منه عن الرفاق الذين يكونون المركز.

وجاءت تعليمات فهد الخطية، كما يروي عزيز الحاج، بإيداع المسؤولية الأولى عن عمل الحزب إلى سامي نادر، عضوا للجنة المركزية، وإذا تعذر ذلك فيعهد بالمسؤولية الأولى إلى كل من عزيز الحاج وعبد تمر، عامل السكك القديم وعضو المكتب السياسي بالتضامن. ولما كان سامي نادر في مصح في لبنان، يعالج من مرض السل، بلغ عبد تمر بتوصية فهد، إلا انه اعتذر عن تحمل اية مسؤولية. إذاك حل في مركز الحزب كل من عزيز الحاج الذي كان يدير تنظيمات الطلبة، وعبد السلام الناصري، المرشح للجنة المركزية.²

يبدو أن الكوادر التي سلمت من اعتقال البوليس حتى ذلك الحين، وقيادة الحزب في السجن، لم يدركا سعة الخطر الذي بات يتهدد الحزب. ولم تنتبه كلا المجموعتين بالقدر الكافي إلى احتمالات الانهيارات والاعترافات. فالمسؤولون المؤقتون في بغداد بدلا من أن ينصرفوا إلى دراسة الوضع جيدا واتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل أخطار توسع الضربة التي وجهت للحزب وتحاشي انكشاف المزيد من تنظيمات الحزب واعتقال أعضائه، واصلوا سياسة الهجوم وتنظيم المظاهرات.³ في المقابل، حذر فهد من نقل مطبعة الحزب خشية أن يؤدي نقلها إلى انكشافها، كذلك لم يسارع إلى نصحهم بضرورة خفض النشاطات الهجومية لتحاشي التفريط بالقوى في هذا الظرف، ونسي أنه قبل اعتقاله كان قد أوصى بنقل مطبعة الحزب واتخاذ إجراءات الصيانة الأخرى في حالة اعتقاله هو والترم الذين تولوا إدارة

2. عزيز الحاج، ذاكرة تحت الطلب، باريس، 1997، ص 22.

العمل الحزبي بعد اعتقاله بوصيته رغم ثقتهم به وبرفاقه الآخرين .

في الحادي عشر من تشرين الثاني انهار يهودا صديق فجأة واعترف أمام المحققين انه ليس هو المسؤول الأول عن الحزب، وأن مالك سيف هو الذي يشغل موقع المسؤولية الأولى. يبدو أن يهودا صديق قد انهار تحت وطأة التهديد بالموت. وبعد انهياره صار شاهداً ذليلاً على كل من يعرفه بل ودبر أمر إخراجه من التوقيف لبعض الوقت وسمح له بالذهاب إلى داره بعد أن أشيع أنه فر من (التحقيقات الجنائية) وتركت له الفرصة ليتجول في بغداد بغية التعرف على مزيد من كوادر الحزب والبيوت.⁴ أما مالك سيف، الذي لم يكن قد تعرض للتعذيب حتى اعتراف يهودا، فإنه سارع إثر اعتراف يهودا إلى الإدلاء فوراً بكل ما يملك من معلومات عن كوادر وتنظيمات وعلاقات وأسرار الحزب، ولم يسلم من اعترافاته حتى أولئك الذين مروا مروراً عابراً بالحزب، بل لم يتورع حتى عن الافتراء في بعض الحالات للإيقاع بالناس. وبات همه الأول أن يوسع دائرة الأذى المادي والمعنوي التي يلحقها بالحزب، وقد بلغت به الصلافة إلى الحد الذي كتب فيه رسالة إلى الأمن يقول فيها إنه مستعد لتقديم مساعداته لهم حتى وإن كان في غرفة الإعدام.

استناداً إلى معلومات مالك سيف سارع البوليس إلى مداهمة بيت المطبعة الحزبية في مساء 11/11/1948، وإلقاء القبض على حساني علي، وعلى الرفيقة المكلفة بالمراسلة الحزبية، فدلّت هذه على البيت الذي كان يسكنه عزيز الحاج وعبد السلام الناصري في ذات الوقت الذي كانا يتهيأن فيه إلى ترك هذه الدار إلى أخرى. ومرة أخرى يجد الحزب نفسه دون مركز.⁵

وجدت الرجعية الحاكمة في الاضطراب الذي حاق بالحزب أن الفرصة قد سنحت للتخلص من فهد وزميليه في المكتب السياسي، زكي

5. إثر اعتقال عزيز الحاج وعبد السلام الناصري، بادرت مجموعة من الكوادر التي كانت تتصل بهما إلى تكوين لجنة مؤقتة ضمت محمد عبد اللطيف، المدرس في كلية الهندسة، وهاشم عبد الله الطالب في كلية الهندسة، ورفيق جالاك وصبري عبد الكريم، ووزعوا المهام فيما بينهم. واتصل مسؤول اللجنة، محمد عبد اللطيف بقيادة الحزب في السجن فأوصى هؤلاء بأن تواصل اللجنة المؤقتة العمل مؤقتاً حتى تتدبر القيادة الأمر، كما أوصت بأن يتسلم ساسون دلال الذي هرب من سامراء (وكان مبعداً فيها) بتوصية من فهد، المسؤولية الأولى لما يتميز به من قدرات فكرية وسياسية. كما أوصت بأن يضم إلى اللجنة كل من عبد تمر وعبد الرزاق مطر (المرشح للجنة المركزية) إلا أن اللجنة المؤقتة لم تتصل بهما. وبعد أيام اعتقل كل من محمد عبد اللطيف وهاشم عبد الله، فظل الثلاثة: ساسون دلال ورفيق جالاك وصبري عبد الكريم هم الذين يقودون العمل. وقد واصلت هذه اللجنة عملها حتى 19 شباط 1949.

محمد بسيم (حازم) وحسين محمد الشبيبي (صارم). لذلك جاءت بهم في 21 كانون الأول 1948 إلى معتقل أبو غريب لتعيد محاكمتهم أمام المجلس العرفي العسكري وتتخلص منهم نهائياً. وفي 10 شباط اقتيدوا إلى المحاكمة بتهمة الاستمرار في قيادة الحزب الشيوعي استناداً إلى الرسائل التي كان فهد يبعث بها إلى المسؤول الأول وعشر على واحدة منها في جيب بنطلون يهودا صديق، وإلى الشهادات التي أدلى بها مالك سيف ويهودا صديق والآخرين ذوو العلاقة بهذه الرسائل. وبرغم أن فهد ورفيقه قد نفوا التهمة، وأنهم في سجنهم لا يمكن أن يقودوا عملياً حركة سياسية واسعة، إلا أن المجلس العرفي العسكري حكم على ثلاثتهم بالإعدام، كما هو المقرر⁶، ونفذت الأحكام في 14 و15 شباط، واختيرت ساحة المتحف الوطني في الكرخ لإعدام فهد، وباب المعظم لإعدام حسين الشبيبي في اليوم الأول، وإعدام زكي محمد بسيم في الباب الشرقي في اليوم الثاني. كذلك جرت محاكمة يهودا صديق مع جمهرة من الكوادر في يوم 13 شباط، وحكم على يهودا بالإعدام، وبالأحكام الثقيلة التي تصل بعضها حد السجن المؤبد على الآخرين، وسيقوا من هناك إلى السجن السياسي في سجن بغداد ومن هناك مباشرة إلى سجن نقرة السلطان الصحراوي.

لقد ارتقى قادة الحزب الثلاثة المشانق بعزيمة الشجعان الذين آمنوا عن وعي بأهدافهم ومبادئهم، ولم ينقل عنهم جلاذوهم أن ثباتهم قد خانهم أمام المشانق. وقد نقل رفاقهم أن ثلاثتهم عبروا عن إيمانهم بانتصار قضية الشعب. فقد نقل عن فهد أنه قال:

«الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من المشانق»
وقوله «لن يموت شعب يقدم الضحايا»

وقوله أيضاً:

«نحن أجسام وأفكار، فإن أفئنتم أجسامنا فلن تقضوا على أفكارنا»

6. كان من رأي نوري السعيد أن يشمل إعدام قادة الحزب الشيوعي الثلاثة على أن يكون أحدهم مسلماً والثاني يهودياً والثالث مسيحياً. فسأل وزير عدليته، محمد حسن كبه مازحاً؛ هل يكون المسلم المقرر إعدامه سني المذهب أو جعفرياً، فأجابه الوزير الأفضل أن يكون اثنين أحدهما سني والآخر جعفري، وهكذا تم إعدام أربعة (الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء الثامن، ص 88).

وأن حسين الشبيبي ردد وهو يصعد المشنقة:

«لي الشرف أن أعدم في نفس الساحة التي كانت تنطلق منها
مظاهرات الشعب في الوثبة»

وأن زكي محمد بسيم قال:

«لو قدر لي أن أعود إلى الحياة ثانية فلن أسلك سوى هذا الدرب
الذي سرت فيه من قبل».

هل نطقوا حقاً بهذه الأقوال من على مشانقهم؟ أو أن رفاقهم
سمعوهم ينطقون بها وهم يقتادون من معتقل أبو غريب؟ أو أنها من
تخيلات الذين كتبوا عنهم تعبيراً عن حبههم وتمجيدهم لتضحيتهم؟ من
المؤسف أن أحداً من الذين كانوا قد حجزوا معهم في معتقل أبو غريب لم
يعد حياً الآن.⁷ ولم يسمع أن علق أحد هؤلاء وهم أحياء بما ينفي صدور
هذه الأقوال عنهم... على أية حال فإن حياتهم واستشهادهم كان درساً
بليغاً في النضال من أجل الأفكار والمبادئ التي آمنوا بها، وأن تأثيرهم ظل حياً
في ضمائر الذين ساروا على دربهم من بعد.

لقد مر على إعدام فهد ورفيقه ما يزيد عن نصف قرن، وتعاقبت
على الحزب الشيوعي العراقي منذ ذلك الحين قيادات عديدة.. فكيف
يمكن لمن يتأمل مسيرة هذا الحزب النضالية أن يقيم فهذا كقائد وإنسان؟

يروى الذين عاشوا وإياه في سجن الكوت أنه تحدث في اجتماع عقده
السجناء السياسيون احتجاجاً على محاولة دبرت لاغتيال بالميرو تولياني،
زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي الذي لعب دوراً كبيراً في قيادة (الأممية
الشيوعية). وفي فضح الفاشية أيام صعودها في الثلاثينات، وقال:

«إن الرجعية الإيطالية حين تريد اغتيال تولياني فإنها لا تفعل ذلك
عبثاً، وإنما هي تريد من ذلك اغتيال التجربة الثورية للطبقة العاملة
الإيطالية. إذ القائد هو خلاصة تجربة طبقة ونضالها، وليس من

7. حجز فهد ورفيقاه في معتقل أبو غريب في جناح خاص لم يشاركهم فيه سوى
قلائل من المعتقلين، بينما حجزنا نحن غالبية الكوادر الموقوفة في جناح كبير آخر -
وكلا الجناحين مقطوع إلى غرف صغيرة - وقد حوكموا لوحدهم أمام المجلس العرفي
العسكري، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منهم بعد أن صدرت عليهم أحكام الإعدام.

الهيّن تعويضه».

ومن أجل أن يسهل لرفاقه إدراك ما يعنيه، ضرب لهم، كما هي عادته في الحديث دائما، مثلا من حياتهم اليومية قائلا: ترى كم من الوقت يلزمنا لنجعل من أحدكم طبّاخا؟ كم مرة ستحترق أصابعه.. وكم ستعاني عيناه من الدخان.. وكم أكلة رديئة من صنعه سنضطر إلى تناولها نحن؟ هذا وهو ليس سوى طبّاخ! فكّم ستكون معاناة الطبقة حتى تطور قائدها الذي يقودها إلى تغيير حكم ظالم والانتصار بثورتها الاجتماعية؟ ترى، أكان يخطر بباله يومذاك أنه كان يتنبأ بما سيواجه الحركة الثورية للطبقة العاملة في العراق؟ وهل كان يدري أنه يتحدث عن هم سيعيشه الشيوعيون وحزبهم في العراق في أكثر من مرة؟ ربما كان فهد وهو يتحدث عن تولياتي قد عكس لا الحقيقة التي توصل إليها من خلال تجربته النضالية فحسب، وإنما أضاف لها أيضا شيئا من الحب والتمجيد لقائد شيوعي معروف تعلم على يديه هو شخصيا معارف ودروسا ثمينة يوم كانا سووية في موسكو.

إن الضرورة، كما يقال في الفلسفة، لا تطرح نفسها ببسرو ومباشرة، وإنما هي تكشف عن نفسها عبر مصادفات كثيرة وما تنطوي عليه من تناقضات ومن خلال معاناة حقيقية. كذلك هو الشأن مع حاجة الحركة الثورية إلى فرز قائدها المناسب. لذلك ستعاني كثيرا من الأخطاء وتذوق كثيرا من مرارات الفشل حتى تتوصل إلى قائدها الذي تبحث عنه والذي يستطيع أن يستوعب تجاربها وإدراك مزاياها والتعبير الجيد عن حاجاتها، وتعلم فنون القيادة والإبداع فيها.

ثم بعد كل هذا يظل الأمر هنا بمزايا الفرد ذاته أيضا، وإذا استعرنا مثال فهد ذاته، فليس كل من يتعلم عمليات الطبخ ويتدرب عليها ويمارسها سيقدم الأطباق الشهية وبأقل الكلف دائما. القيادة فن يعكس عمق التجربة وسعة الفهم ووفرة المعارف وحدة الذكاء والفتنة والدأب والنشاط وروح المبادرة والتفاني وكرم الأخلاق وسماحة الطبع وحسن التعامل مع الآخرين والجرأة والشجاعة، وأن يمتلك إلى جانب كل هذا ناصية النظرية الثورية وحسن تطبيقها في الظروف الملموسة، ويمتلك المقدرة على فهم الأوضاع الملموسة التي يقود فيها حركته بتعقيدها وتطوراتها. وبرغم كل هذا، فالقائد يظل محكوما بالأوضاع التي يعمل في إطارها وإن سعى إلى تكيفها بما يخدم حركته ويظل إلى جانب هذا وذاك بشرا يمشی على الأرض كما يمشی عليها الآخرون.

إن من يقيم قيادة فهد ينبغي أن يوجه انتباهه إلى أمرين خاصين:

أولهما السبيل الملموس الذي سلكه لكي يرسخ جذور الشيوعية في العراق لاسيما بين كادحيه، ويحدد لها أهدافها في المرحلة الراهنة من تطورها. وثانيهما الروح التي أشاعها بين الشيوعيين في الحزب الذي أعاد تأسيسه، وظلت هذه الروح تسري في عروق الشيوعيين العراقيين بعده، وزودتهم بالقدرة على الصمود في وجه صعاب رهيبه ربما لم تشهدها حركة شيوعية أخرى، ويخرج الحزب منها حياً يندفع للبناء في كل مرة برغم ما أثنى به من جراح. أصر طوال حياته على أن يكون قريباً من الناس الكادحين، من العمال والفلاحين البؤساء، وقد تركت هذه المعايضة الوثيقة للكادحين آثارها في نظراته للأمور ومعالجاته لها، وفي لغته والأسلوب الذي يخاطب به الناس.⁸ ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يغفل الآثار التي خلفتها الستالينية في هذه القيادة. فبرغم انتباهه إلى أهمية مراعاة الأوضاع الملموسة وأهمية الموقف المستقل وحاجة الحركة الثورية في البلاد إلى نظريتها الوطنية الثورية، فإن تعامله مع بعض الأمور لم يخل من روح التشدد والصرامة التي تزيد عن الحد، كما لم تخل من القفز على الواقع الملموس أحياناً. وبوسعنا هنا أن نستشهد بالمقاييس التي اعتمدها في اختيار المسؤولين الأولين للحزب بعد اعتقاله. فمهما كانت المبررات التي قدمت لاختيار ساسون دلال مثلاً لإشغال موقع المسؤولية الأولى فإنها لا تكفي لاختياره والحزب

8. يروى أنه في سجن الكوت اعتاد أن يعاشر الفلاحين الذين كان يزج بهم في السجن لأسباب واهية منشؤها جور الإقطاعيين وتقاليد المجتمع العشائري المتخلفة. وكان من بين هؤلاء واحد أعجب به فهد لخصاله الجيدة، وقد نشأت بين الاثنين مودة حقيقية، وكان من عاداتهما أن يتمشيا سوية لفترات طويلة كلما سئمت لديه الفرصة. وكان فهد يحدث صاحبه بلغة بسيطة عن الحزب وسياسته. وكما هو شأن الفلاحين وحذرهم لم يكن الفلاح يسلم بما كان يطرحه فهد دائماً.. «الحكومة قوية يا أبو يعكوب... شيشلعهها ويبدلها» هكذا كان يجيبه.

ولكي يقرب فهد الأمر من ذهن الفلاح.. قال له؛ ألم تسمع المثل الشعبي الذي يقول: «كثر الطلح يفتك اللحيم»؟ واقتاده إلى خيمة نصبها أحد السجناء. وكان من عادة السجناء الفرادى الذين لا يعثرون على محل يناسبهم، أن ينصبوا لهم خيمة في طرف ساحة السجن، يصنعها من إحدى بطانياته ويرفعها على عصا من الوسط، ويثبت أطرافها بأوتاد يغرستها قوية في الأرض. أخذ فهد إلى أحد الأوتاد وطلب منه أن يقلع التود بيده. هزه الفلاح مرات عديدة لكنه لم يتزحزح.. قال له اتركه وواصل السير، وكان يتعمد وهو يمشي أن يركله كلما مر به وكان الفلاح يلحظ ذلك. بعد أيام قاد صاحبه الفلاح إلى حيث التود، وقال له: ألا تجرب حظك مع التود؟ فأنخى هذا عليه، وهزه يميناً وشمالاً فجاء بيده.. فقال له رأيت هكذا شأناً مع الحكم. سنظل نركز الضغط عليه في نقطة معينة، ونظل نركله حتى تنهد قواه في اللحظة المواتية.. إذاك نقلعه من الأساس!!! (ونذكر هنا أن هذا الفلاح وجماعته غدوا من مناصري الحزب الثابتين في أرياف الكوت بعد انتهاء محكوميتهم).

والأوضاع العامة على ما كانت عليه يومذاك. ولم يكن اختيار مالك سيف أكثر توفيقاً بالمقاييس العامة والشخصية. حتى أن مالك يعترف في إفادته أنه هو ذاته لم يكن على قناعة بقدرته على إشغال مركز المسؤولية الأولى لتسيير أمور الحزب، وأن خبرته التنظيمية وقدراته الذاتية لا تؤهله لذلك. وإذا كانت قد تحققت بعض النجاحات فدوره لا يتعدى التنفيذ.⁹

لقد ظل فهد قوة مرعبة بالنسبة للرجعية حتى بعد إعدامه. فقد علم الشيوعيين العراقيين استرخاخص الروح دفاعاً عن المبادئ وعن مصالح الشعب والبلاد في آخر فرصة يمكن أن يعطيهم فيها درسا نضالياً، وأنهم بالتضحية سيكونون هم الأقوى وهم الأعلى، وعلى هذا فنحن لا نستبعد أن يكون قد نطق حقاً بما قيل عنه أو بما يماثله.

تعاقبت على مركز الحزب لجان مؤقتة منذ انهيار قيادة الحزب الميدانية التي كان يرأسها مالك سيف. وفي 2/11/1948 تسلم ساسون دلال المسؤولية الأولى لإدارة نشاط الحزب حسب توصية المكتب السياسي في سجن الكوت، في الوقت الذي أظهرت الدوائر الرجعية الحاكمة إفلاسها تجاه القضية الفلسطينية التي طبلت كثيراً لتمرير سياساتها الأخرى تحت رايتها، وبالدرجة الأولى مواصلة الحرب على القوى الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي. لقد كانت تلك الفترة ثقيلة الوطأة على الحركة الوطنية عامة، ولم ينج من الاضطهاد حزبا البورجوازية الوطنية: الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الأحرار. ولكن بدلا من مواجهة هذا الهجوم الرجعي. الاستعماري بصفوف موحدة، وفضح مرامي الرجعية، سارعت الأحزاب البورجوازية الوطنية التي أصيبت بالذعر وخشيت أن يلحقها من الأذى ما لحق بالحزب الشيوعي، سارعت إما إلى إعلان تجميد نشاطها السياسي ودعوة الشعب إلى أن يتدبر أمره بنفسه على نحو ما فعل الحزبان، الوطني الديمقراطي والأحرار، أو التقرب من الحكام ومسيرة سياستهم المنافية للديمقراطية كما فعل حزب الاستقلال.

ففي 30 تشرين الثاني 1948 اتخذ الحزب الوطني الديمقراطي قراراً بتجميد نشاطه السياسي وأصدر بياناً بهذا الشأن نشره في جريدة (صوت الأهالي) في 3 كانون الأول 1948. وقد أشار في بيانه إلى أن «استمرار الحزب على العمل في هذا الوضع الشاذ الذي تفاقمت مساوؤه باستغلال الإدارة العرفية لمحاربة التنظيم الشعبي والحريات الدستورية ومكافحة نشاط حزينا القائم في ظل الدستور وحرمانه من إمكانية العمل، كل هذا يعني

إعطاء الوضع القائم مظاهر النظام الديمقراطي، وهو ما يخالف الواقع كل المخالفة، لذلك قرر الحزب أن يوقف أعماله حتى تتيح له الظروف إمكانيات العمل مجدداً». ¹⁰ لكن جريدة (صوت الأهالي) استمرت في الصدور حتى 1948/7/4 إذ وقفت وحوكم صاحبها . ولم يعد الحزب إلى نشاطه إلا في 25 آذار 1950 . وفي 3 كانون الأول أيضاً، أصدر حزب الأحرار بياناً يعلن فيه تجميد نشاطه السياسي. وكشف فيه عن عدااء الحكام للديمقراطية وللعمل الحزبي لأحزاب المعارضة. وقالت الهيئة العليا للحزب في بيانها:

«إن الطبقة الحاكمة تريد أن تلبس نظام الاستبداد ثوبا فضفاضاً من الديمقراطية».¹¹

أما حزب البورجوازية الوطنية اليميني، حزب الاستقلال، فقد دخل مع نوري السعيد في حوار حول ميثاق محاربة الشيوعية.¹²

في هذه الفترة بالذات، تسلم نوري السعيد الحكم. ومنذ الأيام الأولى لحكمه كشف أن في رأس مهام حكومته هو محاربة الشيوعية والأفكار اليسارية عامة وتصفية الحزب الشيوعي بخاصة. ولذلك أطلق العنان لدوائر أمنه لتواصل حملتها على الحزب الشيوعي، وراح يخطط حربه على هواه. واستصدر في الخامس من شباط 1949 مرسوماً لمكافحة المبادئ الشيوعية في الكليات والمدارس، يمنع بموجبه هيئات التدريس من مناقشة الشؤون السياسية في مدارسها ويحملها مسؤولية كل ما يقوم به الطلاب من تظاهرات وإضرابات، وبالتالي يجعل منها أداة قمعية ضد طلابها.¹³

ولكن برغم كل ما اتخذته نوري السعيد من إجراءات قمعية، وبرغم نصبه المشانق في الساحات العامة بغية إثارة الرعب بين الجماهير، وتحذير المناضلين الشيوعيين الذين يصرون على مواصلة النضال، وبرغم الجراح العميقة التي ألحقت بالحزب الشيوعي، ظل هذا الحزب حياً، ويندفع الكادر الشاب لإشعال مواقع المسؤولية رغم علمه بأن الموت أو الأحكام الثقيلة في السجون الصحراوية في انتظاره.

في 2 كانون الأول تسلم ساسون دلال واثنان من الكوادر (رفيق جالاك وصبري عبد الكريم) قيادة الحزب. كان كل ما يتحلى به ساسون دلال هو قدراته في الكتابة. أما عن العمل القيادي فقد تكشف عن جهل فاضح. فمع أنه دعا في تعليماته ورسائله إلى «التراجع المنظم» إلا أنه في التطبيق

أظهر أنه لا يميز بين الهجوم والتراجع. وضع «خطة» تتحدث عن التراجع المنظم تقوم على أساس «إيقاف جميع الأعمال الإيجابية ذات المقياس الواسع - العرائض الإجماعية، والوفود والمظاهرات والإضرابات.. الخ. على أن هذا لا يعني أننا لا نقوم بهجوم معين في جبهة معينة ولقضية معينة. إن خطة التراجع المنظم تتناول بالأساس توجيه قوى الحزب، على الأكثر، إلى البناء النظري والتنظيمي». ومع ذلك، فباسم إحياء (وثبة) كانوا دفع رفاق الحزب في بغداد والسليمانية والمدن الأخرى، وكانوا قد تقلصوا كثيرا، في سلسلة من المظاهرات. ففي 19 كانون الثاني 1949 دفع رفاق الحزب إلى التظاهر بعد أن زودهم بتعليمات خاصة لإعداد عصي بمواصفات خاصة والدخول مع البوليس في مصادمات عنيفة. وقد اشتبك المتظاهرون فعلا مع البوليس وفاجأوهم باستخدام العصي.. واعتبر هذه المظاهرة في نشرة داخلية «حجرا أساسيا لوثبة ظافرة فاصلة»¹⁴ وأنها مثال على «تحول التراجع المنظم بصورة حاسمة إلى هجوم منظم». وألحقها بعد أيام بمظاهرة أخرى باسم «مناوشة العدو وتقوية معنوية الجماهير الواسعة ورفع معنوية الحركة بوجه عام، وتحطيم أعصاب العدو الجامد في تكتيكه وحركاته والموتور للغاية». وانتقد الرفاق المتظاهرين وقال:

والخطأ الأساسي الذي لوحظ في هذه المظاهرة ابتعاد المتظاهرين عن مصدر الخطر. إن الابتعاد عن مصدر الخطر معناه التخاذل أمامه، معناه الوقوع غنيمية باردة له.. ليس هذا سلوك الثوري.. إننا لن نبتعد عن مصدر الخطر، بل نتقدم دائما نحوه وضده.. فكان الواجب التوجه نحو العدو والاشتباك معه ودحره.¹⁵ وتعقبا على إحدى المظاهرات قال: "إن شعارنا لا رحمة بالعدو، أرادوها حرب إبادة فلتكن حرب إبادة، إن الطبقة الحاكمة في أشد درجات الانهيار والتزعزع، ولا تريد أن تستسلم طبعاً بدون مجزرة دموية، لكننا لا نخاف المجازر. إن أيام الوثبة قد عادت إلى بغداد.. عاشت ووثبتنا الجديدة."¹⁶

وقد زج منظمات الحزب والسليمانية والنجف في سلسلة من المعارك الخاسرة باسم إنقاذ فهد. وفي الشهرين اللذين قضاهما في القيادة أشغل تنظيمات الحزب في بغداد والألوية بسيل لا ينقطع من الرسائل والبيانات

14. الموسوعة السرية، الجزء الثالث، ص 445.

15. المصدر السابق، ص 447.

16. المصدر السابق، ص 506.

والنشرات الداخلية، حتى كادت المراسلة مع المنظمين أن تصبح يومية.¹⁷ ومع ذلك، فإن ساسون دلال سارع إلى إصدار بيان يناشد فيه الجماهير إلى الضغط لإنقاذ فهد ورفيقه، كما سارع إلى إرسال مذكرة باسم الحزب إلى سكرتارية الأمم المتحدة وإلى لجنة حقوق الإنسان وإلى سفارات الدول الأجنبية وإلى الصحف المحلية والعربية وإلى الأحزاب والهيئات الشعبية في العالم العربي والعالم، يناشدهم فيها الضغط على الحكومة العراقية للكف عن محاكمة الرفيق فهد وإطلاق سراحه وسراح جميع السجناء السياسيين.

ثم عاد وأصدر بياناً آخر في هذا الشأن أشار فيه إلى أن الجريمة التي ارتكبتها حكومة نوري السعيد هي جزء من مشروع استعماري كبير يراد منه تكبييل الشعب العراقي بسلاسل العبودية. المهم هنا أن توازنات القوى بعد الضربات القوية التي وجهت للحزب، وبعد تفكك الحركة الوطنية العامة وانكماشها وتخلي بعض أطرافها عن العمل السياسي، لم تكن مواتية، وكان على ساسون دلال وجماعته أن يتجنبوا زج المنظمات الحزبية المنهكة والمتفككة أساساً في معارك طفولية خاسرة تعرضها إلى مزيد من الضربات القمعية الجديدة. لقد كان ساسون دلال يعيش في عالم خاص به حدد فيه توازنات القوى حسب هواه هو. ولعل من الطريف أن نشير هنا إلى أنه في ذلك الوقت بالذات انصرف إلى ترجمة كتاب لينين: شيوعية الجناح اليساري، ووزعه للتثقيف في المنظمات، وأنه في غمرة هذه الأوضاع المضطربة داخل الحزب، وافتضاح كثير من أسراره، يفكر في عقد كونفرنس حزبي.¹⁸

ولكن إذا كان شريكاه في القيادة (رفيق جالاك وصبري عبد الكريم) الأول قد خان الحزب وجند نفسه على غرار ما فعل مالك سيف لخدمة قوى الأمن، والثاني قد انهار وصاروا يقودونه كما كانوا يقودون يهودا صديق ليدلهم على رفاق الحزب والبيوت التي يشتبه بها، فإن ساسون دلال بقي مخلصاً لمبادئه وحزبه واستشهد وهو يمجّد شيوعيته. وعلى أية حال فإن اختيار ساسون دلال إلى قيادة الحزب الميدانية لم يكن اختياراً موفقاً. ولا تشفع له "معارفه" النظرية وقدراته الكتابية، فقد ثبت أنه استخدمهما بشكل سيئ وأنه كان يعيش في أوهام ثورية وفي عالم اصططنعه لنفسه حدد موازين القوى فيه وفق مسلمات نظرية وليس طبقاً إلى وقائع الحياة ذاتها. أضف إلى هذا فإن ماضي ساسون دلال لم يكن ليؤهله إلى تولي هذه المسؤولية. فهو حتى عام 1945 وبعد أن صفت الكتل الشيوعية، كان يقود

18. بهاء الدين نوري، مذكرات، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان العراق، 1995، ص 53؛ وكذلك الموسوعة السرية، الجزء الثالث، ص 594.

هو وشخص آخر يدعى صالح مجلد تنظيميا خاصا من الشباب اليهودي الذي كان يدعى الماركسية يقارب عددهم الخمسة والعشرين (كان من بينهم الأخوان قوجمان) يتبنين أفكارا وأهدافا خاصة تختلف عن أفكار وأهداف الحزب الشيوعي يحتفظون بكتلتهم الخاصة حتى بعد أن انضموا إلى عصبة مكافحة الصهيونية، ثم ذابوا من بعد في كيان الحزب الشيوعي. وفي رسالة خاصة من الأخوين قوجمان إلى قيادة الحزب في سجن الكوت حذرا من اختيار ساسون دلال لقيادة الحزب بعد أن علما بالأمر (وكان إذاك يختفي في بيتهما)، لكن تطورات الأمور قد دفعت على النحو الذي تم.¹⁹

بعد انهيار مجموعة ساسون دلال سارعت العناصر الشيوعية النشيطة إلى تكوين مركز قيادي جديد ضم: جاسم الطعان (وكان من أعضاء جماعة زكي خيري التي انضمت إلى الحزب بعد وثبة كانون 1948) وسمير عبد الأحد (من منظمي أحد قطاعات بغداد) ومهدى حميد، وحميد عثمان، وعبد الوهاب عبد الرزاق الشخيلي. ورغم أن هذه المجموعة حاولت أن تتدارك بعض سياسات ساسون دلال وتعليماته المتطرفة، إلا أن الانهيارات المتلاحقة من بعض الكوادر المسؤولة (جاسم الطعان وفؤاد بهجت وآخرين) لم تعط فرصة كافية لجذب الأنفاس، لاسيما بعد اعتقال مهدى حميد، وبعده حميد عثمان الذي كان يترأس اللجنة. لكن الاعتقالات التي جرت هذه المرة لم تكشف من الأسرار الحزبية ما ينفع في امتداد أثارها المدمرة كثيرا والتوسع في الملاحقة. والاعتقالات التي تلتها لم تترك سوى آثار موقعية، وبذا حصلت المنظمات الحزبية على الفرص الضرورية لجذب الأنفاس والالتفات إلى مشاكلها وأوضاعها الداخلية والتهيؤ بشكل أفضل لمواجهة ملاحقات قوى الأمن. وكان حميد عثمان قد أوصى مقدما أن يعهد بالمسؤولية الأولى في حالة اعتقاله إلى بهاء الدين نوري، وكان آنذاك قد غدا مسؤول التنظيم الشيوعي في لواء السليمانية. لهذا جاء بهاد الدين نوري إلى بغداد ليتسلم المسؤولية، وبهذا يكون قد ترأس سادس مركز قيادي توالى على الحزب في غضون ثمانية أشهر.

واجه الحزب في تلك الشهور العصبية خطرا آخر. ورغم أن هذا الخطر بقي محصورا في مناطق معينة، ولم تتسع آثاره، إلا أنه زاد في الأعباء التي واجهها مسؤولو الحزب وكوادره، لاسيما في بعض المناطق، ذلكم هو خطر التكتل والانشقاق.

كانت أولى هذه التكتلات قد ظهرت أيام قيادة مالك. يهودا، إذ بادرت

مجموعة صغيرة ضمت كل من هاشم الأعرجي وغضبان السعد وملا شريف والفريد سمعان وجلال عبد الرحمن إلى تكوين كتلة خاصة أصدرت نشرة خاصة باسم «الحقيقة»، فصارت لذلك تعرف باسم (جماعة الحقيقة). وكانت هذه الجماعة تنتقد قيادة مالك - يهودا، وترى أنها جرت الحزب التي اليمين وحولته إلى حزب اشتراكي ديمقراطي. وأصدرت كراسا وضعه غضبان السعد باسم: «موقف حزينا، الحزب الشيوعي العراقي، من الاشتراكيين الديمقراطيين والبورجوازيين، في سبيل الحزب الموحد والجبهة الوطنية الموحدة» وقد اعتقل جميعهم باستثناء ملا شريف الذي فر، وقد حوكموا وأفرج عن بعضهم، لكنهم لم يعاودوا نشاطهم وعاد بعضهم إلى صفوف الحزب من بعد.

وفي نيسان 1949 أقدم أكرم عبد القادر ياملكي، أحد مسؤولي التنظيم الشيوعي في السليمانية إلى إعلان تمرده على مركز الحزب بعد أن اتجه مسؤول منظمة السليمانية، حميد عثمان، نحو بغداد لينضم إلى لجنة المركز هناك، وسارع إلى إصدار نشرة يحمل فيها على فهد ورفيقه وينسب إليهم مسؤولية ما حل بالحزب من اعتقالات وانهايارات. ومع أن عديدا من رفاق منظمة السليمانية، وفي مقدمتهم بهاء الدين نوري وعلي حسين البرزنجي وأحمد الحلاق وأسعد بانيخيلاني وآخرون قد وقفوا بوجه هذا التكتل وردوا عليه إلا أن أكرم ياملكي واصل نشاطه ضد الحزب بتأييد من غفور كريم وعمر علي أمين وراضي مهدي السعيد برغم أن المجموعة لم تأت بشيء جديد من حيث الشعارات والأهداف. وقد استطاع أكرم عبد القادر أن يكسب إلى صفه بعض العناصر في بغداد، كما حصل على تأييد منظمة الحزب في الناصرية التي كان يقودها يومذاك دلي مريوش. وقد أصدر ياملكي جريدة سرية خاصة دعاها ب «النجمة».

بعد أشهر (في آب) انشق أحد عناصر (النجمة) وهو كريم صوفي، عليها بعد أن كان قد انضم إليها إثر خروجه من السجن، وألف مجموعة خاصة به دعاها (الاتحاد)، وشرع يهاجم جماعة أكرم عبد القادر، ولكن دون أن ينضم إلى منظمة الحزب في السليمانية. وقد التفت حوله عناصر شيوعية من التي كانت تؤيد جماعة النجمة. وراح يصدر نشرة خطية باسم (الاتحاد) ورفعت لها شعارا يقول: "إن اتحاد الشيوعيين العراقيين تحت قيادة بروتيتارية حكيمة واجب تاريخي مقدس". وقد أصدرت المجموعة إلى جانب (الاتحاد) جريدة باللغة الكردية أطلق عليها اسم «ده نكي فه لاح» أي (صوت الفلاح) و «ده نكي أفره تي آزاد» أي (صوت المرأة الحرة).

إلا أن جماعتي (النجمة) و(الاتحاد) توقفتا عن النشاط بعد اعتقال

عناصرهما. ولم يبق في الساحة من المنظمات الشيوعية في خريف 1949 سوى منظمات الحزب التي كان يقودها حميد عثمان الذي كان يصدر جريدة بأسم (الصراع) وعرفها بأنها لسان الطبقة العاملة العراقية، ووضع لها شعار (يا عمال العالم اتحدوا). وقد أصدر منها عددا وتهايا لإصدار الثاني حين جرى اعتقاله. لقد كان الشيوعيون الذين اضطلعوا بقيادة الحزب آنذاك يدركون أن المهمة التي أقدموا عليها عسيرة، وهي تفوق قدراتهم كما وكيفا. وكما قالوا هم:

«ليس لنا خبرة سابقة لتحمل شرف هكذا مسؤوليات خطيرة، رغم أننا حائزون على الثقة التامة من قبل المنظمات، وبرغم هذه الظروف القاسية، ولكننا لا نستطيع أن نقود حزبا جبارا واسع المنظمات في بلد تحكمه طغمة وحشية في ظروف جد ثورية يتطلب قيادة محنكة ذات تجارب واسعة وثقافة سياسية كافية لرسم خطط واضحة سليمة وتنظيم هذه الألوف من العمال والفلاحين الذين ينتظرون الإشارة من الطليعة.. ولكن هذا لا يعني أننا نحل منظماتنا لافتقارنا لهذا هكذا قيادة، فالشيوعيون يواصلون العمل رغم كل الظروف والأحوال، وإن العمل المتواصل هو الذي يخلق القادة من صميم الجماهير، وإن الطبقة العاملة هي أم القادة ومنجبتهم. وإن تحليلنا للوضع الدولي والداخلي يبشرنا بمد ثوري جديد في القريب».²⁰

ولواجهة الارتباك الذي ساد صفوف الحزب وجهت هذه اللجنة في أيار 1949 رسالة إلى جميع مسؤولي الألوية والمنظمات الحزبية حاولت أن تحدد فيها أسباب النكسة التي لحقت بالحزب وطرحت بعد ذلك خطتها للنهوض بالمسؤوليات التاريخية التي أقيمت على عاتقها دون أن تكون لأعضائها سابق خبرة في تحمل مسؤوليات بهذا الحجم. وتتلخص هذه الخطة: بالاعتراف العلني بالأخطاء وتقوية المركزية والضبط في الحزب وتطهيره من العناصر غير الثابتة ورفع نسبة العضوية من العمال، وتربية كادر حزبي لمختلف الأعمال الحزبية، وتنمية روح المبادرة، وخلق منظمات خاصة بالعمال والفلاحين والشباب والنساء، وتنفيذ النظام الداخلي بكل صرامة، وخلق صلة قوية بين القواعد والقيادة، والتأكد من صحة تركيب التنظيمات التي تعرضت للضربات المتتالية. وأوصت بجملة من التوصيات

20. الموسوعة السرية، الجزء الخامس، ص 9، من الرسالة التي وجهتها لجنة حميد عثمان إلى حزب توده.

العملية التي تعين المنظمات على سرية العمل والاتصال.²¹

لقد ساعدت هذه الإجراءات على صيانة تماسك المنظمات وانتظام تحركها واستعادة الثقة وتنميتها ولو ببطء شديد بالعمل الشيوعي بين الجماهير، التي ظلت تحتفظ باحترامها وتقديرها للشيوعيين برغم ما لحق بهم من ضربات وبرغم الانهيارات المتوالية التي تعرض لها بعض كوادرهم. لقد كانت القيادة في تلك الفترة محقة في قولها:

«إن تحليلنا للوضع الدولي والداخلي يبشرنا بمد ثوري جديد في القريب»

ففي الخارج انتهت الثورة الصينية بانتصارها الذي هز العالم، وفي الداخل بدأت الطبقة العاملة بالتحرك دفاعاً عن حقوقها برغم الإرهاب السعدي الذي خيم على البلاد. ففى أيار من ذلك العام بادر 600 من عمال الحفارات في ميناء البصرة إلى الإضراب عن العمل من أجل زيادة أجورهم وتحسين شروط عملهم. وبعد أشهر من ذلك أقدم عمال سكك الحديد في البصرة أيضاً على الإضراب عن العمل اشترك فيه قرابة الألف عامل.²² وتوالت من بعد سلسلة الإضرابات في ذلك العام وما بعده.

لقد كانت الأشهر الأولى من عام 1949 انتكاسه حقيقية ومؤلمة للحزب الشيوعي. فقد عمت منظمات الحزب فوضى واسعة، كما شاع في منظماته الصعود إلى المراكز الحزبية القيادية على أسس عرضية، وكثير منها لم يبن على مقاييس نضالية شيوعية، ولم تبررها التجربة بالمرّة. وقد هبطت الثقة بين أوساط الشيوعيين وأصدقائهم إلى مستويات متدنية نتيجة الاعترافات والانهيارات والخيانات المتتالية، وقد دفعت هذه الحال إلى نكوص أعداد كبيرة من أعضاء الحزب عن العمل، وهجر كثير منهم صفوفه. ولعبت الشائعات دوراً مخرباً، سواء كانت الشائعات العفوية أو تلك التي كانت تطلقها العناصر الثائرة والفرق المنشقة أو تلك التي تتعمد دوائر الأمن بثها لإرباك العمل ودفع العناصر الجبانة والتي لم يتصلب عودها بعد إلى هجر صفوف الحزب.

21. الموسوعة السرية، الجزء الخامس، ص 988.

22. انظر قائمة الإضرابات العمالية في كتابنا: نصير سعيد الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق حتى عام 1958، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، 1991، ص 306.



محمد مهدي الجواهري مخاطباً الجماهير في شارع الرشيد

إلا أن من الخطأ ألا يلاحظ المرء تلك الصور الرائعة من الصمود والتحدي التي أبدتها كثير من الشباب الشيوعي، والإصرار الذي أبدته المنظمات الحزبية على مواصلة العمل. لقد كان الشباب الشيوعي يتقدم لإشغال مراكز المسؤولية وهو يدرك التبعات الجسيمة التي تنتظره وقد تودي بحياته، ولا ينبغي للمرء أن يغفل أشكال الدعم والرعاية التي لقيها الشيوعيون من الجماهير البسيطة التي كانت تحتضنهم وتوفر لهم المأوى وتتستر على نشاطهم والتي لم تستطع كل حملات التضليل ضد الحزب أن تمحو عن أذهانها الصورة الجميلة التي ظلت تحملها عنه وعن بطولات قادته الذين لعبت تضحياتهم واستقبالهم الموت دفاعاً عن أهداف الشعب دورها المؤثر في عطف الشعب على حزبيهم. وليس من قبيل المصادفات أن يخرج الجواهري على الناس بعد كل هذا بقصيدته المعبرة:

ويشمخ كالقائد الظافر
مفاتيح مستقبل زاهر

سلام على مثقل بالحديد
كأن القيود على معصميه

ما الذي يمكن أن يتوصل إليه المرء وهو يقارن بين الحال التي انتهى إليها الحزب في عام 1949 بعد أن فقد قيادته بحاله في الثلاثينات وهو يفقد قيادته على النحو الذي رأيناه بين سجن ونفي واعتزال؟ لقد كان عام 1948 عام منازل كبيرة بين ممثلي الفئات الحاكمة التي كانت تعبر عن مصالح الطبقات الاجتماعية المتعاونة مع الاستعمار البريطاني من بورجوازيين كومبرادور وملاكين يرأسون المؤسسة العشائرية والجماعات الأخرى من ملاكي الأراضي الكبار وكبار بيروقراطي الدولة، وعلى رأس هؤلاء جميعاً العائلة المالكة ممثلة بعبد الإله من جهة، وطلائع الطبقات الاجتماعية المتضررة من الهيمنة الاستعمارية وأعوانها، وكانت هذه الطلائع تعبر عن مصالح شراخ واسعة من المجتمع تجمع بين الفئات الوسطية التي راح يتنامى عددها ونفوذها وتطلعاتها، والعمال الذين تزايد عددهم كثيراً كما رأينا، والفئات الكادحة الهامشية الواسعة الأخرى التي دفع بها ظلم الملاكين في الريف إلى المدينة. إلا أن هذه الطلائع لم تستطع حتى ذلك الحين أن تكسب إلى جانبها جماهير الفلاحين الواسعة.. ولم تستطع أن تشمل ترددها كذلك، إذ استطاعت الطبقة الحاكمة أن تحتمي بها، كما جرى في الانتخابات التي جرت بعد الوثبة، أو أن يلتجئ صالح جبر إليها ليوجه النار من هناك إلى جماهير بغداد التي هزمتها في معركة الوثبة. وكانت نقطة الضعف الأساسية في جبهة الشعب أن البورجوازية المتوسطة كشفت عن ضعفها وترددتها الفاضح من جانب، في وقت لم تكن فيه الجماعات الوسطية الأخرى والعمال من القوة بحيث تغطي على هذا الضعف وتشل هذا التردد، بل وذهب الجناح اليميني من البورجوازية المتوسطة إلى حد التعاون مع البورجوازية الكومبرادورية والملاكين، وهكذا استطاعت الأخيرة أن تصد الهجوم وأن تقابله بهجوم معاكس واسع خدمتها فيه ظروف الحزب الشيوعي الذاتية الخاصة. لكن هجومها هذا لم يستطع أن يقتلع من الأساس روح المقاومة لدى الشعب الكادح، وظل هذا يصارعها ببسالة ممثلاً بمقاومة الحزب الشيوعي العراقي.

المصادر

مصادر بالعربية

1. ابراهيم صالح شكر، حياته وأثاره، إعداد عبد الحميد الرشودي وخالد محسن اسماعيل وجميل الجبوري، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1978.
2. اتحاد الطلبة العام، رد مكتب سكرتارية اتحاد الطلبة العام على تهويشات أبطال البيان الأصفر، مطبعة الحضارة، بغداد، 1950.
3. أرتين مادويان، حياة على المتراس، دار الفارابي، بيروت، 1986.
4. إسحق نقاش، شيعة العراق، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار المدى، دمشق، 1996.
5. أميل توما، جذور القضية الفلسطينية، دار الجليل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثالثة، دمشق، 1984.
6. أميل توما، ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، ابن رشد، الطبعة الثانية، أكتوبر 1978.
7. أيرلاند، ف.و، العراق - دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت، 1949.

8. بطاطو، حنا، العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. ثلاثة كتب، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة العربية الأولى، بيروت، 1990.
9. نوري، بهاء الدين، مذكرات بهاء الدين نوري، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان العراق، 1995، الطبعة الثانية.
10. كولان، جاك، الحركة النقابية في لبنان، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، 1974.
11. حميدي جعفر عباس، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، مطبعة النعمان، النجف، 1975.
12. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات النور، الطبعة الأولى، بغداد، 1970.
13. جواهر لال نهرو، قصة حياتي، ترجمة مروان الجابري، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، آذار 1959.
14. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، دار العلم للملايين، بيروت، 1978.
15. الحزب الشيوعي العراقي، خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي، تقرير اللجنة المركزية إلى الكونغرس الثاني، بغداد، 1956.
16. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، الطبعة الثالثة، مطبعة العرفان، لبنان، 1957، ثلاثة أجزاء.
17. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الرابعة الموسعة، دار الكتب، بيروت، 1978.
18. الحسني، عبد الرزاق، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحريرية، الطبعة الخامسة، مركز الأبجدية، بيروت، 1982.
19. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، دار

- الكتب، بيروت، الطبعة الخامسة الموسعة والمزيدة، 1978
20. حسين جميل، الحياة النيابية في العراق، مكتبة المثنى، بغداد، 1982 .
21. حسين محمد الشبيبي، الاستقلال والسيادة الوطنية، رسائل التحرر، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1946.
22. حسين محمد الشبيبي، الجبهة الوطنية الموحدة، رسائل التحرر، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1946.
23. خيرى العمري، يونس السبعواوي، سيرة سياسي عصامي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1986.
24. رزينكوف، الكومنترن والشرق، الاستراتيجي والتاكتيكات، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، دار الفارابي، بيروت، 1987.
25. زكي خيرى، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم، ستوكهولم، 1994.
26. زكي خيرى وسعاد خيرى، تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، 1984.
27. سميح سمارة، العمل الشيوعي في فلسطين، دار الفارابي، بيروت، 1979.
28. سليمان بشير، المشرق العربي في النظرية والممارسة الشيوعية، 1918-1929، مطبعة الشرق التعاونية، منشورات القرامطة، بلا تاريخ ولا مكان الطبع.
29. شاكر خصباك، الكرد والمسألة الكردية، مطبعة الرابطة، بغداد.
30. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية،

بغداد، 1986.

31. طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1980.
32. عامر حسن فياض، جذور الفكر الاشتراكي والتقدمي في العراق، دار ابن رشد، بيروت، 1980.
33. عبد الله الجيزاني، حزب الاستقلال العراقي، 1946-1958 التجربة الفكرية والممارسة السياسية، بلا تاريخ ولا إشارة للنشر، 1994.
34. عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، بغداد، مطبعة دار السلام، الطبعة الثانية، 1975.
35. عبد الرحمن البزاز، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1954.
36. عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.
37. عبد العزيز سليمان نوار، من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968.
38. عبد الفتاح ابراهيم، على طريق الهند، الطبعة الثالثة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1991.
39. عبد الكريم حسون جارالله، تصدع البشرية من ضلال وويلات الاستبداد والعبودية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1969.
40. عبد اللطيف الراوي، الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العربي المعاصر (رسالة دكتوراه مخطوطة).
41. عبد اللطيف الراوي، عصابة مكافحة الصهيونية في العراق 1945-1946 دار وهران، دمشق، 1986.
42. عثمان بن سند الوائلي البصري، مطالع السعود في أخبار الوالي ابن داود، تاريخ العراق من سنة 1774-1826، تحقيق الدكتور عماد

عبد السلام رؤوف وسهيلة عبد المجيد القيسي، الدار الوطنية للنشر والتوزيع، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991.

43. عزيز الحاج، ذاكرة تحت الطلب، باريس، 1997.

44. علي كاشف الغطاء، سعد صالح في مواقفه الوطنية، بغداد، مطبعة الراية، 1989.

45. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث (ثمانية أجزاء) مطبعة المعارف، بغداد، 1978.

46. غسان العطية، العراق، نشأة الدولة 1908-1921، ترجمة عطا عبد الوهاب، دار اللام، لندن، 1988.

47. فائق بطي، الصحافة اليسارية في العراق، لندن، 1989.

48. فران هزلتون، الجوانب العسكرية لمعاهدة بورتسموث، ترجمة عبد الإله النعيمي، دار بابل، 1987.

49. فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق، دار الرشيد، بغداد، 1979.

50. كامل الجادرجي، من أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت 1971.

51. كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970.

52. كريم مروة، جدل الصراع مع إسرائيل وحول السلام معها، دار الفارابي، بيروت، 1994.

53. كمال مظهر أحمد، الطبقة العاملة العراقية، التكون وبيداتيات التحرك، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، مكتبة البديسي، بغداد، 1987.

54. كمال مظهر أحمد، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي، بغداد، مطبعة الزمان، 1977.

55. كوتلوف، ثورة العشرين الوطنية التحريرية في العراق، تعريب الدكتور عبد الواحد كرم، دار الفارابي، بيروت، طبعة ثانية منقحة، آذار، 1975.
56. لونكريك، س. ه.، العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950، ترجمة سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1988.
57. لونكريك، س. ه.، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، الطبعة الثانية، دار الكشاف، بيروت، 1949.
58. ماهر الشريف، الأهمية الشيوعية وفلسطين 1919-1928، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1980، بيروت.
59. وزارة الدفاع، محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، بغداد، 1958 (22 جزءاً).
60. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، بلا تاريخ
61. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1966.
62. محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989 (جزآن)
63. محمود العبطة، بغداد وثورة العشرين، مطبعة الشعب، بغداد، 1977
64. مديرية التحقيقات الجنائية، موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي العراقي السري، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949 (ستة أجزاء)
65. مركز الدراسات الفلسطينية، عصابة مكافحة الصهيونية، بغداد، 1977
66. مكرم الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق، شركة

- الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1969.
67. ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
68. مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1977، منشورات المكتبة العصرية، صيدا. بيروت، الطبعة الأولى، تموز 1975.
69. مؤيد ابراهيم الوندائي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.
70. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990 (جزآن).
71. نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983.
72. نصير سعيد الكاظمي، الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1987.
73. نصير سعيد الكاظمي، مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1989.
74. هاشم جواد، مقدمة في كيان العراق الاجتماعي، مطبوعات جمعية الرابطة الثقافية، مطبعة المعارف، بغداد، 1946.
75. هرشلاغ زي، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط، ترجمة مصطفى الحسيني، دار الحقيقة، بيروت، 1973.
76. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، 1989 (جزآن).
77. يوسف حنا، مذكرات يوسف حنا (أبو حكمت) مطبعة التعليم

العالي، أربيل، بلا تاريخ.

78. يوسف خطار الحلو، أوراق من تاريخنا، دار الفارابي، بيروت، 1992 (جزآن).

79. يوسف سلمان يوسف (فهد)، مؤلفات الرفيق فهد، بغداد، مطبعة الشعب، 1973.

مصادر بالإنجليزية

1. Batatu, Hanna, The Old Social Classes & The Revolutionary Movement In Iraq, Princeton University Press, Princeton, New Jersey
2. Bell, G.L., The letters of Gertrude Bell, London, UK, 1927
3. Edward Hallett Carr: What is History? Random House of Canada, Toronto, vintage.
4. S. Haider, Land Problems of Iraq (A thesis presented to the University of London for the PhD Degree), The London School of Economics, Cambridge, 1942
5. Rony Gabbay, Communism and Agrarian Reform in Iraq, Croom Helm Ltd , London, UK, 1978

مذكرات ومخطوطات غير منشورة

- مذكرات حسن عباس الكرياس (أحد مؤسسي الحزب) ورسائله إلى المؤلف.
- مذكرات المناضل صالح حيدر (ثلاثة أجزاء) النسخة المدققة والمنقحة
- مذكرات أحمد بانيخيلاي

- مذكرات محمد على الزرقعة
- مذكرات عمر محمد الياس
- أطروحة الدكتوراه المقدمة إلى جامعة بغداد من عبد اللطيف الراوي، الفكر الاشتراكي في النقد والأدب العربي المعاصر، غير المطبوعة
- أطروحة صالح حيدر المقدمة إلى جامعة كامبردج (مدرسة الاقتصاد) لنيل الدكتوراه بعنوان (مشاكل الأرض في العراق) التي لم تطبع
- المقابلات التي أجرتها مجلة (الثقافة الجديدة) والتي نشرت في (الثقافة الجديدة) مع عدد من رجال الحركة الوطنية الأوائل، وعلى رسائل ومواد نشرتها (الثقافة الجديدة) و (الشرارة) و (القاعدة) و (طريق الشعب) و (النداء) البيروتية، وما أصدرته الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني من (رسائل التحرر) ومجلة (واسط).
- مصادر أخرى وردت الإشارة إليها في المتن أو الهوامش.

جدول بالذوات الذين جرت معهم اللقاءات

(أ)

أبوتارا

أحمد بانخيلاي

أحمد الجبوري

أم بهار

أوديشووردة

(ب)

باقر ابراهيم
ثابت حبيب العاني

(ج)

جاسم الريحاني
جلال الدباغ
جلال الطالبياني

(ح)

حامد أيوب العاني
حسان عاكف
حمه ره لش
حميد مجيد موسى
حيدر فاضل (حيدر حنفي)

(خ)

ملازم خضر
داود أمين

(س)

سامي خالد
سليم اسماعيل

(ش)

شيخه شه ل

(ص)

صباح أحمد

(ع)

عادل حبه

عامر عبد الله

عزيز الحاج

عزيز محمد

علي عبد الل

علي مكتبة

عمر علي الشيخ

(ن)

نضال عايش جبر

(ف)

فاتح رسول

فريدون عبد القادر

(ك)

كاظم حبيب

كريم أحمد الداود

(م)

مهند البراك

(ن)

نزيهة الدليمي

نعيم الزهيري

(ي)

يعقوب قوجمان